

شَرْحُ صَحِيحِ مُسْنَدِ الْقَاضِي عِيَّاضَ

الْمُسَقَّى

إِكْحَامُ الْمُحَلِّينَ بِفَوَائِدِ مُسْنَدِ

لِلْإِمَامِ الْخَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ عِيَّاضَ بْنِ مُوسَى بْنِ عِيَّاضَ الْجَوْهَرِيِّ

ت ٥٤٤ هـ

تَحْقِيقُ
الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ



حقوق الطبع محفوظة للناسر
الطبعة الأولى
١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.٥٠٤ - المنصورة
الأداة : ش الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب ص. ب. ٢٣٠
ت : ٣٤٢٧٢١ / ٣٥٦٢٢٠ / ٣٥٦٢٣٠ فاكس ٣٥٩٧٧٨
المكتبة : أمام كلية الطب ت ٣٤٧٤٢٣



شرح صحيح مسلم في القاض عياض

المسقى

الحمد لله المجلد في فوائد مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

١٣ - كتاب الصيام

(١) باب فضل شهر رمضان

١ - (١٠٧٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُحْتَفَتُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِقَتِ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ».

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَنَسٍ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ:

كتاب الصيام

أصل الصوم في اللغة : الإمساك ، ثم صار عرفاً لإمساك مخصوص نهاراً عن أفعال مخصوصة.

قوله - عليه السلام - : « إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة ، وغلقت أبواب النار وصدفت الشياطين » ، وفي الرواية الأخرى : « إذا دخل رمضان » ، قال القاضي : فيه حجة على جواز قول مثل هذا دون ذكر الشهر ، خلافاً لمن كرهه ، وروى أثر في النهي عن ذلك ، وأن رمضان اسم من أسماء الله وهو أثر لا يصح^(١) ، واختار القاضي أبو الطيب أن تمثيل النهي فيما أشكل مثل : جاء رمضان ، وذهب وتم ودخل ، ويباح فيما لا يشكل مثل : صمنا ، وقمنا رمضان ، وهذا الحديث وغيره رد على الجميع .

وقوله : « فتحت أبواب الجنة » ، [وغلقت أبواب النار]^(٢) ، وصدفت الشياطين : قيل : يحتمل الحقيقة ، وأن فتح أبواب الجنة وتغليق أبواب النار ، علامة لدخول الشهر ، وعظم قدره ، وكذلك تصفيد الشياطين ليمتنعوا من أذى المؤمنين وإغوائهم فيه ، [وقيل]^(٣) :

(١) ابن عدى في الكامل ٥٣/٧ ، والفوائد المجموعة ، وقال الشوكاني : فيه محمد بن أبي معشر وهو ضعيف ، ورواه تمام في فوائده من حديث ابن عمر غير طريق أبي معشر وهو منقطع أيضاً ، وكذلك أخرجه ابن النجار من حديث عائشة وسنده مظلم ، ثم قال : والحديث موضوع بلا ريب . ص ٨٧ .

(٢) في الأصل : ابن .

(٣) من س .

(٤) ساقطة من س .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا كَانَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ ، وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ ، وَسُلِسِلَتِ الشَّيَاطِينُ » .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَالْحُلْوَانِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، حَدَّثَنِي نَافِعُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ » بِمِثْلِهِ .

يَحْتَمِلُ الْمَجَازُ لِكثْرَةِ الثَّوَابِ وَالْعَفْوِ ، وَالِاسْتِعَارَةَ لِذَلِكَ بِفَتْحِ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ، وَإِغْلَاقِ أَبْوَابِ النَّارِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : « وَفُتِحَتْ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ » وَبِأَنَّ الشَّيَاطِينَ كَالْمَصْفُودَةِ لَمَّا لَمْ / يَتَمَّ إِغْوَاؤُهُمْ بِعَصْمَةِ اللَّهِ عِبَادَهُ فِيهِ ، وَلَمْ يَفِدْ خَبْثَ سَعِيهَا شَيْئاً ، وَيَكُونَ مَعْنَى تَصْفِيدِ الشَّيَاطِينِ هُنَا خُصُوصاً عَنْ أَشْيَاءَ دُونَ أَشْيَاءَ ، وَلِبَعْضِ دُونَ بَعْضٍ ، أَوْ عَلَى الْغَالِبِ ، وَجَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ : « صَفَدَتْ مُرْدَةَ الشَّيَاطِينِ » (١) .

١ / ١٧٧

وَقَدْ يَكُونُ فَتْحُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ هُنَا عِبَارَةً عَنْ عَمَّا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الطَّاعَاتِ الْمَشْرُوعَةِ فِي هَذَا الشَّهْرِ الَّذِي لَيْسَتْ فِيهِ غَيْرُهُ ، مِنَ الصِّيَامِ ، وَالْقِيَامِ ، وَفَعْلِ الْخَيْرَاتِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَسْبَابٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ ، وَأَبْوَابُهَا ، وَكَذَلِكَ تَغْلِيقُ أَبْوَابِ النَّارِ ، وَتَصْفِيدُ الشَّيَاطِينِ عِبَارَةً عَنْ عَمَّا يَكْفُهُ الصَّوْمُ ، وَالشَّغْلُ بِفَعْلِ الْخَيْرِ فِي هَذَا الشَّهْرِ ، وَعَظْمُ قُدْرِهِ فِي الْقُلُوبِ ، وَمَا جَاءَ فِي النَّهْيِ فِيهِ عَنْ أَنْ يَرْفُثَ ، أَوْ يَجْهَلَ ، وَالْكَفِّ فِيهِ عَنِ الْمَحَارِمِ وَالْمَعَاصِي ، وَأَنَّ الصَّوْمَ مَانِعٌ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُبَاحَاتِ ، فَكَيْفَ بِمَا وَرَاءَ ذَلِكَ ، وَمُكَفَّرٌ لِلْسَّيِّئَاتِ ، وَمَعْنَى « صَفَدَتْ » : أَيْ غَلَّتْ ، وَالصَّفْدُ ، بِفَتْحِ الْفَاءِ ، الْغُلُّ ، وَقَدْ رَوَى فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ : « سُلِسِلَتْ » .

(٢) باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، والفطر لرؤية الهلال

وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوماً

٣ - (١٠٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ : « لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ » .

وقوله : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له » : أى قدروا تمام الشهر بالعدد ثلاثين يوماً ، يقال : قدرت الشيء أقدره ، وأقدره وقدرته وأقدرته بمعنى ، وقال ابن قتيبة : معناه : أى قدروه بالمنازل ، وحكاها الداودي .

قال الإمام : ذهب بعض [أهل العلم]^(١) إلى أن الهلال إذا التبس يُحسب له بحساب المنجمين ، وزعم أن هذا الحديث يدل على ذلك ، واحتج أيضا بقوله تعالى : ﴿ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾^(٢) ، وحمل جمهور الفقهاء ما فى الحديث على أن المراد به إكمال العدة ثلاثين ، كما فسره فى حديث^(٣) آخر ، وكذلك تأولوا قوله سبحانه : ﴿ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ على أن المراد به الاهتداء فى الطريق فى البر والبحر ، وقالوا أيضا : لو كان التكليف يتوقف على حساب التنجيم لضاق الأمر فيه ، [إذ]^(٤) لا يعرف ذلك إلا قليل من الناس ، والشرع مبنى على ما يعلمه الجماهير ، وأيضا فإن الأقاليم على رأيهم مختلفة ، ويصح أن يرى فى إقليم [دون إقليم]^(٥) [فيؤدون إقليم]^(٦) فيؤدى ذلك إلى اختلاف الصوم عند أهلها ، مع كون الصائمين منهم لا يقولون غالبا على طريق مقطوع [به]^(٧) ، ولا يلزم قوما ما ثبت عند قوم ، قال رسول الله ﷺ : « الشهر تسع وعشرون [يوما]^(٨) » ثم قال : « فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » معناه : أن الشهر مقطوع بأن لا بد أن يكون تسعا وعشرين ، فإن ظهر الهلال وإلا فيطلب^(٩) أعلى العدد الذى هو ثلاثون ، وهو نهاية عدده .

(١) (٢) النحل : ١٦ .

(١) فى نسخ الإكمال : العلماء .

(٢) فى س : الحديث .

(٤) ساقطة من الأصل ، وما أثبت من س ، ومكانها فى الأصل : و .

(٥) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

(٦) من الأصل ، وأظن أن لا معنى لها .

(٧، ٨) سقطتا من س .

(٩) فى الأصل : فيطلبه ، وما أثبت من س .

٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ،

قال القاضي: لم يحك^(١) مذهب الصوم بتقدير النجوم والمنازل إذا غم الهلال ، إلا عن مطرف بن عبد الله بن الشخير من كبار التابعين ، بل من المخضرمين^(٢) . قال ابن سيرين: وليته لم يفعل ، وحكى ابن شريح ، عن الشافعي مثله ، والمعروف من مذهب الشافعي والموجود في كتبه خلاف هذا ، و موافقة^(٣) جميع علماء المسلمين من أن معنى « اقدروا له » في الأيام عدّة الشهر ثلاثين كما فسر به - عليه السلام - في حديثه الآخر بقوله: « فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين » ، وفي الحديث الآخر: « فأكملوا العدة ثلاثين »^(٤) ، ولهذا أدخل مالك في موطنه^(٥) هذا الحديث المبين إثر الأول ليكون كالمفسر له ، والرافع لإشكاله؛ تهذيباً للتأليف، وإتقاناً للعلم، وقفاً البخاري أثره في ذلك^(٦)، ولو كلف الأمة حساب النجوم والمنازل لشق عليهم ، وليبين ذلك - عليه السلام - كما بين لهم أوقات الصلوات .

قال الإمام في قوله : « فإن غم عليكم » : أى إن حال بينكم وبينه غيم ، يقال : صمنا للغماء والغُمى ، : أى عن غير رؤية، ويروى : « فإن أُغْمِيَ عليكم » يقال : [غم]^(٧) غلبنا الهلالَ وَغُمِيَ وَأُغْمِيَ فهو مُغْمَى ، وقد غامت السماء تغيم [غيمومة]^(٨) فهي غائمة وغيمةٌ ، وأُغَامَتْ وَغِيِمَتْ وَتَغِيِمَتْ وَأُغِمَّتْ وَغِيِت .

قال القاضي : وَغِيِمَتْ وَأُغِمَّتْ وَغِمَّتْ .

قال القاضي : وروينا هذا الحرف في الموطأ^(٩) : « غُمٌ » بضم الغين وتشديد الميم بغير

(١) في س : يجر .

(٢) مطرف بن عبد الله بن الشخير الحرشي العامري ، أبو عبد الله البصري ، روى عن أبيه وعثمان وعلى وأبي ذر وعمار وغيرهم ، وعنه أخوه أبو العلاء يزيد وابن أخيه عبد الله بن هانئ بن عبد الله وحميد بن هلال وغيرهم ، قال العجلي : هو ثقة من كبار التابعين . رجل صالح ، مات في الطاعون سنة ٨٧ هـ . وقال ابن حبان : ولد في حياة النبي ﷺ ، كان من عباد أهل البصرة وزهادهم . التهذيب ١٧٥/١٠ .

(٣) في س : وموافقه .

(٤) البخاري ، ك الصوم ، ب قول النبي ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا » ، عن ابن عمر ٣/٣٤ ، أبو داود ، ك الصوم ، ب من قال : فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ، عن حذيفة بلفظ : أو تكملوا العدة ١/٥٤٣ ، الترمذى ، ك الصوم ، ب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال والإفطار له (٦٨٨) ٣/٧٢ ، النسائي في الكبرى ، ك الصيام ، ب ذكر الاختلاف على منصور في حديث ربيع فيه ٢/٧٢ ، مالك في الموطأ ، ك الصيام ، ب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان ١/٢٨٧ رقم (٣) . (٥) مالك في الموطأ ، ك الصيام ، ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان ١/٢٨٦ ، ٢٨٧ برقم (٣-١) .

(٦) انظر : التخريج السابق للبخاري .

(٧) (٨،٧) سقطتا من الأصل ، واستدركتا بسهم في الهامش .

(٩) مالك في الموطأ ، ك الصيام ، ب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان ١/٢٢٧ .

عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ ، فَقَالَ :

خلاف ، وكذلك فى أكثر أحاديث مسلم وعنده فى حديث يحيى بن يحيى [وأبى بكر بن أبى شيبة : « أَغْمَى » وفى رواية بعضهم فى حديث يحيى بن يحيى] (١) : « غُمَى » بالضم مخففا ، وللعذرى فى حديث [عبد الرحمن] (٢) محمد بن سلام مثله مشدد الميم ، وكذا لأبى بحر فى حديث عبيد الله بن معاذ ، وكلها صحيحة المعنى ، وقيل : معنى هذه الالفاظ مأخوذ من إغماء المريض ، يقال : غمى عليه وأغمى ، والرباعى أفصح ، وقد يصح أن يرجع إلى ما تقدم من إغماء السماء والسحاب ، وقد يكون - أيضا - من التغطية ، ومنه قولهم : غممت الشيء : إذا سترته ، والغمى ، مقصور ، ما سقف به البيت من شيء .

ووقع فى حديث [عبد الرحمن] (٣) محمد بن سلام الجمحى فى الكتاب هذا الحرف عند القاضى الشهيد : « عَمَى » بالعين المهملة والميم المخففة ، وكذا حدثنا به - أيضا - الحشنى عن الطبرى ، ومعناه : خفى ، يقال : عمى على الخبر ، أى : خفى . وقيل : هو من العماء ، وهو السحاب الرقيق ، وقيل : السحاب المرتفع ، أى (٤) : دخل فى العماء ، أو يكون من العماء المقصود وهو عدم الرؤية .

وقد وقع فى كتاب أبى داود (٥) : « فَإِنْ حَالَتْ دُونَهُ غَمَامَةٌ » ، وفى كتاب الترمذى (٦) : « غِيَابُهُ » وهو (٧) بمعنى وهذا يفسر أنه من الغمام على من رواه : « غُمٌ » . وقد وقع عند بعض رواة البخارى (٨) : « غَمَى عَلَيْكُمْ » بفتح الغين المعجمة وتخفيف الياء ، ومعناه : خفى ، وبعضهم ضم الغين على ما لم يسم فاعله .

وقوله : « فأكملوا العدة ثلاثين » تنبيه على مراعاة هلال شعبان ؛ لأنه إذا لم يراعَ ويحقق فعلى ما يكمل ثلاثون ، وقد ذكر الترمذى وغيره فى هذا من رواية أبى هريرة / عن النبى ﷺ إحصاء هلال شعبان لرمضان لكن للحديث علة ذكرها أبو عيسى (٩) .

(١) سقط من الأصل ، واستترك بالهامش .

(٢، ٣) سقطتا من س . (٤) فى س : إذا .

(٥) أبو داود ، ك الصوم ، ب من قال : فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ٥٤٣/١ .

(٦) الترمذى من حديث ابن عباس ، ك الصوم ، ب ما جاء أن الصوم لرؤية الهلال ، والإفطار له ٧٢/٣ برقم (٦٨٨) ، وقال : حسن صحيح .

(٧) فى س : وهما .

(٨) البخارى فى ك الصوم ، ب قول النبى ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا » ٣٤/٣ .

(٩) الترمذى فى ك الصوم ، ب ما جاء فى إحصاء هلال شعبان لرمضان ٧١/٣ برقم (٦٨٧) ، وقال الترمذى : حديث أبى هريرة لا نعرفه مثل هذا ، إلا من حديث أبى معاوية . والصحيح ما روى عن محمد بن عمر عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « لَا تَقْدُمُوا شَهْرَ رَمَضَانَ يَوْمَ وَلَا يَوْمَيْنِ » وهكذا روى عن يحيى بن كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ .

« الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - ثُمَّ عَقَدَ إِنْهَامَهُ فِي الثَّالِثَةِ - فَصُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ أَغْمَى عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ » .

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : « فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا ثَلَاثِينَ » نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ .

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَمَضَانَ فَقَالَ : « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا » . وَقَالَ : « فَاقْدُرُوا لَهُ » وَلَمْ يَقُلْ : « ثَلَاثِينَ » .

٦ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، وَلَا تَفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ » .

٧ - (...) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عُلْقَمَةَ - عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاْفْطِرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ » .

وقوله : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ » ، قال الإمام : إذا ثبت الهلال عند الخليفة لزم سائر الأمصار الرجوع إلى ما عنده ، وإن كان ذلك عند أهل مدينة ، هل يلزم غيرهم ما ثبت عندهم ؟ ففيه قولان ، فأما الحديث فهو يحتمل أن يريد بقوله : « صوموا لرؤيته » [أى لرؤية] (١) من كان أو لرؤيتكم أنتم . ويحتج من لا يوجب الصوم بما ذكره مسلم من حديث كريب [حين] (٢) قدم من الشام وصام لرؤيته ليلة الجمعة هناك ، وأنه أعلم ابن عباس [بذلك] (٣) ، فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت ، فلا نزال نصومه حتى نكمل ثلاثين أو نراه ، فقلت : أو لا نكتفى برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا ، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ .

قال الإمام : والفرق بين الخليفة وغيره : أن سائر البلدان لما كانت بحكمه فهي كبلد واحد ، ويحتج للزوم الصوم من جهة القياس بأنه : كما يلزم الرجوع إلى بعض أهل المصر فكذلك يرجع أهل مصر إلى أهل مصر ؛ إذ العلة حصول الخبر بذلك .

(١) سقط من س .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٣) من ع .

٨ - (...) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ » .

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الشَّهْرُ نَسْعٌ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً ، لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، وَلَا تُفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، إِلَّا أَنْ يُغَمَّ عَلَيْكُمْ ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ » .

قال القاضي : قال شيوخنا : إذا كان المخبر عن بلد عن رؤية شائعة [ذائعة]^(١) فإنه يلزم غيرهم الصوم برؤيتهم ، ويخبر المخبر عنهم ، وإنما الخلاف المذكور إذا كان [ثبت]^(٢) عندهم بالشهادة ، وفيهم يحتاج التفريق بين كونه عند الخليفة وغيره عند من فرق ، وعلى هذا التنزيل وقعت أقوالهم ، وهى رواية المدنيين عن مالك وقولهم ، وذهب إسحق أن لكل قوم رؤيتهم ، وهو^(٣) قول القاسم ، وسالم وابن عباس ، وهكذا ترجم البخارى^(٤) على حديث كريب ، وحكى أبو عمر بن عبد البر الإجماع على أنه لا يراعى الرؤية فيما بعد من البلدان كالأندلس من خراسان ، قال : ولكل بلد رؤيته ، إلا من^(٥) كان كالمصر الكبير ، وما تقارب أقطاره من بلدان المسلمين^(٦) .

قال القاضي : وهذا على ما ذكره - إن صح - فإن الأقاليم تختلف ، فقد تصح رؤيته فى إقليم ولا يرى فى آخر ، بحكم البعد من مغاربه ، والقرب منها ، والله أعلم . وظاهر هذا الكلام مخالف لما ذكره غيره مما تقدم .

قال الإمام : الرؤية إذا كانت فاشية صميم بغير خلاف [وإن كان الغيم قبل فيه الشهادة بغير خلاف]^(٧) وإن كان الصحو والمصر كبير ، ففي قبول الشهادة مع ذلك قولان ،

(١) ساقطة من س .

(٢) فى س : وهذا .

(٤) الصواب : ترجم مسلم ؛ إذ البخارى لم يترجم بهذا الباب .

(٥) فى س : ما .

(٦) انظر : الاستذكار ٣٠ / ١٠ .

(٧) سقط من س .

١٠ - (...) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَقَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا » وَقَبِضَ إِبْهَامَهُ فِي الثَّلَاثَةِ .

١١ - (...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا حَسَنُ الْأَشْيْبِ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى ، قَالَ : وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ » .

وهو خلاف في حال هل ذلك تهمة (١) أم لا ؟ وما الذي يُقبل في ذلك ؟ أما الفطر فمالك، وأبو حنيفة ، والشافعي يقولون : لا يقبل الواحد ، وقبله أبو ثور . وأما الصوم فاتفق هؤلاء على قبول الواحد فيه إلا مالكا خاصة ، وأجاز أبو حنيفة فيه شهادة المرأة والعبد . وسبب الخلاف : هل ذلك من باب الشهادة أم من باب الإخبار؟ [وكان ما (٢)] طريقه الشيع (٣) يُقبل فيه الواحد كالخبر عن النبي - عليه السلام - بحكم من الأحكام ، وما كان يخص بعض الأشخاص - كالقول لهذا عند هذا وشبهه - فيطلب فيه اثنان . واعتمد من يجيز شهادة الواحد في الصوم بحديث الأعرابي (٤) ، وحديث ابن عمر : « شهدت عند رسول الله ﷺ الحديث (٥) ، ويصح أن يحتج في ذلك بقوله - عليه السلام - : « فكلوا واشربوا حتى ينادي (٦) ابن أم مكتوم » فأمرهم - عليه السلام - بالإمساك عن الأكل بخبره ، وهم في زمانٍ يحل لهم الأكل [فيه] (٧) ، فكذاك إذا أخبر رجل عن رؤية الهلال .

قال القاضي : وفي قوله : « صوموا لرؤيته » : أنه لا يلزم صيام [يوم] (٨) الشك احتياطاً ، بل لا يجوز عندهم ، وعليه جمهور الفقهاء ؛ للأثر الوارد في ذلك (٩) ، خلافاً لأحمد في إيجاب صومه . وإن صح أنه من رمضان أجزاه ، وروى صومه عن عائشة وأسماء وابن عمر (١٠) وطاوس ، وقال الأوزاعي والكوفيون : إن صامه وتبين أنه من

(١) في س : لتهمة . (٢) في س : وما كان . (٣) في س : السماع .

(٤) الحديث رواه سماك عن عكرمة ؛ أن أعرابيا شهد عند النبي ﷺ على رؤية الهلال فقال : « تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ؟ » قال : نعم . قال : فأمر الناس أن يصوموا . ابن أبي شيبة ٦٨، ٦٧/٣ .

(٥) عن ابن عمر قال : تراءى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله ﷺ أنني رأيته ، فصام وأمر الناس بصيامه . سنن أبي داود ، ك الصيام ، ب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ٥٤٧/١ .

(٦) وقوله : « ينادي » لفظ أحمد ٦٢/٢ عن ابن عمر .

(٧) ساقطة من س . (٨) من س .

(٩) عن أبي إسحق عن صلة قال : كنا عند عمار في اليوم الذي يُشكُّ فيه فأتى بشاة ، فتنحنى بعض القوم ، فقال عمار : « من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم ﷺ » . أبو داود ، ك الصيام ، ب كراهية صوم

يوم الشك ٥٤٥/١ .

(١٠) الاستذكار ٢٣٥/١٠ .

١٢ - (...) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَانَ ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا ، عَشْرًا وَعَشْرًا وَتِسْعًا » .

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ جَبَلَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الشَّهْرُ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا » ، وَصَفَّقَ بِيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ بِكُلِّ أَصَابِعِهِمَا ، وَنَقَصَ فِي الصَّفَقَةِ الثَّالِثَةِ إِبْهَامَ الْيُمْنَى أَوْ الْيُسْرَى .

رمضان أجزأه ، وجمهورهم : لا يصومه ، ولا يجزئه إن صامه ، وكان بعض الصحابة يأمر بالفصل [ما] (١) بين رمضان وشعبان (٢) بفطر يوم أو يومين ، وكرهه محمد بن مسلمة من أصحابنا تحرى ذلك آخر يوم كما يكره تحرى صومه .

قال الإمام : قوله : « لا تقدموا الشهر بيوم أو يومين » الحديث (٣) : مجمله على من صام تعظيماً للشهر ، واستقبالاً له بذلك ، فأما إن صيم يوم الشك على جهة التطوع ففيه اختلاف ، وذلك إن لم يكن عادته صوم ذلك اليوم أو نذره ، وأما صومه للاحتياط خوفاً أن يكون من رمضان ، فالمشهور عندنا النهى عنه ، وأوجه بعض العلماء فى الغيم .

قال القاضى : اختلف فى صومه تطوعاً ، فمنعه بعضهم لظاهر عموم النهى ، وأجازه مالك والأوزاعى والليث ، وأجازه محمد بن مسلمة لمن كان يسرد لا عن ابتداء ، وقد ذكر مسلم الحديث فى جواز ذلك نكتاً (٤) ، وهو قوله : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه » (٥) ، فحمله محمد بن مسلمة على ظاهره ، وحمله الجمهور على أن النهى لتحريمه من رمضان لا لغيره لما وقع فى الرواية الأخرى : « لا تحروا » .

(١) ساقطة من س .

(٢) استحب ابن عباس وجماعة من السلف أن يفصلوا بين شعبان ورمضان بفطر يوم أو أيام كما كانوا يستحبون أن يفصلوا بين صلاة الفريضة والنافلة بكلام أو قيام . الاستذكار ٢٣٨/١٠ .

(٣) الحديث فى المطبوعة حديث أبى بكر بن أبى شيبة ، ولفظه : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » ، أما اللفظ المذكور من كلام الإمام فهو ما أخرجه الترمذى فى السنن من حديث أبى كريب ولفظه : « لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين » ك الصيام ، ب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم ٥٩/٣ .

(٤) فى س : أيضاً . (٥) حديث رقم (٢١) بالباب التالى .

١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَقْبَةَ - وَهُوَ ابْنُ حُرَيْثٍ - قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ » ، وَطَبَّقَ شُعْبَةُ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَكَسَرَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّلَاثَةِ . قَالَ عَقْبَةُ : وَأَخْسِبُهُ قَالَ : « الشَّهْرُ ثَلَاثُونَ » وَطَبَّقَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ .

١٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَشَّارٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَسْوَدِ ابْنِ قَيْسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ سَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا » وَعَقَدَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّلَاثَةِ : « وَالشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا » يَعْنِي تَمَامَ ثَلَاثِينَ .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ لِلشَّهْرِ الثَّانِي : ثَلَاثِينَ .

١٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، قَالَ : سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - رَجُلًا يَقُولُ : اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ النَّصْفِ . فَقَالَ لَهُ : مَا يُذْرِيكَ أَنَّ اللَّيْلَةَ النَّصْفُ ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا - وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْعَشْرِ مَرَّتَيْنِ - وَهَكَذَا - فِي الثَّلَاثَةِ وَأَشَارَ

وقوله - عليه السلام - : « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ [لَا نَحْسِبُ وَلَا نَكْتُبُ] » (١) ، قَالَ الْإِمَامُ : الْأُمِّيَّةُ : الَّتِي عَلَى أَصْلٍ وَلَادَاتِ أُمَهَاتِهَا لَمْ تَتَعَلَّمِ الْكِتَابَ (٢) ، فَهِيَ عَلَى مَا وَلَدَتْ عَلَيْهِ ، وَمِنْهُ : « النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ » يَنْسَبُ إِلَى مَا وَلَدَتْهُ عَلَيْهِ أُمُّهُ مَعْجَزَةٌ لَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ .

قَالَ الْقَاضِي : وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى صِفَةِ أُمِّهِ مِنْ ذَلِكَ ، إِذْ هُوَ غَالِبُ النِّسَاءِ . قَالَ الدَّائِدِيُّ : وَقِيلَ : سَمَوْا أُمِّيِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ بِلَدِّهِمْ مَكَّةَ أُمَّ الْقُرَى ، وَالْأَظْهَرُ غَيْرُ هَذَا ، وَأَنَّهُ [إِنَّمَا] (٣) أَرَادَ جَمِيعَ الْعَرَبِ .

وقوله : « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا » الْحَدِيثُ ، وَإِشَارَتُهُ بِيَدِهِ إِلَى الثَّلَاثِينَ وَالتَّسْعِ وَعِشْرِينَ حُجَّةَ الْحُكْمِ بِالْإِشَارَةِ ، وَأَنَّهَا تَقُومُ / مَقَامَ النَّطْقِ فِي الطَّلَاقِ وَالْبَيُوعِ وَالْوَصَايَا وَغَيْرِهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الْاِعْتِدَادِ بِهَا . وَفِيهِ حُجَّةٌ أَيْضًا لَصِحَّةِ طَّلَاقِ الْأَبْكَمِ وَإِقْرَارِهِ وَشَهَادَتِهِ وَحْدَهُ ،

كتاب الصيام/ باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ... الخ ١٥
بأصابعه كلها وحبس أو خنس إبهامه .

١٧ - (١٠٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

إذا فهم منه القذف ، وتحقق ما أشار به ، وفيه تقريب الأمور بالتمثيل وهو مقصده - عليه السلام - بذلك لا لغيره ، وليس من أجل وصفه لهم بالأمية ، وأنهم لا يحسبون ولا يكتبون ؛ إذ كانوا لا يجهلون ثلاثين ، ولا تسعاً وعشرين ، وكان ذكره لها - عليه السلام - أخفّ عليه من الإشارة وتكرارها بيديه [ثلاث]^(١) مرات ، كما قد اختصر ذلك ، وقاله بلفظه في الحديث الآخر ، ولم يَنْفِ عنهم معرفة مثل هذا الحساب ، وإنما وصفهم بذلك طرْحاً للاعتداد بالمنازل ، وطرق الحساب التي^(٢) تقول عليه الأعاجم في صومها وفطرها وفصولها ، وقد وقع في الأحاديث في هيئة إشارته - عليه السلام - اختلاف ، وأصحها وأبينها ما جاء في رواية سعيد بن عمرو بن سعيد ، عن ابن عمر : « الشهر هكذا وهكذا وحديث ابن المثنى ، فهذا يبين أن الشهر يكون مرة ثلاثين ، ومرة تسعاً وعشرين ، وفي بعضها من رواية موسى بن طلحة^(٣) عن ابن عمر : « هكذا وهكذا وهكذا عشرا وتسعا » ، [كذا لهم]^(٤) ، وللسمرقندي : « عشراً وعشراً وتسعاً » وهو الصواب .

ومعنى « هكذا » : في كل إشارة يعنى بيديه جميعاً ، إشارة للعشر أصابع ، بدليل قوله : « بيديه » ، وقوله في بعضها : « وصفق بيديه » ، وفي الحديث الآخر : « وطبق » وهما ها هنا بمعنى .

وقوله : « وخنس الإبهام » : بالخاء والنون ، وهو أصوب ، فمن قال : « وحبس » بمعنى عطفه ، ويشرحه قوله في الرواية الأخرى : « وكسر الإبهام » ، وقد يخرج « حبس » بمعنى : أى أنه لم يشر به مع سائر الأصابع ، وعلى الشك جاء في حديث أبي كامل الجحدري ، وبالحاء والباء في حديث ابن رمح لكافتهم ، وعند الباقي^(٥) : « حنس » بالحاء والنون ، وفي حديث حلفه على نسائه شهراً ، وأنه خرج في تسعة وعشرين ، فقليل له : اليوم تسع وعشرون ، فقال : « الشهر تسع وعشرون » ، وفي الرواية الأخرى : « خرج

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

(٢) في س : الذى .

(٣) موسى بن طلحة بن عبد الله القرشي التيمي ، أبو عيسى ، يقال : أبو محمد ، المدني ، نزل الكوفة ، وأمه خولة بنت القعقاع بن سعيد بن زرارة ، روى عن أبيه ، وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب والزبير بن العوام وابن عمر وغيرهم . التهذيب ٣٠٥/١٠ .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش .

(٥) في س : الباقي .

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا » .

١٨ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ ، فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ » .

١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ الشَّهْرُ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ » .

إلينا صباح تسع وعشرين « وفي الأخرى : « إنما دخلت من تسع وعشرين » معناه كله : بعد تمام تسعة وعشرين وتبينه الروايات الأخرى في حديث أم سلمة : « فلما مضى تسع وعشرون يوماً غدا عليهم أو راح » ، وفي حديث عائشة : « لما مضت تسع وعشرون [وأنا] (١) أعدهن » ، ولو كان على ظاهره ، وكان دخوله في يوم تسعة وعشرين ، لما تم به الشهر لا من ثلاثين ولا من تسع وعشرين . والعرب قد تقدم النهار على الليل وتضيف الليلة الآتية لليوم الماضي ، فلذلك قال : « صباح تسع وعشرين » : أى صباح الليلة التى بعد تسعة وعشرين يوماً وهى صبيحة ثلاثين .

وقد يحتج به محمد بن عبد الحكم والشافعى - فى أحد قوليهِ - فيمن عليه شهر للصيام فصامه بالأيام أنه يجزئه من ذلك تسع وعشرون ، إذ (٢) ظاهره أنه لم يدخل أول الشهر ولو كان ذلك لم يكن للقول له : « دخلت من تسع وعشرين أعدهن » ولقيل له : « إن الشهر لم يتم » ، [ولو كان] (٣) الجواب : قد أهل الهلال . ولو أهل لم يحتاجوا إلى سؤاله لعلمهم به ، وعلى هذا تأول الحديث بعضهم ، وقيل : بل أشار إلى شهر معين ، وهو الذى هجر فيه نساءه ، ويحتمل أن السؤال لظنهم أنه لابد من تمام أيام الشهر المعلومة ، وقد يحتمل ذلك قولهم : « إنما الشهر (٤) تسعة وعشرون (٥) » ، وقد روى أن عائشة أنكرت قول من قال فى الحديث : « الشهر تسعة وعشرون » ، وقالت : إنما جاء حين ذهب تسع وعشرون فليل له ذلك فقال : « إن الشهر كان تسعاً وعشرين » .

(٢) فى س : أى .

(٤) فى س : اليوم .

(١) من س .

(٣) فى س : ولكان .

(٥) فى س : وعشرين .

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْهَلَالَ فَقَالَ : « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعَدُّوا ثَلَاثِينَ » .

ومذهبنا أن من عليه شهر [غير] ^(١) معين ، أو صام شهور الكفارات المتتابعة ، وكان ابتداء صومه الأهلة ^(٢) ، فإنه يجزئه كان منها تسعاً وعشرين ، وحكى الخطابي أنه لا يجزئه إلا أن يكون معيناً ، ومذهب مالك أنه إن صامه على غير الأهلة فلا يجزئه إلا ثلاثين يوماً .

(١) من س .

(٢) في س : للأهلة .

(٣) باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين (١)

٢١ - (١٠٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُبَارَكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمْهُ » .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُشَيْرٍ الْحَرِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

(٤) باب الشهر يكون تسعا وعشرين (١)

٢٢- (١٠٨٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْسَمَ أَلَا يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِهِ شَهْرًا . قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : لَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً ، أَعْدَهَنَّ ، دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَتْ : بَدَأَ بِي - فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَلَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا ، وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ ، أَعْدَهَنَّ . فَقَالَ : « إِنْ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ » .

٢٣- (١٠٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اعْتَزَلَ نِسَاءَهُ شَهْرًا فَخَرَجَ إِلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ . فَقُلْنَا : إِنَّمَا الْيَوْمُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ . فَقَالَ : « إِنَّمَا الشَّهْرُ » وَصَفَّقَ بِيَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَحَبَسَ إصْبَعًا وَاحِدَةً فِي الْآخِرَةِ .

٢٤- (...) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : اعْتَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ شَهْرًا ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا صَبَاحَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ . فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا أَصْبَحْنَا لَتِسْعٍ وَعِشْرِينَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ » ، ثُمَّ طَبَّقَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدَيْهِ ثَلَاثًا : مَرَّتَيْنِ بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ كُلِّهَا ، وَالثَّلَاثَةَ بِتِسْعٍ مِنْهَا .

٢٥- (١٠٨٥) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِي ؛ أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ أَلَا يَدْخُلُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا ، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ، غَدَا عَلَيْهِمْ - أَوْ رَاحَ - فَقِيلَ لَهُ :

حَلَفْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَلَّا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا . قَالَ : « إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا » .
 (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا رَوْحٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا
 الضَّحَّاكُ - يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ - جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٢٦ - (١٠٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
 ابْنُ أَبِي خَالِدٍ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ :
 ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ عَلَى الْأُخْرَى فَقَالَ : « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا » ، ثُمَّ نَقَصَ فِي
 الثَّلَاثَةِ إصْبَعًا .

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ
 إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الشَّهْرُ
 هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا » عَشْرًا وَعَشْرًا وَتِسْعًا مَرَّةً .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازَدَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ وَسَلَمَةُ
 ابْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، فِي
 هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمَا .

(٥) باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم وأنهم إذا رأوا الهلال ببلد

لا يثبت حكمه لما بعد عنهم

٢٨ - (١٠٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ حَرْمَلَةَ - عَنْ كُرَيْبٍ ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ ، قَالَ : فَقَدِمْتُ الشَّامَ ، فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا ، وَاسْتَهْلَ عَلَى رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ ، فَرَأَيْتُ الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ثُمَّ ذَكَرَ الْهِلَالَ فَقَالَ : مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ ؟ فَقُلْتُ : رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ . فَقَالَ : أَنْتَ رَأَيْتَهُ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ ، وَرَأَاهُ النَّاسُ ، وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ . فَقَالَ : لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ ، فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمُلَ ثَلَاثِينَ ، أَوْ نَرَاهُ . فَقُلْتُ : أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَةِ مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ ؟ فَقَالَ : لَا ، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وَشَكََّ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى فِي : نَكْتَفِي أَوْ نَكْتَفِي .

وقوله في حديث كريب : « أن أم الفضل بنت الحارث بعثته^(١) إلى معاوية » وفيه : « واستهمل على رمضان » ، وفي حديث أبي البختري : « أهللنا رمضان »^(٢) : قال الهروي : وأهللنا الهلال : إذا دخلنا فيه ، وقال غيره : استهللنا الهلال بمعنى : أهللناه ، وأهل الهلال : طلع ، وهل أيضاً ، ويحتمل أن ابن عباس لم يعول على رؤية معاوية في هذا الحديث على ما حكى من مذهبه ، في أن لكل قوم رؤيتهم ، أو لأنه لم يعول في ذلك على خبر الواحد ، أو لأمر كان يعتقده في ذلك ، أو لاختلاف أفقيهم^(٣) ، وقيل : بل لأن السماء كانت مصحية بالمدينة فلم^(٤) يروه ارتابوا الخبر عن رؤية غيرهم .

(١) في الأصل : بعثت ، والمثبت من مس والمطبوعة .

(٢) حديث رقم (٣٠) في الباب التالي .

(٣) في مس : أفقيهم .

(٤) في مس : فلما لم .

(٦) باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره وأن

الله تعالى أمدّه للرؤية فإن غم فليكمل ثلاثون

٢٩ - (١٠٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ: خَرَجْنَا لِلْعُمْرَةِ، فَلَمَّا نَزَلْنَا بَيْطْنَ نَخْلَةَ قَالَ: تَرَاءَيْنَا الْهَلَالَ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ. وَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ. قَالَ: فَلَقِينَا ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْنَا: إِنَّا رَأَيْنَا الْهَلَالَ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ، وَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ. فَقَالَ: أَيُّ لَيْلَةٍ رَأَيْتُمُوهُ؟ قَالَ: فَقُلْنَا: لَيْلَةٌ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَةِ، فَهُوَ لِللَّيْلَةِ رَأَيْتُمُوهُ».

٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيَّ قَالَ: أَهْلَلْنَا رَمَضَانَ وَنَحْنُ بِذَاتِ عِرْقٍ، فَأَرْسَلْنَا رَجُلًا إِلَى ابْنِ

وقوله : « تراءينا الهلال فقال قوم : هو ابن ثلاث ، وقال قوم : هو ابن ليلتين » وقول النبي ﷺ : « إن الله قد أمدّه لرؤيته » وفي الرواية الأخرى : « مده فهو ليلة رأيتموه » ، قال الإمام : إذا رُئِيَ الهلال بعد الزوال فهو لليلة المقبلة ، وإن رُئِيَ قبل ففيه قولان : قيل : للماضية ، وقيل : للمقبلة ، وقال بعض أصحاب الظاهر : أما في الصوم فيجعل للماضية ، وأما في الفطر فيجعل للمستقبل ؛ وهذا بناء منهم على الأخذ بالاحتياط ، وهو نحو القول بأنه إذا كان الشك يوم الغيم وجب الإمساك . وظاهر قوله : « صوموا لرؤيته » ^(١) على مقتضى اللفظ يوجب الصوم حين ^(٢) الرؤية متى وجدت ، فإذا منع الإجماع من وجوب الصوم على الإطلاق حينئذ كان ذلك محمولاً على المستقبل ، ويكون حجة للقول بأنه لليلة المقبلة على كل حال ، وهذا على طريقة من رأى ذلك ، إذ لا فرق ما بين قبل الزوال وبعده عندهم .

وقوله : « تراءينا الهلال » : أى تكلفنا النظر ، هل نراه أم لا ؟

(١) سبق في الباب السابق برقم (١٩) .

(٢) فى س : عند .

عَبَّاسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَسْأَلُهُ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّهُ لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ » .

وقوله : « إن الله قد أمدّه لرؤيته » ، قال القاضي : كذا روينا [عن شيوختنا] (١) ، وكذا في جميع النسخ ، قال بعضهم : صوابه : « أمدّه » بتشديد الميم من الأمد ، أو مده من الامتداد ، والصواب عندى بقاء الرواية على وجهها ، ويكون بمعنى : أطال له مُدَّة لرؤيته ، أى إن لم ير لتسع وعشرين فيرى لثلاثين ، فإن غمَّ فاقدروا له ذلك يقال منه : مد وأمد ، قال الله : ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ﴾ (٢) قُرئ بالوجهين ، أى يطيلون لهم ، وقد يكون « أمدّه » من المدة التى جعلت له ، قال صاحب الأفعال : أمددتك مدة : أعطيتها ، أو يكون من الإمداد وهى الزيادة فى الشيء من غيره ، كان الشهر لما كان تسعة وعشرين وقد يزيده الله يوماً فيكون ثلاثين ، ومنه : أمددت الجيش : إذا كثرته ، وكذلك كل شيء .

(١) سقط من س .

(٢) الأعراف : ٢٠٢ .

(٧) باب بيان معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم:

« شهرًا عيد لا ينقصان »

٣١ - (١٠٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ ، رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ » .

٣٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ سُوَيْدٍ وَخَالِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ » . فِي حَدِيثِ خَالِدٍ : « شَهْرًا عِيدٌ رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ » .

قوله : « شهرًا عيد لا ينقصان » ، قال الإمام : قيل : معناه : لا ينقصان من الأجر وإن نقص العدد ، وقيل معناه : في عام بعينه ، وقيل : لا يجتمعان ناقصين في سنة واحدة في غالب الأمر .

قال القاضي : قال الطحاوي (١) : معناه : [لا ينقصان] (٢) وإن كانا تسعة (٣) وعشرين يومًا فهما كاملان ؛ لأن في أحدهما الصيام وفي الآخر الحج ، وأحكام ذلك كله كاملة غير ناقصة . قال الخطابي : وقيل : لا ينقص أجر ذى الحجة عن أجر رمضان لفضل العمل في العشر .

(١) انظر : شرح معاني الآثار ٥٩/٢ .

(٢) من مس .

(٣) في مس : تسعا .

(٨) باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر وأن

له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر . وبيان صفة الفجر

الذي تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم

ودخول وقت صلاة الصبح ، وغير ذلك

٣٣ - (١٠٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : ﴿ حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (١) ، قَالَ لَهُ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجْعَلُ تَحْتَ وَسَادَتِي عَقَالَيْنِ : عَقَالًا أَبْيَضَ وَعَقَالًا أَسْوَدَ ، أَعْرِفُ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ وَسَادَتِكَ لَعْرِيسٌ ، إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ » .

وقوله : في حديث عدى : لما نزلت : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ الآية ، جعلت [تحت] (٢) وسادتي عقالا أبيض وعقالا أسود : العقال ما يربط به الإبل من جبال من شعر أو غيره ، وفعل من فعل ذلك ، وتأوله على قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ حتى نزلت : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ ، فعلموا أن المراد به الليل والنهار ، ليس أن هذا كان الشرع أولاً ، ثم نسخ ذلك بقوله : ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ على ما أشار إليه الطحاوى والدوايد أثناء كلامهما ، إنما المراد بفعل ذلك ، وتأويله بمن لا علم عنده ، ولا فقه من الأعراب ، أو من لم يكن في لغته استعمال الخيط في الليل والنهار ، إذ لا يصح تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ألا ترى إنكار النبي ﷺ ذلك على عدى [وقوله] (٣) : « إِنْ وَسَادَكَ لَعْرِيسٌ ، إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ » .

وفيه وجوب التوقف عند الألفاظ المشتركة وطلب البيان فيها ، وأنها لا تحمل على أظهر وجوها ، وأكثر (٤) استعمالاتها إلا عند عدم البيان فيها ، وقد كان البيان عتيداً بوجود النبي - عليه السلام - قال أبو عبيد : الخيط الأبيض : الفجر الصادق ، والخيط الأسود : الليل ، والخيط : اللون ، ففي هذا وفي قوله : « سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ » دليل أن ما بعد الفجر من النهار .

وقوله : « إِنْ وَسَادَكَ لَعْرِيسٌ » لقوله : أجعل تحت وسادتي عقالين ، أى إن جعلت

(١) البقرة : ١٨٧ .

(٢) ساقطة من س .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

(٤) فى س : ولا أكثر .

٣٤ - (١٠٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ خَيْطًا أَبْيَضَ وَخَيْطًا أَسْوَدَ ، فَيَأْكُلُ حَتَّى يَسْتَبَيِّنَهُمَا ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ فَيَبَيِّنُ ذَلِكَ .

٣٥ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَقَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ ، قَالَ : فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ الصَّوْمَ ، رَبَطَ أَحَدَهُمْ فِي رِجْلَيْهِ الْخَيْطَ الْأَسْوَدَ

تحت وسادك الخيطين اللذين أراد الله - وهما الليل والنهار - فوسادك [الذي] (١) يعلوهما ويغطيها عريض ، وهو المعنى بقوله في الحديث الآخر الذي لم يذكره مسلم (٢) ، أو ذكره البخاري : « إنك لعريض (٣) القفا » (٤) ؛ لأن من يكون وساده هذا على عظمه قفاه من نوعه ، وعلى مجانسته ، وقد جاء في الرواية الأخرى : « إنك لضخم » (٥) ، لا ما ذهب إليه بعضهم من أنها كناية عن الغباوة ، أو عن السمن لكثرة أكله إلى بيان الخيطين ، وقيل : أراد بالوساد النوم ، أى أن نومك كثير ، وقيل : أراد به الليل ، وهذان التفسيران (٦) يبعدان في هذا الموضع ، كأنه قال : إن من لم يكن النهار عنده حتى يتبين له العقلاان طال ليله ، وكثر نومه ، وقيل : أراد بالوساد هنا : القفا ، كما نص عليه في الحديث الآخر (٧) .

وقوله في الحديث الآخر : « ربط أحدهم في رجله خيطا أبيض ، وخيطا أسود »

(١) ساقطة من س .

(٢) في س : لعظيم .

(٤) البخاري ، تفسير سورة البقرة ، ب في قوله : ﴿ أَهْلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ [البقرة : ١٧٨] عن الشعبي عن عدى قال : أخذ عدى عقلا أبيض وعقلا أسود ، حتى كان بعض الليل نظر فلم يستبين ، فلما أصبح قال : يا رسول الله ، جعلت تحت وسادتي ، قال : « إن وسادك إذا لعريض ، أن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادتك » ٣١/٦ .

(٥) عن أنس بن سيرين قال : « سألت ابن عمر قلت : رأيت الركعتين قبل صلاة الغداة أطيلُ فيهما القراءة ؟ قال : كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى ويوتر بركعة قال : قلت : إني لست عن هذا أسألك ، قال : « إنك لضخم » ألا تدعني استقرى لك الحديث ... إلخ » مسلم ، ك صلاة المسافرين ، ب صلاة الليل مثنى مثنى ، والوتر ركعة ركعة من آخر الليل (٥١٩/١) برقم (١٥٧) .

(٦) في س : التقسيمان .

(٧) البخاري ، كتاب تفسير سورة البقرة ، ب ﴿ أَهْلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ٣١/٦ .

وَالْحَيْطَةُ الْاَبْيَضَ ، فَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُئُيُهُمَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ : ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ ، فَعَلِمُوا أَنَّمَا يَعْنِي بِذَلِكَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ .

٣٦- (١٠٩٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .
ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ بَلَلا يُوذُنُ بَلِيلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ » .

٣٧- (...) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنْ بَلَلا يُوذُنُ بَلِيلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ » .

٣٨- (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ -

مثل خبر عدى ، وتأويله على مثله من الأعراب .

وقوله : « حتى يتبين رئييهما (١) » أى : منظرهما ، وعندهم معنى قوله تعالى : ﴿ أَحْسَنُ أُنثَىٰ وَرِيًّا ﴾ (٢) ، وفى كتاب العين : الرىُ : ما رأيته من حال حسنة ، وفى رواية بعض شيوخنا فى هذا الحرف : « رئييهما » ، ولا وجه له هنا إلا على بعد فى التأويل إن صح سماعًا ، ورواية : « ويكون رى » [هنا] (٣) بمعنى مرئى ، وإنما الرىُ المعروف التابع من الجن ، يقال : بفتح الراء وكسرهما ، وكأنه من هذا الأصل لثرائيه لمن تبعه من الإنس .

وقوله : « إِنْ بَلَلا يُوذُنُ بَلِيلٍ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادَى ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » ، وفى الآخر : « لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ أَذَانَ بِلَالٍ - أَوْ نَدَاءَ بِلَالٍ - مِنْ سَحُورِهِ ، فَإِنَّهُ يُوذُنُ - أَوْ يَنَادَى - لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ ، وَيُوقِظُ نَائِمَكُمْ » : ففیه جواز الأذان للصبح قبل وقتها للاستعداد لها لمن عليه طهر ، أو طلب مائه (٤) وهى مختصة بذلك [من] (٥) بين سائر الصلوات ، وهو قول كافة العلماء خلافاً لأبى حنيفة ، والثورى فى منعهما ذلك [قبل] (٦) ، وإنما يجوز ذلك إذا كان ثم من يؤذن بعد الفجر ، ثم اختلف المذهب عندنا فى وقت تقديمها (٧) ،

(٣) من س .

(٢) مريم : ٧٤ .

(١) فى س : رؤيتهما .

(٦) ساقطة من س .

(٥) من س .

(٤) فى س : ما به .

(٧) فى س : تقديمها

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَدَّنَانِ : بِلَالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ بِلَالاً يُؤَدِّنُ بَلِيلٌ ، فَكُلُّوْا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » . قَالَ : وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ هَذَا وَيَرْقَى هَذَا .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، كُلُّهُمُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِالْإِسْنَادَيْنِ كِلَيْهِمَا . نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ .

فَقِيلَ : نِصْفَ اللَّيْلِ ، وَقِيلَ : لِسُدْسِهِ ، وَقَدْ جَاءَتْ قَوْلُهُ شَاذَةً مَعْرُوفَةً فِي إِبَاحَتِهِ بَعْدَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، وَقَدْ تَعَلَّقَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ : « لِيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ ، وَيُوقِظَ نَائِمُكُمْ » ، وَقَالُوا : إِنَّمَا كَانَ يُؤَدِّنُ لِلْسُحُورِ لَا لِلصَّلَاةِ ، وَهَذَا بَعِيدٌ ، إِذْ لَمْ يَخْتَصِ هَذَا بِشَهْرِ رَمَضَانَ ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ عَادَتِهِ فِي أَذَانِهِ ؛ وَلِأَنَّهُ الْعَمَلُ الْمَنْقُولُ فِي سَائِرِ الْحَوْلِ بِالْمَدِينَةِ ، وَإِلَيْهِ رَجَعَ أَبُو يُوسُفَ حِينَ تَحَقُّقِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْسُحُورِ لَمْ يَخْتَصِ بِصُورَةِ أَذَانِ الصَّلَاةِ .

وَجَاءَ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَذَانَيْهِمَا إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ هَذَا ، وَيَرْقَى هَذَا . وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ فِي الصَّحِيحِ فِي الْمَوْطَأِ وَغَيْرِهِ : « وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ » (١) ، قَالُوا : أَى قَارِبَتْ / الصَّبَاحَ ، وَقِيلَ : عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ ظَهْرِ الصَّبَاحِ ، وَقَدْ جَاءَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ : « لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ » (٢) ، وَمَجْمُوعُ هَذَا أَنَّ بِلَالًا كَانَ يَتَرَبَّصُ شَيْئًا يَدْعُو بَعْدَ أَذَانِهِ أحيانًا ، وَيَرْقُبُ الْفَجْرَ ، ثُمَّ يَصْعَدُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ لِأَوَّلِ بَادَى طُلُوعِهِ . وَحَيْثُ يَحْرَمُ الْأَكْلُ إِذَا أَعْلَمَهُ بِذَلِكَ ، إِذْ كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ أَعْمَى لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ ، أَى قَارِبَتْ عَلَى أَصْحَ الْوُجْهِينَ ، وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ قَوْلُهُ : « حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ » أَى : قَارِبَ ذَلِكَ . وَكَانَ أَذَانُ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ عِلْمًا عَلَى وَقْتِ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْأَكْلِ حَوْطَةً لِلْفَجْرِ ، وَلَعَلَّ بِتَمَامِ أَذَانِهِ يَتَضَحُّ الْفَجْرَ ، وَوَقْتُ الصَّلَاةِ عَلَى أَحَدِ التَّوَابِلِينَ فِي « أَصْبَحْتَ » ، وَقِيلَ : قَدْ يَكُونُ رَاوِي قُرْبَ مَا بَيْنَهُمَا شَاهِدَ ذَلِكَ ،

١/١٧٩

(١) الْمَوْطَأُ ، كِ الصَّلَاةِ ، بَ قَدْرِ السُّحُورِ مِنَ النَّدَاءِ ٧٥ / ١ ، ٧٦ ، الْبُخَارِيُّ ، كِ الْأَذَانَ ، بَ أَذَانَ الْأَعْمَى

إِذَا كَانَ لَهُ مِنْ يَخْبِرُهُ .

(٢) الْبُخَارِيُّ ، كِ الْأَذَانَ ، بَ الْأَذَانَ بَعْدَ الْفَجْرِ .

٣٩ - (١٠٩٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ - أَوْ قَالَ : نَدَاءُ بِلَالٍ - مِنْ سَحُورِهِ ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّنُ - أَوْ قَالَ : يُنَادِي - بِلَيْلٍ ، لِيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ ، وَيُوقِظَ نَائِمَكُمْ » . وَقَالَ : « لَيْسَ أَنْ يَقُولَ : هَكَذَا وَهَكَذَا - وَصَوَّبَ يَدَهُ وَرَفَعَهَا - حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا وَفَرَجَ بَيْنَ إِبْصَعَيْهِ » .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ - يَعْنِي الْأَحْمَرُ - عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ الْفَجْرَ لَيْسَ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا - وَجَمَعَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ نَكَسَهَا إِلَى الْأَرْضِ - وَلَكِنَّ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا - وَوَضَعَ الْمُسَبِّحَةَ عَلَى الْمُسَبِّحَةِ وَمَدَّ يَدَيْهِ » .

واختلف حال بلال فيه ، فأخبر عما شاهده ، ومقصد الحديث يدل على أن ما بينهما ليس بقريب .

قال القاضي : وهذا التأويل يبعد على راوى هذا الحديث ، وهو ابن عمر لكثرة ملازمته الصلاة مع النبي ﷺ ومواظبته له ، والتأويل [الأول] (١) أظهر ، وفيه حجة على الاقتداء بثقات المؤذنين ، وتقليدهم في الوقت ، والعمل بخبر الواحد في العبادات ، وفي قوله : « إن بلالاً [ينادي] (٢) بليل » إلى آخر الحديث : دليل على أن ما بعد الفجر ليس من الليل ، وقد يتعلق بهذه الألفاظ من يرى رأى بعض متقدمي الصحابة والسلف ، في أن يتبين الخيط بعد الفجر ، ويحتج به من يرى إباحة الأكل حتى يتيقن طلوع الفجر ، وإن كان شاكاً في طلوعه ، وهو قول الكوفيين ، والأوزاعي ، وابن حنبل ، وأبي ثور ، والشافعي . وقال مالك : لا يأكل ، وإن أكل فعليه القضاء ، وحمله أصحابنا على الاستحباب .

ثم اختلفوا من ذلك إلى طلوع الشمس وإن كان أجمع أئمة الفتوى بعدهم على أنه لا يجوز الأكل بعد طلوع الفجر ، واختلفوا بعد ذلك فيمن طلع عليه الفجر ، وهو على يقين أنه من الليل وهو يأكل ، أو يطأ ، فكف عنهما ، هل يجزئه ، فقال ابن القاسم : يجزئه في الأكل والجماع ، وقال عبد الملك : يجزئه في الأكل ولا يجزئه في الجماع ، ويقضى فيه ، وهو قول الشافعي ، وأبي حنيفة وفيه جواز اتخاذ مؤذنين فأكثر للصلوات .

٤٠ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا معتمر بن سليمان . ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير والمُعتمر بن سليمان ، كلاهما عن سليمان التيمي ، بهذا الإسناد . وانتهى حديث المُعتمر عند قوله : « يَنْبَهُ نَائِمَكُمْ وَيَرْجِعُ قَائِمَكُمْ » .

وَقَالَ إِسْحَقُ : قَالَ جَرِيرٌ فِي حَدِيثِهِ : « وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا ، وَلَكِنْ يَقُولُ هَكَذَا » - يَعْنِي الْفَجْرَ - هُوَ الْمُعْتَرِضُ وَلَيْسَ بِالْمُسْتَطِيلِ .

٤١ - (١٠٩٤) حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا عبد الوارث ، عن عبد الله بن سودة القُشَيْرِيِّ ، حَدَّثَنِي وَالِدِي ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ : « لَا يَغْرُنْ أَحَدُكُمْ نِدَاءُ بِلَالٍ مِنَ السَّحُورِ ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ حَتَّى يَسْتَطِيرَ » .

٤٢ - (...) وحدثنا زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل بن علية ، حدثني عبد الله بن

وقوله : [في الحديث] (١) : « ليرجع قائمكم » بالنصب : أي يرده إلى راحته وجَمَام نفسه بإعلامه بأذانه السحر وقرب الصباح ، وبنام (٢) غفوة السحر ونومة الفجر المستلذة المستعان بها على النشاط ، وذهاب كسل السهر ، وتغير اللون ، كما كان يفعل النبي - عليه السلام - من نومه بعد صلاته من الليل إذا أذن المؤذن ، على ما جاء في الحديث ، وقد يكون معنى ذلك ليكمل ويستعجل بقية ورده ، ويأتي بوتره قبل الفجر .

وقوله : « ولينه نائمكم » : أن (٣) النائم آخر الليل أو لصلاة الوتر لمن غلبه النوم على ذلك أو معتقد (٤) الصوم للسحور ، وقد استدل بعضهم منه على منع الوتر بعد الفجر ، ولا حجة له فيه ، وفيه قرب أذان بلال من السحر ، وجاء في حديث زهير بن حرب في هذا الباب : عن أبي عثمان ، عن ابن مسعود ، كذا لهم وهو المعروف ، وعند ابن أبي جعفر : عن أبي مسعود ، وهو وهم .

وقوله : « وليس الفجر أن يقول هكذا » وجمع بين أصابعه ثم نكسها إلى الأرض ، وفي الحديث الآخر : « ورفعها » ، ولكن الذي يقول هكذا ، وضع المسبحة على المسبحة ،

(٢) في س : وقيام .

(٤) في س : يعتقد .

(١) سقط من س .

(٣) في س : أي .

سَوَادَةٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَغْرَنُكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ — لِعُمُودِ الصُّبْحِ — حَتَّى يَسْتَطِيرَ هَكَذَا » .

٤٣ — (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ — يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَوَادَةَ الْقُشَيْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَغْرَنُكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ ، وَلَا بَيَاضُ الْأَفْقِ الْمُسْتَطِيلُ هَكَذَا ، حَتَّى يَسْتَطِيرَ هَكَذَا » .

وَحَكَاهُ حَمَادٌ بِيَدَيْهِ قَالَ : يَعْنِي مُعْتَرِضًا .

٤٤ — (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَوَادَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — وَهُوَ يَخْطُبُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا يَغْرَنُكُمْ نِدَاءُ بِلَالٍ ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ حَتَّى يَيْدُوا الْفَجْرُ — أَوْ قَالَ — : حَتَّى يَنْفَجَرَ الْفَجْرُ » .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ حَنْظَلَةَ الْقُشَيْرِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ هَذَا .

أى السبابة ومد يديه: هذا مثال (١) قوله في الحديث [الآخر] (٢) بعده : « لا يغرنكم من سحوركم أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل » ، هكذا حتى يستطير هكذا وهكذا ، يعنى معترضاً . والمستطير : المتشعر . وفيه البيان بالإشارة ، وأنها تقوم مقام النطق .

(٩) باب فضل السحور وتأكيده استحبابه

واستحباب تأخيرهِ وتعجيل الفطر

٤٥ - (١٠٩٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ ابْنِ عُليَّةَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَسَحَّرُوا ، فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَهً » .

٤٦ - (١٠٩٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « فَصَلْ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، أَكْلَةُ السَّحْرِ » .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وقوله : « تسحروا فإن في السحور بركة » : أصل البركة الزيادة ، وقد تكون هذه البركة القوة على الصيام ، وقد جاء كذلك مفسراً في بعض الآثار ، وقد تكون الزيادة الأكل على الإفطار ، وهو مما اختصت به هذه الأمة في عمومها ، وقد تكون البركة في زيادة الأوقات المختصة بالفضل ، وهذا منها ؛ لأنه في السحر ، ومنه اشتق اسم السحور ، وقد جاء في فضل ذلك الوقت ، وقبول الدعاء فيه والعمل فيه ، وتنزل الرحمة ما جاء . وقد تكون هذه البركة ما يتفق للمتسحر ^(١) من ذكر أو صلاة أو استغفار ، وغيره من زيادات ^(٢) الأعمال التي لولا القيام للسحور لكان الإنسان نائماً عنها وتاركاً لها ، وتجديد النية للصوم ليخرج من الاختلاف والسحور بنفسه بنية الصوم ، وامثال النذب طاعة وزيادة في العمل .

وقوله : « فصل ما بيننا وبين أهل الكتاب أكلة السحور » بفتح الهمزة ، [و] ^(٣) صوابه ووجهه الرواية فيه بضمها ، وبالضم إنما هي بمعنى اللقمة الواحدة ، وبالفتح الأكل

(١) في س : للمتسحرين .

(٢) في س : زيادة .

(٣) ساقطة من س .

٤٧ - (١٠٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ .

قُلْتُ : كَمْ كَانَ قَدْرُ مَا بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : خَمْسِينَ آيَةً .

(...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَامِرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٤٨ - (١٠٩٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ » .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

٤٩ - (١٠٩٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ . فَقُلْنَا : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ ؛ أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ . قَالَتْ : أَيُّهُمَا الَّذِي يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : قُلْنَا : عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ - قَالَتْ : كَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

زَادَ أَبُو كُرَيْبٍ : وَالْآخَرُ أَبُو مُوسَى .

مرة واحدة وهو الأشبه هنا ، ومعنى « فصل » : أى فرق ، والفصل بالصاد الفرق بين الشيئين ، ففيه الخوض على السحور ، وأجمع الفقهاء على أن السحور مندوب إليه ليس بواجب .

وقوله : « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر » قال الإمام : ظاهره أنه - عليه السلام -

٥٠ - (...) وحدثنا أبو كريب ، أخبرنا ابن أبي زائدة عن الأعمش ، عن عمارة ، عن أبي عطية ، قال : دخلت أنا ومسروق على عائشة - رضي الله عنها . فقال لها مسروق : رجلان من أصحاب محمد ﷺ ؛ كلاهما لا يألو عن الخير ، أحدهما يعجل المغرب والإفطار ، والآخر يؤخر المغرب والإفطار . فقالت : من يعجل المغرب والإفطار ؟ قال : عبد الله . فقالت : هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع .

أشار أن فساد الأمور يتعلق بتغير هذه السنة التي هي تعجيل الفطر ، وأن تأخيرها ومخالفة السنة في ذلك كالعلم على فساد الأمور .

(١٠) باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار

٥١ - (١١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، وَاتَّفَقُوا فِي اللَّفْظِ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا أَبِي . وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ - جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارُ وَغَابَتِ الشَّمْسُ ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ » .

لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ نُمَيْرٍ : « فَقَدْ » .

٥٢ - (١١٠١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ : « يَا فُلَانُ ، انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا » . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا . قَالَ : « انْزِلْ فَاجْدَحْ لَنَا » . قَالَ : فَنَزَلَ فَجَدَحَ ، فَأَتَاهُ بِهِ ، فَشَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ : « إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا ، وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ » .

وقوله : « إذا أقبل الليل ، وأدبر النهار ، وغابت الشمس فقد أفطر الصائم » : أحد هذه الأشياء يتضمن بقيتها ؛ إذ [لا يُقبل الليل] (١) إلا إذا أدبر النهار [ولا يُدبر النهار] (٢) إلا إذا غربت الشمس ، ولكنه قد لا يتفق مشاهدة عين الغروب ، ويشاهد هجوم الظلمة حتى يتيقن الغروب بذلك ، فيحل الإفطار .

وقوله - عليه السلام - : « فقد أفطر الصائم » : إن حُمل على أن المراد به قد صار مفطرا ، فيكون ذلك دلالة على أن زمن الليل يستحيل الصوم فيه شرعاً ، وقد قال بعض العلماء : إن الإمساك بعد الغروب لا يجوز ، وهو كإمساك / يوم الفطر ويوم النحر ، فقال بعضهم : ذلك جائز وله أجر الصائم ، واحتج هؤلاء بأن الأحاديث الواردة في الوصال التي ذكرها مسلم في ألفاظها ما يدل على أن النهي عن ذلك تخفيف ، ورفق ، وفي بعض طرق مسلم : نهاهم عن الوصال رحمة لهم (٣) ، وفي بعض طرقه : لما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال ، فقال - عليه السلام - : « لو تأخر

(٣) سيأتي في الباب القادم .

(٢) سقط من ع .

(١) سقط من س .

٥٣- (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِرَجُلٍ : « انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا » . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ أَمْسَيْتُ ! قَالَ : « انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا » . قَالَ : إِنَّ عَلَيْنَا نَهَارًا ، فَنَزَلَ فَجَدَحَ لَهُ فَشَرِبَ ، ثُمَّ قَالَ : « إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا - وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ - فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ » .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ

الهِلالَ لَزِدْتَكُمْ « كَالْمُنْكَلِ لِهِمْ ، وَفِي بَعْضِ طَرَفِهِ : « لَوْ مَدَّ لَنَا الشَّهْرَ لَوَاصِلُنَا وَصَالًا يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمِّقَهُمْ » (١) ، وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ إِمْسَاكُ اللَّيْلِ شَرْعًا ، وَلَوْ كَانَ مُسْتَحِيلًا مَا وَاصَلَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِهِمْ ، وَلَا حَمَلَهُمْ عَلَى مَا لَا يَحِلُّ ، وَلِعَاقِبَ مِنْ خَالَفَ نَهْيَهُ ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ : لَا بَأْسَ بِالْوَصَالِ إِلَى السَّحَرِ ، وَخَرَجَ الْبُخَارِيُّ : « لَا تَوَاصَلُوا ، فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يَوَاصَلَ فَلْيَوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ » (٢) .

وَقَوْلُهُ : قَالُوا : إِنَّكَ تَوَاصَلَ ، قَالَ : « إِنَّكُمْ لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلِي ، إِنِّي أَبَيْتُ يَطْعَمُنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي ، فَاكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ (٣) مَا تَطِيقُونَ » (٤) : وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُ (٥) فِيهِ مِنَ الشَّيْءِ وَالرِّى مَا يَخْلُقُهُ فِي قَلْبٍ مِنْ أَكْلِ وَشَرَبٍ ، أَوْ يَكُونُ عَلَى حَقِيقَتِهِ فِي ذَلِكَ ، جَلَّتْ قُدْرَتُهُ ، يَطْعَمُهُ وَيَسْقِيهِ ، كَرَامَةً لَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَقَوْلُهُ : « اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ » : قَالَ صَاحِبُ الْأَفْعَالِ : يَقَالُ : كَلَفَ وَجْهَهُ كَلْفًا ، وَكَلَفْتُ الشَّيْءَ كَلَفَةً : تَحَمَّلْتُهُ [وَأَوَّلَعْتُ بِهِ] (٦) .

وَقَوْلُهُ : « انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا » ، قَالَ الْإِمَامُ : الْجَدْحُ : خَلَطَ الشَّيْءَ بغيرِهِ ، وَالْمَجْدَحَةُ : الْمَلْعَقَةُ .

قَالَ الْقَاضِي : الْمَجْدَحُ : الْمَحْوُضُ ، قَالُوا : هُوَ عَوْدٌ فِي طَرَفِهِ عِيدَانُ (٧) .

وَقَوْلُهُ : « لَوْ أَمْسَيْتُ » : أَيْ أَخْزَتْ إِلَى وَقْتِ الْمَسَاءِ وَتَحَقَّقَ ، كَقَوْلِهِ : « عَلَيْكَ نَهَارًا » فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى ، لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ بَقِيَّةَ الضُّوءِ وَالْحُمْرَةَ بَعْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ مَعْتَبَرٌ فِي

(١) سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الْقَادِمِ بِرَقْمِ (٦٠) .

(٢) الْبُخَارِيُّ ، كَالصَّوْمِ ، بَالْوَصَالِ وَمِنْ قَالَ : لَيْسَ فِي اللَّيْلِ صِيَامٌ ٤٨/٣ .

(٣) فِي ع : الْأَعْمَالُ (٤) سَيَأْتِي فِي الْبَابِ التَّالِي بِرَقْمِ (٥٨) .

(٥) فِي م : خَلَقَ . (٦) فِي م ، ع : وَهُوَ أَوَّلَعْتُ .

(٧) فِي م : عَوْدَانُ .

عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — يَقُولُ: سَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: « يَا فَلَانُ، انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا » مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهَرٍ وَعَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ.

٥٤ — (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ مُسْهَرٍ وَعَبَادِ وَعَبْدِ الْوَاحِدِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: فِي شَهْرِ رَمَضَانَ . وَلَا قَوْلُهُ: « وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا » إِلَّا فِي رِوَايَةِ هُشَيْمٍ وَحَدِّهِ .

الصوم، وقيل: إنما أنكر تعجيل الفطر، وليس في قول الرجل هذا مخالفة لأمر النبي ﷺ، ولا معارضة، بل قصد التنبيه على بقية الوقت عنده وظهور الحمرة التي ظن أن النبي — عليه السلام — لم يرها أو التثبت والتعليم؛ ليبين له أن مثل هذا من بقايا شعاع الشمس، وما بعد مغيبها لا يلتفت إليه، ولا يستحقه أمد الصوم، وأن مغيب قرصها أوجب الفطر ودخل الليل، أو أن التعجيل بالإفطار أولى وأحق.

(١١) باب النهي عن الوصال في الصوم

٥٥ - (١١٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوِصَالِ . قَالُوا : إِنَّكَ تُوَاصِلُ . قَالَ : « إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأُسْقَى » .

٥٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاصِلٌ فِي رَمَضَانَ ، فَوَاصِلُ النَّاسِ ، فَتَنَاهُمُ . قِيلَ لَهُ : أَنْتَ تُوَاصِلُ ؟ قَالَ : « إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأُسْقَى » .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . وَلَمْ يَقُلْ : فِي رَمَضَانَ .

٥٧ - (١١٠٣) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تُوَاصِلُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَأَيُّكُمْ مِثْلِي ؟ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي » .

قال القاضي : اختلف العلماء في أحاديث الوصال ، فقليل : النهي عنه رحمة وتخفيف ، فمن قدر فلا حرج ، وقد واصل جماعة من السلف الأيام ، [وأجازه] (١) ابن وهب وإسحق وابن حنبل من سحر إلى سحر ، وحكى أبو عمر بن عبد البر عن مالك والثوري وأبي حنيفة والشافعي وجماعة من أهل الفقه والأثر كراهة الوصال للجميع ؛ لنهي النبي ﷺ عنه ، ولم يجيزوه لأحد (٢) ، قال الخطابي : الوصال من خصائص ما أبيح للنبي - عليه السلام - وهو محظور على أمته (٣) .

(٢) الاستذكار ١٥٣/١٠ .

(١) في س : وأجاز .

(٣) ثم قال الخطابي : ويشبه أن يكون المعنى في ذلك ما يتخوف على الصائم من الضعف وسقوط القوة فيعجز عن الصيام المفروض عن سائر الطعام ، أو يملوها إذا نالتهم المشقة فيكون سبباً لترك الفريضة . انظر : معالم السنن ٢٣٩/٣ .

فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَتَّهُوا عَنِ الْوَصَالِ وَأَصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ ، فَقَالَ : « لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَرَدَدْتُكُمْ » كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَتَّهُوا .

٥٨ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ » . قَالُوا : فَإِنَّكَ تَوَاصَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « إِنَّكُمْ لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلِي ، إِنِّي أَيْتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي فَأَكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ » .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَأَكْلَفُوا مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةٌ » .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ . بِمِثْلِ حَدِيثِ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ .

٥٩ - (١١٠٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي رَمَضَانَ ، فَجَنَّتْ فُقِمْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، وَجَاءَ رَجُلٌ آخَرُ فَقَامَ أَيْضًا ، حَتَّى كُنَّا رَهْطًا ، فَلَمَّا حَسَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَا خَلْفَهُ ، جَعَلَ يَتَجَوَّزُ فِي الصَّلَاةِ ، ثُمَّ دَخَلَ رَحْلَهُ فَصَلَّى صَلَاةً لَا يُصَلِّيهَا عِنْدَنَا . قَالَ : قُلْنَا لَهُ - حِينَ أَصْبَحْنَا - : أَفْطَنْتَ لَنَا اللَّيْلَةَ ؟ قَالَ : فَقَالَ : « نَعَمْ ، ذَاكَ الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى الَّذِي صَنَعْتُ » .

وقوله : « إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني » : دليل على اختصاص النبي ﷺ بالوصال ، ومعنى قوله : « يطعمني ربي ويسقيني » : فيها (١) وجوه :
منها : أنه على ظاهره كرامة له واختصاصاً .

الثاني : أنه كناية عن القوة التي جعلها الله له ، وإن لم يطعم ويسق ، حتى يكون كمن فعل به ذلك .

الثالث : أنه يخلق الله فيه من الشبع والرى ما يغنيه عن الطعام والشراب .

قَالَ : فَأَخَذَ يُوَاصِلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ — وَذَلِكَ فى آخِرِ الشَّهْرِ — فَأَخَذَ رَجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يُوَاصِلُونَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا بَالُ رَجَالٍ يُوَاصِلُونَ ! إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِثْلِي ، أَمَا وَاللَّهِ ، لَوْ تَمَادَّ لَى الشَّهْرِ لَوَاصِلْتُ وَصَالًا ، يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمِّقَهُمْ » .

٦٠ — (...) حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ — يَعْنِى ابْنَ الْحَارِثِ — حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ : وَاصِلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فى أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَوَاصِلَ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَبَّغَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ : « لَوْ مَدُّ لَنَا الشَّهْرُ لَوَاصِلْنَا وَصَالًا ، يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمِّقَهُمْ ، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِثْلِي . أَوْ قَالَ : إِنِّى لَسْتُ مِثْلَكُمْ — إِنِّى أَظَلُّ يُطْعِمُنِى رَبِّى وَيَسْقِينِى » .

٦١ — (١١٠٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ — رَضِيَ

وقوله : « يدع المتعمقون تعمقهم » : هم الذين لكلامهم غورٌ ، وبعدُ مرمى ، وأصله البعد ، ومنه بثر عميق ، بعيدة القعر ، وبلد عميق ، أى بعيد ، وهو مثل المتنطعين والمراد بكل ذا أصحاب التأويل البعيد والمشددون فى الأمور .

وقول النبى — عليه السلام — : « فقد أفطر الصائم »^(١) : قيل : يدل أن الليل ليس بمحل للصوم ، وأن بمغيب الشمس أفطر الصائم بالحكم ، وإن لم يأكل ، وقيل : يحتمل أن المراد به حان وقت إباحة الفطر للصائم ، وهو [دليل لفظ]^(٢) الحديث ومساقه ، وكون هذا الكلام جواباً للقاتل : « أن عليك نهاراً » .

وقوله : فى حديث عاصم : « واصل رسول الله ﷺ فى أول شهر رمضان » كذا للعذرى والطبرى والسجزي والباجى ، وأكثر نسخ مسلم وهو وهم ، وصوابه : « فى آخر شهر رمضان » ، وكذا جاء عن الهوزنى ، وبديل قوله فى الحديث الآخر : « وذلك فى آخر الشهر » ، ولقوله فى الآخر : « لو مد لنا الشهر لواصلنا » ، وبقوله فى الآخر : « واصل لهم يوماً ويوماً ثم رأوا الهلال » ، وفيها : « أما والله لو تهادى^(٣) لى الشهر

(١) سبق فى الباب السابق .

(٢) فى س : لفظ دليل .

(٣) فى نسخ الإكمال ، وفى الصحيحة : تهاد .

اللَّهُ عَنْهَا ؛ قَالَتْ : نَهَاَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ . فَقَالُوا : إِنَّكَ تُوَاصِلُ ! قَالَ :
« إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ ، إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي » .

لواصلته ، وعند العذرى : « تماد » (١) بمعنى تمدد ، وهو قريب المعنى ، بمعنى مد فى
الرواية الأخرى : « يوماً ويوما ثم رأوا الهلال » .

(١٢) باب بيان أن القبلة في الصوم ليست

محرمة على من لم تحرك شهوته

٦٢ - (١١٠٦) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ إِحْدَى نِسَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَضَحَّكَ.

٦٣ - (...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ؟ فَسَكَتَ سَاعَةً. ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ.

٦٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ، كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ؟

أحاديث القبلة للصائم

قال الإمام: اختلف الناس في جواز القبلة للصائم، ومن بدع ما روى في [جواز] (١) ذلك قوله - عليه السلام - [للسائل عنها] (٢): «أرأيت لو تَمَضْمَضْتَ»، فأشار هنا إلى فقه بدعي، وذلك أن المضمضة قد تقرر عندهم أنها لا تنقض الصوم لأنهم كانوا يتوضؤون وهم صيام، والمضمضة أوائل الشرب ومفتاحه، كما أن القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه، والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع، فكما ثبت عندهم [أن] (٣) أول الشرب الذي هو المضمضة لا تفسد الصوم، فكذلك أوائل الجماع الذي هو القبلة لا تفسده، وفيه - أيضا - إثبات القياس في الشريعة واستعمال الأشباه، والذي أشارت إليه عائشة في قولها: «وأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ» إليه يرجع فقه/ المسألة ١/١٨٠ لأنها أشارت إلى أنه - عليه السلام - يقف عند القبل، ويأمن على نفسه أن يقع فيما سواه

(١) من ع .

(٢) في ع : لما سئل عن القبلة للصائم .

(٣) ساقطة من الأصل، واستدركت بالهامش بسهم .

٦٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةَ ، عَنِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . ح وَحَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنِ مُسْلِمٍ ، عَنِ مَسْرُوقٍ ، عَنِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَيُشِيرُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَلَكِنَّهُ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ .

بخلاف غيره [من أمته] (١)، فينبغي أن تعتبر حالة المَقْبِل ، فإن كانت القبلة تثير منه الإنزال كانت محرمة عليه ؛ لأن الإنزال المكتسب يمنع منه الصائم ، فكذاك ما أوقع فيه وأدى إليه ، وإن كان إنما يكون عنها المذى فيجوز ذلك على حكم القضاء منه ، فمن (٢) رأى أن القضاء (٣) منه واجب ، أوجب الكف عن القبلة ، ومن رأى [أن] (٤) القضاء منه مستحب ، استحَب الكف عن [ذلك] (٥)، وإن كانت القبلة لا تؤدي إلى شيء [مما ذكر] (٦)، ولا تحرك لذة ، فلا معنى للمنع منها إلا على طريقة من يخشى (٧) الذريعة ، فيكون للنهي عن ذلك وجه .

وقد اختلف أصحابنا فيمن قَبِل قبلة واحدة فأنزل ، هل يُكْفَر أم لا ؟ وهذا منهم خلاف في حال فيمن رأى الكفارة اعتقد أن القبلة الواحدة يكون عنها الإنزال ، ففاعلها قاصد إليه ومتتهك لحرمه الشهر وجبت الكفارة ، ومن رأى أن لا كفارة عليه اعتقد أن الإنزال لا يمكن عنها غالباً ، فالفاعل لها وإن وقع منه ذلك غير قاصد [إليه] (٨) ولا متتهك لحرمه الشهر. واتفقوا إذا وآلَى القبل فأنزل ، عليه الكفارة لاتضح وقوع الإنزال [عند ذلك] (٩).

قال القاضي : قد تقدم لنا كلام على هذا الحديث أول الكتاب ، وما ذكر عن مالك وغيره من الاختلاف ومن أباحها على الإطلاق وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين ، وإليه ذهب أحمد وإسحق وداود من الفقهاء ومن كرهها على الإطلاق وهو مشهور قول مالك ، ومن كرهها للشباب وأباحها للشيخ وهو المروى عن ابن عباس ومذهب أبي حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي وحكاها الخطابي عن مالك ، ومن أباحها في النفل ومنعها في

(١) من ع . (٢) في الأصل : فيمن ، وما أثبت من ع ، س .

(٣) في س والأصل : ذلك .

(٤) ساقطة من س .

(٥) ساقطة من ع .

(٦) في س : ذلك .

(٧) في ع : يحصى .

(٨) من ع ، س .

(٩) سقط من س .

٦٦ - (...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ .

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ .

٦٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ إِلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقُلْنَا لَهَا : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ - أَوْ مِنْ أَمْلَكِكُمْ لِإِرْبِهِ - شَكَ أَبُو عَاصِمٍ .

(...) وَحَدَّثَنِي بِعُقُوبِ الدَّورَقِيِّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَمَسْرُوقٍ ؛ أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَاءَ لَانِهَا . فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

٦٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ،

الفرض فهي رواية ابن وهب عنه .

قوله : في الحديث : « ويباشر وهو صائم » : حكم المباشرة عندهم حكم القبلة ، وهي أشد وأخوف . قال بعض شيوخنا : ولا نعلم أحداً ممن رخص في القبلة إلا ويشترط (١) معها السلامة وملك النفس .

وقوله عن عائشة : « كان رسول الله ﷺ يقبل بعض نسائه وهو صائم ثم تضحك » : يحتمل ضحكها التعجب ممن خالف في هذا ، وقيل : التعجب من نفسها إذ تحدث بمثل هذا الحديث ، والمفهوم منه أنها هي ومثله مما يستحى بالحديث مثله ، لاسيما مع الرجال ، ولكن تعجبت لضرورة الحال لإخبارها بذلك لثلاث تكتم علما علمته ، وقيل : سروراً بتذكر مكانها من النبي ﷺ وحالها معه في ذلك ، وقد يكون هذا الضحك خجلاً لإخبارها عن نفسها بذلك ، أو تنبيهاً بضحكها على أنها هي صاحبة القصة لتكون أبلغ في الثقة بحديثها بذلك .

وقولها : « وأيكم يملك (٢) إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك (٣) إربه » : كذا رويناه

عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُشَيْرٍ الْحَرِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٧٠ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ - عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ .

٧١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَلِيُّ ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ .

٧٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ .

٧٣ - (١١٠٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ شُتَيْبِ بْنِ شَكْلٍ ، عَنْ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ جَرِيرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُسْلِمٍ ، عَنْ شُتَيْبِ بْنِ شَكْلٍ ، عَنْ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

بكسر الهمزة والسكون عند أكثرهم ، ومعناه : وطئه ، قال الله عز وجل : ﴿ غَيْرِ أُولِي الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ ﴾ (١) ، [أى] (٢) الذين لا رغبة لهم ولا حاجة فى النساء ، والإربة -

٧٤ - (١١٠٨) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ الْحَمِيرِيِّ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْقَبِلُ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْ هَذِهِ» - لَأُمِّ سَلَمَةَ - فَأَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ.

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَاللَّهِ، إِنِّي لَا تُقَاكُمُ اللَّهُ، وَأَخْشَاكُمُ لَهُ».

أيضا - العضو . قال الخطابي : كذا رواه أكثرهم ، وإنما « لأربه » أى وطره ، ثم حكى مثل ما تقدم ، قال الهروي : الأرب والإربة والمأربة : الحاجة ، وفيها جواز الإخبار عن أمثال هذا مما يكون بين الزوجين على الجملة لضرورة تدعو إليه .

وقول السائل له : « قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك ، وما تأخر » محمول [على] (١) أنه اعتقد تجويز مثل هذا منه لا من غيره ، ولأنه قد غفر له مثل هذا ، ويدل عليه قوله - عليه السلام - : « إنى أتقاكم لله » ، وما روى فى غير مسلم من غضبه لهذا ، وقد يحتمل أنه اعتقد تخصيص النبى ﷺ بذلك ، بدليل ما جاء فى الموطأ : « يحل الله لرسوله ما شاء » (٢) ، ففى جملة هذا كله وجوب الاقتداء بأفعال النبى - عليه السلام - والوقوف عندها ، وأن حكمه فيها حكمنا إلا ما جاء تخصيصه ببيان ، وفيه دليل على أصح القولين أن الصغائر والمكرهات لا تقع منه ، إذ لو كان هذا لم يصح الاقتداء بأفعاله وجوبا أو ندبا أو إباحة ، إذ لا يتميز لنا ذلك من المحذور والمكروه ، وغضبه - عليه السلام - وإنكاره على من تأول عليه هذا ظاهر .

وقد اختلف الناس فى هذا ، والصحيح عصمة الأنبياء من جميع الذنوب صغيرها وكبيرها ، وقد بسطنا الكلام على هذا فى كتاب « الشفاء » بما فيه مقنع . واختلف الفقهاء والأصوليون فى أفعاله ، فجمهور الفقهاء على امتثال أفعاله مطلقا ، وإن اختلفوا هل ذلك واجب ، وهو قول أكثر أصحابنا البغداديين ، وحكوه عن مالك ، وقول أكثر أصحاب الشافعى . وذهب معظم الشافعية إلى أن ذلك ندب ، وذهبت طائفة إلى حملها على الإباحة ، وقيد بعض الأصوليين اتباع أفعاله فيما كان من الأمور الدينية وعلم به مقصد القربة ، وهذا مستقصى فى الأصول .

(١) من س .

(٢) الموطأ ، ك الصيام ، ب ما جاء فى الرخصة فى القبلة وهو صائم عن عطاء بن يسار ، وهو مرسل عند جميع الرواة ٢٩٢/١ .

وقد رواه الشافعى فى الرسالة (١١٠٩) بتحقيق أحمد محمد شاكر .

(١٣) باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

٧٥ - (١١٠٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ .
ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ
جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ
أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُصُّ ، يَقُولُ فِي قِصَصِهِ : مَنْ أَدْرَكَهُ الْفَجْرُ جَنْبًا فَلَا يَصُمُ ،
فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ - لِأَيِّهِ - فَأَتَكَرَّ ذَلِكَ ، فَأَنْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
وَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَسَأَلَهُمَا عَبْدُ

وذكر مسلم حديث أبي هريرة : « من أدرك الفجر وهو جنب فلا يصم » ، قال
الإمام: شذ بعض الناس فأخذوا بظاهر هذا ، ورأوا أن صوم الجنب لا ينعقد . وقد أشار
في كتاب مسلم إلى رجوع أبي هريرة - عن ذلك ، وأرسل الحديث أولاً ، ثم أسنده لما
قيل له ، وأحال على الفضل بن عباس .

فإن قيل : كيف وجب رجوعه عن ذلك ولم قال بخلافه ، ولم أخذ جماعة العلماء
بخلاف هذا الحديث إلا رجلاً أو رجلين فإنهما شذوا ، مع [أن] (١) أبا هريرة رواه عن
الفضل ابن عباس ؟ قلنا : قد عارضه ما ذكر في الحديث عن عائشة وأم سلمة - رضى الله
عنهما - وأنه - عليه السلام - كان يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم / وأشار في الحديث
إلى أن أبا هريرة لما سمع هذا عنهما اعتذر بما اعتذر وهذا فعل منه - عليه السلام -
والأفعال تقدم قبل (٢) الأقوال عند بعض الأصوليين ، ومن قدم منهم الأقوال (٣) فإنه يرجح
ها هنا الفعل لموافقة ظاهر القرآن ؛ لأن الله - سبحانه - أباح المباشرة إلى الفجر ، وإذا كانت
النهاية إلى الفجر فمعلوم أن الغسل إنما يكون بعد الفجر إذا (٤) كان الجماع مباحاً إليه .
فاقتضى هذا صحة صوم من طلع عليه الفجر (٥) وهو جنب ، فلما طابق ظاهر القرآن فعله -
عليه السلام - قدم على ما سواه ، وقد قيل : إن ما رواه أبو هريرة محمول على أن ذلك كان
في أول الإسلام ؛ لما كانوا إذا ناموا حرم عليهم الجماع ، فلما نسخ ذلك نسخ ما تعلق به .

(٢) في ع : على .

(٤) في س : إذ .

(١) في هامش الأصل .

(٣) في س : القول .

(٥) في ع : الفجر عليه .

الرَّحْمَنَ عَنْ ذَلِكَ. قَالَ: فَكَلَّاهُمَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْبِحُ جُنْبًا مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ، ثُمَّ يَصُومُ. قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ. فَقَالَ مَرْوَانُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا ذَهَبَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، فَردَدْتُ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ. قَالَ: فَجِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرُ ذَلِكَ كُلِّهِ. قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَهْمَا قَالْتَاهُ لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: هُمَا أَعْلَمُ.

قال القاضي: ذكر في الحديث أن أبا هريرة قال: سمعته من الفضل بن عباس، وفي النسائي: أخبرني أسامة بن زيد (١)، وفي رواية أخرى: أخبرني فلان وفلان، فيحتمل أنهما جميعاً حدثاه الفضل، وأسامة، وفي الموطأ (٢): إنما أخبرني رجل (٣)، وفي النسائي من رواية أبي قلابة: فقال أبو هريرة: هكذا كنت أحسب (٤)، ولم يزد (٥) على ذلك. وقد اتفق العلماء بعد [على] (٦) ترك هذا من رواية أبي هريرة، وإنما كان الخلاف فيها أولاً من بعض الصحابة والتابعين، فروى مثل قول أبي هريرة عن الحسن بن صالح، وروى عن طاوس وعروة والنخعي مثله إذا أصبح وهو عالم بجنابته، فإن لم يعلم أجزاءه، وروى مثله عن أبي هريرة، وروى عن النخعي والحسن: لا يجزئه في الغرض، ويجزئه في التطوع (٧)، وعن الحسن البصري — أيضاً — وسالم والحسن بن حي: يصومه ويقضيه (٨)، وذهب بعضهم في تأويل حديث أبي هريرة، أن معناه: من أصبح جنباً، أى مجامعاً، أى طلع له الفجر وهو يجامع، فلا صوم له، ولا خلاف إذا أكمل جماعه، أو تمادى فيه شيئاً بين الفقهاء أنه فسد (٩) صومه وقد اختلفوا فيه إذا نزع لحينه فيما ذكرناه قبل.

وقول مروان في الحديث لأبي بكر بن عبد الرحمن: «عزمت عليك إلا ما ذهب لأبي هريرة فرددت عليه» فيه ما يلزم من بيان العلم والنصيحة فيه، وتبليغه من لم يبلغه، والاستثبات أيضاً ليرى ما عند أبي هريرة، فلعل عنده ما ينسخ ما خالفه نصاً.

(١) السنن الكبرى للنسائي ١٧٨/٢.

(٢) الموطأ، ك الصيام، ب ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً في رمضان (٩).

(٣) في س: مخبر.

(٤) النسائي في السنن الكبرى ١٨١/٢. (٥) في س: يحله.

(٦) ساقطة من الأصل، واستدركت في الهامش.

(٧) انظر: التمهيد ٤٢٤/١٧، الاستذكار ٤٧/١٠.

(٨) وروى عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله أنهما قالا: يتم صومه ذلك اليوم، ويقضيه إذا أصبح فيه جنباً. الاستذكار ٤٧/١٠.

(٩) في س: أفسد.

ثُمَّ رَدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ : فَرَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ .

قُلْتُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ : أَقَالْتَا : فِي رَمَضَانَ ؟ قَالَ : كَذَلِكَ ، كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ ثُمَّ يَصُومُ .

٧٦ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْرُكُهُ الْفَجْرُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ ، فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ .

٧٧ - (...) حَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو - وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ - عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ الْحَمِيرِيِّ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ مَرْوَانَ أَرْسَلَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - يَسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يُصْبِحُ جُنُبًا ، أَيَصُومُ ؟ فَقَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ ، لَا مِنْ حُلْمٍ ، ثُمَّ لَا يَفْطِرُ وَلَا يَقْضِي .

وقول أبي هريرة عن عائشة وأم سلمة : « هما أعلم » وسؤال هؤلاء لهما ، دليل على الرجوع في كل حال لمن هو أعلم بالشئ وأقعد به ، وأن المباشر للأمر أعلم به من المخبر عنه ، وفيه دليل على ترجيح رواية صاحب الخبر إذا عارضه حديث آخر ، وترجيح ما رواه النسائي مما يختص بهن إذا خالفهم (١) فيه الرجال ، وكذلك الأمر فيما يختص بالرجال على ما أحكمه الأصوليون في باب الترجيح للأثار .

وقد اختلف العلماء أيضا في الحائض تطهر قبل الفجر ، وتترك التطهر حتى تصبح ، فجمهورهم على وجوب تمام الصوم عليها ، وإجزائه ، سواء تركته عمداً أو سهواً ، وشدد محمد بن مسلمة فقال : لا يجزئها ، وعليها القضاء والكفارة ، وهذا كله في المفردة المتوالية (٢) ، فأما التي رأت الطهر فبادرت فطلع عليها الفجر قبل تمامه ، فقد قال مالك : هذا كمن طلع عليها وهي حائض يومها يوم فطر ، وقاله عبد الملك (٣) ، وقد ذكر بعضهم

(١) انظر : الاستذكار ٤٨/١٠ .

(٢) في س : خالفهن .

(٣) انظر : التمهيد ٤٢٥/١٧ .

٧٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ، زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُمَا قَالَتَا : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جِمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ يَصُومُ .

٧٩ - (١١١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ . قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَهُوَ ابْنُ مَعْمَرٍ بْنُ حَزَمٍ الْأَنْصَارِيُّ أَبُو طَوَّالٍ - أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَفْتِيهِ ، وَهِيَ تَسْمَعُ مِنْ وَرَاءِ الْبَابِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، تُدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا جُنُبٌ ، أَفَأَصُومُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَأَنَا تُدْرِكُنِي الصَّلَاةُ وَأَنَا

قول عبد الملك هذا في المتوانية ، وهو أبعد من قول ابن مسلمة .

قوله : « فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث لأبيه فأنكره » ، قال الإمام : هكذا في النسخة عن الجلودى ، وفي نسخة ابن ماهان : فذكر ذلك عبد الرحمن لأبيه فقال (١) بعضهم : والرواية الأولى هي الصواب ، ومعناها : أن أبا بكر ذكره لأبيه عبد الرحمن ، وجاء هذا من الراوى على معنى البيان ، جعل قوله لأبيه بدلاً بإعادة حرف الجر . كأنه [لما] (٢) قال : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث فأنكره ، ولم يقل : لأبيه . وما وقع فى نسخة ابن ماهان من قوله : فذكر ذلك عبد الرحمن لأبيه ، خطأ ولا معنى له ، يؤدى أن عبد الرحمن بن الحارث (٣) ذكره لأبيه ، وهذا غير مستقيم .

قال القاضى : قال بعضهم : لعل فيه على رواية ابن ماهان تقديم وتأخير ، وصوابه : فذكر ذلك لأبيه عبد الرحمن بن الحارث ، فتقدم بعض الكلام على بعض .

وقوله : « يصبح جنباً فى رمضان من جماع غير احتلام » نص فى الباب ، ورد على

(١) فى س : قال . (٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش .

(٣) عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، أبو محمد المدني ، ولد فى زمان النبى ﷺ ، وروى عن أبيه وعمر وعثمان وعلى وأبى هريرة وغيرهم ، وعنه أولاده أبو بكر وعكرمة والمغيرة وغيرهم . قال العجلى : مدنى تابعى ثقة . وقال الدارقطنى : مدنى جليل يحتج به ، توفى فى خلافة معاوية ، وروى عن عمر وكان فى حجره ، وذكره ابن حبان فى الثقات التابعين . مات سنة ثلاث وأربعين . التهذيب ١٥٦/٦ - ١٥٨ .

جُنُبٌ فَأَصُومُ» فَقَالَ: لَسْتُ مِثْلَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَقَالَ: «وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَخْشَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَنْتَقِي».

٨٠ - (١١٠٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ النُّوفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ الرَّجُلِ يُصْبِحُ جُنُبًا، أَيَصُومُ؟ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ.

من فرق بين العالم والناسي ، بين الفرض والنفل . وإذا كان هذا من جماع ، فمعلوم تقدم علمه .

(١٤) باب تغليظ تحريم الجماع فى نهار رمضان على الصائم

ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبينها وأنها تجب على

الموسر والمعسر وتثبت فى ذمة المعسر حتى يستطيع

٨١- (١١١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ:

وذكر أحاديث المجامع فى رمضان .

قال الإمام : أكثر الأئمة^(١) على إيجاب الكفارة على المجامع [فى رمضان عامداً ، ودليلهم هذا الحديث . وشذ بعض الناس فقال : لا كفارة على المجامع]^(٢) وإن تعمد ، واغترروا بقوله - عليه السلام - لما أمره أن يتصدق بالعرق من التمر ، وشكا الفاقه ، [فقال له]^(٣) : « اذهب فأطعمه أهلك » ، فدل ذلك عنده على سقوط الكفارة ، وأحسن ما حمل عليه [هذا الحديث]^(٤) عندنا على أنه أباح له تأخيرها لوقت يسره لا على [أنه]^(٥) أسقطها عنه ، وليس فى الحديث ما يدل على إسقاطها جملة .

وأما المجامع ناسياً فى رمضان ، فقد اختلف أصحابنا فى إيجاب الكفارة [عليه]^(٦) ، فقال بعضهم : تجب الكفارة ؛ لأنه - عليه السلام - لم يستفسر السائل : هل جامع عامداً أو ناسياً ، فدل على أن الحكم لا يفتقر ، وقال بعضهم : لا كفارة على الناسى ؛ لأن الكفارة تمحيص للذنوب ، والناسى غير مذنب ولا آثم .

واختلف الناس فى المفطر بالأكل عامداً هل يكفر أم لا ؟ فمن رأى الحدود والكفارات لا يقاس عليها ، أو رأى فى الجماع معنى يختص به دون الأكل ، قصر الكفارة على ما ورد به الخبر، ومن رأى إثبات القياس فى الكفارات والحدود^(٧) ، ورأى أن الأكل مساوٍ للجماع لاشتراكهما فى كونهما انتهاكين لحرمة الشهر وتعلق المآثم^(٨) بهما - أوجب الكفارة فيه .

قال القاضى : قوله : « هلك » ، وقوله : « احترقت » مما استدل به / الجمهور على

١ / ١٨١

(١) فى ع : الأمة .

(٢) من ع : (٣، ٢) من هامش س .

(٣) من ع : (٦، ٥) فى هامش س .

(٤) فى ع : الإثم .

(٥) فى ع : الحدود والكفارات .

(٦) فى ع : (٧) فى ع : الحدود والكفارات .

(٧) فى ع : (٨) فى ع : الإثم .

(٨) فى ع : (٩) فى ع : الإثم .

« هَلْ تَجِدُ مَا تُعْتَقُ رَقَبَةً؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعَمُ سَتَيْنِ مُسْكِينًا؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : ثُمَّ جَلَسَ . فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ . فَقَالَ : « تَصَدَّقْ بِهَذَا » . قَالَ : أَفْقَرُ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَخْرَجُوا إِلَيْهِ مِنَّا . فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ . ثُمَّ قَالَ : « اذْهَبْ فَأُطْعِمَهُ أَهْلَكَ » .

أن ذلك فى العائد لجماعه دون الناسى ، وهو مشهور قول مالك^(١) وأصحابه ، وذهب أحمد بن حنبل^(٢) ، وبعض أهل الظاهر ، وعبد الملك بن الماجشون ، وابن حبيب من أصحابنا ، وروى عن مالك ، وعن عطاء إلى إيجابها على الناسى ، والعائد فى الجماع^(٣) ، وحجتهم ترك استفسار النبى ﷺ له ، وأن قوله : « وقعت على امرأتى » فى الحديث الآخر ظاهره عموم الوقوع فى العمد والجهالة والنسيان ، وحذره من المؤاخذه بذلك ، إلا أن مالكا والليث والأوزاعى وعطاء^(٤) يلزمونه^(٥) القضاء ، وغيرهم^(٦) لا يلزمه .

وقوله : « هل تجد ما تعتق » : استدل به الشافعى وداود وأهل الظاهر على مذهبهم فى أنه لا يلزم فى الجماع على الرجل والمرأة إلا كفارة واحدة ، إذ لم يذكر له النبى ﷺ حكم المرأة ، وهو موضع البيان ، ولا يتركه كما لم يترك بيان شأن المرأة فى حديث المتخاصمين فى الزنا ، وقال : « اغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها »^(٧) ، ولقوله فى الرواية القليلة : « هلكت وأهلك » ، وهذه اللفظة ليست محفوظة عند الأئمة الحفاظ ، والأوزاعى يوافقهم إلا إذا كفر بالصيام ، فعليهما جميعا . ومالك^(٨) وأبو ثور ، وأصحاب الرأى على وجوب الكفارة على المرأة إن طوعته ، وتناول هذا الحديث : لعل المرأة مكروهة أو ناسية لصومها ، أو ممن يباح لها الفطر ذلك اليوم لعذر المرض أو السفر أو الطهور من الحيض ، وسوى الأوزاعى بين المكروهة والطائفة على مذهبه ، وقال مالك فى مشهور مذهبه فى المكروهة : يكفر عنها بغير الصوم ، وقال سحنون : لا شئ عليها ، وبهذا قال أبو ثور وابن المنذر . ولم يختلف مذهبنا فى قضاء المكروهة والنائمة ، إلا ما ذكر

(١) انظر : الاستذكار ١١٨/١٠ .

(٢) انظر : التمهيد ٧ / ١٧٩ ، الاستذكار ١١١/١٠ .

(٣) الاستذكار ١١١/١٠ .

(٤) التمهيد ٧/ ١٧٨ ، الاستذكار ١١١/١٠ .

(٥) فى س : يلزمونه .

(٦) قال الشافعى والثورى فى رواية الأشجعى وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حى وأبو ثور وإسحق بن راهويه : ليس عليه شئ ، لا قضاء ولا كفارة ، بمنزلة من أكل ناسيا عندهم ، وهو قول الحسن وعطاء ومجاهد وإبراهيم . انظر : الاستذكار ١١١/١٠ .

(٧) البخارى ، ك المحاررين ، ب من أمر غير الإمام بإقامة الحد ، من حديث أبى هريرة وزيد بن خالد ٢١٢/٨ .

(٨) انظر : التمهيد ٧/ ١٧٩ ،

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . مِثْلَ رَوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . وَقَالَ : بِعَرَقٍ فِيهِ تَمَرٌ ، وَهُوَ الزَّيْبِيلُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : فَضَحَكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ .

٨٢- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ .
ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِأَمْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : « هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً ؟ » . قَالَا : لَا . قَالَ : « وَهَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ » .
قَالَ : لَا . قَالَ : « فَأَطْعِمِ سِتِينَ مِسْكِينًا » .

ابن القصار عن القاضى إسماعيل ، عن مالك : أنه لا غسل على الموطوءة نائمة ولا مكروهه ، ولا شيء عليها إلا أن تلتذ . قال ابن القصار : فتبين من هذا أنها غير مفرطة .

قال القاضى : فظاهره [على]^(١) أنه لا قضاء على المكروهة إلا أن تلتذ ، ولا على النائمة ؛ لأنها كالمحتلمة ، وهو قول أبى ثور فى النائمة والمكروهة^(٢) . واختلف فى وجوب الكفارة على المكروه على الوطء لغيره على هذا ، وحكى ابن القصار عن أبى حنيفة أنه لا يلزم المكروه كفارة عن نفسه ، ولا على من أكره .

وقوله : « تعتق رقبة » : يحتج به من لا يشترط فيها الإيمان لإطلاقه ذلك ، ومالك وأصحابه يقولون : لا تجزئ إلا مؤمنة ؛ لقوله فى حديث السوداء : فعلى رقبة ، ثم قال - عليه السلام - : « أعتقها فإنها مؤمنة »^(٣) ، ولتقيده الإيمان فى كفارة القتل ، فحمل المطلق فى الباب على المقيد ، وقد تقدم من هذا فى حديث السوداء .

وقوله : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين » : حجة لما عليه الجمهور ، وأجمع عليه بعد أئمة الفتوى من صيام الشهرين متتابعين ، خلاف ما روى فى ذلك عن ابن أبى ليلى : أنه لا يلزم فيهما التتابع . واختلف القائلون بالكفارة فى المتعمد بالفطر بغير الجماع ، فعامة أئمة الفتوى على أن ذلك كالجماع . الصيام فى ذلك شهران متتابعان ، وفيه اختلاف كثير . [وقيل غير هذا ، وعن على وأبى هريرة وابن مسعود - رضى الله عنهم - : لا يجزئه صيام الدهر وإن صامه ، وعن بعض التابعين]^(٤) ، فعن ابن المسيب^(٥) : شهر واحد ليوم أو

(١) من س . (٢) فى س : المستكره .

(٣) مسلم ، ك المساجد ومواضع الصلاة ، ب تحريم الكلام فى الصلاة (٣٣/٥٣٧) ، أبو داود ، ك الصلاة ، تسميت العاطس فى الصلاة ٢١٣/١ .

(٤) سقط من س . (٥) التمهيد ٧/ ١٧١، ١٧٠ .

٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ عِيسَى ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفُرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

٨٤ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ، أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً ، أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ ، أَوْ يُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا .

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

٨٥ - (١١١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : احْتَرَفْتُ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِمَ ؟ » . قَالَ : وَطَّئْتُ امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ نَهَارًا . قَالَ : « تَصَدَّقْ ، تَصَدَّقْ » . قَالَ : مَا عِنْدِي شَيْءٌ . فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِسَ ، فَبَجَّاهُ عِرْقَانِ فِيهِمَا طَعَامٌ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ .

أيام ، كأنه رأى أنه يلزمه قضاء الشهر متتابعاً لفطر ذلك اليوم أو الأيام ، عن ربيعة (١) : اثنا عشر يوماً ، ويقول : فضل رمضان على اثني عشر شهراً ، فمن أفطر يوماً منه كان عليه اثنا عشر يوماً ، وقال ابن سيرين : يوم واحد للقضاء .

وقوله : « تطعم ستين مسكيناً » : حجة لعامة الفقهاء فى أنها العدد الواجب من المساكين ، خلافاً لما روى عن الحسن : أنه يطعم أربعين مسكيناً عشرين صاعاً .

وقوله : « فأمره أن يجلس » : قيل : يحتمل انتظار النبى ﷺ ما يأتیه كما كان ، ويحتمل أن يكون (٢) رجلاً له فضل الله ، ويحتمل انتظار وحى فى أمره .

وقوله : فاتى بعرق تمر فقال : « تصدق بهذا » : حجة لعامة العلماء أنه مدٌّ لكل مسكين ؛ لأن العرق تقديره عندهم : خمسة عشر صاعاً ، وهو مفسر فى الحديث ، فتأتى قسمته على ستين ، الذين أمره النبى ﷺ بإطعامهم مدّاً لكل مسكين ، وهذا كالنص ،

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ، يَقُولُ : أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيْبِرِ

خلافًا لأبى حنيفة والثورى فى أنه لا تجزئ أقل من نصف صاع^(١). والعرق ، بفتح الراء كما فسر فى الحديث ، [هو]^(٢) الزنبيل هذا بكسر الزاى ، وفى رواية الطبرى وغيره : « الزنبيل » [هذا]^(٣) بفتح الزاى ، وهما صحيحان وهى القفّة والمكتل ، وسمى زنبيلًا ؛ لحمل الزبل فيه ، قاله ابن دُرَيْدٍ. وسمى عَرَقًا ؛ لأنه جمع عَرَقَةٍ ، وهى الظفيرة الواسعة فى^(٤) الخوص ، تُخَاط وتُجمع حتى تصير زنبيلًا ، ومن سماه عَرَقَةً فلأنه منها ، ويجمع أيضًا عرقات. وقد رواه كثير من شيوخنا وغيرهم : « عَرَقٌ » بالإسكان ، والصواب رواية الجمهور بفتحهما.

وفى قوله : « تصدق بهذا » : دليلٌ على جواز تكفير الرجل عن غيره .

وقوله : « قال^(٥) : أفقر منا » : كذا روينا بالنصب على إضمار الفعل أتجد فقراء وتُعْطِي أفقر ، وقد يصح رفعه على خبر المبتدأ ، أى أجد أفقر منا ، أو من يتصدق عليه أفقر منا ، وقد رواه النسائي هكذا : « أجد أحوج منا »^(٦) ، وكما قال فى الحديث الثانى : « [أغرينا]^(٧) » ضبطناه كذلك بالضم ، ويصح بالفتح على ما تقدم .

وقوله : « [ما]^(٨) بين لابتها » : اللابة : الحرة وهى أرض ذات حجارة سود بين جبلين ، / أراد جانبى المدينة .

ب / ١٨١

وقوله : « وضحك النبى ﷺ » تعجباً من حاله ومقاطع كلامه ، وإشفاقه أولاً ، ثم طلبه ذلك لنفسه ، وقد تكون من رحمة الله وتوسعته عليه وإطعامه له هذا الطعام ، وإحلاله له بعد أن كلف إخراجه .

وقوله : « اذهب فأطعمه أهلك » : قال الزهرى : هذا خاص لهذا الرجل وحده ، يعنى أنه يجزئه أن يأكل من صدقة نفسه لسقوط الكفارة عنه لفقره فيؤمها له النبى - عليه السلام - وقد روى : « كله وأطعمه أهلك » ، وقيل : هو منسوخ ، وقيل : يحتمل أنه أعطاه إياه لكفارته ، وأنه يجزئه عمن لا يلزمه نفقته من أهله ، وقيل : بل لما كان عاجزاً عن نفقة أهله جاز له إعطاء الكفارة عن نفسه لهم ، وقيل : بل لما ملكها إياه النبى - عليه

(١) التمهيد ٧/ ١٧٤ ، الاستذكار ١٠/ ١٠٥ .

(٢) من س .

(٣) من هاشم س .

(٤) فى س : فقال .

(٥) فى س : من .

(٦) النسائي فى السنن الكبرى ٢/ ٢١٣ .

(٧) من س .

(٨) ساقطة من س .

أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَبَادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَقُولُ : أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

وَلَيْسَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ : « تَصَدَّقْ ، تَصَدَّقْ » ، وَلَا قَوْلُهُ : نَهَارًا .

السلام - وهو محتاج جاز له أكلها وأهله لحاجته ، وقيل : يحتمل أنه لما كان لغيره أن يكفر عنه كان لغيره أن يتصدق عليه عند الحاجة بتلك الكفارة . وقد ترجم البخاري عليه : إذا أطعم المجامع أهله في رمضان من الكفارة وهم محابيح^(١) . قال غيره : وهذا سائغ إذا عجز عن نفقتهم إذ لا يلزمه لهم نفقة فكانوا لغيرهم . قال بعضهم أيضاً : ولأن في أكله منها إذا كان محتاجاً إحياء رمقه فجاز له ، وفيما قاله نظر . وقيل : بل أطعمه إياه لفقره ، وأبقى الكفارة عليه متى أيسر ، وهذا تحقيق مذهب كافة أئمة العلماء ، وذهب الأوزاعي وأحمد إلى أن حكم من لم يجد الكفارة ، فمن لزمته من سائر الناس سقوطها عنه مثل هذا الرجل^(٢) .

وقوله : « هل تستطيع كذا » ، قال الإمام : هكذا جاء على الترتيب ، فذهب بعض الفقهاء إلى الأخذ بظاهر هذا ، ورأوا أن استفهامه على هذا الترتيب يوجب ترتيب الإيجاب في الكفارة على حسب ما وقع في السؤال ، ويكون ذلك كالکفارة في الظهار ، وذهب بعضهم إلى التخيير لما ذكر بعد هذا في طريق آخر قال : أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق ، أو يصوم أو يطعم ، ولفظه « أو » تقتضي التخيير .

قال القاضي : ليس في قوله : « هل تستطيع ؟ » دليل على الترتيب كما ظهر للمخالف ، ولا هو ظاهر في ذلك ، ولا نص ، وهذه الصورة في السؤال تصح في الترتيب وغير الترتيب ، وإنما يقتضي ظاهر اللفظ البداية بالأولى ، وهو محتمل التخيير وبهذا نقول وبالترتيب في كفارة رمضان كترتيب الظهار .

قال الشافعي والكوفيون^(٣) : وبذلك قال ابن حبيب من أصحابنا ، وذهب مالك وأصحابه إلى التخيير في ذلك ، إلا أنه استحب الإطعام^(٤) ، وعلى هذا تتأول قوله في المدونة خلاف من ذهب إلى غير هذا في تأويله ، وهو المنصوص له في غيرها ، واستحباب البداية بالإطعام لذكر الله له في القرآن ، وإن كان نسخ رخصة للقادر ، ففضله بالذكر والتعيين له غير منسوخ لاختيار الله له في حكمه ، وكذلك بقاء حكمه للمفطر في قضائه ، وفي العاجز ، وذی العذر ، على ما سنذكره بعد هذا ، ولشمول نفعه في المساكين ، ولأن

(١) البخاري ، ك الصيام ، ب المجامع في رمضان ، هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محابيح ٤٢/٣ .

(٢) الاستذكار ١٠/١٠٦ .

(٣) الاستذكار ١٠/٩٨ .

(٤) الاستذكار ١٠/٩٧ .

٨٧- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ عَبَادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ : أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي

له مدخلا فى كفارة رمضان للمرضع والحامل والشيخ الكبير والمفطر فى قضائه ، ولأنه مطابق لمعنى الصوم الذى هو الإمساك عن الطعام والشراب ، واستحب بعض أصحابنا ترتيب ذلك على ما جاء فى الحديث ، واستحب بعضهم [ترتيب ذلك] (١) بحسب الأوقات والشدائد ، فيكون الإطعام هناك (٢) أفضل .

وقوله فى رواية مالك فى هذا الحديث : « أن رجلاً أفطر فى رمضان » (٣) به يحتج مالك وأصحابه لعموم قوله : « أفطر » أن المفطر بأكلٍ أو جماعٍ أو شربٍ هذا حكمه ، وهو قول جماعة العلماء .

قال الإمام : يتعلق به من يساوى بين الأكل والجماع [فى الكفارة] (٤) ، ودعوى العموم فى مثل هذا ضعيف عند أهل الأصول .

قال القاضى : وذهب أبو المصعب من أصحابنا إلى أن الكفارة بالعتق والصيام إنما هى فى المجامع ، وأما المفطر بالأكل والشرب فليس عليه غير الإطعام ، وذهب الشافعى وأحمد وجماعة من السلف أن الكفارة إنما هى على المجامع وحده ، وعلى المتتهك بغيره القضاء فقط (٥) .

وذهب الحسن وعطاء على أن المكفر إن لم يجد رقبة أهدى بدنة إلى مكة . قال عطاء : أو بقرة (٦) ، وقد ذكرت البدنة فى حديث المفطر فى رمضان بعد الرقبة من رواية عطاء عن

(١) فى س : بترتيبه .

(٢) الموطأ ٢٩٦/١ رقم (٢٨) .

(٣) انظر : الحاوى ٤٢٤/٣ .

(٤) الموطأ ٢٩٧/٢ رقم (٢٩) .

(٥) فى س : هنالك .

(٦) سقط من س .

(٧) الاستذكار ١٠/١٠١، ١٠٢ .

(٨) وروى عن أيوب ، عن القاسم بن عاصم ؛ أنه قال لسعيد بن المسيب : إن عطاء الخراسانى يحدث عنك فى الرجل الذى وقع على أهله فى رمضان أن النبى ﷺ أمره بعتق رقبة ، قال : لا أجد . فقال : « انحر جزوراً » ، فقال : لا أجد ، فتصدق بعشرين صاعاً من تمر ، فقال سعيد : كذب الخراسانى ، إنما بلغنى أن النبى ﷺ قال له : « تصدق » فتصدق . قال أبو عمر : قد ذكرنا هذا الحديث فى التمهيد اضطراب فيه على القاسم بن عاصم ولا يجرح بمثله عطاء الخراسانى بفضلته وشهرته فى العلم والخبر ، أكثر من شهرة القاسم بن عاصم ، وإن كان البخارى ذكر عطاء الخراسانى بهذا الخبر فى كتاب الضعفاء له ، ولم يتابعه أحد على ذلك ، وعطاء مشهور الفضل ، وأما ذكر البدنة فى هذا الخبر فلا أعلمه روى عن النبى ﷺ مستنداً إلا من رواية ليث عن مجاهد وعطاء جميعاً عن أبى هريرة ، ذكره البخارى فى التاريخ الكبير (٦/ ٤٧٤) عن ابن شريك عن أبيه عن ليث عن عطاء . ثم قال فى التمهيد : خبر عطاء باطل . انظر : التمهيد ٢١/ ٩ ، ١٠ ، والاستذكار ١٠/ ١١٢ - ١١٤ .

المَسْجِدَ فِي رَمَضَانَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، احْتَرَقْتُ ، احْتَرَقْتُ . فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا شَأْنُكَ ؟ » . فَقَالَ : أَصَبْتُ أَهْلِي . قَالَ : « تَصَدَّقْ » فَقَالَ : وَاللَّهِ ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا لِي شَيْءٌ ،

سعيد بن المسيب، ذكره مالك فى الموطأ^(٧)، وقد أنكر سعيد على عطاء روايته عنه « البدنة »^(٨)، ولم يذكر مسلم فى هذا الباب قضاء ذلك اليوم عليه ، وبه احتج من لم يره .

وقد اختلف من قال بالكفارة فى الجماع وغيره أو فى الجماع فقط ، هل يلزم مع الكفارة القضاء ؟ فمالك يُوجب عليه القضاء مع الكفارة ، وهو قول الشعبي ، والزهرى ، والثورى ، وأبى حنيفة ، وأصحابه ، وأحمد ، وإسحق . وقال الأوزاعى : إن كفر بالصوم أجزأه الشهران ، وإن كفر بغيره صام يوماً للقضاء . واختلف فيه قول الشافعى ، وقد جاء فيه من رواية عمرو ابن شعيب : « وأمره أن يقضى يوماً مكانه »^(١)، ومثله فى حديث ابن المسيب فى الموطأ^(٢) .

واختلفوا فيمن أفطره بغير جماع ناسياً ، فمالك يرى عليه القضاء فى مشهور مذهبه ، وهو قول جميع أصحابه ، وقول ربيعة ، وذهب كافة الفقهاء إلى أنه لا شيء عليه ، وأن الله أطعمه وسقاه على ما جاء فى حديث أبى هريرة^(٣) . وقال الداودى : لعل مالكا لم يبلغه الحديث ، أو تأول ذلك فى رفع الإثم عنه ، وقال غيره : بل لإثبات عذره ، وسقوط الكفارة عنه ، وزيادة من زاد فيه : « ولا قضاء عليه » أكثر أسانيداً ضعيفة ، وقد صحح الدارقطنى بعضها^(٤) ، وفى حديث الأعرابى : أن من جاء مُستفتياً فيما فيه الاجتهاد / دون الحدود المحدودة أنه لا يلزمه تعزير ولا عقوبة ، كما لم يعاقب النبى ﷺ [الأعرابى]^(٥) على هتك حرمة الشهر ؛ لأن فى مجيئه واستفتائه ظهور توبته وإقلاعه ؛ ولأنه لو عوقب كل من جاء مجيئه لم يستفت أحدٌ غالباً عن نازلته مخافة العقوبة بخلاف ما فيه حد محدود ، وقامت على

(١) أحمد فى المسند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . بلفظ : وأمره أن يصوم يوماً مكانه ٢٠٨/٢ ، وقال الهيثمى فى المجمع : « وفيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام » ٣ / ١٦٨ ، وفى الاستذكار : وأمره أن يقضى يوماً مكانه ٩٩/١٠ .

(٢) الموطأ ٢٩٧/١ رقم (٢٩) ، وكذا ابن ماجه ٥٣٤/١ عن أبى هريرة ، البيهقى فى السنن الكبرى ٢٢٦/٤ .

(٣) سيأتى بعد إن شاء الله ، ب أكل الناسى وشربه وجماعه لا يفطر .
(٤) منها ما أخرجه الدارقطنى فى السنن عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أكل الصائم ناسياً أو شرب ناسياً ، فإنما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه » ، وقال : إسناده صحيح وكلهم ثقات ، وأخرج - أيضاً - عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « من أفطر فى شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة » ، ثم قال : تفرد به محمد بن مرزوق وهو ثقة . انظر : السنن ١٧٨/٢ .

وروى الحاكم هذا الأخير فى مستدركه وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبى . ك الصوم ١ / ٤٣٠ ولقد أخرج الدارقطنى سبعة أحاديث فى الباب ما يدل على هذا وإن كانت كلها ضعيفة ولكن ضعفها ليس بالكبير . السنن ١٧٩/٢ .

وَمَا أَقْدَرُ عَلَيْهِ . قَالَ : « اجْلِسْ » ، فَجَلَسَ ، فَبَيَّنَّا هُوَ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ رَجُلٌ يَسُوقُ حِمَارًا ، عَلَيْهِ طَعَامٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْنَ الْمُحْتَرَقُ أَنْفًا ؟ » ، فَقَامَ الرَّجُلُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَصَدَّقْ بِهَذَا » فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَغَيْرَنَا ؟ فَوَاللَّهِ ، إِنَّا لَجِيَاعٌ ، مَا لَنَا شَيْءٌ . قَالَ : « فَكُلُوهُ » .

الاعتراف به بينة، فإن التوبة لا تسقطه إلا حد الحراة إذا تاب منها قبل القدرة عليه.

وذكر مسلم فى الباب حديث مالك ، وقال فيه : « فأمره النبى ﷺ أن يعتق رقبة » ثم ذكر : بمثل حديث ابن عينة تعقب بعض المتعقبين على مسلم هذا ، وقال : ليس حديث مالك بمعنى حديث ابن عينة ، حديث مالك بـ « أو » على التخيير وذكر الفطر ، وحديث ابن عينة على الترتيب ، فهل تحدد تعيين الجماع ؟ ومسلم أعلى قدرًا وأشرح صدرًا من أن يذهب [عليه] (١) هذا ، فإن حديث مالك ، وإن كان أشهر ، روايته ما ذكر من التخيير لم يختلف فى ذلك عنه رواة الموطأ ، فقد رواه عن مالك بعض أصحابه ، منهم الوليد بن مسلم ، وإبراهيم بن طهمان (٢) ، وغيرهما ، كرواية ابن عينة المتقدمة ، ومن وافقه من رواة ابن شهاب ، فلعل عيسى بن إسحق الذى رواه عنه مسلم وهو الطباع ، ممن رواه كذا عن مالك أيضا ، فلا يبقى على مسلم علة ، وقد ذكر مسلم بعد من وافق مالكا على ما روى عنه فى الموطأ من أصحاب ابن شهاب .

(١) فى س : مثل .

(٢) إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراسانى ، ولد ببهراة ، وسكن نيسابور ، ثم سكن مكة إلى أن مات . قال ابن المبارك : صحيح الحديث ، وقال ابن معين والعجلي : لا بأس به ، وقال أحمد وأبو حاتم وأبو داود : ثقة ، وزاد أبو حاتم : صدوق حسن الحديث . مات سنة ثلاث وستين ومائة . التهذيب ١ / ١٢٩ - ١٣١ .

(١٥) باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر

في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر
وأن الأفضل لمن أطاقه بلا ضرر أن يصوم
ولمن يشق عليه أن يفطر

٨٨ - (١١١٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ ، ثُمَّ أَفْطَرَ . وَكَانَ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُونَ الْأَحْدَثَ فَلَا حُدُثَ مِنْ أَمْرِهِ .

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

وقوله : « إن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر » ، [وفيه (١)] قال ابن شهاب : وكانوا يتبعون الأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ (٢) ويروونه الناسخ المحكم بين في حديث ابن رافع أنه من كلام ابن شهاب وفسر فيه ما أبهمه ابن عيينة من قوله : « لا أدري من قول من هو ؟ » ، ولذلك أدخل مسلم هذا الطريق المفسر بعد حديث ابن عيينة تفسير المبهمة ، وهو دليل إحسانه في التأليف .

قال الإمام أبو عبد الله : مجمل قول ابن شهاب على النسخ في غير هذا الموضع ، وإنما أراد أن الأواخر من أفعاله - عليه السلام - تنسخ الأوائل إذا كان ثمن لا يتمكن فيه البناء ، إلا أن يقول قائل : إنه من ابن شهاب ميل [إلى القول (٣)] بأن القوم لا يتعقد في السفر فيكون كمذهب بعض أهل (٤) الظاهر ، وهو غير معروف عنه .

(١) في ع : وفي طريق آخر من هذا الحديث .

(٢) قال أبو عمر : قوله : « وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله » يقولون : إنه من كلام ابن شهاب . الاستذكار ٦٨/١٠ .

(٣) سقط من الأصل ، وما أثبت من ع ، س .

(٤) في ع : أصحاب .

قَالَ يَحْيَى : قَالَ سُفْيَانُ : لَا أَدْرِي مِنْ قَوْلٍ مَنْ هُوَ ؟ يَعْنِي : وَكَانَ يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَكَانَ الْفِطْرُ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَصَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ لثَلَاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ ، مِنْ رَمَضَانَ .

(...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَكَانُوا يَتَّبِعُونَ الْأَحْدَثَ فَلَا أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ ، وَيَرَوْنَهُ النَّاسِخَ الْمُحْكَمَ .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ ، ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ ، فَشَرِبَهُ نَهَارًا لِيَرَاهُ النَّاسُ ، ثُمَّ أَفْطَرَ حَتَّى دَخَلَ مَكَّةَ .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَفْطَرَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ .

٨٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : لَا تَعْبَ عَلَى مَنْ صَامَ وَلَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ ، قَدْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فِي السَّفَرِ ، وَأَفْطَرَ .

٩٠ - (١١١٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ - حَدَّثَنَا جَعْفَرُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ ، فَصَامَ النَّاسُ ، ثُمَّ دَعَا

وقوله : « فصام حتى بلغ كُرَاع الغميم ثم ذكر أنه دعا بقدر من ماء ثم شرب ، فقيل

بِقَدَحٍ مِنْ مَّاءٍ فَرَفَعَهُ ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ شَرَبَ . فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنْ بَعْضُ النَّاسِ قَدْ صَامَ . فَقَالَ : « أُولَئِكَ الْعَصَاةُ ، أُولَئِكَ الْعَصَاةُ » .

له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام ، فقال : « أُولَئِكَ الْعَصَاةُ [أُولَئِكَ الْعَصَاةُ] (١) » : جل الفقهاء أن من أصبح صائماً في الحضر ثم سافر أنه لا يفطر في يومه ، وذهب بعضهم إلى ذلك له ، وكان هذا فرع بين أصليين :

أحدهما : أن من أصبح صائماً ثم عرض له مرض فإنه يباح له الفطر .

والثاني : [أن] (٢) من افتتح الصلاة في السفينة حضرية ، ثم انبعثت به السفينة أثناء صلاته متوجهاً إلى السفر ، أنه يتم صلاته حضرية ، فيرد المخالف الفطر إذا حدث السفر إلى الفطر إذا حدث المرض ، ويرد الآخرون إلى الصلاة المذكورة .

والفرق عندنا بين طَرَوْء المرض [على الصائم وطَرَوْء السفر : أن طَرَوْء السفر أمر مكتسب ، فخطوب به بحالة الابتداء ، والمرض] (٣) أمر غالب ، وقد يكون أيضاً مرضاً لا يمكن معه الصوم على حال .

وأما قوله : « أُولَئِكَ الْعَصَاةُ » : فلا يكون حجة لمن يقول : إن الصوم لا ينعقد في السفر ؛ لأنه يحتمل [أن يريد] (٤) أنه قد شق عليهم الصوم حتى صاروا منهيين عنه ، فعصوا لذلك ، ويؤيد هذا التأويل أنه [قال] (٥) في بعض طرق هذا الحديث : « إنه قيل له : إن الناس قد شق عليهم الصيام » على أن من يحتج بهذا الحديث على جواز الفطر بعد أن أصبح صائماً ، إنما يكون له حجة إذا سلم له أنه - عليه السلام - افتتح النهار بالصيام ثم أفطر ، ونحن نقول : يحتمل أن يكون قوله هنا : « صام ثم أفطر » : أي ابتداء النهار بالفطر من أوله ولم يعقد صوماً ثم حله .

قال القاضي : قيل : إنما أفطر - عليه السلام - لمعنيين ؛ ليتقوى الناس على عدوهم ، وليتأسى به في الإفطار غيره . ويحتمل أن يصفهم بالعصيان لأمره لهم بالفطر فلم يفطروا ، حتى عز عليهم بعد هذا وأفطروا ، والله أعلم .

وقوله لهم : « وَإِنَّكُمْ مُصِِّحُونَ عَدُوَّكُمْ ، وَأَنْ الْفِطْرَ أَقْوَى لَكُمْ » : قد يحتج به من يرى أوامر النبي - عليه السلام - وأفعاله على الوجوب لتعصيتهم بتركها .

(١) سقط من الإكمال ، وما أثبت من الصحيحة ، ع .

(٢) ساقطة من س ، ع .

(٣) في هامش ع .

(٤) في هامش الأصل .

(٥) في س : كان ، وما أثبت من الأصل ، ع .

٩١ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ - عَنْ

وقوله : « خرجنا عام الفتح في رمضان » وذكر الفطر كما تقدم : حجة لجماعة أئمة الفتوى وجمهور العلماء على أن الفطر للمسافر رخصة ، كان شهر رمضان أو غيره ، [خرج] (١) قبل دخول الشهر أو بعد دخوله ، خلافاً لمن وردَ عنه من السلف أن من أهلك عليه رمضان في الحضر فقد لزمه صومه لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٢) ، والكافة على خلافه .

وقوله : « حتى بلغ الكديد » وفي الآخر : « حتى بلغ عُسْفان » : [الكديد : عين جارية] عليها نخل [(٣)] على اثنين وأربعين من مكة ، وعسفان [(٤)] : قرية جامعة بها منبر على ستة وثلاثين [ميلاً] (٥) من مكة ، والكديد ما بينها وبين قُديد (٦) . وذكر في الحديث الآخر : « حتى بلغ كُرَاع الغميم » ، [والغميم] (٧) : بفتح الغين ، وإد أمام عسفان بثمانية أميال ، يضاف إليه هذا الكُرَاع ، وهو جبل أسود متصل به ، والكُرَاع : كل أنف سال (٨) من جبل أو حرة ، وهذا كله في سفرٍ واحدٍ في غزاه الفتح ، سميت هذا الموضع في هذا الأحاديث لتقاربها ، وإن كانت عسفان متباعدة شيئاً عن هذه الموضع ، فكلها مضافة إليها ومن عملها فاشتمل عليها اسمها ، وقد يكون الجمع بين هذين أنه كُلم بعسفان بحال الناس ومشقة ذلك عليهم ، وكان فطرهم بالكديد . ويعضده/ ما جاء في حديث الموطأ : فقيل : يا رسول الله ، [إن] (٩) أناساً صاموا حين صمت ، فلما كان بالكديد دعا بقدرٍ فشرب فأفطر الناس (١٠) ونحو منه حديث أبي سعيد الذي ذكره مسلم بعد هذا في غزوة الفتح نفسها .

ب / ١٨٢

وقوله : ففزّلنا منزلاً فقال - عليه السلام - : « إنكم دنوتم من عدوكم ، والفطر أقوى لكم » فكانت رخصة فمننا من صام ، ومننا من أفطر ، ثم نزلنا منزلاً آخر فقال : « إنكم مصبّحو عدوكم والفطر أقوى لكم ، فأفطروا » وكانت عزمة ، فهذا يفسّر هذه الأحاديث الآخر ، وأن قوله : « كان [في] (١١) موضع عزمه » ، وفطره بنفسه في آخر أبعد منه ، وأن توقفهم كان ليأخذوا بالأفضل ، فحضهم النبي ﷺ بعد على الفطر ، فاقتدوا به لما رأوه حافظ عليه حتى قيل له : إن الناس إنما ينظرون إلى ما فعلت ، ففزّل إلى حالهم ، وأفطر وفقاً بهم ، ومواساة لهم ﴿ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ (١٢) ، وقد يحتج بفطر النبي - عليه

(١) من س . (٢) البقرة : ١٨٥ . (٣) من س .

(٤) من هاشم الأصل . (٥) ساقطة من س .

(٦) والقُديد : تصغير القد أو القَد أو القَدَد ، وهو اسم موضع قرب مكة ، وقيل : ينسب إلى قديد بن حزام ابن هشام من أهل الرّقم بادية بالحجاز . انظر : معجم البلدان ٣١٤/٤ .

(٧) من س . (٨) في س : مال . (٩) من س .

(١٠) الموطأ ٢٩٤/١ (٢٢) . (١١) من س . (١٢) الأحزاب : ٤٣ .

جَعْفَرُ ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ : فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ .

السلام - مطرّف من أصحابنا ومن وافقه من فقهاء أصحاب الحديث ، وهو أحد قولي الشافعي في جواز الفطر لمن بيت الصوم في السفر في رمضان ، خلافا للجمهور في أن ذلك لا يباح [له] (١) ، وهو يحتمل أن يكون قد بيت الفطر ، وهو تأويل كثير من العلماء ، وظاهره غير ذلك ، وأنه ابتداء الفطر حيثنّذ ، وقد يحتمل أنه للضرورة اللاحقة به وبهم ، والمشقة التي نالهم كما جاء في الحديث ، وأنه لا يفطرون حتى يفطر اقتداء به ، كما جاء في الحديث : « وإنما ينظرون فيما فعلت فأفطر ليفطروا » كما حلق في الحديثية أو فعل هو وهم ذلك لضرورة التقوى على عدوهم ، كما جاء في الحديث أيضا منصوفاً ، فلا يكون هذا بحكم الاختيار ، وقال المهلب في قوله : « فأفطروا » يحتمل أن يكون في يومهم بعد تبييتهم الصوم ، ويحتمل أن يكون فيما يأتي ، ويستقبلون بعد يومهم ، ويبيتون فطره .

ثم اختلف المانعون للفطر بعد عقد الصوم فيه ، هل عليه كفارة أو لا ؟ وعن مالك وأصحابنا في ذلك قولان بسقوط الكفارة ، قال [جميع] (٢) جمهور أصحابنا وكافة أئمة الفتوى وعلماء الأمصار ، وفرق ابن الماجشون في فطره فأوجب الكفارة إن كان بجماع ، وأسقطها بغيره ، وهو أحد قولي الشافعي على أصله في أنه لا يكفر إلا المجمع (٣) .

وكذلك اختلفوا في يوم خروجه ، فذهب مالك ، والأوزاعي ، والشافعي وأصحاب الرأي وجمهور العلماء [إلى] (٤) أنه لا يفطر إذا خرج صائماً ، ولا يوم خروجه ، وقد لزمه الصوم (٥) ، وذهب بعض السلف ، وأحمد وإسحق ، والمزني إلى جواز ذلك (٦) [له] (٧) . وقال الحسن : له الفطر في بيته إذا أراد السفر في يومه (٨) ، واختلف المذهب في وجوب الكفارة عليه عندنا في هذين الوجهين إن هو أفطر قبل خروجه أو أفطر بعده ، واختلف في السفر الذي [يباح فيه الفطر ، فجمهور الفقهاء والسلف قبلهم على أنه في السفر الذي] (٩) يقصر فيه الصلاة ، على ما تقدم من اختلاف مقداره في كتاب الصلاة (١٠) ، وذهب داود وأهل الظاهر أنه يقصر (١١) في كل سفر وإن قرب ، وروى مثله عن بعض الصحابة .

(٢) ساقطة من س .

(٤) من س .

(٧) ساقطة من س .

(١) من س .

(٣) انظر : الحاوي ٤٢٤/٣ .

(٥) انظر : الاستذكار ٨٦/١٠ .

(٦) وهو قول داود والشمعي . انظر : الاستذكار ٨٨/١٠ .

(٨) عبد الرزاق في مصنفه ٢٧٠/٤ .

(٩) في هامش الأصل .

(١٠) راجع : كتاب صلاة المسافرين وقصرها .

(١١) هذه الكلمة في هامش الأصل وقيد قبلها : يفطر ، وأشار السهم عليها وليس مضروباً عليها .

٩٢ - (١١١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ سَعْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَو بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَرَأَى رَجُلًا قَدْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ . فَقَالَ : « مَا لَهُ ؟ » قَالُوا : رَجُلٌ صَائِمٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ » .

قال الإمام : اختلف الناس في صوم رمضان في السفر ، فذهب بعض أهل الظاهر أن الصوم لا ينعقد فيه ، وأن من صام فيه قضى ، أخذاً منه بظاهر الآية وبهذا الحديث وجمهور العلماء على خلافه .

وقد اختلفوا [هل] (١) الصوم أفضل أم الفطر أم هما سواء ؟ فقيل : الصوم أفضل لما ورد في ذلك من صومه - عليه السلام - هو وعبد الله بن رواحة (٢) ، ولغير ذلك من الأحاديث (٣) ، ولقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ الآية (٤) ، فعم ، وقيل : الفطر أفضل لقوله - عليه السلام - : « ليس من البر أن تصوموا في السفر » ، ولقوله - عليه السلام - : « هي رخصة من الله ، فمن شاء أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه » . فقد جعل الفطر حسناً ، والصوم لا جناح فيه ، فهذه إشارة إلى تفضيل الفطر على الصوم ، وقيل : بل الصوم والفطر سواء لقوله للذي سأله [عن الصيام في السفر] (٥) : « إن شئت فصم ، وإن شئت فأفطر » .

قال القاضي : وقوله : « ليس البر أن تصوموا في السفر » : كذا رواية مسلم فيه ، وقد جاء أيضاً من رواية البخاري وغيره : « ليس من البر » (٦) ، وكلاهما بمعنى واحد كما يقول :

(١) من س .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه عن أبي الدرداء قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض غزواته في حر شديد حتى إن أحدنا ليضع يده على رأسه ، أو كفه على رأسه من شدة الحر ، ما فينا صائم إلا رسول الله وعبد الله بن رواحة » ٥٦٢/١ .

(٣) مثل حديث ابن أبي أوفى الذي في البخاري ، ولذا ترجم البخاري بقوله : ب الصوم في السفر والإفطار ٤٣/٣ .

(٤) البقرة : ١٨٤ . (٥) من ع .

(٦) البخاري ، ك الصوم ، ب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر : « ليس من البر الصوم في السفر » ٤٤/٣ ، وكذا أبو داود ، ك الصيام ، ب اختيار الفطر ٥٦١/١ ، الترمذي ، ك الصوم ، ب ما جاء في كراهية الصوم في السفر معلقاً تحت رقم (٧١٠) ٨١/٣ ، النسائي في المجتبى ، ك الصيام ، ب ما يكره من الصيام في السفر ١٤٦/٤ ، ابن ماجه ، ك الصيام ، ب ما جاء في الإفطار في السفر ٥٣٢/١ ، أحمد ٣١٩/٣ ، الدارمي في ك الصوم ، ب الصوم في السفر ٣٤٠/١ .

(...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْحَسَنِ يُحَدِّثُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا . بِمِثْلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ النَّوْفَلِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ وَزَادَ : قَالَ شُعْبَةُ : وَكَانَ يَبْلُغُنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّهُ قَالَ : « عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ » . قَالَ : فَلَمَّا

ما جاءني أحد ، وما جاءني من أحد ، و « من » هنا عند بعض أهل العربية زائدة ، وأبى ذلك سيوييه ، ورأى أن « من » في قوله : ما جاءني من أحد ، تأكيد للاستغراق وعموم النفي ، [أو يحتمل بقوله (١)] : ما جاءني أحد ، أى واحد ، وأنه جاء أكثر ، فإذا قال من : من أحد لم يقع احتمال ، هذا معنى كلامه .

قال الإمام [أبو عبد الله] (٢) : أما احتجاج المخالف [بهذا] (٣) على أن الصوم لا يجزئ [في السفر] (٤) فإننا نقول : إنه عموم خرج على سبب ، فإن قلنا بقصره على سببه - كما ذهب إليه بعض الأصوليين - لم يكن فيه حجة ، وإن لم يقل بذلك ، قلنا : يحتمل أن يكون المراد به [إن] (٥) كان على مثل حال ذلك الرجل ، وبلغ به الصوم إلى مثل ذلك المبلغ ، ويحمل على ذلك بالدليل الذى قدمناه من فضيلة الصوم ، أو يحتمل أن يريد أن ليس للصوم فضيلة على الفطر تكون برأ .

قال القاضى : هذا كما قال فى الحديث : « ليس المسكين الذى ترده اللقمة ، واللقمتان » (٦) : أى ليس البر كله الذى لا بر غيره أو البر التام الصيام فى السفر ، بل الفطر أيضاً بر؛ لأن الله يحب أن تؤتى رخصه ، وقيل : ليس من البر المفروض اللازم .

وقوله : وقال شعبة : وكان يبلغنى عن يحيى بن أبى كثير أنه كان يزيد فى هذا الحديث أنه قال : « عليكم برخصة الله التى رخص لكم » فلما سألته لم يحفظه : فيه

(١) فى س : إذ قد يحتمل قوله . (٢) سقط من س . (٣) ساقطة من ع .

(٤) فى هامش الأصل . (٥) فى س : لمن .

(٦) سبق فى مسلم ، ك الزكاة ، ب المسكين الذى لا يجد غنى ، ولا يظن له فيتصدق عليه بلفظ : « ليس المسكين بالذى ترده التمرة والتمرتان ولا اللقمة واللقمتان ... » .

وقريباً منه أخرجه البخارى فى ك الزكاة ، ب « لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا خِفَافًا » [البقرة : ٢٧٣] بلفظ : « ليس المسكين الذى يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان » ١٥٤/٢ ، ويهذين اللفظين أخرجهما النسائى فى المجتبى ، ك الزكاة ، ب تفسير المسكين ٦٤/٥ ، وجاء بلفظ الشارح الدارمى ، ك الزكاة ، ب المسكين الذى يتصدق عليه ٣٧٩/١ .

سَأَلْتُهُ ، لَمْ يَحْفَظْهُ .

٩٣ - (١١١٦) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَسْتُ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ رَمَضَانَ ، فَمِنَّا مَنْ صَامَ وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ ، فَلَمْ يَعِْبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ .

٩٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ التَّيْمِيِّ .
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ . وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ - يَعْنِي ابْنَ عَامِرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدٍ ، كُلُّهُمُ عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ هَمَّامٍ .

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ التَّيْمِيِّ وَعُمَرُ بْنُ عَامِرٍ وَهَشَامٌ : لَثَمَانِ عَشْرَةَ خَلَتْ . وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ : فِي ثِنْتَيْ عَشْرَةَ . وَشُعْبَةُ : لِسَبْعِ عَشْرَةَ أَوْ تِسْعِ عَشْرَةَ .

٩٥ - (...) حَدَّثَنَا نَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مِفْضَلٍ - عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ، فَمَا يُعَابُ عَلَى الصَّائِمِ صَوْمُهُ ، وَلَا عَلَى الْمُفْطِرِ إِفْطَارُهُ .

٩٦ - (...) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي

حجة أنه رخصة لا أنه واجب [و] (١) ظاهره فضل الإفطار فيه على الصوم لقوله: «عليكم»، وحضهم عليه، وما ذكره شعبة عن يحيى من هذه الزيادة فلم يحفظها، فإن كان سمعها من ثقة عنه ساغ له الحديث بها عن حدثه عنه، ولم يضره نسيانه لها، على قول جمهور محققى الأصوليين، والمحدثين خلافاً للكرخى، ومن تبعه من الخنفية فى أنه لا يقبل، ولا يعمل به، وأما لو قال الراوى: هذا لم أحدث به قط ولا رويته، فهم متفقون على طرحه؛ لأنه مكذب للرواية عنه، والأول غير قاطع، والراوى عنه مصحح لها.

رَمَضَانَ ، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطَرُ ، فَلَا يَجِدُ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطَرِ ، وَلَا الْمُفْطَرُ عَلَى الصَّائِمِ ، يَرُونَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ وَيَرُونَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَأَفْطَرَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ .

٩٧ - (١١١٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ ، وَسَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ . قَالَ سَعِيدٌ : أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - قَالَا : سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَيَصُومُ الصَّائِمُ وَيُفْطِرُ الْمُفْطَرُ ، فَلَا يَعْيبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ .

٩٨ - (١١١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سُئِلَ أَنَسٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ : سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ، فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطَرِ ، وَلَا الْمُفْطَرُ عَلَى الصَّائِمِ .

وقوله في حديث ابن رافع : « صَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَةَ لثَلَاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ » ، وفي حديث همام : « غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَةَ لِسِتِّ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ رَمَضَانَ » ، وفي حديث سعيد عن قتادة : « ثِنْتِي عَشْرَةَ » ، وعن شعبة : « لِسَبْعِ عَشْرَةَ » ، أو تسع عشرة ، وغيرهم عن قتادة : « ثَمَانِ عَشْرَةَ » ، والذي قاله أصحاب السير : إن خروج النبي ﷺ لغزو مكة كان لعشر خلون من رمضان ، ودخوله مكة في تسع عشرة (١) .

قال القاضي : مذهب مالك والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وكثير من السلف إلى أن الصوم أفضل (٢) ، ومذهب ابن المسيب ، والأوزاعي ، وأحمد ، وإسحق ، وعبد الملك بن

(١) انظر : البداية والنهاية لابن كثير ٢٨٥/٤ .

(٢) ومن الأصحاب : عثمان بن أبي العاص وأنس بن مالك ، أنهما قالا : الصوم أفضل في السفر لمن قدر عليه . وقد صامت عائشة في السفر وقيس بن عباد وأبو موسى . وعن ابن الأسود أن أباه كان يصوم في السفر وابن عمر وأبو عمرو بن ميمون والأسود بن يزيد وأبو وائل وحذيفة . انظر : مصنف ابن أبي شيبة ١٥/٣ - ١٧ ، الاستذكار ٧٩/١٠ .

وكذا عمر بن عبد العزيز ، والشعبي ، ومجاهد ، وقتادة .

ومن الأصحاب : جابر بن عبد الله وابن عباس ورواية لابن عمر . انظر : ابن أبي شيبة ١٤/٣ .

وقال أبو عمر : كان حذيفة وسعيد بن جبيرة وأبو جعفر محمد بن علي لا يصومون في السفر . انظر :

الاستذكار ٨١/١٠ .

٩٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، قَالَ : خَرَجْتُ فَصُمْتُ . فَقَالُوا لِي : أَعِدْ . قَالَ : فَقُلْتُ : إِنَّ أَنَسًا أَخْبَرَنِي ؛ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يُسَافِرُونَ ، فَلَا يَعِيبُ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ . فَلَقِيتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ ، فَأَخْبَرَنِي عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِمِثْلِهِ .

الماجشون إلى تفضيل الفطر. قال الخطابي : وذهبت فرقة إلى أن الأفضل الأيسر عليه والأسهل^(١). وروى عن [عمر]^(٢) بن عبد العزيز ، وقتادة ومجاهد. وما ذكر في الأحاديث من فطر أصحاب النبي ﷺ ، وصومهم في السفر ، وأنه لم يعب بعضهم على بعض - كله دليل على إجماعهم على جواز الأمرين ، وخلاف لداود ومن وافقه من الظاهرية على تحريم الصوم في السفر كما تقدم .

(١) واستدل بقول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] انظر : الخطابي في معالم السنن ٣/ ٢٨٣ .
(٢) في الأصل : عمرو .

(١٦) باب أجر المفطر في السفر إذا تولى العمل

١٠٠ - (١١١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُورِقٍ ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّفَرِ ، فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطَرُ . قَالَ : فَتَزَلْنَا مَنْزِلًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ ، أَكْثَرْنَا ظِلًّا صَاحِبُ الْكِسَاءِ ، وَمِنَّا مَنْ يَتَّقِي الشَّمْسَ بِيَدِهِ . قَالَ : فَسَقَطَ الصَّوْمُ وَقَامَ الْمُفْطَرُونَ فَضَرَبُوا الْأَبْنِيَةَ وَسَقَوْا الرُّكَّابَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَهَبَ الْمُفْطَرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ » .

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ الْأَخْوَلِ ، عَنْ مُورِقٍ ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَصَامَ بَعْضٌ ، وَأَفْطَرَ بَعْضٌ ، فَتَحَزَمَ الْمُفْطَرُونَ وَعَمِلُوا ، وَضَعَفَ الصَّوْمُ عَنْ بَعْضِ الْعَمَلِ . قَالَ : فَقَالَ فِي ذَلِكَ : « ذَهَبَ الْمُفْطَرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ » .

١٠٢ - (١١٢٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي قَزْعَةُ ، قَالَ : أَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ ، قُلْتُ : إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ ، سَأَلْتُهُ : عَنْ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ : سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ وَنَحْنُ صِيَامٌ . قَالَ : فَتَزَلْنَا مَنْزِلًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّكُمْ قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ ،

وقوله : « فتحزم المفطرون » : كذا لأكثر الرواة تحزم بالحاء المهملة ، وبالزاي ، وعند [أبي سعيد] ^(١) السجزي : « فتخدم » بالمعجمة ، وبالดาล ، قالوا : وهو صواب الكلام إن شاء الله أي : خدموهم ، وقاموا بمؤن الصوم ، كما قال في بقية الحديث : « وعلموا » ، وكما قال في الرواية الأخرى : « فضربوا الأبنية ، وسقوا الركاب » قالوا : وتحزم تصحيف ، وقد يصح عندي معناه على وجوه :

أحدها : ظاهره من شد الحزام للخدمة ، والعمل وليس في هذا ما ينكر .

وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ ، فَكَانَتْ رُخْصَةً ، فَمِنَّا مَنْ صَامَ وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ . ثُمَّ نَزَلْنَا مَنْزِلًا آخَرَ ، فَقَالَ : « إِنَّكُمْ مُصَبِّحُونَ عَدُوَّكُمْ ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ . فَأَفْطِرُوا » ، وَكَانَتْ عَزْمَةً ، فَأَفْطَرْنَا . ثُمَّ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتَنَا نَصُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ .

الثانى : استعارة للجدّ فى الخدمة ، والتشهير ، كما جاء : « كان - عليه السلام - إذا دخل رمضان شدّ المئزر » (١) .

الثالث : أن يكون من الحزم ، وهو الأخذ بالقوة ، والثقة فى هذه الخدمة والعمل .

(١) البخارى ، ك فضل ليلة القدر ، ب العمل فى العشر الاواخر من رمضان من حديث عائشة - رضى الله عنها ٦١ / ٣ .

(١٧) باب التخيير فى الصوم والفطر فى السفر

١٠٣ - (١١٢١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : سَأَلَ حَمْزَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : عَنْ الصَّيَّامِ فِي السَّفَرِ ؟ فَقَالَ : « إِنْ شِئْتَ فَصُمْ ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَفْطِرْ » .

١٠٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي رَجُلٌ أَسْرُدُ الصَّوْمَ ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ ؟ قَالَ : « صُمْ إِنْ شِئْتَ ، وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ » .

١٠٥ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ : إِنِّي رَجُلٌ أَسْرُدُ الصَّوْمَ .

١٠٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ حَمْزَةَ قَالَ : إِنِّي رَجُلٌ أَصُومُ ، أَفَأَصُومُ فِي السَّفَرِ ؟

١٠٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهْرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ - قَالَ هَرُونَ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِي مُرَاجِحٍ ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ :

وقوله : عن عروة عن أبي مرواح عن حمزة الأسلمي ، كذا سمعناه من القاضي الشهيد وغيره ، وهى رواية العذرى ، وفى كتاب شيخنا القاضي التميمي : أبى مرواح . وكذا جاء فى غير هذا الموضع ، وكذا ذكره البخارى ، وأصحاب الحديث (١) .

(١) هذا وهم من القاضي - رحمه الله - فالحديث لا يوجد فى صحيح البخارى ، وهو بسنده ولفظه عن أبى مرواح عن حمزة عند النسائى ، ك الصوم ، ب ذكر الاختلاف على عروة فى حديث حمزة فيه . المجتبى ٤/ ١٨٧ . وكذا البيهقى فى السنن ، ك الصوم ، ب الرخصة فى الصوم فى السفر ٣٤٣/٤ . وعزه ابن حجر فى الفتح لمسلم ٤/ ٢١٢ . انظر : إرواء الغليل ٤/ ٥٩ .

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَجِدُبِي قُوَّةَ عَلَى الصَّيَّامِ فِي السَّفَرِ ، فَهَلْ عَلَى جَنَاحٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ » .

قَالَ هَرُونَ فِي حَدِيثِهِ : « هِيَ رُخْصَةٌ » وَلَمْ يَذْكُرْ : مِنَ اللَّهِ .

١٠٨ - (١١٢٢) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فِي حَرٍّ شَدِيدٍ ، حَتَّى إِنْ كَانَ أَحَدُنَا
لِيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ .

١٠٩ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَثْمَانَ
ابْنِ حَيَّانَ الدِّمَشْقِيِّ ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ ، قَالَتْ : قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الْحَرِّ ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلَ لِيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ
الْحَرِّ ، وَمَا مِنَّا أَحَدٌ صَائِمٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ .

وقوله : « إني رجل أسرد الصوم » ، وفي الرواية الأخرى : « إني رجل أصوم في
السفر » ، فقال له : « صُمْ إِنْ شِئْتَ وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ » : ظاهر كلامه أنه سأل عن التطوع .
وقوله : فهل على جناح؟ قال : « هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ ، وَمَنْ
أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جَنَاحَ عَلَيْهِ » : قد يحتج به من يرى الفطر أفضل لقوله فيه : « حسن » ،
وقوله فى الصوم : « لا جناح » ولا حجة فى هذا ، فإن الأخذ بالرخصة حسن كما قيل .
وأما قوله فى الصوم : « فلا جناح » جواب قوله : « هل على جناح ؟ » ولا يفهم أنه
أنزل درجة من الفطر ، ولا أنه ليس بحسن ، بل قد جاء فى الحديث الآخر وصفهما
جميعاً بحسن .

(١٨) باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة

١١٠ - (١١٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ صَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ بِصَائِمٍ ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ ، وَهُوَ وَقَفٌ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ ، فَشَرِبَهُ .

وقوله في حديث مالك : عن أبي النضر ، عن عمير مولى عبد الله بن عباس ، كذا للطبري والهيوزي ، وعند الجلودي ، وغيره : مولى عبد الله (١) ، وإنما وقع في الموطأ : مولى ابن عباس ، [وقد ذكره البخاري وقال : مولى أم الفضل (٢) ، ويقال : مولى ابن عباس] (٣) . وقد ذكر مسلم هذين الوجهين في كتابه ، وذكر البخاري عن ابن إسحق مولى عبيد الله بن عباس ، وقال الباجي : يقال : مولى عبد الله بن عباس ، وذكر شرب النبي ﷺ وهو واقف بعرفة [ليراه الناس ، ويعلموا أنه مفطر كما فعل في غزوة الفتح ؛ لأن العيان أبلغ من الخبر] (٤) ، وفيه جواز مثل هذا لأولى الهيئات للضرورة ، وقد ترجم البخاري على هذا الحديث : من أفطر ليراه الناس (٥) ، وفطر يوم عرفة مستحب للحاج عند جماعة من العلماء ، وهو قول مالك والشافعي [والكوفي (٦) وجماعة من السلف ؛ ليتقوا بذلك على ما هم بسبيله من الوقوف ، والدعاء والسعي في عمل الحاج . وروى عن جماعة من السلف اختيار صومه والترغيب فيه ، وجاءت فيه آثار قد ذكرها مسلم وغيره ، ويجمع بينهما أن الأفضل لسائر الناس غير الحاج صومها للآثار الواردة في ذلك ، والأفضل للحاج فطرها لاختيار النبي ﷺ ذلك لنفسه ، وستته ذلك لمن بعده (٧) .

والحلاب : إناء يسع حلبة ناقة ، قاله الخطابي ، وقال أيضا : الحلاب : اللبن المحلوب (٨) ،

(١) في س : عبيد الله .

(٢) البخاري ، ك الصوم ، ب صوم يوم عرفة ٥٥ / ٣ .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

(٤) سقط من س .

(٥) البخاري ، ك الصوم ، ب من أفطر في السفر ليراه الناس ، عن ابن عباس ٤٤ / ٣ .

(٦) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٧) في س : معه .

(٨) قال الخطابي في أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري : الحلاب ها هنا اللبن المحلوب ، وقد يكون

الحلاب أيضا : الإناء الذي يحلب فيه اللبن . ك الصوم ، ب الصوم يوم عرفة ٥٥ / ٢ .

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ : وَهُوَ وَقَفَ عَلَى بَعِيرِهِ . وَقَالَ : عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ .

(...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ . وَقَالَ : عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ .

١١١ - (...) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ؛ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ الْفَضْلِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَقُولُ : شَكَ النَّاسُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَنَحْنُ بِهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَعْبٍ فِيهِ لَبَنٌ ، وَهُوَ بِعَرَفَةَ ، فَشَرِبَهُ .

١١٢ - (١١٢٤) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : إِنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ مَيْمُونَةَ بِحِلَابِ اللَّبَنِ ، وَهُوَ وَقَفَ فِي الْمَوْقِفِ ، فَشَرِبَ مِنْهُ ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ .

وقال الهروي : هو الإناء الذي يحلب فيه ذوات الألبان ، وحمله هنا على الآنية أولى ، بدليل قوله : « بحلاب لبن » ، وقوله في الرواية الأخرى « بإناء فيه لبن »^(١) ، و « بقعبٍ فيه لبن » ، والقعب : إناء من خشب مقعر مدور يشرب فيه ، تُشَبَّهُ بِهِ حَوَافِرُ الْحَيْلِ ، وكما جاء في الرواية الأخرى : « بقدح لبن » .

وقوله في رواية أبي النضر : « فأرسلت إليه أم الفضل بنت الحارث » : فيه قبول الهدية من القرابة والأصهار ، وملاطفة الإخوان ، نساءً كنَّ أو رجالاً ، قالوا : وفيه ترك السؤال مما^(٢) ألقى بأيدي الفضلاء والأتقياء ، إذ لم يسألها النبي - عليه السلام - أنه من مالها ، أو من مال العباس زوجها .

قال القاضي : وقد يكون هذا مما أذن للنساء بالتصرف فيه ، أو لعلمها أن العباس يُسر بذلك من فعلها ، / ولعلم النبي - عليه السلام - بذلك منه ، وأنه عمه ، ومن أذن للمؤمنين أن يأكلوا من بيت مثله .

(١) أخرجه البخاري ، ك الأشربة ، ب شرب اللبن ، عن أم الفضل ٧ / ١٤٠ .

(٢) في س : عما .

(١٩) باب صوم يوم عاشوراء

١١٣ - (١١٢٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ؛ قَالَتْ : كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ ، فَلَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا فَرَضَ شَهْرُ رَمَضَانَ قَالَ : « مَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ » .

١١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ . وَقَالَ

أحاديث صيام يوم عاشوراء

عاشوراء فاعولاء ، وهو من أبنية المؤنث ، صفة لليوم واللييلة مضاف إليها ، وقال الخليل : هو اليوم العاشر ، ويقال : التاسع ، فعلى هذا هو صفة لليوم ، وهو فى التاسع من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ كمسجد الجامع . قال بعضهم : وإضافته للييلة أصح ، وقال الحربى وغير واحد : هو العاشر ، وقال غيره : هو التاسع ، وقيل : سمى التاسع [عاشوراء] (١) عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي الْوَرْدِ (٢) ، وَأَنَّهُ مَأْخُذٌ مِنْ أَعْشَارِ الْإِبِلِ ، وَكَانَتْ إِذَا وَرَدَتْ لِتِسْعَةِ أَيَّامٍ سَمَوْهُ عِشْرًا (٣) وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَحْسِبُونَ فِي الْإِظْمَاءِ يَوْمَ الْوَرْدِ ، فَإِذَا قَامَتْ فِي الرَّعَى يَوْمَيْنِ ، ثُمَّ وَرَدَتْ فِي الثَّالِثِ ، قَالُوا : وَرَدَتْ رِبْعًا ، وَإِنْ رَعَتْ ثَلَاثًا وَوَرَدَتْ فِي الرَّابِعِ ، قَالُوا : وَرَدَتْ خَمْسًا ؛ لِأَنَّهُمْ حَسَبُوا فِي كُلِّ هَذَا بَقِيَّةَ الْيَوْمِ الَّذِى وَرَدَتْ فِيهِ قَبْلَ الرَّعَى ، وَأَوَّلَ الْيَوْمِ الَّذِى تَرُدُّ فِيهِ بَعْدَهُ .

ذكر مسلم الأحاديث أنه كان تصومه قريش فى الجاهلية ، وكان النبى - عليه السلام - يصومه ، وأنه لما ورد المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان قال : « من شاء صامه ، ومن شاء تركه » ، وفيه أولاً ما نبهنا عليه فى أول كتاب الصلاة ، من أن

(١) من س .

(٢) قال الخطابى : هو أن بعض أهل اللغة زعم أن اسم عاشوراء مأخوذ من إغفار أوراد الإبل ، والعاشر عندهم تسعة أيام ، وذلك أنهم كانوا يحسبون فى الإظماء يوم الورد ، فإذا وردوا يوماً وأقاموا فى الرعى يومين ثم أوردوا اليوم الثالث ، قالوا : وردنا أربعاً ، وإنما هو اليوم الثالث فى الإظماء ، وإذا أقاموا فى الرعى ثلاثاً ووردوا اليوم الرابع ، قالوا : وردنا خمساً ، وعلى هذا الحساب إنما هو اليوم التاسع . وكان ابن عباس يقول : يوم عاشوراء هو اليوم التاسع انظر : معالم السنن ٣/٣٢٤ .

(٣) فإن زادت على العشر فليس لها تسمية ورد . اللسان .

فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، كَرَوَايَةِ جَرِيرٍ .

(...) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ كَانَ يُصَامُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ ، مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ .

١١٥ - (...) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

ألفاظ العبادات واردة في الشرع على ما عهده أهل اللغة . خلافا لجماهير المتكلمين من الموافقين والمخالفين ، إذ كانوا يصومون ويعرفون الصوم ، ويحجون ويعرفون الحج ، فخطبهم الشرع بما علموه تحقيقاً ، لا أنه أتاهم بالفاظ مؤتلفة ابتدعها لهم كما قاله المخالف ، أو بالفاظ لغوية لا يعلم منها المقصود إلا رمزاً كما أشار إليه المؤلف ، وهناك بسطها ، وكشف الغطاء عن الحق فيها . واختلف العلماء في صيام عاشوراء ، فقليل : كان فرضاً فنسخ برمضان على ظاهر لفظ الحديث ، وقيل : لم يكن فرضاً ولكنه كان مرغباً فيه ، فخفف أمره وحصل التخيير في صيامه بعد ذلك ، وروى عن بعض السلف^(١) أن فرضه باق لم ينسخ ، وقد انقرض^(٢) القائلون بهذا وحصل الإجماع^(٣) على خلافه . وروى عن

(١) ذكر مالك معلقاً أنه بلغه : أن عمر بن الخطاب أرسل إلى الحارث بن هشام أن غداً يوم عاشوراء فصم ، وأمر أهلك أن يصوموا . الموطأ ١/ ٢٩٩ .

وروى عبد الرزاق عن عمر أيضاً : أنه أرسل إلى عبد الرحمن بن الحارث ليلة عاشوراء : أن تسحر واصبح صائماً ، قال : فأصبح عبد الرحمن صائماً . عبد الرزاق ٤/ ٢٨٧ . وكذا ابن أبي شيبة ٣/ ٥٦ . وقال ابن عبد البر : هذا حديث متصل ، وهو عندى أصح من بلاغ مالك . الاستذكار ١٠ / ١٣٥ . وكذا عن علي كما جاء في مصنف ابن أبي شيبة : أن علي بن أبي طالب كان يأمر بصوم يوم عاشوراء . وذكر عن الأسود قال : ما رأيت أحداً أمر بصوم يوم عاشوراء من علي بن أبي طالب وأبي موسى ٣/ ٥٦ .

وجاء عن عبد الرزاق : أن ابن عباس يقول في يوم عاشوراء : خالفوا اليهود ، وصوموا التاسع والعاشر ٤/ ٢٨٧ .

وأخرج أبو داود في الصوم عن محمد : أن أسلم أتت النبي ﷺ يوم عاشوراء فقال : «صمتم يومكم هذا؟» قالوا : لا . قال : «فاتموا بقية يومكم واقضوه» ١/ ٥٧٠ .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار ، وقال : صحيح ٦/ ٩٠٠٢ .

(٢) في س : انقراض .

(٣) قال أبو عمر : لا يختلف العلماء أن يوم عاشوراء ليس بفرض صيامه .

يَأْمُرُ بِصِيَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ ، كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ .

١١٦ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . قَالَ ابْنُ رُمْحٍ : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ؛ أَنَّ عِرَاكَأَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ ، حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْهُ » .

١١٧ - (١١٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَهُ وَالْمُسْلِمُونَ ، قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ ، فَلَمَّا افْتُرِضَ رَمَضَانُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ عَاشُورَاءَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ » .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِمِثْلِهِ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

١١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ

ابن عمر كراهة قصد صومه وتعيينه بالصوم ، وقد روى في ذلك حديث عن النبي ﷺ ، وذكر مسلم عن ابن عمر وكافة العلماء على أنه مُرْغَبٌ فِيهِ مقصود الصوم ؛ للأحاديث الواردة في فضله ، وصوم النبي - عليه السلام - له ، [وكونه] (١) غير فرض لقوله - عليه السلام - : « وتصوم رمضان » (٢) .

وقوله : هل على غيره ؟ قال : « لا ، إلا أن تطوع » (٣) وقوله - عليه السلام - :

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .

(٢) ، (٣) سبق في كتاب الإيمان ، ب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام .

عاشوراء، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ يَوْمًا يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ كَرِهَ فَلْيَدَعْهُ».

١١٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ - يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ - حَدَّثَنِي نَافِعٌ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ - : «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ».

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - لَا يَصُومُهُ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ.

١٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، سِوَاهُ.

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدِ الْعَسْقَلَانِيِّ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمُ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ».

١٢٢ - (١١٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ يَتَغَدَّى. فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، اذْنُ إِلَى الْغَدَاءِ. فَقَالَ: أَوَلَيْسَ الْيَوْمُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ؟ قَالَ: وَهَلْ تَذَرِي مَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ يَوْمٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ شَهْرُ رَمَضَانَ، فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَ.

«كان يوم [عاشوراء يومًا] (١) تصومه أهل الجاهلية، فمن [شاء] (٢) صيامه (٣) فليصمه، ومن أحب أن يتركه» ظاهره: أنه لم يكن فرض، وإنما كان يُصام تطوعًا وكذلك قوله: «كان يأمر بصيام (٤) عاشوراء ويتعهدنا عنده، ويحثنا عليه».

(٢) ساقطة من س ومن الحديث المطبوع.

(٤) في س: بصوم.

(١) سقط من س.

(٣) في س: صامه.

وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: تَرَكَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَا: فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرَكَهُ.

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ سُفْيَانَ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي زُبَيْدُ الْيَامِيِّ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَكَنٍ؛ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ - وَهُوَ يَأْكُلُ - فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، اذْنُ فُكُلٍ. قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ. قَالَ: كُنَّا نَصُومُهُ، ثُمَّ تَرَكْ.

١٢٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ - وَهُوَ يَأْكُلُ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ - فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ يُصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرَكْ، فَإِنْ كُنْتَ مُفْطِرًا فَاطْعَمَ.

١٢٥ - (١١٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَيَحْثُنَا عَلَيْهِ، وَيَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ لَمْ يَأْمُرْنَا، وَلَمْ يَنْهَنَا، وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَهُ.

وقوله: عن عبد الله هو ابن مسعود: «كنا نصومه ثم ترك» : ليس فيه دليل على كراهة صومه وإنما هو إعلام بترك وجوبه ولزومه، وإنما ذكر ذلك لمن أنكر عليه الأكل فيه كما ذكر في الحديث.

وقوله: «فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا»: يحتج به من يحمل الأوامر على الوجوب.

وقول معاوية: «أين علماؤكم» وذكر الحديث، ظاهر كلامه هذا أنه سمع من يوجب صيامه أو من يمنعه، على ما قدمنا من الخلاف فيه عن السلف، فأخبرهم بما سمع منه - عليه السلام - من قوله: «لم يكتب الله عليكم صيامه» الحديث، فهذا الحديث رد

١٢٦ - (١١٢٩) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ ، خَطِيبًا بِالْمَدِينَةِ - يَعْنِي فِي قَدَمَةِ قَدَمِهَا - خَطَبَهُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَقَالَ : أَيُّنَ عُلَمَاؤُكُمْ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ ؟ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - لِهَذَا الْيَوْمُ - : « هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، وَلَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ ، وَأَنَا صَائِمٌ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُمْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْطِرَ فَلْيَفْطِرْ » .

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ : « إِنِّي صَائِمٌ ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُمْ » وَلَمْ يَذْكُرْ بَاقِيَ حَدِيثِ مَالِكٍ وَيُونُسَ .

١٢٧ - (١١٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ، فَوَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَسُئِلُوا عَنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالُوا : هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي أَظْهَرَ اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَبَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى فِرْعَوْنَ ، فَتَحْنُ نَصُومُهُ تَعْظِيمًا لَهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ » ، فَأَمَرَ بِصَوْمِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ،

على الفرقين (١) .

وقوله : « وأنا صائم » ذكر في كتاب النسائي من رواية صالح ، عن الزهري ، عن حميد ، قال معاوية [بقوله] (٢) ثم ذكر بقية الحديث ، وذكر من رواية قتيبة عن سفیان ، عن الزهري ، عن حميد ، سمعت معاوية يقول : سمعت رسول الله ﷺ في هذا اليوم يقول : « إني صائم فمن شاء منكم أن يصوم فليصم » (٣) ، وهذا نص أنه كله من قول النبي ﷺ ، فأما التخيير في صيامه فنص عليه في غير حديث . واستدعاؤه العلماء تنبيه

(١) في س : الفريقين .

(٢) ساقطة من س .

(٣) النسائي في الكبرى ، ك الصيام ، ب التأكيد في صيام يوم عاشوراء ١٦٠ / ٢ ، ١٦١ .

عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : فَسَأَلَهُمْ عَنْ ذَلِكَ .

١٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ

لَهُمْ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ أَوْ اسْتِعَانَةً بِمَا عِنْدَهُمْ مِنْهُ ، أَوْ تَوْبِيخَ إِنْ كَانَ رَأَى مَا أَنْكَرَهُ أَوْ لَمْ يَبِينُوهُ وَيَنْكُرُوهُ ، كَمَا قَالَ (١) أَيْضًا فِي حَدِيثِ قِصَّةِ الشَّعْرِ ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ وَاجِبًا بِقَوْلِهِ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ وَيَأْمُرُ بِصِيَامِهِ .

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : « لَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ » : أَيْ لَمْ يَفْرُضْهُ ، [وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَضًا] (٢) ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكْتُبْهُ الْآنَ وَأَنَّهُ نَسَخَهُ .

وَقَوْلُهُ : قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَوَجَدَ الْيَهُودَ تَصُومُهُ ، إِلَى قَوْلِهِ : « نَحْنُ أَحَقُّ (٣) بِمَوْسَى مِنْكُمْ » فَصَامَهُ ، قَالَ الْإِمَامُ : خَبَرَ الْيَهُودَ غَيْرَ مَقْبُولٍ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَوْحَى إِلَيْهِ يُصَدِّقُهُمْ فِيمَا حَكَوْا مِنْ قِصَّةِ هَذَا الْيَوْمِ ، أَوْ يَكُونَ قَدْ تَوَاتَرَ عِنْدَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - خَبَرُهُ ، حَتَّى وَقَعَ لَهُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ ، وَمَعَ ذَلِكَ أَيْضًا فَإِنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَدْ يَكُونُ مِنْ شَرْعِهِ تَعْظِيمُ الْأَيَّامِ الَّتِي أَظْهَرَ اللَّهُ [تَعَالَى] (٤) فِيهَا الرِّسْلَ [عَلَيْهِمُ السَّلَامُ] (٥) [إِدْلَاءُ لَهُمْ] (٦) عَلَى الْكُفْرَةِ ، وَاسْتِحْسَانُ الصَّوْمِ فِيهَا .

قَالَ الْقَاضِي : قَدْ تَقَدَّمَ أَنْ قَرِيشًا كَانَتْ تَصُومُهُ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُهُ ، فَلَمَّا

قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ ؛ فَلَمْ يَحْدِثْ لَهُ حَدِيثٌ / الْيَهُودَ حُكْمًا يَحْتَاجُ إِلَى التَّكْلِمِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا هِيَ ١ / ١٨٤ صِفَةُ حَالٍ وَجَوَابُ سَوْأَلٍ ، فَدَلَّ أَنْ قَوْلَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « فَصَامَهُ » لَيْسَ أَنَّهُ ابْتَدَأَ صَوْمَهُ حِينَئِذٍ ، وَلَوْ كَانَ هَذَا [لَوْجِبَ أَنْ يَقَالَ] (٧) : [صَحِيحٌ هَذَا] (٨) مِمَّنْ (٩) أَسْلَمَ مِنْ عُلَمَائِهِمْ ، وَوُثِّقَ عَنْ (١٠) هَذِهِ اللَّهُ مِنْ أَحْبَابِهِمْ كَابِنِ سَلَامٍ ، وَابْنِ سَعْنَةَ ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ ، بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَصُومُهُ بِمَكَّةَ عَلَى مَقْتَضَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ تَرَكَ صِيَامَهُ حَتَّى عَلِمَ مَا عِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ فَضْلِ صَوْمِهِ فَصَامَهُ ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى بِلَفْظِ الْحَدِيثِ .

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثٍ قَتِيْبَةٍ : « إِنْ قَرِيشًا كَانَتْ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ حَتَّى فَرَضَ رَمَضَانَ » : كَذَا ضَبَطَهُ فِي كِتَابِي ، أَرَاهُ عَنِ الْقَاضِي الشَّهِيدِ : « أَمَرَ » بِالضَّمِّ عَلَى الْهَمْزَةِ وَكَسَرَ الْمِيمِ ، وَهَذَا حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ : إِنَّهُ كَانَ فَرَضًا .

(٣) فِي س : أَوَّلَى .

(٢) مِنْ س .

(١) فِي س : قَالَ .

(٤ ، ٥) مِنْ س ، ع .

(٦) فِي ع : وَيُدِيلُ اللَّهُ لَهُمْ عَلَى الْكُفْرَةِ ، وَالثَّبْتُ مِنْ نَسَخِ الْإِكْمَالِ .

(٧) مِنْ س وَهَامِشُ الْأَصْلِ . (٨) فِي س : هَذَا صَحِيحٌ .

(٩ ، ١٠) فِي الْأَصْلِ : مَنْ ، وَالثَّبْتُ مِنْ س .

الْمَدِينَةِ، فَوَجَدَ الْيَهُودَ صِيَامًا، يَوْمَ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَا هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي تَصُومُونَهُ؟ ». فَقَالُوا: هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ، أَنْجَى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَقَوْمَهُ، وَغَرَّقَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ، فَصَامَهُ مُوسَى شُكْرًا، فَتَحْنُ نَصُومُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « فَتَحْنُ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ »، فَصَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ بْنِ جَبْرِ، لَمْ يَسْمَهُ.

١٢٩ - (١١٣١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلَمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَعْظُمُهُ الْيَهُودُ، وَتَتَّخِذُهُ عِيدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « صُومُوهُ أَنْتُمْ ».

١٣٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ، أَخْبَرَنِي قَيْسٌ. فَذَكَرَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَزَادَ: قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: فَحَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلَمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ أَهْلُ خَيْرٍ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، يَتَّخِذُونَهُ عِيدًا، وَيَلْبِسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ حُلِيَهُمْ وَشَارَتَهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « فَصُومُوهُ أَنْتُمْ ».

وقوله: « يَلْبِسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ حُلِيَهُمْ وَشَارَتَهُمْ ».

قال الإمام: الشارة: الهيئة واللباس الحسن، يقال: ما أحسن شوار الرجل وشارته، أى لباسه وهيئته.

قال القاضى: وقوله: « فصامه موسى شكرًا لله فتحن نصومه »: فيه جواز فعل العبادات للشكر على النعم فيما يُخَصُّ [للإنسان] (١)، ويعم المسلمين ويخص أهل الفضل والدين، والذين ألزمتنا حبهم وولايتهم من الأنبياء والصالحين، وأن الشكر بالعمل والطاعة، وبالقول والثناء، قال الله تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ (٢)، وقال - عليه السلام -: « أفلا أكون عبدًا شكورًا » (٣)، وقال الله تعالى: ﴿لَنْ شُكِرْتُمْ

(١) فى الأصل: الإنسان، والمثبت من مس.

(٢) سبأ: ١٣.

(٣) سيأتى إن شاء الله فى ك صفات المنافقين وأحكامهم، ب إكثار الأعمال والاجتهاد فى العبادة. وقد أخرجه البخارى، ك الصيام، ب قيام النبى ﷺ حتى ترم قدماه ٦٣/٢، الترمذى، ك الصلاة، ب ما جاء فى الاجتهاد فى الصلاة، وقال أبو عيسى: حديث حسن صحيح ٢٦٩/٢.

١٣١ - (١١٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ يَوْمًا، يَطْلُبُ فَضْلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ، إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ. وَلَا شَهْرًا إِلَّا هَذَا الشَّهْرَ - يَعْنِي رَمَضَانَ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

لَأَزِيدَنَّكُمْ» (١) وذكر مسلم حديث ابن عباس: « [إذا رأيت هلال المحرم فاعدد] (٢)، وأصبح يوم التاسع صائماً » (٣)، قلت (٤): هكذا كان محمد يصومه؟ قال: نعم، وذكر حديثه الآخر: أنه قيل له: إنه يوم تعظمه اليهود، فقال - عليه السلام - : « إذا كان في العام المقبل إن شاء الله صمنا التاسع » (٥).

قال الإمام: عندنا أن يوم عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم، وعند المخالف أنه التاسع، فمن قال: إنه العاشر تعلق بأن مقتضى [هذا] (٦) اللفظ أنه العاشر، وهو مأخوذ من العشر. ومن قال: إنه التاسع، تعلق بهذا الحديث، وبما ورد عن العرب في تسميتها الثالث من أيام الورد ربعا، وكذلك على هذا الحساب يحسبون أيام الإطماء، والأوراد، فيكون التاسع عشرا على هذا.

قال القاضي: اختلف العلماء في ذلك على ما ذكر، فمذهب مالك، والحسن، وسعيد بن المسيب: أنه العاشر (٧)، وهو قول جماعة من السلف، وهو الذي تدل عليه الأحاديث كلها، ومنها هذا الحديث الذي فيه: « لأصومن التاسع »؛ فدل أن صومه - عليه السلام - كان العاشر، وهذا الآخر فلم يسته بعد، ولا بلغه، ولعله على طريق الجمع مع العاشر لثلا يتشبه باليهود، كما ورد في رواية أخرى: « فصوموا التاسع والعاشر » (٨) وإلى هذا أيضا ذهب جماعة من السلف، وبه قال الشافعي (٩) وأحمد إسحق، إما لهذه العلة، أو للاحتياط للخلاف فيه، ولعل معنى هذا الحديث هو الذي

(١) إبراهيم: ٧.

(٢) من ع.

(٣) سيأتي في الباب التالي برقم (١٣٢).

(٤) في ع: وقال.

(٥) من ع: .

(٦) سيأتي في الباب التالي برقم (١٣٣).

(٧) انظر: الاستذكار ١٠/١٣٧، وابن أبي شيبة ٣/ ٥٨.

(٨) عن عطاء أنه سمع ابن عباس يقول في يوم عاشوراء: « صوموا التاسع والعاشر، وخالفوا اليهود ».

السنن الكبرى للبيهقي، ك الصوم، ب صوم التاسع ٤/ ٢٨٧.

(٩) انظر: الحاوي ٣/ ٤٧٥، ٤٧٦، الاستذكار ١٠/ ١٣٨.

أخبر به ابن عباس فى الحديث الآخر فى صيام التاسع : « أن محمدًا كان يصومه » (١) ،
لخبره أنه سيصومه قايلاً ، واعتقاد ابن عباس أن النبى - عليه السلام - كان مزماً على
فعله؛ إذ ابن عباس زاوى الحديثين معاً ، وذهب قوم إلى أنه التاسع (٢) وهو المروى عن
الشافعى .

وقوله : « إن عاشوراء يوم من أيام الله من شاء صامه » : أى كسائر أيام السنة التى لم
يفرض الله صيامها .

(١) حديث الحكم بن الأعرج ، قال : أتيت ابن عباس فى المسجد الحرام ، فسألته عن صيام يوم عاشوراء ،
فقال : اغدوا ، فإذا أصبحتَ اليوم التاسع فأصبح صائماً . قلت : كذلك كان محمد يصوم ؟ قلت :
نعم، ﷺ .

(٢) انظر : الحاوى ٤٧٣/٣ .

(٢٠) باب أى يوم يصام فى عاشوراء (١)

١٣٢ - (١١٣٣) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع بن الجراح، عن حاجب بن عمر، عن الحكم بن الأعرج، قال: انتهيت إلى ابن عباس - رضى الله عنهما - وهو متوسد رداءه فى زمزم - فقلت له: أخبرني عن صوم عاشوراء؟ فقال: إذا رأيت هلاك المحرم فاعذد، وأصبح يوم التاسع صائماً. قلت: هكذا كان رسول الله ﷺ يصومه؟ قال: نعم.

(...) وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن معاوية بن عمرو، حدثني الحكم بن الأعرج، قال: سألت ابن عباس - رضى الله عنهما - وهو متوسد رداءه عند زمزم - عن صوم عاشوراء. بمثل حديث حاجب بن عمر.

١٣٣ - (١١٣٤) وحدثنا الحسن بن علي الحلواني، حدثنا ابن أبي مريم، حدثنا يحيى بن أيوب، حدثني إسماعيل بن أمية؛ أنه سمع أبا غطفان بن طريف المري يقول: سمعت عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - يقول: حين صام رسول الله ﷺ يوم عاشوراء وأمر بصيامه، قالوا: يا رسول الله، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى! فقال رسول الله ﷺ: «فإذا كان العام المقبل - إن شاء الله - صمنا اليوم التاسع». قال: فلم يأت العام المقبل، حتى توفي رسول الله ﷺ.

١٣٤ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب، قالاً: حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب، عن القاسم بن عباس، عن عبد الله بن عمر - لعنه الله - قال: عن عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع». وفى رواية أبي بكر: قال: يعنى يوم عاشوراء.

(٢١) باب من أكل في عاشوراء فليكيف بقية يومه

١٣٥ - (١١٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَدِّنَ فِي النَّاسِ : « مَنْ كَانَ لَمْ يَصُمْ ، فَلْيَصُمْ . وَمَنْ كَانَ أَكَلَ ، فَلْيَتِمَّ صِيَامَهُ إِلَى اللَّيْلِ » .

١٣٦ - (١١٣٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ بْنِ

وقوله : « من كان صائما فليتم صومه ، ومن أصبح مفطرا فليتم صيامه إلى الليل » ، وفي الرواية الأخرى : « [و] ^(١) من أكل فليتم صومه » ، قال الإمام : يحتج بهذا من يجيز إحداث النية في الصوم بعد الفجر ، وظاهر هذا الحديث استئناف النية ، ومالك يمنع من ذلك على الإطلاق لقوله - عليه السلام - : « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل » ^(٢) فعم كل صيام .

قال القاضي : ذهب أبو حنيفة والثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور إلى جواز إحداث النية لصوم النافلة بالنهار لهذا الحديث . ثم اختلفوا هل يصح ذلك بعد الزوال [أم لا يصح إلا قبل الزوال ؟ فأصحاب الرأي والطبري يجيزونه في النفل بعد الزوال] ^(٣) ، وغيرهم يمنعه بعده ، واختلف فيه قول الشافعي ^(٤) ، وذهب مالك وابن أبي ذئب ، والليث ، والمزني إلى أنه لا يصح صوم نافلة إلا بنية من الليل ، وهو مذهب جماعة من

(١) من س .

(٢) أبو داود ، ك الصيام ، ب النية في الصوم ٥٧١/١ ، الترمذي في الصيام ، ب ما جاء لمن لم يعزم من الليل ١٠٨/٣ ، النسائي في الكبرى ، ك الصيام ، ب النية في الصيام ١١٦/٢ (٢٦٤٠) ، ابن ماجه في الصيام ، ب ما جاء في فرض الصوم من الليل ٥٤٢/١ ، مالك في الموطأ ، ك الصوم ، ب من أجمع الصيام قبل الفجر ٢٨٨/١ ، أحمد في المسند ٢٨٧/٦ .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش .

(٤) قال الشافعي - رضي الله عنه - : « قَامًا فِي التَّطَوُّعِ فَلَا بَأْسَ إِنْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَطْعَمْ شَيْئًا أَنْ يَتَوَّعِدَ الصَّوْمَ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَاحْتِجَ فِي ذَلِكَ بِأَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَزْوَاجِهِ فَيَقُولُ : « هَلْ مِنْ غَدَاءٍ ؟ » فَإِنْ قَالُوا : لَا ، قَالَ : « إِنِّي صَائِمٌ » .

قال الماوردي : وهذا كما قال : لا بأس أن يتوَّعِدَ لصوم التطوع نهاراً قبل الزوال ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك ، وداود في التطوع كالقصر في وجوب النية تعلقاً بقوله ﷺ : « لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل » . الحاوي ٤٠٥/٣ .

لأحق، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ دُرَّكَانَ عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذِ بْنِ عَفْرَاءَ ، قَالَتْ : أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ ، الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ : « مَنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِمًا ، فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ ، وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مُفْطِرًا ، فَلْيَتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ » .

السلف للحديث المتقدم (١) ، ولقوله — عليه السلام — : « إنما الأعمال بالنيات » (٢) ، وهذا نهار قد مر جزء منه بغير نية ، وذهب الكوفيون إلى أن كل فرض من الصوم في وقت معين فإنه لا يحتاج إلى تبييت ؛ لهذا الحديث ، ويجزئه إذا نواه قبل الزوال ، وهو قول الأوزاعي ، وإليه ذهب عبد الملك بن الماجشون من أصحابنا (٣) ، ورواه عن مالك فيمن لم يعلم بربضان إلا في يومه ، وقد تأول قوم ذلك قوله لمالك ، ولم يفرق هؤلاء بعد الزوال أو قبله فيما يحتمل ، وذهب مالك — في مشهور قوله — والشافعي وأحمد وعامتهم إلى أن الفرض لا يجزئ إلا بنية متقدمة (٤) .

ثم اختلفوا هل النية أول الشهر تجزئه في رمضان وكل صوم متصل عن سائر لياليه ؟ وهو مشهور قول مالك والليث وروى عن إسحق مثله ، أم لا بد من التبييت فيه كل ليلة ؟ وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وحكاه ابن عبد الحكم عن مالك واختاره ، وشذ زفر فقال : شهر رمضان لا يحتاج إلى نية إلا المسافر (٥) ، وروى عنه مثل قول مالك ، وشذ أبو حنيفة أيضا فقال : يجزئه صوم شهر رمضان وإن لم [ينو به] (٦) رمضان ، سواء صامه تطوعاً ، [أو لنذر] (٧) أو كفارة لاستحقاق عَيْتِهِ بالصوم له ، ولا حجة للمخالف في أمر النبي ﷺ بصيام من لم يُبَيِّت يوم عاشوراء لوجوه : أحدها : أنه إن كان عاشوراء الفرض حيثنذ فما أمر النبي — عليه السلام — فيه هو (٨) / مما لا يختلف فيه أنه من تذكر فرض صومه أو أعلم به ممن نسيه ، أو ثبت أنه يوم رمضان داخل النهار — أنه يلزمه [تمام] (٩) صومه ، وهذا ما لا يختلف فيه ، وإنما خلافتنا : هل يجزئ أم لا ؟ وليس في الحديث غير تمام الصوم ، وقد اختلف الأصوليون في الأمر المؤقت إذا فات أدائه هل يقتضى بنفسه إيجاب القضاء ، أم [لا] (١٠) يحتاج إلى أمر آخر ؟ فكيف ، وقد روى أبو داود الحديث ، وزاد فيه : « واقضوه » (١١) ، وهذا قطع لحجة المخالف ، ونص ما يقوله

(١) وهو قول حفصة وابن عمر . انظر : الاستذكار ٣٦/١٠ .

(٢) سيأتي في ك الإمامة ، ب قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنية » ، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره .

وكذا البخاري ، ك الأيمان والنذور ، ب النية في الأيمان ١٧٥/٨ .

(٣) انظر : الاستذكار ٣٧/١٠ . (٤) انظر : الاستذكار ٣٥/١٠ .

(٥) انظر : الاستذكار ٣٦/١٠ . (٦) في س : ينو فيه .

(٧) سقط من س . (٨) يوجد كلام في الهامش ولم يشار إليه بسهم .

(٩) من س . (١٠) ساقطة من س .

(١١) أبو داود ، ك الصوم ، ب الفطر قبل غروب الشمس ، عن أسماء بنت أبي بكر عن أبيها ٥٥١/١ .

فَكُنَّا بَعْدَ ذَلِكَ نَصُومُهُ ، وَنُصَوِّمُ صَبِيَّانَا الصَّغَارَ مِنْهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَنَذْهَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَتَجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ ، أَعْطَيْنَاهَا إِيَّاهُ عِنْدَ الْإِفْطَارِ .

١٣٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ الْعَطَّارُ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ ، قَالَ : سَأَلْتُ الرَّبِيعَ بِنْتَ مُعَوِّذٍ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ ؟ قَالَتْ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رُسُلَهُ فِي قُرَى الْأَنْصَارِ . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بَشْرِ . غَيْرِ أَنَّهُ قَالَ : وَنَصْنَعُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنْ

الجمهور في المسألة ، وقد قيل : يحتمل أن الفرض إذا سلّم فيه حيثنذ وطراً عليهم (١) وجوبه ، فأعلمهم بذلك وأمرهم به ، وإن حكم عاشوراء في ذلك كله منسوخ لما نسخ فرضه ، فلا يقاس عليه فرض ولا نفل ، وأيضاً فقد قال في الحديث : « ومن أكل فليتم صومه » ، و [لا] (٢) هذا لا يقوله من يجيز النية في النهار ، وإنما يقول ذلك فيمن لم يأكل ، فدل أن حكم عاشوراء في ذلك ، أما حكم غيره من الفرائض فيمن أفطر فيها ناسياً أو جاهلاً أن ذلك يوم صومه ، فيتمه لزوماً ، أو (٣) هذا حكم خاص بعاشوراء ، ورخصة ليست لسواه ، وزيادة في فضله ، وتأکید صومه ، كما ذهب إليه ابن حبيب ، وحكاها عن أهل العلم . وذهب الخطابي أن هذا على معنى الاستحباب والإرشاد (٤) لأوقات الفضل ؛ لثلا يغفل عنه عند مصادمة وقته (٥) .

قال الإمام : خرّج مسلم في هذا الباب : حدثنا ابن أبي شيبة ، وابن نمير قالوا : ثنا أبو أسامة ، وذكر حديث أبي موسى ، قال بعضهم في نسخة ابن الحذاء : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وابن أبي عمر قالوا : ثنا أبو أسامة ، جعل ابن أبي عمر مكان ابن نمير ، وهو (٦) وهم ، والصواب الأول ، وهي رواية الجلودى وغيره .
وقوله : « إنهم كانوا يُصَوِّمُونَ فيه صبيانهم ، ويجعلون لهم اللعبة من العهن » العهن : الصوف ، واحداثها عِهْنَةٌ ، مثل صوفٍ وصوفة ، وقيل : لا يقال للصوف : عهن ، إلا إذا كان مصبوغاً ، قال زهير :

(١) في س : عليه . (٢) ساقطة من س . (٣) في س : و .

(٤) في س : بالإرشاد .

(٥) هذا منه ﷺ وليس بإيجاب ؛ وذلك أن لأوقات الطاعات أمانة ترعى ولا تهمل ، فأحب النبي ﷺ أن يرشدهم إلى ما فيه الفضل والحظ ، لثلا يغفلوه عند مصادمتهم وقته ، وقد صار هذا أصلاً في مذاهب

العلماء في مواضع مخصوصة . انظر : معالم السنن للخطابي ٣/٣٢٥ .

(٦) في س : وهذا .

العَن ، فَتَذْهَبُ بِهِ مَعَنَا ، فَإِذَا سَأَلُونَا الطَّعَامَ ، أَعْطَيْنَاهُمُ اللَّعْبَةَ تُلْهِيهِمْ ، حَتَّى يُتِمُّوا صَوْمَهُمْ .

كَانَ قُتَاتُ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْعَنَّا لَمْ يُحَطَّمْ (١)
 قال القاضي : جاء في حديث الربيع من رواية أبي بكر بن نافع العبدى : « ونجعل لهم اللعبة من العهن ، فإذا بكى أحدهم على الطعام ، أعطيناه إياه عند الإفطار » كذا في جميع نسخ مسلم الواقعة إلينا ، وفيه بتر وتغيير اختل به الكلام ، وصوابه حتى يكون عند الإفطار ، وبه يتم الكلام ، وكذا وقع عند البخارى من رواية مُسَدَّد بهذا اللفظ (٢) ، وهو معنى ما ذكر مسلم في الرواية الأخرى : « فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتموا (٣) صومهم ، وفي لفظ حديث ابن نافع المتقدم سياق مشكل غير هذا يدل أن فيه تغييراً ليس هو وجه الكلام ، وفيه تمرين الصغار على فعل الخير ، ورجاء نزول الرحمة بصومهم والأجر بذلك (٤) لأوليائهم ، والصبيان لا يلزمهم صوم ، ولا يخاطبون به حتى يبلغوا ، وقيل : [إنهم] (٥) مخاطبون بالطاعات على الندب ، وهذا لا يصح ، وروى عن عروة [أنهم] (٦) متى أطافوا الصوم وجب عليهم .

(١) انظر : شرح ديوان زهير بن أبى سلمى لابن زيد الشيبانى ص ١٣ .

(٢) البخارى فى الصحيح ، ك الصوم ، ب صوم الصبيان ٤٨/٣ .

(٣) فى الأصل : يتم ، وما أثبت من س ، الصحيحة .

(٤) فى س : فى ذلك . (٥) من هامش الأصل .

(٦) ساقطة من س .

(٢٢) باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى

١٣٨ - (١١٣٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَجَاءَ فَصَلَّى ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا : يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَالْآخَرُ يَوْمٌ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ .

وقوله : « شهدت العيد مع عمر فصلى ثم انصرف فخطب » : حجة في تقديم الصلاة على الخطبة ، وقد تقدم هذا .

وقوله : « وهذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما : يوم فطركم ، والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم » فيه تعليم الإمام الناس مناسكهم في أوقاتها ، وما يستحب له أن يبينه في خطبته ، كل عيد ، وفصل من سنته ومناسكه ، وقد أجمع العلماء على تحريم صيام هذين اليومين بأى وجه كان ، من تطوع أو نذر ، أو دخول في صوم واجب متتابع^(١) . ثم اختلفوا فيمن نذرهما قاصداً لعيتهما ، هل عليه قضاؤهما ؟ فذهب عامة العلماء إلى أنه لا يصومهما ولا يقضيهما ، وهو قول مالك ، وزفر ، وأحد قولي الشافعى ، قيل : عليه القضاء فيهما إلا أن يكون نوى الآ يقضيهما ، وهو أحد قولي الأوزاعى ، وذهب أبو حنيفة ، وصاحبا ، والشافعى ، والأوزاعى - فى أحد قوليهما - إلى وجوب قضاتهما . واختلف قول مالك وأصحابه إذا لم يقصد تعنيهما ، وإنما نذرنا اشتمل عليهما ، أو نذر يوم يقدم فلان فصادفهما ، هل عليه فيهما قضاء أم لا قضاء عليه فى ذلك ، أم عليه القضاء إلا أن ينوى أن لا قضاء ، أم ليس عليه حتى ينوى القضاء ؟

وقوله : « يوم فطركم من صيامكم ، والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم » : أى أحدهما يوم فطركم على خير المبتدأ ، أو يوم فطركم أحدهما على البدل من «يومان» وصفهما بما وصف لبيّن العلة لفطرهما ، وهو الفصل من الصوم ، واشتهار تمامه وحده بفطر ما بعده ، والآخر لأجل النسك المتقرب بها [فيه] (٢) ليؤكل منها ، ولو كان يوم صوم لم يؤكل منها فى ذلك اليوم فلم يكن لنحرها فيه [معنى] (٣) ، وقيل : فطرهما شرع غير معلل ، وقد استدلل بعضهم بتخصيص هذين اليومين بالتحريم على أن أيام التشريق

(١) قال أبو عمر : صيام هذين اليومين لا خلاف بين العلماء فى أنه لا يجوز على حال من الأحوال ، لا لتطوع ولا لنذر ، ولا لقاض فرضاً أن يصومهما ، ولا لتمتع لا يجد هدياً ، ولا يأخذ من الناس . انظر : الاستذكار ١٠ / ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) ساقطة من س . (٣) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

١٣٩ - (١١٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ : يَوْمِ الْأَضْحَى ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ .

١٤٠ - (٨٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ - وَهُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ - عَنْ قَزَعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا فَأَعْجَبَنِي . فَقُلْتُ لَهُ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ أَسْمَعْ ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : « لَا يَصْلَحُ الصِّيَامُ فِي يَوْمَيْنِ : يَوْمِ الْأَضْحَى ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ » .

١٤١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ : يَوْمِ الْفِطْرِ ، وَيَوْمِ النَّحْرِ .

١٤٢ - (١١٣٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ يَوْمًا ، فَوَافَقَ يَوْمَ الْأَضْحَى أَوْ الْفِطْرِ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى

ليست مُحَرَّمَةً مثلهما ، وأنها دون حكمهما في الشدة ؛ ولهذا أبيح صيامهما للمتمتع ، واختلف فيهما لغيره ، كما سنذكره .

وقوله : جاء رجلٌ إلى ابن عمر فقال : إني نذرت أن أصوم يومًا فوافق يوم أضحي [أو فطر] (١) ، فقال ابن عمر : « أمر الله بوفاء النذر ، ونهى النبي ﷺ عن صيام هذا اليوم » ، قال الإمام : توقف ابن عمر عن الفتوى تورعًا ، وأشار لتعارض (٢) الأدلة . وقد اختلف فيها فقهاء الأمصار في نادر صوم يوم الفطر / والأضحي ، والذي ذهب إليه مالك أنه لا ينعقد نذره ولا يلزمه قضاؤه ولا صومه ، وقال أبو حنيفة : يصوم يومًا آخر عوضًا عنه (٣) ، وإن صامه في نفسه مع النهي عن صومه أجزأه ، ولنا عليه قوله - عليه السلام - : « لا نذر في معصية » (٤) ، وصوم هذا اليوم معصية لثبوت النهي عنه ، واتفاق العلماء على

(١) في هامش س . (٢) في س : لتعرض . (٣) انظر : الاستذكار ١٠/١٤٤ .

(٤) سيأتي في ك النذر ، ب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد ، بلفظ : « لا نذر في معصية الله » . وأما لفظ الشارح فقد جاء في سنن النسائي في المجتبى ، ك الأيمان والتذور ، ب كفارة النذر ٢٦/٧ ، الحاكم في المستدرک ، ك النذور ٤/٣٠٥ .

بِوَقَاءِ النَّذْرِ ، وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ .

١٤٣ - (١١٤٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمَيْنِ : يَوْمَ الْفِطْرِ ، وَيَوْمَ الْأَضْحَى .

ذلك وتعويض يوم آخر ليس من مقتضى لفظ نذر فلا معنى لإلزامه إياه ، وإن كان قد وقع عندنا قولان فيمن نذر صوم ذى الحجة ، هل يقضى يوم النحر ؟ وقد يكون من أوجب القضاء من أصحابنا رأى أن النذر منعقد بإجماع فيما سوى يوم النحر ، وما نُهى عن صومه فأجرى يوم النحر فى الانعقاد مجرى [ما] ^(١) سواء بحكم التبع له ، وألزم تعويضه لما امتنع صومه بعينه ، بخلاف من جرد النذر ليوم النحر خاصة .

(٢٣) باب تحريم صوم أيام التشريق

١٤٤ - (١١٤١) وحدثنا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ ، عَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ » .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ - عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ ، عَنْ نُبَيْشَةَ . قَالَ خَالِدٌ : فَلَقِيتُ أَبَا الْمَلِيحِ ،

وقوله في الباب عن نبیسة الهذلي ، وقع في نسخة ابن ماهان : « الهذلية » على التأنيث ، ظنه اسم امرأة ، وهو وَهْمٌ . ونبیسة اسم رجل معروف في الصحابة (١) ، وهو ابن عم سلمة بن المحبق الهذلي (٢) .

قال القاضي : هو نبیسة ، بضم النون وبالشين المعجمة ، ابن عمرو بن عوف بن سلمة الهذلي ، سماه رسول الله ﷺ نبیسة الخير ، وبذلك يعرف ، ولا أعلم في النساء الصحابيات من يتسمى بهذا ، وإنما فيهم نسبة بتقديم السين المهملة ، ومنهن بضم النون ، ومنهن فتحها ، معروفة .

قال الإمام : وقوله : « أيام التشريق أيام أكل وشرب » : تعلق به أبو حنيفة في منع صيام أيام منى حتى للمتمتع الذي لا يجد الهدى ، وبما (٣) روى أنه نهى عن صيام أيام منى ، وخالفه مالك وأجاز له صومها لقوله تعالى : « فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ » (٤) ، وهذه الآية نزلت يوم التروية ، وهو الثامن من ذي الحجة ، وشرط في القرآن أن تكون هذه الثلاثة [الأيام] (٥) في الحج ، [فإذا صام التاسع وأفطر العاشر للنهي عن صومه لم يبق له محل في الحج] (٦) إلا أيام منى ، وذلك يقتضى حجة [لما قال] (٧) مالك .

(١) نبیسة الهذلي : هو نبیسة الخير بن عبد الله بن عمرو بن عتاب بن الحارث بن نصير بن حصن ، وقيل في نسبه غير ذلك ، روى عن النبي ﷺ . وعنه أبو المليح الهذلي ، وأم عاصم جدة أبي اليمان المعلى بن راشد النبال ، له في مسلم هذا الحديث . التهذيب ١٠/٤١٧ ، رجال صحيح مسلم لابن منجويه الورقة ١٨٤ ، تهذيب الكمال ٢٩/٣١٥ .

(٢) هو سلمة بن ربيعة بن المحبق ، واسمه : صخر بن عبيد ، وقيل : عبيد بن صخر الهذلي ، أبو سنان ، له صحبة ، سكن البصرة ، وهو والد سنان بن سلمة ، روى عن النبي ﷺ وعن عبادة بن الصامت ، روى عنه ابنه وجون بن قتادة والحسن البصري . تهذيب الكمال ١١/٣١٨ .

(٣) في س : وما .

(٤) البقرة : ١٩٦ .

(٥) في س : أيام .

(٦) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

(٧) سقط من س .

فَسَأَلْتُهُ ، فَحَدَّثَنِي بِهِ . فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ . وَزَادَ فِيهِ : « وَذَكَرَ اللَّهُ » .

١٤٥ - (١١٤٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ وَأَوْسَ بْنَ الْحَدَّثَانَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ . فَنَادَى : « أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَأَيَّامٌ مِنِّي أَيَّامٌ أَكُلُ وَشُرِبُ » .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ طَهْمَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ : غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَنَادَى .

قال القاضي : بقول مالك قال الشافعي ، والأوزاعي وإسحق ، وعن الشافعي كقول أبي حنيفة ، وروى عن بعض السلف صومها مطلقا ، وفي المذهب عندنا خلاف فيمن نذرها ، أو نذر صوماً (١) متصلاً قبلها هل يصومها أم لا ؟ وأيام التشريق هي الثلاثة بعد يوم النحر ، وهو قول الأكثر ، وقيل : بل أيام النحر سميت بذلك ؛ لتشريق الضحايا فيها ، وهو تقديدها ونشرها للشمس ، وقيل : بل لصلاة العيد عند شروق الشمس في أول يوم منها ، وهذا يعضد دخول يوم النحر فيها ، ويدل عليه - أيضا - قوله في الحديث : « أيام التشريق أيام أكل وشرب » ، وفي الرواية الأخرى : « أيام منى » .
وقوله : « وذكر لله » يستفاد به الحجة للتكبير أيام العيد ، وقد تقدم الكلام [فيه] (٢) .

أيام التشريق

(٢٤) باب كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً

١٤٦ - (١١٤٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِبَادِ بْنِ جَعْفَرٍ؛ سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ: أَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي

وقوله: « نهى عن صيام يوم الجمعة »، وفي الحديث الآخر: « لا تخصوا يوم الجمعة بصيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم »، وفي الآخر: « إلا أن يصوم قبله أو بعده »، قال الإمام: قال مالك في موطنه: لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة، وصيامه حسن، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحرره (١).

[قال الإمام] (٢): ذكر بعض الناس أن الذي كان يصومه ويتحرره أنه محمد بن المنكدر، قال الداودي: لم يبلغ مالكا هذا الحديث، ولو بلغه لم يخالفه.

قال القاضي: أخذ بظاهر الحديث الشافعي، ولعل قول مالك إليه يرجع لأنه إنما قال: وصومه حسن، ومذهبه معلوم في كراهة تخصيص يوم ما بالصوم، وهذا محتمل من معنى ما جاء في الحديث: لا تخصوه بصيام، عند بعضهم، وإنما حكى مالك عمن حكى صومه، وظن أنه كان يتحرره، ولم يقل مالك: إنى أرى هذا ولا أحبه، أعنى يجزئه، فيحتمل أنه مذهبه. قال المهلب: ووجه النهي عنه خشية أن يستمر عليه فيفرض، أو خشية أن يلتزم الناس من تعظيمه ما التزمه اليهود والنصارى في سبتهم وأحدهم من ترك العمل، وأنه (٣) يرجع نهيه عن اختصاص قيام ليلتها، وقد أشار الباجي (٤) إلى أن مذهب مالك هذا يحتمل قوله له أخرى في صيام يوم الجمعة فوافق الحديث، وقال الداودي في كتاب النصيحة ما معناه: إن النهي إنما هو عن تحريره واختصاصه دون غيره، وأنه متى صام مع صومه يوماً غيره (٥) فقد خرج عن النهي؛ لأن ذلك اليوم قبله أو بعده، إذ لم

(١) الموطأ، ك الصيام، ب جامع الصيام ٣١١/١ بنصه. (٢) من س.

(٤) المتقى للباقي ٧٦/٢.

(٣) في س: وإليه.

(٥) في س: آخر.

عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ شَيْبَةَ ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ بْنُ جَعْفَرٍ ؛ أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، بِمِثْلِهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

١٤٧ - (١١٤٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ » .

١٤٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ - يَعْنِي الْجُعْفِيُّ - عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَخْتَصِمُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بَقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي ، وَلَا تَخْصُمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ » .

يقل اليوم الذي يليه . وقد يرجح ما قال : قوله في الحديث الآخر في الأم : « لا تَخْصُمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ ، وَلَا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيْلِ » وذكر الطحاوي فيه بمعنى آخر جاء في أثرٍ رواه عن النبي ﷺ أنه قال : « يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عِيدِكُمْ ، فَلَا تَجْعَلُوا يَوْمَ عِيدِكُمْ يَوْمَ صِيَامِكُمْ ، إِلَّا أَنْ تَصُومُوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ » (١) .

(٢٥) باب بيان نسخ قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ (١)

بقوله : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (٢)

١٤٩ - (١١٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ - عَنْ عَمْرِو ابْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرٍ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْطَرَ وَيَقْتَدِيَ ، حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا ، فَسَخَتْهَا .

١٥٠ - (...) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا

وقول سلمة : « لما نزلت هذه الآية : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها ونسختها ، وفي الرواية الأخرى : حتى نزلت : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ » ، قال القاضي : اختلف السلف في قوله : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ ، هل هي محكمة [أو مخصوصة] (٣) أو منسوخة كلها ، أو منسوخ بعضها ؟ فذهب جمهورهم إلى [ما] (٤) قاله سلمة من نسخها ، ثم اختلفوا هل بقي منها ما لم ينسخ ؟ فروى عن ابن عمر والحسن وجمهورهم أن حكم الإطعام باق على من لم يطق الصوم من كبر (٥) ، وقال مالك وجماعة من السلف وداود وأبو ثور : جميع الإطعام منسوخ ، وليس على الكبير إذا لم يطق الصوم إطعام ، وعن مالك - أيضا - استحباب الإطعام له ، وقال قتادة : إنما كانت الرخصة خاصة للكبير الذي يقدر على الصوم ثم نسخ ذلك عنه وبقيت للذي لا يطيق ، وقال ابن عباس وغيره : نزلت في الكبير والمريض لا يقدران على الصوم ، فهي على قوله محكمة ، ويعضدها قراءة (٦) : « يطوقونه » أو « يطوقونه » (٧) بفتح الياء وضمها ، أى يتكلفونه أو يكلفونه ولا يقدرين عليه ، إلا أن المريض يقضى إذا صح .

وأكثر العلماء على أنه لا إطعام على المريض ، وجعلوا المريض والحامل مثلهما ، إلا أنهم اختلفوا في قضاء الحامل والمريض ، فقليل : يطعمان ويقضيان إذا زال عذرهما ، وهو

(١) البقرة : ١٨٤ .

(٢) البقرة : ١٨٥ .

(٣) في هامش الأصل .

(٤) ساقطة من الأصل ، وما أثبت من س .

(٥) انظر : القرطبي في تفسيره للآية ٢/٢٨٩ ، ابن كثير في التفسير ١/٣٠٨ .

(٦) في س : قوله .

(٧) غير ظاهر في الأصل .

عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا فِي رَمَضَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مَنْ شَاءَ صَامَ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ ؛ فَافْتَدَى بِطَعَامِ مِسْكِينٍ ، حَتَّى أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (١) .

أحد قولى الشافعى وجماعة ، وأحد أقوال مالك ، وقيل : يقضيان ولا يطعمان ، [وهو قول أبى حنيفة وأحد أقوال مالك ، وقيل : عليهما الإطعام ولا قضاء] (٢) ، وقيل : عليهما القضاء ولا إطعام ، وهو الذى روى عن ابن عمر (٣) وابن عباس ، وإسحق ، وقيل : ليس على الحامل إطعام وهى كالمريض ، وتطعم المريض وهو مشهور قول مالك ، وقاله - أيضا - الشافعى ، وقال إسحق : إن شاءتا قضا ولم تطعما ، [أو] (٤) أطعمتا ولم تقضيا . قال ابن القصار : وهذا كله إذا كان الخوف على وليهما ، فأما إن خافا على أنفسهما فلا يختلف المذهب فى ذلك . قالوا : وهو الإجماع ، يُريد إلا من أوجب الفدية على المريض ، وروى عن ابن شهاب أنها فى المريض والمسافر خاصة ثم نسخت ، فالزموا القضاء حتماً وبطل الخيار ، وقال زيد بن أسلم وابن شهاب ومالك : الآية محكمة ، وإنما نزلت فى المريض يفطر ثم يبرأ فلا يقضى حتى يدركه رمضان آخر من قابلٍ ، فعليه أن يصومه ، ثم يقضى بعدما أفطر ، ويُطعم عن كل يوم مُدًّا من حنطة ، فأما من اتصل مرضه إلى رمضان آخر ، فليس عليه إطعام وعليه القضاء ، ومعنى ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ على هذا القول : أى يُطِيقُونَ قضاء ما عليهم ، فلا يقضون إلى رمضان آخر . وذكر عن الحسن أن الهاء فى ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ عائدة على الإطعام والكفارة ، لا على الصوم ، ثم نسخ ذلك ، فهى عنده عامة ، وقال بعض السلف مثل هذا فى عود الضمير على الإطعام وأنه خاصة فى الكبير الهرم ، وهى عندهم محكمة غير منسوخة .

واختلف فى مقدار الإطعام ، فمالك وجمهور العلماء على مُدٍّ عن كل يوم ، وأبو حنيفة يقول : نصف صاع ، وقاله أصحابه . وقال أشهب من أصحابنا : مُدٌّ وثُلث لغير أهل المدينة ، وجمهور العلماء على أن المريض المبيح للفطر هو ما يشقُّ معه الصَّوم ، أو تخشى زيادته بسبب الصوم هذا معنى يختلف (٥) ألفاظ أئمة الفتوى فى ذلك ، وحكى عن فرقة أن كل مريض يباح له [(٦) الصوم كان مطيقاً له أولاً .

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) فى هاشم الأصل ، وهو سقط من س .

(٣) فى س : و ، وأثبتنا الهزمة ليستقيم المعنى .

(٤) فى س : مختلف .

(٥) فى الأصل يباح هكذا .

(٢٦) باب قضاء رمضان في شعبان

١٥١ - (١١٤٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَقُولُ: كَانَ يَكُونُ عَلَى الصَّوْمِ

وقول عائشة : « يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان للشغل برسول الله ﷺ » : فيه حجة على أن قضاء رمضان ليس واجباً على الفور ، خلافاً لداود في إيجابه [من] (١) ثانياً شوال ، وأنه أثم متى لم يصمه ، وكذلك يقول فيمن وجبت عليه رقبة وتعيينه في أول رقبة يمكنه ملكها أو ملكها حينئذ ، فإذا لم يكن على الفور فوقته موسعٌ مقيد بتقييد السنة ، ما لم يدخل رمضان آخر كوقت الصلاة ، والإنسان مخير في إيقاع ذلك أى وقت شاء من الوقت ، لكن الاستحباب المبادرة وتقديم ذلك على غيره من صيام النفل كالصلاة ، وبهذا قال الشافعى : والأصل فيه حديث عائشة هذا ، وأمرها غير خفى على النبي ﷺ ، فلو كان ما فعلته غير جائز لما أقرها . قال بعض العلماء : ولا يقضى بموته بعد مضي اليوم الثانى من شوال على شرط العزم ، وهذا - أيضاً - على ما قالوا فى الصلاة ، لاسيما على قولنا وقول الشافعى : إن الخطاب يتعين بها لأول الوقت ، وقال أبو بكر الرازى الحنفى : إنه لا يقضى إلى السنة المقبلة ، وقال أبو القاسم الكياهراسى الشافعى : هذا خلاف قول الجماعة ، قال : وقد أجمعوا أنه لو مات قبل السنة على وجوب الفدية ، لا لكونه عاصياً ، كما يجب على الشيخ الكبير وعلى من مات أول يوم من شوال ، وقال أبو الحسن [ابن] (٢) القصار وغيره من شيوخنا : إنه عاص إذا أمكنه القضاء فلم يقض حتى دخل رمضان آخر .

وقد اختلف العلماء فى وجوب الفدية على المفطر فى الفطر حتى دخل عليه رمضان آخر ، فمذهب مالك والشافعى [(٣)] ، ومعظمهم وجوبها عليه مُداً لكل يوم ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه وداود إلى أنه لا كفارة على المفطر ، وجمهورهم أنه إذا مرض بقية عامه ولم يفطر ، حتى دخل عليه رمضان آخر ، أنه لا فدية عليه . وحكى عن بعض السلف : عليه الفدية . قال بعض شيوخنا : واختلف مذهبنا بما يكون به مفطراً حتى يلزمه [بالذى عليه] (٤) ، فالبغداديون (٥) منهم ومعظم الشيوخ : أنه ليس بمفطر إلا بترك ذلك عند آخر السنة وبقيّة عدد تلك الأيام من شعبان ، ولو صح فيما مضى من سنته [ثم جاء ما منعه حتى دخل عليه رمضان آخر لم يلزمه كفارة ، وقال بعضهم] (٦) : إنه يراعى

(٣) كلمة فى الأصل غير ظاهرة اللفظ والمعنى .

(٢) فى هامش س .

(١) من س .

(٦) سقط من س .

(٥) فى س : البغداديون .

(٤) من س .

مِنْ رَمَضَانَ ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَفْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ . الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَذَلِكَ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي

صحته أو إقامته من أول عامه ، فمن صح من شوال فما بعده مدة يمكنه فيها قضاء ما عليه فلم يفعل حتى جاء ما منعه حتى دخل عليه رمضان آخر ، فقد لزمه القضاء ، ونحوه في المدونة (١) .

وعلى هذين القولين اختلف تأويلهم على مذهب المدونة ، قال بعض شيوخنا : فعله على هذا مترقبا ليس على الفور ولا على التراخي ، فإن صح منه القضاء في شعبان وكان قادراً على تعجيله لم يكن عليه إطعام ، قال : والقياس إما أن يقال على الفور كالصلاة المنسية ، فمتى لم يفعل كان مفترطاً ، ووجبت عليه الفدية ، أو على التراخي ، فلا شيء عليه مما صح فيه أو أقامه عاش أو مات ، يعني حتى يضيق الوقت عليه بآخر العام كالصلاة المؤقتة .

واختلف في قضاء رمضان ، هل من شرطه التتابع ؟ وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين / وأهل الظاهر ، وروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ، وكافة علماء الأمصار أنه ليس من شرطه ، ويجوز مفترقا .

١/١٨٦

وقولها : « الشغل برسول الله ﷺ » : نص منها لعل ذلك ، وارتفع الشغل عنها بتقدير فعل أنه يمنعني منه الشغل أو شغلني ونحوه ، وبيان في أن أمرها بتمادي الفطر غير خاف عنه — عليه السلام — ورد على من ضعف تعليل حالها بذلك ، إذ هي نفسها قد أخبرت بذلك وعلّة فطرها فسقط التأويل ، وفيه ما يجب من حق الزوج ، ولا أعلم خلافاً ، في التنفل أن من حق الزوج منعها منه لحديث أبي هريرة : « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه » (٢) . قال بعض شيوخنا : وأما في قضاء رمضان فليس له

(١) في س : المدنية .

(٢) سبق في كتاب مسلم ، ك الزكاة ، ب ما أنفق العبد من مال مولاه ، بقرب لفظه ، وبلفظه البخاري ، ك النكاح ، ب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه عن أبي هريرة بلفظ : « لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه » . الحديث ٣٩/٧ ، وأيضا بلفظ مسلم أبو داود ، ك الصوم ، ب المرأة تصوم بغير إذن زوجها ٥٧٢/١ ، الترمذي ، ك الصوم ، ب ما جاء في كراهية صوم المرأة إلا بإذنه ١٤٢/١ ، =

يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : فَظَنَنْتُ أَنَّ ذَلِكَ لِمَكَانِهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ . يَحْيَى يَقُولُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ : الشَّغْلُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١٥٢ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّاورْدِيُّ ، عَنْ يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : إِنْ كَانَتْ إِحْدَانَا لَتُفْطِرُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَمَا تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَقْضِيَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ .

منعها إلا باختيارها ، إذ لها حق في إبراء ذمتها ، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن عائشة في هذا إنما فعلت ذلك للرخصة لا لأجل النبي - عليه السلام - وأن ذكر الشغل برسول الله ﷺ من قول يحيى لا من قول عائشة ، وقد قال البخاري : قال يحيى : « الشغل من رسول الله ﷺ » (١) . وفي مسلم في حديث ابن رافع عن يحيى قال : فظننت أن ذلك لمكان النبي - عليه السلام - ولسقوط هذه العلة جملة من رواية سُفْيَانٍ وغيره ، قالوا: وقد كان له - عليه السلام - نساء غيرها ، وكان يقسم بينهن ، أى فقد كانت تتفرغ لصومها . قال القاضي : لكنه قد جاء في حديث ابن أبي عمر ما يدل أن العلة من قولها ، فقالت : « إِنْ كَانَتْ إِحْدَانَا لَتُفْطِرُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَمَا تَقْدِرُ أَنْ تَقْضِيَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ » .

قالوا : وفي هذا الحديث وشبهه أن منافع العشرة والمتعة من الزوجة متملكة للزوج في عامة الأحوال ، وحقها في نفسها محصور في وقت دون وقت ، وقد ذكر مسلم في كتاب الزكاة : « لا تصم (٢) المرأة وبعلمها شاهد » (٣) ، وهذا أصل في الباب ، ومحمول على ما لم يتعين عليها فرض صومه .

= ابن ماجه ، ك الصوم ، ب في المرأة تصوم بغير إذن زوجها ١ / ٥٦٠ .

(١) البخاري ، ك الصوم ، ب متى يقضى قضاء رمضان ، بلفظ الشغل من النبي ﷺ أو بالنبي ٣ / ٤٥٠ .

(٢) في سن: تصوم . (٣) سبق في كتاب الزكاة ، ب ما أنفق العبد من مال مولاه .

(٢٧) باب قضاء الصيام عن الميت

١٥٣ - (١١٤٧) وحدثني هرون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى ، قالا: حدثنا ابن وهب ، أخبرنا عمرو بن الحارث ، عن عبيد الله بن أبي جعفر ، عن محمد بن جعفر ابن الزبير ، عن عروة ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال : « من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه » .

١٥٤ - (١١٤٨) وحدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، حدثنا

وقوله : « من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه » ، قال الإمام : أخذ بظاهر هذا الحديث أحمد وإسحق وغيرهما ، وجمهور الفقهاء على خلاف ذلك ، ويتأولون الحديث على [معنى] (١) : طعام الحى عن وليه ، إذا مات وقد فرط فى الصوم ، فيكون الإطعام قائماً مقام الصيام .

قال القاضى : أما أحمد [وإنما] (٢) يخصص أن يصومه وليه عنه فى النذر ، وهو قول الليث وأبى عبيد ، وروى عن الشافعى ، وأما قضاء رمضان فلا عندهم ، ولكنه يطعم عنه واجباً من رأس [ماله] (٣) وهو مشهور قول الشافعى فى وجوب الإطعام عليهم من رأس ماله دون الصوم ، وهو قول كافة العلماء ، ومالك لا يوجب عليهم الإطعام إلا أن يوصى بذلك ، أو يتطوعوا .

وأجمعوا بغير خلاف أنه لا يصلى أحدٌ عن أحدٍ فى حياته ولا موته ، وأجمعوا أنه لا يصوم أحد عن أحد فى حياته ، وإنما الخلاف فى ذلك بعد موته ، وقد خرج النسائى من رواية ابن عباس عن النبى ﷺ : « لا يصلى أحد عن أحد ، ولا يصوم أحد عن أحد ، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مئداً من حنطة » (٤) .

وذكر الترمذى من رواية ابن عمر : « من مات وعليه صيام شهر ، فليطعم عنه وليه مكان كل يوم مسكيناً » (٥) ، وإذا تعارضت الأحاديث (٦) رجع إلى قوله تعالى :

(١) فى هامش الأصل . (٢، ٣) سقطتا من الأصل ، واستدركتا بالهامش .

(٤) النسائى فى الكبرى ، ك الصيام ، ب صيام الحى عن الميت عن ابن عباس موقوفاً ١٧٥/٢ .

(٥) الترمذى ، ك الصوم ، ب ما جاء فى الكفارة عن ابن عمر ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، والصحيح عن ابن عمر موقوفاً ٨٨/٣ ، رقم (٧١٨) .

(٦) لم يكن هناك تعارض للأثر ولن يكون ، وهاك كلام أبى عمر بن عبد البر فى الاستذكار فيه جيداً : لولا الأثر المذكور - ويريد أثر : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » البخارى ومسلم فى هذا الباب - لكان =

الأعمش، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ. فَقَالَ: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ، أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟». قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ».

١٥٥ - (...) وحدثني أحمد بن عمر الوكيعي، حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن سليمان، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ: «لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟». قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (١).

وذكر مسلم في الباب الأحاديث المروية عن ابن عباس: «إن أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ [شهر] (٢) ...» الحديث إلى قوله: فذكر أنه أحق بالقضاء، وذكر اختلاف الروايتين فيه وزيادة ابن أبي أنيسة عن الحكم فيه قولها: «صوم نذر»، وقد ذكر البخاري حديث ابن عباس هذا واضطراب الرواية فيه، وقول من قال فيه: «إن أختي مَاتَتْ»، وقول من قال: «وعليها خمسة عشر يوماً»، وقول من قال: «صوم نذر»، وقول من قال: «جاء رجل» وكثرة الاضطراب فيه عن مسلم البطين، وعلى من فوّه وغيرهم (٣)، وذكر الدارقطني ذلك وقول من قال فيه: «صوم شهرين متتابعين» (٤)، وقد ذكر البخاري حديث أبي خالد الأحمر معلقاً ولم يُسنده (٥)، وذكر مسلم حديث أبي سعيد الأشج: حدثنا أبو خالد الأحمر عن سلمة بن كهيل، والحكم بن عيينة ومسلم البطين عن سعيد بن جبير، ومجاهد وعطاء عن ابن عباس، ووهب الدارقطني أبا خالد الأحمر في هذا الحديث؛ لمخالفته رواية الأعمش فيه، كما قد ذكر مسلم وقال، وقد بين زائدة في «روايته الوجه الذي دخل عليه» (٦) الوهم

= الأصل القياس على الأصل المجتمع عليه في الصلاة، وهو عمل بدن، لا يصوم أحد عن أحد كما لا يصلي أحد عن أحد ١٧٣/١٠.

(١) النجم: ٣٩.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) البخاري، ك الصوم، ب من مات وعليه صوم ٤٦/٣.

(٤) الدارقطني، ك الصوم، ب القبلة للصائم ١٩٥/٢، ١٩٦ رقم (٨٣).

(٥) البخاري، ك الصوم، ب من مات وعليه صوم ٤٦/٣.

(٦) في س: فيه.

قَالَ سُلَيْمَانُ : فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَّمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ جَمِيعًا ، وَنَحْنُ جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ . فَقَالَا : سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَتِيَّةَ ، وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَعَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ .

١٥٦ — (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ زَكَرِيَاءَ بْنِ عَدِيٍّ . قَالَ عَبْدٌ : حَدَّثَنِي زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عَتِيَّةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرٌ ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا ؟ » . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : « فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ » .

١٥٧ — (١١٤٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ : بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ . فَقَالَتْ : إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ . قَالَ : فَقَالَ : « وَجِبَ أَجْرُكَ ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ » . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ كَانَ

منه أعنى على أبي خالد ، وهو قول زائدة في حديثه^(١) : قال سليمان : فقال الحكم وسلمة ابن كهيل جميعًا ونحن جلوس حين حدث — يعني البطين — بهذا الحديث ، فقالا : سمعنا مجاهدًا يذكر هذا عن ابن عباس ، وقال الترمذى : سألت محمدًا — يعني البخارى — عن هذا الحديث ، فقال : جوده أبو خالد الأحمر ، واستحسن حديثه جدًا ، وقد رواه بعض أصحاب الأعمش كذلك^(٢) .

قال القاضى : وقد ذكر مسلم من رواية [زيد]^(٣) بن أبي أنيسة ، عن الحكم ، عن سعيد بن جبيرة ، [عن ابن عباس]^(٤) بمعناه ، فوافق أبا خالد الأحمر . وقوله فى الحديث [الآخر]^(٥) : « حجبى عنها » : هذا أيضا مما اختلف العلماء فيه ،

(١) وقال الدارقطنى : قد ذكر مسلم وقال : هذا من كلام الدارقطنى حتى لا يتوهم وليس مسلم القاتل . انظر : سنن الدارقطنى وذيله التعليق المغنى على الدارقطنى ١٩٦/٢ .
(٢) الترمذى ، ك الصوم ، ب ما جاء فى الصوم عن الميت ٨٧/٣ ، رقم (٧١٧) .
(٣) ساقطة من س .
(٤) سقط من س .
(٥) من س .

عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ : « صُومِي عَنْهَا » . قَالَتْ : إِنَّهَا لَمْ تَحْجَّ قَطُّ .
أَفَأَحْجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : « حُجِّي عَنْهَا » .

١٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ
ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهَرٍ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : صَوْمُ شَهْرَيْنِ .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَكَرَتْ
بِمِثْلِهِ ، وَقَالَ : صَوْمُ شَهْرٍ .

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ سُفْيَانَ ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : صَوْمُ شَهْرَيْنِ .

(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ
أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الْمَكِّيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - قَالَ : أَتَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ . وَقَالَ : صَوْمُ شَهْرٍ .

هل يلزم حجُّ الولي عن وليه إذا عجز أو (١) لا يلزم ؟ أو يجوز أو لا يجوز ؟ ومذهبنا : أنه
لا يلزم عن ذى العذر ، واختلف هل يجوز لأنه عمل له تعلق بالمال أو يكره له ابتداءً ، فإن
أوصى به نفذت وصيته به ؟ واختلف أصحابنا فى ذلك اختلافاً كثيراً ، وسيأتى مُستوعباً فى
كتاب الحج ، واضطراب حديث ابن عباس يُسقط الحجة [به] (٢) ، أو يحمل على ما جاء
مفسراً بقوله : « صوم نذر » ، وهو حجة أحمد ، لكن يكون حكمه عند الجمهور على ما
تقدم من فعل / الخير بالمال عنه ، فيقوم مقام ما لم يوف به من نذره ، وتنبه البخارى
ومسلم على مختلف رواياتهما واضطراب روايته للتعليل لها .

(٢٨) باب الصائم يدعى لطعام فليقل : إني صائم

١٥٩ - (١١٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ : رَوَايَةٌ . وَقَالَ عَمَرُو : يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . وَقَالَ زُهَيْرٌ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ ، وَهُوَ صَائِمٌ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » .

وقوله : « إذا دعى أحدكم إلى طعام وهو صائم فليقل : إني صائم » .
قال الإمام : أعمال [البر] (١) النوافل يستحب إخفاؤها غالباً ، ولكن دعت الضرورة لذكر هذا فيها على جهة العذر ؛ لئلا يحدث بتخلفه تشاجراً أو بغضاء ، إذا كان المراد أن يقول ذلك نطقاً ليعذر به .

قال القاضى : فيه حجة أن ليس للمتفل إفساد نيته وفطر يومه لغير عذر ، ولو كان الفطر مباحاً [له] (٢) ابتداء لم يُرشد به إلى العذر بصومه ، وسنذكره ، وفيه الخس على حسن المعاشرة وحسن الصحبة ، ومراعاة الألفة وحسن الاعتذار .

(٢٩) باب حفظ اللسان للصائم

١٦٠ - (١١٥١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَوَايَةٌ قَالَ : « إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ يَوْمًا صَائِمًا ، فَلَا يَرُفْثُ وَلَا يَجْهَلُ ، فَإِنْ أَمْرُو شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ ، إِنِّي صَائِمٌ » .

وقوله : فى الحديث الآخر : « فَإِنْ أَمْرُو شَاتَمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » ، وقوله : « فَلَا يَرُفْثُ وَلَا يَجْهَلُ » : الرُفْثُ : السخف والفحش من الكلام والجهل مثله ، يقال منه : رُفِثَ يَرُفِثُ بالضم ، ورُفِثَ بالكسر ، يَرُفِثُ بِالْفَتْحِ رَفْثًا ، ساكنة فى المصدر ، ورَفْثًا محركة فى الاسم ، ويقال : أَرُفِثَ أيضًا .

وقوله فى الحديث الآخر : « لَا يَصْخَبُ » (١) بمعناه ، هو اختلاط الأصوات وكثرة الكلام ورفع الصوت ، يقال بالسين والصاد ، وعند الطبرى : « وَلَا يَسْخَرُ » وهو من السخرية بالناس ، والأول هو المعروف ، وقد يكون بالقول والفعل ومعنى « قَاتَلَهُ » : أَى دافعه ونازعه ، وتكون بمعنى شاتمته ولاعنه . وقد جاء القتل بمعنى اللعن . وقد اختلف فى معنى قوله فى هذا الحديث : « فَلْيَقُلْ : إِنِّي صَائِمٌ » ، أهو على وجهه كما تقدم وليُسمع ذلك مشاتمته ليعلم اعتصامه بالصوم فلا يؤذيه .

قال الإمام : ويحتمل أن يكون المراد به أن يخاطب بذلك نفسه على جهة الزجر لها عن السباب والمشاتمته .

قال القاضى : قد جاء آخر الحديث فى مصنف النسائى مفسراً قال : ينهى بذلك عن مراجعة الصائم (٢) وقد جاء هنا لفظ المشاتمته والمقاتلة ، وهى لا تكون إلا من اثنين ؟ فقل : معناه هنا : إن امرؤ أراد هذا منه فليمتنع ، وأيضاً فإن المفاعله قد تحيى لفعل الواحد؛ كقوله : سافر ، وعالج الأمر ، وعافاه الله ، وأيضاً فقد يكون على وجهه ، [أى] (٣) إن بدا ذلك منهما فليرجع إلى نفسه ويذكرها بصومه فتكف .

(١) فى س : يسخب ، بالسين ، وفى الأصل بالصاد .

(٢) انظر : النسائى ، ك الصوم ، ب فضل الصيام من حديث أبى هريرة رضى الله عنه الكبرى ٩١/٢ ، المجتبى رقم (٢٢١٦ ، ٢٢١٧) .

(٣) ساقطة من س .

(٣٠) باب فضل الصيام

١٦١ - (...) وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَّامَ ، هُوَ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَخُلْفَةٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » .

١٦٢ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا الْمُغْبِرَةُ - وَهُوَ الْحَزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الصَّيَّامُ جَنَّةٌ » .

وقوله : « الصيام جنة » : أى ستر ومانع من الرفث والآثام ، أو مانع من النار وسائر منها ، أو مانع من جميع ذلك ، ومنه : المُجَنُّ للترس الذى يُسْتَرُّ به ، ومنه سميت الملائكة والشياطين جنًّا لاستتارهم عن أعين الناس [ورؤيتهم . وفى] (١) بعض الروايات : « فلا يصخب » وهو من معنى يجهل ، والصخب بالسين والصاد : الصياح ، ورواه الطبرى : « فلا يسخر » بالراء ومعناه صحيح ؛ لأن السخرية بالقول والفعل كله من الجهل وبمعناه (٢) ، وقد ذهب الأوزاعى إلى أن السبَّ والغيبة يفطران الصائم ، وخص النهى عن الرفث والجهل هنا ، وهو فى كل حال منهى عنه ؛ لتأكيد حق الصوم ولتضعيف الإثم بفعل ذلك به (٣) لإهانتة حق الشهر ، ومراعاة الصوم ، أو لِثَلَا يفسد صومه على مذهب من يراه .

وقوله : « كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فهو لى ، وأنا أجزى به » ، قال الإمام : تخصيصه الصوم هاهنا بقوله : « لى » وإن كانت أعمال البر المخلصة كلها له تعالى ؛ لأجل أن الصوم لا يمكن فيه الرياء ، كما يمكن فى غيره من الأعمال ؛ لأنه كف وإمساك ، وحال المسك شبعًا أو فاقة كحال المسك تقربا ، وإنما القصد وما يبطنه القلب هو المؤثر فى ذلك ، والصلوات والحج والزكاة أعمال بدنية ظاهرة يمكن فيها الرياء والسمعة ، فلذلك خص الصوم بما ذكره دونها .

(٣) فى س : فيه .

(٢) فى س : ومعناه .

(١) فى س : وزيادته فى .

١٦٣ - (...) وحدثنى مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الزِّيَّاتِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، وَالصِّيَامُ جَنَّةٌ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمٌ صَوْمٍ أَحَدِكُمْ ، فَلَا يَرْفُثُ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْنَخِبُ ، فَإِنْ سَابَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَخُلُوفُ فَمٍ

قال القاضي : وقال أبو عبيدة معناه : أنا أتولى جزاءه ، إذ لا يظهر فنكتبه الحفظه ، إذ ليس من أعمال الجوارح الظاهرة ، وإنما هو نية وإمساك ، فإنا أجازى (١) به من التضعيف على ما أحب . وفي قوله : « الصوم لى » ، وتخصيصه ببيان عظيم فضله ، وكثرة ثوابه ، ويدل عليه قوله : « أنا أجزى به » ، وقال الخطابى : قوله : « لى » : أى ليس للصائم فيه حظ ، قال : وقيل : إن الاستغناء عن الطعام من صفات الله تعالى ، فكأنه يتقرب إلى الله بما يتعلق بشبهه صفة من صفاته ، وإن كان تعالى لا شبه له فى صفاته (٢) . وقيل : فيه تخصيص الصوم وتشريفه بإضافته إليه تعالى ، فقال كما قال : بيت الله ، والكل لله تعالى ، وقيل : « لى » : أى المنفرد [بعلم] (٣) مقدار ثوابه وتضعيف حسناته ، كما قال : « وأنا أجزى به » قال : وغيره من الحسنات اطلعت على مقادير أجورها ، كما قال : « كل حسنة بعشر أمثالها » الحديث ، والصوم موكل إلى سعة جوده وغيب علمه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُؤَمِّلُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (٤) .

وقوله : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » : هكذا الرواية الصحيحة بضم الخاء ، وكثير من الشيوخ يروونه بفتحها . قال الخطابى : وهو خطأ ، وحكى عن القاسمى فيه الفتح والضم ، وقال : أهل المشرق يقولونه بالوجهين .

قال الإمام : قال الهروى : يُقَالُ : خَلَفَ فُوهُ : إذا تغير ، يخلف خلوقاً . ومنه حديث عَلِيٍّ وَسَّئِلَ عَنْ قِبْلَةِ الصَّائِمِ قَالَ : وَمَا أُرِيكَ إِلَى خُلُوفٍ فِيهَا ، وَيُقَالُ : نَوْمَةٌ الضحى مخلفة للفم ، أى مغيرة .

قال القاضي : قال صاحب الأفعال : خَلَفَ فُوهُ وَأَخْلَفَ . وذكر مسلم من بعض الطرق : « لَخُلُوفَةُ » وهو صحيح المعنى اسم ما خلف فى الفم ، والخلوف مصدره . قال الباجى : قال البرقى : هو تغيير طعم الفم وريحه لتأخر الطعام ، قال : وليس هذا على

(١) فى س : أجزى .

(٢) انظر : أعلام الحديث فى شرح صحيح البخارى للخطابى ، ب هل يقول : إني صائم إذا شئت ، حيث قال : أى خالص لى لا يطلع عليه أحد فيكون لنفس صاحبه منه حظ فيه ٩٤٦/٢ .

(٣) فى هامش س . (٤) الزمر : ١٠ .

الصَّائِمُ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا : إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ .

أصل مالك ، إنما هو على مذهب الشافعى ، وإنما هو تغيير ريح الفم بما يحدث من خلو المعدة بترك الأكل (١) .

١٨٧ / ١ / قال القاضى : احتج الشافعى (٢) بالثناء على الخلوف لمنع السواك بعد نصف النهار ، وهو وقت وجود الخلوف ؛ لأن السواك يذهب ، وفى بقاءه من الأجر والفضل ما لا يجب عنده إزالته ، وذهب مالك إلى جوازه فى النهار كله ؛ لأنه عنده إن كان من المعدة فلا يذهب السواك ، وأيضا فإن جعلنا الكلام فى الثناء على الخلوف استعارة وتنبيهاً على فضل الصوم ، لا على نفس الخلوف ، فذهابه وبقاؤه سواء . وقد اختلف الناس (٣) فى معنى قوله : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

قال الإمام : هو مجاز واستعارة ؛ لأن استطابة بعض الروائح من صفات الحيوان الذى له طبائع تميل إلى شئ فتستطيعه ، وتنفر عن آخر فتستقذره ، والله تعالى يتقدس عن ذلك ، لكن جرت العادة فينا بتقريب الروائح الطيبة منا ، واستعير ذلك فى الصوم لتقريبه من الله .

قال القاضى : وقيل : يجزيه الله فى الآخرة حتى تكون نكهته أطيب من ريح المسك كما قال (٤) فى المكلوم فى سبيل الله : « الريح ريح مسك » (٥) ، وقيل : بل ينال صاحبها من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا ، لاسيما بالإضافة إلى الخلوف وهما ضدان ، وقيل : يعتد بها وتدخر على ما هى عليه [أكثر] (٦) مما يعتد بريح المسك لصاحبه ، وأيضا فيكون رائحتها عند ملائكة الله أطيب من المسك ، وإن كانت عندنا نحن بخلافه ، وقال الداودى : يثاب عليها ما لا يثاب على رائحة المسك إذا تطيب به للصلاة والجمعة .

وقوله : « للصائم فرحتان : فرحة عند إفطاره ، وفرحة عند لقاء ربه » : أما فرحته عند لقاء ربه فبينه لما يراه من الثواب وحسن الجزاء ، كما قال فى الرواية الأخرى : « إذا لقي الله فجزاه فرح » ، وأما عند إفطاره فلتمام عبادته وسلامتها من الفساد وما يرجوه من ثوابها ، وقد يكون معناه : لما طبعت النفس عليه من الفرح بإباحة (٧) لذة الأكل وما منع منه الصائم ، وحاجته إلى ذهاب ألم الجوع عنه ، وهو ظاهر فى بعض الروايات

(١) المتقى للباي ٧٤/٢ . (٢) انظر : الحاوى ٤٦٦/٣ ، ٤٦٧ .

(٣) فى س : كان .

(٤) ساقطة من س .

(٥) البخارى ، ك الذبائح والصيد ، ب المسك ١٢٥/٧ .

(٦) فى س : من إباحة .

(٧) فى الأصل : التأويل ، والمثبت من س .

١٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ . ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ عَمَلٍ لِبْنِ آدَمَ يُضَاعَفُ ، الْحَسَنَةُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ ، قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : إِلَّا الصَّوْمَ ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، يَدْعُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَجَلِي ، لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ : فَرَحَةٌ عِنْدَ فِطْرِهِ ، وَفَرَحَةٌ عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ ، وَلَخُلُوفٌ فِيهِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » .

١٦٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - ، قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ : إِنَّ الصَّوْمَ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، إِنَّ لِلصَّائِمِ فَرْحَتَيْنِ : إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ ، وَإِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَرِحَ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَقُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَلَيْطٍ الْهَذَلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - حَدَّثَنَا ضَرَّارُ بْنُ مَرْةٍ - وَهُوَ أَبُو سِنَانٍ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : وَقَالَ : « إِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَجَزَّاهُ ، فَرِحَ » .

١٦٦ - (١١٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ - وَهُوَ

[أنه] (١) « إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ بِفِطْرِهِ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ » .

خالد بن مخلد (٢) القطواني بفتح القاف والطاء معاً ، قال البخاري والكلاباذي معناها: البقال ، كأنهم نسبوه إلى بيع القطنية ، وقال الباجي : هي قرية على باب الكوفة وقاله أبو ذر أيضاً ، وفي تاريخ البخاري [أيضاً] (٣) : أن قطوان موضع .

(١) من س .

(٢) خالد بن مخلد القطواني أبو الهيثم البجلي ، مولاهم الكوفي ، وقطوان : موضع بها ، روى عن سليمان ابن بلال وعبد الله بن عمر العمري ومالك وغيرهم ، وعنه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وفي مسند مالك وغيرهم والباقون بواسطة ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : له أحاديث مناكير ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وقال : الأجرى عن أبي داود : صدوق ولكنه يثني . التهذيب ٣/ ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) ساقطة من س .

الْقَطَوَانِيُّ - عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ : الرِّيَّانُ ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، لَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ يُقَالُ : أَيْنَ الصَّائِمُونَ ؟ فَيَدْخُلُونَ مِنْهُ ، فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ ، أُغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ » .

وقوله : « إِنْ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ : الرِّيَّانُ ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ » : من معنى ما تقدم قبل في الحديث الآخر ، وفيه أن أبواب الجنة حق غير مجاز ، ويؤكد قوله : « فإذا دخل آخرهم أغلق فلم يدخل منه أحد » : نوعٌ من الكرامة لهم ، والاختصاص كما اختصوا به حتى لا يزاحموا فيه ، وإن كانت لا مزاحمة في الحقيقة في أبواب الجنة لسعتها ، وأنه ليس بموضع ضرر ، ولا عنت ^(١) ولا نصب ، وجاء في رواية عبد الغافر الفارسي : « إذا دخل أولهم أغلق » وهو وهم .

(٣١) باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه ،

بلا ضرر ولا تفويت حق

١٦٧ - (١١٥٣) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

(...) وحدثناه قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَّاورِدِيَّ - عَنْ سُهَيْلٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

١٦٨ - (...) وحدثني إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشْرِ الْعَبْدِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ؛ أَنَّهُمَا سَمِعَا الثُّعْمَانَ بْنَ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

وقوله في فضل الصوم في سبيل الله : « باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا » : مبالغة في الإخبار عن البعد عنها ، والمعافاة منها . والخريف يعبر به عن السنة . والمراد مسيرة سبعين خريفاً ، وكثيراً ما جاءت السبعون عبارة عن التكثير واستعارة للنهاية في [العدد] (١) ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (٢) .

باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال

وجواز فطر الصائم نفلا من غير عذر

١٦٩ - (١١٥٤) وحدثنا أبو كامل فضيل بن حسين ، حدثنا عبد الواحد بن زياد ، حدثنا طلحة بن يحيى بن عبيد الله ، حدثني عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنهما - قالت : قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم : « يا عائشة ، هل عندكم شيء ؟ » قالت : فقلت : يا رسول الله ، ما عندنا شيء . قال : « فإني صائم » . قالت :

وقوله - عليه السلام - [لعائشة] (١) : « هل عندكم [من] (٢) شيء ؟ » فقالت (٣) : لا . فقال : « إني صائم » ثم ذكر أنه أتى يوماً آخر ، فقلنا : يا رسول الله ، أهدى لنا حيسٌ ، وذكر أنه أكل منه ، وقال : « قد كنت أصبحت صائماً » : هذا الحديث يفسر الآخر الذي لم يذكر فيه أن القصة في يومين ، وهذا الحديث مما يحتج به من يجيز صيام النافلة بغير تبييت وإحداث ذلك داخل نهاره ، وقد ذكر الخلاف في هذا قبل ، ولا حجة لهم في هذا الحديث ؛ إذ يحتمل أن سؤاله أولاً : « هل [(٤) عندكم شيء ؟ » أما أنه ضعف عن الصوم فاحتاج إلى الفطر فسأل ، فلما لم يجد بقى على صومه ، أو سئل (٥) عن ذلك وهو صائم ليعلم هل عندهم ما يحتاجه عند الإفطار ، فتسكن نفسه إليه ، ولا يسعى في تكلفه ، واكتسابه أو تعلق باله به ، أو يكون « إني صائم » بمعنى : لم يأكل بعد شيئاً ، وعلى الوجه الأول والثالث يتأول أكله في اليوم الثاني مع قوله : « أصبحت صائماً » ، فإنه أيضاً مما يحتج به المخالف في جواز الفطر في صوم النافلة اختياراً ، وهو قول الشافعي (٦) وأحمد وإسحق ، وجماعة من الصحابة ، مع استحبابهم (٧) له إتمامه من غير وجوب ، وكرهه ابن عمر [وقال] (٨) : هو كالمُتْلَعَب (٩) بدينه ، وهذا مذهب مالك ، وأبي حنيفة ، والحسن ، والنخعي ، ومكحول ، وألزموا إتمامه إذا دخل فيه .

ثم اختلفوا في القضاء فقال : من أباح له الفطر لا قضاء عليه ، وقال أبو حنيفة (١٠) : عليه القضاء في كل فطر في التطوع إلا في الناسي ، على أصلهم في الفريضة ، وأوجب ابن عليه (١١) في المتعمد والناسي ، وقال مالك : إن أفطر مغلوباً أو ناسياً أو لعذر ، فلا

(١) في الأصل : لنسائه ، والمثبت من س ، الصحيحة . (٢) من الأصل ، وساقطة من س ، الصحيحة .

(٣) في الأصل : فقالوا ، والمثبت من الصحيحة ، س .

(٤) في هامش س .

(٥) في الأصل : يسأل ، والمثبت من س .

(٦) انظر : الحاوي ٣/١٦٨ .

(٧) انظر : الاستذكار ١٠/٢٠٣ .

(٨) ساقطة من س .

(٩) انظر : الاستذكار ١٠/٢١٠ .

(١٠) انظر : الاستذكار ١٠/٢٠٢ .

(١١) انظر : الاستذكار ١٠/٢٠٣ .

فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَهْدَيْتُ لَنَا هَدِيَّةً — أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ — قَالَتْ : فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَهْدَيْتُ لَنَا هَدِيَّةً — أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ — وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا . قَالَ : « مَا هُوَ ؟ » قُلْتُ : حَيْسٌ . قَالَ : « هَاتِيهِ » فَجِئْتُ بِهِ فَأَكَلَ ، ثُمَّ قَالَ : « قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا » . قَالَ طَلْحَةُ : فَحَدَّثْتُ مُجَاهِدًا بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُخْرِجُ الصَّدَقَةَ مِنْ مَالِهِ . فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا .

١٧٠ — (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، عن طلحة بن يحيى ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة أم المؤمنين ، قالت : دخل على النبي ﷺ ذات يوم

قضاء عليه ، وإن أفطر متعمداً قضاءه (١) ، وحكى مثله عن أبي حنيفة (٢) ، وأبى ثور ، واختلف أصحاب أبي حنيفة ، فمنهم من قال بقوله هذا ، ومنهم من قال مثل قول الشافعي (٣) ، وحكى ابن عبد البر (٤) الإجماع على المفطر (٥) لعذر أن لا قضاء عليه ، خلاف ما حكيناه عن أبي حنيفة قبل ، مما حكاه ابن القصار وغيره .

قال الإمام : حجة مالك / في قضاء المتعمد في فطره حديث عائشة وحفصة في الموطأ (٦) ، وقوله : « فأقضيا يوماً مكانه » ، وحجته في منعه ابتداء قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ (٧) . واتفق مالك والشافعي أن من دخل في حج تطوعاً فإنه لا يقطعه (٨) . واختلفا في صلاة التطوع وصوم التطوع ، فمنع مالك قطعهما ، وأجازه الشافعي لهذا الحديث ، وتعلق مالك بالظواهر المانعة من قطع العمل وإبطاله ، [وقياساً] (٩) على الحج . قال القاضي : وقولها : « أهديت لنا هدية — أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ — وقد خبأت لك شيئاً » : أى زائرون ألقوا بما جلبوه من باديتهم ، أو تكلفنا لهم طعاماً ، أو أهدى لنا بسبب نزولهم ، وإلا فلا فائدة إذاً لذكر الزور ، ولا لقولها : « خبأت لك يا رسول الله شيئاً » . قال الإمام : « زور » : أى زوار . قال ابن دريد وغيره : هو مما يكون الواحد والجماعة هو فى نعتة قال الشاعر :

كما تهادى الفتيات الزور (١٠)

(١) انظر : الاستذكار ١٠ / ٢٠٢ .

(٢) انظر : التمهيد ١٢ / ٧٢ ، الاستذكار ١٠ / ٢٠٣ . (٤) انظر : الاستذكار ١٠ / ٢٠٢ .

(٥) فى الأصل : الفطر ، وما أثبتته من س . (٦) ك الصيام ، ب قضاء التطوع ١ / ٣٠٦ (٥٠) .

(٧) محمد : ٣٣ .

(٨) انظر : التمهيد ١٢ / ٧٩ ، الاستذكار ١٠ / ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٩) من س .

(١٠) المثبت عجز البيت ، أما صدر البيت كما جاء فى لسان العرب : ومشيهن بالكثيب موز

فَقَالَ: « هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ » فَقُلْنَا: لَا: قَالَ: « فَإِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ »، ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْدِي لَنَا حَيْسٌ. فَقَالَ: « أَرَيْنِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا » فَأَكَلَ.

وقولها: « حَيْسٌ »: قال الهروي: هي ثريدة من أخلاط. قال ابن دريد: هو التمر مع الأقط والسمن، قال الشاعر:

التمر والسمن جميعاً والأقط الحيس إلا أنه لم يختلط (١)

قال القاضي: وقد قيل: إن الزور المصدر، وبه سمى الواحد والاثنان والجميع، كما قالوا: رجل صوم وقوم صوم، ورجل عدلٌ، ونحوه للخطابي، وفيه نظر المرأة في بيتها وما يهدى لها، وقسمته على من تراه من أهل البيت بنظرها.

(٣٣) باب أكل الناس وشربه وجماعه لا يفطر

١٧١ - (١١٥٥) وحدثني عمرو بن محمد الناقد، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن هشام القرذوسي، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسي وهو صائم، فأكل أو شرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه».

وقوله: «من نسي وهو صائم فأكل [أو شرب] (١) فليتم صومه ، [فإن الله أطعمه وسقاه] (٢) » ، قال الإمام : تعلق المخالف في إسقاط القضاء عن من أكل في رمضان ناسياً بظاهر هذا الخبر ، ومحملة عند المالكية الموجبين للقضاء على نفى الحرج والإثم بنسيانه .
والصوم على خمسة أقسام : واجب بإيجاب الله معين كرمضان ، وواجب بإيجاب الله مضمون في الذمة (٣) ؛ كال كفارات ، وواجب بإيجاب الإنسان معين كنذر الصوم لشهر بعينه ، وواجب بإيجاب [الإنسان] (٤) ، مضمون غير معين كنذر صوم شهر [بغير عينه] (٥) ، والخامس : التطوع .

فمن أفطر في جميعها عمداً فإنه يقضى ولا يكفر ، إلا رمضان فإنه يكفر ويقضى ، ومن أفطر في جميعها سهواً فإنه يقضى ولا يكفر ، إلا التطوع فإنه لا يقضى ولا يكفر .

قال القاضي : قد تقدم شيء من الكلام على هذه المسألة قبل .

وقول مجاهد في هذا الحديث : « وذلك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله ، فإن شاء أمضاها وإن شاء أمسكها » : فيه أنها إنما تجب بالخروج من اليد أو بالنذر والقول .

(١) من س .

(٢) في ع : « فإنما أطعمه الله » ، وكذا المطبوعة .

(٣) بعدها في ع : كصيام .

(٤) في هامش ع ، الأصل .

(٥) في س : غير معين .

(٣٤) باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان ، واستحباب

ألا يخلى شهرا عن صوم

١٧٢ - (١١٥٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ ؟ قَالَتْ : وَاللَّهِ إِنْ صَامَ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ حَتَّى مَضَى لَوْجُهُ ، وَلَا أَفْطَرَهُ حَتَّى يُصِيبَ مِنْهُ .

١٧٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ ؟ قَالَتْ : مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ . وَلَا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ ، حَتَّى مَضَى

وقوله : « أنه - عليه السلام - [ما] ^(١) صام شهراً معلوماً سوى رمضان حتى مضى لوجهه ، ولا أفطره حتى يصيب منه » : أى يصوم منه ، وفيما وقع فى الحديث الآخر : « يصوم منه » مبيناً وتفسير هذا قوله فى الحديث الآخر : « ما استكمل صيام شهر قط إلا رمضان » ، وكذلك يفسر قوله : « كان يصوم شعبان كله » ، كان يصوم شعبان إلا قليلاً » والكلام الثانى تفسيرٌ للأول ، وعبر بالكل عن الغالب والأكثر ، وقد قيل : معناه : ما استكمل شهراً قط بالصيام إلا رمضان ، يعنى معيناً ، وأن ما ورد ما ظاهره استكمال شعبان : أى غير معين وملازم ، بل مرة أكمله ومرة لم يكمله ، وقد يحتمل هذا قوله : « كان يصوم شعبان كله » ، كان يصوم شعبان إلا قليلاً » أى مرة كذا ومرة كذا ؛ لثلاث يتعين بصومه غير رمضان ويأتى بمثل ما تقدم من الأحاديث ، وقيل : يعنى بصومه كله ، أى يصوم فى أوله ووسطه وآخره ، لا يخص شيئاً منه ولا يعمه بصيامه ، وقيل فى معنى اختصاصه بأكثر صومه ، وتخصيصه إياه شعبان معان ثلاثة :

قيل : ذلك لفضل رمضان وتعظيمه [وروى] ^(٢) فى ذلك حديث .

وقيل : بل لما جاء فى الحديث : أنه ترفع فيه الأعمال لله ، [وقال النبي ﷺ : « أحب [(٣) أن يرفع عملى وأنا صائم » (٤) .

(١) فى هامش س . (٢) فى س : وقد روى . (٣) فى س : وقال : « إني أحب » .

(٤) الترمذى فى السنن ، ك الصوم ب ما جاء فى صوم الإثنين والخميس بلفظ : « فأحب أن يعرض عملى وأنا صائم » ١١٢/٣ .

لِسَبِيلِهِ ﷺ .

١٧٤ - (...) وحدثني أبو الربيع الزهراني ، حدثنا حماد ، عن أيوب وهشام ، عن محمد ، عن عبد الله بن شقيق - قال حماد : وأظن أيوب قد سمعه من عبد الله بن شقيق - قال : سألت عائشة - رضى الله عنها - عن صوم النبي ﷺ . فقالت : كان يصوم حتى نقول : قد صام ، وقد صام ، ويفطر حتى نقول : قد أفطر ، قد أفطر . قالت : وما رأيته صام شهراً كاملاً ، منذ قدم المدينة ، إلا أن يكون رمضان .

(...) وحدثنا قتيبة ، حدثنا حماد عن أيوب ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : سألت عائشة - رضى الله عنها - بمثله . ولم يذكر في الإسناد هشاماً ولا محمداً .

١٧٥ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى . قال : قرأت على مالك ، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة أم المؤمنين - رضى الله عنها - أنها قالت : كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم ، وما رأيته رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر قط إلا رمضان ، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان .

١٧٦ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ، جميعاً عن ابن عينة . قال أبو بكر : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبي سلمة ، قال : سألت عائشة - رضى الله عنها - عن صيام رسول الله ﷺ فقالت : كان يصوم حتى نقول : قد صام ، ويفطر حتى نقول : قد أفطر ، ولم أره صائماً من شهر قط أكثر من صيامه من شعبان ، كان يصوم شعبان كله ، كان يصوم شعبان إلا قليلاً .

١٧٧ - (٧٨٢) حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، عن

وقيل : بل كان - عليه السلام - يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وربما شغله عنها أو منعه العذر عن بعضها فيقضيه في شعبان قبل تمام عامه .

وقيل : في معنى ما جاء في الحديث الآخر من صومه - عليه السلام - حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم ، وتركه - عليه السلام - اختصاص أيام بالصيام ؛ لئلا يلتبس ذلك بالفرائض ، ويعده من جهل منها . وكان يخالف ويصوم في وقت يفطره

يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّهْرِ مِنَ السَّنَةِ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ . وَكَانَ يَقُولُ : « خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَمَلَّ حَتَّى تَمَلُّوا » . وَكَانَ يَقُولُ : « أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ، وَإِنْ قَلَّ » .

١٧٨ - (١١٥٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا كَامِلًا قَطُّ غَيْرَ رَمَضَانَ . وَكَانَ يَصُومُ - إِذَا صَامَ - حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : لَا ، وَاللَّهِ ، لَا يَفْطِرُ . وَيَفْطِرُ - إِذَا أَفْطَرَ - حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ : لَا ، وَاللَّهِ ، لَا يَصُومُ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ، عَنْ غُنْدَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : شَهْرًا مُتَتَابِعًا مُنْذُ قَدَمِ الْمَدِينَةِ .

١٧٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ : سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ صَوْمِ رَجَبٍ ؟ وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ فِي رَجَبٍ ، فَقَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ : لَا يَفْطِرُ . وَيَفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ : لَا يَصُومُ .

(...) وَحَدَّثَنِي عَلَى بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ مُسْهِرٍ . ح وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، كِلَاهُمَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

١٨٠ - (١١٥٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ حَتَّى يُقَالَ : قَدْ صَامَ ، قَدْ صَامَ . وَيَفْطِرُ حَتَّى يُقَالَ : قَدْ أَفْطَرَ ، قَدْ أَفْطَرَ .

في حال آخر، وفيه أن نوافل الصوم غير مختصة بوقت ، بل سائر السنة [وقت]^(١) لها ، الأيام المنهى عن صومها ورمضان المستحق بالفرض .

(٣٥) باب النهى عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا أو لم يفطر العيدين والتشريق ، وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم

١٨١ - (١١٥٩) حدثني أبو الطاهر ، قال : سمعتُ عبدَ الله بنَ وهبٍ يُحدثُ عن يونسَ ، عن ابنِ شهاب . ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ قَالَ : أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يَقُولُ : لَا قُومَ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا صُومَ مِنَ النَّهَارِ ، مَا عَشْتُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ ذَلِكَ ؟ » فَقُلْتُ لَهُ : قَدْ قُلْتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَنَمْ وَقُمْ ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعِشْرُ أَمْثَالِهَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ » . قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ » . قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا ، وَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهُوَ أَعْدَلُ الصِّيَامِ » . قَالَ : قُلْتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : لَأَنْ أَكُونَ قَبْلَتُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي .

١٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّومِيُّ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ - وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ، قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ حَتَّى نَأْتِيَ أَبَا سَلَمَةَ ، فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ رَسُولًا ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا ، وَإِذَا عِنْدَ بَابِ دَارِهِ مَسْجِدٌ . قَالَ : فَكُنَّا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا . فَقَالَ : إِنْ تَشَاءُوا أَنْ تَدْخُلُوا ، وَإِنْ تَشَاءُوا أَنْ تَقْعُدُوا هَاهُنَا . قَالَ : فَقُلْنَا : لَا ، بَلْ نَقْعُدُ هَهُنَا . فَحَدَّثَنَا ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ ، وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ . قَالَ : فَإِذَا ذُكِرْتُ

وسؤاله - عليه السلام - لعبد الله بن عمرو بن العاص عن صوم الدهر ، وقراءته للقرآن كل ليلة ، وإنكاره عليه ذلك - ما كان عليه من الفرق بأمته ، وتحبيب الإيمان

لِلنَّبِيِّ ﷺ ، وَإِمَّا أَرْسَلَ إِلَى قَاتِيَتِهِ . فَقَالَ لِي : « أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ الدَّهْرَ ، وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ ؟ » فَقُلْتُ : بَلَى ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، وَلَمْ أَرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا الْخَيْرَ . قَالَ : « فَإِنَّ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « فَإِنَّ لِرِزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِرِزْوَرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » . قَالَ : « فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنَّهُ كَانَ أَعْبَدَ النَّاسِ » . قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ ؟ قَالَ : « كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا » قَالَ : « وَاقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ » . قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرِينَ » . قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرٍ » . قَالَ : قُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ : « فَاقْرَأْهُ فِي كُلِّ سَبْعٍ ، وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ ، فَإِنَّ لِرِزْوَجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِرِزْوَرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » .
قَالَ : فَشُدَّدْتُ ، فَشُدَّدَ عَلَيَّ .

قَالَ : وَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّكَ لَا تَدْرِي لَعَلَّكَ يَطُولُ بِكَ عُمْرٌ » .

وتسهيله عليهم ، وتزيينه في صدورهم ، وخوفه العجز عن ذلك ، أو (١) ضعف الجسم عما هو أكثر من الفرائض ، أو أعظم أجراً من النوافل ، ألا ترى ابن عمر وكيف (٢) قال في بعض هذا الحديث حين كبر : « وددت لو كنت قبلت رخصة رسول الله ﷺ بأهلي ومالي » ، أو خوف الملل لكثرت ، وبينه قوله في الحديث الآخر : « لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل وتركه » ، ولقوله : « فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُ حَتَّى تَمْلُوا » ، وقد قال تعالى ذاماً لقوم : « مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا » الآية (٣) ، على أحد التأويلين ، أو لمجموع هذه العلل . فقد نبه في الحديث الآخر على ذلك بقوله : « حَاجَمْتُ عَيْنَاكَ » : أى غارتا ودخلتا « وَنَفَهَتْ نَفْسُكَ » : أى أعيت ، وكقوله في الحديث الآخر : « نَهَكَتْ » : أى ضعفت وبلغ بك الجهد منتهاه ، ولحقوق غيره المتعلقة به من الأهل ، وحققها من الوطء نهاراً أو ليلاً ، وحق زوره — وهو ضيفه — من خدمته وتأنيسه / بالأكل ، وحق ولده ، كما جاء في الحديث ، وكذلك اكتسابه [لهم] (٤) وإنفاقه عليهم ، وقد يدخل الولد وغيره في قوله : « إِنْ لَأَهْلَكَ عَلَيْكَ حَقًّا » كما جاء في الرواية الأخرى .

١/١٨٨

(٢) في س : وقد .

(١) في س : و .

(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٣) الحديد : ٢٧ .

قَالَ : فَصَرْتُ إِلَى الَّذِي قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا كَبِرْتُ وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ قَبِلْتُ رُخْصَةَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ .

١٨٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ فِيهِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ : « مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » : « فَإِنْ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ، فَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ » .

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : قُلْتُ : وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ ؟ قَالَ : « نَصَفُ الدَّهْرِ » ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ شَيْئًا . وَلَمْ يَقُلْ : « وَإِنْ لَزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا » ، وَلَكِنْ قَالَ : « وَإِنْ لَوْلَكَ عَلَيْكَ حَقًّا » .

١٨٤ - (...) حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى بَنِي زُهْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ - وَأَخْبَسَنِي قَدْ سَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ - : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ » . قَالَ : قُلْتُ : إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً . قَالَ : « فَأَقْرَأْهُ فِي عِشْرِينَ لَيْلَةً » قَالَ : قُلْتُ : إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً . قَالَ : « فَأَقْرَأْهُ فِي سَبْعٍ وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ » .

١٨٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ - قَرَأَهُ - قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ ابْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَبْدَ اللَّهِ ، لَا تَكُنْ بِمِثْلِ فَلَانٍ ، «كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ» .

١٨٦ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءَ يَزْعُمُ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنِّي أَصُومُ أُسْرُدُ ، وَأُصَلِّي اللَّيْلَ ، فِيمَا أُرْسَلَ

وقوله : « أسرد » أى أصل (١) وأوالى ، ومضى الكلام على قوله : « إن الله لا يمل حتى تملوا » فى كتاب الصلاة ، وقيل : إن فى قوله - عليه السلام - عند ذكره صوم داود

إِلَى وَإِمَّا لَقِيْتُهُ . فَقَالَ : « أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ وَلَا تَفْطُرُ ، وَتُصَلِّي اللَّيْلَ ؟ فَلَا تَفْعَلْ ، فَإِنَّ لَعْنَتِكَ حَظًا ، وَلِنَفْسِكَ حَظًا ، وَلَا هَلكَ حَظًا ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَصَلِّ وَنَمْ ، وَصُمْ مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا ، وَلَكَ أَجْرُ تِسْعَةِ » . قَالَ : إِنِّي أَجِدُنِي أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ . قَالَ : « فَصُمْ صِيَامَ دَاوُدَ — عَلَيْهِ السَّلَامُ » . قَالَ : وَكَيْفَ كَانَ دَاوُدُ يَصُومُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؟ قَالَ : « كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى » . قَالَ : مَنْ لِي بِهِذِهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؟ ! — قَالَ عَطَاءٌ : فَلَا أَذْرِي كَيْفَ ذَكَرَ صِيَامَ الْأَبَدِ — فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ » .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الشَّاعِرَ أَخْبَرَهُ .
قَالَ مُسْلِمٌ : أَبُو الْعَبَّاسِ السَّائِبُ بْنُ قُرُوحٍ ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، ثِقَةٌ عَدْلٌ .

يَوْمًا وَفَطَرَهُ يَوْمًا ، ثُمَّ وَصَلَ ، [وَكَانَ] (١) « لَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى » ، تَنْبِيْهَا عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَضْعُفْ هَذَا عَنْ لِقَاءِ عَدُوهِ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَعِينُ بِيَوْمِ فِطْرِهِ عَلَى يَوْمِ صَوْمِهِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ فِيهِ : « وَكَانَ أَعْبَدُ النَّاسِ » ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : « مَنْ لِي بِهِذِهِ » أَيْ : الصَّبْرُ عِنْدَ اللَّقَاءِ ، وَقَالَ فِيهِ : « وَهُوَ أَعْدَلُ الصِّيَامِ ، وَأَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ » ، وَقَالَ فِيهِ : « لَا أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ » ، وَإِلَى ظَاهِرِ هَذَا ذَهَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ مِنْ مَنَعَ صِيَامَ الدَّهْرِ (٢) لِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَلَقَوْلُهُ : « لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ (٣) » ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِ صِيَامِهِ إِذَا لَمْ يَصُمْ الْأَيَّامَ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا (٤) ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ قَوْلَهُ : « لَا أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ » ، لِلْمُخَاطَبِ لِمَا عَلِمَ مِنْ حَالِهِ وَمَتَّهَى قَدْرَ قُوَّتِهِ ، وَأَنْ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ يَضْعُفُهُ عَنْ فَرَائِضِهِ ، وَيُبْعِدُهُ عَنْ حَقُوقِ نَفْسِهِ .

قَالَ الْإِمَامُ : وَقَوْلُهُ : « لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ » : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الدُّعَاءِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هُنَا « لَا » بِمَعْنَى « لَمْ » كَمَا قَالَ : « فَلَا صَدَقٌ وَلَا صَلَیَّ » (٥) ، وَأَمَّا « الْأَبَدَ » الْمَذْكُورُ هَاهُنَا فَقِيلَ : مُحْمَلُهُ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ فِي صَوْمِهَا الْأَيَّامُ الْمَنْهِيَّ عَنْ صَوْمِهَا كَالْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَالْأَشْبَهُ عِنْدَنَا (٦) فِي التَّأْوِيلِ أَنْ يَكُونَ مُحْمُولًا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَضُرْ بِهِ ذَلِكَ ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ (٧) : « فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ عَيْنَكَ وَنَهَكْتَ [إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ] (٨) [نَفْسِكَ] (٩) » .

(١) ساقطة من س . (٢) المتفق للباقي ٦٠/٢ . (٣) في الأصل : الدهر ، والمثبت س .
(٤) الاستذكار ١٤٦/١٠ . (٥) القيامة : ٣١ . (٦) في ع : عندي .
(٧) في ع : قد قال له ، وفي س : كيف قال . (٨) زائدة من ع .
(٩) ساقطة من ع .

١٨٧ - (...) وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثني أبي ، حدثنا شعبة عن حبيب ، سمع أبا العباس ، سمع عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال : قال لى رسول الله ﷺ « يا عبد الله بن عمرو ، إنك لتصوم الدهر وتقوم الليل ، وإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين ، ونهكت ، لا صام من صام الأبد ، صوم ثلاثة أيام من الشهر صوم الشهر كله » . قلت : فإني أطيق أكثر من ذلك . قال : « فصم صوم داود ، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً ، ولا يفطر إذا لاقى » .

(...) وحدثناه أبو كريب ، حدثنا ابن بشر ، عن مسعر ، حدثنا حبيب بن أبي ثابت ، بهذا الإسناد . وقال : « ونفّيت النفس » .

١٨٨ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو ، عن أبي العباس ، عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال : قال لى رسول الله ﷺ : « ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار ؟ » قلت : إني أفعل ذلك . قال : « فإنك إذا فعلت ذلك هجمت عينك ، ونفّيت نفسك ، لعينك حق ، ولنفسك حق ، ولاهلك حق ، قم ونم ، وصم وأفطر » .

١٨٩ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قال زهير : حدثنا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، عن عمرو بن أوس ، عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود - عليه السلام - كان ينام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام سدسه ، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً » .

١٩٠ - (...) وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عمرو بن دينار ؛ أن عمرو بن أوس أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال : « أحب الصيام إلى الله صيام داود ، كان يصوم نصف الدهر ، وأحب الصلاة إلى الله عز وجل صلاة داود - عليه السلام - كان يرقد

قال القاضى : ومعنى قوله : « أحب الصيام » : أى أكثر ثواباً وأعظمه أجراً .

وقوله فى هذا الحديث من رواية عبد الله بن الرومى فى قراءة القرآن : « فاقرأه فى كل

شَطْرَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ يَقُومُ ، ثُمَّ يَرَقُدُ آخِرَهُ ، يَقُومُ ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ .

قَالَ : قُلْتُ لِعَمْرُو بْنِ دِينَارٍ : أَعَمْرُو بْنُ أَوْسٍ كَانَ يَقُولُ : يَقُومُ ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

١٩١ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيحِ ، قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي ، فَدَخَلَ عَلَيَّ ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمٍ حَشَوْهَا لَيْفٌ ، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ ، وَصَارَتِ الْوَسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ . فَقَالَ لِي : « أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؟ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « خَمْسًا » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « سَبْعًا » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « تِسْعًا » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « أَحَدَ عَشَرَ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ ، شَطْرُ الدَّهْرِ صِيَامُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ » .

١٩٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ فَيَاضٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ : « صُمْ يَوْمًا ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ » قَالَ : إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « صُمْ يَوْمَيْنِ ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ » . قَالَ : إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ » .

عشرين ، قلت : يا نبي الله ، إني أطيق أفضل من ذلك ، قال : « فاقراه في سبع » كذا لعامة شيوخنا وكثير من شيوخ مسلم ، ووقع في كتاب ابن أبي جعفر ، وابن عيسى زيادة قال : « فاقراه في عشر » ، قال : قلت : يا نبي الله ، إني أطيق أفضل من ذلك ، قال : « فاقراه في سبع » ، ذهب كثير من العلماء إلى هذا لقوله - عليه السلام - : « ولا يزد » ، واختار بعضهم ختمه في ثلاث لا في أقل ، للأثر الوارد في ذلك ، وهو اختيار أبي عبيد ، واختار بعضهم في خمس ، وروى عن بعضهم أنه كان يخرجه في ثمان ، وبعضهم في ست ، وبعضهم في كل ليلة ، وروى عن بعضهم أكثر من ذلك ، وكل بحسب اجتهاده وقوته .

وقوله : في الحديث الآخر : « صم يومًا ولك أجر ما بقي » : قال : إني أطيق أكثر

قَالَ : إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « صُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ، وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ » . قَالَ : إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « صُمْ أَفْضَلَ الصَّيَّامِ عِنْدَ اللَّهِ ، صَوْمَ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا » .

١٩٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ ، قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ، بَلَّغْنِي أَنَّكَ تَصُومُ

من ذلك ، قال : « صم يومين ولك أجر ما بقى » ، ثم قال مثله فى الثلاثة والأربعة . قال بعضهم : معنى هذا : صم يومًا ولك أجر ما بقى من العشر ، وصم يومين ولك أجر ما بقى من العشرين وفى الثلاثة ما بقى من الشهر ، ويأتى فى هذا كله الحسنة بعشر أمثالها ، قال : ولا يصح أن يكثر العمل وينقص الأجر لو أخذ الحديث على ظاهره ، وأن له فى كل ذلك أجر ما بقى من الشهر ، وإلى هذا نحا الخطابى (١) .

قال القاضى : ويضعف هذا التأويل ما زاده مسلم من قوله : « صم أربعة أيام ، ولك أجر ما بقى » ولم يبق من الشهر بعد الثلاث شىء ، والذي يحتمل عندي فى الحديث أن يكون على ظاهره ، أى أن الأجر ما بقى من الشهر فى جميعها ؛ لأن نيته كانت صوم جميعه ، فمنعه منه ما حظه عليه النبى ﷺ من الإبقاء على نفسه ، وحقوق زوره ، وأهله ، فبقى أجر نيته فى صومه ، سواء صام منه يومًا أو اثنين أو ثلاثا ، كما تأولوه فى قوله - عليه السلام - : « نية المؤمن خير من عمله » (٢) ، أى أن أجره فى نيته أكثر من أجر عمله ، لامتداد نيته مما لا يقدر على عمله .

وقوله : « فآلقيت له وسادةً فجلس على الأرض » : فيه إكرام الرجل (٣) والضيف وذوى الفضل وإيثاره ، وما كان عليه - عليه السلام - من التواضع ، وأنه [كان] (٤) لا

(١) انظر : أعلام الحديث فى شرح صحيح البخارى للخطابى ٢/ ٩٢٩ - ٩٤٢ ، معالم السنن ٣/ ٣٠٨ . ولقد نحا ابن القيم - رحمه الله - أيضاً إلى هذا فى التهذيب . انظر : ٣/ ٣١٧ .

(٢) الطبرانى فى الكبير رقم (٥٩٤٢) من حديث سهل بن سعد الساعدى ، ونصه : « نية المرء خير من عمله ، وعمل المنافق خير من نيته وكل يعمل على نيته ، فإذا عمل المؤمن عملاً ناره فى قلبه نور » ١٨٥/ ١٨٦ . وقال الهيثمى فى المجمع (١/ ٦٦) : « رجاله موثقون إلا حاتم بن عباد بن دينار الجرشى لم أر من ذكر له ترجمة » ، وذكره العجلونى فى كشف الخفاء (٢/ ٤٤٨) حديث رقم (٢٨٣٦) بلفظ : « نية المؤمن أبلغ من عمله » وقال : رواه العسكرى فى الأمثال ، والبيهقى عن أنس مرفوعاً . قال ابن دحية : لا يصح ، والبيهقى إسناده ضعيف ، وله شواهد ؛ منها ما أخرجه الطبرانى عن سهل بن سعد .

(٣) فى س : الداخلى . (٤) ساقطة من س .

النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ ، فَلَا تَفْعَلْ ، فَإِنَّ لِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَظًا ، وَلَعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَظًا ، وَإِنَّ لِرِزْجِكَ عَلَيْكَ حَظًا ، صُمْ وَأَفْطِرْ ، صُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَذَلِكَ صَوْمُ الدَّهْرِ « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ بِي قُوَّةَ . قَالَ : « فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا » .

فَكَانَ يَقُولُ : يَا لَيْتَنِي أَخَذْتُ بِالرَّخْصَةِ .

يحب الأثرة .

وقوله : فى هذا الحديث : « أما يكفيك من كل شهر ثلاثة أيام ؟ » لما راجعه قال : « خمسًا » ، ثم قال : « سبعا » ، ثم قال : « تسعا » ، ثم قال : « أحد عشر » فى كل هذا دليل على إيثار الوتر ومحبه فى جميع الأمور ، ثم رجوعه إلى صيام يوم وإفطار يوم فيه الوتر ؛ لأنه خمسة عشر يومًا من كل شهر .

(٣٦) باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر

وصوم يوم عرفة وعاشوراء والإثنين والخميس

١٩٤- (١١٦٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ الْعَدَوِيَّةُ؛ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. فَقُلْتُ لَهَا: مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ كَانَ يَصُومُ؟ قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ يُبَالِي مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ يَصُومُ.

١٩٥- (١١٦١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ - حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مَطْرَفٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ - أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ وَهُوَ يَسْمَعُ - : « يَا فُلَانُ، أَصُمْتَ مِنْ سُرَّةِ هَذَا الشَّهْرِ؟ » قَالَ: لَا. قَالَ: « فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ ».

١٩٦- (١١٦٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: رَجُلٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: كَيْفَ تَصُومُ؟ فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - غَضَبَهُ قَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ. فَجَعَلَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُرَدِّدُ هَذَا الْكَلَامَ حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ. فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ بَمَنْ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ؟ قَالَ: « لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ » أَوْ قَالَ: « لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطَرْ ». قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ: « وَيُطِيقُ ذَلِكَ أَحَدٌ؟ ». قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ: « ذَلِكَ صَوْمُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ ». قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ؟ قَالَ: « وَدِدْتُ

وقوله في الحديث الآخر في صوم يوم وفطر يومين : « وددت أني طوّقت ذلك » : قيل: وجهه في حق غيره لا [لعجز] (١) نفسه ، فقد كان - عليه السلام - يواصل ، ويقول : « إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني » (٢) ، لكن قال هذا لما يلزمه من حقوق

أَتَى طَوُوتُ ذَلِكَ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ . صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ . وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ » .

١٩٧ — (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ — وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى — قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيَّ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ؟ قَالَ : فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ عُمَرُ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا ، وَبِيعْتَنَا بَيْعَةً .

قَالَ : فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ؟ فَقَالَ : « لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ — أَوْ : مَا صَامَ وَمَا أَفْطَرَ » . قَالَ : فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟ قَالَ : « وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ ؟ » . قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ؟ قَالَ : « لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانَا لِدَافِعِ » . قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟ قَالَ : « ذَاكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ — عَلَيْهِ السَّلَامُ » . قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ الْإِثْنَيْنِ؟ قَالَ : « ذَاكَ يَوْمٌ وَلِدْتُ فِيهِ ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ — أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ » . قَالَ : فَقَالَ : « صَوْمُ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ ، صَوْمُ الدَّهْرِ » . قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ : « يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ » . قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ؟ فَقَالَ : « يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ » .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رَوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ : وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؟ فَسَكَّنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لَمَّا نَرَاهُ وَهُمَا .

نسائه ، أو يكون هذا التمني لغيره من أمته .

وقوله : « كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام » : أما صيامه ثلاثة أيام من كل شهر فلما ذكر : « صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، ورمضان إلى رمضان صيام الدهر ، وذلك أن الحسنة بعشر أمثالها » . وبصيام ثلاثة أيام من [كل] (١) شهر قال جماعة من السلف والعلماء ، ولم يكذبوا يختلفون في ذلك ما لم تعين تلك الأيام .

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَيْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، كُلُّهُم عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

(...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ ، حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ ، حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَرِيرٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ . غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْإِثْنَيْنِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخَمِيسَ .

١٩٨ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا مُهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ ، عَنْ غِيلَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيُّ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ ؟ فَقَالَ : « فِيهِ وَلِدَتُ ، وَفِيهِ أَنْزَلَ عَلَيَّ » .

وقوله : « ولم يكن يبالى من أى أيام الشهر صام » : لثلاثا تخص — والله أعلم — بمراد نبيه يوماً فيحسبه الجهلة فرضاً ، كما خشى فى غير هذا ، وغضب النبى ﷺ للذى سأله عن صومه لتكليفه إياه ما يشق عليه الجواب عنه أو يكرهه ؛ لأنه وإن أعلمه بصومه فلعله يعتقد تقليله فيه والتزامه ، ويلحق بالفرض ما ليس منه ، أو يعرفه منه بما لا يقدر عليه فتكلف من ذلك ما يشق عليه ، أو يكون ذلك أقل مما يقدر من الصوم وسوغ له ما لا يلتزمه النبى / — عليه السلام — لحقوق غيره فيقصر عن فضائل كثيرة ، ويعتقد أنه لا يسوغ له أن يصوم أكثر مما يصومه النبى — عليه السلام .

(٣٧) باب صوم سرر شعبان

١٩٩ - (١١٦١) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ - وَلَمْ أَفْهَمْ مُطَرِّفًا مِنْ هَدَّابٍ - عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ - أَوْ لآخر - : « أَصُمْتَ مِنْ سِرْرِ شَعْبَانَ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ » .

٢٠٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ : « هَلْ صُمْتَ مِنْ سِرْرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا ؟ » . قَالَ : لَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

وقوله : « أَصُمْتَ مِنْ سِرَّةٍ (١) هَذَا الشَّهْرِ » ، [وفي الرواية الأخرى : « من سرر هذا الشهر »] (٢) يعني شعبان ، فقال : لا ، قال الإمام : وظاهر الحديث مخالف لقوله : « لا تقدموا الشهر بيوم ، ولا يومين » (٣) فيصح أن يحمل هذا على أن الرجل كان ممن اعتاد [الصوم في سرر الشهر] (٤) أو نذر ذلك ، وخشى أن يكون إذا صام آخر شعبان دخل في النهي ، فيكون فيما قال - عليه السلام - دليل على أنه لا يدخل في هذا (٥) الذي نهى عنه من تقدم الشهر بالصوم ، وأن المراد بالنهي ، من هو على غير حالته . قال الإمام : قال أهل اللغة : السَّرَارُ ليلة يَسْتَسِرُّ الهلال ، يقال : سَرَّارَ الشهر ، وسِرَّارَهُ وسُرَّره .

قال القاضي : وأنكر بعضهم ما قال أبو عبيد ؛ أن سرر الشهر آخره حين يستسر الهلال ، وقال : لم يأت في صيام آخر الشهر من شعبان حض ، والسَرَارُ من كل شيء وسطه ، وقال أبو داود عن الأوزاعي : سره : أوله (٦) ، ولم يعرف الأزهري [سره] (٧) : أوله ، قال الهروي : والذي يعرف الناس : أن سره آخره ، وكذا رواه الخطابي عن

(١) في ع : سدر . (٢) سقط من ع .

(٣) سبق في هذا الكتاب ، ب « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » عن أبي هريرة بلفظ : « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين .. » الحديث .

وأما لفظ الإمام فقد رواه أبو داود ، ك الصيام ، ب من قال : « فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين » عن

ابن عباس ، بلفظ : « لا تقدموا الشهر بصيام يوم ولا يومين » ٥٤٣/١ .

(٤) في ع : صيام السدر . (٥) في ع : ذلك .

(٦) أبو داود ، ك الصيام ، ب في التقدم ٥٤٤/١ . (٧) ساقطة من س .

«فَإِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ».

٢٠١ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ ابْنِ أَخِي مُطَرِّفِ بْنِ الشَّخِيرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّقًا يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ : « هَلْ صُمْتَ مِنْ سِرِّ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا ؟ »

الأوزاعي أيضا من غير طريق أبي داود : سره : آخره (١) ، يقال : سراره ، وسرره ، وسيره ، ويعضد قول من قال : إنه وسطه رواية من روى في الحديث المتقدم من رواية عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي : « سُرَّتْهُ » ، وعند شيخنا القاضي الشهيد في حديث ابن أبي شيبة في الباب : « سُرُّهُ » بالضم ، ولغيره بالكسر ، والسُرُّ جمع سره ، وسُرارة الوادى وسطه ، وخير موضع فيه ، وقال ابن السكيت : سُرار الأرض أكرمها ووسطها ، وسُرار كل شيء وسطه وأفضله ، وقد يكون سرر الشهر من هذا أى أفضل أيامه ، وقد جاء في حديث جرير بن عبد الله [البجلي] (٢) ، [وأبى هريرة وأبى ذر] (٣) وغيره : « ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر » (٤) الأيام البيض : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وخمسة عشر ، وهى وسط الشهر على اختلاف ألفاظهم ، وعلى أن الثلاثة أيام من كل شهر هى الأيام البيض ، تأول البخارى الحديث ، وترجم عليها بذلك ، وإن لم يدخلها مفسرةً ويتعين صيام هذه الأيام البيض قال جماعة من الصحابة والتابعين ؛ منهم عمر بن الخطاب ، وابن مسعود وأبو ذر . واختار آخرون آخره ، منهم النخعي . واختار آخرون الثلاثة من أول

(١) انظر : معالم السنن للخطابى وتعليق الشيخ أحمد محمد شاكر على عدم إثبات المنذرى لكلام أبى داود الذى نقله عن الأوزاعى ، وإنكار الخطابى على هذه اللفظة بقوله : أنا أنكر هذا التفسير ، وأراه غلطاً فى النقل ، ولا أعرف له وجهاً فى اللغة ، والصحيح أن سره : آخره ، ثم ذكر قول الأوزاعى : إن سره : آخره . انظر : المختصر ومعالم المعالم والتهديب ٢/ ٢١٨ ، ٢١٩ .

قلت : أما إنكاره على هذا التفسير ، فقد نقله سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى ، وهو أثبت من محمود بن خالد الدمشقى ، كما ذكر ذلك ابن حبان فى الثقات الذى نقل قول الأوزاعى : « آخره » من طريق الخطابى .

ثانياً : نقل أبو داود عن سعيد بن عبد العزيز هذه الرواية ، ثم قال : وقال بعضهم : سره وسطه ، وقالوا : آخره .

أعنى أنه نقل قول الأوزاعى الأخير أيضاً عن سعيد بن عبد العزيز .

ثالثاً : قول الخطابى : ولا أعرف له وجهاً فى اللغة ، نقول : بل جاء فى اللسان بالوجه الثلاثة ، ولقد ذكر ابن القيم فى تهذيبه بعض الروايات بالوجه الثلاثة ، والله أعلم .

(٢) من س . (٣) من هامش س .

(٤) أخرجه الترمذى ، ك الصوم ، ب ما جاء فى صوم ثلاثة أيام من كل شهر كان كمن صام .

يَعْنِي شَعْبَانَ . قَالَ : لَا . قَالَ : فَقَالَ لَهُ : « إِذَا أَفْطَرْتَ رَمَضَانَ ، فَصُمْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ » — شُعْبَةُ الَّذِي شَكَّ فِيهِ — قَالَ : وَأَظْنُهُ قَالَ : يَوْمَيْنِ .

الشهر ، منهم الحسن . واختار آخرون صيام السبت والأحد والإثنين في شهر ، ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس ، منهم عائشة . واختار آخرون الإثنين والخميس ، وفي حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ كان يصوم ثلاثة [أيام] (١) من كل شهر ، أول اثنين والخميس الذي بعده ، والخميس الذي يليه ، وعن أم سلمة : أول خميس والإثنين والإثنين . واختار بعضهم صيام أول يوم من الشهر ويوم العاشر ، ويوم العشرين ، وبه قال أبو الدرداء ، وروى أنه كان صيام مالك ، وأجازه ابن شعبان ، وروى عنه كراهة تعمد صيام الأيام البيض ، وقال : ما هذا ببلدنا ، وقال ابن شعبان : أفضل صيام التطوع أول يوم من الشهر ، ويوم أحد عشر ويوم أحد وعشرين ، والمعروف من مذهب مالك : كراهة تعيين أيام مخصوصة (٢) للنفل ، وأن يجعل الرجل على نفسه يومًا ، أو شهرًا يلتزمه من صيامه . قال الخطابي : ويحتمل أن سؤال النبي ﷺ هذا — عن صيام سرر الشهر — سؤال زجر وإنكار (٣) .

قال القاضي : والأظهر في تفسير سرار الشهر : أنه آخره ؛ بدليل قوله — عليه السلام — : « فإذا أفطرت من رمضان فصم يومًا أو يومين » ، والشهر المشار إليه هو شعبان ، كذا جاء مفسرًا في الأم ، وغيرها ، وإن كان وقع في البخاري (٤) فيه : أنه رمضان ، فهو وهمٌ بين من رواه (٥) ، فإن صوم رمضان كله مستحق لا يختص بسرره دون غيره ، وإن كان السرر (٦) أول شعبان أو وسطه ، لم يفته قضاؤها في بقيته . ولم يحتج أن ينتظر تمام صيام رمضان ، فالأظهر أنها آخر أيامه ، على ما قال أبو عبيد وأكثرهم ، وإن كان يحتمل أن النبي ﷺ قال ذلك في انسلاخه أو بعد تمامه ، لاسيما على رواية : « أصمت (٧) من سرر شعبان شيئًا ؟ » وقول مسلم في آخر حديث ابن مثنى ، وابن بشار ، وفي هذا الحديث من رواية شعبة ، وسئل عن صوم الإثنين والخميس فسكتنا عن ذكر

(١) ساقطة من س .

(٢) قال الباجي في المنتقى : فقد كرهه مالك ، وقال : ما هذا ببلدنا إذا لم يعين أيامًا من الشهر . المنتقى . ٧٧/٢ .

(٣) انظر : التهذيب لابن القيم ٢١٩/٣ .

(٤) البخاري في الصحيح ، ك الصوم ، ب الصوم آخر الشهر ٥٤/٣ .

(٥) في س : رواه . (٦) في س : السرار .

(٧) في س : اطمت .

(...) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ وَيَحْيَى اللُّؤْلُؤِيُّ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا النَّضْرُ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَانِيٍّ ابْنُ أَخِي مُطَرِّفٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

الخميس لما نراه وهما ، يعنى لقوله : « فيه ولدت ، وفيه بعثت أو أنزل على » : وهذا إنما هو فى صوم الإثنين كما جاء فى الروايات الأخر ليس فيه ذكر الخميس ، فلما كان فى رواية شعبة من هذا الطريق الإثنين والخميس ، أسقط مسلم الخميس إذ رآه وهما لما تقدم ، وقد يحتمل عندى صحة هذه الرواية ، ويرجع الوصف بما ذكر للإثنين وحده دون الخميس .

(٣٨) باب فضل صوم المحرم (١)

٢٠٢ - (١١٦٣) حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُمَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّيَّامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ » .

٢٠٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّشِرِ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَرْفَعُهُ - قَالَ : سُئِلَ : أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ ؟ وَآيُ الصَّيَّامِ أَفْضَلُ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ ؟ فَقَالَ : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ ، بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ . وَأَفْضَلُ الصَّيَّامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ ، صِيَّامُ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ » .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي ذِكْرِ الصَّيَّامِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

(٣٩) باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان

٢٠٤ - (١١٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ . قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الْحَارِثِ الْخَزْرَجِيِّ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ » .

وقوله : « من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال [كان] (١) كصيام الدهر » : قال الإمام : قال بعض أهل العلم : معنى ذلك : أن الحسنة لما كانت بعشر أمثالها ، كان مبلغ ماله من الحسنات في صوم الشهر والستة أيام ثلاثمائة وستين حسنة [عدد أيام السنة ، فكأنه صام سنة كاملة ، يكتب له في كل يوم منها حسنة] (٢) .

قال القاضي : ما حكاه عن بعض أهل العلم نص في الحديث نفسه من رواية ثوبان ، قال - عليه السلام - : « صيام شهر رمضان بعشرة أشهر ، وصيام ستة بشهرين ، فذلك صيام سنة » . وفي رواية أخرى : « الحسنة بعشر ، فشهر بعشرة ، وستة بعد الفطر تمام السنة » خروجه / النسائي (٣) .

١/١٨٩

قال الإمام : أخذ بهذا الحديث جماعة من العلماء ، وروى عن مالك وغيره كراهة ذلك لما ذكره في موطنه : أنه لم ير أحداً من أهل الفقه والعلم يصومها ، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف ، وأهل العلم يكرهون [ذلك] (٤) ، ويخافون بدعته ، وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء (٥) . قال شيوخنا : ولعل مالكا إنما كره صومه على هذا ، وأن يعتقد من يصومه أنه فرض ، وأما من صامه على الوجه الذي أراد النبي - عليه السلام - فجائز ، وقال بعضهم : لعل الحديث لم يبلغه أم لم يثبت عنده (٦) ، أو لما

(١) من س .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش ، وهذا الكلام كلام الإمام الخطابي . انظر : معالم السنن ٣/٣٠٨ .

(٣) الروايتان عن ثوبان أخرجهما النسائي في السنن الكبرى ، ك الصيام ، ب صيام ستة أيام من شوال ١٦٣/٢ .

(٤) من س . (٥) الموطأ ، كتاب الصيام ، ب جامع الصيام ٣١١/١ .

(٦) انظر : الاستذكار ١٠/٢٥٩ . وأما قول من قال بأن الحديث لم يبلغ مالكا - أبو عمر في الاستذكار ١٠/١٥٩ - فقولته فيه نظر ؛ لأن الحديث رواه الستة ، وكان هذا مما لا يخفى على مالك - عالم المدينة -

إذ أنه كما قال الباجي من رواية سعد بن سعيد ، قال : هذا مما لا يحتمل الانفراد بمثل هذا ، ثم قال : لما وجد مالك علماء المدينة منكرين العمل بهذا احتياط بتركه ، ثم قال : قال مطرف : وأما من رغب في ذلك لما جاء فيه فلم ينهه والله أعلم . انظر : المتقى ٧٦/٢ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ — أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ — أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . يَقُولُ . بِمِثْلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

وجد العمل بخلافه .

قال القاضي : ويحتمل أن كراهة ما كره [كل كره] (١) من ذلك ، وأخبر أنه غير معمول به اتصال هذه الأيام برمضان إلا فضل يوم الفطر ، فأما لو كان صومها في شوال من غير تعيين ولا اتصال أو مبادرة ليوم الفطر فلا ، وهو ظاهر كلامه بقوله في صيام ستة أيام بعد الفطر .

(٤٠) باب فضل ليلة القدر ، والحث على طلبها

وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها

٢٠٥ - (١١٦٥) وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أروا ليلة القدر في المنام ، في السبع الأواخر . فقال رسول الله ﷺ : « أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها ، فليتحرها في السبع الأواخر » .

٢٠٦ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ ، قال : « تحروا ليلة القدر في السبع الأواخر » .

٢٠٧ - (...) وحدثني عمرو الناقد وزهير بن حرب . قال زهير : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه رضي الله عنه - قال : رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين . فقال النبي ﷺ : « أرى رؤياكم في العشر الأواخر ، فاطلبوها في الوتر منها » .

٢٠٨ - (...) وحدثني حرمة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر ، أن أباه - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ليلة القدر : « إن ناساً منكم قد أروا أنها في السبع الأول ، وأرى ناساً منكم أنها في السبع الغوابر ، فالتمسوها في العشر الغوابر » .

أحاديث ليلة القدر

سميت ليلة القدر بما تقدر فيها من الأقدار ، وما يكون في تلك السنة من الأرزاق والآجال بقوله : ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴾ (١) ، ولقوله : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ (٢) ، وقيل : المراد بهذه الآية الآخرة : النصف من شعبان ، ومعنى ذلك - والله أعلم - إظهار ما قدره الله في أزله من ذلك لحمة وحيه وملائكة سمواته ، ونفوذ أمره بذلك لهم ووحيه ، أو إظهار ما شاء من أفعاله الدالة على ذلك عندهم ، وإلا

٢٠٩ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن عُبَيْة - وهو ابن حريث - قال : سمعت ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول : قال رسول الله ﷺ : « التمسوها في العشر الأواخر - يعني ليلة القدر - فإن ضعف أحدكم أو عجز ، فلا يُغْلَبَنَّ عَلَى السَّبعِ البَواقي » .

٢١٠ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن جبلة ، قال : سمعت ابن عمر - رضي الله عنهما - يحدث عن النبي ﷺ ؛ أنه قال : « مَنْ كَانَ مُلْتَمِسَهَا فَلْيَلْتَمِسْهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ » .

٢١١ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر ، عن الشَّيْبَانِي ، عن جبلة ومُحَارِب ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : « تَحِينُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ » أَوْ قَالَ : « فِي التَّسْعِ الْآخِرِ » .

٢١٢ - (١١٦٦) حدثنا أبو الطَّاهِر وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَاب ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، ثُمَّ أَقْظَنِي بَعْضُ أَهْلِي ، فَتَسَّيْتُهَا ، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْغَوَايِرِ » .
وَقَالَ حَرَمَلَةُ : « فَتَسَّيْتُهَا » .

٢١٣ - (١١٦٧) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيد ، حدثنا بَكْرٌ - وهو ابن مضر - عن ابن الهَاد ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ - رضي الله عنه - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الَّتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ ، فَإِذَا كَانَ مِنْ حِينِ تَمَضَى عِشْرُونَ لَيْلَةً ، وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، يَرْجِعُ إِلَى مَسْكَنِهِ ، وَرَجَعَ

فقدّر الله وسابق علمه بالآجال والأرزاق وقضاؤه بما كان ويكون لا أول له . وقيل : سماها بليلة القدر ، أى ذات القدر العظيم ، والمحل الشريف كما قال : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ . لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ (١) وكما قال : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ ﴾ (٢) فسمّاها بهذا (٣) لتزول القرآن جملة فيها إلى سماء الدنيا وثبات خيرها ودوامه ، وهو يعنى (٤) البركة .

مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ ، ثُمَّ إِنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرٍ ، جَاوَرَ فِيهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَأَمَرَهُمْ بِمَا شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ قَالَ : « إِنِّي كُنْتُ أُجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ ، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أُجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشْرَ الْآخِرَ ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَبْتَ فِي مُعْتَكَفِهِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَأُنْسِيَتْهَا ، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فِي كُلِّ وَتَرٍ ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ » .

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ : مُطَرْنَا لَيْلَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ . فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ فِي مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَانْظَرْتُ إِلَيْهِ وَقَدْ أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَوَجْهُهُ مُبْتَلٍ طِينًا وَمَاءً .

٢١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَّأَوْدِيُّ - عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ ، الْعَشْرَ الَّتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَلْيَبْتَ فِي مُعْتَكَفِهِ » وَقَالَ : وَجِبَتْهُ مُمْتَلِنًا طِينًا وَمَاءً .

قال الإمام : جاء في حديث أبي سعيد : « التمسوها في العشر الأواخر من رمضان » ، و « التمسوها في كل وتر » و « التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة » [ثم (١)] قال أبو سعيد : إذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها اثنتان وعشرون وهى التاسعة ، وإذا مضت ثلاث وعشرون فالتى تليها السابعة : جعل أبو سعيد في ظاهر تأويله التاسعة ليلة اثنين وعشرين ، والسابعة ليلة أربع وعشرين وهذا على تمام الشهر ، وتأول غيره الحديث على أن التاسعة ليلة إحدى وعشرين ، والسابعة ليلة ثلاث وعشرين . قال بعضهم : وهذا إنما يصح على أن الشهر ناقص ، وقيل : إنما يصح أن يكون [المراد] (٢) لسبع بقين سواها ، وقد روى في بعض الأحاديث : « تاسعة تبقى » ، و « سابعة تبقى » ، و « خامسة تبقى » ، وهذا يصح تأويله على نقصان الشهر إذا كان ، فحديث أبى في سنة [أخرى] (٣) ، وحديث عبد الله في سنة أخرى ، وحديث أبى سعيد في سنة أخرى ، وأمر النبي ﷺ بها في العشر الأواخر في عام ، وفي السبع في عام ، وكلتاها في العشر الوسط في عام ، وعلى هذا لا يصعب شيء من هذه الأخبار ، ولا يطرح لصحة جميعها ، وعلى هذا يأتى أنها ليست في ليلة معينة أبداً ، وأنها تنتقل في الأعوام ، ونحو هذا قول مالك والثوري والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق وأبى ثور وغيرهم : إنها تنتقل في العشر

(١) (٢) من ع .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم ، وساقطة من س .

٢١٥ - (...) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ ، ثُمَّ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْاَوْسَطَ فِي قُبَّةِ تَرْكِيَّةَ ، عَلَى سِدْنَتِهَا حَصِيرٌ . قَالَ : فَأَخَذَا الْحَصِيرَ بِيَدِهِ فَنَحَّاهَا فِي نَاحِيَةِ الْقُبَّةِ ، ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ فَكَلَّمَ النَّاسَ . فَدَنَوْا مِنْهُ . فَقَالَ : « إِنِّي اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ ، أَلْتَمَسُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ . ثُمَّ اعْتَكَفْتُ الْعَشْرَ الْاَوْسَطَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ ، فَقِيلَ لِي : إِنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْاَوَاخِرِ ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَعْتَكِفَ فَلْيَعْتَكِفْ » ، فَأَعْتَكَفَ النَّاسُ مَعَهُ . قَالَ : « وَإِنِّي أُرَيْتُهَا لَيْلَةً وَتَرَى ، وَأَنِّي أَسْجُدُ صَبِيحَتَهَا فِي طِينٍ وَمَاءٍ » ، فَأَصْبَحَ مِنْ لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، وَقَدْ قَامَ إِلَى الصُّبْحِ ، فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ ، فَوَكَّفَ الْمَسْجِدُ ، فَأَبْصُرْتُ الطِّينَ وَالْمَاءَ ، فَخَرَجَ حِينَ فَرَغَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَجَبِينُهُ وَرَوْنُهُ أَنْفُهُ فِيهِمَا الطِّينُ وَالْمَاءُ ، وَإِذَا هِيَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنَ الْعَشْرِ الْاَوَاخِرِ .

(٢١٦) - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، قَالَ : تَذَكَّرْنَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، فَأَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَكَانَ لِي صَدِيقًا - فَقُلْتُ : أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى النَّخْلِ ؟ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ . فَقُلْتُ لَهُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْاَوْسَطَى مِنْ رَمَضَانَ ، فَخَرَجْنَا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ ، فَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « إِنِّي أُرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، وَإِنِّي نَسِيتُهَا - أَوْ أَنْسَيْتُهَا - فَالْتَمَسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْاَوَاخِرِ مِنْ كُلِّ وَتَرَى ، وَإِنِّي أُرَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَرْجِعْ » قَالَ : فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً . قَالَ : وَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرْنَا ، حَتَّى سَالَ سَقْفُ

الواخير من رمضان (١)، وقيل: بل تنتقل في شهر رمضان ، وبحسب هذا ما يختلف العلماء في ذلك. وذهب غيرهم إلى أنها معينة أبداً ، [و] (٢) لا تنتقل عنها ، وهي غير معروفة ، وأنها في العام كله ، وهو قول ابن مسعود ، وروى عن أبي حنيفة وصاحبيه ، وقيل : بل في شهر رمضان كله ، وهو قول ابن عمر وجماعة ، المطلوب الوتر ، والأحاديث مختلفة ، وقد قيل : إنها (٣) تختلف باختلاف الأعوام ، وقد تقدم القول فيه .

المَسْجِدَ وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ . وَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ . قَالَ : حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوُهُ . وَفِي حَدِيثِهِمَا : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ ، وَعَلَى جَبْهَتِهِ وَأَرْنَتِهِ أَثَرُ الطِّينِ .

٢١٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ : اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ ، يَلْتَمِسُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ قَبْلَ أَنْ تُبَانَ لَهُ . فَلَمَّا انْقَضَيْنِ أَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَقَوَّضَ ، ثُمَّ أُبَيِّنَتْ لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ ، فَأَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَأَعِيدَ ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ . فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّهَا كَانَتْ أُبَيِّنَتْ لِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، وَإِنِّي خَرَجْتُ

[قال القاضي (١) : ذكر مسلم الأحاديث بأمر النبي ﷺ بالتماسها في العشر الأواخر من رمضان ، وأنه كان أعلمها فأُتسبها ، وذكر من حديث أبي بن كعب : أنها ليلة سبع وعشرين ، وفي حديث عبد الله بن أنيس : ليلة ثلاث وعشرين ، وذكر حديث أبي سعيد المتقدم ، ومثله عن ابن عباس في كتاب البخاري (٢) ،] وذكر من حديثه أيضا ليلة إحدى وعشرين [(٣) ، وذكر ابن مسعود : « من يقيم الحول يُصَبِّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » ، وجاء أنه كان يَلْتَمِسُهَا — عليه السلام — فِي الْعَشْرِ الْوَسْطِ قَبْلَ أَنْ تُبَانَ لَهُ ، وجاء في غير مسلم في حديث ابن عمر : « التَّمَسُّوْهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّخِرِ » (٤) وهذا يخرج منها ليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين إِذَا عُدَّ عَلَى الْكَمَالِ .

يَحْمِلُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذِهِ الْأَثَارَ عَلَى الْوِفَاقِ [وَجَمَعَ (٥) بَيْنَهُمَا بِأَنَّهَا فِي اخْتِلَافِ السَّنِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَقِيلَ : بَلْ فِي الْعَشْرِ الْأَوْسَطِ وَالْآخِرِ ، وَقِيلَ : [بَلْ] (٦) فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، وَهِيَ فِي هَذَا كُلِّهِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مَعِيْنَةٌ ، وَلَكِنْ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ الْعَيْنِ ، وَقِيلَ : تَخْتَصُّ بِأَوْتَارِ الْعَشْرِ ، وَقِيلَ : بِإِشْفَاعِهِ عَلَى مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ، وَقِيلَ : فِي

(١) سقط من الأصل . (٢) صحيح البخاري ، ك الصوم ، ب تحرى ليلة القدر ٣/ ٦١ .

(٣) المثبت من مس .

(٤) صحيح البخاري ، ك الصوم ، ب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر ٣/ ٥٩ ، ٦٠ ، ومالك في الموطأ ، ك الاعتكاف ١/ ٣٢١ حديث رقم (١٤) .

(٥ ، ٦) من مس .

لأَخْبِرَكُمْ بِهَا ، فَبَجَاءَ رَجُلَانِ يَحْتَقَانِ مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ ، فَتَسَيَّتُهَا ، فَالْتَمَسُوهَا فِي الْعَشْرِ
الْأَوَّخَرِ مِنْ رَمَضَانَ ، التَّمَسُّوَهَا فِي النَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ . قَالَ : قُلْتُ : يَا أَبَا
سَعِيدٍ ، إِنَّكُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدَدِ مِنَّا . قَالَ : أَجَلُ ، نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْكُمْ . قَالَ : قُلْتُ : مَا
النَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ ؟ قَالَ : إِذَا مَضَتْ وَاحِدَةٌ وَعِشْرُونَ فَالْتَمِ تَلِيهَا ثَنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ
وَهِيَ النَّاسِعَةُ ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ فَالْتَمِ تَلِيهَا السَّابِعَةُ ، فَإِذَا مَضَى خَمْسٌ
وَعِشْرُونَ فَالْتَمِ تَلِيهَا الْخَامِسَةُ .

وَقَالَ ابْنُ خُلَادٍ : مَكَانُ « يَحْتَقَانِ » يَخْتَصِمَانِ .

٢١٨ — (١١٦٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَهْلٍ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ

ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ أَوْ سَبْعَ وَعِشْرِينَ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ (١) ، وَقِيلَ : تَتَحَرَّى فِي لَيْلَةِ سَبْعِ
عَشْرَةٍ ، أَوْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، أَوْ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ (٢) .

وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هِيَ مَعِينَةٌ مَعْرُوفَةٌ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا ، فَقِيلَ : لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ
وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَقِيلَ : لَيْلَةُ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ
وغيرهم / ، وَقِيلَ لَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبِلَالٍ ، وَقِيلَ :
لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ (٣) وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَقِيلَ : [لَيْلَةُ] (٤) سَبْعِ عَشْرَةٍ وَهُوَ
قَوْلُ زَيْدِ ابْنِ أَرْقَمٍ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَقِيلَ : تِسْعَ (٥) عَشْرَةٍ ، وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ وَعَلَى ، وَقِيلَ : آخِرُ لَيْلَةٍ ، وَشَذَّ قَوْمٌ فَقَالُوا : إِنَّهَا كَانَتْ خَاصَةً لِلنَّبِيِّ — عَلَيْهِ
السَّلَامُ — ثُمَّ رَفَعَتْ ، وَاحْتَجَّجُوا بِالْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ أَنَّهُ أَعْلَمَهَا — عَلَيْهِ السَّلَامُ — حَتَّى
تَلَاَحَى رَجُلَانِ فَرَفَعَتْ (٦) ، وَمَعْنَى هَذَا [عِنْدَنَا] (٧) أَنَّهُ رَفَعَ عَنْهُ عَيْنَهَا (٨) ، كَمَا قَالَ
فِي الْحَدِيثِ : « فَأَنْسَيْتُهَا » ، وَفِيهِ شَوْمُ الْخِصَامِ وَالتَّلَاحِي ، وَعَقُوبَةُ الْعَامَةِ بِذَنْبِ الْخَاصَةِ ،
وَأَنْ نَسِيَانٍ مِثْلَ هَذَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ ، وَلَا هُوَ مِنْ بَابِ الْبَلَاغِ وَتَقْرِيرِ
الشَّرْعِ ، جَارٍ عَلَيْهِ (٩) النَّسِيَانُ فِيهِ ، وَاتِّصَالُهُ إِذَا جَاءَ فِيهِ إِخْبَارٌ عَنْ فَضِيلَةٍ وَقَدْ بَعِيْنَهُ (١٠) مَعَ
بَقَاءِ طَلِبِهِ وَالْإِجْتِهَادِ فِي إِصَابَتِهِ وَتَحَرُّيْ وَقْتِهِ .

ب/١٨٩

(١) رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنَفِهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَنْضَحُ عَلَى أَهْلِ الْمَاءِ لَيْلَةَ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ ٢٤٩/٤ .

(٢) رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مَصْنَفِهِ حَدِيثَ عَلِيٍّ عَلَى رَقْمٍ (٧٦٩٦) وَحَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَقْمَ (٧٦٩٧)
٢٥٢،٢٥١/٤ .

(٣) مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْأَثَارِ ٣٨٨،٣٨٤/٦ . (٤) مِنْ س .

(٥) فِي س : تِسْعَةٌ . (٦) الْبُخَارِيُّ ، كَ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، بَ تَحَرَّى لَيْلَةَ الْقَدْرِ ٦١/٣ .

(٨) فِي الْأَصْلِ : غِيْبَهَا . (٩) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

(١٠) فِي س : تَعْيِينُهُ . (٩) فَرَسَ لَهُ .

الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسِ الْكَنْدِيِّ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ ، حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ ابْنُ عَثْمَانَ - وَقَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ : عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ - عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيَتْهَا ، وَأَرَانِي صَبَحَهَا أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ ». قَالَ : فَمَطَرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَانْصَرَفَ وَإِنَّ أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ .
قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ : ثَلَاثٌ وَعِشْرِينَ .

٢١٩ - (١١٦٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَوَكَيْعٌ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ - : « التَّمَسُّوا - وَقَالَ وَكَيْعٌ : تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ » .

٢٢٠ - (٧٦٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ عَصَمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ ، سَمِعًا زُرَّ بْنَ حَبِيشٍ يَقُولُ : سَأَلْتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقُلْتُ : إِنْ أَخَاكَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ : مَنْ يَقِمُّ الْحَوْلَ يُصَبُّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ . فَقَالَ : رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَرَادَ أَلَّا يَتَكَلَّمَ النَّاسُ ، أَمَا إِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ ، وَأَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ ، وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ . ثُمَّ حَلَفَ لَا يَسْتَنْتِي ، أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ . فَقُلْتُ : بِأَيِّ شَيْءٍ تَقُولُ ذَلِكَ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ ؟ قَالَ : بِالْعَلَامَةِ ، أَوْ بِالْآيَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ ، لَا شُعَاعَ لَهَا .

٢٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَةَ بْنَ أَبِي لُبَابَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّ بْنِ حَبِيشٍ ، عَنْ أَبِي بَنَ كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ أَبِي فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ : وَاللَّهِ ، إِنِّي لِأَعْلَمُهَا . قَالَ شُعْبَةُ : وَأكْبَرُ عِلْمِي هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا ، هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ .

قال الإمام : وقوله : « فجاء رجلان يحتقان » قال بعضهم : معناه : يدعى كل واحد منهم حقاً ، ويؤكد قوله في رواية أخرى مكان « يحتقان » : « يختصمان »

قال القاضي : وكذا هو هذا الحرف عند الجمهور ووقع عند الطبري : « يحتقان » بنون مكسورة ، ولا وجه له هاهنا .

وقوله في أن : « الشمس في صبيحتها لا شعاع لها » : قيل : علامة جعلها الله لها ،

وَأِنَّمَا شَكَ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحَرْفِ : هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : وَحَدَّثَنِي بِهَا صَاحِبٌ لِي عَنْهُ .

٢٢٢ - (١١٧٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - وَهُوَ الْفَزَارِيُّ - عَنْ يَزِيدَ - وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : تَذَاكُرْنَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَبُكُمْ يَذْكُرُ ، حِينَ طَلَعَ الْقَمَرُ ، وَهُوَ مِثْلُ شِقِّ جَفَنَةٍ ؟ » .

وقيل : بل لكثرة اختلاف الملائكة في ليلتها ، ونزولها إلى الأرض وصعودها ، بما تنزلت به من عند الله ، وبكل أمر حكيم ، وبالثواب والأجور، سترت أجسامها اللطيفة، وأجنتها شعاعها ، وحجبت نورها وروثة الأنف : طرفه ، وهو أرنبتة الذي جاء في الحديث الآخر ، والروثة الأرنبة وما يليها ، ووكف المسجد : أى قطر منه ماء المطر ، والعريش فى هذا الحديث ظُلَّةٌ جُعِلَتْ للمسجد من جريد تقى حر الشمس . وأصل العريش : السقف ، و«تحينوها» : أى أطلبوا حينها ، مثل قوله : « تحروها » وشدة (١) القبة : بابها . وتقويض الشيء : إزالته والذهاب به ، وقاض البناء وانقاض : [انهدم] (٢) ، وإزالة الأخبية مثل هدمها ، والسبع الغواير : أى البواقي ، كما قال فى الحديث الآخر : «الأواخر» .

وقوله : « وأرأنى أسجد فى صبيحتها فى ماء وطين » : علامة جعلت [له] (٣) تلك السنة - والله أعلم - ليستدل بها عليها ، كما استدل بالشمس وغيرها . ذكر البخارى عن الحميدى أنه كان يحتج بهذا الحديث [أنه] (٤) لا تمسح الجبهة فى الصلاة (٥) .

وقوله : « حين طلع القمر كأنه شق جَفَنَةٍ » : أى نصف ، يدل أنها لم تكن [إلا فى آخر القمر] (٦) ، إذ لا يكون بهذه الصورة فى أوله عند طلوعه [ولا فى نصفه عند تمامه وقد ذكر نحوه فى كتاب النسائي (٧) . قال : قال أبو إسحق : أراه السبعة ، إنما ذلك صبيحة ثلاث وعشرين] (٨) ، قال أبو القاسم المهلب : معرفة حقيقة ليلة القدر لا تستطاع ؛ لإخبار النبي ﷺ أن علمها قد رفع ، يريد [بقوله] (٩) فى الحديث : « أبيت لى فخرجت

(١) فى س : سلة .

(٢) فى س : للهدم .

(٣) من هامش الأصل .

(٤) ساقطة من س .

(٥) البخارى فى الصحيح ، ك الأذان ، ب السجود على الأنف والسجود على الطين ١/٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٦) فى س : فى آخر العشر .

(٧) النسائي ، ك الاعتكاف ، ب علامة ليلة القدر ٢/٢٧٥ .

(٨) سقط من الأصل ، وما أثبت من س . (٩) من س .

لأخبركم [بها فتلاحي فيه رجلان] (١) فرفعت ، وعسى أن يكون خيراً لكم « على رواية البخارى (٢) ، وفى مسلم: « فجاء رجلان يحتقان فأنسيتهما » وألفاظ الحديث متقاربة المعنى وفيه شؤم الاختلاف والجزاء والعقوبة عليه . وقد قيل فى قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ (٣) قيل : للعذاب بالاختلاف خلفهم ، وقيل : ليكونوا فريقاً فى الجنة وفريقاً فى السعير .

ويجمع بين قوله: « رأيتها فأنسيتهما » ، وبين قوله : « أبينت لى حتى تلاحي » [فيها] (٤) رجلان فرفعت « ، أى أن تلاحيهما وتخاصمهما شغل سره وأنساه منها ما بين له لطفاً بهذه الأمة وليكون خيراً لهم ، كما قال فى الحديث : « وعسى أن يكون خيراً » ليجتهدوا فى طلبها ، ويكثروا العمل ، ولا يتكلموا على عملهم فيها فقط إذا تعينت لهم ، وقد جاء فى كتاب النسائي : « فجاء رجلان معهما الشيطان فأنسيتهما » (٥) .

(١) فى س: حتى تلاحي فيها فلان وفلان .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) هود : ١١٨ ، ١١٩ .

(٤) ساقطة من س .

(٥) النسائي فى الكبرى ، ك الاعتكاف ، ب علامة ليلة القدر ٢٧٤/٢ .

بسم الله الرحمن الرحيم ١٤ - كتاب الاعتكاف

(١) باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان

١ - (١١٧١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَهْرَانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ .

كتاب الاعتكاف

ومعناه : اللزوم والإقامة . ولما كان المعتكف ملازماً للعمل بالطاعة مدة اعتكافه لزمه هذا الاسم .

وهو في عرف الشرع : اللزوم على طاعةٍ مخصوصة .
ويسمى أيضاً جواراً .

ذكر مسلم أحاديث اعتكاف النبي - عليه السلام - ففيها أنها عبادة مرغّبٌ فيها اقتداءً بفعل النبي ﷺ ، ليست بواجبة وقد أجمع المسلمون على ذلك فيها ، وأنه يصح أن تكون بصوم ، وإن لم يكن مشتركاً لها ومختصاً بها لاعتكافه في رمضان فالصوم مختص به ، ولا خلاف في هذا الاعتكاف لتطوع به .

واختلف في الواجب لنذر ، هل يجزى إيقاعه في رمضان ، وفي المذهب عندنا : فيه وجهان (١) ، وكذلك دليل أحاديثه أنه لا يكون إلا بصوم ؛ إذ لم يأت أنه اعتكف إلا وهو صائم ، ولأن الله تعالى إنما ذكر الاعتكاف للصّوام لقوله : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ (٢) ، ولأنه عمل أهل المدينة كما ذكر مالك في موطئه (٣) ، وهو مذهب جمهور العلماء ، وذهب الشافعي وأصحابه إلى أن الصوم ليس من شرطه واحتجّاه بإيقاعه في رمضان ، وفيها أن الاعتكاف لا يكون إلا في مسجد للرجال والنساء (٤) ، خلافاً للكوفيين في النساء : لا يعتكفن إلا في بيوتهن ، ولابن لبابة من المتأخرين من أصحابنا في تجويزه للجميع في غير مسجد ولا صوم (٥) .

(٢) البقرة : ١٨٧ .

(١) الاستذكار ٢٩٢/١٠ .

(٣) الموطأ ك الاعتكاف ، ب ما لا يجوز الاعتكاف إلا به ١١٥/١ . (٤) الحاوي ، ك الاعتكاف ٤٨٦/٣ .

(٥) الاستذكار ٣٠٤/١٠ ، ٣٠٧ .

٢- (...) وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس بن يزيد ؛ أن نافعاً حدثه عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان . قال نافع : وقد أراني عبد الله - رضى الله عنه - المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله ﷺ ، من المسجد .

قال الإمام : الاعتكاف جائز عندنا على الجملة في سائر المساجد ، وذكر عن حذيفة أنه لا يراه إلا في ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد إيلياء [بالشام] ^(١) ومسجد / النبي - عليه السلام . وقال الزهري : لا يكون إلا في الجامع ، والحجة [عندنا] ^(٢) قوله : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ ^(٣) ، فعم ، ومن شرطه عندنا الصوم وأجازه ^(٤) الشافعي من غير صوم .

قال القاضي : اختلف العلماء في أي مسجد هو ، فأكثرهم أنه في كل مسجد جامع أو غيره ، إن اعتكف من لا يلزمه الخروج إلى الجمعة ؛ إما لعذر ، أو لأن مدة اعتكافه لا تصل إلى الجمعة فأما من تلزمه الجمعة فلا يعتكف إلا في الجامع ، وهذا مشهور مذهب مالك ، وقول الشافعي والكوفيين ، وغيرهم . وذهب جماعة من السلف إلى أنه لا يعتكف إلا في مسجد تجمع فيه الجمعة ، وروى عن مالك : زاد في رواية ابن عبد الحكم : أو في رحابه التي تجمع فيها الجمعة ^(٥) . وروى عن بعضهم أنه لا يجوز إلا في مسجد نبي ، وهي المساجد الثلاثة التي ذكر حذيفة .

وفي هذه الأحاديث جواز الاعتكاف في رمضان وشوال ويقاس عليهما غيرهما من الشهور ، وجوازه أول الشهر ووسطه وآخره ، لفعل النبي ﷺ ذلك ، وجوازه عشراً وشهراً كاملاً لفعل النبي ﷺ ذلك ، في ظاهر الحديث الذي ذكره مسلم عن أبي سعيد ، من رواية محمد بن عبد الأعلى .

ولا خلاف أنه لا حد لأكثره لمن نذره ، ولا لأقله ، واستحب أن يكون أكثره عشرة أيام اقتداء بالنبي - عليه السلام - واختلف في أقله ، وعن مالك في ذلك روايتان ، قال : أقله يوم وليلة ، وقال : عشرة أيام ، وذلك فيمن نذر اعتكافاً مبهماً .

وفيه استحباب كونه في العشر الأواخر من رمضان لمواظبة النبي - عليه السلام - على ذلك لقوله : « كان يعتكف » ، وأكثر ما يستعمل هذا فيما [كان] ^(٦) يداوم عليه ، مع ما دلت عليه نصوص الآثار من تكراره ، ولأن ليلة القدر مطلوبة في ذلك العشر ، على أكثر الأقوال التي قدمناها .

(١) ساقطة من الأصل ، وما أثبت من ع . (٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

(٣) البقرة : ١٨٧ . (٤) في الأصل : وأجاز ، وما أثبت من ع .

(٥) الموطأ ، ك الاعتكاف ، ب ذكر الاعتكاف ٣١٣/١ رقم (٣) .

(٦) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

٣- (١١٧٢) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَانَ ، حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ .

وقوله فى حديث أبى سعيد فى اعتكافه العشر الوسط : فإذا مضت عشرون ليلةً ، ويستقبل إحدى وعشرين يرجع إلى مسكنه ، ورجع من كان يجاور معه ، ثم إنه أقام فى شهر جاور فيه تلك الليلة التى كان يرجع فيها فخطب الناس . قوله : « من كان اعتكف معى فليت فى معتكفه » الحديث : يريد أنه أقام فى المسجد تلك الليلة التى كان يرجع فيها ، قيل : هو والناس . [فيه] (١) دليل على أن إقامته إنما كانت لاستئناف الاعتكاف فى العشر الآخر كما جاء مفسراً فى الحديث ، وتبيينه للناس ، وهذا تفسير ما جاء فى كتاب الموطأ (٢) من رواية يحيى بن يحيى ، وفى الرواية الأخرى : « فلما كانت ليلة إحدى وعشرين » ، وهى التى يخرج من صبيحتها من اعتكافه ، أى التى انتظرنا خروجه منها إذ بات تلك الليلة فى معتكفه ، ولم يكن عادته ، وقيل : بل أراد بصيحتها يومها الذى قبلها ، فأضافه إلى ليلة إحدى وعشرين ، كما قال تعالى : ﴿ عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ (٣) فأضاف الضحى إلى العشية وهو قبلها ، ولأن العرب قد تجعل ليلة اليوم الآتية بعده ، حكاة المطرز ، وهذا معنى ما ذكره مسلم أيضاً : « فخرجنا صبيحة عشرين » : أى صبيحة تمام عشرين ، على ما تقدم من إقامتهم مع النبى ﷺ ليلة إحدى وعشرين ، أو سمي النهار صبيحةً ، أى لتمام عشرين .

ولا يصح هنا تأويل من تأوله أنهم خرجوا تلك الصبيحة من يوم عشرين نفسه ، إذا لا يتم العشر على هذا ، فكيف يخرجون فى صبيحة اليوم العاشر وقد وهم فى تأويله بعض مشايخنا ، ويدل على ذلك - أيضاً - فى البخارى : « فلما كانت صبيحة عشرين ، ونقلنا متاعنا » (٤) ، فدل أن الصبيحة المراد بها من يوم عشرين ونقلهم المتاع ، أمرهم بإخراجه إذ لإحاجة فيه إذ إنما ميّتهم تلك الليلة المستقبلية فى منازلهم ، مع رواية الحفاظ من أصحاب مالك ، ابن وهب ، وابن القاسم ، والقعنبي وغيرهم ، وهى الليلة التى يخرج فيها من اعتكافه ، وذلك أن خروجه عند كافتهم بعد الغروب ، وبه تتم له العشر ، وبهذا يُجمع

(١) فى هامش الأصل .

(٣) النزاعات : ٤٦ .

(٢) الموطأ ب خروج المعتكف للعيد ، حديث رقم (٥) .

(٤) البخارى ، ك الاعتكاف ب الاعتكاف ، وخروج النبى ﷺ صبيحة عشرين ، من حديث أبى سعيد

الحدري ٦٤/٣ .

٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . ح وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَانَ ، أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا - قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ .

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ ، حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ .

بين الأحاديث وتسقط دعوى الوهم الذى ادعاه بعضهم على مالك وبعضهم على رواة .

وقد استدلل بعضهم على جواز اعتكاف الليل دون النهار . ولا خلاف فيمن اعتكف عشراً في غير رمضان أو عدداً ، أو في رمضان أوله أو وسطه ، أن خروجه عند تمام آخر يوم من اعتكافه ، كما ذكر من عادة فعل النبي ﷺ في هذا الحديث ، ولا يلزمه أن يبيت في معتكفه الليلة التى بعد ذلك ، إلا إذا كان اعتكافه آخر شهر رمضان ، فاختلف العلماء ، هل ذلك لغيرها أم يبيت في معتكفه تلك الليلة حتى يخرج ليصلى مع الناس العيد ، ثم يرجع حيثئذ إلى منزله ؟ وهو قول مالك (١) وأحمد بن حنبل ، وغيرهما ، وحكى ذلك عن السلف وأهل الفضل. وختلف أصحاب مالك (٢) إذ لم يفعل وخرج من المعتكف ليلة الفطر، هل يفسد بذلك اعتكافه أو لا ؟ وذهب الشافعى (٣) والليث ، والأوزاعى والزهرى فى آخرين إلى أن آخر العشر وغيره سواء ، يخرج بانقضاء آخر يوم ولا يلزمه بقاء ليلة الفطر .

وقوله : « فمن اعتكف معى فليبيت فى معتكفه » وما جاء من ضرب الأبنية للمعتكفين فى الحديث والقبة للنبي - عليه السلام - وأنه دخل معتكفه دليل على جواز اتخاذ المعتكف موضعاً من المسجد يختص به ، ولحجره من اعتكافه ، وينفرد فيه إذا لم تضر بأهل المسجد ، ويستحب أن يكون فى مؤخر المسجد ورحابه الداخلة فيه ، وفيه دليل على أن المعتكف ملازم لاعتكافه غير مشغول بغيره ولا خارج لأمر إلا لما تدعوه ضرورة إليه من حاجة / الإنسان ١٩٠ / ١ فيقضيه ويرجع ، وكذلك فيما لا بد له من شراء قوته ، وما يضطر إليه .

(١) انظر : الموطأ ١/ ٣١٥ .

(٢) قال ابن القاسم: إذا خرج من معتكفه ليلة الفطر لا شيء عليه . وقال ابن الماجشون وسحنون: يعيد اعتكافه .

(٣) انظر : الحاوى ٣/ ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، الاستذكار ١٠/ ٢٩٧ .

(٢) باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه

٦ - (١١٧٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ ، وَإِنَّهُ أَمَرَ بِخَبَائِثِهِ فَضُرِبَ ، أَرَادَ الْاعْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، فَأَمَرَتْ زَيْنَبُ بِخَبَائِثِهَا فَضُرِبَ ، وَأَمَرَ غَيْرُهَا مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

وقوله : « كان إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه » : أخذ بظاهر هذا الحديث الأوزاعي والثوري ^(١) والليث في أحد قوليه ، وقال أبو ثور ^(٢) : يفعل هذا من نذر عشرة أيام ، فإن أراد عشر ليال فقبل غروب الشمس [من الليلة ، وقال مالك ^(٣) : يدخل في اعتكافه قبل غروب الشمس] ^(٤) وقاله أحمد ووافقهما الشافعي وأبو حنيفة ، وأبو ثور في الشهر ، وخالفوه في الأيام فقال الشافعي ^(٥) : يدخل فيها قبل طلوع الفجر ، وقال الليث في أحد قوليه وزفر ^(٦) وأبو يوسف : يدخل في الجميع قبل طلوع الفجر ، وقد قال القاضي أبو محمد : من فعل هذا أجزأه ، وقال عبد الملك : لا يعتد بذلك اليوم ، وهذا كله على أن الليل لا يدخل في الاعتكاف [إلا أن تتعد به اعتكاف] ^(٧) ومذهب مالك وربيعة : أن النهار تابع الليل بكل حال وتناول قوله - عليه السلام - : كان إذا أراد أن يعتكف ﷺ صلى الفجر ثم دخل معتكفه ، أنه وقت دخوله المعتكف لا وقت ابتداء اعتكافه ، وأنه كان في أول ليلة غير محتاج إلى التفرد في المعتكف لانفراده في المسجد ، فلما صلى الصبح وأراد التنحي عن الناس والانفراد دخل معتكفه للتفرغ لما هو فيه ولراحة جسمه ، وما يحتاج من نوم فاته في ليلة ، وقيل : بل ذلك قبل دخوله في الاعتكاف من ليلة نومه المستأنفة بعد ذلك ، وكان قبله في صبيحة ذلك اليوم يدخل معتكفه لتهيئته ، والنظر فيما يحتاج إليه فيه ويستعده وهو غير معتكف ، ثم يخرج حتى يصلى المغرب فيدخل

(١) انظر : الاستذكار ٣٠٩/١٠ .

وروى ابن وهب عن الليث ، قال : إنما يدخلُ المعتكف المسجد للاعتكاف قبل الفجر ليلة إحدى وعشرين .

(٢) انظر : الاستذكار ٣١١/١٠ .

(٣) انظر : التمهيد ٥٦، ٥٥/٢٣ ، الاستذكار ٣١١/١٠ .

(٤) سقط من الأصل واستدرك في الهامش .

(٥) انظر : الاستذكار ٣١١/١٠ .

(٦) انظر : الاستذكار ٣١١/١٠ ، التمهيد ٥٦/٢٢ .

(٧) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

بخبائه فَضْرَبَ . فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ ، نَظَرَ فَإِذَا الْأَخِيَّةُ ، فَقَالَ : « الْبِرُّ تُرَدُّنَ ؟ » فَأَمَرَ بِخِبَائِهِ فَقَوَّضَ ، وَتَرَكَ الْأَعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا — عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ .

في اعتكافه .

وقول النبي ﷺ — إذ رأى أخية نسائه — : « أكبر تردن ؟ » . إنكاره لذلك — عليه السلام — بعد ما ورد في الحديث أنه كان عن إذنه في ذلك لبعضهن على ما ذكره البخاري^(١) ، لما خافه أن عملهن في ذلك غير خالص للاعتكاف ، وإنما هو من أجل غيرتهن عليه وحرصهن على القرب منه أو لغيرته عليهن أن يكن ملازمات المسجد مع الرجال ، ولا غناء لهن من الخروج لضرورتهن بحضورهم ، وقد يحضر المنافقون والأعراب والوفود ، أو لأنه — عليه السلام — لما رأى جماعة من أزواجه معه في المسجد خرج الأمر عن صورة الاعتكاف ، وكأنه في منزله وبين أهله أو لأنهن ضيقن المسجد بأبنيتهن .

وفي الحديث دليل على جواز اعتكاف النساء إذ كان أمرهن بذلك ، وإنما منعهن الآن لعلة أخرى ، وفيه أن المرأة لا تعتكف إلا بإذن زوجها ، وأن له منعها ما لم يأذن لها ، وكذلك عبده وأمه وهو قول كافة العلماء ، واختلفوا إذا أذن لهم في ذلك فلم يبيح له ذلك مالك في جميعهم ، وأباحه الشافعي وابن شعبان من أصحابنا له ، ورأى له منع جميعهم ، وقال الكوفيون : لا يمنع الحرة ويمنع المملوك ، وحكى ابن المنذر عن أهل الرأي كقول الشافعي ، إلا أنه يائمه عندهم .

وأمره — عليه السلام — بتقويض خبائه — وهو إزالته — وأمر بالبناء فقوض بمعناه . فوضت البناء : أزلت عمدته ، والتقويض : الهدم ، يريد نقض بناء اعتكافه وبيت خلوته له وخبائه وتركه الاعتكاف في ذلك العشر ، مواساة لهن ، وتطيبيا لقلوبهن لما منعهن من

(١) صحيح البخاري ، ك الاعتكاف ، ب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج ٦٧/٣ .

وفى حديث ابن عيينة وعمرو بن الحارث وابن إسحق ذكر عائشة وحفصة وزينب - رضى الله عنهن - أنهن ضربن الأخبية للاعتكاف .

ذلك ، وحسن لعشرتهن ، وظاهره أنه لم يكن دخل بعد فى اعتكافه ولا دخلن ، وإنما ضربت الأخبية مقدمة للدخول فيها تلك الليلة - والله أعلم - بدليل قوله فى الأم : « وأنه أمر بخبائه فضرب وأراد الاعتكاف فى العشر الأواخر ، ويكون قضاؤه لما كان اعتقده من فعل الخير دوما بما عاهد عليه الله من ذلك .

فيه أن من نوى طاعة فلا يجب عليه فعلها بمجرد النية إلا بنذرها ، والدخول فيها . قال بعضهم : وفيه أنه كان وكن دخلن فى الاعتكاف فرأى - عليه السلام - خروجه من ذلك للمصلحة التى رآها ؛ ولذلك قضاء بعد . وإخراجهن منه لذلك السبب ؛ ولأنه لم يكن نذراً فليزمه تمامه ، وإنما ترك ما كان نواه من اعتكاف العشر ، واقتصر على ما مضى [له] (١) من اعتكاف ليلته ويومه ذلك ، وذلك أقل الاعتكاف ؛ إذ ليس فى الخبر [أنه] (٢) قطع اعتكافه لحينه ، وإنما فيه أنه ترك اعتكاف العشر ، أو أنها لما دخلها من مشاركة الحرص على قربهِ والغيرة عليه ليست بطاعة يلزم تمامها على وجه الاعتكاف ، وإن كان الحرص وحُب القرب من النبى ﷺ على أى وجه كان طاعةً وقربةً .

وفيه جوار الاعتكاف فى شوال ، وسائر الشهور مثله . قال الخطابى : وفيه أن الاعتكاف إذا لم يكن نذراً جاز الخروج منه متى شاء (٣) ، وعندنا أنه بالدخول فيه لزمه ما نوى فيه ولم يصح دخول النبى ﷺ فيه . وفى قيامه - عليه السلام - فى خبائه فى اعتكافه ولزومه فيه - وهو الإمام للصلاة - أن السعى إلى موضع إمامته أو الصف الأول من موضع معتكفه وإمامته غير قاذح فى الاعتكاف ؛ إذ هو من باب ما هو فيه ، ومنع إمامة المعتكف سحنون فى أحد قوله لا فى فرض ولا فى نفل ، والكافة على جواز ذلك ، وكذلك أذانه فى غير المنار ، واختلف فى أذانه فى المنار، فمنعه مالك مرة وأجازه أخرى ، وهو قول الكافة .

واختلف العلماء فى اشتغاله بالطاعات وخروجه إليها ؛ كزيارة المرضى والصلاة على الجنائز ، فمنع ذلك مالك (٤) وكافتهم ، وأجازه الحسن (٥) والنخعى وغيرهما ، وأجاز إسحق (٦) والشافعى اشتراط ذلك فى التطوع دون النذر ، واختلف قول أحمد (٧) فى جواز الاشتراط ، ومنع مالك ذلك وغيره ، وكذلك منع مالك شغله / فى المسجد لسماع العلم

١/ ١٩١

(١) سقطنا من الأصل ، واستدركنا بالهامش بسهم . (٣) معالم السنن للخطابى ٣/ ٣٤٠ .

(٤) الموطأ ١/ ٢١٧ ، الاستذكار ١٠/ ٢٨١ . (٥) الاستذكار ١٠/ ٢٨١ ، الحاوى ٣/ ٢٨٩ .

(٦) الاستذكار ١٠/ ٢٨٧ ، المغنى ٤/ ٤٦٩ .

(٧) انظر : المغنى ٤/ ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، الاستذكار ١٠/ ٢٨٧ .

وَكَتَبَهُ ، والأُمُورُ المباحة من الحديث مع من جالسه ، وشبهه من البيع والشراء في المسجد ،
إلا فيما خَفَّ من هذا كله (١) . وأباح له الشافعي (٢) وأبو حنيفة (٣) الشغل في المسجد مما
يباح من ذلك كله ، أو يرغب فيه من طلب العلم ونحوه .

(١) الموطأ ١/٣١٤ .

(٢) الحاوي ٣/٤٩٣ .

(٣) التمهيد ٨/٣٢٩ .

(٣) باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان

٧ - (١١٧٤) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي يَعْقُورٍ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَبِيحٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ ، أَحْيَا اللَّيْلَ ، وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ ، وَجَدَّ وَشَدَّ الْمُنْزَرَ .

٨ - (١١٧٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ ابْنِ زِيَادٍ . قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ : سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدٍ يَقُولُ : قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ

وقوله : « كان » عليه السلام - إذا دخل العشر أحيا الليل ، وأيقظ أهله ، وشد المنزر » : قيل : هو كناية عن الجد والتشمير في العبادة ، وقيل : كناية عن ترك النساء والاشتغال بهن ، فإن كان إشارة إلى عشر الاعتكاف فلا خلاف في تحريم الجماع فيه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ (١) . وأجمعوا على أنه مفسد لاعتكافه كان في ليل أو نهار (٢) ، وكافتهم على أنه لا كفارة عليه ، وذهب الحسن والزهرى إلى أن عليه ما على المواقع أهله في رمضان (٣) ، وروى عن مجاهد : يتصدق بدينارين (٤) ، وأجرى مالك والشافعى مرة الجماع دون الفرج ، وجميع التلذذ من القبلة والمباشرة مجرى الجماع لعموم قوله : ﴿ وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ ﴾ (٥) ، وذهب أبو حنيفة إلى فساده بالإنزال كيف كان (٦) ، وقاله أصحابه ، ومذهبهم في الجماع ناسيا على أصولهم ، فمن أفسد به الصوم أفسد به الاعتكاف ومن لم يفسد عنده الصوم لم يفسد به الاعتكاف ، وخالف الشافعى - في أحد قوليه - فقصر النهى على الجماع في الفرج فقط ، وهو قول عطاء (٧) ، وقد تقدم في كتاب الحيض من هذا - في حديث عائشة - مما يمنع منه المعتكف وما يجوز له .

(٢) الاستذكار ٣١٦/١٠ ، التمهيد ٣٣١/٨ .

(١) البقرة : ١٨٧ .

(٤) الاستذكار ٣١٨/١٠ .

(٣) الاستذكار ٣١٧/١٠ .

(٥) الحاوى ٤٩٨/٣ ، الموطأ ك الاعتكاف ، ب النكاح في الاعتكاف ٣١٨/١ .

(٧) الحاوى ٤٩٨/٣ .

(٦) الاستذكار ٢١٧/١٠ ، الحاوى ٤٩٩/٣

(٤) باب صوم عشر ذي الحجة

- ٩ - (١١٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ - قَالَ إِسْحَاقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ .
- ١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ .

وقوله : « وأيقظ أهله » : فيه حث الرجل أهله على فعل الخير ونوافل البر .

وقوله : « ما رأيت النبي ﷺ صائما في العشر قط » : ليس يحتج به على كراهية صومه .

وقد ذكر مسلم ما جاء عن النبي ﷺ في فضل صوم يوم عرفة ، وفيه أن فعله هذا كان ليتحرى ليلة القدر في هذا العشر ؛ بدليل حديث أبي سعيد المتقدم المفسر هذه الليلة . ذكر في آخر الكتاب حديث أبي بكر بن نافع : ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان عن الأعمش . كذا لهم ، وعند الفارسي : ثنا شعبة عن الأعمش .

بسم الله الرحمن الرحيم

١٥ - كتاب الحج

(١) باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة

وما لا يباح ، وبيان تحريم الطيب عليه

١ - (١١٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ ، وَلَا الْعِمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا الْبِرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ ، وَلْيَقِطْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ » .

كتاب الحج

الحج بالفتح المصدر ، وبكسرهما وفتحها مع الاسم ، وبالكسر - أيضا - الحجاجُ . وأصله القصد ، والحج - أيضا - العمل ، وقيل : الإتيان مرة بعد أخرى . والحج فريضة على الأعيان الأحرار المستطيعين مرة في العمر ، هذا ما أجمع المسلمون عليه . واختلفوا هل هو على الفور [أو لا] (١) ؟ واختلف فيه عن أصحاب مالك (٢) وأصحاب الشافعي (٣) ، فالذي يحكى العراقيون عن المذهب أنه على الفور ، وهو قول أبى يوسف والمزنى (٤) ، وقال ابن خويز منداد : تحصيل مذهبنا أنه على التراخي ، وهو قول محمد بن الحسن . وشرائط وجوب الحج عندنا : الإسلام ، والحرية ، والعقل ، والبلوغ ، والاستطاعة ، وشرحها القدرة على أداء الحج بنفسه إما راجلا ، أو راكبا ، والزاد لمن ليس له عادة بالسؤال وتخلية الطريق حتى يمكن فيه (٥) السير على العادة . وقد تقدم في كتاب الإيمان وقت فرض الحج وما ذكر فيه من خلاف ، وسيأتى الكلام على الاستطاعة في حديث الخثعمية .

وقوله - وقد سئل عما يلبس المحرم - فقال (٦) : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ [وَلَا الْبِرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ] (٧) » الحديث ، قال الإمام : سئل

(٢) التمهيد ١٦ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٥) في س : فيها .

(٧) سقط من ع .

(١) في س : أم لا .

(٣) (٤) الحاوي ٤ / ٢٦ .

(٦) في ع : فأجاب .

٢ - (...) (وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ -

عما يلبس [المحرم] (١) فأجاب بما لا يلبس، [وإنما عدل ﷺ إلى ذلك] (٢) [ويترك] (٣) لأن المتروك منحصر، والملبوس لا يتحصر، فحصر ما يترك ليبين أن ما سواه مباح [لباسه] (٤) .

قال القاضي : أجمع المسلمون على أن ما ذكر لا يلبسه المحرم ، وأنه نبه بالقميص والسراويل على كل مخطط ، وبالعمائم والبرانس على كل ما يغطي به الرأس مخطا أو غيره ، وبالحفاف على كل ما يستر الرجل ، وأن لباس هذا جائز للرجال في غير الإحرام ؛ لأن خطاب النبي ﷺ إنما كان لهم ؛ ولأن النساء مأمورات بستر رؤوسهن . قال علماؤنا : ومنع المحرم من جميع ما نهى عنه من لباس ليبعد عن الترفه ، وليتسم (٥) بسمات المتذللين الخاشعين ، الذي خروجه [لذلك] (٦) الغرض من تذله لربه ، وضراعه لغفر ذنبه ، وكذلك امتناعه من الطيب والنساء من ذلك ليبعد عن أعراض (٧) الدنيا في سفره ، وزينة حياتها ولذاتها جهده ، فيخلص نيته ، وينفرد همه بما خرج له ، فلعل الله أن ينيله مرغوبه من رحمته (٨) [ويرحمه] (٩) .

وقوله : « إلا أحدٌ لا يجد نعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين » ، قال الإمام : ذهب بعض الناس (١٠) إلى أن الخفين لا يقطعان ؛ لأن ذلك من إضاعة المال ، وهذا الحديث ردٌ عليه . واختلف المبيحون قطعه إذا قطعهما ولبسهما ، هل يقتدى أم لا ؟ ف قيل : لا شيء عليه ، وقيل : عليه [الفدية] (١١) ، وليس ترخيصه له في الحديث بالذي يسقط الفدية ، كما أن الرخصة في حلق الرأس لم تسقط معه الفدية .

قال القاضي : هذا قول أبي حنيفة وأصحابه ، والقول الأول للمالك والشافعي وأصحابهما (١٢) ، وحجتهم أمر النبي ﷺ بلبسه بعد قطعه ، ولو كان عليه شيء لبينه ؛ إذ هو موضع بيان وتعليم ، وإذ لو كان عليه دم إذا قطعه ، وإذا لم يقطعه فما فائدة قطعه إلا ترك اتباعه بدم أو غيره ، ومالك والليث (١٣) يريان على لابس الخفين المقطوعين مع

(٢) من هامش س ، وغير مثبتة في الأصل .

(١) من ع .

(٤) في هامش الأصل .

(٣) ساقطة من س ، والمثبت من الأصل .

(٦) في هامش الأصل .

(٥) في س : ويتسم .

(٨) في س : برحمته .

(٧) في س : أغراض .

(٩) ساقطة من س .

(١٠) ذهب عطاء بن رباح ، وسعيد بن سالم القداح ، وطائفة من أهل العلم ، أن من لم يجد النعلين لابس الخفين ولا يقطعهما ، وبه قال أحمد . الاستذكار ١١ / ٣٢ .

(١٢) (١٣، ١٢) الاستذكار ١١ / ٣٣ .

(١١) من س .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ ؟ قَالَ : « لَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعِمَامَةَ ، وَلَا الْبُرْئُسَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ وَلَا زَعْفَرَانٌ وَلَا الْخَفَّيْنِ ، إِلَّا أَلَّا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا ، حَتَّى يَكُونَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » .

٣- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرَمُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ . وَقَالَ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَّيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ » .

٤- (١١٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَثَيِّبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ :

وجود التعلين الفدية، وأبو حنيفة (١) لا يرى عليه شيئا ، واختلف فيه قول الشافعي (٢) .

١٩١ / ب وقوله : « لا تلبسوا ثوبًا مسَّهُ وَرْسٌ ، وَلَا زَعْفَرَانٌ » ، قال الإمام : لأن / الورس والزعفران طيبٌ ، والمحرم لا يتطيب .

قال القاضي : أجمعت الأمة أن المحرم لا يلبس ما صبغ بزعفران أو ورس (٣) ، وذلك لما فيهما من الطيب الذي هو داعية الجماع ، ومن التجميل الذي ينافي بذاذة الحاج ، والرجال والنساء في هذا سواء، وعلى لابس ذلك منهما الفدية عند مالك (٤) وأبى حنيفة (٥) ، ولم ير الثوري ، والشافعي (٦) وإسحق وأحمد عليه شيئا إذا فعل ذلك ناسيا . واختلفوا في المعصفر ، فرآه الثوري وأبو حنيفة طيباً كالزعفران (٧) وفيه الفدية (٨) ، ولم يره مالك والشافعي طيباً، وكره مالك المقدم منه، واختلف عنه هل على لابس فدية؟ واختلف [فيه] (٩) أصحابه ، وأجاز مالك سائر الثياب المصبغة بغير هذا ، وكرهها بعضهم لمن يقتدى به فيظن به جواز لباس كل مصبوغ (١٠) .

(١) الاستذكار ١١ / ٣٣ .

(٢) المغني ٥ / ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٣) الحاوي ٤ / ٩٩ ، ٩٨ .

(٤) الموطأ ١ / ٣٢٦ .

(٥) الحاوي ٤ / ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٥ .

(٦) في س : كالزعفر .

(٧) من س .

(٨) الاستذكار ١١ / ٣٥ .

(٩) المتقى للباي ٢ / ١٩٨ .

« السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ ، وَالْخُفَّانِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ » يَعْنِي الْمَحْرَمَ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ — يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعِرْقَاتٍ . فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خُسْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَخْطُبُ بِعِرْقَاتٍ ، غَيْرُ شُعْبَةَ وَحْدَهُ .

٥ — (١١٧٩) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ » .

وقوله في حديث ابن عباس أنه « إن لم يجد الإزار فليلبس السراويل » ، قال الإمام : بذلك قال الشافعي ، ولم يأخذ به مالك لسقوطه من (١) رواية ابن عمر (٢) .

قال القاضي : وقد ذكر مسلم — أيضا — من رواية جابر ، وقال مالك في الموطأ : لم أسمع بهذا (٣) ، ولا أرى أن يلبس المحرم السراويل ، واحتج بأن النبي — عليه السلام — منع لبسه ، ولم يستثن فيه كما استثنى في الخفين ، وظاهر الكلام يدل أن هذه الزيادة لم تبلغ مالكا ، أو لم تبلغه لبسها على حالها ، وكذلك قوله : ولا أرى أن يلبسها المحرم إلا على الوجه المعتاد دون تغيير ، كما قال الشافعي وأحمد وإسحق ، أو لا يلبسها دون فدية (٤) ، فإن مالكا وأبا حنيفة يريان في لبسهما الفدية (٥) ، وأما لو فقتت السراويل وجعل منها شبه الإزار جاز ، كما جاز لباس الخف إذا قطع .

وقوله في هذا الحديث : « السراويل لمن لم يجد الإزار ، والخفاف لمن لم يجد النعلين » :

(٢) الحاوى ٤ / ٩٨ .

(٤) الاستذكار ١١ / ٣٢ .

(١) فى ع : فى .

(٣) الموطأ ١ / ٣٢٥ .

(٥) الحاوى ٤ / ٩٨ .

٦- (١١٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ ، عَلَيْهِ جَبَّةٌ وَعَلَيْهَا خَلُوقٌ - أَوْ قَالَ : أَثَرُ صُفْرَةٍ - فَقَالَ : كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ قَالَ : وَأَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوَحْيُ ، فَسُتِرَ ثَوْبٌ ، وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ : وَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ . قَالَ : فَقَالَ : أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ؟ قَالَ : فَرَفَعَ عُمَرُ طَرَفَ الثَّوْبِ ، فَظَنَرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ - قَالَ : وَأَحْسِبُهُ قَالَ : - كَغَطِيطِ الْبَكْرِ . قَالَ : فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ . قَالَ : « أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ الْعُمْرَةِ ؟ اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الصُّفْرَةِ - أَوْ قَالَ : أَثَرَ الْخَلُوقِ - وَاحْلَعْ عَنْكَ جَبَّتَكَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَجِّكَ » .

٧- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ ، وَأَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَعَلَيْهِ مَقْطَعَاتٌ - يَعْنِي جَبَّةً - وَهُوَ مُتَضَمِّعٌ بِالْخَلُوقِ ، فَقَالَ : إِنِّي أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَعَلَيَّ هَذَا ، وَأَنَا مُتَضَمِّعٌ بِالْخَلُوقِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ ؟ » قَالَ : أَنْزِعْ عَنِّي هَذِهِ الثِّيَابَ ، وَأَغْسِلْ عَنِّي هَذَا الْخَلُوقَ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ ، فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ » .

٨- (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا عِيسَى ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ؛ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : لَيْتَنِي أَرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ . فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ ، وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ

بهذا يحتج أحمد أنها لا تقطع ؛ لظاهر إباحة لبسهما في هذا الحديث كذلك ، والكافة تجعل الأحاديث المتقدمة مفسرة لهذا الإجمال ، وأن لباسهما بعد قطعهما كما تقدم ، وأن الزيادة التي حفظ ابن عمر من ذاك تحكم على حديث ابن عباس ، وجابر . وذكر الجعْرانة ، وقد اختلف فيها الحجازيون والعراقيون ، أولئك يكسرون العين ويشددون الراء ، وهؤلاء يخففونها .

عَلَيْهِ ، مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فِيهِمْ عُمَرُ ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جَبَّةٌ صُوفٌ ، مُتَضَمِّنٌ بِطِيبٍ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جَبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّنَ بِطِيبٍ ؟ فَظَرَّ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً ، ثُمَّ سَكَتَ . فَجَاءَهُ الْوَحْيُ ، فَأَشَارَ عُمَرُ بِيَدِهِ إِلَى يَعْلَى ابْنِ أُمَيَّةَ : تَعَالَ . فَجَاءَ يَعْلَى . فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ . فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ مُحَمَّرُ الْوَجْهِ ، يَغْطِي سَاعَةً ، ثُمَّ سَرَى عَنْهُ ، فَقَالَ : « أَيْنَ الَّذِي سَأَلَنِي عَنِ الْعُمْرَةِ أَنْفًا ؟ » فَالْتَمَسَ الرَّجُلُ ، فَجِيءَ بِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أُمَّا الطَّيِّبُ الَّذِي بَكَ فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَأُمَّا الْجَبَّةُ فَانْزِعْهَا ، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ » .

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . قَالَ : سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجَعْفَرَانَةِ ، قَدْ أَهَلَ بِالْعُمْرَةِ ، وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ وَعَلَيْهِ جَبَّةٌ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ ، وَأَنَا كَمَا تَرَى . فَقَالَ : « انْزِعْ عَنْكَ الْجَبَّةَ ، وَاغْسِلْ عَنْكَ الصُّفْرَةَ ، وَمَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ ، فَاصْنَعْهُ فِي عُمْرَتِكَ » .

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ ، حَدَّثَنَا رِبَاحُ بْنُ أَبِي مَرْوُوفٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ : أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى ، عَنْ

وقوله للمعتمر [الذي رأى عليه جبة عليها خلوق] (١) : « انزع عنك الجبة ، واغسل عنك الصُّفْرَةَ » : [الخلوق ، بفتح الخاء ، الطيب المصبوغ بالزعفران ، والمقطعات : الثياب المخيطة ، كقوله في الحديث الآخر : « بجبة »] (٢) .

وقوله : « فسكت عنه فلم يرجع إليه » : أى يرد عليه جوابا . ومعنى « خَمَرَةٌ » : ستره ، كما جاء فى الرواية الأخرى مبيّناً ، والغطيط مثل صوت النائم الذى يردده مع نفسه . ومعنى « سَرَى عَنْهُ » : أى أزيل ما به وكشف عنه .

قال الإمام : لا خلاف فى منع [استعمال] (٣) الطيب للمحرم بعد التلبس بالإحرام . واختلف الناس فى جواز استعماله قبل الإحرام ، واستدامته بعده ، فمنع من ذلك مالك تعلقا بهذا الحديث ، وفيه أنه أمره بغسل ما عليه منه (٤) ، وأجاز ذلك الشافعى (٥) ، وتأول

أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جَبَّةٌ ، بِهَا أَثَرٌ مِنْ خَلْقٍ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ . فَكَيْفَ أَفْعَلُ ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ . وَكَانَ عُمَرُ يُسْتَرُّهُ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، يُظَلُّهُ . فَقُلْتُ لِعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : إِنِّي أَحْبَبُ ، إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، أَنْ أَدْخِلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ . فَلَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ ، خَمَرُهُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالثَّوْبِ ، فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ ، فَتَنْظَرْتُ إِلَيْهِ . فَلَمَّا سَرَى عَنْهُ قَالَ : « أَيْنَ السَّائِلُ أَنْفًا عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ » فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ . فَقَالَ : « انْزِعْ عَنْكَ جَبَّتِكَ ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلْقِ الَّذِي بِكَ ، وَافْعَلْ فِي عُمَرِكَ مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجِّكَ » .

هذا الحديث على أن الطيب كان من زعفران، وقد نهى الرجل عن الزعفران ، واحتج لمذهبه بقول عائشة : « كنت أطيّب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت » ، وانفصل أصحابنا (١) عن هذا بأنه يمكن أن يكون طيبته بما لا يتقى ريحه ، أو يكون اغتسل للإحرام بعد أن طيبته فذهب الطيب عنه ، وقال أبو الفرج من أصحابنا (٢) : هذا من خواصه - عليه السلام - لأن المحرم إنما منع من التطيب لثلا يدعوه إلى الجماع ، والنبي - عليه السلام - كان يملك إربه فيؤمن عليه من الطيب .

فإن قيل : فلم لم يأمر النبي - عليه السلام - الأعرابي بالفدية لتطيبه ولباسه ؟ قيل : محتمل أن يكون عذره لأنه لم يكن أوحى إليه بتحريم الطيب ، أو لعله لم يطل مقامه عليه ولا انتفع به ، وأحل مالك فيمن تطيب جاهلاً أو ناسياً ، فإنما يفتدى إذا طال لبثه عليه أو انتفع به (٣) ، ومذهب الشافعي أنه لا فدية عليه أصلاً (٤) ، ومذهب أبي حنيفة أنه يفتدى على كل حال (٥) .

وأما أمره - عليه السلام - بتزج الجبة ، فهو ردٌ لقول من قال من الفقهاء : إنه يشق ما عليه من المخيط، ولا ينزع من رأسه ؛ لثلا يكون مغطياً لرأسه، والمحرم لا يغطي رأسه . ولم يستنكر تمزيق الثياب وإن كان إفساداً للمال ، كما لم يستنكر قطع الخفين - كما جاء في الخبر - وإن كان إفساداً لهما .

قال القاضي : القائل بشق الثوب الشعبي (٦) والنخعي ، وجاء في هذا الحديث : « يا رسول الله ، إني أحرمت بعمره وأنا كما ترى » ، وفي الرواية الأخرى : « كيف ترى في رجلٍ أحرم بعمره [في جبة] (٧) بعد ما تضمنح بطيب » : ففيه بيان أن المحرم يمنع من

(٣ - ٥) الحاوي ٤ / ١٠٥ .

(١ ، ٢) في ع : أصحاب مالك .

(٦) شرح معاني الآثار ٢ / ١٣٩ ، الاستذكار ١١ / ٦٦ .

(٧) من س .

الطيب ما كان قبل إحرامه وبعده ، ورد على من زعم أن تطيبه كان بعد إحرامه اعتماداً على احتمال الرواية الأخرى التي ليس فيها بيان ، وفيه أن حكم المعتمر والحاج سواء فيما يمنع منه ويباح له ، وبيانه : أن السائل كان عالماً بال منع من مثل هذا في الحج وجهل حكم العمرة ، فلذلك قال له — عليه السلام — : « وافعل في عمرتك ما كنت فاعلاً في حجك » ، ويدل على هذا ما جاء في رواية ابن أبي عمر في الأم من قول النبي ﷺ له حين سأله : « ما كنت صانعاً في حجك ؟ » قال : أنزع عني هذه الثياب ، وأغسل عني هذا الخلق ، فقال النبي ﷺ : « ما كنت صانعاً في حجك فاصنعه في عمرتك » وهذا يقضى على كل تأويل ذكر في الحديث مما نذكره ، وتحمله ألفاظ الروايات الأخر .

وكذا يدل من سائر الأحاديث / أن حكم الحج — أيضاً — كان مستقراً عند النبي ﷺ ١ / ١٩٢ في ذلك ، وإنما وقف في أمر العمرة حتى أوحى إليه ، قيل : ويحتمل أن الإشارة بهذا القول لغير هذا السؤال ، إذ [قد] (١) كان — عليه السلام — قد بين له سؤاله ، ثم أعلمه أن حكم العبادتين في مثل هذا سواء ، ويدل على هذا قوله : « ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك » ، ويحتمل على رواية الراوي أنه عائد على ما سأل عنه للتأكيد ، وقيل : يحتمل أنه عائد إلى حكم الفدية لمن لبس المخيط وتطيب ، وليس [بنص] (٢) على لزومها أو سقوطها ، فالأظهر أنه لم يجعل عليه فدية فيه ، إذ هو موضع بيان ، وبهذا قال أصحابنا ، قالوا : لأنه إنما أتلف الطيب قبل الإحرام ، وقيل : يحتمل أنه إنما سأل حين أراد الإحرام ، ولم يحرم بعد ، وهذا إنما يمكن على رواية من رواه : « كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ » أو قول من قال : « كيف ترى في رجل أحرم بعمرته وهو متضمنخ ؟ » ، وسائر الروايات تدل أنه قد كان أحرم لقوله : « أحرمت فكيف أفعل ؟ » في الرواية الأخرى ، وقوله في الأخرى : « أحرمت وأنا على ما ترى » ، وقال بعضهم : هاهنا شيء زائد على الطيب وهو ليس المخيط ، ومذهب مالك في هذا : إن كان استدامة وانتفع به ، فعليه الفدية (٣) ، فلعل هذا المحرم سأل النبي ﷺ بقرب إحرامه ، فلذلك لم يأمره بفدية .

وقوله في هذا الحديث في رواية شيان بن فروخ (٤) : « فقال : أيسرك أن تنظر إلى النبي ﷺ وهو ينزل عليه ؟ » : كذا جاء ولم يُسمِ القائل ، ولا قبله ما يدل عليه ، وقد جاء مبيناً في الحديث الآخر بعده أنه عمر بن الخطاب . وفي هذا الحديث أن السنن تكون بوحي من الله كما جاء في هذه المسألة ، وليست بفرض ، وفيها ما يلزم العالم من الثبوت عند السؤال ما لم يسبق له علمه .

وقوله : « أما الطيب فاغسله ثلاث مرات » : دليل على المبالغة في غسله حتى يذهب

(٢) في س : فيه نص .

(١) من س .

(٣) المتقى ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤) هو شيان بن أبي شبة الحبطي ، مولا هم أبو محمد الأثلي ، روى عن جرير بن حازم وأبي الأشهب العطاردي ، وأبان بن يزيد العطار ، وحمام بن سلمة وغيرهم ، وعنه أبو داود والنسائي وزكريا بن يحيى =

ريحه وأثره ، لا (١) أن « ثلاثا » حدٌ في هذا الباب ، ويحتمل أن « ثلاثا » راجع إلى قوله ذلك ، أى قال : اغسله ، وكرر قوله ثلاثاً تأكيداً .

= السجزي وغيرهم . وثقه أحمد بن حنبل ، وقال أبو زرعة : صدوق . ولد سنة أربعين ومائة ، ومات سنة خمس أو ست وثلاثين ومائتين . التهذيب ٤ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ .
(١) فى س : إلا .

(٢) باب مواقيت الحج والعمرة

١١ - (١١٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ . قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ . قَالَ : « فَهِنَّ لَهُنَّ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ ، وَكَذَا فَكَذَلِكَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا » .

١٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ . وَقَالَ : « مَنْ لَهُمْ ، وَلِكُلِّ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ ، مِمَّنْ أَرَادَ

أحاديث المواقيت

ذكر فيها أن النبي - عليه السلام - وقت لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن ، بسكون الراء ، ولأهل اليمن يلملم ، وفي الرواية الأخرى : أنه أمرهم أن يهلوا من هذه المواقيت، وفي حديث جابر قال أبو الزبير : أحسبه رفع إلى النبي ﷺ ، وذكر الحديث ، وفيه : « وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ » بكسر العين ، قال الدارقطني في حديث أبي الزبير : ومهل أهل العراق نظر (١) ، ولم يخرج البخاري ولا خرج لأبي الزبير شيئا ، ولم تكن عراق يومئذٍ ، يعني زمن النبي ﷺ .

قال القاضي : هذا مما لا يعمل به الحديث ، فقد أخبر النبي - عليه السلام - عما لم يكن في زمانه مما كان ، وهذا يُعَدُّ في معجزاته - عليه السلام - فإنه أخبر أنه ستكون لهم مهل ، ويُسَلَّمُونَ ويحجون ، فكان ذلك .

ومَهْيَعَةٌ : بسكون الهاء عند أكثرهم ، وقاله بعضهم بكسر الهاء فسرّها في الحديث

(١) الإلزامات والتبع للدارقطني ، كتاب التبع ، مهل أهل العراق : ٤٢٠ .

الحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ .

١٣ - (١١٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ» .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ» .

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ» .
قَالَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : وَذُكِرَ لِي - وَلَمْ أَسْمَعْ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ» .

أنها الجحفة ، وذكر قاسم بن ثابت في الدلائل أنها قريب من الجحفة . والجحفة : قرية جامعة بين مكة والمدينة ، سميت بذلك لأن السيول أجحفتها ، وهى على ثمانية مراحل من المدينة . [وذو الحليفة : ماء من مياه بنى جشم على ستة أميال ، وقيل : سبعة من المدينة] (١) .
ويلملم - ويقال : ألملم : جبل من [جبال] (٢) تهامة على ليلتين من مكة ، الياء بدل من الهمزة . وقرن بسكون الراء ، وهو قرن المنازل ، وقرن الثعالب ، وقد قاله بعضهم بفتح الراء وهو خطأ ، وهو تلقاء مكة ، وأصله الجبل الصغير المستطيل المنقطع عن الجبل الكبير . قال القابسي : من قاله (٣) بالإسكان أراد الجبل المشرف على الموضع ، ومن فتح أراد الطريق الذى يفرق منه ، فإنه موضع فيه طرق مختلفة .

وقوله عن أبى الزبير أنه «سمع جابراً يسأل عن المهل ، فقال : سمعت . ثم انتهى فقال : أراه ، يعنى - النبى عليه السلام » : قائل هذا أبو الزبير [وهو الذى انتهى] (٤) يعنى عن تمام رفع الحديث إلى النبى ﷺ ، ثم قال : أراه ، كما قال فى الرواية الأخرى : أحسبه رفع إلى النبى - عليه السلام .

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٣) فى س : قال .

(٤) من س .

١٥ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عن أبيه ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مهل أهل المدينة ذو الحليفة ، ومهل أهل الشام مهيعة - وهي الجحفة - ومهل أهل نجد قرن » .

قال عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - : وزعموا أن رسول الله ﷺ - ولم أسمع ذلك منه - قال : « ومهل أهل اليمن يلملم » .

وقوله فيه : « مهل أهل المدينة ذو الحليفة » والطريق الآخر : « الجحفة » ، وفسره (١) فى الرواية الأولى : « ولأهل الشام الجحفة » وطريقهم على المدينة .

قال الإمام : للحج ميقتان : ميقات زمان ، وابتدأوه شوال . وميقات مكان ، وهى المواضع المذكورة فى [هذا] (٢) الحديث ، وميقات أهل العراق منها مختلف فيه ، فذكر هنا ذات عرق مرفوعاً إلى النبى ﷺ فيما يحسبه الراوى ، وذكر فى غير هذا الكتاب العقيق (٣) ، ومنه استحب الشافعى لأهل العراق أن يهلوا (٤) . وتقدمه الحج على ميقات الزمان مكروه عندنا ، وتقدمته على ميقات المكان مكروه عندنا - أيضاً - إذا قدمه بمكان قريب ؛ لما فى ذلك من التلبيس والتضليل عن المواقيت ، [فإن تقدمه] (٥) بمكان بعيد لا يلتبس الميقات به ، فظاهر المدونة كراهته (٦) ، وظاهر المختصر إجازته .

قال القاضى : أجمع المسلمون [على] (٧) أن المواقيت مشروعة ، وعامتهم (٨) على أنها سنة (٩) مؤكدة ، يلزم من تركها الدم ، خلافاً لعطاء والنخعى (١٠) أن لا شىء على تاركها ، ولسعيد بن جبير فى قوله : لا حج له (١١) ، وفائدة هذا التوقيت بمنع جواز هذه المواضع دون إحرام لمن أراد الحج أو العمرة ، [وأنه مبتدأ عمل الحج والعمرة] (١٢) ، وأنه لا

(١) فى س : مفسره .

(٢) من ع .

(٣) سنن أبى داود ، ك المناسك ، ب فى المواقيت ١ / ٤٠٤ ، سنن الترمذى ، ك الحج ، ب ما جاء فى

مواقيت الإحرام لأهل العراق ٣ / ١٨٥ .

(٤) الحاوى ٤ / ٦٨ .

(٥) فى ع : وإن قدمه ، وفى س : فإن قدمه .

(٦) المدونة : ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٧) ساقطة من الأصل ، ومثبتة من س .

(٨) فى س : كافهم .

(٩) الاستذكار ١١ / ٨٢ ، المغنى لابن قدامة ٥ / ٦٩ .

(١٠) المغنى لابن قدامة ٥ / ٦٩ .

(١١) الاستذكار ١١ / ٨٥ ، المغنى لابن قدامة ٥ / ٦٩ ، الحاوى ٤ / ٧٢ .

(١٢) سقط من الأصل ، واستترك بالهامش .

١٦ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ .

يحل من أراد الحج أو العمرة جوازها دون إحرام ، فأما من لم يرد النسك ودخل لحوائجه ، فإن كان يتكرر عليها - كالخطابين وشبههم - فهؤلاء لا إحرام عليهم عند مالك (١) وغيره ، ويدل على هذا قوله في الحديث : « فمن (٢) أراد الحج / أو (٣) العمرة » ، فدل أن الإحرام إنما يلزم مثل هؤلاء المتبردين لا غيرهم ممن يتكرر دخوله لحوائجه . وإن كان ممن (٤) ينذر - كالتاجر وشبهه - فعند مالك لا يدخل إلا بإحرام (٥) . واختلف في تأويله ، هل هو على الوجوب أو الاستحباب ؟ وهل عليه دم أم لا على هذا ؟ وأجاز الزهري وأبو مصعب دخوله بغير إحرام ، وإنما يلزم الإحرام من قصد النسك ، وسيأتي من هذا بعد .

١ / ١٩٢

وقوله في المواقيت : « هن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن » : كذا جاءت به الرواية في الصحيحين وغيرهما (٦) عند أكثر الرواة ، [و (٧) عند بعض رواة مسلم والبخاري : « فهن لهن » ، وكذا رواه أبو داود وغيره (٨) ، وهذا الوجه . وكذا ذكره مسلم في رواية ابن أبي شيبه ؛ لأنه ضمير أهل هذه المواضع المذكورة ، وقد تخرج الرواية الأخرى : « لهن » على المواضع والأقطار المذكورة قبل ، أي هذه المواقيت لهذه الأقطار والمراد أهلها . وأما قوله : « فهن لهن » فجمع من لا يعقل بالهاء والنون ، فإن العرب تستعمل ذلك ، وأكثر ما تستعمله فيما دون العشرة ، ويجمع [ما جاوز] (٩) العشرة بالهاء ، وكذلك قالوا في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خُلِقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ (١٠) ثم قال : ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (١١) ، أي في

(١) المتفق للبخاري ٢ / ٢٠٧ .

(٢) في س : لمن .

(٣) المتفق ٢ / ٢٠٧ .

(٤) في س : ما .

(٥) في س : و .

(٦) البخاري ، ك الحج ، ب مهل أهل مكة للحج والعمرة ٢ / ١٦٥ ، أبو داود ، ك المناسك ، ب المواقيت ١ / ٤٠٣ .

(٧) من س .

(٨) أبو داود ، ك المناسك ، ب المواقيت ١ / ٤٠٣ ، النسائي في الكبرى ، ك المناسك ، ب من كان أهله دون الميقات ٢ / ٣٣٠ .

(٩) في س : ما دون .

(١٠) قيدت في نسخ الإكمال هكذا : « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر منها أربعة حرم » .

(١١) التوبة : ٣٦ .

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : وَأَخْبِرْتُ أَنَّهُ قَالَ : « وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ » .

١٧ - (١١٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يُسْأَلُ عَنْ

هذه الأربعة ، وقيل : فى الجميع .

وقوله : « وكذا وكذا » ، كذا الرواية ، قيل : وجهه : [وكذاك فكذاك ، أى وكذا] (١) أهل كل مكان دون المواقيت منه ، الدليل (٢) قوله : « حتى أهل مكة من مكة » . وأجمعوا على جواز الإحرام ولزومه (٣) من المواضع المذكورة إلا فى ميقات أهل العراق ، فمالك وكافتهم أنه من ذات عرق نفسها ، واستحب الشافعى من العقيق منها ، وروى فيه أثر لا يثبت عن النبى - عليه السلام (٤) - وروى عن بعض السلف : من الرَبْذَةِ (٥) منها .

وقوله : « حتى أهل مكة من مكة » : أجمع العلماء على هذا ، وأنهم لا يخرجون منها إلا محرمين ، وهذا فى الحج ، ويدل أن النبى ﷺ أراد بهذا الحج خصوصاً أمره عائشة فى عمرتها أن تخرج إلى التنعيم (٦) ، وسيأتى من أين يحرم المعتمر من مكة عند ذكر هذا الحديث .

وأما مَنْ منزله بين مكة والمواقيت ، فجمهور الفقهاء أنه يحرم من موضعه وهو ميقاته ، فإن لم يحرم منه فهو كتارك ميقاته ، وقال مجاهد : ميقات هؤلاء مكة ، وتحديد النبى ﷺ هذه المواقيت لأهل هذه المواضع يدل على تخصيصهم بها ، وأنه لا يجزئ أهل موضع أن يعدلوا قصداً إلى ميقات غيرهم ، إلا أن يكونوا مسافرين فى جهة ذلك الميقات فليزيمهم حكمه .

وقوله فى الحديث : « فهن لهم » ، ولمن أتى عليهن من [غيرهن] (٧) ، ممن أراد الحج والعمرة : قال بعضهم : فيه دليل أن الحج ليس على الفور ؛ لقوله : « ممن أراد » وهذا لا حجة فيه وليس الإرادة هنا للتخيير ، بل المراد بها هنا نوى ، وقد تأتى للوجوب .

(١) فى س : وكذلك فكذلك وكذا .

(٢) فى س : بدليل .

(٣) فى س : لزومها .

(٤) سبق تخريجه قريباً .

(٥) وكان الحسن بن صالح يحرم من الربذة . المغنى لابن قدامة ٥ / ٥٧ .

(٦) سيأتى بعد ثلاثة عشر باباً فى بيان وجوه الإحرام .

(٧) فى ع : غير أهلهن .

المهل؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ - ثُمَّ انْتَهَى فَقَالَ: أَرَاهُ يَعْنِي - النَّبِيَّ ﷺ ..

١٨ - (...) (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ، قَالَ عَبْدٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ

قال الإمام : وظاهر هذا إسقاط الدم عن جاوز الميقات غير مريد للحج والعمرة ، وقد وقع في المذهب اضطراب في الضرورة ^(١) إذا جاوزه غير مريد للحج ، وأما إذا جاوزه مريداً للحج ، ثم أحرم بعد مجاوزته وهو في أثناء طريقه ، فلا يسقط الدم الواجب عليه على الجملة رجوعه إلى الميقات . وقال أبو حنيفة : تسقط إذا رجع [إلى] ^(٢) الميقات ولبي ^(٣) ؛ لأنه قد استدرك ما فاتته وأكمل مانقصه .

قال القاضي : من جاوز الميقات ونيته النسك لحج أو عمرة رجع ما لم يحرم عند مالك ، ولا دم عليه ، وقيل : يرجع ما لم يشارف مكة ، فإن أحرم فلا يرجع ، وعليه في هذا دم ، ولا يسقطه ^(٤) إن رجع كما قال ، هذا قول مالك وابن المبارك ^(٥) والثوري على خلاف عنه ، وكافة الفقهاء يأمرونه بالرجوع ، وأن رجوعه يسقط عنه الدم إلا أبا حنيفة منهم ، وزاد التلبية لكونها عنده فرضاً ، فإن لم يرجع عن هؤلاء ، ولم يلب في رجوعه عند أبي حنيفة وجب عليه الدم ، وعن ابن الزبير : يقضى حجه ثم يرجع إلى الميقات بعمرة ، وتقدم قول عطاء وسعيد بن جبير ^(٦) ، وأما من جاوز الميقات غير مريد النسك ، ثم بدا له في النسك ، فجمهور العلماء على أنه يحرم من مكانه ولا شيء عليه ^(٧) ، وقال أحمد وإسحق : يرجع إلى الميقات ^(٨) ، وعن مالك في وجوب الدم على القاصد لدخول مكة من غير نية نسك ثم بدا له في النسك قولان .

وذكر مسلم في الباب يحيى بن يحيى ، ويحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر ، قال يحيى : أنبأنا ^(٩) . كذا لهم ، وعند الستجاني : قال ابن يحيى : قال بعض علمائنا : وفي المواقيت حجة لنا أن أقل ما يقصر فيه الصلاة ، وما يسمى سفرأ مسافة يوم وليلة ؛ لأنه

(١) في س : الضرورة .

(٢) في هامش الأصل .

(٣) الاستذكار ١١ / ٨٤ .

(٤) في س : يسقط .

(٥) انظر : الاستذكار ١١ / ٨٤ ، المغني لابن قدامة ٥ / ٦٩ ، التمهيد ١٥ / ١٤٨ .

(٦) الاستذكار ١١ / ٨٥ ، التمهيد ١٥ / ١٤٩ . (٧) (٨) الاستذكار ١١ / ٨٦ .

(٩) في س : أنا .

الله - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - يُسْأَلُ عَنِ الْمَهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ - أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - فَقَالَ: « مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْجُحْفَةُ ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عَرِقٍ ، وَمَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمٍ » .

أقل مقادير المواقيت لأهل الآفاق المسافرين حتى يمرَّ لهم سفر وهم محرمون ، وذلك أن « قرن » أقرب المواقيت من مكة على يوم وليلة ، وفيه رفق النبي - عليه السلام - في توقيته هذه المواقيت بأمرته ، فجعل الأمر لأهل الآفاق بالقرب ، ولما كان أهل المدينة أقرب من أهل الآفاق المذكورة وقَّت لهم ذا الحليفة خارج المدينة بستة أميال ، وجعل لمن مر بها من أهل الآفاق المصير إلى ميقاتهم الجحفة ، على ثمانية مراحل من المدينة .

(٣) باب التلبية وصفتها ووقتها

١٩ - (١١٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنْ الْحَمْدُ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ » .

وقوله : « لبيك » ، قال الإمام : التلبية عند أبي حنيفة واجبة ^(١) ، ومالك والشافعي لا يوجبانها ^(٢) . واختلف / إذا لم يأت بها ، فعند مالك : يلزمه دم ، ولم يلزمه الشافعي ، وعند مالك والشافعي : أن الحج يصح [فيه] ^(٣) الدخول بالنية خاصة ، وأنه ينعقد بالقلب كما ينعقد الصوم ، وعند أبي حنيفة : لا ينعقد إلا بمقارنة التلبية أو سوق الهدى إلى عقد القلب .

قال القاضي : قال شيوخنا البغداديون : التلبية عندنا مسنونة غير مفروضة ، قال الباجي : ومعنى ذلك عندي : أنها ليست من أركان الحج ، وإلا فهي واجبة ، ولذلك لزم الدم بتركها ^(٤) .

قال القاضي : وهذا فرق ما بيننا وبين أبي حنيفة ؛ لأنه يعتقدها شرطاً في صحة الحج وركنًا من أركانه ، كالتكبير في إحرام الصلاة ، وقاله ابن حبيب من أصحابنا ، إلا أن أبا حنيفة على أصله يجري ^(٥) عنده من التلبية ما في معناها من التسييح والتهليل وذكر الله كما يجري ^(٦) ما في معنى التكبير عنده في الإحرام مما فيه التعظيم لله .

[وقوله : « إن تلبية رسول الله ﷺ » : ظاهره التي كان يواظب عليها ويقولها ؛ فلهذا استحب العلماء المجيء بها بلفظها ثم يقول بعد أمر الذكر والدعاء والثناء ما شاء ، فإن أهل بما في معناها من التسييح والتهليل لم يكن عليه بذلك دم ، بخلاف تارك كل ذلك عندنا] ^(٧) .

قال الإمام : وهو مصدر ثني ^(٨) للتكثير والمبالغة ، ومعناه : إجابة [لك] ^(٩) بعد إجابة ، ولزوماً لطاعتك فتليته للتأكيد لا تنية حقيقية بمنزلة قوله تعالى : ﴿ بَلِّ يَدَاكَ

(١) المغنى لابن قدامة ٥ / ١٠١ ، الاستذكار ١١ / ٩٦ ، المتقى للبايجي ٢ / ٢١١ .

(٢) الحاوي ٤ / ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) ساقطة من الأصل ، ومثبتة من س .

(٤) المتقى للبايجي ٢ / ٢١١ .

(٥ ، ٦) في س : يجرى .

(٧) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

(٨) في س : مثني .

(٩) ساقطة من الأصل ، ومثبتة من ع ، هامش س .

مَسْوَطَتَانِ ﴿١﴾ أى نعمتاه على تأويل اليد [ها] (٢) هنا بالنعمة ، ونعم الله تعالى لا تخصى ، ويونس بن حبيب من أهل البصرة ، فذهب فى لبيك إلى أنه اسم مفرد وليس بمثنى ، وأن ألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير (٣) على حد « لدى » ، وعلى مذهب (٤) سيويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المضمّر ، وأكثر الناس على ما ذهب إليه سيويه . قال ابن الأنبارى : ثنوا « لبيك » كما ثنوا « حنانيك » ، أى تحتنا بعد نحن . وأصل لبيك : لبيك ، فاستقلوا الجمع بين ثلاث باءات فأبدلوا من الثالثة ياء ، كما قالوا من الظن : تظنيت والأصل تظننت ، قال الشاعر :

يذهب بى فى الشعر كل فنّ
حتى يـرد عني التظنى

واختلفوا فى معنى « لبيك » واشتقاقها ، كما اختلف فى صيغتها ، ف قيل : معنى لبيك اتجأهى وقصدى إليك ، مأخوذ من قولهم : دارى تلب دارك ، أى تواجهها . وقيل : معناها : محبتي لك [مأخوذ] (٥) من قولهم : امرأة لبّة : إذا كانت مُحبةً لولدها عاطفة عليه . وقيل : معناها إخلاصى لك ، مأخوذ من قولهم : حبُّ لبابٍ : إذا كان خالصاً محضاً ، ومن ذلك : لبُّ الطعام ولبابُهُ . وقيل : معناها : أنا مقيم على طاعتك وإجابتك ، مأخوذ من قولهم : قد لبَّ الرجل بالمكان وألبَّ : إذا أقام فيه ولزمه . قال ابن الأنبارى : وإلى هذا المعنى كان يذهب الخليل والأحمر .

قال القاضى : قيل : هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم : ﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ (٦) ، وقال الحربى فى معنى « لبيك » أيضا : [أى] (٧) قربا منك وطاعة . والألباب : القرب ، قيل (٨) : وقال أبو نصر : معناه أنا ملب بين يدك ، أى مختضع .

قال الإمام : وقوله : « إن الحمد والنعمة لك » يروى بكسر الهمزة من « إن » وفتحها . [قال الخطابى : الفتح رواية العامة] (٩) . قال ثعلب : الاختيار كسر « إن » وهو أجود معنى من الفتح ؛ لأن الذى يكسر يذهب إلى أن المعنى (١٠) : إن الحمد والنعمة لك على كل حال ، والذى يفتحها يذهب إلى أن معنى لبيك : [لأن الحمد لك أى لبيك] (١١) لهذا السبب ، ويجوز : والنعمة لك ، على الابتداء [بالرفع] (١٢) ، والخبر محذوف تقديره : إن الحمد لك . قال ابن الأنبارى : وإن شئت جعلت خبر « إن » محذوفا . قال القاضى : قال ثعلب : فمن فتح خص ، ومن كسر عمّ .

(٣) فى س : بالمضمّر .

(٢) من ع .

(١) المائة : ٦٤ .

(٤) قيد قبلها « و » فى نسخ الإكمال ، والمثبت من ع .

(٥) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بهم .

(٦) الحج : ٢٧ .

(٧) ساقطة من س .

(٨) فى س : قال .

(٩) سقط من ع .

(١١) من س .

(١٢) من هامش س .

(١٠) فى س : معنى .

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَزِيدُ فِيهَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَنَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَحَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلًا، فَقَالَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ».

قَالُوا: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ: هَذِهِ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ نَافِعٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَزِيدُ مَعَ هَذَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: تَلَقَّيْتُ التَّلْبِيَةَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

وقوله: «وسعديك» إعرابها وتثنيها مثل ما تقدم من لبيك، ومعناها: ساعدت طاعتك يا رب مساعدة بعد مساعدة.

وقوله: والخير [بيديك] (١) أى الخير كله بيد الله.

قال الإمام: «وقوله: والرغباء إليك [والعمل] (٢)» يروى بفتح الراء والمد، وبضم الراء والقصر، ونظيره: العليا والعلواء، والنعمى والنعماء.

قال القاضي: وحكى أبو على القالى فى ذلك - أيضا - الفتح والقصر مثل سكرى، ومعناه [هنا] (٣): الطلب والمسألة، أى الرغبة إلى من بيده الخير، وهو المقصود بالعمل الحقيقى بالعبادة.

وقول ابن عمر: «تلقفت التلبية من رسول الله ﷺ» بالفاء، قال الإمام: أى أخذتها بسرعة، ويروى: «تلقنت» بالنون.

(٢١) - (...) وحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : فَإِنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مُلْبِدًا يَقُولُ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ » لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ .

وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - كَانَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكَعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ الْحُلَيْفَةِ أَهْلًا بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ .

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَهْلُ بِأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ . وَيَقُولُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ لَبَّيْكَ ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ .

قال القاضي: بالفاء رواية الكافة ، وقد رويناها « تلقيت » بالياء من طريق السجزي ، ومعانيها متقاربة .

وقوله : أنه - عليه السلام - كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهلّ : « فقال: لبيك » : الإهلال رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام ، ومنه استهل الصبي : إذا صاح ، ومنه : « وَمَا أَهْلٌ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ » (١) : أى رُفِعَ الصوت فيه بغير اسم الله ، قالوا : وإنما سُمي الهلال لرفع الناس أصواتهم عند رؤيته .

وقوله : « كان - عليه السلام - يركع بذى الحليفة ركعتين ، فإذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهلّ » : الركعتان قبل الإحرام مشروعة وسنة [فى] (٢) الإحرام عند الكافة ، أن يكون بإثر صلاة ، واستحب مالك [أن يكون بإثر] (٣) صلاة ركعتي (٤) نفلٍ فأكثر ، كما جاء عنه - عليه السلام - واستحب الحسنُ إثْرَ صلاة فرض ، لأنه روى أن هاتين الركعتين [اللتين] (٥) صلى - عليه السلام - كانتا (٦) صلاة الصبح ، والأول أظهر ، فإن أهلّ إثْرَ صلاة فرض أجزأه عند مالك وغيره ، ولا دم عليه إن أحرم بغير إثْرَ صلاة .

وقوله هنا : « إذا استوت الناقة » ، وقوله فى الحديث الآخر : « حين استوت به

(٢) من س .

(٤) انظر : الاستذكار ١١ / ٩٤ .

(٦) فى الأصل : كانت ، والمثبت من س .

(١) المائدة : ٣ .

(٣) سقط من س .

(٥) فى هامش س .

٢٢- (١١٨٥) وحدثني عباس بن عبد العظيم العنبري، حدثنا النضر بن محمد اليمامي، حدثنا عكرمة - يعني ابن عمار - حدثنا أبو زميل عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك. قال: فيقول رسول الله ﷺ: «وَيْلَكُمْ! قَدْ قَدْ» فيقولون: إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك. يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت.

راحلته»، وقوله في الرواية الأخرى: «حتى (١) تنبعث به ناقته» متفق (٢) لأن قيامها به هو انبعائها، ولا تستوى به حتى تنبعث به، ولا يفهم منه أخذها في المشي، وبينه قوله في الحديث الآخر: «إذا وضع رجله في الغرز وانبعثت به قائمة»، وبما جاء في [هذا] (٣) الحديث أخذ مالك، وأكثر العلماء (٤) أن يهل إذا استوت به إن كان راكباً، ويتوجه بإثر ذلك، وإن كان راجلاً فحين يأخذ في المشي، وقال الشافعي في الراكب كذلك، وقال أبو حنيفة: إذا سلّم من الصلاة أهل على ما جاء في ذلك في حديث ابن عباس (٥): أنه أحرم من المسجد بعد أن صلى فيه، وأوجبه في مجلسه. وفيه أن سنة التلبية عند الأخذ في الإحرام والشروع في العمل، لا قبله وفي أثناء العمل، وقطعها حيث لا عمل من أعمال الحج، قالوا: وفيه الإهلال مستقبل القبلة؛ لأنها إجابة الداعي إبراهيم - عليه السلام - ولا تجيب أحداً مولياً ظهره عنه.

وقوله: «يُهل ملبداً» التليد: هو ضم الرأس بالخطمي أو الصمغ، وشبه ذلك مما يضم الشعر ويلزق بعضه ببعض، ويمنع التمعط والتكمل، وفعله جائز، وهو مستحب فعلة لمن يريد الحج أو العمرة قبل إحرامه.

(١) في س: حين.

(٢) في س: متعين.

(٣) من س.

(٤) انظر: الاستذكار ١١ / ٦٠١.

(٥) أبو داود، ك المناسك، ب في وقت الإحرام ١ / ٤١٠.

(٤) باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة

٢٣ - (١١٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِك ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : بَيِّدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا ، مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ - يَعْنِي ذَا الْحَلِيفَةِ .

وقوله : « هذه البيداء التى تكذبون فيها على رسول الله ﷺ ، ما أهل إلا من عند الشجرة (١) » ، وفى الحديث الآخر : « [ما أحرم إلا من المسجد] (٢) » : هذا - أيضا - متفق وهو مسجد ذى الحليفة ، وفيه كان ﷺ قبل إهلاله ، وذو الحليفة على ستة أميال، وقيل: سبعة من المدينة ، والشجرة هناك ، والبيداء هناك ، كله قريب [بعضه] (٣) من بعض . قال الطحاوى : ويجمع بين ذلك ما جاء فى حديث ابن عباس : أن النبى ﷺ لما صلى فى مسجد ذى الحليفة أهل بالحج ، فسمع ذلك أقوام فحفظوا ، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل ، وأدرك ذلك منه قومٌ ولم يشهدوه أولا - لأن الناس كانوا يأتون أرسالا - فسمعوه يهل حينئذ ، فلما وقف على شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فى المرتين فنقل كل واحد ما سمع (٤) ، ولكن الحديث بإهلاله بعد ما استوت به ناقته أشهر وأصح ، وفى حديث سعد بن أبى وقاص : كان - عليه السلام - إذا أخذ طريق الفرع أهل إذا استوت به راحلته، وإذا أخذ طريق أحد أهل إذا علا شرف البيداء (٥) . والبيداء كلها مهل ، لكن الأفضل من حيث أهل - عليه السلام - .

قال الإمام : البيداء : مفازة لا شىء فيها ، وبين المسجدين أرض ملساء اسمها (٦) البيداء ، فأنكر ابن عمر على من يقول : إن النبى ﷺ إنما أحرم من البيداء ، وهو يقول : إنما أحرم - عليه السلام - من المسجد .

(١) فى س : المسجد .

(٢) فى س : ما أهل رسول الله ﷺ من عند الشجرة .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش .

(٤) انظر : شرح معانى الآثار للإمام الطحاوى ، حيث نقل القاضى - رحمه الله - الكلام ، واختصره .

اختصاراً ١٢٣ / ٢ .

(٥) أبو داود ، ك الحج ، ب فى وقت الإحرام ١ / ٤١٠ ، ٤١١ .

(٦) فى س : تسمى .

٢٤- (...) وحدثناه قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمٍ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - إِذَا قِيلَ لَهُ : الإِحْرَامُ مِنَ الْبَيْدَاءِ ، قَالَ : الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مَا أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ ، حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ .

قال القاضي : معنى قوله : « بين المسجدين » : أى مكة والمدينة ، كذا بينه الناس ، وكذلك هو ، وهذه البیداء هو الشرف الذى أمام ذى الحليفة ، وهى أقرب إلى مكة من ذى الحليفة ، وكل مفازة بیداء ، وجمعها بید .

(٥) باب الإهلال من حيث تنبث الرحلة

٢٥ - (١١٨٧) وحدثنا يحيى بن يحيى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِك ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا . قَالَ : مَا هُنَّ يَا بَنَ جُرَيْجٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النُّعَالَ

وقول ابن جريج لابن عمر: « رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها » ، قال الإمام : وقوله: « تكذبون فيها على رسول الله ﷺ » : محمول أنه أراد أن ذلك وقع منهم على جهة السهو ، ولا يظن به أنه كان ينسب إلى الصحابة [تعمد] (١) الكذب الذي لا يحل .

وقوله : كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك . فيقول رسول الله ﷺ : « قَدْ قَدْ » (٢) أى كفاكم هذا الكلام الصحيح المستقيم الحق ، إنكاراً لما كانوا يُذِيلُونَ به قولهم هذا من قولهم : « إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك » فعند قوله : « قَدْ قَدْ » تم كلام النبي ﷺ ، ثم رجع فى الحديث إلى حكاية كلام الكفار الذى (٣) حكيناه ، وفيه إن لم يُبين هكذا تلفيق فى الأم لمن لم يعلم ، ومعنى « قَدْ قَدْ » : كفى كفى ، مثل قط قط ، يقال بكسر الدال فيهما وسكونها .

[وذكر (٤)] لمس الركنين اليمانيين، ولبس النعال السبئية ... الحديث ، قال الإمام : يحتمل أن يريد لا يصنعها غيرك مجتمعة ، وإن كان يصنع بعضها ، ثم سَمَّى له علة فعله فى الثلاث ، وأنه رأى النبي ﷺ فعل ذلك ، ويحتمل [أنه] (٥) - عليه السلام - إنما خص هذين الركنين بأنهما على قواعد إبراهيم - عليه السلام - وترك الآخرين لما قصرا عن قواعد إبراهيم .

قال القاضى : على هذا اتفاق أئمة الأمصار والفقهاء ، وإنما كان الخلاف فى ذلك قديماً من بعض الصحابة والتابعين .

(٢) الحديث تقدم فى الباب السابق رقم (٢٢) .

(٤) من س .

(١) من س .

(٣) فى س : بالذئ .

(٥) فى ع : أن يكون .

السَّبْتِيَّةَ ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالْصَّفْرَةِ ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ ، وَلَمْ تَهْلِلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ .

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : أَمَّا الْأَرْكَانُ ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ . وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا . وَأَمَّا الصَّفْرَةُ ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا ، فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا . وَأَمَّا الْإِهْلَالُ ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ .

٢٦ - (...) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ ،

قال الإمام : وأما قوله : « رَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالْصَّفْرَةِ » : فقليل : المراد به صباغ الشعر ، وقيل : صباغ الثوب ، والاشبه أن يكون صبغ الثياب ، لأنه أخبر أنه إنما (١) صبغ اقتداء بالنبي - عليه السلام - [وهو - عليه السلام] (٢) - لم يذكر عنه أنه صبغ - [عليه السلام] (٣) - شعره .

قال القاضي : هذا أظهر الوجهين وأصحهما ، وإلا فقد جاءت آثار في حديث ابن عمر بين فيها تصفير ابن عمر لحيته ، واحتجاجه بأن النبي ﷺ كان يصفر لحيته بالورس والزعفران ، ذكره أبو داود (٤) . وذكر - أيضا - في حديث آخر احتجاجه بأن النبي - عليه السلام - كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته (٥) .

قال الإمام : وأما إجابته له عن تأخير إهلاله إلى يوم التروية بأنه لم ير رسول الله ﷺ يهل حتى تنبث به راحلته ، فإنه أجابه بضرب من القياس لما لم يتمكن له من فعل النبي ﷺ في ذلك الشيء بعينه ما تمكن في غيره مما سماه له ، ووجه هذا القياس : أنه لما رآه ﷺ إنما أهل عند الشروع في الفعل آخر [هو أيضا] (٦) الإهلال إلى يوم التروية ، [الذي] (٧) يتبدى فيه بأعمال الحج ، من الخروج إلى منى وغير ذلك . وأما وجه اختيار غيره من العلماء لمن أحرم من مكة أن يهل من أول العشر ، فإن ذلك ليحصل للمحرم (٨) من الشعث ما يساوى فيه من أحرم من المواقيت .

(١) في نسخ الإكمال : الذي والمثبت من ع .

(٢) من ع .

(٣) سقط من ع .

(٤) أبو داود ، ك الترجل ، ب ما جاء في خضاب الصفرة ٢ / ٤٠٤ .

(٥) أبو داود ، ك اللباس ، ب في المصبوغ بالصفرة ٢ / ٣٧٤ .

(٦) في ع : أيضا هو .

(٨) في س : للمحرمين .

(٧) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : حَجَّجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ مَرَّةً . فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ أَرْبَعَ خَصَالٍ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ ، بِهَذَا الْمَعْنَى إِلَّا فِي قِصَّةِ الْإِهْلَالِ فَإِنَّهُ خَالَفَ رِوَايَةَ الْمُقْبَرِيِّ . فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى سِوَى ذِكْرِهِ إِيَّاهُ .

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ

قال القاضي / - [رحمه الله] (١) - : اختلف اختيار [العلماء] (٢) والسلف في ذلك ، والقولان عند مالك ، وحمل شيوخنا رواية الاستحباب أن يهل يوم التروية من كان خارجاً من مكة ، ورواية استحباب الإهلال (٣) لأول الشهر لمن كان داخل مكة ، وهو قول أكثر الصحابة والعلماء .

قال الإمام : وقوله : « النعال السبئية » : قال الأزهري : إنما سميت بذلك ؛ لأن شعرها قد سُبِتَ عنها ، أى حلق وأزيل ، يقال : سبت (٤) رأسه : إذا حلقه . قال الهروي : وقيل : سميت سبئية ؛ لأنها إن سبت بالدباغ ، أى لانت ، يقال : رطبة مُسَبَّتَةٌ ، أى لينتة ، قال : والسبت جلد البقر المدبوغ بالقرظ .

قال القاضي : قال الشيباني : السبت كل جلد مدبوغ ، وقال أبو زيد : السبت جلود البقر مدبوغة كانت أو لا ، وقيل : السبت ذراع (٥) من الدباغ يقطع الشعر ، وقال ابن وهب : النعال السبئية كانت سوداً لا شعر فيها ، وعلى هذا تدل حجة ابن عمر لقوله : « إن النبي ﷺ كان يلبس النعال التي ليس فيها شعر » ، وهذا لا يخالف ما تقدم ، فقد تكون مدبوغة بالقرظ ولا شعر فيها وسوداء (٦) ، فإن ما يُدْبَغُ منه ما يبقى فيه شعرة ، ومنه ما يُنْزَعُ ، وكانت عادة العرب لباس النعال بشعرها غير مدبوغة ، وإنما يلبس المدبوغة مما كان يعمل بالطائف وغيره أهل الرفاهية ، كما قال شاعرهم :

يعذى نعال السبت ليس [بتوأم] (٧) .

والسين في جميع هذه الكلمات مكسورة ، والأصح [عندي] (٨) أن يكون اشتقاقها

(١) من س . (٢) في هامش الأصل . (٣) في س : الاستهلال .

(٤) في س : أسبت . (٥) في س : ذرع .

(٦) في س : وسود .

(٧) في النسخين : يتوم ، والمثبت من الهروي ، والمذكور عجز بيت لعترة ، وصدوره :

بطل كان ثيابه في سرحه

(٨) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغُرْزِ ، وَاتَّبَعَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً ، أَهَلَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ .

٢٨- (...) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهَلَ أَهْلًا حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ قَائِمَةً .

٢٩- (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ . ثُمَّ يَهْلُ حِينَ تَسْتَوِي بِهِ قَائِمَةً .

وإضافتها إلى السبب ، الذي هو الجلد المدبوغ ، أو لدباغه بكسر السين في نسبتها ، ولو كانت من السبب الذي هو الحلق - كما قال الأزهري وغيره - كان سببية بالفتح ، ولم يروها أحد في هذا الحديث ولا غيره ولا في الشعر فيما علمته إلا بالكسر .

قال الإمام : وقوله : « إذا وضع رجله في الغرز » : هو ركاب الناقة .

(٦) باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة

٣٠- (١١٨٨) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا .
وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ؛ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ: بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
بِذِي الْحُلَيْفَةِ مُبْدَأَهُ، وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهَا .

وقوله : « بات رسول الله ﷺ بذى الحليفة مُبْدَأَهُ وصلى في مسجدِها » : ليس المبيت
بها من السنن ، ولا من حدود الحج ، لكن من فعله تأسيا بالنبي ﷺ فحسنٌ .
وقوله : « مُبْدَأَهُ » بضم الميم وفتحها وسكون الباء [أى] (١) ابتداءً حجّه .

(٧) باب الطيب للمحرم عند الإحرام

٣١- (١١٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

٣٢- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ ، وَلِحِلِّهِ حِينَ أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

٣٣- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ .

وقول عائشة : « كنت أطيبه لحله ولحرمة » : الحرم : الإحرام بالحج .

قال القاضي : ضبطناه بالوجهين هنا ، والضم أكثر ، وبالضم وحده ضبطناه في كتاب الهروي [في] (١) هذا الحديث على شيخنا أبي الحسين وفسره بالإحرام (٢) ، وأنكر ثابت في دلائله ضم المحدثين له ، وقال : الصواب الكسر ، كما يقال (٣) : لحله ، وكما في هذا الحديث . وقرئ : « وحرم على قرية » (٤) بالكسر .

وهذا الحديث مما يحتج به المخالف في جواز تطيب المحرم لإحرامه ، واستدامته ، وإنما يمنع (٥) مما يستأنفه بعد الإحرام ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري وفقهاء أصحاب الحديث ، وجماعة من الصحابة والتابعين (٦) . وخالفهم جماعة أخرى من الصحابة

(١) في س : وفي . (٢) والمحرم الداخل في الشهر الحرام . غريب الحديث ٤ / ٧ .

(٣) في س : يقول .

(٤) الأنبياء : ٩٥ . والقراءة المذكورة هي لحمزة والكسائي وأبي بكر ، وهي مروية عن علي وابن مسعود وابن عباس - رضي الله عنهم - حجة القراءات ٤٧٠ ، تفسير القرطبي ١١ / ٣٤٠ .

(٥) في س : منع .

(٦) مثل سعد بن أبي وقاص ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن جعفر ، وعائشة ، وأم حبيبة من الصحابة . ومن التابعين : عروة ، وجابر بن محمد ، والشعبي ، والنخعي ، وخارجة بن زيد ، ومحمد بن الحنفية . الاستذكار ١١ / ٦١ .

٣٤- (...) (وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحِلِّهِ وَلِحُرْمِهِ .

٣٥- (...) (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدٌ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمَ يَخْبِرَانِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي بِذَرِيرَةٍ - فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ - لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ .

٣٦- (...) (وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : بِأَيِّ شَيْءٍ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ حُرْمِهِ ؟ قَالَتْ : بِأَطْيَبِ الطَّيْبِ .

والتابعين (١) ، ومالك والزهري ومحمد بن الحسن فمنعوه ، واحتجوا بحديث لابس الجبة المتطيب المتقدم ، وتناول من قال بهذا حديث عائشة : أنه طيب لا يبقى له ريح [أو أنه (٢)] أذهب غسلة الإحرام ، ويعضد هذا التأويل الآخر ما ذكره مسلم في الحديث بعد : « طيبت رسول الله ﷺ عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً » ، فقد ظهرت علّة تطيبه إنما كانت لمباشرة نسائه ، وأن غسله بعد ذلك منهن ، وغسله للإحرام أذهب ، لاسيما وقد ذكر عنه أنه كان يتطهر من كل واحدة قبل واقعة الأخرى ، فأى طيب يبقى بعد أغسال كثيرة ؟ ويكون قولها : « ثم أصبح ينضخ طيباً » بالخاء المعجمة ، أى قبل غسله وإحرامه ، وقد جاء في رواية شعبة في هذا : « ثم يصبح (٣) محرماً ينضخ طيباً » ، أى يصبح بنية الإحرام ، أو يكون فيه تقديم وتأخير ، أى فطاف على نسائه ينضخ طيباً ثم يصبح محرماً ، وقد ثبت أن الطيب الذى طيبته به فى كتاب مسلم أنه « ذريرة » وهى مما يذهبها الغسل ، ولا يبقى ريحها بعده .

وقولها : « بأطيب الطيب » ، و « بأطيب ما أجد » . وبقولها (٤) : [وفيه مسك] (٥) وهى الذريرة التى ذكرت والله أعلم ، كانت ممسكة .

(١) فمن الصحابة : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو . ومن التابعين : عطاء ، وسالم بن عبد الله ، والزهري ، وسعيد بن جبيرة ، والحسن ، وابن سيرين . السابق ٥٨ / ١١ .

(٣) جاء فى س : ثم أصبح .

(٥) فى س : أو فيه مسك .

(٢) فى س : وأنه .

(٤) فى س : وقولها .

٣٧- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأُطِيبٍ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، ثُمَّ يُحْرِمُ .

٣٨- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ ، عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحَرَمِهِ حِينَ أَحْرَمَ ، وَلَحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ ، بِأُطِيبٍ مَا وَجَدْتُ .

٣٩- (١١٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَخَلْفُ ابْنِ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ . وَلَمْ يَقُلْ خَلْفٌ : وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : وَذَاكَ طِيبٌ إِحْرَامِهِ .

٤٠- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ

وفيه جواز استعمال المسك والتطيب به وطهارته ، وقد ذكر بعضهم الإجماع عليه (١) .
وقد جاء فيه عن بعض السلف خلاف ما ذكرناه في غير هذا الموضع مع تمام المسألة فيه (٢) .
وكل هذا يرد قول من تأول الحديث أنه من طيب لا ريح له .

وأما قولها في الأحاديث الأخر : « كَانِي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ » لا امتراء أن جسم الطيب وريحه يذهب الغسل للإحرام ، ويبقى أثر دهنه في الشعر ، وقد بينته بقولها في الرواية الأخرى : « ثُمَّ أَرَى وَبِيصَ الدَّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلَحِيَّتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ » وبقية أثر الدهن وزينة (٣) الطيب بعد ذهاب ريحه لا حكم لها ، ولا

(١) الحكم التكليفي في المسألة أن الأصل فيها سنية التطيب ، ويختلف الحكم بحسب الأحوال ، فالتطيب للرجل غيره للمرأة ، فهو للرجل مستحب فيما يظهر ريحه ويخفى لونه . وهو للمرأة في غير بيتها بما يظهر لونه ويخفى ريحه ؛ لما أخرجه الترمذی والنسائي من حديث أبي هريرة : « طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفى لونه ، وطيب النساء ما خفى ريحه وظهر لونه » راجع : الموسوعة الفقهية ١٢ / ١٧٤ .
(٢) راجع : ك الجمعة ، ب الطيب والسواك يوم الجمعة .
(٣) في س : ورؤية .

الأسود ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ يَهْلُ .

٤١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي الضُّحَى ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ يَلِي .

(...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ . وَعَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : لَكَأَنِّي أَنْظُرُ بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ .

٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : كَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ .

٤٣ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : قَالَتْ : إِنْ كُنْتُ لَأَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ .

٤٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَهُوَ السَّلُولِيُّ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ - وَهُوَ ابْنُ إِسْحَقَ بْنِ أَبِي إِسْحَقَ السَّبَّيْعِيُّ - عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، سَمِعَ ابْنَ الْأَسْوَدِ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : كَانَ

على المحرم شيء إذا تدهن قبل إحرامه وإن بقي الدهن عليه باتفاق ، ما لم يكن مطيباً .

واختلفوا في استعمال الحاج الدهن غير المطيب ، فمنعه مالك وأجازة الليث وابن حبيب ، و [قيل] (١) : قد يكون الطيب مما اختص به - عليه السلام - [للقاء] (٢) الملائكة ؛ ولأن الطيب إنما منعه المحرم ؛ لأنه من دواعي الجماع ، والنبي - عليه السلام - [(٣)] بخلاف غيره للملكة إربه . والويص : البريق .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ ، يَتَطَيَّبُ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ ، ثُمَّ أَرَى وَبَيَّصَ الدَّهْنَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ .

٤٥ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : كَانَتْ تُنْظِرُ إِلَى وَبَيَّصَ الْمِسْكِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٤٦ - (١١٩١) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَيَعْقُوبُ الدَّورَقِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا مَتَّصُورٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : قَالَتْ : كُنْتُ أَطْيَبُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَيَوْمَ النَّحْرِ ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطَيْبٍ فِيهِ مِسْكٌ .

٤٧ - (١١٩٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو كَامِلٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُثَنَّى ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ الرَّجُلِ يَتَطَيَّبُ ثُمَّ يَصْبِحُ مُحْرِمًا ؟ فَقَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طَيِّبًا ، لَأَنْ أَطْلِيَ بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ . فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَأَخْبَرْتُهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِمًا أَنْضَخُ طَيِّبًا ، لَأَنْ أَطْلِيَ بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا .

٤٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُثَنَّى ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : كُنْتُ أَطْيَبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ ، ثُمَّ يَصْبِحُ مُحْرِمًا يَنْضَخُ طَيِّبًا .

وقولها : « ينضخ طيبا » : أى يفور ، ومنه : « عَيْنَانِ نَضَاجَتَانِ » (١) وعلى هذا تخرج

٤٩ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مَسْعَرٍ وَسَفْيَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُتَشَرِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : لَأَنْ أَصْبِحَ مُطْلِيًا بِقَطْرَانٍ ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرَمًا أَنْضَخُ طِيًّا . قَالَ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِهِ . فَقَالَتْ : طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ فِي نِسَائِهِ ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا .

رواية العذرى : « ينضخ بالطيب » ، وقيل : النضخ كاللطنخ ، وقيل : النضخ ما يبقى له أثر ، وقيل : النضخ دون النضج ، وقيل بعكسه ، وهذا أكثر وأشهر ، واختلف أصحابنا فى تأويل المذهب / فى استعمال الطيب قبل الإحرام ، فحكى القاضى أبو الحسن أنه على الكراهة ، ونحوه لابن عبد الحكم . واختلفوا هل عليه دم أم لا ؟ وقولها : « ولحله » : فأما بعد تمام النسك ، والخلاق وطواف الإفاضة ، وتمام عمل الحج فلا خلاف فيه ولا كراهة ، وهذا يأتى على قولها فى بعض الأحاديث : « لحله » وأما على أكثر الروايات : « ولحله قبل أن يفيض » ، وإنما يكون بعد رمى جمرة العقبة ، فكرهه مالك ولم ير عليه دمًا ، وعامة العلماء على جواز ذلك حينئذ ، وحجتهم هذا الحديث .

وقوله : « لحله قبل أن يفيض » : دليل على أنه حلٌّ ، ولا خلاف أنه أحدُ الحلين وأنه حل من كل ما حرم على الحج إلا النساء ، فأجمع أنهن غير حل له حتى يطوف . واختلف فى الطيب والصيد ، فعامة العلماء على إباحة ذلك [له] (١) ، ومالك يمنع منهما .

(١) من س ، ويعنى به من تحلل التحلل الأول .

(٨) باب تحريم الصيد للمحرم

٥٠ - (١١٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ؛ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ - أَوْ بَوْدَانَ - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَلَمَّا أَنْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنَّا حَرَّمُ».

٥١ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَهْدَيْتُ لَهُ حِمَارَ وَحْشٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَصَالِحٍ: أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَخْبَرَهُ.

٥٢ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: أَهْدَيْتُ لَهُ مِنْ لَحْمِ حِمَارٍ وَحْشٍ.

وحديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ: «أَنَّهُ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ حِمَارَ وَحْشٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ»، قَالَ الْإِمَامُ: بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ (١) مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ تَأْوَلُ أَنَّ الْحِمَارَ كَانَ حَيًّا، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمَحْرَمَ يَرْسُلُ مَا كَانَ بِيَدِهِ مِنْ صَيْدٍ، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْهَبَةَ لَا تَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمُوْهَبِ إِلَّا بِالْقَبُولِ [لَهَا] (٢)، وَأَنَّ قُدْرَتَهُ عَلَى مِلْكِهَا لَا تَصِيرُهُ مَالِكًا لَهَا، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِأَنَّ مَنْ وَهَبَ لِرَجُلٍ أَوْ أَوْصَى لَهُ بِمَنْ (٣) يَعْتَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْبَلَهُ، وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ قَبْلَ قَبُولِهِ إِيَّاهُ وَفِيهِ تَقْوِيَةٌ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى إِيَّاهُ بِالْخِيَارِ لَمْ يَعْتَقْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى أَنْ يَمْلِكَ بِالْقَبُولِ مَالِكًا،

(١) الْبُخَارِيُّ، كَ الْهَبَةِ، بَ قَبُولِ هَدِيَةِ الصَّيْدِ ٢٠٣/٣.

(٢) فِي س: بَانَ، وَالمُتَّبِعُ مِنَ الْأَصْلِ، ع.

(٣) مِنْ ع.

٥٣- (١١٩٤) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالا : حدثنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : أهدى الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحْشٍ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : « لَوْلَا أَنَا مُحْرَمُونَ لَقَبَلْنَاهُ مِنْكَ » .

وانظر هل يصح أن يحمل [على هذا] (١) أن الهبة تدخل في الملك من قبل أن تقبلها فيكون إنما لم يرسل الحمار لأنه لم يكن في يد النبي ﷺ ، فأشبهه من أحرم وفي نيته صيد . فيقال : لا (٢) يصح هذا ؛ لأنه - عليه السلام - لو ملك الحمار لم يردّه عليه فيكون قد عرّض به للقتل ، ولو أن محرماً في نيته صيد لم يبتغ أن يهبه في حال الإحرام لمن يستبيح ذبحه ، فيكون كمن عرّض بصيد للقتل .

وقد اختلف مالك والشافعي فيمن أحرم وفي نيته صيد ، هل يرسله أم لا ؟ وسبب الخلاف بينهما قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ (٣) ، هل المراد بالصيد ما هنا الاصطياد ، فلا يجب أن يرسل ما في البيت من صيد ؟ أو المصيد نفسه الذي هو الصيد فيرسله وإن كان يقدم اصطياده له قبل الإحرام ؟ وفي بعض طرق حديث الصعْبُ بْنُ جَثَامَةَ ما يقدح في تأويل من تأول الحديث على أن الحمار حيّ ، وهو قوله فيه : « رَجُلٌ حِمَارٌ » ، [وفي طريق آخر : « عجز حمار وحشٍ يقطر دماً ، وفي طريق آخر : « شق حمار »] (٤) ، وفي رواية زيد بن أرقم : أهدى للنبي - عليه السلام - عضو من لحم صيد فردّه . وقال : « إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ ، إِنَّا حُرَمٌ » وبهذه الروايات يحتج مَنْ يقول من الناس : إن المحرم لا يأكل لحم صيد وإن لم يصد من أجله ، ويذكر ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر وتلا : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ، وحمل الصيد على المصيد ، والحجة على هؤلاء حديث أبي قتادة المذكور بعد هذا وفيه : أنه - عليه السلام - أكل لحم الصيد ، وأباحه لغيره من المحرمين ويمكن بناء حديث أبي قتادة مع حديث زيد على مذهب مالك ، فيقال : امتنع من الأكل في حديث زيد لأنه صيد من أجله ، ولم يمتنع في حديث أبي قتادة لأنه لم يصد من أجله ، لكن قد يقدح في هذا البناء أنه - عليه السلام - إنما علل امتناع أكله بأنه حرم ، ولم يقل : إنه صيد من أجله .

(٢) في س : فلا .

(١) في ع : هذا على .

(٣) المائدة : ٩٦ .

(٤) وقع في س تقديم وتأخير في العبارات هكذا : وفي طريق : « شق حمار » ، وفي آخر : « عجز حمار وحش يقطر دماً » .

٥٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : سَمِعْتُ مَنْصُورًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَمِ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بِشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ . ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، جَمِيعًا عَنْ حَبِيبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ : أَهْدَى الصَّعْبُ بْنُ جَنَّامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ حِمَارٍ وَخَشٍ .

وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ : عَجَزَ حِمَارٍ وَخَشٍ يَقْطُرُ دَمًا .

وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ حَبِيبٍ : أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ شِقْ حِمَارٍ وَخَشٍ فَرَدَّهُ .

قال القاضي : إلى الجمع بين الأحاديث أشار القاضي إسماعيل ، وأن حديث الصعب إما أن يكون حيا كما روى عن مالك وغيره ، أو صيد من أجل النبي ﷺ ، وليس اعتذاره بـ « إنا حرم » بالذي يقدح في هذا التأويل ، إذ لم يذكر فيه : من أجله ، إذ ليس كل صَيْدٍ [صَيْدٍ] (١) من أجل أحد يحرم [على من يكون محرماً] (٢) .

وقوله : في بعض الروايات : « يقطر دماً » : يدل على قرب صيده ، ويشعر أنه صيد من أجله ، لكن يبقى (٣) على هذا أن النبي - عليه السلام - قد تركه له ، ولو كان صيد من أجله لم يحل له ولا لغيره على ما تقدم . وقال الأصيلي : إنما رد رسول الله ﷺ حمار الصعب ، وقيل : حمار البهزي (٤) ، وأمر بقسمته بين الرفاق ؛ لأن البهزي كان رجلاً متكسباً بصيده فحمله - عليه السلام - على عادته لا من أجله ، ورد حمار الصعب لظنه أنه صاده من أجله لتحقيقه [أنه] (٥) بطريق النبي ﷺ ، وكذلك إباحته حمار أبي قتادة لصيده إياه لنفسه وأصحابه المحلين .

وأجمع المسلمون على تحريم الاصطياد لما يؤكل من حيوان البر على المحرم ، في الحرم كان أو خارجه ، وأن عليه جزاءه ، وأن أكله عليه حرامٌ ، وأنه لا يجوز له قبول الصيد إذا

(١) في هامش الأصل . (٢) في الأصل : عليه حتى يكون محرماً ، والمثبت من س .

(٣) في الأصل : بقي ، والمثبت من س .

(٤) الموطأ ، ك الحج ، ب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ١ / ٣٥١ رقم (٧٩) ، والنسائي ، ك الحج ،

ب ما لا يجوز للمحرم أكله من الصيد ، الكبرى ٢ / ٣٦٩ ، أحمد في المسند ٣ / ٤٥٣ ، البيهقي في

معركة السنن والآثار ٧ / ٤٣٢ (١٠٥٩٣) .

(٥) من س .

٥٥- (١١٩٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ:

وهب له بعد إحرامه ، ولا شراؤه ، ولا استحداث ملكه بوجه من الوجوه وهو محرم .

واختلف في حكم صيد المحرم لغيره ، وكافة العلماء على أن ما قتله المحرم من الصيد أو ذبحه خطأ أو عمدًا أو ابتداءً أو عوداً فهو سواء في الجزاء والإثم ، إلا الخاطئ فلا إثم عليه ، وأن الصيد في كل هذا لا يؤكل وهو بمنزلة الميتة ، وذهب الحسن وسفيان ، وأبو ثور ، والحكم في آخرين أنه يؤكل بمنزلة ذبيحة السارق، وروى / عن الشافعي، والأول أصح عنه ، وقال قوم : هذا في المتعمد ، وأما الخاطئ فلا جزاء عليه ؛ لقوله [تعالى] (١) : ﴿مُتَعَمِّدًا﴾ (٢) ، وهو قول جماعة من السلف ، وأبى ثور . وقال بعضهم : إن عاد المتعمد فلا جزاء عليه ، وإثمه أعظم لقوله : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ﴾ ، وقال مجاهد مثله ممن تعمد ذاكراً لإحرامه .

واختلفوا فيما صاده [الحلال ، هل يأكل منه] (٣) المحرم ؟ فذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور إلى أن المحرم يأكل منه ما لم يُصَدَّ من أجله ، قال مالك وأصحابه: فإن صيد من أجله لم يأكله (٤) هو ولا غيره فهو (٥) كالمتة ، قيل : وهذا فيما صيد له بعد إحرامه من أجله ، وأما قبل أن يحرم فله أكله بعد اصطیاده ، كان من أجله أم لا ، كما لو صاده (٦) حيثنذ ، وكذا فسر مالك ، وروى عن عطاء ، وابن عباس نحوه ، وقال جماعة من السلف وأهل الرأي : إن المحرم يأكل من كل الصيد إذا صاده الحلال أو ذبحه ، وذهبت طائفة من السلف أن المحرم لا يأكل الصيد كله ، وهو قول سفيان وإسحق ، وذكر نحوه عن مالك والليث ، وقيل : إنما يحرم على المحرم المصيد له وحده دون غيره من محرم وحلال ، وهو مذهب عثمان - رحمه الله .

وفي اعتذار النبي - عليه السلام - دليل على استجاز قبول هدية الصديق ، وكراهة ردها لما يقع في نفسه ، ألا ترى تطيب النبي - عليه السلام - قلبه بذكره [له] (٧) عند رده لهما ، وجواز رد ما لا يجوز للمهدي إليه الانتفاع به ؟!

وقوله : « لم تُردَّ عليك » : كذا رواية المحدثين في هذا الحرف بفتح البدال ، ورده

(١) من س .

(٢) يعني آية : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة : ٩٥] .

(٣) سقط من س .

(٤) في س : وهو .

(٥) في س : يأكل منه .

(٦) ساقطة من س .

(٧) في س : اصطاده .

قَدِمَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَذْكُرُهُ : كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمِ صَيْدٍ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ ؟ قَالَ : قَالَ : أَهْدَى لَهُ عَضْوٌ مِنْ لَحْمِ صَيْدٍ فَرَدَّهُ . فَقَالَ : « إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ ، إِنَّا حُرْمٌ » .

٥٦ - (١١٩٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ . قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ فَمِنَّا الْمُحْرَمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرَمِ ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا حِمَارٌ وَخَيْشٌ ، فَأَسْرَجْتُ فَرَسِي وَأَخَذْتُ رُمْحِي ، ثُمَّ رَكَبْتُ ، فَسَقَطَ مِنِّي سَوْطِي ، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي - وَكَانُوا مُحْرَمِينَ - : نَاوِلُونِي السَّوْطَ . فَقَالُوا : وَاللَّهِ ، لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . فَتَرَكْتُ فَنَآوَلْتُهُ ، ثُمَّ رَكَبْتُ ، فَأَذْرَكْتُ الْحِمَارَ مِنْ خَلْفِهِ وَهُوَ وَرَاءَ أَكْمَةِ ، فَطَعَنَتْهُ بِرُمْحِي فَعَقَرْتُهُ ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : كُلُّوهُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

مَحَقُّو شَيْوَخَنَا مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ : « [لَمْ] (١) نَرُدَّهُ » بضم الدال ، وكذا وجدته بخط بعض الأسياف - أيضا - وهو الصواب عندهم على مذهب سيبويه في مثل هذا من المضاعف ، إذا دخلت الهاء أن يضم ما قبلها في الأمر ونحوه من المجزوم ، مراعاة للواو التي توجهها ضمة الهاء بعدها لخفاء الهاء ؛ فكان ما قبلها ولى الواو ، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموماً ، وهذا في المذكر ، وأما المؤنث مثل : لم نردها وأختها ، فمفتوح الدال مراعاة للألف .

قال الإمام : وفي حديث أبي قتادة أنهم قالوا له : لا نُعِينُكَ عَلَيْهِ ، وسألهم - عليه السلام - : « هل أعانوه ؟ » : وفي إطلاق المعونة حجة على أبي حنيفة الذي يرى أن المعونة لا تؤثر ، إلا أن يكون الصيد لا يصح صيده دونها ، وهذا الحديث هاهنا إنما ذكر فيه معونة مطلقة ولم يشترط ، وذكر فيه أن بعضهم أكل من الصيد ، وبعضهم لم يأكل ، وأنه - عليه السلام - لم يَلْمُ أحداً منهم على ما فعل ، وهو دليل على أن الاجتهاد في مسائل الفروع يسوغ .

قال القاضي : قيل : إنما جاز (٢) بقاء أبي قتادة هاهنا غير محرم ، أنه لم يكن وقت المواقيت بعد ، وقيل : لأن النبي ﷺ كان بعثه في أصحابه لكشف عدو لهم لجهة الساحل

لَا تَأْكُلُوهُ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَامَنَا، فَحَرَكْتُ فَرَسِي فَأَذْرَكْتُهُ. فَقَالَ: «هُوَ حَلَالٌ، فَكُلُوهُ».

٥٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ فِيْمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرَمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرَمٍ، فَرَأَى حِمَارًا وَخَشِيًا. فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَنَالُوهُ سَوْطَهُ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُمْ رُمْحَهُ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ، فَكُلَّ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ، فَأَذْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طَعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ».

٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي حِمَارِ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟».

على ما ذكره مسلم، وقيل: لعله لم ينو معهم حجاً، وهذا بعيد، وقيل: بل أرسله أهل المدينة إلى النبي ﷺ يعلموه أن بعض العرب تنوى غزو المدينة.

والأبواء، بفتح الهمزة ممدود، قرية من أعمال الفرع، بينها وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً. وودان، بفتح الواو كذلك، بينهما نحو ثمانية أميال بقرب من الجحفة. والسقيا: قرية جامعة هناك - أيضاً - بينها وبين الفرع مما يلي الجحفة سبعة عشر ميلاً. وتعهن، بفتح التاء وكسرهما وسكون العين، وروايتنا عن أكثرهم بالكسر، وكذا قيدها البكري في معجمه، وبلغني عن أبي ذر أنه قال: سمعت العرب يقولها بضم التاء وفتح العين وكسر الهاء، وهي عين ماء على ثلاثة أميال من السقيا. ومعنى «قاتل السقيا»: أي يقبل بها. والقاحة، بالقاف والحاء المهملة مخففة، واد على ميل من السقيا، وهو واد القباديد، على ثلاث مراحل من المدينة، كذا قيدها الناس بالقاف ورواها بعض الرواة عن البخاري بالفاء (١)، ولعله وهم، والصواب القاف. وغيقة، بالغين

(١) البخاري، ك جزء الصيد، ب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد ١٥/٣ وهي قد جاءت بالقاف في الصحيحة المطبوعة من البخاري.

وقال ابن حجر: قال عياض: رواه الناس بالقاف، إلا القابس فضبطوه عنه بالفاء، وهو تصحيف. الفتح ٤ / ٣٤ ط. الريان.

٥٩- (...) وحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مَسْمَارٍ السُّلَمِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هُشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ ، قَالَ : انْطَلَقَ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ يُحْرَمَ ، وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَدُوًّا بَغِيْقَةً . فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِهِ ، يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، إِذْ نَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَخَشٍ ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ . فَطَعَنَتْهُ فَاتَّبَعْتُهُ ، فَاسْتَعْتَبْتُهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يَعِينُونِي ، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ ، وَخَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ . فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْفَعُ فَرَسِي - أَرْفَعُ فَرَسِي - شَاوَاً ، وَأَسِيرُ شَاوَاً ، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ . فَقُلْتُ : أَيْنَ لَقِيتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : تَرَكْتُهُ بَتْنَهْنَ ، وَهُوَ قَائِلُ السَّقْبَا ، فَلَحَقْتُهُ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَصْحَابَكَ يَقْرَءُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يَقْتَطِعُوا دُونَكَ ، فانتظرهم ، فانتظرهم . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَصَدْتُ وَمَعِيَ مِنْهُ فَاضِلَةٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْقَوْمِ : « كُلُوا » وَهُمْ مُحْرَمُونَ .

المعجمة المفتوحة وبالقفاء وبينهما ياء بائنتين تحتها ، موضع من بلاد (١) بنى غفار بين مكة والمدينة ، وقيل : هو قليب ماء لبنى ثعلبة .

وقوله : « فجعل يضحك بعضهم إلى بعض » ليس فيه دليل على إشارتهم إليه به ، وجمهور العلماء على أنه [لا يجوز] (٢) للمحرم أن يشير إلى الحلال بالصيد ، ولا يدل عليه ، وأجاز ذلك المزني . وما جاء في رواية العذري : « فجعل بعضهم يضحك إلى » خطأً وتصحيحاً ، إنما سقط بعده [بعض] (٣) على ما جاء في سائر الروايات [و] (٤) الأحاديث ، ولو ضحكوا إليه لكانت أكبر إشارة ، وقد سألهم النبي ﷺ في هذا الحديث : « هل منكم أحدٌ أمره أو أشار إليه ؟ » ، قالوا : لا ، قال : « فكلوا » ، وإذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يؤكل .

واختلف في وجوب الجزاء على الدال ، فقال مالك والشافعي وأبو ثور : لا شيء عليه ، وقال الكوفيون ، وأحمد وإسحق ، وجماعة من الصحابة والتابعين : عليه الجزاء . وكذلك اختلفوا إذا دل محرمٌ محرماً ، فذهب الكوفيون ، وأشهب من أصحابنا [إلى] (٥) أن على واحد منهما جزاءً ، وقال الشافعي ومالك وأبو ثور : الجزاء على المحرم القاتل وحده ،

(١) في س : بلد .

(٢) سقط من س .

(٣) في هامش الأصل .

(٥) من س .

٦٠ - (...) حدثني أبو كامل الجحدرى، حدثنا أبو عوانة، عن عثمان بن عبد الله ابن موهب، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه - رضى الله عنه - قال: خرج رسول الله ﷺ حاجاً، وخرجنا معه. قال: فصرف من أصحابه فيهم أبو قتادة. فقال: «خذوا ساحل البحر حتى تلقوني». قال: فأخذوا ساحل البحر، فلما انصرفوا قبل رسول الله، أحرّموا كلهم إلا أبا قتادة، فإنه لم يحرم. فبينما هم يسرون إذ رأوا حمر وحش، فحمل عليها أبو قتادة، فعقر منها أتاناً، فنزلوا فأكلوا من لحمها. قال: فقالوا: أكلنا لحماً ونحن مُحرمون. قال: فحملوا ما بقى من لحم الأتان، فلما أتوا رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله، إنا كنا أحرّمنا، وكان أبو قتادة لم يحرم، فرأينا حمر وحش، فحمل عليها أبو قتادة، فعقر منها أتاناً، فنزلنا فأكلنا من لحمها، فقلنا: نأكل لحم صيد ونحن مُحرمون؟! فحملنا ما بقى من لحمها. فقال: «هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟» قال: قالوا: لا. قال: «فأكلوا ما بقى من لحمها».

٦١ - (...) وحدثناه محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة. ح وحدثني القاسم بن زكرياء، حدثنا عبيد الله، عن شيبان، جميعاً عن عثمان بن عبد الله ابن موهب، بهذا الإسناد.

في رواية شيبان: فقال رسول الله ﷺ: «أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها؟».

وفي رواية شعبة قال: «أشرتُم أو أعتتُم أو أصدتُم؟».

قال شعبة: لا أدرى قال: «أعتتُم» أو «أصدتُم».

٦٢ - (...) حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، أخبرنا يحيى بن حسان،

وكذلك في هذا كله مناولة السوط والرمح فيه من الخلاف مثل ما تقدم، وكذلك كل ما قل وكثر من المعونة [حكمها عند أصحابنا سواء، خلافاً لأبي حنيفة أنه لا يؤثر فيه إلا معونة (١) تقدر على الصيد إلا بها.]

حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ - أَخْبَرَنِي يَحْيَى ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ ؛ أَنَّ أَبَاهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ . قَالَ : فَأَهْلَوْا بِعُمْرَةَ ، غَيْرِي . قَالَ : فَاصْطَلَدْتُ حِمَارًا وَخَشٍ ، فَاطْعَمْتُ أَصْحَابِي وَهُمْ مُخْرَمُونَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنْبَأْتُهُ أَنَّ عِنْدَنَا مِنْ لَحْمِهِ فَاضِلَةٌ . فَقَالَ : « كُلُّوهُ » وَهُمْ مُخْرَمُونَ .

٦٣ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّيِّ ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّمِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُخْرَمُونَ ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُحِلٌّ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ . وَفِيهِ : فَقَالَ : « هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ؟ » . قَالُوا : مَعَنَا رَجُلُهُ . قَالَ : فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا .

٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَاسْتَحَقَّ عَنْ جَرِيرٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ . قَالَ : كَانَ أَبُو قَتَادَةَ فِي نَفَرٍ مُخْرَمِينَ ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُحِلٌّ . وَأَقْتَصَّ الْحَدِيثَ . وَفِيهِ : قَالَ : « هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ مِنْكُمْ أَوْ أَمَرَهُ بِشَيْءٍ ؟ » قَالُوا : لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « فَكُلُّوْا » .

وقول النبي ﷺ : « هل منكم أحد أمره وأشار إليه ؟ » قالوا : لا دليل واضح [في] (١) أن للإشارة تأثيراً (٢) في / الصيد والجزاء ، وفسر شيوخنا هذه الإشارة المؤثرة والدلالة : أن يكون ليصطاد للمشير ، والدال والكلام في أكل ما كان بهذه السبيل كالكلام فيما ذبحه المحرم أو صاده . وقال الداودي في هذا الحديث : إن المحرم إذا ضحك ليفطن الحلال بالصيد لم يمنع من أكله ، وهو نحو مما تقدم ، وليس في الحديث أنهم ضحكوا لينبهوه ، ولعلمهم إنما ضحكوا إعجاباً بتأتى هذا الصيد ، وتأتى صائدة الحلال ولم يفطن له .

وقوله : « هل معكم من لحمه شيء ؟ » وأكله منه ، وقوله لهم : « كلوه » : دليل واضح على جواز أكل المحرم ما صاده الحلال ، إذا لم يُصدَّ من أجله ، وقد تقدم الكلام فيه قبل .

وقوله : « هل معكم من لحمه شيء ؟ » وأكله منه : إنما فعل ذلك استطابة لنفوسهم لا على المسألة ، وعندى أن ذلك ليبين لهم أكله ، وجواز ذلك ابتداء ؛ لأنه قال - لما قالوا : نعم - : « كلوه » .

٦٥- (١١٩٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكِّدِرِ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَثْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ . قَالَ : كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ حُرْمٌ ، فَأَهْدَى لَهُ طَيْرٌ ، وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ . فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ ، فَلَمَّا اسْتَيْقِظَ طَلْحَةُ وَفَقَّ مِنْ أَكْلِهِ ، وَقَالَ : أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وقوله : « ارفع إلى شأوا » الشأوا^(١) : الطَّلَقُ والغاية ، أى أجرته طلقاً وأرجته من الجرى آخر .

وقوله : « هل أشرتم أو أعثتم أو أصدتم ؟ » : كذا رويناه بتخفيف الصاد فى حديث شعبة فى اللفظ الأول ، ومعناه : أمرتم بالصيد ، أو جعلتم من يصيد ، وقيل : معناه : أنثرتم الصيد من موضعه ، يقال : أصدتُهُ مخفف ، أى أنثرتُهُ ، وهو أولى ممن رواه : « صدتم » أو « أصدتم ؟ » بالشد ؛ إذ قد علم — عليه السلام — أنهم لم يصيدوا ، وإنما سألوه عن صيد غيرهم .

وقوله : « فلما استيقظ طلحة وفقَّ من أكله » قيل : معناه : وفقتُ ، أى صوبَ له ذلك ، كذا ضبطنا اللفظة عن كافة شيوخنا ، وغيرها خطأ .

وقوله : فى الرواية الأخرى : عن يحيى بن أبى كثير ، عن [ابن]^(٢) أبى قتادة : انطلق أبى مع رسول الله ﷺ عام الحديبية ، وفى رواية ابن موهب عنه [عن أبيه]^(٣) فى الحديث : خرج رسول الله ﷺ [حاجاً]^(٤) ، وخرجنا معه .

(١) الشأوا : ما خرج من تراب البئر يمثل المشاة . ويقال للرجل إذا ترك الشيء ونأى: تركه شأواً مُغَرَّباً. انظر : اللسان ، مادة « شأوا » .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش .

(٣ ، ٤) من س .

(٩) باب ما يندب للمحرم وغيره قتله

من الدواب في الحل والحرم

٦٦ - (١١٩٨) حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « أَرْبَعُ كُلْهِنَّ فَاسِقٌ ، يُقْتَلْنَ فِي الْحَلِّ وَالْحَرَمِ : الْحِدَاةُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

وقوله - عليه السلام - في حديث القاسم عن عائشة : « أربع كلهن فاسق (١) يُقتلن في الحل والحرم : الحداة ، والغراب ، والفارة ، والكلب العقور » ، وفي حديث سعيد عنها : « خمس » وزاد « الحية » ، وفي حديث عروة عنها : « خمس » ، وقال : « العقرب » مكان « الحية » ومثله في حديث ابن عمر وحفصة ، وفي الرواية الأخرى عن ابن عمر زاد « الحية والعقرب » فجاءت ستة ، وذكر في حديث سعيد بن المسيب عن عائشة : « الغراب الأبقع » ، وفي غير كتاب مسلم (٢) ذكر « الأفعى » فيها فهي سبعة ، قال الإمام : مالك والشافعي يريان [أن] (٣) التحريم يتعلق (٤) بمعاني هذه الخمس دون أسمائها ، وأنها إنما ذكرت لينبه بها على ما شاركها في العلة ، لكنهما اختلفا في العلة ما هي ؟ فقال الشافعي : العلة أن لحومها لا تؤكل ، وكذلك كل ما لا يؤكل لحمه من الصيد مثلها ، ورأى مالك (٥) : أن العلة كونها مُضِرَّة ، وأنه إنما ذكر الكلب العقور ؛ لينبه به على ما يضر بالأبدان على جهة المواجهة والمغالبة ، وذكر العقرب ؛ لينبه به على ما يضر بالأجسام على جهة الاختلاس ، وذكر الحداة والغراب ؛ للتنبيه على ما يضر بالأموال مجاهرة وذكر الفارة ؛ للتنبيه على ما يضر بالأموال اختفاء .

وقد اختلف في المراد بقوله : « الكلب العقور » ، فقيل : هو الكلب المألوف ، وقيل : المراد به كل ما يفترس لأنه يسمى في اللغة كلباً ، ومذهب مالك أن ما لا يتبدى جنسه

(١) في س : فواسق .

(٢) انظر : مسند أحمد ٣ / ٨٠ ، وأبا داود ، ك المناسك ، ب ما يقتل المحرم من الدواب ١ / ٤٢٨ .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستندرت في الهامش .

(٤) في س : متعلق . (٥) انظر : الاستذكار ٢٦ / ١٢ .

بالأذى كسباع الطير لا يقتل ، إلا أن يخافه المرء على نفسه فتؤدى مدافعته إياها إلى قتلها فلا شيء عليه . وأما صغار ما يجوز قتله ، فهل يقتل أم لا ؟ فيه قولان ، فعلى القول بأنها لا تقتل ، فإن (١) قتلت هل على قاتلها جزاء ؟ فيه قولان .

قال القاضى : ومعنى تسميتها فواسق : أصل الفسق فى كلام العرب الخروج ، وسمى الفاسق لخروجه عن أمر الله ، وطريق طاعته ، قيل : فسميت هذه لخروجها عن الحرمه التى لغيرهن وأن قتلهن للمحرم . وفى الحرم مُباحٌ ، وهذان (٢) الوجهان أولى ما قيل فيهما من قول الفرء : سُميت الفأرة بذلك لخروجها من جحرها ، [وهو] (٣) قول ابن قتيبة : سُمى الغراب بذلك لتخلفه عن نوح ؛ إذ يسمى كل متخلف وكل خارج فاسقاً فى عرف الاستعمال ، وكذلك قول من قال : سُميت بذلك من التحريم ؛ لقوله تعالى بعد ذكر المحرمات : ﴿ ذَلِكُمْ فَسْقٌ ﴾ (٤) ، ولقوله : ﴿ أَوْ فَسْقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ (٥) ؛ إذ ليس المراد هنا بالفسق مجرد الأكل ، بل الأفعال المنهى عنها ، ولا خلاف بين العلماء فى استعمال هذا الحديث والأخذ به ، وجواز قتل ما ذكر فيه للمحرم ، إلا شذوذاً يروى عن على ومجاهد : لا يُقتل الغراب ، ولكن يرمى (٦) ، ولا يصح عن على . وروى فى ذلك حديث فيما يقتل المحرم ، وفيه : « ويرمى الغراب ولا يقتله » (٧) ، وقالت طائفة أخرى : لا يقتل من الغربان إلا الأبقع ، وهو الذى فى بطنه وظهره بياض ، على ما جاء فى حديث سعيد عن عائشة .

وحكى الباجى (٨) عن النخعى : أنه لا يقتل المحرم الفأرة فإن قتلها فداها ، وهذا خلاف النص ، وحكى الخطابى (٩) عن مالك أنه لا يقتل الغراب الصغير ، وتأول أنه نوع من الغربان تأكل الحب ، وعندى أنه تحريف على مالك من قوله فى قتل صغارها ، يعنى فراخها ، فمالك وكثير من أصحابه يقولون : لا يقتلها المحرم حتى تكبر وتؤذى ؛ لأن صغارها لا تؤذى . ولم يرد مالك بصغار الغربان جنساً / دون جنس .

واختلف العلماء هل المراد بما سُمى فى الحديث أعيانها أم التنبيه على المعانى المتأذى به منها ؟ فظاهر قول جمهورهم على أن المراد أعيانها لأمر اختصاص بها وتسميتها فواسق ، وهو ظاهر قول مالك وأبى حنيفة ، قال مالك (١٠) : لا يقتل المحرم الوزغ وإن قتله فداها ، ولا يقتل خنزيراً ، ولا قرداً مما لا ينطلق عليه اسم كلب فى اللغة ؛ إذ جعل الكلب صفة

(١) فى س : إن . (٢) فى الأصل : هذا ، وما أثبتناه من س .

(٣) من س . (٤) المائدة : ٣ .

(٥) الأنعام : ١٤٥ . (٦) ابن أبى شيبة ٤ / ٩٥ .

(٧) أبو داود ، ك المناسك ، ب ما يقتل المحرم من الدواب ١ / ٤٢٨ .

(٨) انظر : المتقى ٢ / ٢٦٢ . (٩) انظر : معالم السنن ٢ / ٣٦١ .

(١٠) الاستذكار ١٢ / ٣٥ .

لا اسماً . وهو قول كافة العلماء ، وأنه لا يختص بالكلب نفسه ، ولا من الطير ذوات المخالب سوى ما ذكر في الحديث ، وقال : إنما قال رسول الله ﷺ : « خمس » ، فليس لأحد أن يجعلهن ستاً ولا سبعة^(١) . ورأى أن لفظة الكلب لم يختص بالإنسي ، وأنها تنطلق على كل عادٍ مفترس غالباً كالسباع والنمور والفهد والذئب ، ووافقه أكثر العلماء على أنه لم يرد بالكلب المسمى به عرفاً ، بل كل ما ينطلق عليه هذا الاسم في السباع العادية المفترسة ، وهو قول الثوري^(٢) وأحمد وابن عيينة ، وزيد بن أسلم^(٣) ، وإليه نحا الشافعي ، وقال أبو حنيفة وأصحابه والحسن بن صالح والأوزاعي : يقصر اسم الكلب على الكلب العرفي ، وقالوا : الذئب مثله ، وحمل زفر الكلب^(٤) على الذئب وحده .

وقيل : بل المراد بتعيين هذه الخمسة التنبيه على ما شابهها في الأذى ، وقاسوا سائر السباع على الكلب العقور ، وسائر ما يتصدى للاقتراس من السباع ، وعلى الحداة والغراب ما في معناهما^(٥) ، وإنما خص لقربيهما من الناس ، ولو وجد ذلك من الرخم^(٦) والنسور لكانت مثلها ، وكذلك نبه بالفأرة على ما ضرره مثلها وأشدّ منها كالوزغ ، وكذلك نبه بالعقرب على الزنبور^(٧) ، وبالحية والأفعى على أشباهها من ذوات السموم والمهلكات ، وإلى هذا نحا القاضي أبو الحسن بن القصار في تفسير المذهب ، وذهب الشافعي إلى أن التنبيه بذكر ما ذكر على تحريم أكلهن وجعله العلة في كل ما يقتله المحرم ، فيقتل عنده كل سبع ، وكل ذي مخلب من الطير كالنسور والرخم ، وكذلك البازي ، وكل ما ليس بصيد ، ويقتل صغار كل ذلك عنده وكباره ، ولا يقتل عنده الضبع والثعلب والهر لجواز أكلها عندهم ، وكذلك لا يقتل عنده السمّع^(٨) ، ولا يقتلها - أيضاً - عند مالك ؛ لأنها ليست من المفترسة غالباً ، ولا مما يُسمى كلباً ، ولا عند أبي حنيفة ؛ لأنها ليست مما نص عليه .

واتفقوا على أن كل سبع مما رأوا قتله ابتداء جائزاً^(٩) ، أو مما لا يرى منهم أحد قتله أنه إذا ابتداء المحرم وخافه أنه يقتله ولا فدية عليه ، كما لو ساوره^(١٠) ابن آدم ، إلا زفر

(١) قول مالك ، انظر : التمهيد ١٥ / ١٦٣ ، وقد وهم الشيخ القلعجي فجعلها من قول الرسول ﷺ وهي ليست من قوله ، بل من قول مالك . انظر : الاستذكار ١٢ / ٣٧ .

(٢) انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٨ - ٣٠ .

(٣) زيد بن أسلم العدوي ، أبو أسامة الفقيه ، مولى عمر ، وثقه أحمد وغيره ، توفي سنة ١٣٦ هـ . التهذيب ٣ / ٣٩٥ .

(٤) انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٩ . (٥) في س : معناها .

(٦) نوع من الطير ، واحدته رخمة ، وهو موصوف بالغدر والموق . وقيل : بالقدر ، ويقال : الرخمة طائر أبقع على شكل النسر خلقة ، إلا أنه مبقع بسواد وياض . انظر : اللسان .

(٧) الزنبور : ضرب من الذباب لساع ، وهو طائر يلسع ، وهو الدبّر . انظر : اللسان .

(٨) السمّع : هو سبع مركب ، وهو ولد الذئب من الضبع . انظر : اللسان .

(٩) في س : جائز . (١٠) في الأصل : سافره ، والمثبت من س .

قَالَ : فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ : أَرَأَيْتَ الْحَيَّةَ ؟ قَالَ : تُقْتَلُ بِصُغْرِ لَهَا .

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ قَالَ :

فمن قتل عنده ما لا يباح ^(١) له قتله ابتداءً فداءه ، وإن صال عليه ، ووقع لبعض أصحابنا في سباع الطير غير الحداة والغراب إذا قتلها المحرم الفدية ، وإن ابتدأته ، والمعروف خلافه ، وروى عن مالك - أيضاً - في الغراب والحداة أنه لا يقتلها المحرم إلا أن تبتديه ، والمشهور والظاهر من مذهبه خلافه كما تقدم ، وروى عنه - أيضاً - في الذئب أنه لا يقتله ^(٢) المحرم ابتداءً ، وكأنه ضعف عنده أمر افتراسه غالباً ، والله أعلم . ولم يختلف في قتل الحية والعقرب ، ولا اختلف ^(٣) في قتل الحلال الوزغ في الحرم . قال مالك : ولو تركت لكثرت ، وشأن المحرم يسير ، وقد خرج مسلم الأمر بقتلها آخر الكتاب ^(٤) .

والحدأة ، بكسر الحاء مهموز ، والجمع حدأً مقصور مهموز ، وكذا ^(٥) جاء في بعض الروايات ، وقد يكون مفرداً يراد به المذكر ، وأما رواية « الحديا » فكذا جاء هنا مقصوراً . قال ثابت : وصوابه الهمز على معنى التذكير ، وإلا فحقيقته الحديأة ^(٦) ، وكذا قيده الأصيلي في صحيح البخاري في موضع ^(٧) أو « الحدية » على التسهيل والإدغام .

وقوله [في] ^(٨) الحية : « تقتل بصُغْرِ لَهَا » : أى بمذلة وقهر ، كما قال : ﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ^(٩) ، ومن رواه « صُغْرُ لَهَا » [بضم الصاد وإسكان الغين ضبطه في المشارق] ^(١٠) ، فمعناه : أى ذاك ^(١١) ذلُّ لَهَا . معنى لفظ « العقور » هنا : الجارح ، يقال : سرج مغفر : إذا كان يجرح [ظهر] ^(١٢) الدابة ، قال الشاعر :

.... فتتنفست كتتنفس الطيى العَقِير ^(١٣)

(١) فى س : ييح .

(٣) فى س : اختلاف .

(٥) فى س : وكذلك .

(٧) البخارى ، ك الصلاة ، ب نوم المرأة فى المسجد ١ / ١١٩ .

(٨) من س .

(١٠) سقط من س .

(١٢) من س .

(١٣) هذا البيت لمنخلُ اليشكرى وتمامه :

فلثمها فتتنفست كتتنفس الطيى العَقِير

انظر : اللسان ، مادة « عقر » .

« خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْحَيَّةُ ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْحُدْيَا » .

٦٨ - (...) وحدثنا أبو الربيع الزهراني ، حدثنا حماد - وهو ابن زيد - حدثنا هشام بن عروة عن أبيه ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : « خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ : الْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْحُدْيَا ، وَالْغُرَابُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

(...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب ، قالا : حدثنا ابن نمير ، حدثنا هشام بهذا الإسناد .

٦٩ - (...) وحدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : « خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ : الْفَارَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْحُدْيَا ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

٧٠ - (...) وحدثناه عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن الزهري ، بهذا الإسناد . قالت : أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحِلِّ والحَرَمِ . ثم ذكر بمثل حديث يزيد بن زريع .

٧١ - (...) وحدثني أبو الطاهر وحرمة ، قالا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول

أى المجروح، وقيل: الدهش ، وجاء في أكثر الأحاديث قتل هؤلاء الفواسق في الحرم، فيقاس عليه قتل كل من يجب قتله فيه ، وإقامة الحدود به ممن اجترحها فيه ، أو في غيره ثم لجأ إليه ، وهذا قول لمالك وأصحابه والشافعي وغيرهما ، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى التفريق بين ما اجترحه خارجاً (١) أو فيه ، وبين ما فيه النفس و (٢) غيرها ، فقال : ما اجترحه خارجاً ووجب فيه إتلاف النفس من الحدود لا تقام فيه ، ويضيق عليه ، ولا

(٢) في س : أو .

(١) في س : حارحاً ، والمثبت من الأصل .

الله ﷺ : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا فَوَاسِقٌ ، تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ : الْغَرَابُ ، وَالْحَدَاةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ » .

٧٢- (١١٩٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « خَمْسٌ لَا جَنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ : الْفَارَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْغَرَابُ ، وَالْحَدَاةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ : « فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ » .

٧٣- (١٢٠٠) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يُحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَتْ حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلِّهَا فَاسِقٌ ، لَا

يُكَلِّمُ وَلَا يَجَالِسُ وَلَا يَبَايِعُ ، حَتَّى يَضْطَرَّ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ فَيَقَامُ عَلَيْهِ خَارِجًا .

وما كان دون النفس أو اجترحه في الحرم فيقام عليه ، وروى عن ابن عباس وعطاء والشعبي والحكم نحوه ، إلا أنهم لم يفرقوا بين ما فيه النفس أو غيره ، وحجتهم قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ (١) والحجة عليهم أن من ضيق عليه هذا التضيق ليس بآمن ، ومعنى الآية عندنا وعند أكثر المفسرين : أنه خبر عما كان من قبل الإسلام ، وعطف على ما نص فيه (٢) من الآيات ، وقيل : آمن من النار ، وحكى بعضهم أن الآية منسوخة بقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (٣) ، وروى عن ابن عمر وعائشة مثله ، إلا أنه لا يهاج ولا يضيق عليه ، فإذا خرج أقيم عليه الحد ، وقال آخرون نحوه في التفريق ، إلا أنهم قالوا : يخرج [اللاجئ إليه من غيره] (٤) فيقام عليه الحد خارجاً ، وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد [وحمام] (٥) ، وقيل : ظاهر الآية على البيت لا على الحرم . وقد اتفقوا أنه لا يقام ذلك عليه في البيت ولا في المسجد ، ويخرج (٦) منه فيقام خارجاً ؛ لأن المساجد تنزه عن إقامة الحدود .

(٢) في س : عليه .

(٤) من س .

(١) آل عمران : ٩٧ .

(٣) التوبة : ٥ .

(٥) ساقطة من س .

(٦) في س : فيخرج .

حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

٧٤- (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ أَمَرَ أَوْ أَمَرَ أَنْ يَقْتُلَ الْفَارَةَ، وَالْعَقْرَبَ، وَالْحِدَاةَ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ، وَالْغُرَابَ.

٧٥- (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ الدَّوَابِّ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ: حَدَّثَتْنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْفَارَةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْحِدَاةِ، وَالْغُرَابِ، وَالْحَيَّةِ.

قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

٧٦- (١١٩٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

٧٧- (...) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَاذَا سَمِعْتَ ابْنَ عُمَرَ يَحْلُثُ لِلْحَرَامِ قَتْلَهُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ لِي نَافِعٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي قَتْلِهِنَّ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

(...) وَحَدَّثَنَاهُ فُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ - جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنِي

وقوله: «لا حرج على من قتلهن»: عمومٌ للمحرم والحلال لو لم يرد سواء، ولكن بنص (١) حديث ابن عمر رفع اللبس، بقوله: «لا جناح على من قتلهن في الحرم والإحرام»، على رواية ابن أبي عمر في كتاب مسلم، وفي رواية زهير بن حرب: «في

أَبُو كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْثَى ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ : عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، إِلَّا ابْنُ جُرَيْجٍ وَحْدَهُ . وَقَدْ تَابَعَ ابْنَ جُرَيْجٍ ، عَلَى ذَلِكَ ، ابْنُ إِسْحَقَ .

٧٨ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ فَضْلُ بْنُ سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ عَنْ نَافِعٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « خَمْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِ مَا قُتِلَ مِنْهُنَّ فِي الْحَرَمِ » فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ .

٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، وَقُتَيْبَةُ ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرُونَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَمْسٌ مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ : الْعَقْرَبُ ، وَالْفَارَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْحَدْيَا » - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى .

الحُرْمُ « بالضم ، وكذلك بيانه في حديثه الآخر : « من قتلهن وهو حرام » ، وفي حديث مالك : « ليس على المحرم في [قتلهن] (١) جناح » .

(١٠) باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به

أذى ، ووجوب الفدية لحلقه ، وبيان قدرها

٨٠ - (١٢٠١) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : أَتَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَأَنَا أَوْقَدْتُ تَحْتَ - قَالَ الْقَوَارِيرِيُّ : قَدَرُ لِي . وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : بُرْمَةٌ لِي - وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ . فَقَالَ : « أَيُّذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟ »

وذكر حديث كعب بن عجرة في [حلق الرأس] (١) ، وقوله - عليه السلام - : « هل يؤذيك هوام رأسك ؟ » قال: نعم ، قال: « فاحلق ، وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم [ثلاثة أصع على] (٢) ستة مساكين » ، أو « أنسك نسيكة » ، [وفي الرواية الأخرى : « أو نسك ما تيسر » وفي الأخرى : « ثم ذبح شاة نسكا »] (٣) ، وفي الأخرى : « أو تصدق بفرق بين ستة مساكين » ، « وأطعم فرقا بين ستة مساكين » والفرق : ثلاثة أصع ، وفي الأخرى : « أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين » ، وفي الأخرى : « [أو] (٤) أطعم ستة مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسكين » ، وكلها أحاديث متفقة المعنى في التقدير والتخيير ، على ما جاء في كتاب الله تعالى من قوله عز وجل : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ (٥) ، إلا ما جاء من التغيير في رواية العذري في حديث عبد الله بن معقل ، من رواية ابن أبي شيبة ، بقوله : « أو يطعم ستة مساكين ، لكل مسكين صاع » (٦) وهو وهم ، وصوابه : رواية غيره : « لكل مسكين » على الشبهة .

وفي هذا الحديث خلاف آخر في قوله أولاً : « هل عندك نسك ؟ » قال : ما أقدر عليه ، فأمره أن يصوم ثلاثة أيام ، أو يطعم ستة مساكين ، ورواية ابن [مثني] (٧) ، وابن بشار : « هل تجد شاة ؟ » ، وعند ابن ماهان : « شيئاً » وهو وهم ، وأما قوله في

(١) من هامش الأصل .

(٢-٤) من مس .

(٥) البقرة : ١٩٦ .

(٦) حديث محمد بن المثني وابن بشار ، وليس حديث أبي بكر بن أبي شيبة .

(٧) في الصحيحة : المثني .

قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « فَاحْلِقِ وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمِ سِتَّةَ مَسَاكِينَ أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً » .

بعض الروايات : « أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين » : معناه : مقسومة على ستة مساكين .

قال الإمام : إن حلق رأسه لعذر فعليه أحد ثلاثة أشياء : صيام ، أو صدقة ، أو نسك . وكذلك إذا حلقه لغير عذر فهو مخير — أيضا — عندنا (١) ، خلافا لمن قال في المختار : عليه الدم . وذهب بعض الناس إلى أنه إذا حلق رأسه ناسياً فلا دم عليه .

قال القاضي : مذهب (٢) أبى حنيفة والشافعي وأبى ثور إلى أنه لا يخير مع العمد وعدم الضرورة ، ومعظم العلماء على وجوب الدم على الناسي (٣) ، وقال الشافعي في أحد قوليّه ، وداود وإسحق : لا دم عليه (٤) . وحكم التطيب واللباس في هذا سواء عند هؤلاء كلهم ، على ما تقدم من التخيير ، والخلاف في وجوهه ، قال أحمد بن صالح : حديث كعب بن عجرة معمول به عند جميع العلماء .

قال القاضي : ولم يقع في شيء منه خلاف إلا في الإطعام ، فقد روى عن أبى حنيفة والثوري أن النصف صاع إنما هو البرّ ، وأما من التمر والشعير فصاع لكل مسكين ، وهذا خلاف للحديث ؛ لنصه على ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين . ذكره مسلم ، وذكر مثله في الزيب في كتاب أبى داود (٥) ، وعن أحمد بن حنبل في روايته : مُدٌّ من البرّ أو نصف صاع من غيره (٦) ، وكذلك روى عن الحسن وبعض السلف : أن الإطعام لعشرة مساكين ؛ والصيام عشرة أيام ولم يتابعوا عليه ، واتفق غيرهم ومن جاء بعدهم على ستة مساكين وثلاثة أيام ، ونص الحديث يحج هؤلاء المذكورين قبل .

وفي قوله في الحديث : « أطعم فرقا بين ستة مساكين » ، وفي الروايات الأخرى : « أطعم ثلاثة أصع » : بيان مقدار الفرق ، وأنه — كما قيل — : مقدار خمسة عشر رطلا ، إذ الثلاثة أصع ستة عشر رطلا على مذهب أهل الحجاز ، وهو بإسكان الراء ، وقيل بالفتح أيضا ، وقد تقدم في الطهارة .

(١) في ع : عندنا أيضاً . (٢) في س : ذهب .

(٣) قول أبى حنيفة ومالك والمزني ورواية عن الشافعي . الحاوي ٤ / ١٠٥ .

(٤) انظر : الاستذكار ٣ / ٣٠٧ .

(٥) أبو داود ، ك المناسك ، ب في الفدية ١ / ٤٣٠ .

(٦) الاستذكار ١٣ / ٣٠٣ .

قَالَ أَيُّوبُ : فَلَا أَذْرِي بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأَ .

(...) حَدَّثَنِي عَلَى بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْبٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ .

٨١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ (١) قَالَ فَأَتَيْتُهُ . فَقَالَ : « اذْنُهُ » ، فَذَنُوتُ . فَقَالَ : « اذْنُهُ » ، فَذَنُوتُ . فَقَالَ ﷺ : « أَيُّؤْذِيكَ هَوَامُكَ ؟ » .

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : وَأَظَنُّهُ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَمَرَنِي بِفِدْيَةٍ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ، مَا تَيْسَّرَ .

٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ . حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سَيْفٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ يَتَهَاوَتْ قَمَلًا . فَقَالَ : « أَيُّؤْذِيكَ هَوَامُكَ ؟ » . قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « فَاحْلِقْ رَأْسَكَ » . قَالَ : فَقِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ

وقوله : « انسك شاة » (٢) ، وفي الرواية الأخرى : « انسك ما تيسر » : يدل أنه الشاة لتفسيره بها في الحديث ، وتسميتها نسكا دليل أن فدية الأذى ليس حكمها حكم الهدى في سوقها إلى مكة ، وكذلك الإطعام ، وليفعلها حيث شاء ، وهو قول مالك وغيره ، ولم يختلف قول الشافعي أن الدم والإطعام لا يكون إلا بمكة (٣) ، واختلف فيه قول أبي حنيفة ، فقال مرة بقول الشافعي ، ومرة قال : إنما ذلك في الدم دون الإطعام ، وهو قول أصحابه (٤) ، وقول عطاء ، ولم يختلف في الصيام أنه يكون حيث شاء (٥) .

(١) البقرة : ١٩٦ .

(٢) انظر : موطأ مالك ، ك الحج ، ب فدية من حلق قبل أن ينحر ١ / ٤١٧ .

(٣) قال الشافعي في غير « المختصر » : حكم الله تعالى يدل على أن كل نسكة كانت في حج أو عمرة فمحلها إلى البيت العتيق ، ومعقول في حكمه أنه أراد أن يكون في جيران البيت العتيق من أهل الحاجة .

انظر : السنن والآثار ٧ / ٣٦٧ (١٠٣٦٦) .

(٤، ٥) انظر : الاستذكار ١٣ / ٣٠٨ .

بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ۖ . فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْسُكْ مَا تَيْسَّرَ » .

٨٣- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَأَيُّوبَ وَحَمِيدٍ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْيَةِ ، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَهُوَ يُوقَدُ تَحْتَ قَدَرٍ ، وَالْقَمَلُ يَتَهافتُ عَلَى وَجْهِهِ . فَقَالَ : « أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ هَذِهِ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَاحْلِقْ رَأْسَكَ ، وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ - وَالْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ - أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً » .

قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ : « أَوْ ادْبِغْ شَاةً » .

٨٤- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْيَةِ . فَقَالَ لَهُ : « أَذَاكَ هَوَامُ رَأْسِكَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « احْلِقْ رَأْسَكَ ، ثُمَّ ادْبِغْ شَاةً نُسْكَاً ، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمَرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ » .

٨٥- (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، قَالَ : قَعَدْتُ إِلَى كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ : « فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ۖ » ؟ فَقَالَ كَعْبٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : نَزَلَتْ فِيَّ ، كَانَ بِي أَذَى مِنْ رَأْسِي ، فَحُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ . فَقَالَ : « مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى ، أَتَجِدُ شَاةً ؟ » فَقُلْتُ : لَا . فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : « فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ

وفي قوله : « احلق رأسك ، ثم ادبغ نسكاً » : حجة لما عليه جماعة العلماء من أن الفدية إنما تكون بعد فعلٍ يوجب ذلك عليه .

وقوله : « والقمل يتهافت على وجهه » : أى يتساقط .

أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴿١﴾ . قَالَ : صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ نِصْفَ صَاعٍ ، طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ . قَالَ : فَزَلَّتْ فِي خَاصَّةٍ ، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ .

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ ، حَدَّثَنَا كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُحْرَمًا فَقَمَلَ رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ . فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ ، فَدَعَا الْخَلَاقَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : « هَلْ عِنْدَكَ نُسْكَ ؟ » . قَالَ : مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ . فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينَيْنِ صَاعٌ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَاصَّةً : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ . ثُمَّ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً .

وقوله : « فَأَنْزَلَ اللَّهُ [فيه] (١) » - : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ ، الآية (٢) : ظاهره أن نزول الآية بعد الحكم ، وفي حديث عبد الله بن معقل أنها قبل الحكم والله عز وجل أعلم . ويحتمل أن النبي ﷺ قضى فيها بوحى ثم نزل .

(١) ساقطة من مس .

(٢) البقرة : ١٩٦ .

(١١) باب جواز الحجامة للمحرم

٨٧ - (١٢٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرَمٌ .

٨٨ - (١٢٠٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَتَّصُورٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عُلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَسَطَ رَأْسِهِ .

وقوله : « احتجم النبي ﷺ وهو محرم وسط رأسه » : لا خلاف بين العلماء في جواز ذلك له للضرورة ، حيث كان من رأسه أو جسده ، وأما لغير ضرورة في جسده ، وحيث لا يحلق شعراً فجمهورهم على جوازه ، وهو قول سحنون من أصحابنا ، ومالك يمنعه لغير ضرورة ، وروى عن ابن عمر . قال الداودي : وروى عن النبي - عليه السلام - أنه قال في حجامه وسط الرأس : « شفاء من النعاس والصداع والأضراس » (١) . قال الليث : وليس وسط الرأس ، لكن في فاس الرأس وهو مؤخره ، وأما وسط الرأس فقد يعمى ، وإباحة الحجامة للمحرم لضرورة إخراج الدم عند هيجانه وغلبته ، وخوف تبغيه فيقتل / إن لم يبادر بإخراجه ، كما جاء في الحديث الآخر من أمره - عليه السلام - بذلك لهذه العلة .

١ / ١٩٧

واتفقوا إذا احتجم برأسه يحلق لها شعراً أنه يفتدى (٢) ، وجمهورهم على أن حكم حلق شعر الجسد كذلك ، إلا داود فلا يرى في حلق شعر الجسد لضرورة الحجامة دماً ، والحسن يوجب عليه الدم في الحجامة ، وفي هذا الحديث حجة لكل ما يدعو إليه المحرم من ضرورة ، وزوال أذى عنه ، وقطع عرقٍ وبَطٍّ جراحٍ ، وقطع ما انكسر من أظفاره ولا شيء عليه ، ولا خلاف في هذا .

(١) الطبراني في الكبير ، عن ابن عباس - رضى الله عنهما ١١ / ٢٩ والحاكم عن أبي سعيد ٤ / ٢١٠ .

(٢) الاستذكار ١١ / ٢٦٧ .

(١٢) باب جواز مداواة المحرم عينيه

٨٩ - (١٢٠٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلِ اشْتَكَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَيْنَيْهِ ، فَلَمَّا كُنَّا بِالرُّوحَاءِ اشْتَدَّ وَجَعُهُ ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَسْأَلُهُ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ اضْمُدَّهُمَا بِالصَّبْرِ ، فَإِنَّ عُثْمَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، ضَمَدَهُمَا بِالصَّبْرِ .

٩٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنِي نُبَيْهِ بْنُ وَهَبٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ رَمَدَتْ عَيْنُهُ ، فَأَرَادَ أَنْ يَكْحُلَهَا فَفَنَهَا أَبَانَ بْنُ عُثْمَانَ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُضَمَّهَا بِالصَّبْرِ ، وَحَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ .

وقوله في المحرم إذا اشتكى عينيه : « ضمدها بالصبر » : معناه : لطخهما ، ولا خلاف في مثل هذا ، إذ ليس بطيب ولا زينة ، [ولا] ^(١) المعاناة بكل الأدوية غير المطيبة ، فإن اضطر إلى المطيب افتدى . ولا خلاف أن للمحرم أن يكتحل إذا احتاج إليه ، والحجة عندهم ما جاء في [هذا] ^(٢) الحديث ، ولا فدية عليه فيه ما لم يكن فيه طيب ، وأما إن اكتحل فأباحه قوم وكرهه آخرون ، وفي مذهبنا في ذلك قولان : المنع ، والكراهة ، وعلى القول بالمنع في إيجاب فدية عليه قولان ، وبكراهة ذلك للزينة قال أحمد وإسحق والثوري ، وقال الشافعي : لا أرى عليه دماً ، رجلاً كان أو امرأة .

(١٣) باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه

٩١ - (١٢٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَهَذَا حَدِيثُهُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُثَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ : يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ ، وَقَالَ الْمُسَوَّرُ : لَا يَغْسِلُ

ذكر مسلم حديث غسل المحرم رأسه إذا اغتسل، واختلاف المسور وابن عباس في ذلك، وإرسال ابن عباس إلى أبي أيوب ؛ كيف كان يغسل رسول الله ﷺ رأسه وهو محرم ؟ وقول أبي أيوب لإنسان يصب على رأسه: اصيب، ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل. فيه رجوع الصحابة إلى الحجة بالسنة، وترك آرائهم واجتهادهم لها، وفيه أن ابن عباس كان عنده علم من أن أبا أيوب يعلم ذلك لقوله: « كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه »، وترجم عليه في بعض نسخ مسلم: كيف [كان] (١) يغسل المحرم رأسه من الجنابة. وليس في هذا الحديث مبيناً ولا في غسل أبي أيوب لم كان ؟ ، ولا خلاف في اغتساله من الجنابة ، ولا في تحريكه بيديه . فيه زيادة على ما يفعله الماء ولأنها ضرورة لا بد منها . وكأن المسور خشى من ذلك قتل الهوام والقائنها بحركة اليد عن الرأس ، وذلك مما لا يؤمن من صب الماء عليه لو لم يحرك ، فهما سواء ودل كلامهم أن اختلافهم إنما هو في التحريك للشعر لا في صب الماء ، أو في اغتسال التبرد أو الغسل ، إذ لا خلاف في غسل رأسه من الجنابة .

واختلف في غسله تبرداً [وغسل رأسه بالماء] (٢) ، فجمهور العلماء على إجازته ، كما قال عمر : لن يزيده الماء إلا شعثاً . واختلف في التأويل على مذهب مالك في غسل رأسه بالماء لغير جنابة ، فقليل عنه مثل هذا ، وقيل: كراهته ، إلا أنه كره غمس رأسه في الماء ، إما لأنه بتحريك يده عليه في غسله أو في غمسه قد يقتل بعض ما فيه من الدواب ، وقد يتساقط بحركة يده عليه بعض شعره ، وقيل : لعله رآه من باب تغطية الرأس .

واختلف أصحابه في ذلك ، وفي الفدية على فاعله ، وأجاز مالك غسل جسده من غير

(١) ساقطة من س .

(٢) سقط من س .

المُحْرَمُ رَأْسَهُ . فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ ، وَهُوَ يَسْتَتِرُ بِثَوْبٍ . قَالَ : فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ . فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ . أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ ، فَطَأَطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ، ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ يَصُبُّ : اصْصُبْ . فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ . ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ .

٩٢ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : فَأَمَرَ أَبُو أَيُّوبَ بِيَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ جَمِيعًا ، عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ . فَقَالَ الْمِسُورُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : لَا أَمَارِيكَ أَبَدًا .

تدلك . واختلفوا في غسل المحرم رأسه بالخطمي (١) والسدر ، فقهاء الأمصار على كراهية ذلك له ، ومالك وأبو حنيفة يريان عليه إن فعل فدية ، ولم ير عليه غيرهما فدية ، وروى عن بعض السلف إباحة ذلك لمن كان ملبداً (٢) .

وقوله : « فوجدته يغتسل بين القرنين » : هما الخشبستانان القائمتان على رأس البئر وشبهها من البناء يمدُّ بينهما خشبة يجز عليها الحبل ليُسْتَقَى عليها ، أو تعلق منها البكرة .

وقوله : « فسلمت عليه » : فيه دليلٌ على جواز السلام على المتطهر والمتوضئ بخلاف من هو على الحدث ، وحديثه معه وسلامه عليه وهو بتلك الحال ؛ لأنه كان مستوراً بثوب كما جاء في الحديث .

وقوله : « فقال لإنسان يصب ، فصَّب على رأسه [فحرك رأسه] (٣) بيديه » : حجةٌ لما تقدم ، [وحجةٌ] (٤) في أن معلم الطهارة إذا نوى معها التطهير لا يضره .

(١) هي ضرب من النبات يغسل به الرأس . انظر : اللسان ، مادة « خطم » .

(٢) في س : مليا .

(٣، ٤) في هامش الأصل .

(١٤) باب ما يفعل بالمحرم إذا مات

٩٣ - (١٢٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ حَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَعِيرِهِ ، فَوُقِصَ ، فَمَاتَ . فَقَالَ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِياً » .

٩٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ . حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَأَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ وَأَقْفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ ، إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ . قَالَ أَيُّوبُ : فَأَوْقَصْتُهُ - أَوْ قَالَ : فَأَقْعَصْتُهُ - وَقَالَ عَمْرُو : فَوُقِصْتُهُ . فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِياً » : هذا الحديث مما اعتمد عليه الشافعي في المحرم إذا مات ؛ أنه لا يحنط ولا يغطي رأسه ، وبه قال أحمد وإسحق ، وقال مالك والكوفيون والحسن والأوزاعي : إن المحرم يفعل به ما يفعل بالحلال ، وقد احتج مالك على هذا بأن العمل إنما يلزم الإنسان ما دام حياً ، وهذا هو الأصل ، وتأويل الحديث عند من قال بخلافه : أنها قضية في عين مخصوصة لا تعدى إلا بدليل ، وهذا حجة في إحرام الرجل في رأسه ، ولا خلاف فيه .

وقوله في الذي وقص عن راحلته ، فمات محرماً : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبيه ، لا تخمروا رأسه ، ولا تحنطوه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً » : هذا الحديث مما اعتمد عليه الشافعي في المحرم إذا مات ؛ أنه لا يحنط ولا يغطي رأسه ، وبه قال أحمد وإسحق ، وقال مالك والكوفيون والحسن والأوزاعي : إن المحرم يفعل به ما يفعل بالحلال ، وقد احتج مالك على هذا بأن العمل إنما يلزم الإنسان ما دام حياً ، وهذا هو الأصل ، وتأويل الحديث عند من قال بخلافه : أنها قضية في عين مخصوصة لا تعدى إلا بدليل ، وهذا حجة في إحرام الرجل في رأسه ، ولا خلاف فيه .

وقد اختلف العلماء في تغطية المحرم وجهه مع اتفاقهم على وجوب إحرام رأسه ، فذهب مالك إلى منعه للرجال ، وأن إحرام الرجل في رأسه ووجهه ، والمرأة في وجهها فقط ، وهو قول أبي حنيفة ، ولأصحابنا في ذلك وجهان ؛ هل هو على الوجوب أو الندب ؟ وجمهورهم على أنه لا إحرام في وجه الرجل ، وأن نهيمهم عن حنوطه في حقهم لكونهم محرمين ، ولأن في تغطيته وتطيبه تمام المراد من غسله وتنظيفه وستره كسائر الموتى ، ولقول النبي ﷺ : « فإنه (١) يبعث يوم القيامة ملبياً » : ولا علم لنا بهذه الصفة لغيره .

وقوله : « اغسلوه بماء وسدر » : يدل أن حكم الإحرام ساقط عنه ، إذ مثل هذا لا يجوز للمحرم من إزالة الدرن بالسدر وشبهه / من الخطمي ، وقد منعه مالك من أن يغسل

ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تُحْطَوْهُ ، وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ — قَالَ أَيُّوبُ — : فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا — وَقَالَ عَمْرُو — : فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلْبِي .

٩٥ — (...) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَيُّوبَ . قَالَ : نَبَّيْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَاقِفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ . فَذَكَرَ نَحْوَ مَا ذَكَرَ حَمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ .

رأسه بالخطمي و [أن] (١) يتدلك ، وعليه فيهما الفدية إن فعل ، ونحوه للشافعي وأبي حنيفة وصاحبيه وأبي ثور، إلا أن محمدا وأبا يوسف قالوا: إن فعل فعله صدقة، وقال أبو ثور: لا شيء عليه. وقولهم بهذا مع ما جاء في الحديث يرد قولهم: إن حكمه ميتا حكم المحرم. ورخص طاوس وعطاء ومجاهد للمحرم في غسل رأسه بالخطمي ، واختاره (٢) ابن المنذر (٣) ، واحتج بهذا الحديث ، واحتج به — أيضا — الداودي على جواز ذلك للمحرم .

وقوله : « في ثوبيه » : كذا أكثر الروايات، وفي حديث الزهراني (٤) وابن بشار: « في ثوبين » ، فعلى الرواية الأولى يحتج به الشافعي في بقاء حكم الإحرام عليه ، وأن معناه : أن يكفن في ثياب إحرامه ، لا أنه منع من الزيادة عليه إن احتاج إليه ، وهو عندنا على الخصوص لذلك الشخص ؛ لأنها قضية في عين وإخبار [عن شخص معين] (٥) . ومن رواه : « ثوبين » فقيل : معناه ما تقدم ، أي ثوبيه اللذين (٦) عليه ، ويحتمل أن يريد : [زيدوا على ثوبه] (٧) الذي أحرم فيه ، وكان عليه ثوبين ؛ ليكون [عليه] (٨) ثلاثة ، إذ الوتر في الكفن مشروع .

ومعنى : « خر » : سقط ، و « وقص » : أي انكسر عنقه ، وروى في الحديث الآخر: « فأوقصته ناقته » وروى : « فوقصته » وهما صحيحان ، وروى : « فأقعصته » وهو بمعنى : قتلته لحينه ، ومنه قعاص الغنم ، وهو موتها بداء يأخذها فلا يلبثها ، ويروى : « فأقعصته » كذا جاء رباعيا ، ووجهه : فققصته ، ثلاثي ، أو قصعته (٩) ، ومعناه : شدخته ، وفصخته ، من قولهم : قصعت القملة بين ظفري : فصختها ، وجاء

(١) ساقطة من س . (٢) في س : وأجازه .

(٣) انظر : التمهيد ٤ / ٢٧٠ .

(٤) في الأصل : الزهري ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه من س ، والصحيحة المطبوعة .

(٥) في س : وإخبار في شخص بعينه .

(٦) في الأصل : الذي ، وما أثبتناه من س .

(٧) العبارة في الأبي بلفظ : زائدين على الثوب .

(٨) من س .

(٩) في الأصل : فققصته ، والمثبت من س .

٩٦ - (...) وحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَخَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ ، فَوُقِصَ وَقُصَا ، فَمَاتَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَالْبِسُوهُ ثَوْبِيهِ ، وَلَا تَحْمَرُّوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَلْبِي » .

٩٧ - (...) وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » .

وَزَادَ : لَمْ يُسَمَّ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ حَيْثُ خَرَّ .

٩٨ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فَمَاتَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبِيهِ ، وَلَا تَحْمَرُّوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا » .

في رواية السمرقندي في حديث أبي كامل : « وقصه (١) بعيره » : هو بمعنى ناقته في الحديث الآخر ، ويقال للناقة [أيضاً] (٢) : بعير أيضاً ، هو اسم منطلق على الذكر والأنثى ، ويروى : « فإنه يبعث ملبيًا » ، ويروى : « ملبدًا » ومعناه : على هيئته التي مات عليها وبعلامة حجه ، فضيلة له ، كما جاء في الشهداء : أنهم يحشرون بسيوفهم على عواتقهم ، وفي المكلوم في سبيل الله يحشر وجرحه يثعب دماً (٣) .

وذكر مسلم في هذا الحديث : ثنا محمد بن الصباح ، ثنا هشيم ، ثنا أبو بشر ، ثنا سعيد بن جبيرة . كذا لهم ، وكان عند ابن أبي جعفر لابن ماهان : ثنا « أبو يونس »

(١) في الأصل : فوقصته ، وما أثبتناه من س ، والصحيحة المطبوعة .

(٢) ساقطة من س .

(٣) سيأتي في ك الإمامة ، ب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله برقم (١٠٥) .

٩٩ - (...) (وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَشْرٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرَمًا ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ ، فَمَاتَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُمْسُوهُ بِطِيبٍ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا » .

١٠٠ - (...) (وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ . وَلَا يُمَسَّ طِيبًا ، وَلَا يُخَمَّرَ رَأْسُهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا .

١٠١ - (...) (وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ ، قَالَ ابْنُ نَافِعٍ : أَخْبَرَنَا غُنْدَرٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا بَشْرٍ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يُحَدِّثُ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَأَنْ يَكْفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا يُمَسَّ طِيبًا ، خَارِجَ رَأْسِهِ .

قَالَ شُعْبَةُ : ثُمَّ حَدَّثَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ : خَارِجَ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا .

١٠٢ - (...) (حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، عَنْ زُهَيْرٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : وَقَصَتْ رَجُلًا رَاحِلَتَهُ وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ

مكان « أبي بشر » وهو وهَم ، والصواب : أبو بشر ، كما جاء في سائر الروايات بعده .
وأبو بشر هذا هو العنبري ، واسمه الوليد بن مسلم يُعَدُّ في البصريين . تفرد به مسلم ،
كذا قال الحاكم ، وكذا نسبه وسماه البخاري في تاريخه .

وَسِدْرٍ ، وَأَنْ يَكْشِفُوا وَجْهَهُ — حَسْبَتْهُ قَالَ — : وَرَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يَهْلُ .
 ١٠٣ — (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ،
 عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — قَالَ : كَانَ مَعَ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَوْقَ صَتهُ نَاقَتِهِ ، فَمَاتَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اغْسِلُوهُ ، وَلَا تَقْرُبُوهُ
 طَبِيبًا ، وَلَا تَغْطُوا وَجْهَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَلْبِي » .

وذكر مسلم في الباب : ثنا عبد بن حميد ، أنبأنا عبيد الله بن موسى ، أنا إسرائيل ،
 عن منصور ، عن سعيد بن جبير ؛ أن ابن عباس ... الحديث . [كذا] (١) قاله مسلم ،
 وهو مما استدركه عليه الدارقطني ، وقال : إنما سمعه منصور عن الحكم ، وكذا أخرجه
 البخاري (٢) عن منصور ، عن الحكم ، عن سعيد ، وهو الصواب ، وقيل : عن منصور
 عن سلمة ، ولا يصح .

(١) من س .

(٢) البخاري ، ك جزاء الصيد ، ب المحرم يموت بعرفة ٣ / ٣٣ .

(١٥) باب اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه

١٠٤ - (١٢٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ . فَقَالَ لَهَا : « أَرَدْتَ الْحَجَّ ؟ » قَالَتْ : وَاللَّهِ ، مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً . فَقَالَ لَهَا : « حُجِّي وَاشْتَرِطِي ، وَقُولِي : اللَّهُمَّ ، مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » وَكَانَتْ تَحْتَ الْمَقْدَادِ .

١٠٥ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « حُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي » .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مِنْهُ .

١٠٦ - (١٢٠٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ وَأَبُو عَاصِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا وَعِكْرَمَةَ

وقوله في حديث ضباعة بنت الزبير : « حجي واشترطي ، وقولي : اللهم محلي حيث حبستني ^(١) » ، قال الإمام : من الناس من ذهب إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث ، وأجاز الاشتراط ، وجمهور الفقهاء على أن ذلك لا ينفع ، وحملوا الحديث على أنها قضية في عين خصت بها هذه المرأة . وفيه دلالة ^(٢) على أن الإحصار بمرض لا يحل به المحرم من إحرامه ، ولو كان يحل به لم يفتقر للشرط في هذا الحديث .

(١) في ع : تحبسنى .

(٢) في س : دليل .

مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ ضَبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَتْ : إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ ، فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ قَالَ : « أَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي » .
قَالَ : فَأَذْرَكْتُ .

١٠٧ - (...) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ ابْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ ضَبَاعَةَ أَرَادَتْ الْحَجَّ ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْتَرِطَ ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١٠٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ - قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو - حَدَّثَنَا رَبَاحٌ - وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ - عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِضَبَاعَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : « حُجِّي ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحِلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي » .

وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَقَ : أَمَرَ ضَبَاعَةَ .

قال القاضي : اختلف العلماء فرقتين في جواز الاشتراط ، فمالك وأبو حنيفة ، وبعض التابعين لا يرونه نافعا ، وروى كراهته عن ابن عمر ، وتأول بعضهم الحديث بما ذكره وقال : أظنها كانت مريضة أو ذات عذر ، فخصها بذلك ، كما خص أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة لعله مخالفة الجاهلية ، وأجاز عمر وعلى وابن مسعود في جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو قول أحمد وإسحاق ، وأبى ثور والشافعي القولين جميعا ، وقد تأوله آخرون على معنى النية بالتحلل بعمرة ، وقد جاء مفسرا من رواية ابن المسيب : أن رسول الله ﷺ أمر ضباعة أن تشتط : « اللهم الحج أردت فإن تيسر وإلا فعمرة » ، وعن عائشة نحوه ، أنها كانت تقول : « للحج خرجت ، وله قصدت ، فإن قضيته فهو الحج ، وإن حال دونه شيء فهو عمرة » . قال الأصيلي : لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح ، قال النسائي : لا أعلم أسنده عن الزهري غير معمر ، وغيره من جماعة الحفاظ لا يذكرونه ، وقد أنكر الزهري الاشتراط ، وأنكره ابن عمر وغيره .

(١٦) باب إحرام النساء ، واستحباب

اغتسالها للإحرام ، وكذا الحائض

١٠٩ - (١٢٠٩) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : نَفَسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ .

١١٠ - (١٢١٠) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ - حِينَ نَفَسَتْ بِذِي الْحُلَيْفَةِ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتَهْلَ .

وقوله : « نفست أسماء بنت عُمَيْسٍ بالشجرة (١) » ، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن تغتسل وتهل ، قال القاضي : يقال في الحيض والولادة : نَفَسَتْ وَنَفَسَتْ بِالضَّمِّ والفتح ، والضم في الولادة ، والفتح في الحيض أكبر ، وحكى الحَرَبِيُّ وغير واحدٍ أنه لا يقال في الحيض إلا بالفتح ، وحكى الوجهين فيهما صاحب الأفعال .

قال الإمام : في الحج ثلاثة أغسال :

إحداها : للإحرام .

والثاني : لدخول مكة .

والثالث : للوقوف بعرفة .

وأكدتها غسل الإحرام . والحائض والنساء يغتسلان للإحرام ، والوقوف ، ولا يغتسلان لدخول مكة ؛ [لأنه] (٢) لأجل الطواف ، وهما لا يدخلان المسجد .

قال القاضي : هذه الأغسال عندنا سنن مؤكدة غير واجبة ، وقد زاد بعض علمائنا فيها

(١) في ع : بذى الحليفة . والروايتان موجودتان .

(٢) من ع ، وهامش س .

غسل الطواف بالبيت وأوكدها غسل الإحرام ، قال بعض أصحابنا عنه : إنه أوكد عنده من غسل الجمعة ، ويستدل من قال بتأكيده بأمر النبي ﷺ للنفساء به ، وقد أطلق - أيضاً - مالك على جميعها الاستحباب . ويقولنا في تأكيد غسل الإحرام قال الشافعي في جماعة العلماء / ، ولم يقل بوجوبه إلا الحسن وعطاء في أحد قوليهِ ، وقال أهل الظاهر لهذا الحديث ، وقال الكوفيون والأوزاعي : وهو يجزئ منه ، كأنهم رأوه مستحباً ، وروى عن عطاء أيضاً .

وفي الحديث أن الحيض والنفس لا ينافي عمل الحج كله ، إلا ما يتعلق بدخول المسجد من الطواف والركوع بعده ، وما يتصل به من السعي ، كما قال - عليه السلام - : « وافعل ما يفعل الحج غير ألا تطوف بالبيت » (١) ولا خلاف بين العلماء في ذلك كله ، إذ لا يجوز دخول غير الطاهر المسجد ، ولا صلاة بغير طهور . وفيه جواز الإحرام بغير صلاة؛ إذ لا تصح منها الصلاة ، وقد تقدمت المسألة قبل .

وقوله : « [بالشجرة] (٢) » ، وفي الرواية الأخرى : « بذى الحليفة » ، وفي رواية مالك : « بالبيداء » : فكلها مواضع متقارب بعضها من بعض ، والشجرة بذى الحليفة ، والبيداء طرف منها ، فمحتمل أن نزولها بسبب الولادة كان بالبيداء (٣) ، لتبعد عن الناس ، فذكر في هذا الحديث منزلها حقيقة ، وكان نزول النبي ﷺ حيث بذى الحليفة من حيث أهل ، وهناك بات ، وهي عند الشجرة ، فسمى منزل الناس كلهم باسم منزل إمامهم ، والله أعلم . وفيه ما عُلِمَ من عادة الصحابة من تحمل السنن بعضهم عن بعض بحضرة النبي ﷺ ، واكتفائهم بذلك عن سماعها منه . وفيه سؤال الرجل عما يلزم من يقوم عليه ومراعاته (٤) أمر دينهم ودنياهم .

(١) سيأتي في الباب القادم برقم (١٢٠) .

ورواه مالك في الموطأ ، كالحج ، ب دخول الحائض مكة ١ / ٤١١ ، وكذا البخاري ، ك الحج ، ب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف ٣ / ١٩٥ ، وأيضاً النسائي ، ك الحج ، ب ما يفعل من أهل بالحج وأهدى ٥ / ٢٤٥ مختصراً .

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٣) الموطأ ، ك الحج ، ب الغسل للإهلال ١ / ٣٢٢ .

(٤) في س : ومراعاة .

(١٧) باب بيان وجوه الإحرام ، وأنه يجوز لإفراد الحج

والتمتع والقران ، وجواز إدخال الحج على العمرة

ومتى يحلّ القارن من نسكه

١١١ - (١٢١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا » قَالَتْ : فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « انْقُضِي رَأْسَكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ . فَلَمَّا

وقول عائشة : « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فمننا من أهل بعمره ، ومننا من أهل بالحج » الحديث ، وفيه : « ولم أهل إلا بعمره » ، قال الإمام : [ذكرت أنها أملت بعمره] (١) ، وذكرت (٢) في غير هذا : « خرجنا لا نرى إلا الحج » : فيحتمل أن يكون قولها أن ذلك كان اعتقادها [من] (٣) قبل أن يهل ، ثم أملت بعمره ، ويحتمل أن تريد بقولها [لا ترى] (٤) حكاية عن فعل [غيرها من] (٥) فعل (٦) الصحابة ، ولم ترد نفسها .

قال القاضي : وقال الداودي : وذكر أن النبي ﷺ أهل منتظراً لما يؤمر به من إفراد أو قران ، أو تمتع ، وذكر الخطابي (٧) حديثاً في ذلك عن جابر بن عبد الله ، وأنه - عليه السلام - أحرم من ذى الحليفة إحراماً موقوفاً ، وخرج ينتظر القضاء ، فتزل الوحي عليه وهو على الصفا فأمر رسول الله ﷺ من كان معه هدى أن يحج ، ومن ليس معه هدى أن يجعله عمرة . واختلفت الآثار عن عائشة فيما فعلته اختلافاً كثيراً فذكر [منها] (٨) مسلم ما تقدم ، وذكر - أيضاً - عنها في حديث القاسم : « لبينا (٩) بالحج » ، وعنها في حديثه -

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من هامش س .

(٢) ساقطة من س .

(٣) في ع : وقالت .

(٤) سقط من ع .

(٥) في هامش ع .

(٦) في س : جل .

(٧) انظر : معالم السنن ٢ / ٣٠٢ .

(٨) في س : لبيت .

(٩) ساقطة من س .

قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّعِيمِ ، فَأَعْتَمَرْتُ . فَقَالَ : « هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ » فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ ، وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ حَلُّوا ، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا .

أيضا - « خرجنا مهلين بالحج » ، وفيه حين أمر الناس بالعمرة ، قولها : « سمعت كلامك فمنعتُ العمرة » (١) ، وقوله لها : « عسى الله أن يرزقكها » (٢) وفي حديث آخر عنها لا يذكر إلا الحج ، وكل هذا يُصرح أنها أهلت بالحج ، وذكر عنها من رواية الأسود : « نلبى لا نذكر حجا ولا عمرة » ، فاختلف تأويل العلماء في الكلام على هذا ، فقال مالك : ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديما ولا حديثا ، وذهب بعضهم إلى [ترجيح الحديث بأنها كانت مهلةً بالحج ، بدليل أنها رواية عمرة والأسود ، والقاسم، وغلطوا] (٣) رواية عمرة (٤) في العمرة ، وإلى هذا ذهب إسماعيل القاضي .

ورجحوا - أيضا - رواية غيره ، بأن عروة قال في حديث حماد بن زيد عن هشام عنه : حدثني غير واحد ؛ أن النبي ﷺ قال لها : « دعى عمرتك » فقد أبان أنه لم يسمع الحديث منها ، ولا بيان في هذا ، فقد يحتمل أنها ممن حدثه ذلك . قالوا : [ولأن] (٥) رواية عمرة : والقاسم نسقت (٦) عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره ؛ ولهذا قال القاسم في رواية عمرة : « أنبأتك بالحديث على وجهه » ، وقالوا في رواية عروة : إنما أخبر عن مآل حالها ، وأن الجمع بين ذلك ممكن ، وكان إهلالها بالحج كما نص عليه أولئك أولا ، وكما أنه الأثبت ، والصحيح عن النبي - عليه السلام - [وأصحابه] (٧) ، ثم أهلت بالعمرة حين أمر النبي ﷺ [أصحابه] (٨) بفسخ الحج في العمرة ، وهذا فسرهُ القاسم في حديثه ، فأخبر عروة عنها باعتمادها الآخر ، الذي جرى فيه الحكم في حيضها قبل تحللها منه ، ولم يذكر أول أمرها .

وقد يعارض هذا بما جاء مما أخبرت به عن فعل الناس واختلافهم في الإحرام مما سنذكره ، وأنها هي إنما أهلت به بعمرة ، فقد يتأول هذا على ثانی فعلها أو استقرار أمر الناس على مفرد أو قارن ممن (٩) معه من الهدى ، وتمتع بالعمرة إلى الحج كما سنذكره ، ولم يكن معها هي هدى فلم تقرن ، وأهلت حين الفسخ بعمرة ، بخلاف من كان معه

(١) في نسخة النوى : « فسمعتُ بالعمرة » دون لفظ « فمُنعتُ العمرة » .

(٢) في س : يرزقها . (٣) سقط من س .

(٤) في س : عروة . (٥) في الأصل : وبأن ، والمثبت من س .

(٦) في س : بسفت . (٧) ساقطة من س .

(٨) من س . (٩) في س : من .

١١٢ - (...) (وحدثنا عبدُ الملك بنُ شعيب بنِ الليث ، حدثني أبي ، عن جدِّي ،
حدثني عُقيل بنُ خالد عن ابنِ شهاب ، عن عروة بنِ الزبير ، عن عائشة زوجِ النَّبي ﷺ ؛
أنَّها قالتُ : خرجنا معَ رسولِ الله ﷺ عامَ حجةِ الوداعِ ، فَمِنَّا منَ أهلِ بعمرةٍ ومِنَّا منَ أهلِ

هدى عن أردف العمرة على حجة ، كما سيأتي إن شاء الله .

قال الإمام : واختلف الناس ما الأفضل : هل الأفراد أم القران أم التمتع؟ فقال مالك (١)
وغيره : الأفراد ، وقال أبو حنيفة (٢) بالقران ، وقال الشافعي (٣) وأهل الظاهر : التمتع ،
وسننه على ما احتج به هؤلاء ، وعلى ما اختاروه فيما بعد . واختلف الرواة - أيضاً - فيما
فعله النبي - عليه السلام - هل كان إفراداً أم قراناً أم تمتعاً ؟ وقد اعترض بعض الملحة على
هذا الاختلاف ، وقالوا : هي فعلة واحدة ، فكيف اختلفوا فيها هذا الاختلاف المتضاد ،
وهذا يؤدي إلى الخلف في خبرهم ، وقلة الثقة بنقلهم ، وعن هذا الذي قالوا (٤) ثلاثة
أجوبة :

أحدها : أن الكذب إنما يدخل فيما طريقة النقل ، ولم يقولوا : أنه - عليه السلام -
قال لهم : إني فعلت كذا ، بل إنما استدلوا على معتقده بما ظهر لهم من أفعاله ، وهو
موضع تأويل ، والتأويل يقع فيه الغلط ، فإلما وقع لهم فيما طريقة الاستدلال لا النقل .

والجواب الثاني : أنه يصح أن يكون - عليه السلام - لما أمر بعض أصحابه بالأفراد ،
وبعضهم بالقران ، وبعضهم بالتمتع ، أضاف النقلة إليه ذلك فعلاً ، وإن كان إنما وقع [ذلك] (٥)
منه قولاً ، فقالوا : فعل رسول الله ﷺ كذا ، كما قالوا : رجم النبي ﷺ / ماعزاً وقتل
السلطان اللص ، أي أمر النبي ﷺ برجمه والسلطان بقتله .

١٩٨ / ب

والجواب الثالث : أنه يصح أن يكون - عليه السلام - قارناً ، وقرن بين زمان إحرامه
بالعمرة وإحرامه بالحج ، فسمعت طائفة قوله الأول : « لبيك بعمرة » ، فقالوا : كان
معتبراً ، وسمعت طائفة قوله آخر : « لبيك بحج » (٦) فقالوا : كان مفرداً ، وسمعت
طائفة القولين معاً ، فقالوا : كان قارناً ، وهذا التأويل يكون فيه حجة لأبي حنيفة [في
قوله] (٧) : إن القران أفضل إذا كان هو الذي فعله - عليه السلام .

قال القاضي : قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث من علمائنا وغيرهم ، فمن

(١ - ٣) انظر : الاستذكار ١١ / ١٣٤ وما بعدها .

(٤) في س : قالوه .

(٥) ساقطة من س .

(٦) في الأصل : لحج ، والمثبت من س ، المطبوعة .

(٧) من س .

مجيز مُتَّصِف ، ومن مقصر متكلف ، ومن مطيل مكثّر ، ومن مقتصد (١) مختصر ، وأوسعهم [نفساً في ذلك] (٢) أبو جعفر الطحاوي الحنفي المصري ، فإنه تكلم في ذلك في نيف على ألف ورقة ، وتكلم في ذلك [أيضاً] (٣) معه أبو جعفر الطبري ، وبعدهما أبو عبد الله بن أبي صفرة وأخوه المهلب ، والقاضي أبو عبد الله بن المرباط ، والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي ، والحافظ أبو عمر بن عبد البر ، وغيرهم ، وأولى ما يقال في هذا على ما فحصناه من كلامهم واخترناه من اختياراتهم (٤) ، مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث : أن النبي - عليه السلام - أباح للناس فعل هذه الثلاثة أشياء ليدل على جواز جميعها ؛ إذ لو أمر بواحد لكان غيره لا يعجزى ، وإذا (٥) كان - عليه السلام - لم يحج سوى هذه الحجة ، فاضيف الكل إليه كما تقدم ، وأخبر كل واحد بما أمره (٦) به ، وأباحه [له] (٧) ونسبه إلى النبي ﷺ ، إما لأمره بذلك أو لتأويله عليه ، وأما في حقه - عليه السلام - فأخذ بالأفضل أنه إنما أهل بالحج مفرداً ، وبه تظاهرت الأخبار الصحيحة .

[وأما] (٨) الروايات بأنه ~~أهل~~ معتمراً ضعيفة إن لم تصرف إلى أمره ، وفعل بعض الصحابة وما جاء بأنه (٩) أهل بهما جميعاً ، وأنه كان قارناً فحالة ثابتة (١٠) له ، والله أعلم ، وذلك حين [أمر] (١١) أصحابه بالتحلل بالعمرة من حجهم ؛ لمخالفة الجاهلية ، إلا من معه الهدى ، ممن لا يمكنه التحلل ، فيكون - عليه السلام - حينئذ هو وغيره ممن ساق الهدى أردف العمرة ، مواساةً لهم في فعلها في أشهر الحج ، وتأنيساً لما كانوا ينكرونه ، ولم يمكنه التحلل لأجل الهدى ، واعتذر لهم بذلك عن مساواتهم له في كل حال ، فكان - عليه السلام - بفعله هذا قارناً وإن كان حكم القرآن عن مالك وكافة العلماء إرداف الحج على العمرة ، ما لم يطف بالبيت ، لم يختلفوا في جواز هذا وكونه قراناً ، وشذ بعض الناس فقال : لا يدخل إحرام على إحرام ، كما لا تدخل صلاة على صلاة .

واختلفوا في إرداف العمرة على الحج ، فأجاز ذلك أصحاب الرأي ، وقالوا : يكون قارناً [اتباعاً] (١٢) لظاهر هذه الأحاديث ، ومنعها غيرهم ، واختلف قول الشافعي في ذلك ، وحكى المنع عن أبي حنيفة وأصحابه أيضاً ، [أن] (١٣) يكون فعل النبي - عليه السلام - هذا خصوصاً لضرورة الاعتماد حينئذ في أشهر الحج بفسخ الحج في العمرة ، وكذا (١٤)

(١) في س : مقصر .

(٢) في س : في ذلك نفساً .

(٣) ساقطة من س .

(٤) في الأصل : وإذا ، والمثبت من س .

(٥) في الأصل : أمر ، والمثبت من س .

(٦) من س .

(٧) في س : أنه .

(٨) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٩، ١٣) سقطا من س .

(١٠) في س : ثانية .

(١١) في س : وكذلك .

بِحَجٍّ، حَتَّى قَدَمْنَا مَكَّةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يَهْدِ فَلْيَحْلُلْ ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيُهُ ، وَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ » . قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : فَحَضْتُ ، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي ، وَأَمْتَشِطَ ، وَأَهْلَ بِحَجٍّ ، وَأَتْرُكَ الْعُمْرَةَ . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ذَلِكَ ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ حَجَّتِي ، بَعَثَ مَعِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ

يتأول قول من قال : إنه متمتع ، أى تمتع بالعمرة فى أشهر الحج ، بفعلها مع الحج ؛ إذ لفظة (١) المتعة بالعمرة تنطلق (٢) على معانٍ كثيرة عند العلماء ، سندكرها بعد ، فتجتمع (٣) الأحاديث وتأتلف على هذا ، ولا يبعد رد ما جاء عن الصحابة فى فعل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج ، فيكون الأفراد لما فعلوه أولاً ، والقران لمن اعتمر بمن معه هدى وأردف عمرته على الحج والتمتع ، لفسخهم الحج فى العمرة ، ثم إهلالهم بالحج بعد التحلل منها ، كما فعله كل من لم يكن معه هدى ، والله أعلم بالصواب . وقد قال بعض علمائنا : إنه - عليه السلام - أحرم منتظراً ما يؤمر به من أفراد أو تمتع أو قران ؛ إذ كان أمر بالأذان بالحج مطلقاً ، كما ذكرناه عن أحمد بن نصر الداودى وأبى سليمان الخطابى ، وحديث جابر [بن عبد الله] (٤) ، قالوا : فأحرم بالحج مفرداً لظاهر أمر الله به له ، فنقل ذلك عنه من سمعه حينئذ ، ثم زاد فى تلييته ذكر العمرة ، ولعل ذلك لقوله : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٥) ، فنقل ذلك عنه من سمع القرآن هنا تلبية أيضاً ولم يسمع ما قبله ، ثم جاءه الوحي بالعقيق على ما جاء فى الحديث الصحيح بقوله : « صل فى هذا الوادى المبارك ، وقل عمرة فى حجة » (٦) ، فنقل المتمتع عنه من نقله ، ولعل من نقل القرآن نقله من هذا اللفظ ، وما تقدم قبل أبين وأحسن فى التأويل ، والله أعلم .

قال الإمام : وأما قوله لعائشة : « وأهلى لحج واتركى العمرة » : فقليل : ليس المراد هاهنا بترك العمرة إسقاطها جملة وإنما المراد ترك فعلها مفردة ، وإرداف الحج عليها حتى تصوير قارنته ، ويؤيد هذا أن فى بعض طرقه : « وامسكى عن العمرة » ، ويؤيده - أيضاً - أنه - عليه السلام - ذكر بعد هذا أنه قال لها يوم النفر (٧) : « يسعك طوافك لحجك وعمرتك » فأتت ، فأمرها - عليه السلام - أن تمضى مع [عبد الرحمن أخيها] (٨) فتعتمر ، فإن عورضنا فى هذا التأويل بقوله فى آخر الحديث لما مضت مع أخيها : « هذه مكان

(١) فى س : لفظ .

(٢) فى س : ينطلق .

(٣) فى س : فتجتمع .

(٤) من س .

(٥) البقرة : ١٩٦ .

(٦) البخارى ، ك الحج ، ب قول النبى ﷺ : « العقيق واد مبارك » ٢ / ١٦٧ .

(٨) فى س : أخيها عبد الرحمن .

(٧) فى س ، ع : النفرة .

ابن أبي بكرٍ، وأمرني أن أعتمر من التنعيم ، مكان عمرتي ، التي أدركني الحج ولم أحل منها .

عمرتك « قلنا : يحتمل أن يكون ذلك لأنها أرادت أن تكون لها عمرة مفردة ، كما كانت أحب أن تفعل أولاً ، فقال — عليه السلام — لها : هذه مكان التي أردت إفرادها .

قال القاضي : ويدل عليه قوله — عليه السلام — في حديث أبي أيوب الغيلاني : « فأهللت منها — يعني من التنعيم — [بعمرة] ^(١) ، جزاء بعمرة الناس التي اعتمروا » .

قال الإمام : وقد قيل : إنها كانت من جملة من فسخ الحج في عمرة ، ولم تشرع في العمرة حتى حاضت ، فأمرها — عليه السلام — أن تبقى على حكم الحج من غير فسخ .

قال القاضي : ويكون على هذا التأويل ، وهو أظهر على ما قدمنا ^(٢) أنها كانت حاجة .

معنى قوله لها : « أهلى بالحج » : أى استديمى فعله ، إذ لم يتفق لها فسخه بالعمرة والتحلل منه لأجل عذرهما المذكور ، ويعضد هذا قوله فى الحديث الآخر / : « كونى فى حجك » ولأن رفض الإحرام لا يصح عند مالك وأصحابه ، فلما لم يمكنها فسخ حجها فى عمرة بقيت على حجها ، أوجدت ^(٣) [هذا] ^(٤) الإهلال به ؛ إذ كانت نوت رفضه والتحلل منه ، وقد قال مالك والشافعى وأبو حنيفة وأبو ثور ومن وافقهم ، فى المعتمرة تحيض قبل الطواف ، وتخشى فوت عرفة ، أنها تهل بالحج ، وتكون كمن قرن ، خلافاً للكوفيين بأنها ترفض العمرة أخذاً بظاهر هذا الحديث ، وبما يدل أن اعتماد عائشة غير قضاء ، وإنما كان تحللاً منها رغبة فى عمرة منفردة كما فعله أكثر الناس ، [وظاهر الأحاديث كلها أن عائشة كانت قد أحرمت ، خلافاً لما تأوله الداودى من قوله : يحتمل أن عائشة لم تحرم بعد ، وأن معنى قوله : « دع العمرة » : أى لا تهل بها وأهل بالحج ، ولا معنى لهذا ، لأن آخراً منه قد تقدم بالمدينة وهذا الكلام بمكة] ^(٥) .

وقوله فى حديث جابر : « وكان رسول الله ﷺ سهلاً إذا هويت الشئ تابعها عليه » ، قال الإمام : وقوله — عليه السلام — لها : « انقضى رأسك وامتشطى » : تأول بعض شيوخنا أنها تحمل على أنها كانت مضطرة لذلك لأذى برأسها ، فأباح لها ذلك كما أباح لكعب بن عجرة الحلاق لأذى برأسه ، وقد ذكر فيه تأويل ثان فيه تعسف ، وهو أنها

(١) من س .

(٢) فى الأصل : جدى ، والمثبت من س .

(٣) ساقطة من س .

(٤) سقط من الأصل ، والمثبت من س .

(٥) فى س : قدمناه .

١١٣ - (...) وحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، وَلَمْ أَكُنْ سُقْتُ الْهَدْيَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا » . قَالَتْ : فَحَضْتُ ، فَلَمَّا

أعادت الشكوى بعد جمره العقبة ، فأباح لها الامتشاط حينئذ ، وهذا بعيد من ظاهر لفظ الخبر .

قال القاضي : وقد ذكر الخطابي - أيضا - فيه تأويلاً آخر ، أنه كان من مذهبا : أن المعتمر إذا دخل مكة كان له أن يستبيح ما يستبيحه المحرم إذا رمى جمره العقبة ، ومالك قال : حديث عروة عن عائشة في هذا ليس عليه العمل عندنا قديما ولا حديثا ، وقد يكون هنا نقض الرأس والامتشاط حل شعرها لغسل الإحرام بالحج ، لا سيما أن كانت لبدت ، فلا يصح لها غسل للإهلال إلا بنقض ضفره ، وإدخال أصابعها بالماء فيه ؛ ليتحلل تليده ، ويصل الماء إلى جميعه ، [وقد] (١) يكون المراد بمشطه تسريحها له بأصابعها للغسل ، لا بالمشط الذي يزيل القمل ، ويذهب الشعث ، هذا إذا قلنا : إنها كانت رفضت فعلها الأول من حج ، ونوت فسخه في العمرة ، أو نوت رفض العمرة على القول أنها كانت اعتمرت ، وعلى القول بأن العبادات ترتفض ، ولقوله في حديث جابر عنها في هذا الحديث : « فاغتسلي ثم أهلى بالحج » ، وقد جاء في البخاري (٢) من رواية بعضهم في حديث عائشة : « هذه مكان عمرتي التي نسكتُ » ، فإن صحت هذه الرواية فهي مما يحتج بها من تأول أنها فعلت ذلك لضرورة وشكوى ، ورواية أبي ذر ، و (٣) الأصيلي عن الجرجاني [في] (٤) هذا الحرف : « نسكت » وعند المروزي : « سكت » قال الأصيلي : معناه : سكت (٥) عنها ، فهاتان الروايتان تدل أنها لم يرفضها ، وقال بعضهم : إنما أمرها بنقض رأسها والامتشاط ، يعنى بأصابعها ، لتخليل شعر رأسها عند طهورها من الحيضة ، وهذا فيه بُعد ؛ [لأن ظاهر] (٦) أمره لها بذلك في الحال لا في المال .

وقوله - عليه السلام - : « من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة » ، قال الإمام : يحتمل أن يكون قال لهم ذلك عند عقد الإحرام ليكون ما فعلوه قرأنا ، أو (٧) قال ذلك بعد

(١) ساقطة من س .

(٢) البخاري ، ك العمرة ، ب العمرة ليلة الحصبة وغيره ٣ / ٤ .

(٣) في س : في .

(٤) من س .

(٥) في س : سنكت ، وهو تصحيف ولا وجه له .

(٦) في الأصل : لانه ظاهره ، وما أثبتناه من س .

(٧) في س : و .

دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي كُنْتُ أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحَجَّتِي ؟ قَالَ : « انْقُضِي رَأْسَكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَمْسِكِي عَنِ الْعُمْرَةِ ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ » . قَالَتْ : فَلَمَّا قَضَيْتُ حَجَّتِي أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرَدَفَنِي ، فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ ، مَكَانَ عُمَرَتِي الَّتِي أَمْسَكْتُ عَنْهَا .

إحرامهم بالعمرة المفردة ، فيكون ذلك إردافاً ، وقد قال أبو حنيفة : المعتبر في أشهر الحج المريد للحج إذا كان معه هدى فلا يحل من عمرته ، ويبقى على إحرامه حتى يحج ، تعلقاً بظاهر هذا الحديث ، وقد قلنا : [إنه] (١) يحتمل أن يكون أمرهم بذلك عند عقد الإحرام ، فلا يكون له فيه حجة ، وتعلق — أيضاً — بإخباره — عليه السلام — أن المانع له من الإحلال سوق الهدى ، واعتذر بذلك لأصحابه لما أمرهم بالإحلال وهذا لا يسلم [له] (٢) ؛ لأن النبي ﷺ لم يكن معتمراً ، وقد أخبرت عائشة أن الذين أهلوا بالعمرة طافوا وسعوا وحلوا ، ولم يفرق بين من كان معه هدى أو لم يكن .

قال القاضي : الذي يدل عليه المنصوص في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما ، أن النبي ﷺ إنما قال لهم هذا [القول] (٣) بعد إحرامهم بالحج ومنتهى سفرهم ، ودنواهم من مكة بسرف على ما جاء في حديث عائشة ، وبعد طوافه بالبيت وسعيه على ما جاء في حديث جابر ، ويحتمل تكراره الأمر بذلك بالموضعين ، وأن العزيمة كانت آخراً ، على ما تذكره بعد خبر أمرهم بفسخ الحج في العمرة ، ومخالفة الجاهلية بإنكار الاعتمار في أشهر الحج ، ولما امتنع من معه هدى الإحلال حتى يبلغ الهدى محله ، ولم يمكنه فسخ حجه بعمرة أمره — عليه السلام — بالاعتمار ، وإدخاله على الحج ، فيكون قرأناً ، ويكون معنى « يهل بالحج مع العمرة » : أى يُضيف إلى حجه عمرة ويجمعهما ، وكان هذا — والله أعلم بمراد نبيه — للضرورة ، إذ لم يمكنهم الفسخ حتى يكون جميعهم معتمراً ، كما كان الفسخ لهم خاصة ، للعلة المذكورة قبله ، وبهذا يتأول قرآن من قرن ورواية من روى أن النبي ﷺ قرن ليكون معتمراً كما اعتمروا ، ويكون هذا بما روى عنه وعنهم بالتلبية بهما جميعاً ، لا أن ذلك كان أول الإحرام ، ويدل على أنهم كانوا مفردين أولاً قوله — عليه السلام — : « من لم يكن معه هدى فأحب أن يجعلها عمرة فليفعل » ، ولو كانوا قارين لقال : فليجعلهما عمرة ، أو فليتحلل بعمرته .

قال الإمام [وقولها] (٤) : « وأما الذين جمعوا الحج والعمرة ، فإنما طافوا طوافاً واحداً » : فيه حجة على أبي حنيفة في قوله : « إن القارن لا يطوف طوافاً واحداً » ، وقد

(٢) من س .

(١) في هامش س .

(٤) في هامش س .

(٣) ساقطة من س .

١١٤ - (...) (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ فَلْيَهْلْ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلْ » . قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ ، وَأَهْلَ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ ، وَأَهْلَ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ .

تأول قولها : « طوافاً واحداً » : أى طوافين على صفة واحدة ، وهذا فيه بعد ، ويؤيد قولنا قوله - عليه / السلام - أيضاً - المتقدم : « يسعك طوافك ، يجزيك لحجك وعمرتك » . ب / ٢٠٠

قال القاضى : فى هذا الحديث دليل على أنها لم ترفض العمرة [كره] (١) ؛ إذ جعل الطواف يجزئ لهما جميعاً (٢) ، على هذا كانت العمرة مقدمة أو مؤخرة على ما ذكرناه .

قال الإمام : وذكر قول عائشة : « أن النبى ﷺ أهل بحج » : فيه حجة للملك على أن الأفراد أفضل ؛ لأن عائشة تعلم من حال النبى - عليه السلام - فى حله وحرمة ما تعرف المرأة من زوجها ، فكانت روايتها أرجح ، وللملك - أيضاً - حديث جابر ، وقد استقصى فيه ما جرى فى حجته - عليه السلام - وذكر الأفراد .

قال القاضى : وقد ذكر مسلم أن النبى ﷺ أفرد من رواية أبى سعيد ، وابن عمر ، وابن عباس - أيضاً - وعن أسماء نحوه .

قال الإمام : ومما يرجح به الإفراد أن الخلفاء بعده - عليه السلام - ورضى الله عنهم - أفردوا ، ولو لم يكن - عليه السلام - مفرداً لم يواظبوا على ذلك ، ويتفقوا على اختيار الأفراد ؛ إذ لا يتركون فعله - عليه السلام - ويفعلون خلافه ؛ ولأن الأفراد لا جبران فيه ، فكان أفضل مما يجبر بالدم .

قال القاضى : تقدم الخلاف فى ذلك ، ويقول مالك قال الشافعى - فى أحد قوليه - وهو قول الأوزاعى وأبى ثور وابن الماجشون ، وجماعة من الصحابة والتابعين والمروى من فعل أبى بكر وعمر وعثمان - [رضى الله عنهم] (٣) - مدة خلافتهم ، واختلف فى ذلك عن على ، ويقول أبى حنيفة فى تفضيل القرآن قال الثورى والمزنى وإسحق والطحاوى ، وذكر أنه مذهب على وإسحق وجماعة من التابعين وغيرهم ، ويقول الشافعى الآخر - فى أن التمتع أفضل - قال أحمد بن حنبل ، وحكى عن إسحق ، وذهب أبو يوسف إلى أن

(٢) فى س : سواه ، والمثبت من الأصل .

(١) ساقطة من س .

(٣) سقط من س .

١١٥ - (...) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، مُؤَافِينَ لِهَيْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلُ ، فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ » . قَالَتْ : فَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلَ بِالْحَجِّ . قَالَتْ : فَكُنْتُ أَنَا مِمَّنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ ، فَخَرَجْنَا حَتَّى قَدَمْنَا مَكَّةَ ، فَأَذْرَكَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لَمْ أَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِي ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « دَعِيَ عُمْرَتِكَ ، وَانْقُضِي رَأْسَكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ ، وَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّنَا ، أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرْدَفَنِي وَخَرَجَ بِي إِلَى التَّعِيمِ ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّنَا وَعُمْرَتَنَا .

التمتع والقران سواء ، وهو أفضل من الأفراد ، مع أنه لا خلاف بين العلماء أن الجميع جائز ومباح (١) .

وما روى عن عمر وغيره في إنكار المتعة يأتي الكلام عليه ومعناه إن شاء الله .

وقال بعضهم : ليس شيء من ذلك أفضل من بعض ، لأن النبي - عليه السلام - لم يحج إلا مرة وهو لا يمكن جمعه هذه الوجوه الثلاثة في مرة ، ولا بد من فعل أحدها ، فليس مما يثبت عنه من ذلك من فعل ما فعل ، ما يدل أنه الأرجح ، وإنما يستدل بالأرجح على ما ثابر عليه ، وهذا يعكس عليه بأن يقال : إذا لم يمكن الجمع فاختره لما اختار يدل أنه الأفضل .

قال الإمام : وقوله لصفية : « عَقْرَى حَلَقَى » : معناه : عقرها الله ، وأصابها بوجع في حلقتها ، وهذا ظاهره الدعاء عليها ، وليس بدعاء في الحقيقة ، وهذا من مذهبهم معروف . قال أبو عبيد : صوابه : عقرى حلقي ؛ لأن معناه : عقرها الله عقراً ، قال غيره : مثل شفاه الله شفاءً ، ورعاه رعيًا ، وقيل : عقرى حلقي ، بغير تنوين صوابٌ ؛ لأن معناه : جعلها الله كذلك ، فالألف للتأنيث ، مثل : غضبى وحُبلى ، وقيل : عقرى ، أى جعلها الله عاقراً ، وحلقتى من قولهم : حلقت المرأة قومها بشؤمها .

قال القاضي : قيل : يقال للمرأة : عقرى حلقي : أى مشؤومة مؤذية ، وقيل : تعقر

(١) شرح معاني الآثار ١ / ١٥٩ ، الاستذكار ١١ / ١٣٤ وما بعدها ، المغنى ٥ / ٢٥١ ، معرفة السنن ٧ / ٦٥ .

وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ.

١١٦ - (...) (وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَوَافِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ، لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهْلَ بِعُمْرَةٍ » وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ .

١١٧ - (...) (وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَوَافِينَ لَهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ، مِنَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةٍ ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَةٍ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَةٍ ، فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بَعْمُرَةٍ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمَا . وَقَالَ فِيهِ : قَالَ عُرْوَةُ فِي ذَلِكَ : إِنَّهُ قَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا . قَالَ هِشَامٌ : وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ .

١١٨ - (...) (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، فَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةٍ ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجٍ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بِالْحِجِّ ، وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحِجِّ ، فَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةٍ فَحَلَّ . وَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجٍ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَلَمْ يَحِلُّوا ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ .

١١٩ - (...) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ،

قومها وتحلقهم . وقال الأصمعي : يقال ذلك لأمر يعجب منه ، وقيل : هي كلمة تقولها اليهود للحائض . قال الأصمعي : والعرب تقول : أصبحت أمه حالقاً: أى تاكلأ ، وقيل : تكلى فتحلق أمه رأسها ، وهي عاقر لا تلد ، وقال الداودي : معناه : أنت طويلة اللسان لما كلمته بما يكره مأخوذ من الحلق الذى منه خروج الصوت ، وكذلك عقرى مثله ، من العقيرة وهو الصوت ، وهذا تفسير خرج عن قول جميعهم لغة ومعنى ، وعن مقتضى الحديث ومفهومه .

وقوله : « لا بأس انفرى » : دليل أنه لا يلزم الحائض طواف الوداع ، ولا الصبر حتى

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرْفٍ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا، حَضَّتْ. فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي. فَقَالَ: «أَنْفَسْتَ؟» - يَعْنِي الْحَيْضَةَ. قَالَتْ - قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي». قَالَتْ: وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ.

تظهر ، وعليه كافة الفقهاء خلافاً لبعض السلف .

وقول عائشة : « نفست » وقولها في الحديث الآخر: « طمئت » ، وفي الآخر : « عرّكت » : بفتح الراء ، كلها بمعنى : حضت ، يقال : حاضت المرأة ، وتحيضت ونفست ونفست وعركت وطمئت وطمئت ودرست وعصرت ، وفي هذين الحديثين وغيرهما خروج النساء إلى الحج مع أزواجهن ، ولا خلاف في وجوب الحج على المرأة كالرجل إذا استطاعته ، لكن اختلف هل المحرم من الاستطاعة أم لا ؟ لنهيهِ - عليه السلام - عن سفرها مع غير ذي محرم ، على ما سنذكره بعد عند ذكر هذا الحديث ، واختلفوا هل لزوجها منعها من حج الفريضة ؟ فجمهورهم على أن ليس له ذلك ، واختلف قول الشافعي ، فوافق على هذا مرة ، وقال مرة : له منعها ، ولم يختلفوا أن له منعها من حج التطوع .

وقول عائشة : « خرجنا نلبي لا نذكر حجاً ولا عمرة » ، قال الإمام : يحتمل أن يكون قولها : « لا نذكر » : أي لا نتطرق بذلك ، وهذا مذهب مالك أن النية تجزئ في ذلك دون النطق ، ويحتمل أن تكون أنها أرادت أنها عقدت إحرامها مبهماً ، وهذا أحد التأويلات - أيضاً - في إحرامه - عليه السلام - في حجته أنه كان أولاً مبهماً ، حتى أوحى إليه بتعيين ذلك على خلاف المذكور فيه ، والأظهر من التأويلين الأول وأنها أرادت النطق ؛ لأنها ذكرت - فيما تقدم - أنها كانت أهلت بعمرة ، فيبعد تأويل الإبهام عليها .

قال القاضي : هذا هو الصحيح الذي لا يجب أن يقال سواء ، وهي تصرح في غير حديث بإهلالهم بالحج ، ولا يصح ما روى من الإبهام عن النبي ﷺ ؛ لأن الرواية عن جابر وغيره من الصحابة تخالف في الآثار الصحيحة المشهورة ، وقوله : « لولا إني أهديت لأهللت بعمرة » .

وقوله : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ماسقت الهدى معي ، حتى اشتريه ثم أحل » ، قال الإمام : / يتعلق به من يقول: إن التمتع أفضل ؛ إذ لا يتمنى - عليه السلام - إلا ما هو أفضل ، ويحتمل أنه يريد بهذا الفسخ الذي هو خاص لأصحاب النبي ﷺ لأجل مخالفتهم الجاهلية ، ولم يرد بذلك المتعة التي يذهب إليها المخالف .

١٢٠- (...) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا

قال القاضي : وإنما قاله - عليه السلام - تطيباً لأنفس الناس ؛ ولأنه لم يمنعه أن يفعل هو ما أمرهم به إلا ما معه من الهدى ، ولولا ذلك لفسخ حجه في عمره كما أمرهم به ، لا أنه قال ذلك متمنياً ، وفيه دليل أنه لم يكن معتمراً ، وإنما كان مفرداً .

وقول عائشة : « فقصى الله حجنا وعمرتنا ، ولم يكن في ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم » ، قال القاضي : أى أتمه ، وفيه حجة أنها كانت في حج مفرد ولم تكن متمتعاً ولا قارئةً ؛ إذ لم يختلف العلماء في وجوب الدم أو الصوم لمن لم يجد هدياً فيهما ، إلا داود في إسقاط دم القران ، وأن عمرتها التي كانت بعد حجها لم تكن قضاءً وأنها (١) كانت مبتدأة ، وأن الاعتماد بعد الحج ليس بمتمتع ، ويكون هنا إخبارها عن نفسها خاصة وأنها (٢) كانت أحرمت بالحج ثم نوت فسخه في العمرة ، فلما حاضت ولم يتم لها ذلك رجعت إلى حجها ، فلما أكملت اعتمرت ، فلم تكن على هذا متمتعاً ولا قارئةً ، ويكون قوله على هذا: أن « اقضى عمرتك » على ظاهره ، وعلى رواية : « استمرى على عمرتك » : أى إحرامك الأول ، والحج تسمى عمرةً ، أو يكون الدم والصيام إنما يجب على المتمتعين والقارين القاصدين [لذلك] (٣) ؛ لرفع مشقة أحد السفرين على ما عللوا به وجوب الدم ، ويكون غير القاصد لذلك بخلافهم ، وأما من فسخ من هؤلاء حجه في عمرة أو أضافها إليه بحكم أمر النبي ﷺ ليظهر الاعتماد في أشهر الحج مخالفة للجاهلية ، وليعلموا به في حضرته فطمئن نفوسهم لما كانوا عهدوه قبل من غلط إنكار ذلك ، والله أعلم .

وقولها : « وأما من أهل بحج أو جمع الحج والعمرة ، فلم يحلوا حتى كان يوم النحر » : هذا حكم القارن والمفرد ، أنه لا يحل حتى يتم حجه ، وهذا ما لا اختلاف فيه ، لكن تعارضه الأخبار الآخر ، الذى ألزمهم النبي ﷺ فيها فسخ الحج [فى العمرة] (٤) ، وأنهم حلوا ، ولعل قولها فيمن معه هدى ، كما جاء مفسراً فى الحديث الآخر : « فأحل الناس إلا من كان معه هدى ، وكان الهدى مع النبي ﷺ وذوى اليسار من أصحابه » وهو أولى ما يحمل عليه ، بل لا يصح سواه ؛ إذ هو حديث واحد ، وحجة واحدة .

وقوله فى الحيض : « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » : وظاهره العموم ، وهو يرد قول من قال: أول ما أرسل الحيض على بنى إسرائيل ، ويرد هذا - أيضاً - قوله تعالى

الحَجِّ، حَتَّى جِئْنَا سَرَفَ فَطَمَنْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: « مَا يُمَكِّيكِ؟ ». فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ. قَالَ: « مَا لَكَ؟ لَعَلَّكَ

فى قصة إبراهيم وهو جد بنى إسرائيل : ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ﴾ (١) ، قال أهل التفسير: أى حاضت ، وهو معروف فى لغة العرب .

وقوله : « لا تطوفى بالبيت حتى تغتسلى » : دليل على منع الحائض – وإن انقطع عنها دمها – من دخول المسجد ، وهو فى هذا أشد ؛ لأن الطواف صلاة ، وتتصل به الركعتان ، ولا صلاة بغير طهارة ، وفيه تنزيه المساجد عن الأقدار ، والحائض والجنب ، وقد تقدم من هذا قبل .

وقولها : « فلما كانت ليلة الحصة » : بسكون الصاد ، أى ليلة النزول بالمحصب ، كما جاء فى الرواية الأخرى : « فلما طفتنا بالبيت ونزل رسول الله ﷺ المحصب » وهى ليلة النفر . [والمحصب] (٢) : هو موضع بين مكة ومنى ، وهو إلى منى أقرب ، وإليها يُضاف ، ولذلك قال الشاعر :

بالمحصب من منى (٣) .

ويعرف – أيضا – بالبطحاء ، والأبطح ، وهو خيف بنى كنانة (٤) . قال الخطابى : وهو فم الشعب الذى يخرج إلى الأبطح (٥) ، وهو منزل النبى – عليه السلام – فى حجته ، وبه كانت تقاسمت قريش على بنى هاشم وبنى المطلب فى شأن الصحيفة وقد اختلف السلف فى التحصيب ، وهو النزول يوم النفر به ، وصلاة الظهر والعصر والعشاءين به ، ويخرج منه ليلا [إلى] (٦) مكة كما فعل النبى – عليه السلام – [به] (٧) اقتداءً بالنبى ﷺ ، فقال به بعضهم ، وقاله الشافعى ومالك ولم يره بعضهم ، وقال : إنما هو منزل نزل به النبى – عليه السلام – ليكون أسمع لخروجه ، يعنى للمدينة ، مع اتفاقهم على أنه

(١) هود : ٧١ . (٢) من س .

(٣) قال الأصمعى : المحصب حيث يرمى الجمار وأنشد :

أقام ثلاثاً بالمحصب من منى
ولما بين للناعجات طريق

اللسان ، مادة « حصب » .

(٤) وجاء حديث بهذا ، ذكره ابن ماجة : ك المناسك ، ب دخول مكة ، من طريق عبد الرزاق ٢ / ٩٨١ ، وفى مصنف عبد الرزاق ٥ / ٢٠٢ .

(٥) قال الخطابى فى معالم السنن : والتحصيب إذا نفر الرجل من منى إلى مكة للتوديع ، أن يقيم بالشعب الذى يخرج به إلى الأبطح ، حتى يجمع بها من الليل ساعة ، ثم يدخل مكة . انظر معالم السنن ٢ / ٤٣١ . وأظن أن كلمة القاضى : « فم » وهم وتصحيف من الناسخ أو القاضى ، ولقد نقلها الألبى أيضا . انظر السابق .

(٦) ساقطة من س ، ولا وجه لها .

(٧) ساقطة من س .

نَفَسْتُ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ، أَعْلَى مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ ، غَيْرَ
 أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي » . قَالَتْ : فَلَمَّا قَدِمْتُ مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ :
 « اجْعَلُوهَا عُمْرَةً » ، فَأَحَلَّ النَّاسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ . قَالَتْ : فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ
 ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْيَسَارَةِ ، ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ رَاحُوا . قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ
 طَهَّرْتُ ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْضْتُ . قَالَتْ : فَأَتَيْنَا بِلَحْمٍ بَقَرٍ . فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟
 فَقَالُوا : أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ نِسَائِهِ الْبَقَرِ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قُلْتُ : يَا رَسُولَ

ليس من نسك الحج ، وسيأتى بعد هذا أمره لها ولعبد الرحمن أن تعتمر من التنعيم ،
 يقتضى أن الإحرام بالعمرة إنما يكون من الحل ؛ لأن النسك يقتضى الجمع بين الحل والحرم ،
 وعمل العمرة كله فى الحرم فلا بد من الإحرام لها من الحل ، والمعتمر أقرب إلى البيت وهو
 قول الجمهور .

واختلفوا فيمن اعتمر من مكة ولم يخرج إلى الحل ، فذهب أصحاب الرأى ، وأبو ثور
 [والشافعى فى قول : أن عليه دماً ، كتارك الميقات ، وقال عطاء : لا شيء عليه ، وقال
 مالك] (١) والشافعى أيضاً : لا يجزئه ويخرج إلى الحل ثم يعيد عمل العمرة ، وقال
 قوم : لا بد من الإحرام من التنعيم خاصاً ، وهو ميقات المعتمرين (٢) من مكة .

وقولها : « فَأَتَيْنَا بِلَحْمٍ [بقر] (٣) ، فقلت : ما هذا ؟ قال : أهدى رسول الله ﷺ
 عن نسائه البقر » : فيه إهداء الرجل عن أهله ومن يمونه ، وإن (٤) لم يجب عليه ذلك ،
 وهذه الهدايا - والله أعلم - كانت تطوعاً عنهن .

وفيه جواز التطوع عن الرجل بالصدقة والعتق ، وما يكون من باب المال ، وإخراج
 الكفارات عمن وجبت عليه ، وإن لم تكن (٥) بأمره . وعندنا فى هذا الباب اختلاف فى
 العتق / الواجب بغير أمر المعتق عنه ، وقد تأولها بعضهم أنه عن متعتهم أو قرانهم ، ففيه جواز
 هذا البقر فى هذا ، ولم يختلف فى جواز إهداء البقر إلا [شاذاً] (٦) ، وقد روى أنه أهدى عن
 نسائه بقرة ، [وروى أبو داود (٧) أنه - عليه السلام - نحر فى حجة الوداع عن آل محمد
 بقرة] (٨) واحدة ، فيستدل بهذا من يرى الشريك فى الواجب ، وقد تقدم الكلام والخلاف فيه ،
 وأن مالكا لا يراه ، ويحتمل أنه ذبح عن كل واحدة بقرة ، ويدل قوله : « البقر » : أنها جماعة ،

٢٠١ / ب

(١) سقط من س .

(٢) ساقطة من س .

(٣) فى س : يكن .

(٤) فى س : شاذاً .

(٥) أبو داود ، ك الحج ، ب فى هدى البقرة عن عائشة - رضى الله عنها ١ / ٤٠٦ .

(٦) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَرْجِعُ بِحَجَّةٍ ؟ قَالَتْ : فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَرَدَفَنِي عَلَى جَمَلِهِ . قَالَتْ : فَإِنِّي لَأَذْكُرُّ ، وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السَّنِّ ، أَنْعَسُ فَيُصِيبُ وَجْهِي مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ ، حَتَّى جِئْنَا إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَأَهْلَلْتُ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ ، جَزَاءَ بِعُمْرَةِ النَّاسِ الَّتِي اعْتَمَرُوا .

١٢١ - (...) وحدثني أبو أيوب الغيلاني ، حدثنا بهز ، حدثنا حماد عن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : لَبِينَا بِالْحَجِّ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرَفٍ حَضَّتْ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بَنَحْوِ حَدِيثِ الْمَاجِشُونِ . غَيْرَ أَنَّ حَمَادًا لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ : فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْيَسَارَةِ ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ رَاحُوا ، وَلَا قَوْلَهَا : وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السَّنِّ ، أَنْعَسُ فَيُصِيبُ وَجْهِي مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ .

ويكون رواية من روى عنهن : « بقرة » : أى عن كل واحدة ، وقد رواه [النسائي] (١) مفسراً ؛ كذا عن نسائه بقرة بقرة ، وهذا يرفع الإشكال ، أو يكون أدخلهن وشركهن فى ذلك مع نفسه كما يفعل فى الضحايا عن أهل البيت ، كما قال : « عن آل محمد » .

وقد اختلف المذهب عندنا فى تشريك أهل البيت فى هدى التطوع ، وسيأتى الكلام عليه بعد هذا بأشبع إن شاء الله ، وإذ قلنا : إنه تطوع فإنه يجوز الاشتراك فيه عند جميعهم ، إلا فى أحد قولى مالك (٢) ، وأما قوله فى الرواية الأخرى فى هذا الحديث : « وضحي عن نسائه بالبقرة » : فليس المراد بها الأضحية هنا ، إذ لا أضحية على الحاج ، وإنما معناه : أهدى ، بدليل الروايات الأخرى ، لكن فى هذا اللفظ ما يُستروح إلى أنه تطوع ، أى جعلها مكان الأضحية لغير الحاج .

قال القاضى : قال مسلم فى هذا الباب : ثنا سليمان بن عبيد الله أبو أيوب الغيلاني . كذا لهم ، وهو الصواب . ووقع عند السمرقندى : سليمان بن عبد الله .

(١) هكذا فى س ، وفى الأصل : الشيباني : وهو وهم ، والصواب ما ذكر ؛ بدليل ذكر ابن القيم له فى تهذيبه على أبى داود ، حيث ذكر أن النسائي ذكره عن إسرائيل عن عمار ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : ذبح عنا رسول الله ﷺ يوم حجنا بقرة بقرة . التهذيب ٢ / ٢٨٩ . ولم نجد لها فى نسخ النسائي التى تحت أيدينا من الصغرى والكبرى إلا بهذا الإسناد - أعنى إسناد ابن القيم - ويلفظ : « ذبح عنا رسول الله يوم حججنا بقرة » كالحج ، ب النحر عن النساء . الكبرى ٢ / ٤٥٢ . (٢) الاستذكار ١٢ / ٣١٨ .

١٢٢ - (...) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ .

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ ، فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ ، وَلِبَالِي الْحَجِّ ، حَتَّى نَزَلْنَا بِسَرْفٍ ، فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْكُمْ هَدًى ، فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَلْيَفْعَلْ . وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدًى فَلَا » ، فَمِنْهُمْ الْآخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا ، مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى . فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مَعَهُ الْهَدًى ، وَمَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ لَهُمْ قُوَّةٌ ، فَدَخَلَ

وقولها : « خرجنا مع رسول الله - عليه السلام - مهلين بالحج في أشهر الحج وفي حرم الحج ، وليالي الحج » : اختلف في أشهر الحج ، والمراد بقوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ (١) ، ما هي ؟ فقيل : شوال وذو القعدة وذو الحجة ، وهذا مشهور مذهب مالك ، وروى عن ابن عباس وابن عمر وعامة العلماء على أنها شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ، والمراد عندهم بالآية في أشهر معلومات ، وروى مثله عن مالك وابن عباس وابن عمر أيضاً ، وقال الشافعي : شهران وتسعة أيام من ذي الحجة وليلة النحر دون يومه (٢) ، وفائدة الخلاف في ذلك جواز تأخير طواف الإفاضة في بقية الشهر ولا يكون عليه دم ، وتأخيرها حتى يخرج يوجب الدم ، واختار ابن القصار هذا من قول مالك ، وعلى القول الآخر - أيضاً - إذا غربت الشمس من يوم النحر حصل التحلل ، وإن لم يطف ولم يرم جمرة العقبة .

وقولها : « خرجنا موافين لهِلال ذي الحجة » : على معنى المقاربة لقولها في الحديث الآخر : « خرجنا لخمسة بقين من ذي القعدة » ، وليس معناه : موافقين (٣) للهِلال .

وقولها في حديث القاسم حين أمر النبي ﷺ من أحب أن يجعلها عمرَةً : « فمنهم الآخذ [بها] (٤) والتارك لها ، ممن لم يكن معه هدى » يدل أنهم بعد كلهم أصفقوا على فسخها في عمرَةٍ ، والتحلل بها قوله - عليه السلام - : « افعلوا ما أمركم به » ، وغضبه على من ترك فعل ذلك .

(٢) انظر : القرطبي ٢ / ٤٠٥ .

(١) البقرة : ١٩٧ .

(٣) في س : موافين .

(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

عَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي . فَقَالَ : « مَا يُبْكِيكَ ؟ » . قُلْتُ : سَمِعْتُ كَلَامَكَ مَعَ أَصْحَابِكَ فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ - فَمَنْعْتُ الْعُمْرَةَ - قَالَ : « وَمَا لَكَ ؟ » قُلْتُ : لَا أُصَلِّي قَالَ : « فَلَا يَضُرُّكَ ، فَكُونِي فِي حَجِّكَ ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا ، وَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ » . قَالَتْ : فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مَتَى فَتَطَهَّرْتُ ، ثُمَّ طَفْنَا بِالْبَيْتِ ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَصَّبَ فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : « اخْرُجْ بِأُخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتَهْلَ بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ لَتُطِفْ بِالْبَيْتِ ، فَإِنِّي أَنْتَظَرُكُمَا هَاهُنَا » . قَالَتْ : فَخَرَجْنَا فَأَهْلَلْتُ ، ثُمَّ طَفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَحَجَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ . فَقَالَ : « هَلْ فَرَعْتَ ؟ » . قُلْتُ : نَعَمْ ، فَأَذَنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ ، فَخَرَجَ فَمَرَّ بِالْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ .

وقوله لعائشة : « أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون » وقوله : « إني اتفакم لله وأصدقكم وأبركم ، ولولا هديي لحللت كما تحلون » الحديث ، وقولهم : « فحللنا وسمعنا وأطعنا » : فهذا يدل أنها كانت بعد عزمة منه ، بعد أن خيرهم في ذلك ؛ لتأنس نفوسهم للاعتماد في أشهر الحج وأيامه ، ولا ينكرون ذلك على إلفهم في الجاهلية ، ألا تراه كيف قال في حديث جابر : « فكبر ذلك علينا وضافت به صدورنا » ، وقول عائشة في هذا الحديث : سمعت كلامك مع أصحابك ، فسمعت بالعمرة (١) ، قال (٢) : « وما لك ؟ » قالت : لا أصلي ، قال : « لا يضرك ، كوني في حجك » كذا الرواية عند جمهور رواة مسلم ، وفي كتاب ابن سعيد : « فمنعت العمرة » وهو الصواب .

وقوله : « كوني في حجك » : أصبح حجة [على] (٣) أنها لم تكن اعتمرت ، ولا فسخت حجها ، أي اثبتى على حجك .

وقوله : « فعسى الله أن يرزقكها » : يعني العمرة ، والله أعلم ، كما كان من اعتمارها بعد تمام حجها ، وقد يحتمل أنه يريد أن يرزقك تمام حجك وتفوزي بأجره ، وكذا ذكره البخاري (٤) .

وقولها : « فمر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ، ثم خرجنا إلى المدينة » : فيه

(١) في نسخ الإكمال : العمرة .

(٢) في نسخ الإكمال : فقال ، والثبت من الصحيحة المطبوعة .

(٣) ساقطة من س .

(٤) البخاري ، ك الحج ، ب قول الله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ ٢ / ١٧٤ .

١٢٤ - (...) (حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : مِمَّا مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ مُفْرِدًا ، وَمِمَّا مِنْ قَرْنٍ ، وَمِمَّا مِنْ تَمَتُّعٍ .

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : جَاءَتْ عَائِشَةُ حَاجَّةً .

سنة طواف الوداع ، وأنه مشروعٌ مسنون ، ولا خلاف فيه ، وأبو حنيفة يوجبه . ومن سننه أن يكون آخر عمل الحج (١) ، ويكون سفره بأثره وآخر عهده البيت (٢) ، ألا ترى كيف أخره النبي ﷺ حتى اعتمرت عائشة ؛ لأنه كان ينتظرها بالمحصب موضع مبيته ، فلما أكملت ذلك طاف وخرج راجعاً ، وهذا (٣) قول جمهور العلماء ، لكن رخص له مالك في شراء بعض جهازه بعد طوافه وطعامه ، وقاله الشافعي : إذا اشترى ذلك في طريقه ، ولم ير مالك طوله إلا يوماً وليلة (٤) في أشهرِ قوليهِ ، ولم ير اليومَ والليلة طولا في قوله الآخر ، وأجاز أبو حنيفة إقامته ما شاء بعد (٥) ، وغيرهم لا يجيزون له الإقامة بعده ، قليلاً (٦) ولا كثيراً ؛ لقوله - عليه السلام - : « ليكن آخر عهده الطواف بالبيت » ، فمتى بقى بعده عند هؤلاء شيئاً أو عند مالك يوماً وليلةً لزمه إعادة الطواف ، وسيأتى الكلام عليه بعد .

ويدل أنه غير واجب ، وأن طواف الإفاضة يجزئ منه قوله لصفيه حين حاضت : « أو ما كنت طفت يوم النحر ؟ » قالت : بلى ، قال : « لا بأس ، انفري » . واختلف فيمن تركه فخرج ولم يطف ، مع اتفاقهم على أنه إن كان قريباً رجع على اختلاف بينهم في حد القرب ، واتفاقهم على أنه إن تباعد حداً لم يرجع ، فقال مالك : لا (٧) دم عليه ، وهو أحد قولي الشافعي ، وقال جمهورهم : عليه الدم ، وقد ذكرنا من خالف في الحائض في حديث صفيه . وترك النبي ﷺ أمر صفيه بوجوب الدم عليها وتعليمها ومن حضر ذلك ، وهو موضع تعليم دليل / أنه لا يلزم مع قوله : « لا بأس » ، وحكم كل من كان خارج مكة في طواف الوداع ما تقدم ، قَرَبَ منها أو بَعُدَ ، دون أهل مكة نفسها عند جمهور العلماء وكافتهم ، خلافاً لأصحاب الرأي فيمن قرب كأهل المواقيت وشبههم أنهم كأهل مكة لا يلزمهم طواف وداع .

١ / ٢٠٢

(٢) في س : بالبيت .

(١) في س : الحاج .

(٤) في الأصل : ليلته ، والمثبت من س .

(٣) في س : وهو .

(٦) في س : لا قليلاً .

(٥) في س : بعده .

(٧) في الأصل : ولا .

١٢٥ - (...) (وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانٌ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُمَرَ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - تَقُولُ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ، وَلَا نُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ ، حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، أَنْ يَحِلَّ . قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ . فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقِيلَ : ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ .

قَالَ يَحْيَى : فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ . فَقَالَ : أَتَيْتُكَ ، وَاللَّهِ ، بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ .

(...) (وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : أَخْبَرْتَنِي عُمَرَةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ يَحْيَى ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

١٢٦ - (...) (وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ . ح وَعَنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَصْنَدُرُ النَّاسُ بِنُسْكَيْنِ ، وَأَصْدُرُ بِنُسْكَ وَاحِدٍ ؟ قَالَ : « انْتَظِرِي ، فَإِذَا طَهَرْتَ فَاخْرُجِي إِلَى التَّنْعِيمِ . فَأَهْلِي مِنْهُ ، ثُمَّ أَلْقَيْنَا عِنْدَ كَذَا وَكَذَا - قَالَ : أَظَنُّهُ قَالَ : غَدًا - وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَصَبِكَ أَوْ - قَالَ - نَفَقَتِكَ » .

١٢٧ - (...) (وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنِ الْقَاسِمِ وَإِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ ؛ أَنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَصْنَدُرُ النَّاسُ بِنُسْكَيْنِ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

١٢٨ - (...) (حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا .

وقوله : « ولكنه على قدر نصبك أو نفقتك » : أى أجرك فى هذا بقدر تعبك وسعيك فى العمرة ، أو نفقتك فى ذلك ، وهذا قد استدل به من يكره العمرة من مكة بعد الحج ، وقد سئل عنها على ، فقال : هى خير من لا شىء . وقال على - أيضا - : هى خير من مثقال ذرة . وقالت عائشة : العمرة على قدر النفقة . وكرهها جماعة من السلف .

وَقَالَ إِسْحَقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ ، فَلَمَّا قَدَمْنَا مَكَّةَ تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ . قَالَتْ: فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ ، وَنَسَاؤُهُ لَمْ يَسْقَنْ الْهَدْيَ ، فَأَحْلَلْنَ . قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَضْتُ ، فَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحِجَّةٍ ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحِجَّةٍ؟ قَالَ: «أَوْ مَا كُنْتَ طِفْتُ لِيَالِي قَدَمْنَا مَكَّةَ؟» . قَالَتْ: قُلْتُ: لَا . قَالَ: «فَادْهَبِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانَ

وقوله في حديث الأسود عن عائشة: «فلما قدمنا تطوفنا بالبيت ، فأمر رسول الله ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل» : ونحو هذا في حديث جابر : لا يعارضه ما جاء في الأحاديث الأخر : أنه أمرهم بذلك حين دنوا من مكة ، ويحتمل على أن النبي ﷺ كرر أمرهم بذلك وحضهم عليه ، فأمرهم أولا بفسخ الحج في العمرة ، فلما طافوا أمرهم بالتحلل ، فعلى هذا يجمع بين الخبرين .

وقوله : «فلقيني رسول الله ﷺ وهو مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مِنْهَبَةٌ» ، أو «أنا مصعدة وهو منهبط منها» : كذا جاء في حديث الأسود ، وجاء في حديث القاسم : فجئنا رسول الله ﷺ وهو في منزله ، فقال : «هل فرغت؟» قلت : نعم ، فأذن في أصحابه فخرج فمر بالبيت وطاف ، وفي حديث صفية بنت شيبة عنها : «فأقبلنا حتى أتينا رسول الله ﷺ وهو بالحصبة» : ووجه الجمع من هذه الروايات أن بعث النبي ﷺ بعائشة مع أخيها بعد نزوله بالمحصب هو مفسر في الحديث ، وأنه الموضع الذي جعلت [منزله] (١) ووعدها أن تلحقه به ، وهو مفسر أيضا في حديث آخر ، ثم إنه - عليه السلام - خرج لطواف الوداع ثم رجع ، وكذلك ذكر البخاري أنه - عليه السلام - رقد رقة (٢) في المحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به (٣) . ويدل عليه لقاءها له وهي سائرة إلى مكة لقضاء عمرتها [وهو صادرٌ عنها] (٤) ، فلقتها له قبل تمام عمرتها وفي عملها ، وفي انصرافه هو من الطواف ونزولها عليه بالمحصب بعد تمامها .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بسهم في الهامش .

(٢) الرقاد : النوم ، والرقة : النومة . وفي التهذيب : الرقود : النوم بالليل ، والرقاد : النوم بالنهار ، والرقد : المضجع ، وكذا الرقة أن يصبك الحر بعد أيام ريح وانكسار من الوهج ، وأرقد بالمكان : أقام به وكذا السير .

(٣) البخاري ، ك الحج ، ب من صلى العصر يوم النحر بالأبطح ٢ / ٢٢١ ، ب طواف الوداع ٢ / ٢٢٠ .

(٤) سقط من س ، ولا فائدة لها .

كَذًا وَكَذًا .

قَالَتْ صَفِيَّةٌ : مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ قَالَ : « عَفْرَى حَلَقَى ، أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتُ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ » قَالَتْ : بَلَى . قَالَ : « لَا بَأْسَ ، انْفِرِي » .

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُصْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ ، وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا ، أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا .

وَقَالَ إِسْحَقُ : مُنْهَبِطَةٌ وَمُنْهَبِطٌ .

١٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْنَرٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَلْبِي ، لَا نَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَنْصُورٍ .

١٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ غُنْدَرٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ ذَكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ : قَدِمَ رَسُولُ

ولكنه يبقى بعد هذا من الإشكال [قولها] (١): فاجتاز رسول الله ﷺ وهو في منزله ، فقال : « هل فرغت ؟ » ، قلت : نعم ، فأذن في أصحابه ، فخرج فمر بالبيت وطاف ، فيحتمل أن طوافه هذا غير طواف الوداع ، وأنه أعاد ؛ لأن منزله بالأبطح كان بأعلى مكة ، وخروجه من مكة إنما كان من أسفلها ، فلما رحل إلى المدينة واجتاز بمكة ليخرج من أسفلها على عادته وتمر بالمسجد ، كرر الطواف ليكون آخر عهده بالبيت . وقد جاء في البخاري من رواية الأصيلي في هذا الموضع : « فخرج رسول الله ﷺ ، ومن طاف بالبيت » (٢) فلم يذكر في هذه الرواية أنه أعاد الطواف ، وقد يحتمل أن طوافه - عليه السلام - هذا هو طواف الوداع ، وهو أولى تأويلاته ، وأنه لم يطف قبل ، وأن لقاءه لعائشة كان حين انتقال من المحصب كما روى عبد الرزاق في مصنفه : أن النبي ﷺ كره أن يقتدى الناس بإنابته في البطحاء فبعث حتى أتاه على ظهر العقبة أو من ورائها ينتظرها (٣) يحتمل أن لقاءها كان في هذا الرحيل ، ثم طاف بعد الوداع ، والله أعلم .

(١) من س .

(٢) البخاري ، ك الحج ، ب طواف الوداع ٢ / ٢٢٠ .

(٣) لم أجده في مصنف عبد الرزاق ، ولم أعره عليه - أيضا - في ابن أبي شيبة .

الله ﷺ لأَرْبَعِ مَضَيِّنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، أَوْ خَمْسٍ . فَدَخَلَ عَلَى وَهُوَ غَضَبَانُ . فَقُلْتُ : مَنْ أَغْضَبَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ . قَالَ : « أَوْ مَا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ ؟ » — قَالَ الْحَكَمُ : كَانَهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسَبُ — وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ ، مَا سَقْتُ الْهَدْيَ مَعِيَ حَتَّى أَشْتَرِيَهُ ، ثُمَّ أَحَلُّ كَمَا حَلُّوا » .

١٣١ — (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَنْ ذَكْوَانَ ، عَنْ عَائِشَةَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا — قَالَتْ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ مَضَيِّنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . بِمِثْلِ حَدِيثِ غُنْدَرٍ . وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّكَّ مِنَ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ : يَتَرَدَّدُونَ .

١٣٢ — (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا — : أَنَّهَا أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطُفْ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَاضَتْ ، فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا ، وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ . فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّفَرِ : « يَسَعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ » فَأَبَتْ . فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى

وقوله : « أَوْ مَا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ ، فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ — قَالَ الْحَكَمُ : كَانَهُمْ يَتَرَدَّدُونَ ، أَحْسَبُ — وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقْتُ الْهَدْيَ ... » الحديث : كَذَا وَقَعَ هَذَا الْكَلَامُ ، وَمَعْنَاهُ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِشْكَالٌ ، وَزَادَ إِشْكَالُهُ تَغْيِيرٌ فِيهِ فِي قَوْلِهِ : قَالَ الْحَكَمُ : « كَانَهُمْ يَتَرَدَّدُونَ » ، وَإِنَّمَا صَوَابُهُ : كَأَنَّهُ يَتَرَدَّدُونَ ، وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّ الْحَكَمَ شَكَّ فِي لَفْظِهِ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — هَذَا ، مَعَ (١) ضَبْطِهِ لِمَعْنَاهُ ، وَ[هَلْ] (٢) قَالَ : يَتَرَدَّدُونَ ؟ أَوْ مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ، أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ قَالَ بَعْدَهُ : « أَحْسَبُ » : أَيْ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا لَفْظُهُ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ مُسْلِمٍ بَعْدَ فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ : وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّكَّ مِنَ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ : « يَتَرَدَّدُونَ » .

قوله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — : « لَوْ [أَنِّي] (٣) اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقْتُ الْهَدْيَ ثُمَّ أَحَلُّ » : فِيهِ حُجَّةٌ أَنَّهُ كَانَ مَهْلًا بِالْحَجِّ ، وَيُفْسِرُهُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ : « وَلَا أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ » ، وَقَوْلُهُ هَذَا تَطْيِيبٌ لَأَنْفُسِهِمْ لَمَّا رَأَى مِنْ تَوْفُقِهِمْ عَنِ الْإِحْلَالِ إِذْ لَمْ يَحُلْ هُوَ لَمَّا كَانُوا مِنَ النَّاسِ بِهِ .

(١) فِي س : مَوْضِع .

(٢) سَاقِطَةٌ مِنْ س .

(٣) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .

التَّعْمِيمُ ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ .

١٣٣ - (...) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ أَنَّهَا حَاضَتْ بِسَرَفٍ ، فَتَطَهَّرَتْ بِعَرَفَةَ . فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ » .

١٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ ، قَالَتْ : قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أِيرْجِعُ النَّاسُ بِأَجْرَيْنِ وَأَرْجِعُ بِأَجْرٍ ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَنْطَلِقَ بِهَا إِلَى التَّعْمِيمِ . قَالَتْ : فَأَرَدَفَنِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ . قَالَتْ : فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ خِمَارِي أَحْسَرُهُ عَنْ عُنُقِي ، فَيَضْرِبُ رِجْلِي بِلَعْلَةِ الرَّاحِلَةِ . قُلْتُ لَهُ : وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالَتْ : فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْحَصْبَةِ .

وقوله : « فاعتمرت بعد الحج » : يدل أنها غير قاضية لعمرة ، وإنما هي مبتدئة لها .
وقوله : في الحديث الآخر بعده (١) : « يجزئ عنك طوافك عن حجك وعمرتك » :
احتج به من يقول : إنها قارنة ، وأن القارن إنما عليه طواف واحد ، أنها (٢) لم ترفض عمرتها قبل ، [وقد] (٣) تقدم كلامنا على نسك عائشة في خاصتها بما فيه كفاية ومعنى « يجزئ » هنا : يكفى .

وقوله في الحديث الآخر : « فأهللت بعمرة » : جزاء بعمرة الناس : أى عوضاً عنها ، ومنه : جزاء الصيد ، أى ما يقوم مقامه ، وأصله مما يقوم من المكافأة عن الشيء .

وقولها : « فأردفني خلفه » : فيه جواز إرداف ذوى المحارم وقربهن من محارمهن ، وهذا فى مراكز (٤) الجمال وما شاكلها مما لا يضغط الأرداف الأجسام بعضها إلى بعض ، والله أعلم ، وقد احتج بعضهم بحديث عائشة [هذا] (٥) واعتماها الآن مع عمرتها الأولى ؛ على جواز العمرة فى السنة مرتين . وسيأتى / الكلام فى ذلك والخلاف فيه إن شاء الله .

(١) فى الأصل : بعد ، والمثبت من س .

(٢) فى س : إنما .

(٣) ساقطة من الأصل ، وما أثبتناه من س .

(٤) فى س : مركب .

(٥) من س .

١٣٥- (١٢١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، أَخْبَرَهُ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ، فَيُعْمِرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ.

١٣٦- (١٢١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مُهَلِّينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ، وَأَقْبَلْتُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِعُمْرَةٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرَفٍ عَرَكْتُ، حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طُفْنَا بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحِلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى. قَالَ: فَقُلْنَا: حَلُّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْحَلُّ كُلُّهُ»، فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ، وَتَطَيَّنَا بِالطَّيْبِ، وَلَبَسْنَا ثِيَابَنَا، وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ، ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَوَجَدَهَا تَبْكِي فَقَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قَالَتْ: شَأْنِي أَنِّي قَدْ حَضْتُ وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ، وَلَمْ أَحِلِّ، وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ. فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَاغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ»، فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ، حَتَّى إِذَا طَهَّرَتْ طَافَتْ بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ،

وقولها في هذا الحديث من رواية صفية بنت شيبة: «فجعلت أرفع خماري أحسر عن عنقي»: بكسر السين وضمها، أي أزيله وأكشفه.

وقولها: «فتضرب رجلي بعلة الراحلة»، قلت له: وهل ترى من أحد؟: كذا وقع في كتاب مسلم من جميع الروايات، وهو كلام مختل. قال بعضهم: صوابه ثفته (١) الراحلة، [أي] (٢) فخذها، يريد ما خشن من مواضع مباركها، قال أهل اللغة: كل ما والى الأرض من كل ذي أربع إذا برك فهو ثفته.

قال القاضي: وحتى الآن لا يستقيم الكلام على هذا، ولا جوابها بقولها: «هل ترى من أحد؟»: ولأن رجل الراكب قلما تبلغ ثفتها، ووجدته بخط شيخنا القاضي التميمي:

(١) في الأبي: ثفته، بالتاء الفوقية، ولا وجه لها، إذ هي بهذا المعنى: الوسخ، أو الظرد، كما ذكر ابن

برى.

(٢) ساقطة من س.

ثُمَّ قَالَ: « قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا ». فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ. قَالَ: « فَادْهَبِي بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ »، وَذَلِكَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ

« بَعْلَةٌ » (١) بَيَاءً وَاحِدَةً، وَعَلِمَ عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْجِيَانِي، وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ: « ثِقْلَةٌ » (٢)، وَكُلُّ ذَلِكَ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ: فَيَضْرِبُ رَجُلِي بِنَعْلَةٍ (٣) السِّيفِ، يَعْنِي أَخَاهَا لَمَّا حَسَرَتْ خِمَارَهَا عَنْ عُنُقِهَا، وَلِذَلِكَ قَالَتْ لَهُ: « وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟ » وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ عَنْ عَائِشَةَ: « حِينَ طَهَرْتُ وَطَافْتُ »: يُقَالُ: طَهَرْتُ الْمَرْأَةَ مِنْ حَيْضِهَا، بِفَتْحِ الْهَاءِ وَضَمِّهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَقَوْلُهُ: « قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا »: يَدُلُّ أَنْ عُمَرَتَهَا لَمْ تَرْتَفُضْ، كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ عُرْوَةَ أَوْ مُتَأَخِّرَةً عَلَى حَدِيثِ غَيْرِهِ، وَأَنَّهَا كَانَتْ قَارِنَةً عَلَى مَا قَدَمْنَاهُ، وَفِيهِ حُجَّةٌ أَنَّ الطَّوَّافَ الْوَاحِدَ يَجْزِي فِي الْقِرَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَهُوَ بَيِّنٌ فِي حَدِيثِ طَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ: « يَجْزِي [عَنْكَ] (٤) طَوَّافُكَ وَسَعِيكَ، طَوَّافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ »، وَفِي حَدِيثِهَا الْآخَرِ: « فَلَمَّا طَافُوا طَوَّافًا وَاحِدًا ».

وَقَوْلُهَا: « وَقَدْ أَحَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَحِلِّ وَلَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ »: تَرِيدُ مِنَ الْعُمْرَةِ الَّتِي كَانَ أَمْرٌ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - النَّاسَ بِفَسْخِهِمْ حُجَّجَهُمْ بِهَا.

وَقَوْلُهُ: « اغْتَسَلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ »: تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهَا: « إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي » الْحَدِيثَ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَخَاهَا [بِإِعْمَارِهَا] (٥)، يَدُلُّ أَنْ ذَلِكَ كُلَّهُ لَيْسَ بِقَضَاءِ بَلِّ عُمْرَةٍ مُبْتَدَأَةٍ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى عَنْهُ: « وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلًا إِذَا هَوِيَ الشَّيْءَ تَابِعَهَا عَلَيْهِ »: وَفِيهِ حَسَنُ الْعِشْرَةِ مَعَ الْأَزْوَاجِ وَمُسَاعَدَتُهُنَّ،

(١) الْبَعْلُ: الْأَرْضُ الْمُرْتَفَعَةُ الَّتِي لَا يَصِيبُهَا مَطَرٌ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي السَّنَةِ، وَقِيلَ: كُلُّ شَجَرٍ أَوْ زَرْعٍ لَا يَسْقَى. وَقِيلَ: يَسْقَى، وَيُقَالُ: الذَّكَرُ مِنَ النَّخْلِ.

(٢) الثَّقَلَةُ: ضِدُّ الْخِفَةِ، وَيُقَالُ: الثَّقَلُ: الذَّنْبُ، وَيُقَالُ: ثَقُلَ الرَّجُلُ: اشْتَدَّ مَرَضُهُ أَوْ نَعَسَهُ غَالِبًا.

(٣) هَكَذَا جَاءَتْ فِي نَسْخِ الْإِكْمَالِ. وَأَيْضًا فِي الْأَبْيِ وَالنَّوَى. وَفِي الْحَدِيثِ الْمَطْبُوعِ « بَعْلَةُ الرَّاحِلَةِ ».

وَنَعَلَ السِّيفِ حَدِيدَةً فِي أَسْفَلِ غِمْدِهِ، وَقِيلَ: هِيَ الْجِلْدَةُ الَّتِي عَلَى ظَهْرِ السِّبَةِ.

(٤) سَاقِطَةٌ مِنْ س.

(٥) فِي س: بِاعْتِمَارِهَا.

عَبْدٌ : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ تَبْكِي . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى آخِرِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا قَبْلَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

١٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ - حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ . وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : قَالَ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا سَهْلًا ، إِذَا هَوَيْتَ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ . فَأَرْسَلَهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ مِنَ التَّنْعِيمِ .

قَالَ مَطَرٌ : قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ : فَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا حَجَّتْ صَنَعَتْ كَمَا صَنَعَتْ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ .

١٣٨ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ ، مَعَنَا النِّسَاءُ وَالْوِلْدَانُ . فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ طُفِقْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

لَا سِيْمَا فِيمَا هُوَ مِنْ بَابِ الطَّاعَاتِ ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنَ الْخَلْقِ الْعَظِيمِ [(١)] وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : « سَهْلًا » : أَيْ حَسَنَ الْخَلْقِ مَيَسَّرًا مُسَاعِدًا ، لِمَا وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وقوله : « فَكَانَتْ إِذَا حَجَّتْ صَنَعَتْ كَمَا صَنَعَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » : مَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مِنْ إِفْرَادِ الْحَجِّ ، وَهُوَ كَانَ مَذْهَبَهَا ، وَأَمَّا اعْتِمَارُهَا بَعْدَ الْحَجِّ مِنَ التَّنْعِيمِ ، فَقَدْ رَوَى عَنْهَا أَنُهَا قَالَتْ : « وَدِدْتُ أَنِّي صُمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعَمْتُ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ وَلَمْ أَعْتَمِرْ مِنَ التَّنْعِيمِ » ، وَقَالَتْ : « الْعُمْرَةُ عَلَى قَدَرِ النِّفْقَةِ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا نَحْوُ هَذَا .

وقوله : « خَرَجْنَا (٢) مَعَا النِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ » : فِيهِ حِجُّ الصَّبِيَّانِ وَالْحَجُّ بِهِمْ ، وَأَنْ لَهُمْ حِجًّا ، وَيُلْزَمُهُمْ مِنْ أَحْكَامِهِ مَا يُلْزَمُ الْكَبِيرَ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُمْ الْفَرَضُ إِذَا بَلَغُوا ، وَعَلَى هَذَا جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَأَيُّمَةُ الْفُتُوَى (٣) ، وَالسَّلَفُ الصَّالِحُ ، وَخَالَفَ أَبُو

(١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَ بِالْهَامِشِ بِسَمٍ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : خَرَجَ ، وَالثَّبْتُ مِنْ سَ ، الْمَطْبُوعَةُ .

(٣) انْظُرْ : الِاسْتِذْكَارَ ١٣ / ٣٣١ ، الْمَحَلَّى ٧ / ١٧٣ .

« مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدًى فَلْيَحْلِلْ » . قَالَ : قُلْنَا : أَىُّ الْحِلِّ ؟ قَالَ : « الْحِلُّ كُلُّهُ » . قَالَ : فَاتَيْنَا النَّسَاءَ ، وَلَبَسْنَا الثِّيَابَ ، وَمَسَسْنَا الطَّيْبَ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ ، وَكَفَّانَا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ مَنَّا فِي بَدَنَةٍ .

١٣٩ - (١٢١٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا أَحَلَّلَنَا ، أَنْ نُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَنَى . قَالَ : فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَبْطَحِ .

١٤٠ - (١٢١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا .

حنيفة (١) فقال : لا يصح له إحرام ولا له حج ، ولا يلزمه شيء من أحكامه ، وإنما يحج به للتمرن (٢) ويتعلم ، [ويتجنب محظوراته] (٣) للتعليم لا لغير ذلك ، وكذلك يقول في صلاته : إنها ليست له صلاة ، وسيأتي الكلام على المسألة مستوعباً آخر الكتاب .

وقوله : « فأمرونا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر ، كل سبعة منا في بدنة » : يحتاج به من يقول : الاشتراك (٤) في واجب الهدى ، إن كان هذا الهدى للقران ، أو التمتع الذي فعلوه كما تقدم ، على أن [ذكر] (٥) الاشتراك والهدى لم يأت في هذا الحديث إلا في هذه الرواية من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر ، وإنما قصة الاشتراك عمرة الحديبية ، وسيأتي ذكرها إن شاء الله .

وقوله : « أمرنا - عليه السلام - لما أحللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ، فأهللنا من الأبطح » : قد تقدم الكلام على إهلال أهل مكة ومن بها ، ومكانه ووقته ، ويأتي منه أيضاً . والأبطح : هو بطحاء مكة ، وهو المحصب والخيف ، واستحباب مالك أن يكون إهلالهم من المسجد .

(٢) في س : لتمرن .

(١) انظر : الاستذكار ١٣ / ٣٣١ ، المحلى ٧ / ١٧٣ .

(٤) في س : بالاشتراك .

(٣) في الأصل : ويجنب أنه محظور ، والمثبت من س .

(٥) من س .

زَادَ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ : طَوَّافُهُ الْأَوَّلَ .

١٤١ - (١٢١٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي نَاسٍ مَعِيَ ، قَالَ : أَهْلَلْنَا - أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ - بِالْحَجِّ خَالِصًا وَحَدَهُ . قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ جَابِرٌ : فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صَبِيحَ رَابِعَةِ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَحُلَّ . قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ : « حَلُّوْا وَأَصْبِيوُا النِّسَاءَ » . قَالَ عَطَاءٌ : وَلَمْ يَعْزَمْ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ . فَقُلْنَا : لِمَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ ، أَمَرْنَا أَنْ نَفْضِيَ إِلَى نِسَائِنَا ، فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَقْطُرُ مَذَاكِيرُنَا الْمَنَى . قَالَ : يَقُولُ جَابِرٌ بِيَدِهِ - كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ بِيَدِهِ يُحَرِّكُهَا - قَالَ : فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِينَا . فَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَّفَقْتُمْ اللَّهُ وَأَصْدَقْتُكُمْ وَأَبْرَكْتُكُمْ ، وَلَوْ لَا هَدَيْتُ لِحَالَتُكُمْ كَمَا تَحَلُّونَ ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ ، فَحَلُّوْا » ، فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . قَالَ عَطَاءٌ : قَالَ جَابِرٌ : فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سَعَايَتِهِ . فَقَالَ : « بِمِ أَهْلَلْتُ ؟ » . قَالَ : بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا » . قَالَ : وَأَهْدِي لَهُ عَلَى هَدْيَا . فَقَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلِعَامِنَا هَذَا أَمْ لَا بَدٍ ؟ فَقَالَ : « لَا بَدٍ » .

وقول عطاء في أمره - عليه السلام - لهم أن يحلوا أو يصيبوا النساء ، قال : « ولم يعزم عليهن ولكن أحلهن لهم » : يعني لم يعزم في وطء النساء ، وأما في الإحلال فكانت عزيمة .

وقوله : « فقدم علي من سعائته » : أي من عمله ، [قيل] (١) في السعي في الصدقات . قال بعض علمائنا : الذي في غير هذا الحديث : إنما بعث على أميراً لا عاملاً على الصدقة ؛ إذ لا يجوز لبني هاشم استعمالهم عليها ، إذ لا تجوز لهم ، وقد قال النبي - عليه السلام - للفضل بن عباس وعبد المطلب بن ربيعة حين سألاه ذلك : « إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » (٢) : قيل : يحتمل أن علياً ولي الصدقات وغيرها احتساباً ، أو أعطى عمالته عليها من غير الصدقة ، وهذا أشبه لقوله : « من سعائته » ، والسعاية إنما

(١) من س .

(٢) أحمد في المسند عن أبي هريرة ، بلفظ : « إن الصدقة لا تحل لآل محمد » ٢ / ٢٧٩ ، الدارمي ، ك الزكاة ، ب الصدقة لا تحل للنبي ولا لأهل بيته ، بمعناه ١ / ٣٢٥ .

١٤٢ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَحُلَّ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا ، وَضَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَمَا نَذَرِي أَمَّ شَيْءٍ بَلَغَهُ مِنَ السَّمَاءِ ، أَمْ شَيْءٌ مِنْ قِبَلِ النَّاسِ . فَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ ، أَحِلُّوا ، فَلَوْلَا الْهَدْيُ الَّذِي مَعِيَ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ » . قَالَ : فَأَحْلَلْنَا حَتَّى وَطَنَتِ النَّسَاءَ ، وَفَعَلْنَا مَا يَفْعَلُ الْحَلَالُ ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بِظَهْرِ أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ .

تختص بالصدقة ، [وقد تكون على ما قاله من ذكرنا من إمارته . قال أبو عبيد : كل من ولى شيئاً على قوم فهو ساعٍ عليهم] (١) .

وقوله : فقال له النبي ﷺ : « أهد وامكث حراماً » ، ومثله في حديث أبي موسى في الحديث [الذي] (٢) بعده ، وكان - أيضاً - قدم من اليمن ، وأهل بما أهل به النبي ﷺ ، فقال : « هل سقت من هدى ؟ » قال : لا ، فقال : « طف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل » : اتفق أول الحديثين في تعليق النية ، واختلف آخرهما في التحلل لأبي موسى والمكث لعل حراماً .

أخذ بظاهر هذين الحديثين الشافعي ، وجوز الإهلال بالنية المبهمة ، قال : ثم له بعد أن ينقلها لما شاء من حج أو عمرة ، وله عنده أن ينتقل من نسك إلى غيره وخالفه سائر العلماء والأئمة ، لقوله - عليه السلام - : / « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » (٣) ، ولقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٤) ، ولقوله : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ (٥) ، ولأن هذا كان لهؤلاء خصوصاً ، إذ كان شرع الحج بعد ، وما يفعله النبي ﷺ من ذلك لم يستقر ولم يكمل بعد ، فلم يمكنها الإقدام على أمرٍ بغير تحقيق ، وأمره لأبي موسى بالإحلال على معنى ما أمر به غيره من الفتح بالعمرة لمن ليس معه هدى ، وأمره لعل أن يهدي ويمكث حراماً ، إما لأنه - والله أعلم - كان معه هدى ، وفي الحديث : « اهد وامكث حراماً » ، أو يكون قد اعتقد النبي ﷺ أنه يهدي عنه ، أو يكون قد خصه بذلك ، أو لما كان النبي - عليه السلام - أمره بسوق هذه البدن من اليمن ، فكان كمن معه هدى ، ولا يظن أن هذه البدن من السعاية والصدقة بوجه ؛ إذ لا يحل للنبي ﷺ الصدقة ولا يهدي منها ، والأشبه

(١) من س ، وغير مثبتة في الأصل . (٢) ساقطة من س .

(٣) سيأتي إن شاء الله في كتاب الإمارة ، باب قوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ » برقم (١٥٥) .

(٥) محمد : ٣٣ .

(٤) البقرة : ١٩٦ .

أَنْ عَلِيًّا اشترَاهَا بِالْيَمَنِ كَمَا اشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ بِقَبَيْتِهَا وَجَاءَ بِهَا مِنَ الْمَدِينَةِ ، عَلَى مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ بَعْدَ هَذَا وَغَيْرِهِ ، وَفِي الْحَدِيثِ غَيْرِ الْأَمِّ : أَنَّهُ اشْتَرَى — عَلَيْهِ السَّلَامُ — هَدِيَّةً بِقَدِيدٍ (١) ، وَفِي الْأَمِّ بَعْدَ هَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ : « فَسَاقُ الْهَدْيِ مَعَهُ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ » (٢) ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ سَيُعْطِيهِ هَدَايَا مِنْهَا ، فَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ : أَنَّهُ قَدِمَ بِيَدِنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ فِيهَا هَدًى لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى ذِكْرِهِ فِي الْحَدِيثِ ، فَلَمْ يُمْكِنْ أَنْ يَحُلَّ ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا سُؤَالُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي مُوسَى : « هَلْ سَاقَ مَعَهُ هَدِيًّا ؟ » ، وَلَمْ يَسْأَلْ عَلِيًّا ، فَدَلَّ عَلَى عِلْمِهِ بِأَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ أَهْدَى أَوْ مِمَّنْ حَكَمَهُ حَكَمٌ مِنْ أَهْدَى ، وَاحْتِجَ الْخُطَابِيُّ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَارَنًا ، فَلِهَذَا أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَثْبِتَ ، إِذْ لَا يَحُلُّ لِقَارَنٍ ، وَاسْتَدَلَّ بِأَمْرِهِ بِالْهَدْيِ ، وَالْهَدْيُ لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْقَارَنِ .

قال القاضي : وهذا لا حجة فيه ، لأنه قد أمر أبا موسى بالإحلال ، وقد أهل بمثل ما أهل به عليٌّ من التعليق على إهلال النبي ﷺ ، فلو كان النبي ﷺ قارناً — كما زعم — كان حكمها سواء ، وإنما ذلك لكون الهدى مع عليٍّ ، كما قدمناه ، ولا حجة له في قوله : « وأهد » ، وتخصيص ذلك بالقارن ؛ لأن المتمتع — أيضاً — يلزمه الهدى ، بل هو تنبيه — والله أعلم — على تسويغ الهدى الذي جاء به له ، أى معك هدى فاهده (٣) ، وتأول الخطابي أن إحرامهما كان مختلفاً ، فأحرام عليٍّ بمثل إحرام النبي — عليه السلام — وإحرام أبي موسى معناه عنده بمثل ما سنه وشرعه ، وهذا تفريق (٤) بعيد .

وقول سراقه في هذا الحديث : لعاننا هذا أم لأبد . فقال : « لأبد » ، وفي الحديث الآخر : فشبك رسول الله ﷺ أصابعه ، وقال : « دخلت العمرة في الحج — مرتين — لا ، بل لأبد لأبد » ، قال الإمام : جمهور الفقهاء (٥) على أن فسخ الحج في العمرة إنما كان خاصاً للصحابة ، وأنه — عليه السلام — إنما أمرهم بذلك ليخالفوا ما كانت الجاهلية عليه ، من أنها لا تستبيح العمرة في أشهر الحج ، [وتقول] (٦) : إذا برأ الدبر ، وعفا الأثر ، وانسلخ صفر ، حلت العمرة لمن اعتمر . وقال بعض أصحاب الظاهر : [بل] (٧) ذلك جائز إلى الأبد ، واحتجوا بقوله — عليه السلام — : لسراقه بل لأبد (٨) ، ويحتمل عندنا أن يريد بقوله : « [بل] (٩) لأبد » : الاعتماد في أشهر الحج لا فسخ الحج [في العمرة] (١٠) ، واحتجوا — أيضاً — بما في بعض طرق هذا الحديث [لما قال سراقه : ألعاننا أم للأبد؟ فقال] (١١) :

(١) البخارى ، ك الحج ، ب طواف القارن عن ابن عمر بلفظ وأهدى هدياً اشتراه بقديد ٢ / ١٩٢ ، كذا النسائي ، ك المناسك ، ب إذا أهل بعمرة هل يجعل معها حجاً الصغرى ٥ / ١٥٨ .

(٢) سيأتى إن شاء الله في باب وجوب الدم على المتمتع برقم (١٧٤) .

(٣) في س : فاهد . (٤) في الأصل : تفرق ، والمثبت من س .

(٥) في س : العلماء . (٦) ٧٦ ، من ع .

(٨) في ع : للأبد . (٩) ساقطة من بعض نسخ ع .

(١٠) في هامش س . (١١) من ع ، س .

١٤٣ - (...) وحدثنا ابنُ نميرٍ ، حدثنا أبو نعيمٍ ، حدثنا موسى بنُ نافعٍ ، قالَ :
 قَدِمْتُ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِعُمْرَةٍ قَبْلَ التَّروِيَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، فَقَالَ النَّاسُ : تَصِيرُ حَجَّتُكَ الْآنَ مَكِّيَّةً ،
 فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فَاسْتَفْتَيْتُهُ . فَقَالَ عَطَاءٌ : حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 الْأَنْصَارِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ سَاقِ الْهَدْيِ مَعَهُ ، وَقَدْ
 أَهْلُوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَهْلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ

» دخلت العمرة في الحج ، [لا (١)] ، بل للأبد الأبد » ، ويحتمل عندنا أن يريد بقوله :
 » دخلت العمرة في الحج « : أى جازت في أشهر الحج ، خلافاً لما كانت الجاهلية تعتقده ،
 ويحتمل أن يكون دخولها في الحج في عمل القارن ، وقد تأوله بعض من لم ير العمرة
 واجبة على أن المراد به سقوط فرض العمرة بالحج ، فمعنى دخول العمرة في الحج : سقوط
 وجوبها ، وقد ذكر النسائي (٢) [فى كتابه أنه سئل ، فقيل له : ألعامنا أم للأبد ؟ فقال (٣) :
 إنه قال - عليه السلام - فى هذا الحديث : « لكم خاصة » ، فهذا يؤكد ما قلناه ، ويحمل
 هذا - على الفسخ ، وهو الذى لهم خاصة ، والأول على إجازة العمرة فى أشهر الحج ،
 وهو الذى لهم ، وللناس بعدهم .

قال القاضى : قد ذكر مسلم بعد هذا فى حديث أبى ذر : « كانت لنا رخصة » :
 يعنى المتعة فى الحج (٤) ، وفى الحديث الآخر : « لأصحاب محمد خاصة » (٥) ، وذكر
 النسائي حديث سراقه ، وفيه : تمتعنا مع رسول الله ﷺ فقلنا : لنا خاصة أم للأبد ؟ فقال :
 « بل للأبد » (٦) ، وذكر حديث الحارث بن بلال عن أبيه ، وفيه : فقلت : يا رسول الله ،
 فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة ؟ فقال : « بل لنا خاصة » (٧) ، فقد تبين بمجموع هذه
 الأحاديث وتفسير ما فُسر منها فى رواية وبيانه لما أجمل فى غيرها - أن الخصوص لفسخ
 الحج فى العمرة ، وعموم الإباحة فعل العمرة فى أشهر الحج .

وقوله لمن أمره بالحل : « طوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، وقصروا » : بين [هذه
 الزيادة] (٨) ما لم يذكره فى الأحاديث الأخرى ، هذا لا خلاف فيه أن التحلل من العمرة
 بعد تمامها بالخلاف ، وسيأتى الكلام على التحليق والتقصير بعد هذا .

(١) من ع .

(٢) النسائي ، ك الحج ، ب إباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدى . الكبرى ٢ / ٣٦٦ .

(٣) من ع . (٤) سيأتى قريباً فى ب جواز التمتع برقم (١٦١) .

(٥) انظر السابق .

(٦) النسائي ، ك الحج ، ب إباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدى . انظر : الكبرى ٢ / ٣٩٧ .

(٧) انظر السابق . (٨) فى الأصل : بهذه الرواية ، والمثبت من س .

الصَّافَاَ وَالْمَرْوَةَ ، وَقَصَرُوا ، وَأَقِيمُوا حَلَالًا ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً . قَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ ؟ قَالَ : «افْعَلُوا مَا أَمَرَكُمْ بِهِ ، فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي سُقْتُ الْهَدْيَ ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » فَفَعَلُوا .

١٤٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُغِيرَةُ ابْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، وَنَحِلَّ . قَالَ : وَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً .

وقوله : « حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج ، واجعلوا ما قدمتم به متعة » قالوا : كيف يجعلها متعة وقد سمينَا ^(١) الحج ؟ : دليل على أن إحرامهم كان بالحج ، وأن معنى رواية من روى أنهم تمتعوا إنما أخبر عن ثاني حال ، وهو فسخهم الحج في العمرة ، ثم الحج بعدها ، وفيه حجة [على] ^(٢) أن الإهلال للمكئين ومن بها يوم التروية ، وقد تقدم الكلام فيه ، وقد احتج داود بما جاء في هذه الأحاديث ومن روى فيها القرآن ، على أنه لا دم على القارن ؛ إذ لم يأت في الحديث ذكر الدم ، بخلاف ما جاء من النص على الدم على المتمتع ، ولم ير القياس كما قاسه غيره .

(١) في الأصل : سميت ، والثبت من الصحيحة ، س .

(٢) من س .

(١٨) باب فى المتعة بالحج والعمرة

١٤٥ - (١٢١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُتْعَةِ ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا ، قَالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . فَقَالَ : عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْحَدِيثِ ، تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ ، فَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ، كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، وَأَبْتُوا نِكَاحَ هَذِهِ النِّسَاءِ ، فَلَنْ أُوتَى بِرَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً إِلَى أَجَلٍ ، إِلَّا رَجَمَتْهُ بِالْحِجَارَةِ . (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَأَفْصِلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ ، فَإِنَّهُ أَتَمُّ لِحَجَّكُمْ ، وَأَتَمُّ لِعُمْرَتِكُمْ .

وذكر مسلم اختلاف ابن عباس وابن الزبير فى المتعة ، وأن ابن الزبير كان ينهى / ٢٠٤ ب عنها ، وقول جابر : « على يدى دار الحديث ، تمتعنا مع رسول الله ﷺ ، فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء ، وإن القرآن قد نزل منازل ، فأتموا الحج والعمرة لله » ، وفى بعض طرقه « فافصلوا حجكم من عمرتكم » ، قال الإمام : اختلف فى المتعة التى نهى عنها عمر فى الحج ، فقيل : هى فسخ الحج فى العمرة ، وقيل : بل هى العمرة فى أشهر الحج ، والحج بعدها ، ولكون نهيه عن ذلك على جهة الترغيب فيما هو الأفضل الذى هو الأفراد ، وليكثر تردد الناس إلى البيت . والتمتع عندنا له ستة شروط : أن يعتمر ويحج فى عام واحد ، فى سفر واحد ، ويقدم العمرة على الحج ويفرغ منها ، ثم ينشئ الحج ، ويوقع العمرة أو بعضها فى أشهر الحج ، ويكون غير مكى ، فإن اختلف من هذه الشروط الستة شرط واحد لم يكن عليه دم .

قال القاضى : جاء من الاختلاف فى المتعة فى الأم ما تقدم ، وجاء فيه بعد هذا عن أبى موسى أنه كان يفتى بالمتعة ، ويحتج بأمر النبى ﷺ له بالإحلال بها ، كما تقدم عنه ، وقول عمر له : أن تأخذ بكتاب الله ، فإن الله يأمر بالتمام ، وذكر عن عثمان - أيضا - أنه كان ينهى عن المتعة أو العمرة ، ومخالفة على له فى ذلك ، وأنه أهل بهما جميعاً ، وقول أبى ذر : كانت المتعة فى الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة ، وفى الرواية الأخرى : رخصة ، وقول عمران بن حصين : إن النبى - عليه السلام - أعر طائفة من أهله فى

١٤٦ - (١٢١٦) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً.

العشر ، فلم تنزل أنه فسخ ذلك ، وفى الرواية الأخرى جمع بين حجة وعمرة ، ثم لم ينزل فيها كتاب ولم ينه عنها ، وظاهر هذا فى حديث جابر وعمران ، وأبى موسى : أن المتعة التى اختلفوا فيها إنما هى فسخ الحج والعمرة ، ولذلك جاء ضرب عمر عليها ، وما كان ليضربهم على مجرد التمتع فى أشهر الحج ، وإنما ضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة: أنه كان خصوصاً قبل ذلك فى تلك الحجة من فسخ الحج فى العمرة. قال أبو عمر الحافظ : لا خلاف بين العلماء فى [أن] (١) التمتع المراد بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (٢) : أنه الاعتمار فى أشهر الحج قبل الحج ، على ما تقدم من صفته ، ومن التمتع - أيضاً - عند العلماء القران ؛ لأنه تمتع بسقوط سفره الثانى من بلده كما صنع الأول . ووجه ثالث من التمتع : فسخ الحج فى العمرة . والوجه الرابع : ما ذهب إليه ابن الزبير من تمتع المحصر بعدها أو عذر حتى تذهب أيام الحج ، فيحل بالطواف بالبيت والسعى ، وتمتع بحله إلى قابل ، ثم يحج ويهدى ، وأما نهى عمر عن متعة النساء فهو أمر كان خاصاً أولاً - كما جاء فى حديث أبى ذر - ثم نسخ ، وكان فيه خلاف فى الصدر الأول ثم وقع الإجماع ، وسيأتى بيانه فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وعلى ما ذكره من شروط التمتع الموجب للهدى الذى ذكر الله كافة فقهاء الأمصار ، وروى عن الحسن إسقاط شرط الحج من عامه ، ورأى أن على التمتع (٣) فى أشهر الحج هدباً حج أو لم يحج ، وروى عنه - أيضاً - إسقاط شرط العمرة [فى أشهر الحج] (٤) وقال : إن اعتمر فى غير أشهر الحج ثم حج من عامه فعليه الهدى ، وهذان القولان شاذان لم يقل بهما أحد من العلماء غيره ، وروى عنه [أيضاً] (٥) إسقاط شرط الإقامة والإزام الهدى ، وإن حج من عامه بعد أن رجع بعد العمرة إلى بلده .

(١) ساقطة من س .

(٢) البقرة : ١٩٦ .

(٣) فى س : التمتع .

(٤) ، (٥) زائدة فى س .

١٩ - باب حجة النبي ﷺ

١٤٧ - (١٢١٨) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم، جميعاً عن حاتم، قال أبو بكر: حدثنا حاتم بن إسماعيل المديني عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: دخلنا على جابر بن عبد الله، فسأل عن القوم حتى انتهى إلى. فقلت: أنا محمد بن علي ابن حسين، فأهوى بيده إلى رأسي فنزع زرّي الأعلى، ثم نزع زرّي الأسفل، ثم وضع كفه بين يدي وأنا يومئذ غلام شاب، فقال: مرحباً بك يا ابن أخي، سل عما شئت، فسألته، وهو أعشى، وحضر وقت الصلاة. فقام في نساجة ملتحفاً بها، كلما وضعها على منكبيه رجع طرفاًها إليه من صغرهما، ورداؤه إلى جنبه، على المشجب فصلّى بنا.

حديث جابر الطويل

قال القاضي - رحمه الله -: قد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا، وقد ألف فيه أبو بكر بن المنذر جزءاً كبيراً وخرج فيه من الفقه مائة نوع ونيفاً وخمسين [نوعاً] (١)، ولو تقصى لزيد على هذا العدد قريب منه، وقد تقدم الاحتجاج أثناء ما تقدم فيه من الكلام بنكت منه وسنذكر هنا فصولاً مما يحتاج إليه إلى التنبيه عليه من غامض فقه، أو مما يحتاج الاحتجاج به في موضع الخلاف إن شاء الله، ففيه أولاً قول محمد بن علي بن حسين لما دخل عليه: أنه سأل عن القوم حتى انتهى إلى، لأن جابراً كان قد عمى حينئذ، وفيه الاهتيال بالداخلين على الرجل والسؤال عنهم لينزل كل واحد منزله، كما جاء في الحديث (٢) ويعرف لأهل الحق حقه، كما فعل جابر وتقديمه في السؤال لمحمد [بن علي] (٣) وتأنيسه له، وقوله: «مرحباً بك يا ابن أخي، سل عما شئت وحله إزاره بيده، وجعله كفه بين يديه»: كل هذا براً بالزائر، ويستفاد من هذا إكرام الزائر بنزع رداءه، وخلع خفيه.

وقوله: «أنا يومئذ غلام شاب»: تنبيه أن موجب فعل جابر له ذلك تأنيساً له لصغره، ورقة عليه؛ إذ لا يفعل هذا بالرجال الكبار، من إدخال اليد في جيوبهم إكباراً لهم، وفيه أن لمس الغلمان الأجانب على وجه الرقة ولغير التلذذ جائز، بخلاف شباب الجوارى، وحكم لمسهم كالنظر إليهم، وإنما يحرم من لمس الغلمان والنظر إليهم، ما كان من ذلك على وجه التلذذ [وقد] (٤) تقدم تفسير «مرحباً» (٥).

(٣) سقط من س.

(٢) سبق في أوائل المقدمة.

(١) زائدة في س.

(٥) سبق في كتاب الإيمان، ب الأمر بالإيمان بالله.

(٤) ساقطة من س.

فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ بِيَدِهِ، فَعَقَدَ تَسْعًا. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تَسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحُجَّ، ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ: أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ، كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَعْمَلَ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ،

وقوله: « وحضر وقت الصلاة فقام في ساجدة ملتحفا بها » وذكر صغرها ، قال : «ورداؤه على المشجب » : السَّاجِدَةُ : ثوبٌ كالطيلسان وشبهه ، وكذا في رواية الجمهور وهو الصواب ، وعند الفارسي : « نساجة » ، وفي كتاب ابن عيسى : « نساجة » ، وكذا رواه أبو ذر (١) : « نساجة » ، وقال : تعني ثوبا ملففا [وكذا] (٢) قال بعضهم : وهو خطأ وتصحيح ، والمشجب : أعواد توضع عليها الثياب ، ومتاع البيت ، وفيه جواز الصلاة بمثل هذا ، وإمامة الأعمى ، وقد مر منه في الصلاة أتم من هذا .

وقوله : « مكث رسول الله ﷺ تسع سنين لم يحجج » : يعني / في المدينة ، وقد روى أنه — عليه السلام — حج بمكة حجتين (٣) . ١/٢٠٥

وقوله : « ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج ، فقدم المدينة خلق كثير » ، يحتج به من لم ير الحج على الفور ، وقد تقدم أن فرض الحج كان في سنة تسع ، وقيل : خمس ، والأول أصح . وأول من أقام للمسلمين الحج عتَّاب بن أسيد (٤) سنة ثمان ، ثم أبو بكر سنة تسع . وحج — عليه السلام — في سنة عشر ، وقد يجيب عنه من خالفه بأنه — عليه السلام — إنما أخره حتى لا يرى منكراً بالمسجد الحرام ؛ من حج المشركين وتلييتهم ، وطواف العرة ، وقد جاء ذلك في حديث مبيناً ، وأن النبي ﷺ أراد أن يحجج ذلك العام ، ثم ترك ذلك لأجل المشركين ، ووجه أبا بكر وعلياً ، وقيل : بل كان النبي — عليه السلام — [قد] (٥) أدى فرضه بمكة ، وهذا يعترض عليه بأن الفرض إنما نزل بالمدينة ، وبأنه لم يأمر الناس بالمبادرة للحج من فريضته .

(١) في س : أبو داود . انظر : أبا داود ، ك الحج ، ب صفة حجة النبي ﷺ ٤٤٥/١ .

(٢) زائدة في س .

(٣) الترمذی ، ك الحج ، ب كم حج النبي ﷺ ١٦٩/٣ برقم (٨١٥) وقال : حديث غريب ، البيهقي في السنن ، ك الحج ، ب من اختار القرآن : ١٢/٥ عن جابر بن عبد الله ، وعقب فقال : وكيف يكون هذا صحيحاً وقد روى من أوجه عن جابر في إحرام النبي ﷺ خلاف هذا . وقد قال أبو عيسى الترمذی : سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ، فقال : هذا حديث خطأ وإنما روى هذا عن الثوري مرسلًا . قال البخاري : وكان زيد بن الحباب إذا روى حفظاً ربما غلط في شيء ، وقد رواه البيهقي أيضاً ، ك الحج ، ب تأخير الحج ٣٤٢/٤ مرسلًا عن مجاهد .

(٤) هو ابن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس الأموي ، أسلم يوم الفتح ، وحج بالناس فيها وأمره أبو بكر على مكة إلى أن مات ، وكان صالحاً فاضلاً ، واستعمله عمر — أيضاً — وقد استعمله الرسول قبلهما على الطائف ، روى عنه أصحاب السنن حديثاً واحداً ، ومات في آخر خلافة عمر . انظر : الإصابة ٤/٤٣٠ .

(٥) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كَيْفَ أَصْنَعُ ؟ قَالَ : « اغْتَسِلِي ، وَاسْتَغْفِرِي بِثَوْبٍ وَأَحْرَمِي ، فَصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ رَكِبِ الْقَصْوَاءَ ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى

وقد اختلف العلماء في حجة أبي بكر سنة تسع ، هل كانت حجة الإسلام بعد نزول فرضها ، وهو الأظهر لوقوف جميع الناس بعرفة ولإنذار على فيها ببراءة ، وفيها ذكر النسء وشرائع الحج ، وقيل : بل كانت على غير الفرض ، وعلى ما كانت عليه قبل الإسلام ، والأول أظهر ، وقيل بل كان يقع حج الناس تلك السنة في ذى القعدة على تحقيق الحساب لأجل نسي الجاهلية ، فتركه — عليه السلام — للعام الثاني حتى وقع الحج بموضعه . ولهذا قال : « إن الزمان قد استدار كهيئة (١) يوم خلق الله السموات والأرض » (٢) ، وقد أنكر هذا بعضهم ، وقيل : بل كان حجه في ذى الحجة صحيح كما تقدم ، ذكره القاضي إسماعيل ، وسيأتي الكلام على حديث استدارة الزمان في موضعه من الكتاب .

وفيه ما يستحب [من فعل الأئمة] (٣) من إنذار الناس للتأهب للأمور العظيمة ، لاسيما في مثل هذه العبادة المفترضة ابتداء ، الكثيرة الأحكام ، المحتاجة إلى البيان بالقول والفعل ، المضطر فيها إلى الاقتداء به — عليه السلام — ولهذا قال : « خذوا عني مناسككم » (٤) .

وقوله : « كلهم يلتمس أن يأتي برسول الله ﷺ » : هذا مما يبين أنهم كانوا كلهم حجاجا ؛ إذ كان — عليه السلام — أحرم بالحج لائتمامهم به ، وبعيد أن يخالفوه فيما أحرم به ، وهذا جائز ، يقول في حديثه : « وما عمل من شيء عملنا به » ، ومن هذا [في] (٥) الحديث توقفهم عن التحلل بالعمرة لما لم يتحلل حتى أغضبوه واعتذر لهم ، وقال : « افعلوا ما أمركم به » ، وهذا على وأبو (٦) موسى لما غابا لم يقدموا على تعيين شيء ، وعلقا لإحرامهما بما أحرم به — عليه السلام — وتقدم الكلام في قصة أسماء بنت عميس .

وقوله : « استغفري » (٧) : أى اجعلي لنفسك كثرة (٨) الدابة ؛ ليمتنع ذلك الموضع من سيلان شيء من الدم ، تنزيهاً للعبادة عن إظهار هذه النجاسة على صاحبها . إذ لم يقدر على أكثر من هذا ، وتقدم الكلام على إحرامه من المسجد والخلاف فيه ، وذكر الصلاة قبل الإحرام .

وقوله : « ثم ركب القصواء » : ممدود بفتح القاف ، ووقع عند العذرى بضم القاف

(١) في الأصل : كهيئته . (٢) أحمد في مسنده ٥ / ٧٣ .

(٣) سقط من س .

(٤) سيأتي في ك الحج ، ب استحباب رمي جمره العقبة يوم النحر راكبا برقم (٣١٠) .

(٥) ساقطة من س .

(٦) في الأصل : أبى . (٧) في س : استغفري .

(٨) في س : كثير .

الْبَيْدَاءَ ، نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ ، مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا ، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمَلْنَا بِهِ ، فَأَهْلٌ بِالتَّوْحِيدِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ » . وَأَهْلٌ

والقصر ، وهو خطأ في هذا الموضع ، والصواب الفتح هنا والمدة . قال الإمام : يعني ناقته . قال ابن قتيبة : كانت للنبي - عليه السلام - نوق ، منها : القصواء ، والجدعاء ، والعضباء . قال أبو عبيد : العضباء : اسم ناقة للنبي - عليه السلام - ولم تسم بذلك لشئ أصابها .

قال القاضي : جاء هنا أنه ركب القصواء ، وفي آخر الحديث أنه خطب على القصواء ، وفي غير مسلم أنه خطب على ناقته الجدعاء (١) وفي حديث آخر على ناقة خرماء (٢) ، وفي آخر مخضمة (٣) . وفي الحديث : أنه كانت له ناقة لا تسبق تسمى : القصواء ، وفي حديث آخر تسمى : العضباء (٤) ، فدليل هذا كله أنها ناقة واحدة ، خلاف ما قال ابن قتيبة ، وأن ذلك كان اسمها ، أو وصفها لهذا الذي بها ، خلاف ما قال أبو عبيد . لكن يأتي في كتاب النذور ما يدل أن العضباء غير القصواء على ما بيناه هناك .

قال الحري : العضب والجدع والحزم والقصو والمخضمة مثله في الأذن ، قال ابن الأعرابي : القصواء التي قطع طرف أذنها ، والجدع أكثر منه ، وقال الأصمعي في القصواء مثله ، قال : وكل قطع في الأذن جدع ، فإن جاوز الربع فهي عضباء ، والمخضرم : المقطوع الأذنين ، فإذا اصطلمتا فهي صلماء ، وقال أبو عبيد : القصواء : المقطوعة الأذن عرضاً ، والمخضمة : المستأصلة ، والعضباء : النصف فما فوقه ، قال الحري : فالحديث يدل أنه اسمها وإن كانت عضباء الأذن ، فقد جعل اسمها ، قال الخليل : المخضمة : قطع الواحدة ، والعضباء : المشقوقة الأذن .

وقوله : « نظرت إلى مد بصرى من بين راكب وماشٍ » : فيه جواز الحج للركبان

(١) النسائي ، ك الحج ، ب الخطبة قبل يوم التروية ٢٤٧/٥ برقم (٢٩٩٣) .

(٢) أحمد في مسنده ٧٨/٤ من حديث قيس بن عائد ، ٣٠٦/٤ من حديث أبي كاهل .

(٣) أحمد في مسنده ٤٧٣/٣ ، ٤١٢/٥ من حديث مرة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، ابن ماجه ، ك

المناسك ، ب الخطبة يوم النحر ١٠١٦/٢ برقم (٣٠٥٧) من حديث عبد الله بن مسعود .

(٤) البخارى ، ك الجهاد ، ب ناقة النبي ﷺ ٣٨/٤ .

النَّاسُ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ ، فَلَمْ يَرِدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئاً مِنْهُ ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

والمشاة ، وقد اختلف العلماء أيهما أفضل ؟ فذهب مالك والشافعي في آخرين إلى أن الركوب أفضل ؛ لأنه الذي فعله النبي — عليه السلام — ولفضل النفقة فيه ، ولأن في راحة جسمه [من تعب المشى] (١) توفيراً على إقامة وظائف [مناسك الحج ، والصبر على استيعابها . قال بعضهم : ولما فيه من تعظيم شعائر الحج بأبهة الركوب في تلك] (٢) المناسك . ولا خلاف بينهم أن الركوب في الوقوف بعرفة أفضل لما ذكرناه ، وذهب غيرهما إلى أن المشى أفضل ؛ لما فيه من المشقة على النفس ، ولأنها عبادة في نفسها . وقد اختلف على هذا في الراحلة ، هل هي شرط في الاستطاعة أم لا ؟ فذهب أكثرهم على أنها القدرة على الحج على العموم ، إما بنفسه/ إن قدر على المشى ، أو بالراحلة إن لم تكن ممن تقدر على المشى مع الزاد ووجود السبيل . والاستطاعة في اللغة : القدرة ، وهو قول مالك في كافتهم ، وذكر (٣) عن جماعة من السلف أن الاستطاعة : الزاد والراحلة ، وهو قول أبي حنيفة والثوري وأحمد وإسحق ، وبه قال الشافعي (٤) . فلم يروا على من لا يملك راحلة حجة ، وإن قدر على المشى ؛ لما فيه من المشقة ، وأنه ليس من الاستطاعة ، وأن الاستطاعة هنا بالمال ، قاله مرة لمن قدر على هذا ، وإن لم يستطع الركوب يستأجر عنه من يحج عنه ، وسيأتى [تمام] (٥) الكلام على هذا ، وقد تأول القاضي إسماعيل ما جاء عن السلف من هذا التغليظ لمن ترك الحج بعد قدرته على الزاد والراحلة .

وقوله : « فأهلّ بالتوحيد » : إشارة إلى قوله : « لا شريك لك » ، ومخالفة لقول المشركين في تلبيتهم ، وقد تقدمت ، وتقدم الكلام على تفسير التلبية .

وقوله : « وأهلّ الناس بهذا الذي يهلون به ، فلم يردّ [عليهم] (٦) رسول الله ﷺ عليهم شيئاً منه » : إشارة إلى ما روى من زيادة الناس فيها في الثناء على الله والذكر ، كما روى في ذلك عن عمر ، وذلك أنه كان يزيد : « لبيك ذا النعماء والفضل الحسن ، لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك » ، وعن ابن عمر « لبيك وسعديك ، والخير بيدك ، والرغباء إليك والعمل » ، وعن أنس : « لبيك حقاً تعبداً ورقاً » .

والاستحباب عند أكثر العلماء أن تلبى بما لبي به النبي ﷺ ، قال مالك : وإن اقتصر عليها فحسن ، وإن زاد فحسن . وقال الشافعي : الأفضل الاقتصار عليها إلا أن يزيد

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

(٢) سقط من س .

(٤) انظر : الاستذكار ٥٩/٢ .

(٣) في س : روى .

(٥) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

(٦) زائدة في س .

تَلْبِيَّتُهُ . قَالَ جَابِرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ ، حَتَّى إِذَا

الْفَاظُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَ قَوْلِهِ : « لَيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ » (١) وَنَحْوَهُ .

وَقَوْلُ جَابِرٍ : لَسْنَا نَنْوِي إِلَّا الْحَجَّ وَلَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ ، مَعَ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ قَبْلَ : « مَهْلَيْنِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ » : يَرِدُ كُلُّ مَا خَالَفَهُ مِنْ رِوَايَةٍ : أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ كَانَ مُعْتَمِراً أَوْ مُتَمَتِّعاً وَقَارِئاً ، وَكَيْفَ وَهُوَ يَقُولُ : « لَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ » وَكَذَلِكَ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ حَتَّى جَاءَ الْإِسْلَامُ ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عُمْرَهُ كُلِّهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَسَيَأْتِي هَذَا ، وَقَدْ أَثْبَتْنَا قَبْلَ تَرْتِيبِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَتَأْلِيفِ مُخْتَلَفِهَا ، وَمَنْ خَالَفَ حَدِيثَ جَابِرٍ وَمَنْ وَافَقَهُ ، إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ مَالِ الْحَالِ وَاسْتِقْرَارِ الْعَمَلِ كَمَا تَقْدُمُ .

وَقَوْلُهُ : « حَتَّى أَتَيْنَا [الْبَيْتَ] (٢) » : فِيهِ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى دَاخِلِ مَكَّةَ لِنَسْكَ الْبَدَايَةِ بِهِ ، إِلَّا مُضْطَرَأً (٣) يَخْشَى عَلَى رَحْلِهِ ، فَلَهُ الصَّبْرُ عَلَى تَثْقِيفِهِ وَحِرْزِهِ . وَالْبَدَايَةُ بِذَلِكَ لثَلَاثِ يَضِيعُ .

وَفِي قَوْلِهِ : « لَا نَنْوِي » : حُجَّةٌ عَلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ [غَيْرَ] (٤) وَاجِبَةٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ . وَذَكَرَ الْبَدَايَةَ بِاسْتِلَامِ النَّبِيِّ ﷺ لِلرُّكْنِ وَرَمَلِهِ ثَلَاثًا وَمِشْيِهِ أَرْبَعًا ، هَذَا طَوَافُ الْوُرُودِ .

الحج ثلاثة أطواف :

أُولَاهَا : طَوَافُ الْوُرُودِ : وَهُوَ طَوَافُ الْقُدُومِ ، وَهُوَ سُنَّةٌ لَغَيْرِ الْمَكِيِّ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ وَأَنَّهُ [لَا] (٥) رَجُوعٌ عَلَى تَارِكِهِ . وَاخْتَلَفَ هَلْ عَلَى تَارِكِهِ دَمٌ ؟ فَعَنِ مَالِكٍ رَوَايَتَانِ ، وَإِنْ كَانَ مُرَاهِقاً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ مَالِكٌ مَرَّةً : إِنْ كَانَ غَيْرَ مُرَاهِقٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَقَالَ - أَيْضاً - : إِنَّهُ يَجْزِيهِ مِنْهُ طَوَافُ الزِّيَارَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَأَوْقَعَ مَالِكٌ [عَلَيْهِ] (٦) مَرَّةً أَنَّهُ وَاجِبٌ ، قَالُوا : مَعْنَاهُ : وَجُوبُ السَّنَنِ ، وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : عَلَيْهِ لَغَيْرُ الْمَكِيِّ دَمٌ .

وَالطَّوَافُ الثَّانِي : طَوَافُ الزِّيَارَةِ : وَهُوَ طَوَافُ الْإِقَاضَةِ ، وَهُوَ فَرِيضَةٌ بَغَيْرِ خِلَافٍ .

وَالثَّالِثُ : طَوَافُ الْوُدَاعِ : وَهُوَ طَوَافُ الصَّدْرِ ، وَهُوَ سُنَّةٌ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهَا فِي مَوَاضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) النَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، كَ الْحَجِّ ، بَ كَيْفَ التَّلْبِيَةِ ٣٥٤/٢ بِرَقْم (٣٧٣٣) ، ابْنُ مَاجَةَ ، كَ الْمَنَاسِكِ ، بَ التَّلْبِيَةِ ٩٧٤/٢ بِرَقْم (٢٩٢٠) .

(٢) سَاقِطَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَاسْتَدْرَكَتْ فِي الْهَامِشِ . (٣) فِي س : مُضْطَرٌ .

(٤) (٥) سَقَطَتَا مِنْ س . (٦) زَائِلَةٌ فِي س .

أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا ، ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَقَرَأَ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ (١) فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَكَانَ أَبِي يَقُولُ - وَلَا أَعْلَمُهُ ذِكْرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - : كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ، وَ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنَ فَاسْتَلَمَهُ . ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصَّفَا ، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ (٢) « أَبْدَأُ بِمَا

والبداية [باستلام] (٣) الركن الأسود (٤) سنة ، وهي تحية المسجد ولا يبتدئ بالركوع .

وقوله : « ثم نفذ إلى مقام إبراهيم ، وقرأ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ، فجعل المقام بينه وبين البيت » وذكر ما قرأ به في الركعتين : أجمع المسلمون على أن صلاة [الركعتين] (٥) على الطائف بالبيت ، وأن سنة ذلك أن تكون عند المقام ، وأن من صلاها حيث شاء من المسجد أجزأه ، وأن يُتبع كل أسبوع ركعتين . واختلفوا في جواز جمع أسابيع ثم يركع آخرها ركوعاً واحداً ، فكرهه مالك وكافة فقهاء الأمصار (٦) ، وروى عن بعض السلف إجازته (٧) ، وهو قول أبي يوسف وأحمد وإسحق (٨) فمن نسيهما وهو بمكة ركعهما . واختلف عندنا هل يعيد الطواف لهما أم لا ؟ واختلفوا فيمن نسي الطواف حتى خرج من الحرم أو رجع إلى بلاده ، فرأى مالك عليه الدم (٩) ، ولم ير غيره عليه دماً ، وقالوا كلهم : يركعهما متى ما ذكرهما حيث كان . قال الثوري : ما لم يخرج من الحرم (١٠) .

وقوله : « نبدأ بما بدأ الله به » ، فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبله : هذا المستحب فعله ، وكلما فعل الراقي من ذلك أجزأه ، ويكره الجلوس عليهما ، وهذا حكم الرجال ، وأما النساء فيقفن أسفلهما لأجل مخالطة الرجال ، إلا أن يكون الموضع

(٢) البقرة : ١٥٨ .

(١) البقرة : ١٢٥ .

(٤) انظر : الخاوي ١٣٤/٤ .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .

(٦) انظر : الاستذكار ١٦١/١٢ .

(٥) ساقطة من س .

(٧) منهم عائشة ، والمصور بن مخزومة ، ومجاهد . انظر : الاستذكار ١٦٦/١٢ .

(٨) انظر : الاستذكار ١٦٦/١٢ ، ١٦٧ .

(٩، ١٠) انظر : الاستذكار ١٧٠/١٢ .

بَدَأَ اللَّهُ بِهِ « فَبَدَأَ بِالصَّفَا ، فَرَفَى عَلَيْهِ ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَوَحَّدَ اللَّهَ ، وَكَبَّرَهُ ، وَقَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » ، ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ . قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ ، حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى ، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى ، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ

دون رجال فحكمهم حكم الرجال حينئذ . [وبالبداية] (١) بالصفة هي السنة (٢) ، واحتجاج النبي — عليه السلام — بما بدأ الله به ، احتج به من قال : إن الواو ترتيب لامثال النبي ﷺ ذلك ، واحتج به من قال : لا ترتيب لقوله — عليه السلام — : « بما بدأ الله به » ، وأنه إنما امثل ذلك تأنيساً / لا التزاماً ، ولو كانت الواو تعطى الرتبة لما احتاج إلى هذا التوجيه ، وقد تقدم من هذا . واختلف في وجوب السعي بين الصفا والمروة وسيأتي الكلام عليه في حديث عائشة .

١ / ٢٠٦

واختلف فيمن نسي وبدأ بالمروة ، فرأى مالك أن يلغى ذلك ويحسب من سعيه [من] (٣) الصفا ويعد شوطاً (٤) ، وهو قول الشافعي والحسن وأصحاب الرأي والأوزاعي ، وروى عن عطاء أنه إن جهل ذلك أجزأ عنه . وسنته أن يكون بعد الطواف ، فمن سعى قبله كمن لم يسع عند مالك وجملة العلماء ، وعليه ما على من لم يسع ، إلا الثوري فإنه [قال] (٥) : يجزئه ، في أحد قوليه . وقال أبو حنيفة وصاحبه : عليه دم ولا إعادة عليه (٦) ، وحكمه عندنا إذا كان بالقرب أن يعيد السعي وحده حتى يأتي به بعد الطواف .

وقوله : « فَوَحَّدَ اللَّهَ وَكَبَّرَهُ » إلى آخر ما ذكره من الذكر والدعاء : مما يستحب أن يفعل ، وهو من مواطن الدعاء ، ويستحب تبين الذكر والتكبير والتهليل ما جاء عن النبي — عليه السلام — وليس فيه دعاء مؤقت .

وقوله : « حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى » : كذا في جميع النسخ الواصلة إلينا من مسلم ، ليس في أصول شيوخنا فيها اختلاف ، وفيه وهم وإسقاط لفظة رَمَلَ وبها يتم الكلام ، وكذا جاء في غير مسلم : « حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ

(١) في س : البداية .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .

(٣) انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٠٠ .

(٤) انظر : الاستذكار ١٢ / ١٩٩ .

(٥) ساقطة من س .

(٦) انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٠٢ .

عَلَى الصَّفَا ، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَرَّةِ فَقَالَ : « لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحِلَّ ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً » ، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشُمٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَعَمَنَّا هَذَا أَمْ لَا بَدَ ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى ، وَقَالَ : « دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ » مَرَّتَيْنِ « لَا بَلَ لَا بَدَ أَبَد » ، وَقَدَّمَ عَلَى مَنْ لِيَمَنَ يُبْدِنَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مِمَّنْ حَلَّ ، وَلَبَسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا ، وَاکْتَحَلَتْ ، فَأَتَكَرَّ ذَلِكَ عَلَيْهَا . فَقَالَتْ : إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا . قَالَ : فَكَانَ عَلَى يَقُولٍ بِالْعِرَاقِ : فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرِّشًا عَلَى فَاطِمَةَ ، لِلَّذِي صَنَعْتُ ، مُسْتَفْتِيًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَتَكَرَّتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا . فَقَالَ : « صَدَقْتَ صَدَقْتَ ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ ؟ » قَالَ : قُلْتُ : اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهْلُ بِهِ رَسُولُكَ . قَالَ : « فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا تَحِلَّ » . قَالَ :

فِي بطن الوادى رَمَل ، حتى إذا صعدنا مشى « وعلى هذا ذكره الحميدى فى اختصار الصحيح ، وفى الموطأ : « حتى إذا انصبت قدماه من بطن الوادى سعى حتى يخرج منه » (١) وهو بمعنى رَمَل ، وهذه سنة - أيضاً - فى السعى . وقد اختلف على من لم يرمل فى الطواف والسعى ، هل عليه إعادة أو دم ؟ واختلف [فيه] (٢) قول مالك . واختلف فى علة ذلك ، فقيل : فعلة النبي - عليه السلام - ليرى المشركون جلد أصحابه ، كما فعل فى الطواف وقيل : بل اقتدى بهاجر فى سعيها لطلبها الماء لولدها ، على ما جاء فى الحديث .

وقوله : « حتى إذا كان آخر طواف (٣) على المروة » : قيل : فيه استحباب ما يقال فى الطواف بالبيت بين الصفا والمروة ، وتسمية (٤) ذلك طوافاً وسعيًا ، ولا يقال : شوطاً ولا دوراً . وقد كره ذلك الشافعى [وغيره من السلف] (٥) ، وتقدم أمره لهم بالإحلال .

وقوله [لسراقة] (٦) : « دخلت العمرة فى الحج ، لا بل لأيد أبدي » ، وما ذكر من إحلال فاطمة على ما تقدم من إحلال غيرها بعمرة ، وقول على : فذهبت إلى النبي ﷺ مُحَرِّشًا عَلَيْهَا : أى مغريًا بها ، لما أنكر من إحلالها حتى أعلمه النبي - عليه السلام - بأمره بذلك ، وتقدم الكلام على إهلال على كإهلال النبي ﷺ وعلى إحلال الناس .

(١) مالك فى الموطأ ، ك الحج ، ب جامع السعى ٣٧٤/١ (١٣١) .

(٢) فى س : طوافه .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش .

(٥) فى س : شبه .

(٦) زائدة فى س .

فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَى مِنَ الْيَمَنِ ، وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مَائَةً . قَالَ : فَحَلَّ النَّاسُ كُلَّهُمْ وَقَصَرُوا ، إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدًى ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنًى ، فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَأَمَرَ بِقَبَّةٍ مِنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِنَمْرَةٍ ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قَرِيشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقَفَ عِنْدَ

وقوله : « فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه الهدى » : دليل على ما تقدم من أنهم كانوا مفردين ، وفسخوا في عمرة إلا من كان معه الهدى ، ولو كانوا قارين لم يمكنهم الإحلال . وفيه الإخبار بالعموم عن الأكثر ، وقد صحت الأخبار أن عائشة لم تحلّ لعذرهما المذكور ، ولم تكن ممن معه هدى .

وقوله : « فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج » : يوم التروية - وهو اليوم الثامن من ذى الحجة - سمي بذلك لأن قريشا كانت تحمل الماء من مكة إلى منى تسقيهم وتطعمهم فيرووا منه وهذا هو المستحب عند كثير من العلماء ؛ ليكون إحرامهم متصلاً بسيرهم ، وتلييتهم مطابقة لمبادرتهم للعمل . واستحب بعضهم أن يكون ذلك أول هلال ذى الحجة ليلحقهم من الشعب إلى وقت الحج ما لحق غيرهم، والقولان عن مالك ، وقد تقدم . وورد في بعض طرق حديث جابر : « أهللنا من البطحاء » ، وأجمع العلماء أن مُهَلَّ أهل مكة من مكة بالحج ، وقد تقدم هذا ، وقد تقدم في المواقيت الكلام على من أهلّ بالحج من مكة من أهلها ، أو غيرهم من المتمتعين بها ، والخلاف في وقت استحبابه وموضعه ، واستحباب مالك أن يكون من المسجد . وفيه أنه لا يتقدم إلى منى قبل يوم التروية ، وقد كره ذلك مالك وأباحه غيره ، واستحب مالك أن يكون خروجه إلى منى قدر ما يصلى ، فيصلّى بها الظهر .

وذكر صلاة النبي ﷺ الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر بمنى ، فيه سنة هذه الصلوات بمنى ، والمبيت فيها وهو مستحب عند جميع العلماء ، ولا حرج عليهم في تركه . وفيه أن النبي ﷺ لم يأمرهم بطواف قبل الخروج ، وأن ذلك غير لازم ، ولو كان لأمرهم به - عليه السلام . وقد ذهب جماعة من العلماء إلى استحبابه .

وقوله : « ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس فأمر بقيّة من شعر فضربت بنمرة فسار » : في هذا أن السنة في الخروج من منى هذا الوقت بعد طلوع الشمس ، وفيه جواز

الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ ، فَوَجَدَ الْقَبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بَنَمْرَةٌ ، فَنَزَلَ بِهَا ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ ، فَرَحَلَتْ لَهُ ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، وَقَالَ : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، أَلَا كُلُّ

الركوب في أعمال الحج ، لاسيما ولما فيه من القوة على طول الوقوف للدعاء والذكر ، ولاسيما في حق النبي — عليه السلام — في الوقوف بعرفة ، فقد استحبه العلماء اقتداء بالنبي — عليه السلام — وما رُوي من طوافه راكباً وسعيه راكباً فليراه الناس ، وليسمعوا قوله ، ويروا فعله فيقتدوا به ، وسيأتي الكلام على طوافه — عليه السلام — راكباً . وفيه جواز استغلال المحرم في القباب والخيام ولا خلاف فيه . واختلف في استغلال الراكب في حال الوقوف ، وكرهه مالك وأهل المدينة وأحمد بن حنبل ، وأجاز ذلك غيرهم ، وعليه عند مالك الفدية ، وكذلك استغلاله عندنا في سائر سفره في الحج حال ركوبه ، وكذلك لو كان نازلاً بالأرض أو راجلاً فاستظل بما يقرب من رأسه ، وسيأتي بقية الكلام عليه . وغمرة المذكورة في هذا الحديث موضع بعرفة ، وهو الجبل الذي عليه أيضاً (١) الحرم على يمين الخارج من مازمى منى إلى الموقف . وغمرة أيضاً موضع بقديد آخر .

وقوله : « حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت » : أى ردّ عليها رحلها الذي تركب عليه . فيه أن وقت زيف الشمس — وهو ميلها وزوالها — وقت الرواح إلى عرفة .

وقوله : « فخطب » : هى من سنن الحج للأئمة عندنا فى قول جميع المدنيين والمغاربة ، وقال الشافعى وأبو حنيفة : ليس عرفة بموضع خطبة ، وهو قول العراقيين من أصحابنا ، وزعموا أن هذه الخطبة إنما هى تعليم .

وخطب الحج ثلاثة قبل يوم التروية بيوم :

خطبة بعد صلاة الظهر فى المسجد الحرام عندنا ، وقيل : قبل الزوال .

الثانية : بعرفة ، خطبتان يجلس فيهما (٢) ، وهو تعليم للناس لمناسكهم .

والثالثة : بعد يوم النحر بيوم ، وهو أول أيام الرمى ، واحدة أيضاً بعد صلاة الظهر تعليم لما بقى من المناسك . ووافق أبو حنيفة فى جميعها وخالف الشافعى فى خطبة ثانى النحر وزاد خطبة [يوم النحر بعد الظهر] (٣) ذلك [بعد] (٤) يوم النفر . وفيه استدلال

(٢) فى س : بينهما .

(٤) ساقطة من س .

(١) فى س : أنصاب .

(٣) زائدة فى س .

شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ ، وَدَمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ ، وَإِنَّ أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ دَمَانَا دَمَ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ ، كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَنِي سَعْدَ فَقَتَلْتُهُ هَذِيلٌ ، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ ، وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ رَبَانَا ، رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ

بخطبة النبي ﷺ على راحلته لاتخاذ المنابر للخطابة (١) ، مع اتخاذه هو له — عليه السلام .

وفيه أن الوقوف على ظهور الدواب لمنافع وأغراض لراكبها جائز ، ما لم يكن ذلك مجحفاً بالدابة أو لغير غرض صحيح ، وأن النهي في ذلك في الأغلب والأكثر ، ولم يتخذ ذلك عادة للتحدث عليها لا لغير ذلك وشبهه ، كما كانت تفعله الجاهلية ، وأما من كان راكباً عليها فأخذه الحديث مع جماعة ولم [يطل] (٢) ذلك كثيراً حتى يضر بها فلا يدخل في النهي ، ومن فعل ذلك قاصداً لغرض صحيح كفعل النبي — عليه السلام — في تبليغ كلامه من لم يسمعه ، أو لخوف على الدابة إن تركها ، أو على نفسه ، فركبها ليحرزها أو يحرز نفسه بذلك — فلا حرج .

وفيه أن تحريم الأموال والدماء على حد واحد ونهاية من التحريم وفيه ضرب الأمثال وقياس ما لم يعلم على ما علم [لقوله] (٣) : « كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » : لإصفاقهم على تحريم ذلك وتعظيمه . وفيه وضعه — عليه السلام — أمور الجاهلية ورباها ودخولها ، والبداية في ذلك بما يختص به ليتأسى بذلك غيره ، ويطيب بذلك نفس من بقي في نفسه شيء من قرب عهده بالإسلام .

وقوله : « وأول دم أضعه دم ابن ربيعة بن الحارث ، [كان مسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل] : كان طفلاً صغيراً اسمه إياس بن ربيعة بن الحارث [(٤) بن عبد المطلب ، وقيل : اسمه حارثة ، وقيل : آدم . قال الدارقطني : وهو تصحيف ، وما أراه تصحيفاً إلا من دم المذكور قبل ، ويقال : « تمام » كان صبيّاً يحبو من البيوت ، فأصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبني ليث بن بكر ، [قاله] (٥) الزبير ، وسماه آدم . ورواه بعض رواة مسلم : « دم ربيعة بن الحارث » وكذا رواه أبو داود (٦) عن سليمان بن عبد الرحمن ، قيل : وهو وهَم بين ، وإنما هو ابنه [و] (٧) ربيعة [و] (٨) قد عاش بعد النبي — عليه

(١) في س : للخطبة .

(٢) ساقطة من س .

(٣) زائدة في س .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش بسهم ، ولم يثبت في س .

(٥) ساقطة من س .

(٦) أبو داود ، ك الحج ، ب صفة حجة النبي ﷺ ١ / ٤٤٠ .

(٨) ساقطة من س .

(٧) من س .

كُلُّهُ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوْطِئَنَّ فَرْشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوْنَهُ ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ . وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ ، كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي ، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ » . قَالُوا : نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَيْتَ وَنَصَحْتَ . فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةَ ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ : « اللَّهُمَّ ، اشْهَدْ . اللَّهُمَّ ، اشْهَدْ » ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . ثُمَّ أَذَّنَ ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ،

السلام — إلى زمان عمر ، وقال أبو عبيد : معنى قوله / : « دم ربيعة » لأنه وكى الدم فنسبه إليه .

وقوله في الوصاة بالنساء : « استحللتم فروجهن بكلمة الله » ، قال الإمام : قيل : المراد « بكلمة الله » ، قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا سَأَلَكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ (١) ، ويحتمل أن يكون « بكلمة الله » بإباحة الله تعالى لمنزله في كتابه .

قال القاضي : وقيل : المراد « بكلمة الله » : التوحيد وقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ؛ إذا لا يحل لمن كان على غير الإسلام أن يتزوج مسلمة ، قاله بكر القشيري ، وعن مجاهد في قوله : ﴿ وَأَخَذَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (٢) : هي كلمة النكاح التي تستحل بها الفروج .

وقوله : « ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح » ، قال الإمام : قيل : المراد بذلك ألا يستحلين مع الرجال ، ولم يرد زناها ؛ لأن ذلك يوجب حداها ، ولأن ذلك حرام مع من تكرهه نحن أولاً نكرهه ، وقد قال : « أحداً تكرهونه » .

قال القاضي : كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء ، ولم يكن عيباً ولا ريبة عندهم ، فلما نزلت آية الحجاب نهى عن ذلك . ومعنى « غير مبرح » : أى شديد شاق . والبرح : المشقة . وفيه إباحة تأديب الرجل زوجته .

وفي قوله : « ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف » : وإيجاب ذلك لهن . وقوله : فقال بإصبعه السبابة يئتكها إلى الناس « اللهم اشهد » : كذا الرواية بالتاء باثنتين من فوقها ،

(١) البقرة : ٢٢٩ .

(٢) النساء : ٢١ .

وهو بعيد المعنى قيل : صوابه^(١) : « ينكبها » بباء واحدة ، وكذا رويناه عن شيخنا أبي الوليد هشام بن أحمد من طريق ابن الأعرابي عن أبي داود^(٢) في تصنيفه^(٣) بالباء بواحدة وبالثاء اثنتين من طريق أبي بكر النجار عنه ، ومعناه : يردّها ويقلبها إلى الناس مشيراً إليهم . ومنه : نكّت كتابته : إذا قلبها ، ثم ذكر أنه صلى بعد ذلك . فيه أن سنة خطبة عرفة قبل الصلاة كخطبة الجمعة دون غيرها . قال القاضي : [قال]^(٤) أبو عبد الله : أجمعوا أن الخطبة يوم عرفة قبل الصلاة ، وأنه لو صلى الظهر فيها بغير خطبة أجزأته صلاته .

وقوله : « ثم أذن ثم أقام » : دليل على أن الأذان متصل بالصلاة ، وهو أحد أقوال مالك : أنه يؤذن في آخر خطبة الإمام ، حتى يكون فراغ الإمام من الخطبة ، [مع]^(٥) فراغ المؤذن من الأذان ، وهو قول الشافعي ، وروى عن مالك — أيضاً — أنه يؤذن بعد تمام الخطبة ، فيجلس الإمام على المنبر ويؤذن المؤذن ، وروى عنه أنه يؤذن لها إذا جلس بين الخطبتين ، وقال أبو ثور : يؤذن المؤذن والإمام يخطب على المنبر قبل خطبته كالجمعة ، وروى — أيضاً — مثله عن مالك ، فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً ، وقال مثله بعد في صلاته بالمزدلفة بأذان واحد وإقامتين ، ولم يسبح بينهما شيئاً^(٦) ، أى لم يتنفل . هذه سنة صلاة الجمع في عرفة ومزدلفة وليلة المطر ألا تتنفل بينهما إلا لمن يرى الأذان لكل صلاة ، فيباح التنفل ما دام يؤذن المؤذن لمن يخف [عليه]^(٧) ذلك ، فقد رخص فيه ، وجمعه في عرفة والمزدلفة بأذان واحد وإقامتين ، اختلف العلماء في جمع الصلاة بمزدلفة للإمام لاختلاف الآثار ؛ إذ روى هذا وروى الجمع بإقامة واحدة لهما ، ولم يذكر أذاناً ، وقد ذكر مسلم بعد هذا [وروى الجمع]^(٨) ولم يذكر إقامة لكل صلاة ، فقليل بأذان واحد وإقامتين على حديث جابر ، وإلى هذا ذهب أحمد وأبو ثور وعبد الملك ابن الماجشون والطحاوي ، وقال مالك : يؤذن ويقيم لكل صلاة قياساً على سائر الصلوات ، وهو مذهب عمر بن الخطاب وابن مسعود ، وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أذان واحد وإقامة واحدة ، وقال الشافعي وأحمد — في أحد قوليه — بإقامتين دون أذان لهما ، وروى هذا عن القاسم وسالم ، ومثله عندنا في كتاب « الجلاب » في عرفة ومزدلفة ، وقال الثوري : تجزئ إقامة واحدة لا أذان معها ، وحكى عن ابن عمر^(٩) ، وأما جمع عرفة فقال

(١) في س : صوابها ، والمثبت من الأصل .

(٢) أبو داود ، ك الحج ، ب صفة حجة النبي ﷺ ٤٤٢/١ .

(٣) في س : مضيفه .

(٤) (٥) سقطتا من س .

(٦) انظر : الاستذكار ١٣/١٣٧ ، الحاوي ٤/١٧٠ .

(٧) في هامش س .

(٨) من س .

(٩) الاستذكار ١٣/١٥٠ ، الطحاوي في الشرح ٢/٢١٣ .

الطحاوى : إنهم لم يختلفوا أن الأولى فيهما يؤذن لها ويقام (١) ، وقد حكى شيوخنا الخلاف فى ذلك كالخلاف فى صلاة المزدلفة سواء .

وقوله : فى صلاة عرفة ومزدلفة سواء ، خالف أبو حنيفة فقال فى صلاة عرفة مثل قول الشافعى سواء ، بأذان وإقامتين ، وهو مذهب أبى ثور وقال أحمد : هما سواء بإقامتين دون أذان ، وهو قول إسحق ، قالوا : أو بأذان (٢) وإقامتين إن شاء ، واختار الطبرى على مذهبه العمل بما شاء من ذلك ، ولا خلاف أن صلاتهما بعرفة هكذا بالجمع ، وصلاة العشائين بمزدلفة هكذا مع الإمام ، وإنما اختلفوا [فيمن فاتته صلاة عرفة مع الإمام (٣) فجمهورهم على أنه يجمع بينهما إتباعاً لفعله - عليه السلام - ولقوله : « خذوا عني مناسككم » (٤) ، و« صلوا كما رأيتموني أصلى » (٥) وقال الكوفيون : يصليها من فاتته لوقتها ، ولا يجوز الجمع إلا مع الإمام .

قال الطحاوى : ولم يختلفوا أن من صلاهما فى وقتها غير الإمام أن صلاته جائزة ، واختلفوا [(٦) فيمن صلى قبل أن يأتى المزدلفة العشائين ، فذهب الكوفيون أنه لا يجزئه ويعيدهما ، وإن صلاهما بعد مغيب الشفق ، وقاله ابن حبيب من أصحابنا ، وقال مالك : لا يصليهما قبل المزدلفة إلا من به عذر أو بدابة ، ولا يجمع هذا بينهما حتى يغيب الشفق ، وقال محمد : يصليهما كل صلاة لوقتها ، وقيل : يجزئه صلاته لهما فى وقتها قبل مزدلفة ، كان إمام الحاج أو غيره ، وهو مروى عن جماعة من الصحابة والتابعين ، وقاله الشافعى والأوزاعى وأبو يوسف وأشهب من أصحابنا وفقهاء أصحاب الحديث (٧) ، وفيه دليل أنه لا يجهر بالقراءة فى ظهر عرفة ، وكونها سرّاً ؛ إذ لو كان جهرّاً لنقل إلينا ، وهو اتفاق من العلماء . وفيه دليل أن (٨) أوقات هذه الصلوات للجمع .

قال القاضى [رحمه الله] (٩) : قال الخطابى : سميت مزدلفة لاقترب الناس بها إلى منى للإفاضة من عرفات (١٠) ، يقال : ازدلف القوم : إذا اقتربوا ، وقال ثعلب : لأنها منزلة من الله وقربة ، قال : ومنه قوله : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ زُلْفَةً ﴾ (١١) . وقال الهروى : سميت بذلك لاجتماع الناس بها . والازدلاف : الاجتماع . وقال الطبرى : سميت بذلك لازدلاف آدم إلى حواء ، أو تلاقيهما بها . وقد يقال : سميت بذلك للنزول بها بالليل وفى زلفه

(١) الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢/ ٢١٤ . (٢) فى س : أذان .

(٣) فى س : الناس . (٤) أحمد ٣ / ٣١٨ .

(٥) البخارى ، ك الأذان ، ب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة ٢ / ١١١ .

(٦) سقط من الأصل واستدرك بالهامش بسهم .

(٧) الاستذكار ١٣ / ١٦١ ، الحاوى ٤ / ١٧٤ .

(٨) فى س : على . (٩) من س .

(١٠) فى س : عرفة . وانظر : غريب الحديث للخطابى ٢ / ٢٤ .

(١١) الملك : ٢٧ .

ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمُشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ ،

ب/٢٠٧ وصلاة العشاءين بها ليلاً وهي (١) المشعر سميت بذلك بمعنى الأعلام ، والمشاعر/ : المعالم، وهي جمع ، سميت بذلك للجمع فيها بين العشاءين ، وقيل : لاجتماع الناس [بها] (٢) . قال ابن حبيب : وهي قُرْح أيضا .

قال القاضي : وقُرْح إنما هو موضع منها ، فيه كانت تقف قريش في الجاهلية ، وهو داخل الحرم . [و] (٣) سميت منى لما يُمْنَى بها من الدم ، أى يراق ، وقيل : لأن آدم تَمْنَى بها الجنة . قال الطبري : واختلف في تسمية عرفة ، فقيل : لأن جبريل حج بإبراهيم — عليه السلام — فكان يعرفه المواضع والمناسك، فيقول : قد عرفت (٤) ، وقيل : بل عرفه عرفة ، فقال : قد عرفت لأنه كان قد رآها مرة قبل ذلك ، [والمعرف] (٥) موضع الوقوف بعرفة ، والتعريف الوقوف بها .

وقوله : « حتى يأتى الموقف ، فجعل نظرنا فيه إلى الصخرات ، واستقبل القبلة ، فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، وذهبت الصفرة » : فيه أن سنة الوقوف هذه إلهية ، واستحبوا هذا الموضع . والوقوف بعرفة ركن من أركان الحج لا خلاف فيه .

وقوله : « حتى غربت الشمس » : إبانة عن وقت الوقوف وأنه من بعد الزوال ، ولا خلاف أنه لا يجزئ قبله . واختلف هل يكفى فيه وقوف النهار دون الليل ؟ وهل محل الفرض الليل وحده ، أو النهار والليل ؟ مع أن الاتفاق على أن وقوف الليل يجزئ ، وأكثرهم على أن وقوف النهار يجزئ إلا مالكا ، فإنه عنده في معروف قوله كمن لم يقف (٦) وفيه الاحتياط بالملكث حتى تزول الصفرة ، وأن تحقق المغيب ليأخذ جزءاً من الليل ، وكذا يجب الاحتياط للفطر والصلاة ، لاسيما فيما تستره الجبال وخرج عنه أيضاً كقول الكافة ، واختلف القائلون بالجواز ، هل عليه إذا لم يقف دم أم لا ؟ وأجمعوا على أنه لا دم على من وقف بالليل دون النهار .

وقوله : « وذهبت الصفرة حتى غاب القرص » : كذا في النسخ كلها ، قيل : لعل

(١) فى س : وفى .

(٢) ساقطة من س .

(٣) ابن جرير الطبري في التفسير ١٦٧/٢ .

(٤) فى س : والمعروف ، وهو تصحيف . قال ابن منظور في لسانه : والمعرف في الأصل موضع التعريف ،

وهو الوقوف بعرفة . مادة « عرف » .

(٦) الاستذكار ٢٩/١٣ ، الحاوى ١٧١/٤ .

وَأَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ ، وَأَرْدَفَ أَسَامَةَ خَلْفَهُ ، وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَتَّقَ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ ، حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لِيُصِيبُ مَوْرَكَ رَحْلِهِ ، وَيَقُولُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى : « أَيُّهَا النَّاسُ ، السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ » ، كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنْ الْجِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا ، حَتَّى تَصْعَدَ ، حَتَّى أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

صوابه ووجه الكلام : « حين غاب القرص » .

وقوله : « وجعل حبل المشاة بين يديه » : يريد صفهم ومجتمعهم . وحبل الرمل : ما طال منه وضخم ، وقيل : حبل المشاة حيث تسلك الرجالة ، أى طريقهم ، والاول أشبه بالحديث .

وقوله : « وقد شتق للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله » : مورك الرجل ، بفتح الراء ، وموركتة أيضا : قطعة من آدم ، يتورك عليها الراكب ، تُجعل فى مُقَدِّمِ الرجل ، شبه المخدة الصغيرة . فيه الرفق فى السير من الراكب بالمشاة ، كما جاء فى الحديث بعد هذا : « وهو كاف ناقتة » (١) . وشتق : ضمّ وضيق ، وما جاء فى الحديث من ضم رأسها يفسر (٢) ذلك .

وقوله : ويقول بيده : « أيها الناس ، السكينة [السكينة] » (٣) : فيه صفة الدفع من عرفة وستتها ، وهو سنة العبادات ، لاسيما فى الجموع الكثيرة ، مع ما فيه من الرفق والتؤدة لهم ولركابهم ، وأمن الأذى مع ذلك ، بخلاف العجلة .

وقوله : « كلما (٤) أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى يصعد » ، قال الإمام : الجبال دون الجبال . قال ابن السكيت : الحبل [مستطيل] (٥) من الرمل .

قال القاضى : قال غيره : هو ما ضخ من الرمل وطال ، وفى هذا الفعل الرفق بالدواب ؛ لثلا يتكلف فى صعود ذلك مشقة مع مشقة الشق ، مع عادة الدواب من الترسل فى المشى فى الصعود .

وقوله : « حتى تصعد » : ويروى تصعد ثلاثى ورباعى ، ويقال : صعد فى الحبل ،

(١) سيأتى إن شاء الله فى ب التلبية والتكبير فى الذهاب من منى إلى عرفات فى يوم عرفات .

(٢) فى س : يبين . (٣) ساقطة من س .

(٤) فى س : حتى ، والمثبت من الصحيحة المطبوعة والأصل .

(٥) زائدة فى هامش س .

ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَصَلَّى الْفَجْرَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ ، حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، فَدَعَا وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا ، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَأَرْدَفَ الْفَضْلَ بْنَ عَبَّاسٍ ،

وَأَصْعَدَ وَصَعَدَ وَأَصْعَدَ فِي الْأَرْضِ ، ذَهَبَ مُبْتَدِئًا لِلذَّهَابِ ، وَفِي الرَّجُوعِ : انْحَدَرَ ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامَ فِي صَلَاتِهِ بِالْمَزْدَلِفَةِ .

وقوله : « ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرَ فَصَلَّى حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ » : فيه سنة المبيت بمزدلفة (١) وصلاة الصبح بها غلساً ، إلا لمن رخص له النبي — عليه السلام — ممن ضعف من أهله . وفيه الأذان في السفر لصلاة (٢) الأئمة حيث كانوا ، خلافاً لمن قال : يقتصر المسافر على الإقامة .

وقوله : « ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَدَعَا وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَ جَدًّا ، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ » : فيه الوقوف بالمشعر ، وكونه من المناسك ، وقد قال تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفْضَيْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ (٣) ، وقد اختلف في وجوب الوقوف ، فيه (٤) وفيما تقدم استقبال القبلة للدعاء والذكر ، وفيه سنة الذكر فيه بما فعله — عليه السلام — من التكبير والتهليل والدعاء ، وفيه أن « جمعاً » (٥) كلها موقف ؛ إذ لم يخص منها موضعاً إلا ما خصه بقوله في الحديث الآخر : « ارتفعوا عن بطن محسر » (٦) ، وفيه كون الدفع من مزدلفة بعد أن أسفر قبل طلوع الشمس ، خلافاً للجاهلية ، كانوا لا يفيضون من جمع حتى يروا الشمس على رؤوس الجبال ، ويقولون : أشرق ثبير كما نغير (٧) ، وفي إردافه أولاً أسامة وآخرها الفضل ، جواز ركوب الاثنين على الدابة ، وخاصية هذين به — عليه السلام — من بين من حضره من آله ، وأن ذلك من سنة أهل الفضل والتواضع ، وقد روى — أيضاً — أنه أردف علياً .

(١) في س : بعرفة ، وهو تصحيف ظاهر ، وهم باطل .

(٢) قيد قبلها في س « و » ، وهو خطأ .

(٣) البقرة : ١٩٨ .

(٤) قيدت في نسخ الإكمال : وفيه ، وأظن أنها بدون الواو يستقيم الكلام .

(٥) قال صاحب المراسد : هي المزدلفة ، وسمى بذلك لأنه يجمع فيه بين صلاتي العشاءين وهي ضد التفرق . وقال المحقق : وأنشدوا :

سلا القلب إلا من تذكرة ليلة

بجمع وأخرى أسعفت بالمحصب

انظر : مراصد الاطلاع ٣٤٦/١ .

قلت : لقد عتق بعض أصحاب السنن كابى داود ، قال : لتعجيل من جمع في المناسك .

(٦) أخرجه أحمد في المسند عن ابن عباس ٢١٩/١ . (٧) في : س نغير .

وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا ، فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَ بِهِ ظُعْنٌ يَجْرَيْنَ ، فَطَفِقَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، فَحَوَّلَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ ، فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ ، بِصَرَفٍ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ يَنْظُرُ ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ ، فَحَرَكَ قَلِيلًا ، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى ، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ

وقوله : « فمرت ظُعْنٌ يَجْرَيْنَ » ، فطفق الفضل ينظر إليهن ، فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل : « فيه سنة غض البصر خوف الفتنة ، وأن [ذلك] (١) في حق النساء والرجال جميعاً بعضهم لبعض ، ألا تراه كيف قال في الفضل : « وكان أبيض وسيماً حسن الشعر » يخاف فتنة الظعن به ، وفتنته بهن . ولهذا وضع النبي ﷺ يده على وجه الفضل ليمنع من الفتنتين ، قال بعضهم : وهذا يدل على أن هذا ليس بواجب إذ لم ينهه . قال القاضي : أبو عبد الله بن المرباط : الاستتار للنساء سنة حسنة ، والحجاب على أزواج النبي — عليه السلام — فريضة .

قال القاضي وعندى أن فعله في ذلك أبلغ في النهي من القول ، ولعل الفضل لم ينظر إليهن نظراً ينكره النبي — عليه السلام — وإنما خشي فتنة بعضهم لبعض أو كان هذا قبل نزول الآية بإدناء الجلابيب (٢) عليهن .

وقوله : « حتى أتى بطن محسّر فحرك قليلاً » ، ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى : « وهذه سنة السير في هذا الموضع أن تحرك فيه الدابة ، وسلوك هذه الطريق اتباعاً لفعله — عليه السلام .

وقوله : « حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات ، ليكبر مع كل حصاة منها حصى الخذف » : كذا في أكثر الأصول ، وصوابه مثل : « حصى الخذف » وكذا رواه غير مسلم (٣) ، وكان في كتاب القاضي ابن عيسى : « كل حصاة منها مثل حصا الخذف » وهو صواب ، لا خلاف أن جمرة العقبة — وهي هذه — من مناسك الحج ، واختلف عندنا هل هي من فروضه / وأركانه (٤) أم لا (٥) ؟ فقال مالك : إن لم يرمها حتى

(١) ساقطة من س . (٢) في س : الحجاب .

(٣) أبو داود ، ك المناسك ، ب التعجيل من جمع ١٩٤ / ٢ .

(٤) قال ابن الحاجب في مختصره : والفرض والواجب مترادفان . انظر : شرح مختصر ابن الحاجب ١ / ٣٣٧ .

(٥) وقد نُقِلَ الإجماع على وجوب رمي الجمار الكاساني في بدائع الصنائع ١ / ١١٢١ ، الموسوعة الفقهية ،

مادة « حج » .

الشَّجَرَةَ ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا ، حَصَى الْخَذْفِ ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ ، فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بِيَدِهِ ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا ، فَتَحَرَ مَا

خرجت أيام السنة ، انفسد حجه وعليه دمٌ ، وقال عبد الملك : يفسد حجه ، وجمهور العلماء على أن عددها سبع^(١) كما جاء في الحديث ، وسيأتى الكلام على تمامها بعده .

وقوله : « مثل حصى الخذف » قال الإمام : قال الليث : الخذف رميك حصاة أو نواة تأخذها بين سبابتيك ، أو تجعل مخذفة من خشبٍ ترمى بها بين إبهامك والسبابة .

قال القاضي : [و] (٢) هذا حد حصى الرمي ، وقد روى نهى النبي — عليه السلام — عما سواه ، وقال : « لا يقتل بعضكم بعضاً » (٣) .

وقوله : « رمى من بطن الوادي » : هي سنة رمى جمرة العقبة ، أن يكون من أسفلها ، وحيث ما رمى فواسع ، وسيأتى الكلام على هذا ، وفيه أن رميها بعد طلوع [الفجر] . وقد استدلل بعضهم من هذا الحديث بأن رميها بعد طلوع [٤] الشمس ، إذ دفع النبي ﷺ وقد أسفر جداً فلا تبلغ إليها إلا بعد طلوع الشمس ، مع أمره — عليه السلام — بذلك في حديث ابن عباسٍ ، وسيأتى الكلام عليها وخلاف العلماء فيها بعد .

وقوله : « ثم انصرف إلى المنحر » : دليل على أنه موضع معلوم بمنى ، وقد قال — عليه السلام — في الحديث الآخر : « هذا المنحر ، وكل منى منحر » (٥) . قال مالك : إلا ما خلف العقبة ، وقد قال ابن الأنباري : إنما سميت منى من منيت الدم : إذا صببته ، وذلك لما تمني بها من الدماء ، وقال غيره : بل لأن آدم تمني بها الجنة . والنحر للحاج بمنى إجماع من العلماء .

والنحر [بها] (٦) عندنا بثلاثة شروط ، إن انخرم منها واحد لم يصح النحر بها :

أحدها : أن يكون الهدى قد وقف بعرفة .

الثاني : أن يكون النحر في أيام منى ، وهي أيام التشريق ، وهي الأيام المعدودات .

الثالث : أن يكون النحر في حج لا في عمرة .

ولا يجوز النحر بهذه الشروط بمكة ولا بغيرها ، وهذا في نقل (٧) محمد ، ومذهب

(١) انظر : بدائع الصنائع ١/١٢١ . (٢) ساقطة من س .

(٣) أبو داود في المناسك ، ب في رمى الجمار ١/٤٥٥ .

(٤) من هامش الأصل .

(٥) سيأتي في الباب القادم ، باب ماجاء أن عرفة كلها موقف برقم (١٤٩) .

(٦) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .

(٧) في نسخ الإكمال : نفل وهو تصحيف ، وما أثبتناه قد جاء في موطأ مالك برواية محمد بن الحسن ، باب

تقليد البدن ١/١٣٩ .

مالك ، وقال القاضي إسماعيل : إنه [يجوز] ^(١) إن نحر بمكة فى أيام منى ، وحكى غيره أنه مذهب مالك ^(٢) ، وأجاز عبد الملك أن ينحر بمنزله ما لم يوقف به بعرفة ، وأما فى العمرة فالنحر فى هديها بمكة حيث شاء منها ، ولا خلاف فى هذا أيضا فيما اشتملت عليه بيوتها ، وقد قال — عليه السلام — : « فى العمرة هذا المنحر » : يعنى المروة وكل فجاج مكة وطرقها منحر ^(٣) ، وقد اختلف عندنا فيما خرج عن بيوتها من فجاجها ، ويجزئ عند مالك ^(٤) أن ينحر فى العمرة بمنى ، فإن نحر بغير مكة ومنى فى الحج أو العمرة لم يجز عنده ، وأجزأ عند أبى حنيفة ^(٥) والشافعى إذا كان يأتى موضعا ^(٦) من الحرم ، قالوا : والمقصود مساكن الحرم [إلا لموضع] ^(٧) منه ، وأجمعوا ^(٨) أنه لا يجوز فيما عدا الحرم ، ولا يجوز لأحد فى البيت والمسجد ذبح ولا نحر .

وقوله : « فنحر ثلاثا وستين [بدنة] ^(٩) بيده » : [كذا لهم ، وعند ابن ماهان : « بدنة » مكان « بيده » ، وكل صواب] ، لكن نحر النبي ﷺ بيده هو المروى ، وهو أصوب هنا إن شاء الله ؛ لقوله [لقوله] ^(١٠) : « ثم أعطى عليا فنحر ما نحر وكانت عدتها مائة » : على ما جاء فى الحديث . فيه تولى الرجل نسكه بيده ^(١١) ، وأنه أفضل . ويكره له إذا كان يقدر على ذلك توليته [لغير] ^(١٢) ، وقوله : « إلى المنحر » : يدل أن البدن يختص بمنحر ، وسيأتى تفسيره ، وفيه كون النحر بعد الرمي .

وقوله : « ثم أعطى عليا فنحر ما نحر » : أى ما بقى ، قال بعضهم : فيه جواز الاستنابة فى نحر النسك لغير صاحبها ، وهو جائز بغير خلاف إذا كان المستناب مسلما . واختلف عندنا إذا كان كتابيا ، لكن يضعف الاستدلال بها هنا ؛ إذ جاء فى غير كتاب مسلم : أنه أعطاهما عليا يهديها عن نفسه ^(١٣) ، وحكى بعض شيوخوا أنه رأى رواية أن من نحر أضحيته غيره كان عليه الإعادة ^(١٤) ولم تجزه ، وتحمل هذا — والله أعلم — أنه بغير أمره ، وهو موضع خلاف من أهل العلم فأما بأمره فلا .

وقوله : « وأشركه معه فى هديه » : استدلو به — أيضا — على الاشتراك فى الهدايا ، وقد تقدم ويأتى بعد ، وعندى — أيضا — أنه يضعف الاستدلال بكل حال لما قدمناه من

(١) فى الأصل : لا يجوز ، والمثبت من س . (٢) انظر : المتقى للباي ٣/ ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) الموطأ ، ك الحج ، ب ما جاء فى النحر فى الحج ١/ ٣٩٣ .

(٤) ، (٥) انظر : الاستذكار ١٢/ ٣٢٢ . (٦) فى الأصل : موضع ، والمثبت من س .

(٧) فى س : لا المواضع . (٨) الاستذكار ١٢/ ٣٢٢ .

(٩) من ع . (١٠) سقط من ع .

(١١) فى س : بنفسه . (١٢) فى س : غيره .

(١٣) سيأتى فى باب الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها برقم (٣٤٨) .

(١٤) ذكره ابن عبد البر فى التمهيد . انظر : ١٠٧/ ٢ .

رواية من روى أنه لم يكن بشريك إشاعةً ، وإنما أعطاه منها عددًا ، وقال هنا : « إن النبي ﷺ نحر ثلاثا وستين [بدنة] (١) بيده » : قيل : إشارة إلى [منتهى عمره] (٢) ، ونحر على ما بقى . ذكر بعض أصحاب المعاني أن نحر النبي — عليه السلام — ثلاثا وستين بدنة بيده إشارة إلى منتهى عمره ، ويكون قد نحر عن كل عام من عمره بدنة .

قال القاضي : والذي يظهر لى أن النبي ﷺ نحر بدن نفسه بيده ، وهى التى أتى بها من ذى الخليفة ، على ما ذكر مسلم فى حديث ابن عمر وهى التى كانت عدد ما جاء به من المدينة (٣) ، على ما ذكره الترمذى فى الحديث ثلاثا وستين (٤) ، وأن البقية هى التى أتى بها على ، هى التى أعطاها له النبي ﷺ ، على ما تقدم فى بعض الروايات ، فلم يكن بها (٥) حجة فى الاستنابة ، ولا فى التشريك ، ولكن يبقى هنا إشكال فى هبتها (٦) بعد تقليدها وإشعارها ، وقد وجبت بذلك لمقلدها ومهديها ، وقد ذكر أصحاب الأخبار والمغازى أن عليا ساقها على أن لرسول الله ﷺ ما شاء منها ، فإن كان قلدها وأشعرها عن نفسه على هذه النية ، فقد أبقاها له النبي — عليه السلام — وتركها هديا عنه ، وأهدى هو ما أتى به من المدينة .

وقوله : « ثم أمر من كل بدنة ببضعة ، فجعلت فى قدر ، فطبخت ، فأكلا من لحمها وشربا من مرقها (٧) » ، قال الإمام : لما كان الأكل من جميع لحمها / فيه كلفة ، جمعه فى قدرٍ واحدٍ ليكون تناوله من المرق كالأكل من الجميع .

٢٠٨ / ب

قال القاضي : يحتج بهذا على قولنا : إن من حلف ألا يأكل لحماً فشرب مرقه ، أنه حانث لحصول اللحم فيه ، إلا أن يكون له مقصد ونية ، وذكر الداودى أنه روى أنه : « أخذ من كل بدنة بضعة صغيرة فينظمها فى خيطٍ فتطبخ ويأكلها » لقوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا ﴾ (٨) ، والأكل باتفاق ليس بواجبٍ ، لكنه من سننها ، ويطعم باقيها ، وقال النخعى : من شاء أكل ومن شاء لم يأكل ، وسيأتى الكلام على الأكل من الهدايا ، والخلاف فيها بعد هذا ، وما ذكره الداودى حديث غير معروف منكر ، وفى هذا الحديث من خصائص على — رضى الله عنه — فى تشريكه معه فى هديه وتفضيله بذلك دون غيره ، واستدل به على جواز الأكل من هدى المتعة والقران ، على القول أنه كان متمتعا أو قارناً ، ولا حجة فيه ؛ لأن هذا لم ينص أنه كان للمتعة ولا للقران ، وقد بينا أنه كان غير متمتع ولا قارن ،

(٣) فى س : الحديثية .

(٢) من س .

(١) ساقطة من س .

(٤) الترمذى عن جابر ، ك الحج ، ب كم حج النبي ﷺ ١٩٦/٣ .

(٥) فى س : هنا .

(٦) فى س : هبتها .

(٧) فى س : مرقها .

(٨) الحج : ٢٩ .

غَبَرَ ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِيَضْعَةٍ ، فَجُعِلَتْ فِي قَدَرٍ ، فَطُبِخَتْ ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرَقِهَا ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ ، فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ . فَقَالَ : « انْزِعُوا ، بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ . فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَاتِكُمْ لَنَزَعْتُ مِنْكُمْ » ، فَنَاولُوهُ دَلُوكًا فَشَرِبَ مِنْهُ .

١٤٨ — (...) وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ،

وَسَيَاتِي الْكَلَامَ عَلَى الْأَكْلِ مِنَ الْهَدَايَا وَالْبَدَنِ .

وقوله : « ثم ركب فأفاض بالبيت » : فيه أن وقت طواف الزيارة هو يوم النحر ، قال الله تعالى : « ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ » (١) ، وهذا هو الطواف الواجب [بإجماع] (٢) وهو طواف الإفاضة ، وطواف الزيارة ، وهو ركن من أركان الحج عند جميعهم لا يجزئ دونه ، واختلفوا فيمن طاف [غيره من] (٣) طواف قدوم أو وداع أو تطوع ، وترك طواف الإفاضة أو نسيه (٤) حتى رجع إلى بلاده ، فعن مالك وأصحابه في أجزاء طواف الوداع عنه روايتان ، فأكثر العلماء ومشهور قوله أنه لا يجزئ ، واختلف — أيضا — عندنا هل يجزئ عن طواف الإفاضة طواف الوداع ؟ الأشهر هنا أنه يجزئ ، وكذلك طواف التطوع ، ولم يختلف [العلماء] (٥) أنه لا رمل فيه ولا سعى بعده ، إلا لمن لم يطف طواف القدوم ولم يسع فيه .

وقوله : فصلى بمكة الظهر فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم ، فقال : « اتركوا بني عبد المطلب لولا أن يغلبكم الناس على سقائكم لنزعنا منكم » : فيه بقاء هذه الحظية (٦) والتكرمة لبني [العباس] (٧) كبقاء الحجابة لبني شيبه وسنذكره ، وفيه إشفاقه عليها حوطة على مكرمتهم ؛ إذ لو نزع أحد الناس ذلك من النسك فاستعملوا ذلك [فيخرج الأمر] (٨) عن يد بني عبد المطلب ، وقيل : لعله إشفاق — أيضا — على أمته ؛ لئلا يلحقهم بذلك حرج ، والأول أظهر لمقتضى لفظه ، وتعليقه بغلبتهم لا بغير ذلك ، والنزع : الاستقاء بالرشا ، يقال منه : نزع بالفتح ، ينزع بالكسر ، ولم يأت في هذا الباب على فعل

(١) الحج ٢٨ .

(٢) ساقطة من س .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش .

(٤) في س : ونسيه .

(٥) ساقطة من س .

(٦) في الأبي : الحظية .

(٨) في س : من النسك .

(٧) من س . وفي الأصل : المطلب ، ومضروب عليها .

حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بَنَحْوِ حَدِيثِ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ . وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : وَكَانَتِ الْعَرَبُ يُدْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ عَلَى حِمَارِ عُرَى ، فَلَمَّا أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، لَمْ تَشْكُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ سَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ مَنَزِلُهُ ثُمَّ . فَأَجَازَ وَلَمْ يَعْصِرْ لَهُ . حَتَّى أَتَى عَرَافَاتٍ فَنَزَلَ .

[يفعل] (١) إلا نزع ينزع ، وهنا يهني ، وإلا فكل ما جاء على فعل مما عينه أو لامه حرف حلق فمستقبله يفعل ، بالفتح أيضا . والنرح ، بالحاء ، الاستقاء بالدلو .
وقوله : « فناولوه دلوفا فشرب » : فيه استحباب الشرب من زمزم .

(٢٠) باب ما جاء أن عرفة كلها موقف

١٤٩ - (...) حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ ذَلِكَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « نَحَرْتُ هَاهُنَا ، وَمَنْنَى كُلُّهَا مَنْحَرًا ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ . وَوَقَفْتُ هَاهُنَا ، وَعَرْفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا ، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » .

وقوله : « نَحَرْتُ هَاهُنَا ، وَمَنْنَى كُلُّهَا مَنْحَرًا ، [فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ] : توسعة » ، وقد قال في الحديث الآخر : « حَتَّى آتَى الْمَنْحَرَ » ، وقال في الآخر (١) : « هَذَا الْمَنْحَرُ ، وَمَنْنَى كُلُّهَا مَنْحَرٌ » [(٢)] ، وقد تقدم الكلام عليه .

وقوله : « وَعَرْفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا ، وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » : تعريف بتوسعة الأمر على أمته ، وبيان لهم . وَجَمَعْتُ ، بفتح الجيم ، مُزْدَلِفَةٌ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ بِهَا ، وَقِيلَ : لِجَمْعِ الْعَشَاءِ بِهَا ، وَهُوَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ . وَاسْتَحَبَّ الْعُلَمَاءُ الْوُقُوفَ بِمَوْضِعِ وَقُوفِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ : « عَرْفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ، وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ » (٣) . اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ [عَلَى] (٤) أَنَّهُ لَا مَوْقِفَ فِيهِ ، وَاخْتَلَفُوا إِذَا فَعَلَ . وَبَطْنُ عُرْنَةٍ : وَادِي عَرْفَةٍ ، كَذَا ذَكَرَهُ بَضْمُ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ دَرِيدٍ بِفَتْحِ الرَّاءِ ، قَالُوا : وَهُوَ الصَّوَابُ (٥) ، وَهُوَ بَطْنُ وَادِي عَرْفَةٍ . قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : وَفِيهِ مَسْجِدُ عَرْفَةٍ ، وَهُوَ مِنَ الْحَرَمِ . وَاخْتَلَفَ فِيمَنْ وَقَفَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَعِنْدَ مَالِكٍ يَجْزِي ، وَقَالَ أَصْبَغٌ : لَا يَجْزِي ، وَرَوَاهُ مِنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ ، وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو مَصْعَبٍ فِيمَنْ وَقَفَ بِبَطْنِ عُرْنَةٍ : إِنَّهُ كَمَنْ لَمْ يَقِفْ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْوُقُوفِ بِهِ ، وَحَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ مَالِكٌ : حِجَّهِ تَامٌ وَعَلَيْهِ دَمٌ ، حَكَاهُ عَنْهُمَا ابْنُ الْمُنْذَرِ ، وَحِجَّتُهُ [قَوْلُهُ] (٦) : « وَعَرْفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » (٧) .

وقوله : « وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » ، وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ : « وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ » (٨) : اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا عَلَى الْأَخْذِ بِهَذَا ، وَتَرَكَ الْوُقُوفَ بِمُزْدَلِفَةِ بَطْنِ مُحَسَّرٍ ، وَاسْتَحَبُّوا الْوُقُوفَ

(٢) سقط من س .

(١) أحمد ٧٦/١ .

(٣) الموطأ ، ك الحج ، ب الوقوف بعرفة والمزدلفة ٣٨٨/١ .

وعرنة : هي وادٍ بهذا عرفات . انظر : اللسان ، مادة « عرن » .

(٤) انظر : اللسان ، مادة « عرن » .

(٥) من س .

(٦) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم ، ولم تثبت في س .

(٧) انظر : المغنى ٢٦٦/٥ ، ٢٦٧ . والمرجع عندنا ، ما قاله النبي ﷺ : « عَرْفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ » .

(٨) انظر : الموطأ ١ / ٣٨٨ ، الطبراني في الكبير ١١ / ٤٧ ، ١١٩ ، ١٧٦ .

١٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ مَشَى عَلَى يَمِينِهِ ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا .

حيث المنارة ، وحيث يقف الأئمة [بين] (١) الجليلين . ومحسر ليس من المزدلفة .

(٢١) باب فى الوقوف وقوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ (١)

١٥١ - (١٢١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : قَالَتْ : كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ . فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتَ فَيَقِفَ بِهَا ، ثُمَّ يُفِضَ مِنْهَا ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ .

ذكر مسلم : « كانت قريش ومن دان بدينها يقفون بالمزدلفة ، ويسمون الخمس ، وأنهم كانوا يقولون : لا نفيض إلا من الحرم وسائر العرب يقف بعرفة ، فلما جاء الإسلام أمر الله [تعالى] (٢) نبيه أن يأتى عرفات فيقف ، ثم يفيض منها » ، وذكر أن أبا سياره (٣) كان يدفع بالعرب على حمار عري (٤) ، وأن قريشا لم تشك أن النبى ﷺ يقتصر على المشعر ، وأنه أتى عرفات ، وفسر فى الحديث أن الخمس قريش وما ولدت (٥) .

قال الإمام : قال أبو الهيثم : هم قريش ، ومن ولدت قريش ، وكنانة وجديلة قيس . سموا حمساً . [الأحمس : الشديد الصلب فى الدين والقتال ، قد حمس بالكسر فهو حمس وأحمس بين الحمس والحماسة . والأحمس : الشجاع ، وإنما سميت قريش وكنانة حمساً لتشددهم فى دينهم ؛ لأنهم كانوا لا يستظلون أيام منى ، ولا يدخلون البيوت من أبوابها ، ولا يساؤون السمن ولا يلقطون الجلَّة ، قاله الجوهري فى الصحاح ، لأنهم (٦) تحمسوا فى دينهم ، أى تشددوا [فيه] (٧) وكانوا لا يقفون بعرفة ، يخرجون من الحرم ،

(١) البقرة : ١٩٩ .

(٢) من س .

(٣) هو عميرة بن الأعلم ، وقيل : عميرة بن الأعزل ، له صحبة ، مولى بنى بجالة ، روى له النسائى وابن ماجة والبيهقى . انظر : تهذيب الكمال ٣٣/ ٣٩٨ ، الإصابة ٤/ ٧٣٣ .

(٤) حديث رقم (١٤٨) من الباب السابق .

(٥) وقد ولدت قريش بطوناً كثيرة ، منها : بنو هاشم ، وبنو المطلب ، وبنو أمية ، وبنو تميم ، وبنو كنانة ، وبنو عدى ، وبنو فهر ، وبنو عامر ، وبنون كثيرة . ولقد تفرشت قريش من قريش بن مخلد ، وكان صاحب غيرهم أو النضر بن كنانة أو فهر بن مالك بن النضر . انظر : معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة ، مادة « الخمس » وكذا « قريش » .

(٦) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم . وكذا غير مثبتة فى س . راجع : تفسير ابن جرير ٤/ ١٨٨ .

(٧) من س .

١٥٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَتْ الْعَرَبُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَاءً ، إِلَّا الْحُمْسَ - وَالْحُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ - كَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاءً ، إِلَّا أَنْ تُعْطِيَهُمُ الْحُمْسُ ثِيَابًا ، فَيُعْطَى الرَّجَالُ الرَّجَالُ ، وَالنِّسَاءُ النِّسَاءَ . وَكَانَتْ الْحُمْسُ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ ، وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُونَ عَرَاقَاتِ . قَالَ هِشَامٌ : فَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : الْحُمْسُ هُمُ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ . قَالَتْ : كَانَ النَّاسُ يُفِيضُونَ مِنْ

ويقولون: نحن أهل الله ، فلا يخرج من حرم الله ، كانوا لا يدخلون البيوت من أبوابها (١) ، وقال الحربى عن بعضهم : سُمُوا حمسًا بالكعبة لأنها حمساء / ، حجرها أبيض يضرب إلى السواد (٢) .

١ / ٢٠٩

قال القاضى : وذلك قوله - عز وجل - : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ (٣) ، قيل : المراد بالناس هنا آدم - عليه السلام (٤) - وقيل : إبراهيم [عليه السلام] (٥) ومن معه ، وقيل : بل سائر الناس غير الخمس الذين ابتدعوا الإفاضة من مزدلفة .

وقوله : « كانوا يطوفون عُرَاءً » : يعنى العرب ، إلا أن تعطيهم الخمس ثيابا ، هذه كانت سيرة العرب فى الجاهلية ؛ ولهذا أمر - عليه السلام - قبل حجه بعام ألا يطوف بالبيت عريان إلا الخمس ، فإنها كانت تطوف فى الثياب ، أو مَنْ أعطاه الخمس من ثيابها ، فمن لم يرد أن يطوف عريانا ولم يجد ثوباً من ثياب الخمس ، وطاف من العرب فى ثيابه ، فإذا أكمل طوافه ألقاها فى الأرض ، وليس غيرها ، ولم يعد إليها هو ، ولا غيره ، ولا انتفع بها ، وكانت تسمى تلك الثياب المطروحة اللقى (٦) ؛ لإلقائها بالأرض ، واختلف فى اشتقاق لفظة « الإفاضة » هنا ، فقال الطبرى : معناه : الرجوع ، أى يرجعون

(١) انظر : معجم قبائل العرب ، واللسان .

(٢) لم أجدها فى غريب الحديث المطبوع للحربى .

(٣) البقرة : ١٩٩ .

(٤) لم نجد فى كتب التفسير أن المراد بالناس هنا آدم - عليه السلام - بل المشهور كما ذكر ابن جرير فى تفسيره : إما الناس : قريش ، وإما إبراهيم ، حيث قال : أولى القولين كما قال الضحاك : إبراهيم لولا الإجماع أنه الناس لقلت به . انظر : الطبرى فى تفسيره ١٨٧/٤ وما بعدها . وكذا ابن كثير فى تفسيره ٣٥٣/١ .

(٥) من س .

(٦) فى الأبي : اللقاء ، والمثبت من نسخ الإكمال .

عَرَافَات، وَكَانَ الْحُمْسُ يُفِيضُونَ مِنَ الْمَزْدَلَفَةِ . يَقُولُونَ : لَا نَفِيضُ إِلَّا مِنَ الْحَرَمِ . فَلَمَّا نَزَلَتْ : ﴿ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ ، رَجَعُوا إِلَى عَرَافَات .

١٥٣ - (١٢٢٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو ، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ، جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ ، قَالَ : أَضَلَلْتُ بَعِيرًا لِي ، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ واقفاً مع النَّاسِ بِعَرَفَةَ ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ، إِنَّ هَذَا لَمِنَ الْحُمْسِ ، فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا ؟ وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تُعَدُّ مِنَ الْحُمْسِ .

من المشعر إلى منى (١) ، وقال الأصمعى : الإفاضة : الدفعة ، ومنه : فيض الدمع ، قال الخطابى : أصل الفيض السيلان (٢) ، وقال جبير بن مطعم : « ضللت (٣) بعيراً لى ، فذهبت (٤) أطلبه يوم عرفة ، فرأيت رسول الله ﷺ واقفاً مع الناس بعرفة ، فقلت : هذا من الحمس ، فما شأنه؟ » (٥) كان هذا - والله أعلم - قبل الهجرة فى حج النبى - عليه السلام - بمكة ، وجبير إذ ذاك كافراً ؛ لأنه اختلف فى إسلامه ، ف قيل : يوم الفتح ، وقيل : عام خيبر ، فانكر مخالفة النبى ﷺ لقريش ، وهذا يدل أن أمره بذلك كان بمكة قبل فرض الحج عليه (٦) .

قال الإمام : ذكر مسلم فى الباب : ثنا أبو كريب ، ثنا أبو أسامة ، ثنا هشام عن أبيه . هكذا عند أبى أحمد والكسائى ، وعند ابن ماهان : ثنا أبو بكر بن أبى شيبة ، ثنا أبو أسامة ، فجعل « ابن أبى شيبة » بدل « أبى كريب » ، وحديث أبى موسى فى إهلاله وحجه تقدم .

(١) الطبرى فى تفسيره ١٧٠ / ٤ .

(٢) انظر : الخطابى فى غريب الحديث ٢١٩ / ٢ .

(٣) فى الأصل : ظلمت ، وهو خطأ ، والصواب من الصحيح المطبوع للبخارى ، س .

(٤) فى س : فظلمت .

(٥) البخارى ، ك الحج ، ب الوقوف بعرفة بلفظه وزيادة « هاهنا » ١٩٩ / ٢ .

(٦) أسد الغابة ٣٢٤ / ١ .

(٢٢) باب فى نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام

١٥٤ - (١٢٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِيخٌ بِالْبَطْحَاءِ . فَقَالَ لِي : « أَحْجَجْتَ ؟ » . فَقُلْتُ : نَعَمْ . فَقَالَ : « بِمَ أَهَلَلْتَ ؟ » . قَالَ : قُلْتُ : لَبَّيْكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « فَقَدْ أَحْسَنْتَ ، طُفَّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَأَحْلَ » . قَالَ : فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ ، فَقُلْتُ رَأْسِي ، ثُمَّ أَهَلَلْتُ بِالْحَجِّ . قَالَ : فَكُنْتُ أَفْتِي بِهِ النَّاسَ ، حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا أَبَا مُوسَى - أَوْ : يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ - رُوَيْدَكَ بَعْضَ فِتْيَاكَ ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْكِ بَعْدَكَ . فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ فِتْيًا فَلْيَتَذَرْ ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ ، فَبِهِ فَاتْتُمُوا . قَالَ : فَقَدِمَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : إِنْ نَاخِذُ بَكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالتَّمَامِ ، وَإِنْ نَاخِذُ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

وقوله : « فكننت أفتى الناس بذلك » : يعنى التمتع إلى الحج ، كما جاء مفسراً بعد ، إذ لم يكن هو ممن أهل بحج .

وقول عمر : « أن نأخذ بكتاب الله ، فكتاب (١) الله يأمرنا بالتمام ، وأن نأخذ سنة رسول الله ﷺ ، فإن رسول الله ﷺ لم يحل حتى يبلغ الهدى محله » : ظاهره إتمام الحج ، وإنكار فسخ الحج فى العمرة لاحتجاجه بالآية وبفعل النبى - عليه السلام - وهو الأظهر ، وقيل : يحتمل احتجاجه بفعل النبى ﷺ ، على أن [متعة التمتع] (٢) والقرآن إنما هو من باب الأولى والأفضل ، لا على منعه جملةً ، وعليه يدل قوله فى الحديث الآخر بعده : « قد فعله » : يعنى النبى ﷺ ، وأصحابه « ولكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن فى الأراك ثم يروحون فى الحج تقطر رؤوسهم » ، وهذا مثل استحبابه الإهلال لأهل مكة

(٢) فى الأصل : منعه للتمتع ، والمثبت من س .

(١) فى س : فكتب .

١٥٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِخٌ بِالْبَطْحَاءِ . فَقَالَ : « بِمِ أَهْلَلْتَ ؟ » . قَالَ : قُلْتُ : أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « هَلْ سَقَتْ مِنْ هَدْيٍ ؟ » . قُلْتُ : لَا . قَالَ : « فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ حَلَّ » ، فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشَطَتْنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي ، فَكُنْتُ أَفْتِي النَّاسَ بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَارَةِ عُمَرَ ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ بِالْمَوْسِمِ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ النَّسْكِ . فَقُلْتُ : أَيُّهَا النَّاسُ ، مَنْ كُنَّا أَتَيْنَاهُ بِشَيْءٍ فَلْيَسْتَدْ ، فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ فِيهِ فَاتَّعَمُوا ، فَلَمَّا قَدِمَ قُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، مَا هَذَا الَّذِي أَحَدَثْتَ فِي شَأْنِ النَّسْكِ ؟ قَالَ : إِنْ تَأْخُذُ بَكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (١) ، وَإِنْ تَأْخُذُ بِسُنَّةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْهَدْيَ .

١٥٦ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثَنِي إِلَى الْيَمَنِ . قَالَ : فَوَافَقْتُهُ فِي الْعَامِ الَّذِي حَجَّ فِيهِ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا أَبَا مُوسَى ، كَيْفَ قُلْتَ حِينَ أُحْرِمْتَ ؟ » . قَالَ : قُلْتُ : لَبَّيْكَ إِهْلَالًا كِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ : « هَلْ سَقَتْ هَدْيًا ؟ » . فَقُلْتُ : لَا . قَالَ : « فَانْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَحَلَّ » ، ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ .

إذا رأوا هلال ذى الحجة ليعبد ما بين إحرامهم وعمل الحج ، ليظهر عليهم الشعث ، وقيل : ونهى عمر وعثمان عن المتعة على ما تقدم ، إما بفسخ الحج فى العمرة فيكون نهى لزوم ، أو بالتمتع بالعمرة فى أشهر الحج فيكون نهى نذب وحض على الأولى عندهما من الأفراد ، وكذلك نهى عثمان وعمر عن القران من هذا ، وقد يكون ذلك ليفصل الحج من العمرة برحلتين وسفرين كما جاء فى حديث عمر : ليكثر قصاد البيت ، ويتصل عمارته سائر

١٥٧- (١٢٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَبِي مُوسَى ؛ أَنَّهُ كَانَ يُفْتَى بِالْمَتْعَةِ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : رَوَيْدَكَ يَبْعُضُ فُتْيَاكَ ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النُّسْكَ بَعْدُ ، حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ ، فَسَأَلَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ وَأَصْحَابُهُ ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظْلَمُوا مُعْرِسِينَ بِهِنَّ فِي الْأَرَاكِ ، ثُمَّ يَرُوحُونَ فِي الْحَجِّ تَقْطُرُ رُؤُوسَهُمْ .

العام ، ومخالفة على له فى ذلك ليرى بجواز ذلك ، ولثلا يظن الظان إذ نهى عنه الخليفة أن غير الأفراد لا يجوز ، وقد قيل : إن نهى عمر عن المتعة وضربه عليها : أنه رأى الناس يميلون إليها لخفتها ويسارتها ، فخشى ضياع الأفراد والقران ، وجعل سُنَّتَهُما .

(٢٣) باب جواز التمتع

١٥٨ - (١٢٢٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ . قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ : كَانَ عُمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتْعَةِ ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا ، فَقَالَ عُمَانُ لِعَلِيٍّ : كَلِمَةٌ . ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ : لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَجَلٌ ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .

١٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُمَانُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - بِعُسْفَانَ ، فَكَانَ عُمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتْعَةِ أَوْ الْعُمْرَةِ . فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا تُرِيدُ إِلَى أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، تَنْهَى عَنْهُ ؟ فَقَالَ عُمَانُ : دَعْنَا مِنْكَ . فَقَالَ : إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ . فَلَمَّا أَنْ رَأَى عَلِيٌّ ذَلِكَ ، أَهْلَ بِهِمَا جَمِيعًا .

١٦٠ - (١٢٢٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَتْ الْمُتْعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً .

١٦١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عِيَّاشِ الْعَامِرِيِّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : كَانَتْ لَنَا رُحُصَةٌ - يَعْنِي الْمُتْعَةُ فِي الْحَجِّ .

وقول عثمان : « أجل » : أى نعم .

وقوله : « ولكننا كنا خائفين » : يعنى - والله أعلم - فسخ الحج .

وقول أبى ذر: « لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة ؛ متعة النساء ومتعة الحج » : تقدم أنه أراد فسخ الحج فى العمرة ، وأن ذلك كان خاصاً فى حجة الوداع لليلة المتقدمة من مخالفة الجاهلية .

١٦٢ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ فَضِيلٍ ، عَنْ زَيْدٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ أَبُو ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : لَا تَصْلُحُ الْمُتَعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةٌ - يَعْنِي مُتَعَةَ النِّسَاءِ وَمُتَعَةَ الْحَجِّ .

١٦٣ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ بَيَّانٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، قَالَ : أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ وَإِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيَّ ، فَقُلْتُ : إِنِّي أَهْمُ أَنْ أَجْمَعَ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ الْعَامَ . فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : لَكِنْ أَبُوكَ لَمْ يَكُنْ لِيهِمْ بِذَلِكَ . قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ بَيَّانٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالرَّبْدَةِ . فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ : إِنَّمَا كَانَتْ لَنَا خَاصَّةٌ دُونَكُمْ .

١٦٤ - (١٢٢٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ الْفَرَارِيِّ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ ، عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ الْمُتَعَةِ ؟ فَقَالَ : فَعَلْنَاهَا ، وَهَذَا يَوْمُئِذٍ كَافِرٌ بِالْعُرْشِ - يَعْنِي بَيْتِ مَكَّةَ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ : يَعْنِي مُعَاوِيَةَ .

(...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ . حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا . وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ : الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ .

وقول سعد في المتعة: «فعلناها وهذا - يعني معاوية - كافر يومئذ بالعرش»، قال الإمام: أي هو مقيم بعرش مكة، وهي بيوتها. [المعنى: أنى سبقته إلى الإسلام] (١). قال أبو العباس: يقال: أكتفر الرجل: إذا لزم الكفور، وهي القرى، وفي حديث أبي هريرة: «لِيُخْرِجَنَّكُمْ الرُّومُ مِنْهَا كَفْرًا كَفْرًا» (٢): أي قرية قرية، وفي حديث عمر: «[أهل] الكفور هم أهل القبور» (٤): يعني القرى النائية عن الأمصار، ومجتمع أهل العلم.

(١) من س، ع.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق الكبير للإمام الحافظ المؤرخ ابن عساكر، تهذيب الشيخ عبد القادر بدران ٣١٥/٥.

(٣) ساقطة من س.

(٤) البخاري في الأدب المفرد ص: ٢٠٣ (٥٧٩) بلفظ: «لا تسكن الكفور»، فإن ساكن الكفور كساكن القبور. وينحوه ذكره العجلوني في كشف الخفاء ١/ ٢٦٢ (٨١٢).

١٦٥ - (١٢٢٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، قَالَ : قَالَ لِي عُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : إِنِّي لأُحَدِّثُكَ بِالْحَدِيثِ الْيَوْمَ ، يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ ، وَأَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ ، فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَضَى لِوَجْهِهِ ، ارْتَأَى كُلُّ امْرِئٍ بَعْدُ ، مَا شَاءَ أَنْ يَرْتَعَى .

قال أبو عبيد : وسميت بيوت مكة عرشاً لأنها عيدان تنصب وتظلل [بها] (١) ، ويقال (٢) لها : عُرُوش ، فمن قال : عروش فواحدها عرش ، ومن قال : عرش فواحدها عريش ، مثل قليب وقُلب . وفي حديث عمر : « إذا نظر إلى عروش مكة قطع التلبية » ، والعرش في غير هذا عرق في أصل العنق ، ومنه قول أبي جهل لابن مسعود [يوم بدر] (٣) : خذ سيفي فاحترز به رأسي من عُرْشِي .

قال القاضي : الأولى أن يحمل الكفر هاهنا على المعروف ، وأن المراد بالتمتع المذكورة الاعتمار في أشهر الحج ، والإشارة بذلك إلى عمرة القضاء لأنها كانت في ذى القعدة ، وقد قيل : إن في هذا الوقت كان إسلام معاوية ، والأظهر (٤) أنه من مسلمة الفتح ، وأما غير هذه من عمرة الجعرانة وإن كانت أيضاً في ذى القعدة ، فمعاوية قد كان أسلم [ولم] (٥) يكن مقيماً بمكة ، وكان في عسكر النبي ﷺ إلى هوازن في جملة أهل / مكة ، وكذلك في حجة الوداع لم يكن معاوية ممن (٦) تخلف عن الحج مع النبي ﷺ ، ولا تخلف عنه غيره إلا أن يكون أراد فسخ الحج في العمرة التي (٧) صنعها من قدم [(٨) مع النبي ﷺ ، فمعاوية - أيضاً - لا يثبت أنه كان مقيماً بمكة حينئذ ، وكيف وقد استكتبه النبي - عليه السلام - وكان معه بالمدينة ، فلم يكن حينئذ مقيماً بمكة ، وقال بعضهم : « كافر بالعرش » : بفتح العين وسكون الراء ، وتأوله عرش الله [سبحانه] (٩) ، وهو تصحيف .

وقول عمران بن حصين : « أن رسول الله ﷺ أَعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ » ، فلم تنزل آية تَنْسَخُ ذَلِكَ : معنى هذا مبين في الرواية الأخرى : « أنه - عليه السلام - جمع بين حجة وعمرة ثم لم ينه عنه » ، وفي الرواية الأخرى : « تمتعنا مع رسول الله ﷺ ولم

(٢) في س : وقد يقال .

(١) ساقطة من ع .

(٤) في س : والأصح .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

(٦) في س : في من .

(٥) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٨) في هامش س .

(٧) المثبت من س ، وفي الأصل : الذي .

(٩) مثبتة من س .

١٦٦ - (...) وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي رِوَايَتِهِ : ارْتَأَى رَجُلٌ بَرَأْيَهُ مَا شَاءَ - يَعْنِي عُمَرَ .

١٦٧ - (...) وحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، قَالَ : قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ : أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا عَنِ اللَّهِ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ، ثُمَّ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يَحْرِمُهُ ، وَقَدْ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَىَّ حَتَّى أَكْتُوبُ ، فَتَرِكْتُ ، ثُمَّ تَرَكْتُ الْكِبَى فَعَادَ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُطَرِّقًا قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ . بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ .

١٦٨ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، قَالَ : بَعَثَ إِلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوَفِّي فِيهِ ، فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثٍ ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي ، فَإِنْ عَشْتُ فَأَكْتُمُ عَنِّي ، وَإِنْ مِتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ : إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ ، وَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ . قَالَ رَجُلٌ فِيهَا بَرَأْيَهُ مَا شَاءَ .

١٦٩ - (...) وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : اعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابٌ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ فِيهَا رَجُلٌ بَرَأْيَهُ مَا شَاءَ .

١٧٠ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

يَنْزِلُ قُرْآنَ يَنْسَخُهُ : « فهُوَ يَحْتَمِلُ لِإِجَازَةِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، أَوْ لِإِجَازَةِ الْقِرَانِ .

وقوله : « قَالَ رَجُلٌ بَرَأْيَهُ مَا شَاءَ » : يَعْنِي عُمَرَ ، يَرِيدُ فِي نَهْيِهِ عَنْ ذَلِكَ وَأَمْرِهِ

ﷺ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ الْقُرْآنُ. قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

١٧١ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ: تَمَتَّعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ.

١٧٢ - (...) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، حَدَّثَنَا عُمَرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ. قَالَ: قَالَ عُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - يَعْنِي مُتَعَةَ الْحَجِّ - وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ آيَةَ مُتَعَةِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ. قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ بَعْدُ مَا شَاءَ.

١٧٣ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ الْقَاصِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ، بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ: وَأَمَرْنَا بِهَا.

بالأفراد، ويتأول قوله: «جمع بين حجة وعمره»: على ما تقدم من إضافته إليه وإن كان من فعل غيره، أو على ما تأولناه من إضافتها إلى الحج للقرآن.

(٢٤) باب وجوب الدم على المتمتع ، وأنه إذا عذمه لزمه

صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله

١٧٤ - (١٢٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ وَأَهْدَى ، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلُ بِالْحَجِّ ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَهْدِ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى

وقول ابن عمر : « تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج » : قد مر من الحجة على أن النبي ﷺ حج مفرداً ، أو من جملة من رواه ابن عمر صاحب هذا الحديث ، وقد ذكره مسلم بعد هذا ، ويتأول في حديث ابن عمر هذا ما مر في تأويل حديث غيره على قرآن ذلك بعد الإفراء ، ومآل الحال لا في الابتداء به .

وقوله : « فأهل بعمرة ثم بالحج » : يعنى - والله أعلم - حين أراد القرآن بعد وصوله مكة ، وإضافته العمرة إلى الحج التى أفردتها على ما تقدم ليتأسى به الناس فى الاعتماد فى أشهر الحج قال : « لبيك بعمرة وحجة » (١) ، كما جاء فى حديث أنس ، فبدأ بالعمرة ، وهذا هو الاستحباب عند مالك فى القرآن تقديم لفظ العمرة ، وهذا حجة له وتقدم الكلام على هذا .

وقوله للمتمتعين : « فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع (٢) » : نص ما فى كتاب الله تعالى فيما يلزم المتمتع ، وقد اختلف العلماء فى تفسير هذه الجملة ، فقال جماعة من السلف : ما استيسر من الهدى شاة ، وهو قول مالك ، وقال جماعة أخرى منهم : بقرة دون بقرة ، وبدنة دون بدنة (٣) ، وقيل : المراد : بدنة أو بقرة

(٢) فى س : رجعتم .

(١) حديث رقم (١٨٥) باب رقم ٢٧ .

(٣) وهو قول ابن عمر . راجع : المتقى للباغى ٣/ ١٠ ، ١١ .

فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلُلْ ، ثُمَّ لِيَهْلَ بِالْحَجِّ وَلِيُهْدِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ ، فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ ، ثُمَّ خَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ ، ثُمَّ رَكَعَ حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ ، فَأَتَى الصَّفَا فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ ، ثُمَّ لَمْ يَحْلُلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ وَأَفَاضَ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ .

١٧٥ - (١٢٢٨) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، وَتَمَتُّعِ النَّاسِ مَعَهُ بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

أَوْ شَاءَ (١) ، وَشُرِكَ فِي دَمٍ ، وَهَذَا عِنْدَ مَالِكٍ لِلْحَرِّ دُونَ الْعَبْدِ ، إِذْ لَا يَهْدَى إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ سَيِّدُهُ وَلَهُ الصَّوْمُ ، وَإِنْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ نَحْرُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَأَجَازَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ (٢) . وَأَمَّا قَوْلُهُ : « فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ » : فَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، وَهُوَ مُقْتَضَى الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيُّ : يَصِحُّ لَهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ ، وَقِيلَ : الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ وَلَا يَصُومُهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْحَجِّ ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ بَيْنَ الْإِخْتِيَارِ ، عِنْدَنَا تَقْدِيمُهَا فِي أَوَّلِ الْإِحْرَامِ ، وَآخِرَ وَقْتُهَا آخِرَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، فَمَنْ فَاتَهُ صَوْمُهَا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ - وَهِيَ أَيَّامُ الْحَجِّ - صَامَهَا عِنْدَنَا بَعْدَ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : آخِرَ وَقْتُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَمَنْ لَمْ يَصُمْهَا إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ فَلَا صِيَامَ عَلَيْهِ ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ ، وَقَالَ مِثْلَهُ الثَّوْرِيُّ إِذَا تَرَكَ صِيَامَهَا أَيَّامَ الْحَجِّ ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ (٣) .

وقوله : « وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ » : حَمَلَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ - فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِمَا - أَنْ [ظَاهِرًا] (٤) الْمُرَادُ بِهِ هُنَا فِي الْآيَةِ : إِذَا رَجَعَ مِنْ مَنَى ، وَأَنَّهُ يَصُومُهَا إِنْ شَاءَ بِمَكَّةَ أَوْ بِلَدِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَلِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ قَوْلٌ آخَرُ : إِنْ ظَاهِرُ الْمُرَادِ بِهِ : إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ ، وَأَنَّهُ لَا يَصُومُهَا حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ . وَحَمَلَ بَعْضُهُمُ الْقَوْلَيْنِ أَنَّ مَالِكًا يَسْتَحِبُّ تَأْخِيرَهَا حَتَّى يَقْدَمَ بِلَدِهِ ، وَأَنْ صَوْمَهَا بِبِلَدِهِ أَفْضَلُ لِاحْتِمَالِ الْمُرَادِ بِالْآيَةِ ، وَلِيَأْتِيَ بِالْعِبَادَةِ عَلَى مَا يَتَّفَقُ عَلَيْهِ .

(١) انظر: تفسير القرطبي ٣٧٨/٢ في قول الله: ﴿ وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ الآية [البقرة: ١٩٦] .

(٢) انظر: الاستذكار ٣٢٢/١٢ . وقد ذكر أن أبا حنيفة خالف مالكا في التطوع ، فجوزه قبل النحر .

(٣) انظر: الاستذكار ٣٧٢/١٣ .

(٤) في هامش س .

(٢٥) باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا

فى وقت تحلل الحاج المفرد

١٧٦ - (١٢٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ تَحْلُلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّى لَبَدْتُ رَأْسِى ، وَقَلَّدْتُ هَدِى ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لَكَ لَمْ تَحِلَّ ؟ بِنَحْوِهِ .

١٧٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - قَالَتْ : قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ تَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : « إِنِّى قَلَّدْتُ هَدِى ، وَلَبَدْتُ رَأْسِى ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَحِلَّ مِنَ الْحَجِّ » .

١٧٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ حَفْصَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ

وقوله: فى حديث حفصة حين قالت [له] (١) : ما شأن الناس ، حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : « إني لبدت رأسي ، وقلدت هدى » الحديث : تسميتها إياها عمرة يحتج به من قال : إن النبي ﷺ كان قارناً بحج وعمرة ، [وقد] (٢) قيل : بل ظنت أنه كان ممن فسخ الحج فى العمرة ، كما أمر به من لا هدى معه وهم كانوا الجمهور ، وقيل : معناه : ما شأنك لم تحلل من إحرامك كما أحل الناس من إحرامهم الذين أحرموا معك ، [وجعلوه] (٣) عمرة ، فسميت الجميع بمأل حال الأكثر ، وقيل : معنى « من عمرتك » : بعمرتك ، أى لم تفسخ بالعمرة كما فسخوا ، كما قال الله تعالى : ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ »

(٢) من س .

(١) ساقطة من س .

(٣) من س .

مَالِك : « فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » .

١٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْمَجِيد ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي حَفْصَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلُلْنَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . قَالَتْ حَفْصَةُ : فَقُلْتُ : مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحِلَّ؟ قَالَ : « إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَدْتُ هَدْيِي ، فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ هَدْيِي » .

أَمَرَ اللَّهُ ﴿ ١ ﴾ أَيْ بِأَمْرِ اللَّهِ ، وَقِيلَ : مَعْنَى « مِنْ عَمَرْتِكَ » : مِنْ حَجَّكَ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا مَعًا الْقَصْدُ ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي صَفْرَةَ : مَالِكٌ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : مِنْ عَمَرْتِكَ ، وَغَيْرُهُ يَقُولُ : وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ حَجَّكَ .

(٢٦) باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران

١٨٠ - (١٢٣٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِك ، عَنْ نَافِع ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - خَرَجَ فِي الْفَتْنَةِ مُعْتَمِرًا ، وَقَالَ : إِنْ صُدِدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَخَرَجَ فَأَهْلَ بِعُمْرَةٍ ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْبَيْدَاءِ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَيْتَ طَافَ بِهِ سَبْعًا ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ، لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ ، وَرَأَى أَنَّهُ مُجْزَى عَنْهُ ، وَاهْدَى .

وقول ابن عمر : « إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ » فأهل بعمره ، ثم ذكر بعد أنه قال : « ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أني قد جمعت الحج مع العمرة » : فيه جواز إرداف الحج على العمرة وهو قول جمهور العلماء ، وقد تقدم الكلام فيه ، وإنما قال : « أشهدكم » : ولم يكتف بالنية على ما تقدم ؛ ليعرف من كان معه ويقتدى به فمن أعلمه أنه معتمر ، وذلك انتقال نظره ، وأنه بان له أن حكم الحج في الحصر / والعمرة سواء ، وأنه إذا (١) كان التحلل جائزاً في العمرة وليست محدودة بوقت ، ففي الحج أجوز . وفيه قولهم بالقياس ، والنظر في الشريعة .

١ / ٢١٠

وذكر أنه فَعَلَ فَعَلَ الْقَارَنَ ، واكتفى بطواف واحد وسعى واحد ، فقوله : « إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ » : يعنى فى المَال والإِحْلَال ، وأما قوله أول الحديث : « أصنع كما صنع رسول الله ﷺ ، أشهدكم أني قد أوجبت [الحج] (٢) عمرة » فيحتمل أن يريد فى المَال إن حيل بينه وبين البيت [وصد] (٣) ، كما جاء آخر الحديث ، وقيل : إنه فى ابتداء الإِحْرَام ، : أى أهل بعمره ، كما كانت حالة النَبِيِّ ﷺ حين صد فى عمرة الحديبية، وقيل : يحتمل أنه أراد الوجهين ، من الانتهاء والابتداء ، وهو أظهر ، لاسيما أنه يشهد له قوله فى الحديث : « ما شأنهما إلا واحد ، إن حيل بينى وبين العمرة حيل بينى وبين الحج » ، وقد تقدم الكلام على بعض (٤) هذا ، ولم يُصَدِّ ابن عمر فى هذه الحجة ، ولكنه توقع ذلك ولم يكن منه على يقين قبل إحرامه ،

(٢) ساقطة من الأصل ، والمثبت من س .

(٤) فى س : تعليل .

(١) فى س : إذ .

(٣) من س .

١٨١ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى - وهو القطان - عن عبيد الله، حدثني نافع؛ أن عبد الله بن عبد الله، وسالم بن عبد الله كلما عبد الله حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير، قالوا: لا يضرك ألا تحج العام، فإننا نخشى أن يكون بين الناس قتال يحال بينك وبين البيت. قال: فإن حيل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه حين حلت كفار قريش بينه وبين البيت، أشهدكم أنني قد أوجبت عمرة. فأنطلق حتى أتى ذا الحليفة فلبى بالعمرة، ثم قال: إن خلني سبيلي قضيت عمرتي، وإن حيل بيني وبينه فعلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه. ثم تلا: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ (١)، ثم سار حتى إذا كان بظهر البداء قال: ما أمرهما إلا واحد، إن حيل بيني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج، أشهدكم أنني قد أوجبت حجة مع عمرة فأنطلق حتى ابتاع بقديد هديا، ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم لم يحل منهما حتى حل منهما بحجة يوم النحر.

(...) وحدثناه ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله، عن نافع، قال: أراد ابن عمر الحج حين نزل الحجاج بابن الزبير، وأفتص الحديث بمثل هذه القصة، وقال في آخر الحديث: وكان يقول: من جمع بين الحج والعمرة كفاه طواف واحد، ولم يحل حتى يحل منهما جميعا.

١٨٢ - (...) وحدثنا محمد بن رُمح، أخبرنا الليث. ح وحدثنا قتيبة - واللفظ له - حدثنا ليث عن نافع؛ أن ابن عمر أراد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير. فقيل له: إن الناس كائن بينهم قتال، وإننا نخاف أن يصدوك، فقال: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾، أصنع كما صنع رسول الله ﷺ، إني أشهدكم أنني قد أوجبت عمرة. ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البداء قال: ما شأن الحج والعمرة إلا واحد. اشهدوا - قال ابن رُمح: أشهدكم - أنني قد أوجبت حجا مع عمرتي، وأهدى هديا اشتراه بقديد. ثم انطلق يهل بهما جميعا، حتى قدم مكة، فطاف بالبيت وبالصفا والمروة، ولم يزد على ذلك، ولم ينحر، ولم يحلق، ولم يقصر، ولم يحلل من شيء حرم منه، حتى كان يوم

النَّحْرَ فَتَحَرَ وَحَلَقَ ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ .

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

١٨٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ . وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ ، حِينَ قِيلَ لَهُ : يَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ . قَالَ : إِذْنًا فَعَلَّ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ : هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . كَمَا ذَكَرَهُ اللَّيْثُ .

ولو كان على يقين منه لم يكن حكمه حكم المحصور (١) ؛ لأن من هذه [سبيله] (٢) غرر بإحرامه فلا تثبت له رخصة المحصور ، وسيأتى الكلام فى المسألة بعد هذا .

(١) فى س : المحصر .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٢٧) باب فى الإفراء والقران بالحج والعمرة

١٨٤ - (١٢٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - فى رِوَايَةِ يَحْيَى - قَالَ : أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَوْنٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا .

١٨٥ - (١٢٣٢) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، حَدَّثَنَا حَمِيدٌ عَنْ بَكْرِ ، عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُكَلِّمُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا . قَالَ بَكْرٌ : فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ . فَقَالَ : لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ . فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ ، فَقَالَ أَنَسٌ : مَا تَعْدُونَنَا إِلَّا صَبِيانًا ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » .

١٨٦ - (...) وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامَ الْعَيْشِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -

وقول نافع عن ابن عمر : « أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرداً » ، وفى الرواية الأخرى : « أهل رسول الله ﷺ » ، وفى الأخرى : « بالحج وحده » موافق للأحاديث المتقدمة عن جابر وعائشة ، وابن عباس وغيرهم ، وبيان للمشكل عنه من غير هذه الرواية ، وتقدم التأويل فيما جاء عنه مخالفاً لهذا .

وقول أنس : سمعت النبي ﷺ يقول : « لبيك عمره وحجاً » : يحتاج به من قال : إن النبي ﷺ كان قارناً ، وإن القران كان أفضل ، [وإن] ^(١) الجواب عنه والجمع بينه وبين ما تقدم : أن يكون هذا فى الحالة الثانية لا فى أول إحرامه ، على ما قدمنا الكلام عليه ، وحسن التأويل فيه بمجموع الأحاديث فأخبر أنس عما سمع آخراً من حال النبي ﷺ ، حجة لجواز القران ، ويصح هذا التأويل أنه قد روى أبو أسماء عن أنس : « خرجنا مع رسول الله ﷺ نصرح بالحج صراحاً ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة » ، فجاء حديثه هذا يوافق حديث الجماعة ، أو لعله لم يسمع إهلال النبي ﷺ أو بالحج مفرداً ، وإنما سمعه عند إضافة العمرة له ^(٢) وهو أظهر فى إنكاره غير هذا ، أو لعله لم ينكر

حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . قَالَ : فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ ، فَقَالَ : أَهْلَكْنَا بِالْحَجِّ ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَنَسٍ فَأَخْبَرْتُهُ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ . فَقَالَ : كَأَنَّمَا كُنَّا صَبِيانًا !

الإفراء أولاً ، وإنما أنكر لأن النبى ﷺ لم يصف إليها (١) العمرة ، ولا قرنهما ، وقيل : لعله سمع ذلك من غيره ممن كان بقره ، فجعله من قول النبى ﷺ أو من أمره وإباحته ، فأضافه إليه . قال أبو عبد الله بن أبى صفرة : معنى قول أنس : [أى] (٢) أهل بحجة فعلاً وبعمرة أمراً ، كما قال : « رجم رسول الله ﷺ ورجمنا [معه] (٣) » رجموا هم فعلاً ، ورجم — عليه السلام — أمراً ، وقيل : لعله لم يضبط ذلك ، وكذلك (٤) أنكره عليه ابن عمر وعائشة ، وقالوا : كان أنس يدخل على النساء حينئذ متكشفات وهو صغير ، وكذا قال أنس : « ما تعدونا إلا صبياناً » : وكيف وقد لوح البخارى بعله حديث أنس من رواية أيوب عنه ، فقال : وقال بعضهم : أيوب عن رجل عن أنس ، وقد جاء الحديث من رواية أبى أسماء عن أنس ، وفيه ما تقدم من تصريحه بالحج مفرداً .

(٢) من س .

(١) فى الأصل : إليه ، والمثبت من س .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم . وسيأتى هذا الحديث إن شاء الله فى كتاب الحدود .

بلفظ : « ورجمنا بعده » باب رجم الشيب فى الزنى رقم (٤) .

(٤) فى س : ولذلك .

(٢٨) باب ما يلزم من أحرم بالحج ، ثم قدم مكة ، من الطواف والسعى

١٨٧ - (١٢٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبَّاسٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ وَبَرَةَ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيُصَلِّحُ لِي أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أَتِيَ الْمَوْقِفَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا تَطُفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَوْقِفَ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَقَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَبِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَأْخُذَ، أَوْ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟

١٨٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ بَيَّانٍ، عَنْ وَبَرَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: أَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَقَدْ أُحْرِمْتُ بِالْحَجِّ؟ فَقَالَ: وَمَا يَمْنَعُكَ؟ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ ابْنَ فُلَانٍ يَكْرَهُهُ وَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ، رَأَيْنَاهُ قَدْ أَفْتَنَهُ الدُّنْيَا. فَقَالَ: وَأَيْنَا - أَوْ أَيُّكُمْ - لَمْ تَفْتَنَهُ الدُّنْيَا؟ ثُمَّ قَالَ: رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَسَنَّهُ اللَّهُ وَسَنَّهُ رَسُولُهُ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبِعَ، مِنْ سَنَةِ فُلَانٍ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا.

وقول ابن عباس : « لا تطف حتى تأتى الموقف » ، ومخالفة ابن عمر له واحتجاجه بفعل النبي ﷺ ، هو الذى عليه جماعة فقهاء الأمصار فى القادم : أنه لا يقف حتى يطوف ويسعى ، وهو طواف الورد ، إلا المراهق . وهو سنة عند جميعهم وقد تقدم ، وجمهورهم على أنه ليس على أهل مكة أو من بها من غيرهم إذا أحرموا هذا الطواف ، وقال عطاء : إن أحرم من جاور مكة أول العشر طاف حين يحرم .

وقول السائل لابن عمر : « أنت أحب إلينا منه ، رأيناه قد أفتته الدنيا ^(١) » : كذا لجميعهم ، وعند الهوزنى : « فتنة » ، وهما لغتان صحيحتان عندهم ، وأنكر الأصمعى « أفتته » ، وإنما قال ذلك لأن ابن عباس ولى البصرة ولم يتقلد ابن عمر شيئا من الأمور [جملة] ^(٢) ، وقول ابن عمر : « وأينا لم تفتته الدنيا » : قول ، مثله فى فضله وخيره ، وتواضعه وإنصافه .

وقوله : « فتصدى لى الرجل » ^(٣) : أى تعرض .

(١) فى س : الدنتى . (٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بهم .

(٣) سيأتى الحديث فى الباب التالى رقم (١٩٠) .

١٨٩ - (١٢٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، قَالَ : سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ قَدِمَ بِعُمْرَةٍ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، أَيَأْتِي أَمْرَاتُهُ ؟ فَقَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

وقوله : « سألنا ابن عمر عن قدم بعمره فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة ، أيأتى امرأته ؟ فقال له : قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا ، وصلى خلف المقام ركعتين ، وبين الصفا والمروة سبعا » : وعلى هذا كافة العلماء ، وأنه لا يحل المعتمر الطواف (١) دون السعى ، إلا ما روى عن ابن عباس ، وبه قال إسحق : إن الطواف يحل المعتمر وإن لم يسع .

(٢٩) باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى ، من البقاء

على الإحرام وترك التحلل

١٩٠ - (١٢٣٥) حدثني هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو - وهو ابن الحارث - عن محمد بن عبد الرحمن ؛ أن رجلاً من أهل العراق قال له : سألني عروة بن الزبير عن رجل يهل بالحج ، فإذا طاف بالبيت أحل أم لا ؟ فإن قال لك : لا يحل ، فقل له : إن رجلاً يقول ذلك . قال : فسألته فقال : لا يحل من أهل بالحج إلا بالحج . قلت : فإن رجلاً كان يقول ذلك . قال : بشئ ما قال . فتصداني الرجل ، فسألني فحدثته . فقال : فقل له : فإن رجلاً كان يخبر أن رسول الله ﷺ قد فعل ذلك . وما شأن أسماء والزبير قد فعلا ذلك . قال : فحجته فذكرت له ذلك . فقال : من هذا ؟ فقلت : لا أدري . قال : فما باله لا يأتيني بنفسه يسألني ؟ أظنه عراقياً . قلت : لا أدري . قال : فإنه قد كذب ، قد حج رسول الله ﷺ فأخبرتني عائشة - رضي الله عنها - أن أول شيء بدأ

وقول عروة عن عائشة : « أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم مكة : أنه توضأ ثم طاف بالبيت » : فيه الحجة أن حكم الطواف حكم الصلاة في الحاجة إلى الطهارة ، وأنها شرط في صحته ، ولأنه متصل به ركعتا الطواف ، ولا تستباح باتفاق إلا بطهارة ، وعلى هذا الشافعي والثوري وأحمد وإسحق وكافة العلماء ، إلا أبا حنيفة (١) وأصحابه وبعض سلف الكوفيين ، فيرون أنه واجب فيه وليس بشرط ، ويستحبون له إعادته ، وأنه إن لم يمكنه [أن يعيده] (٢) بطهارة حتى رجع إلى بلاده أجزأه عن ذلك دم ، وقال بعضهم : عليه الدم على كل حال ، وقال أبو ثور : يجزئ في الناسي ولا يجزئ في العامد ، واختلف العلماء فيمن انتقض وضوؤه أثناء طوافه ، فعند علي وعطاء ومالك : يتوضأ ويبتدئ ، قال مالك : ولا يضره ذلك في سعيه ، ويتمه بغير طهارة ، وقال الشافعي : يتوضأ ويبنى ، وهو قول النخعي وأحمد وإسحق ، قال الشافعي : فإن تناول استأنف . وحكم التطوع فيه عند مالك حكم الصلاة إن شاء توضأ واستأنف أو ترك .

وقوله : « ثم حج أبو بكر - رضي الله عنه - فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ،

(١) انظر : بدائع الصنائع ١١٠٢/٣ ، المغنى ٢٤٩/٥ ، الحاوي ١٤٤/٤ ، ١٤٥ ، التمهيد ٢١٥/٨ .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

به حين قدم مكة أنه تَوْضاً ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ . ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ . ثُمَّ عُمَرُ ، مِثْلَ ذَلِكَ . ثُمَّ حَجَّ عُمَانُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ . ثُمَّ معاوية وعبد الله بن عمر . ثُمَّ حَجَّجْتُ مَعَ أَبِي — الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ — فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ . ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ ، ثُمَّ آخَرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا بِعُمْرَةٍ . وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ أَفَلَا يَسْأَلُونَهُ ؟ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى مَا كَانُوا يَبْدُؤُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ . وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْدَأَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطُوفَانِ بِهِ ،

ثم لم يكن غيره « وذكر بمثل ذلك عن عمر وعثمان وسائر من ذكره ، وفي كلها يقول : « ولم يكن غيره » : كذا في كتاب مسلم في جميع النسخ الواصلة إلينا ، وفيه (١) تغيير [صوابه] (٢) : « ثم لم تكن عمرة » ، وهكذا (٣) رواه البخاري (٤) وسقط عند مسلم . ويقول : « عمرة » يستقيم الكلام ، وليس لقوله : « ثم لم تكن غيره » معنى هنا ، وقد كان غير ذلك العمل من النبي — عليه السلام — ومنهم من تمام الحج ، ويدل على صحة هذا قوله في الحديث نفسه : « وآخر من فعل ذلك ابن عمر ولم ينقضها بعمرة » وكان السائل لعروة إنما سأل عن فسخ الحج في العمرة على مذهب من رأى ذلك ، واحتج بأمر النبي — عليه السلام — لهم بذلك للعلة التي تقدمت ، فأعلمه عروة أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه ولا من جاء بعده ، وقد تقدم الكلام على هذا .

وقول عروة في الحديث : « ثم حججت مع أبي ، الزبير بن العوام » : أى مع والدى ، وليس أبى هنا كنية ، ولا الزبير مضافاً ، بل هو بدل من أبى .

وقوله : « ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدؤون بشيء حين يضعون أقدامهم أول من الطواف بالبيت ثم لا يحلون » : فيه الحجة على أن أفضل عمل [الحاج] (٥) الداخل الطواف بالبيت ، وأنه لا يبدأ بالركوع ، وتحية المسجد قبله ، وفيه الحجة بعمل الخلفاء والسلف ، وما عليه الكافة من سنة طواف الورود ، وترك فسخ الحج في العمرة ، وأن ذلك كان خاصاً كما تقدم . وتكذيب عروة أول الحديث وآخره لمن قال خلاف ذلك ، دليل على استقرار العمل على تركه .

(١) فى س : وهو . (٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش .

(٣) فى س : وكذا

(٤) البخارى عن عائشة ، ك الحج ، ب من طاف بالبيت إذا قدم مكة ١٨٦/٢ ، ١٨٧ . (٥) من س

ثُمَّ لَا تَحْلَانِ ، وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَقْبَلَتْ هِيَ وَأَخْتُهَا وَالزَّيْبِرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمْرَةٍ قَطٌ ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ حَلُّوا وَقَدْ كَذَبَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ .

١٩١ - (١٢٣٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عِبَادَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَرِيرٍ . حَدَّثَنِي مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : خَرَجْنَا مُحْرَمِينَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلْيَقِمْ عَلَى إِحْرَامِهِ . وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَلْيَحْلِلْ . فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ هَدْيٌ فَحَلَلْتُ ، وَكَانَ مَعَ الزَّيْبِرِ هَدْيٌ فَلَمْ يَحْلِلْ .

قَالَتْ : فَلَبِستُ ثِيَابِي ، ثُمَّ خَرَجْتُ فَجَلَسْتُ إِلَى الزَّيْبِرِ . فَقَالَ : قَوْمِي عَنِّي . فَقُلْتُ : أَتَخْشَى أَنْ أَتْبَعَ عَلَيْكَ ؟ .

١٩٢ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَبْرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَتْ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنَ بِالْحَجِّ . ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جَرِيرٍ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَقَالَ : اسْتَزَخِي عَنِّي ، اسْتَزَخِي عَنِّي . فَقُلْتُ :

وقوله : « ولقد أخبرتنى أُمِّي أَنَّهَا أَقْبَلَتْ هِيَ وَأَخْتُهَا - يعنى عائشة - والزبير وفلان وفلان [بعمره قط] (١) ، فلما مسحوا الركن حلوا » ، وحديث أسماء أيضا بعده : « اعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان ، فلما مسحنا البيت أحللنا ، ثم أهللنا بالحج » : ليس هذا اللفظ على عمومته ، والمراد بالمسح بالبيت من عدى عائشة ، فقد تقدم من الطرق الصحيحة أنها حاضت ولم تتمسح بالبيت ولم تطف ، ولا تحللت بذلك من عمرتها كما تقدم ، وإنما قصدت هنا الإخبار عن حجهم (٢) مع أن النبي - عليه السلام - على الصفة التي ذكرت أول الحديث ، كما أن عروة قصد إلى أن الطواف الورود ، لا يحل الحج ، وأنه يحل المعتمر ، وأن أولئك قدموا ومعهم عائشة بعمره ، أى معتمرون عمرة الفسخ التي أمرهم بها - عليه السلام - أو لما روى من اختلاف الناس ، فيكونون ممن أهل بعمره ، فلذلك حلوا حين طافوا ، ولم يتعرض لخبر عائشة وعذرهما (٣) وخصوصها من بينهم لذلك (٤) ، وقيل : لعل أسماء أشارت إلى عمرة عائشة التي فعلت بعد الحج مع (٥)

(١) سقط من س .

(٢) فى س : حجبتهم .

(٣) فى س : وعزمها .

(٤) فى س : بذلك .

(٥) فى الأصل : بعد ، والمثبت من س .

أَتَخَشَى أَنْ أَثْبَعَ عَلَيْكَ ؟ .

١٩٣ - (١٢٣٧) وحدثني هرون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى ، قالا : حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو عن أبي الأسود ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ ، كُلَّمَا مَرَّتْ بِالْحَجَّونِ تَقُولُ : صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَسَلَّمَ ، لَقَدْ نَزَلْنَا مَعَهُ هَاهُنَا ، وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافُ الْحَقَائِبِ ، قَلِيلُ ظَهْرُنَا ، قَلِيلَةُ أَزْوَادِنَا ، فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي عَائِشَةُ وَالزُّبَيْرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَحَلَّلْنَا ، ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعَشِيِّ بِالْحَجِّ .

قَالَ هَرُونَ فِي رِوَايَتِهِ : أَنَّ مَوْلَى أَسْمَاءَ . وَلَمْ يُسَمَّ : عَبْدَ اللَّهِ .

أخيها عبد الرحمن ، وأما قول من قال : لعلها أرادت في غير حجهم مع النبي ، فخطأ ؛ لأن في الحديث النص أن ذلك كان في حجهم مع النبي - عليه السلام .

قال الإمام : ومعنى « مسحوا » : طافوا ؛ لأن الطائف مسح الركن ، فعبّر عن الطواف ببعض ما يفعل (١) فيه ، ومنه قول ابن أبي ربيعة :

ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالأركان منهم ماسح

فكنى بالمسح عن الطواف ، ويحتمل أن يكون « مسحوا بالركن » : أى طافوا وسعوا ، وحذف ذكر السعى اختصاراً لما كان مرتبطاً بالطواف ، ولا يصح دونه ، ويؤيد هذا التأويل : أنها قالت فيما ذكره عنها بعد : « ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بالبيت [ولا بين الصفا] (٢) والمروة » : إلا أن يتأول عليها أنها إنما أرادت بالإتمام الكمال لا الصحة ، ويحتمل أن يكون ذلك على رأى من رأى أن السعى غير واجب ، وفيه اختلاف بين الناس ، وقد رأيت بعض أهل العلم أشار إلى أن من الناس من ذهب إلى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل ، وإن لم يطف ويسع ، وله أن يلبس ويتطيب ، ويفعل ما يفعل الحلال ، ويكون طوافه وسعيه كأنه عمل خارج عن الإحرام ، كما يكون رمى الجمار ، والمبيت بمنى عملاً خارجاً عن الإحرام .

قال القاضى : لا حجة في هذا لمن لم يوجب السعى ؛ لأن هذا الحديث إنما هو عما فعلوا مع النبي - عليه السلام - في حجة الوداع ، والذي جاء فيه مفسراً : أنهم طافوا معه وسعوا ، فيحمل ما أجمل وأشكل عليهما فسر وبين .

وقولها : « ونحن خفاف الحقائق » : جمع حقيقية ، وهو كل ما حمل في مؤخر الرجل أو القتب (٣) ، ومنه احتقب فلان كذا . والحجون ، بفتح الحاء وضم الجيم مخفف ، هو الجبل المشرف عند المحصب .

(٣٠) باب فى متعة الحج (١)

١٩٤ - (١٢٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُسْلِمِ الْقُرْطُبِيِّ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ ؟ فَرَخَّصَ فِيهَا ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا . فَقَالَ : هَذِهِ أُمُّ ابْنِ الزُّبَيْرِ تَحَدِّثُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِيهَا ، فَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا فَاسْأَلُوهَا . قَالَ : فَدَخَلْنَا عَلَيْهَا ، فَإِذَا امْرَأَةٌ ضَخْمَةٌ عَمِيَاءُ . فَقَالَتْ : قَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا .

١٩٥ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . فَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَالَ حَدِيثُ الْمُتْعَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : مُتْعَةُ الْحَجِّ . وَأَمَّا ابْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ : قَالَ شُعْبَةُ : قَالَ مُسْلِمٌ : لَا أَدْرِي مُتْعَةُ الْحَجِّ أَوْ مُتْعَةُ النِّسَاءِ .

١٩٦ - (١٢٣٩) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ الْقُرْطُبِيُّ ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ بِعُمَرَةَ ، وَأَهْلَ أَصْحَابِهِ بِحِجٍّ . فَلَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَحَلَّ بِقَبَائِلِهِمْ . فَكَانَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ فِيمَنْ سَاقَ الْهَدْيَ فَلَمْ يَحِلَّ .

١٩٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَكَانَ مِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ آخَرُ . فَأَحْلَا .

(٣١) باب جواز العمرة في أشهر الحج

١٩٨ - (١٢٤٠) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحْرَمَ صَفْرًا ، وَيَقُولُونَ : إِذَا بَرَأَ الدَّبِيرُ ، وَعَفَا الْأَثَرُ ، وَانْسَلَخَ صَفَرٌ ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ . فَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ ، مُهْلِينَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً ، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عَنْهُمْ . فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْحِلِّ ؟ قَالَ : « الْحِلُّ كُلُّهُ » .

١٩٩ - (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - يَقُولُ : أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ ، فَقَدَّمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَصَلَّى الصُّبْحَ ، وَقَالَ ، لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ : « مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، فَلْيَجْعَلَهَا عُمْرَةً » .

وقوله : « كانوا يرون [أن] (١) العمرة في أشهر الحج [من] (٢) أفجر الفجور » يعني الجاهلية ، « ويجعلون المحرم صفرًا » : يعني النسئ ، كانوا يُسمون المحرم صفرًا ويحلونه ويُنسئون المحرم ، أى يؤخرونه بعد صفر ؛ لثلاثا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر حرم تضيق بها الأمور عليهم ، فرد الله تعالى ذلك عليهم . وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ الآية (٣) .

وقوله : « ويقولون : إذا برأ الدبر ، وعفا الأثر ، وانسلخ صفر ، حلت العمرة لمن اعتمر » ، قال الإمام : « برأ الدبر » : يريدون دبر ظهر (٤) الإبل عند انصرافها من الحج ، كانت تدبر بالسير عليها إلى الحج ، « وعفا الأثر » معناه : محى ودرس ، ويكون عفا - أيضا - بمعنى كثر ، وهو من الأضداد - أيضا - قال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ عَفَوا ﴾ (٥) ، أى كثروا ، ويروى : « عفا الوبر » .

قال القاضي - رحمه الله - : قال الخطابي : « عفا الأثر » (٦) : أى أثر الدبر ، وقال

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش . (٢) من س .

(٣) التوبة : ٣٧ . (٤) فى الأصل : ظهور ، والمثبت من س ، ع .

(٥) الأعراف : ٩٥ .

(٦) جزء حديث ، أخرجه الإمام أحمد فى المسند عن أنس ١٤٣/٣ .

٢٠٠ - (...) وحدثناه إبراهيم بن دينار، حدثنا روحٌ . ح وحدثنا أبو داود المبركي، حدثنا أبو شهاب . ح وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى بن كثير، كلهم عن شعبة، في هذا الإسناد، أما روحٌ ويحيى بن كثير فقالا كما قال نصرٌ : أهل رسول الله ﷺ بالحج . وأما أبو شهاب ففي روايته : خرجنا مع رسول الله ﷺ نهل بالحج . وفي حديثهم جميعاً : فصلّى الصبح بالبطحاء ، خلا الجهضمي فإنه لم يقله .

٢٠١ - (...) وحدثنا هرون بن عبد الله ، حدثنا محمد بن الفضل السدوسي ، حدثنا وهيبٌ ، أخبرنا أيوب عن أبي العالية البراء ، عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : قدم النبي ﷺ وأصحابه لأربع خلون من العشر ، وهم يلبون بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة .

٢٠٢ - (...) وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر، عن أيوب ، عن أبي العالية ، عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : صلى رسول الله ﷺ الصبح بذي طوى ، وقدم لأربع مضين من ذي الحجة ، وأمر أصحابه أن يحولوا إحرامهم بعمرة ، إلا من كان معه الهدى .

٢٠٣ - (١٢٤١) وحدثنا محمد بن المثنى وأبن بشار ، قالا : حدثنا محمد بن

في « عفا الوبر » : أى ظهر (١) وكثر (٢) وعلى الوجه الأول ذهب أثر الحجاج والمعتمرين من الطرق ودرس . وقول ابن عباس : « قدم النبي ﷺ وأصحابه يلبون بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة » دليل أن حجهم كان أفراداً .

وقوله : « بذي طوى » بفتح الطاء مقصور ، [هو هذا] (٣) الوادى الذى بمكة ، قاله الأصمعى ، قال : والذى بطريق الطائف ممدود ، وقد وقع فى كتاب البخارى لبعض الرواة بالمد (٤) ، وكذا ذكره ثابت ، وضبطه الأصيل مرة بكسر الطاء ، وضبطه غيره بالضم ،

(١) فى الأصل : طر والمثبت من س . (٢) راجع : غريب الحديث ٢/٢٩٣ ، معالم السنن ٢/٤٢٠ .

(٣) فى الأصل : هذا هو ، والمثبت من س .

(٤) لعله يعنى : « طواء » فى حديث أبى طلحة : أن نبى الله ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش . فقذفوا فى طوى من أطواء بدر . البخارى ، ك المغازى ، وانظر : الفتح رقم (٣٩٧٦) ، وكذا أعلام الحديث فى شرح صحيح البخارى للخطابى ٣/١٧٠٧ .

(٣٢) باب تقليد الهدى وإشعاره عند الإحرام

٢٠٥ - (١٢٤٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عَدَى .
قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَسَّانَ ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ
دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةٍ سَنَامَهَا الْأَيْمَنِ ، وَسَلَتِ الدَّمَ ، وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ ، ثُمَّ
رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ بِالْحَجِّ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هُشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ -
فِي هَذَا الْإِسْنَادِ - بِمَعْنَى حَدِيثِ شُعْبَةَ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى ذَا
الْحُلَيْفَةِ . وَلَمْ يَقُلْ : صَلَّى بِهَا الظُّهْرَ .

٢٠٦ - (١٢٤٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا

وقوله : [صلى] (١) ﷺ بذى الحليفة ، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها
الأيمن ، قال الإمام : الإشعار : الإعلام ، وإشعار الهدى هو أن يجعل على البدنة علامة
يعلم بها أنها من الهدى ، العرب تقول : بيتاً شعار ، أى علامة وما شعرت بكذا ، أى
علمت به ، وشعائر الحج : علاماته وآثاره ، ومشاعره : معالمة ، سمي المشعر الحرام
مشعراً لأنه من علامات الحج . وصفحة السنام : ناحيته ، ذهب بعض الناس إلى أن
الإشعار يكون في الجانب الأيمن ، أخذوا بهذا الحديث ، المشهور من مذهب مالك أن
الإشعار [يكون] (٢) في الجانب الأيسر . قال القاضي - [رحمه الله] (٣) : فيه أن من
ساق معه هدياً ونيته الإحرام بالحج أو العمرة فالمستحب له أن يشعره ويقلده من ميقاته ،
بخلاف من بعث بهديه وأقام ، فهذا يشعره ويقلده من حيث بعثه ، ولا خلاف بين العلماء
في جواز تقليد الهدى بعلامة له يُعرف [بذلك] (٤) ، وهو أن يعلق من عنقه نعل أو
شيء . والشافعى والثورى يقلدها نعلين ، وكذلك فعل ابن عمر ، ومالك يجيز الواحد ،
وأجاز الثورى فم القرية وشبهها ، والنعلان عنده أفضل ، قال بعضهم : خصت النعلان

(٢) من س .

(١) من س .

(٤) ساقطة من س ، والمثبت من الأصل .

(٣) من س .

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ ، قَالَ : قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْهَجِيمِ لِابْنِ عَبَّاسٍ : مَا هَذَا الْفُتْيَا الَّتِي قَدْ تَشَغَّغْتَ أَوْ تَشَغَّبْتَ بِالنَّاسِ ، أَنْ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ ؟ فَقَالَ : سَنَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ ، وَإِنْ رَغِمَتْكُمْ .

٢٠٧ - (...) وحدثني أحمد بن سعيد الدارمي ، حدثنا أحمد بن إسحاق ، حدثنا همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن أبي حسان . قَالَ : قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ هَذَا

بذاك لدلالة السفر بها إلى محلها ، وجمهورهم - أيضا - على ذلك في الإشعار والتقليد ، وأنها سُنَّتَانِ ، إلا أبا حنيفة فرأى ^(١) الإشعار مثله ، وقال : إنما كان هذا قبل النهي عن المثلة ، وخالفه كبار أصحابه في ذلك ، وقالوا بقول الكافة ولأنه لفائدة لمعنى ^(٢) صحيح كالقصد والحجامة ، والختان ، وكما يجوز الكي والوشم لمعرفة المالك فيها ، وكذلك الإشعار لمعرفة كونها هدياً ، وكله إيلام ، ولا حجة له في تأويله ، فقد أشعر النبي - عليه السلام - آخر أمره ، والمسلمون بعده ، والخلفاء وجمهور العلماء وأئمة الفتوى على إشعارها في الجانب الأيمن ، والغنم تقلد ولا تشعر لأنه ليست لها أسمنة عند مالك وأصحاب الرأي ، وهي تقلد عند جمهورهم للحديث [الثابت] ^(٣) في ذلك ^(٤) ، قاله بعض أصحابنا ، ولم يره مالك ^(٥) ، لعلة لم يبلغه الحديث ، ولم ^(٦) يجر ^(٧) عليه العمل .

والإشعار هو : أن يشق في سنامها شقاً يسيل دمه ، والبقر تقلد ويشعر منها ما كان له سنام ليعرف أنها هدى ، فلا تستطيل يد عليها ، ولا تؤكل [إن ضلت] ^(٨) ، ويطلب [بها] ^(٩) ، فإن لم توجد نحررت [عنه] ^(١٠) . واختلف أصحابنا في إشعار ما لا سنام له من الإبل والبقر .

وقول الرجل لابن عباس : « ما هذه الفتيا التي قد تشغغبت بالناس - أو تشغبت - أن من طاف بالبيت فقد حل ؟ فقال : سنة نبيكم وإن رغمتم » ، قال القاضي : كذا

(١) في س : يرى ، والمثبت من الأصل . (٢) في س : بمعنى .

(٣) ساقطة من س .

(٤) والحديث سيأتي إن شاء الله في باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه (٦٤) .

(٥) انظر : الاستذكار ١٢ / ٢٦٥ وما بعدها . (٦) في س : أو لم .

(٧) في الأصل : يجد ، والمثبت في س .

(٨) سقط من س . (٩) ساقطة من س .

(١٠) في هامش الأصل .

الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّعَ بِالنَّاسِ ، مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ ، الطَّوَافُ عُمْرَةٌ . فَقَالَ : سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ ، وَإِنْ رَغِمَتْكُمْ .

٢٠٨ - (١٢٤٥) وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عطاء ، قال : كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل . قلت لعطاء : من أين يقول ذلك ؟ قال : من قول الله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (١) قال : قلت : فإن ذلك بعد المَعْرِفِ . فقال : كان ابن عباس يقول : هو بعد المَعْرِفِ وقبله ، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ ، حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع .

روایتنا فيه هنا في الحرف الأول : « تشغفت » بالشين والغين المعجمتين ، وبعدهما الفاء أخت القاف . وكذا ذكر الحرف ابن أبي شيبة ، [ووقع] (٢) في مسند أبي داود : « تشغفت » بتقديم الفاء على الشين والغين ، وكذا - أيضاً - وقع في [كتاب ابن أبي شيبة من رواية هشام عن قتادة ، وقد ذكر مسلم فيه] (٣) الحديث بعده هذا الأمر : « قد تشفع » (٤) . ومعنى الكلمة على هذه الرواية : فشيت وانتشرت ، يقال : تشفع له الولد : إذا كبر وانتشر ، وقد يكون معنى ذلك كسلت الناس عن المتعة . قال الفراء : التشفع والفشاع : الكسل ، قد يكون معناها : أفسدت حال الناس بوقوع الخلاف بينهم ؛ من الفشاع ، وهو نبات يلتوى على الثمار ، وأما الرواية الأولى فإن لم تكن وهماً وقلباً فمعناه : علق بقلوب الناس وشغفوا بها ، وقد قال المفسرون في قوله تعالى : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ (٥) أى علقها (٦) ، وأما الحرف الثاني في قوله : « أو تشعبت » بالعين المهملة ، بعدها الباء بواحدة ، فكذا رويناه عن الأسدي والتميمي من شيوخنا ، وعند غيرهما : « أو تشغبت » بالغين المعجمة ، وقد ذكر أبو عبيد هذا الحديث بهذا الحرف من غير شك ، وذكر الخلاف لهذين الوجهين من العين والغين عن رواية ، واختار هو العين المهملة ، ومعنى هذا على رواية العين المهملة (٧) : فرقت الناس أو فرقت مذاهب الناس ؛ من التشغيب ، أى خلطت عليهم أمرهم ، وقد تقدم شذوذ ابن عباس في هذه المسألة ، ومخالفة الجمهور له .

قال الإمام : قال بعض شيوخنا : لعله يريد فيمن فاتته الحج : أنه يحل بالطواف

(١) الحج : ٣٣ . (٢) في هامش س .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك من الهامش بسهم .

(٤) في س : كثر . (٥) يوسف : ٣٠ .

(٦) ذكر الطبري في تفسيره عن ابن عباس قوله : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ يقول : علقها حباً . انظر : ابن جرير ١٦ / ٦٤ .

(٧) وقد ذكر ابن جرير عن الشعبي في قوله : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ قال : المشغوف : المحب ، والمشغوف :

المجنون . السابق ١٦ / ٦٤ .

والسعى وهذا التأويل فيه بُعد؛ لأنه قد قال بعد ذلك : وكان ابن عباس يقول : « لا يطف بالبيت حاج / ولا غير حاج إلا حل ، ف قيل له : من أين تقول ذلك ؟ فقال : من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ مَجِّئُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْمُقَدَّسِ ﴾ (١) ، قال : وكان يأخذ ذلك من أمر رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع » .

ب/٢١١

(٣٣) باب التقصير في العمرة

٢٠٩ - (١٢٤٦) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ : أَعَلِمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : لَا أَعْلَمُ هَذَا إِلَّا حُجَّةَ عَلَيْكَ .

٢١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ : قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ ، أَوْ رَأَيْتَهُ يَقْصِرُ عَنْهُ بِمَشْقَصٍ وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ .

وقول معاوية : « قصرت من رأس رسول الله ﷺ عند المروة بمشقص » : يحتج به من قال : إن النبي ﷺ كان في حجة الوداع متمتعاً ، ويحتمل عندنا أن يكون ذلك في غير حجة الوداع ، وإنما كان في بعض عمره - عليه السلام .

قال القاضي : لا يصح هذا من (١) العمرة إلا أن يكون في عمرة الجعرانة ؛ لأن الصحيح أن معاوية [رضى الله عنه] (٢) إنما أسلم يوم الفتح مع أبيه ، أو على الرواية الأخرى له : ورأيتُه يقصر عنه فيصح فيما تقدم من عمرة قبل ، ولا يصح أن يكون في حجة الوداع ؛ لأنه نص أنه حلق ، ولم يختلف في هذا .

وقول ابن عباس له : « لا أعلم هذا ، إلا حجة عليه » : يدل أنه إنما احتج عليه بالتحلل بالطواف من الحج ؛ إذ لا يختلف أحد [في التحلل] (٣) به من العمرة ، والصحيح ما تقدم أن النبي ﷺ لم يحلل (٤) ولم يأت أن النبي ﷺ حل بوجه إلا من تأويل ابن عباس ، وقد تكلمنا على تأويل قول من قال : إنه كان متمتعاً بما لا يخالف هذا ، ولا يوجب تحلله بحول الله [تعالى] (٥) .

وقوله : « بمشقص وهو على المروة » ، قال الإمام : قال : أبو عبيد وغيره : نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض فهو مشقص ، وجمعه مشاقص ، فإذا كان عريضاً فهو

(٢) من س .

(١) في س : في .

(٤) في س : يحل .

(٣) في الأصل : بالتحلل ، والمثبت من س .

(٥) من س .

٢١١ - (١٢٤٧) حدثنى عبيد الله بن عمر القواريرى ، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، حدثنا داود عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ نصرخ بالحج صراحاً ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة ، إلا من ساق الهدى ، فلما كان يوم التروية ، ورحنا إلى منى أهللنا بالحج .

٢١٢ - (١٢٤٨) وحدثنا حجاج بن الشاعر ، حدثنا معلى بن أسد ، حدثنا وهيب بن خالد ، عن داود ، عن أبي نضرة ، عن جابر . وعن أبي سعيد الخدرى - رضى الله عنهما - قالوا : قدمنا مع النبى ﷺ ونحن نصرخ بالحج صراحاً .

معبرة ، وجمعه معابر .

قال القاضى : قال أبو حنيفة : المشقص : كل نصل فيه غير ، وهو الناتئ وسط الحربة ، وقال الخليل : المشقص : سهم فيه نصل عريض ترمى به الوحش ، وقال الداودى : هو السكين ولا يصح قوله ، وإنما أخذه على المعنى .

وقوله : « نصرخ بالحج صراحاً » فيه حجة لرفع الصوت بالإهلال (١) وأنه مشروع من غير إسراف وليس بواجب ، خلافاً لأهل الظاهر فى وجوبه عندهم ، كذلك فى مسجد منى والمسجد الحرام يرفع بها الصوت . واختلف فى غيرهما من المساجد ، فعن مالك فى ذلك روايتان ؛ أحدهما : الرفع كسائر المواضع ، والأخرى : لا يرفع ويسمع نفسه ومن يليه لثلا يشهر نفسه بين أهل المسجد بأنه حاج ويخاف فتنته ، وهذا مأمون فى المسجدين ؛ لأن جميع من فيهما (٢) بتلك الصفة ، ولا ترفع المرأة بالتلبية صوتها لأن صوتها عورة .

قال الإمام : خرج مسلم [بعد هذا] (٣) : حدثنا محمد بن حاتم ، نا مهدي ، نا سليم بن حيان ، عن مروان ، عن أنس ؛ أن علياً لما قدم من اليمن الحديث . وقع عند ابن ماهان فى إسناده سليمان بن حيان بضم السين وزيادة نون ، وهو وهم ، وصوابه : سليم ، [كما] (٤) رواه أبو أحمد .

قال القاضى : وكذا جاء فى الحديث الآخر بعده من رواية حجاج بن الشاعر بغير خلاف ، وهو سليم بن حيان بن بسطام الهذلى ، بفتح السين وكسر اللام ، بصرى روى عن أبيه ، وقتادة ، وسعيد بن ميناء ، ومروان الأصفر ، وعمرو بن دينار وغيرهم ، يروى عنه ابن مهدي ، ويحيى بن سعيد القطان ، ومحمد بن سنان العوفى ، وعبد الصمد بن

(١) فى الأصل : بإهلال .

(٢) فى س : فيه .

(٣) من س .

(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش بسهم .

(١٢٤٩) حَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَتَاهُ آتٌ فَقَالَ : إِنَّ عَبَّاسَ وَابْنَ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَعَتَيْنِ . فَقَالَ جَابِرٌ : فَعَلْنَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا .

عبد الوارث ، ويزيد بن هرون ، وبهز وغيرهم ، وخرج عنه البخاري ومسلم (١) .
 وقول جابر في المتعتين : « فعلناهما مع النبي ﷺ ثم نهانا عنهما عمر فلم نعد لهما » : أراد متعة النساء ، ومتعة فسخ الحج في العمرة ، بدليل أن المتعة بالعمرة إلى الحج قد عمل بها الصحابة كثيراً .

(١) وكذا أبو داود والترمذي والنسائي ، وانظر : تاريخ البخاري الكبير ٢٥٣٩/٤ ، الجرح والتعديل ١٣٦٧/٤ ، تهذيب الكمال ٣٤٨/١١ ، تهذيب التهذيب ١٦٨/٤ .

(٣٤) باب إهلال النبي ﷺ وهدية (١)

٢١٣ - (١٢٥٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ ، عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرَ - الْأَصْغَرَ - عَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « بِمَ أَهْلَلْتَ ؟ » فَقَالَ : أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « لَوْلَا أَنِّ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحْلَلْتُ » .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ . ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ هَاشِمٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ بِهِزٍ « لَحَلَلْتُ » .

٢١٤ - (١٢٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ وَعَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٌ ؛ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَسًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا ، لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » .

٢١٥ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي إِسْحَقَ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ . قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » . وَقَالَ حُمَيْدٌ . قَالَ أَنَسٌ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ » .

٢١٦ - (١٢٥٢) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ ، عَنْ حَظَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لِيَهْلَنَّ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا ، أَوْ لِيُشْنِيَهُمَا » .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . قَالَ : « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ » .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْلَمِيِّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ » بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا .

(٣٥) باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانهن

٢١٧ - (١٢٥٣) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ؛ أَنَّ أَنَسًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ : عُمْرَةٌ مِنَ الْحُدَيْبِيَّةِ - أَوْ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ - فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمْرَةٌ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمْرَةٌ مِنْ جِعْرَانَةَ ، حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمْرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ .

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسًا : كَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : حَجَّةً وَاحِدَةً . وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ . ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هَدَّابٍ .

٢١٨ - (١٢٥٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ : كَمْ غَزَوْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟

وقوله : « إن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر » وذكر أن جميعها في أشهر الحج ، إلا ما جاء من رواية ابن عمر : أن واحدة منها في رجب ، وأنكرت ذلك عليه عائشة ، فسكت ولم يراجعها ، وذلك دليل على إثبات قول عائشة وصحة روايتها ؛ إذ لو كان ابن عمر على بصيرة مما قال لراجعها في ذلك ، وبين ما قال .

وقصده - عليه السلام - بذلك في أشهر الحج - والله أعلم - لفضلها أولاً ، ولمخالفة الجاهلية في ذلك ، وأنها كانت تستعظم ذلك ، فقصد النبي ﷺ [بذلك] (١) تمرينا لقلوب المؤمنين على العمل به ؛ لكن يبقى الإشكال في الرابعة متى كانت ؛ لأن الأولى : عمرة الحديبية في ذِي الْقَعْدَةِ ، والثانية : عمرة القضاء في ذِي الْقَعْدَةِ ، والثالثة : عمرة الجعرانة في ذِي الْقَعْدَةِ ، والرابعة : ذكر أنس أنها التي [كانت] (٢) مَعَ حَجَّتِهِ ، وهذا على تأويل أنس أنه كان قارناً ، وقد ذكرناه ورد الصحابة ذلك عليه وأن الصحيح أنه كان مفرداً ، وقد ردت عائشة على ابن عمر أنه اعتمر في رجب ، فجاء أن الصحيح من هذا ثلاث عمر ، وقصد النبي - عليه السلام - والله أعلم - خصوص عمرته بذِي

قَالَ : سَبْعَ عَشْرَةَ . قَالَ : وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ ، وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً ؛ حَجَّةَ الْوَدَاعِ .

قَالَ أَبُو إِسْحَقَ : وَبِمَكَّةَ أُخْرَى .

٢١٩ - (١٢٥٥) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بُكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ سَمِعْتُ عَطَاءَ يُخْبِرُ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ : كُنْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ مُسْتَنْدِينَ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ ، وَإِنَّا لَنَسْمَعُ ضَرْبَهَا بِالسَّوَاكِ تَسْتَنُّ . قَالَ : فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ : أَيُّ أُمَّتَاهُ ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَتْ : وَمَا يَقُولُ ؟ قُلْتُ : يَقُولُ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ ، فَقَالَتْ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، لَعَمْرِي ! مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ ، وَمَا اعْتَمَرَ مِنْ عُمْرَةٍ إِلَّا وَإِنَّهُ لَمَعَهُ . قَالَ : وَابْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ . فَمَا قَالَ : لَا ، وَلَا نَعَمْ . سَكَتَ .

القعدة [في] (١) أشهر الحج مخالفة للجاهلية على ما تقدم . ولا يعلم للنبي ﷺ اعتمار إلا ما ذكرناه مما اتفق عليه ، واختلف فيه ، وقال الداودي : وقد قيل : إن عمرتيه كانتا في شوال ، عمرة في ذى القعدة ، وعلى أنها ثلاث عمر اعتمد مالك - رحمه الله - في موطئه ، وأدخل الآثار بذلك ، وأن أخرها في شوال (٢) ، وجاء من رواية أبي الحسن الدارقطني أنه - عليه السلام - خرج معتمراً في رمضان ، فلعلها التي عملها في شوال ، وكان ابتداء خروجه لها في رمضان - والله أعلم (٣) .

وقوله : « أنه - عليه السلام - حج واحدة بعد ما هاجر ؛ حجة الوداع وبمكة أخرى » جاء في غيره أنه حج بمكة حجتين (٤) .

(١) في س : و .

(٢) مالك في الموطأ ، ك الحج ، ب جامع ما جاء في العمرة ٣٤٧/١ .

(٣) إلى هنا انتهى كتاب الحج من نسخة س .

(٤) أخرجه البيهقي في دلائل النبوة عن مجاهد مرسلاً ، بلفظ : « حج رسول الله ثلاث حجج : حجتين وهو بمكة قبل الهجرة ، وحجة الوداع » ، وكذا رواه عن جابر بلفظ : « أن النبي ﷺ حج ثلاث حجج : حجتين قبل أن يهاجر ، وحجة بعد ما هاجر » الحديث ، ك الحج ، ب عدد حجج رسول الله وعمره ، ٤٥٤/٥ .

٢٢٠ - (...) وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَتَّصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ . قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ جَالِسٌ إِلَى حَجْرَةِ عَائِشَةَ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ الضُّحَى فِي الْمَسْجِدِ ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ ؟ فَقَالَ : بَدْعَةٌ . فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : أَرْبَعَ عُمَرُ ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَكْذِبَهُ وَنَرُدَّ عَلَيْهِ ، وَسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ فِي الْحَجْرَةِ . فَقَالَ عُرْوَةُ : أَلَا تَسْمَعِينَ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَتْ : وَمَا يَقُولُ ؟ قَالَ : يَقُولُ : اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعَ عُمَرُ ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ . فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ .

وقول عائشة : « لعمري » : دليلٌ على [جواز] (١) قول الرجل له ، وإن كان كرهه مالك ؛ لأنه من باب تعظيم غير الله ، والمضاهاة له بالخلف بغيره ، وقول ابن مسعود إذ رأى ناساً يصلون الضحى في المسجد : « بدعة » يعنى إظهار صلاتها في المسجد والاجتماع لها ، لا أن صلاة الضحى بدعة ، وقد تقدم الكلام على هذا وغيره ، والخلاف فيها في الصلاة .

(٣٦) باب فضل العمرة في رمضان

٢٢١ - (١٢٥٦) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُنَا . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَامْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ - سَمَاءُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَنَسِيتُ اسْمَهَا - : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحْجِي مَعَنَا ؟ » قَالَتْ : لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ ، فَحَجَّ أَبُو وَلَدِهَا وَابْنُهَا عَلَى نَاضِحٍ ، وَتَرَكَ لَنَا نَاضِحًا نَنْضِجُ عَلَيْهِ ، قَالَ : « فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاعْتَمِرِي ، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً » .

٢٢٢ - (...) وحدثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَامْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ - يُقَالُ لَهَا : أُمُّ سَنَانٍ - : « مَا مَنَعَكَ أَنْ تَكُونِي حَاجِبَتِ مَعَنَا ؟ » قَالَتْ : نَاضِحَانِ كَانَا لِأَبِي فَلَانَ - زَوْجِهَا - حَجٌّ هُوَ وَابْنُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا ، وَكَانَ الْآخَرُ يَسْقِي غُلَامَنَا . قَالَ : « فَعُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي حَجَّةً - أَوْ حَجَّةً مَعِي » .

وقوله : « فإن عمرة في رمضان تقضى حجة - أو حجة معي » وفي الرواية الأخرى : « تعدل حجة » ، ومعنى « تقضى » : تجزئ من أجرها وكذا جاء في بعض الروايات : « تجزئ » (١) ، وهو بمعنى تعدل ، معنى ذلك في الأجر والثواب ، لا في الإجزاء عن الفريضة بغير خلاف (٢) .

وقوله : « لنا ناضحان » : أى بعيران .

وقولها : « هو وابنه على أحدهما » ، وكان الآخر يستقى عليه غلامنا » : كذا للشننجالي عن السجزي ، وسقط عليه للعذري ، والفارسي ، وعند ابن ماهان : نسقى عليه غلامنا ، وأرى هذا كله تغييراً ، وأن صوابه : « نسقى عليه نخلًا لنا » فتصحف منه

(١) أخرجه أبو داود ، ك الحج ، ب العمرة ٤٥٩/١ .

(٢) قال ابن بطال : يعنى تعدل حجة من حجات التطوع ؛ لأن ثواب غير الواجب لا يعدل الواجب . انظر : الألبى ، مع الإجماع أن الاعتماد لا يجوز عن حج الفرض . الفتح ٧٠٧/٣ .

« غلامنا » ، وكذا جاء في البخارى ، ويدل على صحته قوله في الحديث قبله : « ننضح ^(١) عليه » وهو بمعنى : نسقى عليه وإنما يُسمى من الإبل النواضح التى يُستقى عليها الماء ؛ لأنها تنضح ، أى تصبه .

(١) البخارى ، ك العمرة ، ب عمرة في رمضان ٤/٣ .

وقال النووى في شرحه للصحيح : المختار أن الرواية صحيحة وتكون الزيادة التى ذكرها القاضى محذوفة مقدرة : وهذا كثير فى الكلام ٣/٣٩٢ .

قلت : تصحيف القاضى للرواية لا وجه له ؛ إذ وردت فى الصحيح للبخارى : « ننضح » وفى مسلم : « نسقى غلامنا » ، فالروایتان مكملتان لبعضهما ، وليس فى مسلم نقص .

(٣٧) باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها

من الثنية السفلى ودخول بلدة من طريق غير التي خرج منها

٢٢٣ - (١٢٥٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْرَسِ ، وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا ، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى .

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ : الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ .

٢٢٤ - (١٢٥٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ ، دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا ، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا .

وقوله : « كان النبي - عليه السلام - يخرج - يعنى من المدينة - من طريق الشجرة ، ويدخل من طريق المعرس ، وإذا دخل مكة دخل من الثنية العليا ، ويخرج من الثنية السفلى » : قيل فعله ذلك لأنه كان أسمح لخروجه ، كذا جاء فى الحديث ، أى أسهل ؛ ولأنه كان آخر أمره وداع البيت ، فيأتى فى رجوعه بعد إلى أعلى مكة تكلف ، وأن خروجه من هنالك لأسفلها أيسر وأسهل ، وقيل : تأول فيه ما يتأول فى مخالفة الطريق فى العيد ؛ ليتبرك به كل من فى طريقه ، ويدعو له ويحييهم عما يسألونه عنه ، ولا يخص قوماً دون قوم ، وليعمهم بدعائه ، وقيل : ليغيب المنافقين ومن فى قلبه مرض بإظهار أمر الإسلام وظهوره ، وقيل : ليكثر خطاه وليكثر نوافله ، وقيل غير هذا . والمعرس على ستة أميال من المدينة . وقوله : « الثنية العليا التى فى البطحاء » تفسير ذلك .

وقوله فى الحديث الآخر : « دخل من كداء من أعلى مكة » : ممدود عندهم مفتوح الكاف ، وعند السمرقندى مقصور ، وقول هشام بن عروة : « وكان أبى أكثر ما يدخل من كدى » بضم الكاف مقصورٌ هنا ، وقيل : صوابه شدُّ الياء آخره ، وكذا اختلف فى الأعلى والأسفل فى كتاب البخارى أيهما المقصور ، وأيها الممدود ، وقال أبو على القالى : « كداء » ممدود غير مصروف جبل بمكة ، قال الشاعر (١) :

٢٢٥ - (...) وحدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو أسامة عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح من كداء من أعلى مكة .
قال هشام : فكان أبي يدخل منهما كليهما ، وكان أبي أكثر ما يدخل من كداء .

أفقدت من عبد شمس كداء فكدى فالركن فالبطحاء

وأما الكدى فجمع كدية ، هو الغليظ من الأرض ، وقال غيره : « كدى » : جبل قريب من كدا .

وقال ابن الأعرابي : « كدا » بالمد عرفة نفسها ، وقال الخليل : و « كدى » بالضم وشد الياء : جبلان ، الأعلى منهما هو الممدود ، وقال غيره : « كدى » مقصور مضموم بأسفل مكة ، والمشدد لمن خرج إلى اليمن ، وليس من طريق التبي — عليه السلام — فى شىء .

(٣٨) باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول

مكة ، والاغتسال لدخولها ، ودخولها نهاراً

٢٢٦ - (١٢٥٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ . قَالَ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعِيدٍ : حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ . قَالَ يَحْيَى : أَوْ قَالَ : حَتَّى أَصْبَحَ .

٢٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى . حَتَّى يَصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا . وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ .

٢٢٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ الْمُسَيَّبِيُّ ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى ، وَيَبِيتُ بِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ ، حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ ، وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِظَةٍ ، لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بَنَى ثُمَّ ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِظَةٍ .

٢٢٩ - (١٢٦٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ الْمُسَيَّبِيُّ ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرْضَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ الْكَعْبَةِ ، يَجْعَلُ الْمَسْجِدَ - الَّذِي بَنَى ثُمَّ - يَسَارَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِطَرْفِ الْأَكْمَةِ ، وَمُصَلَّى رَسُولِ

وذكر المبيت بذي طوى ودخول مكة نهاراً ، وليس هذا من مناسك الحج ، ولكنه يستحب أن يفعل في ذلك ما فعله النبي - عليه السلام - تيمناً بفعله ، واقتداءً باختياره أن يفعل في ذلك . قال أبو القاسم بن أبي صفرة : ودخول النبي - عليه السلام - مرة من أعلى مكة ومرة من أسفلها فلما فعله ليرى الناس السعة في ذلك ، ففعل ما تيسر وتمكن منه ، وفعل عروة ما قال عنه ما جاء في الحديث ، وكانت أقربهما إلى منزله .

اللَّهُ ﷻ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّوْدَاءِ ، يَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعًا أَوْ نَحْوَهَا ، ثُمَّ يُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرُضَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ ، الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ ﷻ .

وذكر اغتساله لدخول مكة ، وهو عندنا من سنن الاغتسال المرغب فيها ، لكن ليس فيه تدلك ، وإنما هو صب ماء. وأغسال الحج نوعان : سنن مؤكدة وهو للإحرام ولدخول مكة ، ومستحب مُرغَبُ فيه وهو الوقوف بعرفة وبالمزدلفة وللطواف .

(٣٩) باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة

وفي الطواف الأول من الحج

٢٣٠ - (١٢٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوَّافَ الْأَوَّلَ ، خَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا ، وَكَانَ يَسْعَى بِيْطْنِ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ .

٢٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ ، فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعَةً ، ثُمَّ يَصْلِي سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

٢٣٢ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى . قَالَ حَرَمَلَةُ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ حِينَ يَقْدُمُ ، يَخْبُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّيْعِ .

٢٣٣ - (١٢٦٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ الْجُعْفِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا ، وَمَشَى أَرْبَعًا .

٢٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ .

٢٣٥ - (١٢٦٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ

الله ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ .

٢٣٦ — (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَالِكٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ الثَّلَاثَةَ أَطْوَافٍ ، مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ .

٢٣٧ — (١٢٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، قَالَ : قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ ، أَسَنَّهُ هُوَ ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ . قَالَ : فَقَالَ : صَدَقُوا ، وَكَذَبُوا . قَالَ : قُلْتُ : مَا قَوْلُكَ : صَدَقُوا وَكَذَبُوا ؟ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ . فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهَزْلِ ، وَكَانُوا يَحْسُدُونَهُ . قَالَ : فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا ، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا . قَالَ : قُلْتُ لَهُ : أَخْبَرَنِي عَنْ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا ، أَسَنَّهُ هُوَ ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ . قَالَ : صَدَقُوا وَكَذَبُوا . قَالَ : قُلْتُ : وَمَا قَوْلُكَ : صَدَقُوا وَكَذَبُوا ؟ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ . يَقُولُونَ : هَذَا مُحَمَّدٌ . هَذَا مُحَمَّدٌ . حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاقِقُ مِنَ الْبُيُوتِ . قَالَ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَكِبَ ، وَالْمَشْيُ وَالسَّعْيُ أَفْضَلُ .

وقوله : « رمل رسول الله ﷺ ثلاثة أطواف » ، قال الإمام : الرمل عندنا مشروع خلافاً لمن لا يراه ، واختلف عندنا في وجوب الدم على من تركه ، واختلف في إعادة الطواف لمن تركه إذا كان بالقرب . فقال بعض الشيوخ : هذا الخلاف يبنى على الخلاف في جواز فيضه ، وفي الكتاب قيل لابن عباس في الرمل : هو سنة ، وإن قوماً يزعمون أنه سنة ، فقال : « كذبوا وصدقوا » : يعني صدقوا في أنه مشروع ، وكذبوا في أنه سنة . قال القاضي : الرمل شدة الحركة في المشي ، ومنه الرمل لقصير الأعارض الخفيفة ، وهو الخبب أيضاً ، وقد ذكره كذلك في الحديث . قال الجوهري : هو كالوثب الخفيف ، وقد بين في الحديث علة الرمل ، وعلى أنه سنة الفقهاء أجمع . وروى الخلاف في ذلك عن

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَزِيدٌ ، أَخْبَرَنَا الْجَرِيرِيُّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ قَوْمَ حَسَدٍ . وَلَمْ يَقُلْ : يَحْسُدُونَهُ .

٢٣٨ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ . قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : إِنْ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَهِيَ سَنَةٌ . قَالَ : صَدَقُوا وَكَذَّبُوا .

٢٣٩ - (١٢٦٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْأَبَجَرِ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، قَالَ : قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : أُرَانِي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : فَصِفْهُ لِي . قَالَ : قُلْتُ : رَأَيْتُهُ عِنْدَ

بعض الصحابة ، وأن المشى أفضل .

وقوله : « رمل من الحجر إلى الحجر » : هذا سنة الرمل عند العلماء ، أن يكون في جميع الثلاثة أشواط ، وهو نص في هذا الحديث ، وجاء في الحديث الآخر في قصة عمرة الحديبية وفيه : أمرهم أن يرملوا بثلاثة أشواط ، ويمشوا ما بين الركنين ، قيل : لأنهم كانوا حينئذ لا تقع عليهم أعين المشركين ، وهذا لا يعارض فيه لأنها في قصتين ؛ الأولى في الحديبية ، وهذه التي فيها الرمل من الحجر إلى الحجر في حجة الوداع ، رفق بهم أولاً لما كان بهم من المرض ، وأمرهم بالتجملد في / الثلاث جهات التي كانت تقع عليها فيها أعين المشركين حين جلسوا لهم [على] (١) فغيقعان ، وأكمل الرمل في الأدوار الثلاثة من الحجر إلى الحجر في حجة الوداع حين قدروا على ذلك ، وهو آخر فعلية .

وقوله : « إن ذلك كان إذا طاف الطواف الأول » : هذا بيان في هذه السنة ، وأن ذلك إنما هو في طواف الورد ، وليس في غيره من طواف الحج نفل ، ويلزم في طواف العمرة ؛ لأنه مقام طواف القدوم وغيره . ولا رمل على النساء في طواف ولا سعى .

ويلزم أهل مكة وغيرهم إلا شيء روى عن ابن عمر في سقوطه عن المكين ، وكذلك ذكر في الحديث علة الركوب بين الصفا والمروة ، وأنه ليس سنه ، وإنما ذلك لأن الناس كثروا على النبي ﷺ ، فركب لئلا يؤذيهم زحامهم ، وكانوا كما قال : لا يدفعون عنه ، وأيضاً فإنه كان - عليه السلام - يعلمهم ، وقال : « خذوا عني مناسككم » ، فركب ليروا كلهم أفعاله .

الْمَرُوءَةَ عَلَى نَاقَةٍ ، وَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ عَلَيْهِ . قَالَ : فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْرَهُونَ .

٢٤٠ - (١٢٦٦) وحدثني أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ ، وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ . قَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ غَدًا قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ الْحُمَى ، وَلَقُوا مِنْهَا شِدَّةً ، فَجَلَسُوا مِمَّا بَلَى الْحَجَرِ ، وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطَ ، وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ؛ لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ جَلْدَهُمْ . فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهَنَتْهُمْ ، هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا ، إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ .
٢٤١ - (...) وحدثني عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرُو ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَمَلَ بِالْبَيْتِ ، لِيَرَى الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ .

وقوله : « كانوا لا يدعون عنه ولا يكرهون » : كذا عن العذري وابن ماهان ، وعند الفارسي : « يكرهون » ، والأول أصوب .

قال الإمام : « لا يدعون » : أى لا يدفعون ، من قول الله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُدْعُونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً ﴾ (١) .

وقوله : « ولا يكرهون » : قد تقدم فى كتاب الصلاة قول أبى عبيدة : الكهر : الانتهاز .

وقوله : « وهنتهم الحمى » : أى أضعفتهم وأرقتهم . قال الفراء : يقال : وهنه الله وأوهنه .

قال القاضى : « وجلدهم » : أى قوتهم .

وقوله : « ثلاثة أشواط » : كذا جاء هنا ، وقد تقدم قول من كره أن يقال : أشواط وأدوار إلا أطوافا ، كما جاء فى أكثر الأحاديث ، وهذا من قول ابن عباس يدل على جوازه ، ولعله إنما كره إثارة ليقال ما سماه الله به من قوله : ﴿ وَلْيَطَّرُوهُ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (٢) .

(٤٠) باب استحباب استلام الركنين اليمانيين

في الطواف ، دون الركنين الآخرين

٢٤٢ - (١٢٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ مِنَ الْبَيْتِ ، إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ .

٢٤٣ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ . قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنْ أَرْكَانِ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ وَالَّذِي يَلِيهِ ، مِنْ نَحْوِ دُورِ الْجُمُعِيِّينَ .

٢٤٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ .

٢٤٥ - (١٢٦٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَّ وَالْحَجَرَ مُذْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا ، فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ .

وقوله : « لم أر رسول الله ﷺ [إلا] ^(١) يمسح الركنين اليمانيين » ، وفي الآخر : « إلا الحجر والركن اليماني » ، وفي الآخر : « الركن الأسود والذي يليه » : كله متفق ؛ لأن اليمانيين على أيمن البيت وركنان له ، والآخرين بعض الحائط وليسا بركنين صحيحين ؛ لأن الحجر وراءها ، وجمهور العلماء على استلام الركنين اليمانيين دونهما ، وروى عن بعض السلف استلام الجميع ، وما حكى عن ابن الزبير لاستلامه الأربع ، قال القاسبي : لأنه كان بنى البيت على قواعده الأربع ، فكانت أركاناً كلها .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .

٢٤٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي خَالِدٍ قَالَ

أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُسْتَلَمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ.

٢٤٧ - (١٢٦٩) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ

الْحَارِثِ، أَنَّ قَتَادَةَ بْنَ دَعَامَةَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ أَبَا الطَّفِيلِ الْبَكْرِيَّ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْتَلَمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

قال القاضي : ولو بنى الآن على [ما] (١) بناء ابن الزبير لاستلمت كلها ، كما فعل ابن الزبير .

وقوله : « ورأيت ابن عمر يستلم الحجر بيديه ثم قبل يده » : وذكره عن النبي ﷺ تقبيل الحجر الأسود في الطواف : من سنن الحج لمن قدر عليه ، فإن لم يقدر وضع عليه يده ثم رفعها إلى فيه ، فإن لم يقدر قام بحذائه وكبر ، فإن لم يفعل فلا شيء عليه عند جميعهم (٢) . وجمهورهم على أنه يقبل يده ، إلا مالكا - في أحد قوليهِ - والقاسم بن محمد فلم يريا تقبيل اليد ، ولا يسجد عليه عند مالك وحده ، وقال : هو بدعة ، وجمهورهم على جواز فعل ذلك ، ولا يقبل الركن اليماني عند مالك ولكن يُسْتَلَمُ باليد ، واختلف عنه في تقبيل اليد فيه ، ولا يلزم ذلك عند جميعهم للنساء (٣) . واستحب بعض السلف أن يكون لمس الركنين في وتر الطواف (٤) لا في شفعه ، وقال به الشافعي . وهذا كله في أول شوط ، ولا يلزمه في بقيتها إلا أن يشاء (٥) .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

(٢) انظر : الاستذكار ١٥٧/١٢ .

(٣) انظر : الاستذكار ١٤٧/١٢ .

(٤) ، (٥) انظر : الاستذكار ١٥٣/١٢ .

(٤١) باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف

٢٤٨ - (١٢٧٠) وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ هُبَّ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَعَمْرُو . ح وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ . قَالَ : قَبَّلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ .

زَادَ هَرُونَ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ عَمْرُو : وَحَدَّثَنِي بِمِثْلِهَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ .
٢٤٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ عُمَرَ قَبَّلَ الْحَجَرَ ، وَقَالَ : إِنِّي لِأَقْبِلُكَ وَإِنِّي لِأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ .

٢٥٠ - (...) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَالْمُقَدَّمِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَادٍ . قَالَ خَلْفٌ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَرَجٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ - يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - يَقْبَلُ الْحَجَرَ

وقول عمر حين قبل الحجر : « لقد علمت أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك » : فيه الاقتداء وترك الاعتراض على السنن بالعقول ، وأن تقبيله الحجر ليس عبادة له بل لله تعالى ؛ بامتنال أمره فيه ، كأمره بسجود الملائكة لآدم ، وشُرْع مع ذلك التكبير للناس إظهاراً أن ذلك الفعل تذلاً له لا لغيره ، أن التحسين والتقييح إنما هو من قبل الشرع لا من قبل العقل ، وأن كل ما جاء به الشرع فهو الحسن المحمود ، وسر ذلك محض العبودية ، وأن العبادات على ضربين : منها ما فهم معناه وعلتها ومصلحتها ، ومنها ما وضع لمجرد التعبد وامتنال الأمر وإطراح استعمال العقل وأكثر أمر الحج من هذا الباب ؛ ولهذا جاء في بعض التلبية : « لييك بحجة تعبداً ورقاً » .

ومعنى « لا تضر ولا تنفع » : أى بذاتك وقدرتك ، وإن كان امتثال ما شرع فيه ينفع في الجزاء عليه والثواب .

وَيَقُولُ: وَاللَّهِ ، إِنِّي لِأُقَبِّلُكَ ، وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ .

وَفِي رِوَايَةِ الْمُقَدِّمِيِّ وَأَبِي كَامِلٍ : رَأَيْتُ الْأَصِيلَعَ .

٢٥١ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَابِسِ بْنِ رِبِيعَةَ .

قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ : إِنِّي لِأُقَبِّلُكَ ، وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ لَمْ أُقَبِّلُكَ .

٢٥٢ - (١٢٧١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالتَّرَمَهُ ، وَقَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سُفْيَانَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا . وَلَمْ يَقُلْ : وَالتَّرَمَهُ .

قال الإمام : وقوله فيه : « رأيت رسول الله ﷺ بك حفيا » : أي معتنيا ، وجمعه أحفيا .

قال القاضي : وقوله : « رأيت الأصلع » . يعني عمر « يقبل الحجر » : فيه جواز ذكر الرجل بما فيه مما لا يكرهه ، إذا لم يقصد به النقص والغض منه .

(٤٢) باب جواز الطواف على بعير وغيره ، واستلام

الحجر بمحجن ونحوه للراكب

٢٥٣ - (١٢٧٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنِ .

٢٥٤ - (١٢٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ مُسْهَرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمِخْجَنِهِ لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ ، وَلَيْشْرِفَ وَلَيْسْأَلُوهُ ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ .

٢٥٥ - (...) وَحَدَّثَنَا عَلَى بْنُ خُشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ؛ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ - يَعْنِي ابْنَ بَكْرٍ - قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ ، وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، لِيَرَاهُ النَّاسُ ، وَلَيْشْرِفَ وَلَيْسْأَلُوهُ ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشَوْهُ .

وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ خُشْرَمٍ : وَلَيْسْأَلُوهُ فَقَطْ .

وقوله : « طاف - عليه السلام - بالبيت على راحلته » ، قال الإمام : تعلق بهذا من أجاز الطواف راكباً لغير عذر ، ومذهب مالك أن الطواف لا يركب فيه إلا لعذر (١) ، وقد ذكر في هذا الحديث أنه فعل ذلك ليراه الناس ويسألوه ، وهذا رآه - عليه السلام - عذراً ، فلا يكون فيه حجة للمخالف .

قال القاضي : قد علل في الكتاب في الحديث علة ذلك بقوله : لأن يراه الناس

٢٥٦ - (١٢٧٤) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَقَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ عَلَى بَعِيرِهِ ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ ، كَرَاهِيَةً أَنْ يُضْرَبَ عَنْهُ النَّاسُ .

٢٥٧ - (١٢٧٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا مَعْرُوفُ بْنُ خَرْبُودَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِخْجَنٍ مَعَهُ ، وَيُقْبِلُ الْمِخْجَنَ .

٢٥٨ - (١٢٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي ، فَقَالَ : « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ » قَالَتْ : فَطُفْتُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يَصْلِي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ ، وَهُوَ يَقْرَأُ بِالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ .

وليشرف وليسألوه ، كراهة أن يصرف عنه الناس وهو مَضْرَبُهُ بتزاحمهم عليه ، وقد ذكر أبو داود أنه كان — عليه السلام — في طوافه هذا مريضاً (١) ، إلى هذا المعنى أشار البخاري عليه وتأوله ، وكذا ترجم على هذا الحديث : باب المريض يطوف راكباً (٢) ، وأجاز ذلك الشافعي مع كراهته له ، وألزم أبو حنيفة فيه الدم إن بعدُ إلى مثل الكوفة ، وإن كان قريباً أعاد ، وقول مالك كقول أبي حنيفة : إن لم / يعد أهدى (٣) ، ومنه قوله في حديث أم سلمة : شكوت إلى رسول الله ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي . فقال: « طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ » على ما تقدم من جوازه للمريض ، ولا خلاف في ذوى الأعذار ، وكونها من وراء الناس ؛ لأن ذلك سنة طواف النساء مع الرجال ؛ لئلا يختلطن بهم ، ولئلا يضرب مركبها — أيضاً — بالطائفين ، وهذا يكون حكم الرجل إذا طاف راكباً لهذه العلة .

وفى هذا كله حجة لنا ولمن قال بطهارة أبوال من يؤكل لحمه وروثه ؛ إذ لو كان نجساً لم يدخل المسجد ؛ إذ لا يؤمن من ذلك منه فيه . وفيه حجة لجواز طواف المحمول من عذر ، ولا خلاف في جوازه ووجوبه عليه .

(١) أبو داود عن ابن عباس ، ك المناسك ، ب الطواف الواجب ٤٣٤/١ .

(٢) البخاري ، ك الحج ، ب المريض يطوف راكباً ١٩٠/٢ .

(٣) انظر : الاستذكار ١٨٦/١٢ وما بعدها .

وقوله في هذا الحديث : « ويستلم الركن بمحجن معه ، وَيَقْبَلُ الْمُحْجَنَ » : على ما تقدم فيمن تعذر عليه التقبيل للحجر أيضا . يضع يده عليه ، فإن لم تمكنه فما يقوم مقام يده . والمحجن : عصا معقفة ، يتناول بها الراكب ما سقط له ، ويحرك بطرفها بعيره للمشى .

وقوله : في حديث أم سلمة : « فطفت ، ورسول الله ﷺ يصلى إلى جانب البيت ويقرأ بالطور » : قيل : إنها صلاة الصبح ، وإنها توخت الطواف حيثئذ لخلاء البيت عن الرجال لكونهم في الصلاة .

(٤٣) باب بيان أن السعى بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به

٢٥٩ - (١٢٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَ : قُلْتُ لَهَا : إِنِّي لَا أَظُنُّ رَجُلًا ، لَوْ لَمْ يَطْفُفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مَا ضَرَّهُ . قَالَتْ : لِمَ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ^(١) . فَقَالَتْ : مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطْفُفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكَانَ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطْوُفَ بِهِمَا . وَهَلْ تَذَرِي فِيمَا كَانَ ذَاكَ ؟ إِنَّمَا كَانَ ذَاكَ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا يُهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ ، يُقَالُ لَهُمَا : إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ ، ثُمَّ يَجِيئُونَ فَيَطْوِفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ يَخْلُقُونَ . فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَرِهُوا أَنْ يَطْوِفُوا بَيْنَهُمَا ، لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . قَالَتْ : فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ إِلَى آخِرِهَا . قَالَتْ : فَطَافُوا .

٢٦٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، أَخْبَرَنِي أَبِي ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : مَا أَرَى عَلَى جُنَاحًا إِلَّا أَنْطَوَفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . قَالَتْ : لِمَ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الْآيَةَ . فَقَالَتْ : لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكَانَ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطْوُفَ بِهِمَا . إِنَّمَا أُنْزِلَ هَذَا فِي أَنْاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، كَانُوا إِذَا أَهْلَوْا أَهَلُّوا لِمَنَاةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَا يَحِلُّ لَهُمْ أَنْ

وقول عروة لعائشة : « ما أرى على أحدٍ لم يطف بين الصفا والمروة شيئاً فقالت عائشة : بش ما قلت » : قال الإمام : هذا من بدیع فقہها ومعرفتها بأحكام الألفاظ ؛ لأن الآية إنما اقتضى ظاهرها رفع الحرج عن طاف بين الصفا والمروة ، فليس هو ينص في سقوط الوجوب فأخبرته أن ذلك محتمل ، ولو كان نصا في ذلك لكان يقول : فلا جناح عليه ألا يطوف بهما ؛ لأن هذا يتضمن سقوط الإثم عن ترك الطواف ، ثم أخبرته أن ذلك إنما كان لأن الأنصار تخرجت أن تمر بذلك الموضع في الإسلام ، فأخبرت أن لا حرج

يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا قَدَمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَجِّ ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ فَلَعَمْرِي ، مَا أَنْتُمْ اللَّهُ حَجَّ مِنْ لَمْ يَطُفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ .

٢٦١ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ . قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ : مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ لَمْ يَطُفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ شَيْئًا ، وَمَا أَبَالِي إِلَّا أَطُوفَ بَيْنَهُمَا . قَالَتْ : بَشَسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخْتِي ، طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ . فَكَانَتْ سُنَّةً . وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاةَ الطَّاعِغَةِ الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ ، لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ وَلَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ لَكَانَتْ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفَ بِهِمَا .

قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ .

وَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْعِلْمُ ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ : إِنَّمَا كَانَ مِنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَرَبِ ، يَقُولُونَ : إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ : إِنَّمَا أُمِرْنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نُؤْمَرْ بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ .

عليها ، وقد يكون الفعل واجباً ، ويعتقد المعتقد أنه قد يمتنع من إيقاعه على صفة ، وهذا كمن عليه صلاة ظهر وظن أنه لا يسوغ له إيقاعها عند الغروب ، فيسأل فيقال : لا حرج عليك إن صليت ، فيكون هذا الجواب صحيحاً ، ولا يقتضى نفى وجوب الظهر عليه (١) .

قال القاضي : قد ذكر مسلم هذه العلة التي ذكر ، وذكر - أيضاً - من رواية ابن أبي شيبة ، عن أبي أسامة ، عن أناسٍ من الأنصار ؛ أنهم كانوا في الجاهلية لا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، فلما قدموا مع النبي ﷺ ذكروا ذلك له ، فأنزل الله الآية ،

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : فَأَرَاهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ .

٢٦٢ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عَقِيلٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ . وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بَنَحْوَهُ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ (١) .

قَالَتْ عَائِشَةُ : قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرِكَ الطَّوْفَ بِهِمَا .

٢٦٣ - (...) وَحَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا ، هُمْ وَغَسَّانُ ، يُهْلُونَ لِمَنَاةَ ، فَتَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً فِي آبَائِهِمْ ؛ مَنْ أَحْرَمَ لِمَنَاةَ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ حِينَ أَسْلَمُوا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ .

وذكر نحوه من رواية الزهري ، ثم ذكر في آخره : أن من العرب من كان يقول : إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، وقال آخرون من الأنصار : إنما أمرنا بالطواف بالبيت ولم نؤمر به بين الصفا والمروة ، فأنزل الله الآية . قال أبو بكر بن عبد الرحمن : فإذا هي نزلت في قوله وهؤلاء .

وقوله : « إن هذا للعلم » ، ويروى : « العلم » : استحسان لقول عائشة ، وتصويب لتأويلها وتفسيرها .

قال الإمام : قد اختلف الناس في السعى بين الصفا والمروة . فقال بعض الصحابة : هو تطوعٌ ، وأوجه مالك ، رأى أن الدم لا يجبره ، وقال أبو حنيفة : هو واجب ، ولأن الدم يجبره .

٢٦٤ - (١٢٧٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَنَسٍ . قَالَ : كَانَتْ الْأَنْصَارُ يَكْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، حَتَّى نَزَلَتْ : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ .

قال القاضي : ويقول مالك قال الشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ، وهو عند جميعهم ركن من أركان الحج ، وقاله جماعة من السلف ، وقالوا : يرجع إليه أو إلى ما ترك فيه حتى يأتي به ، فإن كان قد أصاب النساء قبل رجوعه أعاده قابلاً حجة أو عمرة ، والواجب في الحج منه السعى في طواف واحد وهو المتصل بطواف القدوم ، فمن لم يسع فيه وسعى في غيره في أطواف الحج أجزأه منه (١) .

وقوله في هذا الباب في رواية أبي معاوية : « إنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر ، يقال لهما : إساف ونائلة » : كذا رواية الكافة؛ وعند ابن الخضاء : « في الجاهلية لمناة ، وكانت صنمين على شط البحر » وذكر مثله ، وكلاهما خطأ ، والصواب ما جاء في الروايات الأخرى في الباب : « يهلون لمناة » وفي الرواية الأخرى : « الطاغية التي بالمشلل » ، وهذا هو المعروف .

ومناة : صنم كان نصبه عمرو بن لحي بجهة البحر بالمشلل بما يلي قديداً ، وكذا جاء مفسراً في هذا الحديث في الموطأ ، وله كانت الأزرد وغسان تهل لحجها ، وقال ابن الكلبي : مناة صخر لهذيل بقديد .

وأما إساف ونائلة : فلم يكونا قط لجهة البحر ، وإنما كان فيما يقال : رجلا اسمه : إساف بن نقاد ، ويقال : ابن عمرو ، وامرأة اسمها : نائلة بنت ذئب ، ويقال : بنت سهل ، قيل : كانا من جرهم ، زنيا داخل الكعبة فمسخهما الله حجرتين ، فنصبا عند الكعبة ، وقيل : بل على الصفا والمروة ليعتبر بهما ويتعظ ، ثم حولهما قُصَى ، فجعل أحدهما لصق الكعبة ، والآخر بزمزم ، وقيل : بل جعلهما جميعاً بزمزم ، ونحر عندهما وأمر بعبادتهما ، فلما فتح النبي ﷺ مكة كسرها .

(٤٤) باب بيان أن السعى لا يكرر

٢٦٥ - (١٢٧٩) حدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ . وَقَالَ : إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا . طَوَافُهُ الْأَوَّلَ .

وقوله : « لَمْ يَطُفِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا » ، طَوَافُهُ الْأَوَّلُ » : يَصَحُّ مَا قُلْنَا : إِنَّهُمْ لَمْ يَسْعُوا فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَطْرَافِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَجِّ .

(٤٥) باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع

فى رمى جمرة العقبة يوم النحر

٢٦٦ - (١٢٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : رَدَفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ - الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ - أَنَاخَ فَبَالَ ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا ، ثُمَّ قُلْتُ : الصَّلَاةُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامَكَ » ، فَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ ، فَصَلَّى ، ثُمَّ رَدَفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ جَمْعٍ .

(١٢٨١) قَالَ كُرَيْبٌ : فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ الْفَضْلِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلْبِي حَتَّى بَلَغَ الْجَمْرَةَ .

٢٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عِيسَى ابْنِ يُونُسَ ، قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ : أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنْ جَمْعٍ . قَالَ : فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ الْفَضْلَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلْبِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ .

٢٦٨ - (١٢٨٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ ، أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،

وقوله : « فلما بلغ رسول الله ﷺ الشعب الأيسر - الذى دون المزدلفة - أناخ فبال ؛ ثم جاء فصببت عليه الوضوء ، فتوضأ وضوءاً خفيفاً » ، وفى حديث آخر : « ليس بالبالغ » ، وفى آخر : « فلم يسبغ الوضوء » / ثم قال : « حتى أتى المزدلفة فصلى » ، ٢١٣ / ب وجاء بعد هذا فى الحديث الآخر : « فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ، ثم

عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّهُ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا : « عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ » وَهُوَ كَأَنَّ نَاقَتَهُ حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا - وَهُوَ مِنْ مَنَى - قَالَ : « عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْجَمْرَةُ » .

أقيمت الصلاة : توهم لفظة : « لم يسبغ » أن الأول لم يكن وضوءاً للصلاة ، وكذلك تأوله بعضهم ، وقيل : بل وضأ بعض أعضاء وضوئه ، وليس كذلك بل كان وضوؤه الأول للصلاة ، ثم توضأ آخرًا بالمزدلفة لعذر طرأ عليه ، وليس يقال في الاستنجاء : وضوءاً خفيفاً ، ولا : ليس بالبالغ . ومعنى « لم يسبغ » : أى لم يكرره ، وقد يكون وضوؤه بالمزدلفة لتمام الفضيلة بتكراره ، وتنام عدده ثلاثاً - والله أعلم - ويدل على أنه وضوء للصلاة قوله : « ذهب إلى الغائط » ، فلما رجع صببت عليه من الإداوة فتوضأ وخففه « ليكون على طهارة أو لاستعجاله » ، فلما أتى مزدلفة أتم فضيلته بالتكرار ، أو ابتداء فرضه لحدث اعتراه - والله أعلم - ولا وجه لقول من قال : إنه توضأ وضوءين ليخص كل صلاة من الصلاتين التي جمع بعد بالمزدلفة بوضوء ، على عادته من الوضوء لكل صلاة . إذ تكرار الوضوء قبل أداء فريضة به ممنوع ، ومن السرف المنهى عنه ، إنما الفضيلة في تكراره بعد صلاة فرض به .

وقوله : « فبال ، وما قال : أهرأق الماء » : إشعارٌ بما يراده الحديث ، كما سمعه بلفظ محدثه إياه ، وأنه لم يورده بمعناه .

وقوله : « الصلاة أمامك » ، قال الإمام : اختلف عندنا فيمن صلى تلك الليلة الصلاتين في وقتها ، هل يعيد إذا أتى المزدلفة أم لا ؟ فقيل : يُعيد لهذا الحديث ، وقيل : لا يعيد ؛ لأن الجمع سنةٌ وذلك إذا ترك لا يوجب الإعادة ، ولا يتوجه مثل هذا الخلاف فيمن ترك الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ؛ لأن المصلى للمغرب ليلة المزدلفة لما صلاها قبل الشفق صار كمن صلاها قبل وقتها ، فإنه يعيدها في وقتها ، والذي أخر صلاة العصر يوم عرفة ولم يصلها مع الظهر ، إن كان تركها بعد وقتها فصلاته لها بعد ذلك قضاء ، فلا معنى لأن يقال له : صليها ثانيةً ، كما قيل في المغرب .

قال القاضي : وقد قدمنا الكلام في هذه المسألة بأشبع من هذا في حديث جابر ، وكذلك على قوله : « جمع بمزدلفة بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة » .

وقوله : « فصلى المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيه في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاتها » (١) : هذا سنة العمل عند العلماء اقتداءً بفعل النبي ﷺ ، وأن يؤخر حط الرحال حتى تصلى المغرب .

وَقَالَ : لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ .

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ : وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبِي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ . وَزَادَ فِي حَدِيثِهِ : وَالنَّبِيُّ ﷺ يَشِيرُ بِيَدِهِ كَمَا يَخْذِفُ الْإِنْسَانُ .

٢٦٩ - (١٢٨٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ

وقوله : « فلم يزل يلبي حتى رمى الجمرة » ، قال الإمام : اختلف عندنا متى يقطع الحاج التلبية ، هل عند الزوال ؟ أو عند الرواح إلى الصلاة أو [إلى الموقف] (١) ؟ ذهب المخالف إلى أنه لا يقطع حتى يرمى الجمرة ، وتعلق بهذا الحديث ، واختار ذلك بعض شيوخنا المتأخرين ، واختلف القائلون بأنه لا يقطع حتى يرمى الجمرة ، هل يقطع التلبية إذا رمى أول حصاة أو حتى تتم السبع .

قال القاضي : اختلف عن الصحابة والسلف بالأقوال الثلاثة عن مالك ، وذكر مسلم : « حتى رمى جمرة العقبة » ، وذكر في الحديث الآخر : « حتى بلغ الجمرة » ، فالخلاف هنا مركب على هذين الحديثين ، وقال الشافعي والثوري وأصحاب الرأي وأبو ثور : يقطعها مع أول حصاة ، وقد حكى محمد بن المواز عن مالك أنه يكبر ، وإن شاء لبي في سفره من منى إلى عرفة . وقال ابن الجلاب : من أحرم من عرفة لبي حتى يرمى الجمرة (٢) ، وأخذ مالك في مشهور مذهبه بما روى في موطنه عن علي وعائشة وابن عمر على اختلاف بينهم ، مع اتفاق أنه قبل الوقوف (٣) ، هو مذهب أكثر أهل المدينة ، وجمهور فقهاء الأمصار وجماعة من السلف على أنه يلبي حتى يرمى الجمرة (٤) ، وقال الحسن : يلبي حتى يصلّي الغداة يوم عرفة ثم يقطع ، وتقدم الكلام (٥) على حصي الخذف وعلى ذكر محسر في حديث جابر . وقوله هنا : « والنبي ﷺ يشير بيده كما يخذف الإنسان » بيان وزيادة في تفسير الخذف .

وذكر مسلم أحاديث التلبية بجمع وفي الإفاضة ، وفي السير إلى عرفات [فأما في

(١) من ع ، وهي في نسخة الإكمال غير ظاهرة المعنى .

(٢) انظر : التمهيد ٧٣/١٣ ، ٧٤ وما بعدها ، الاستذكار ١٥٨/١١ وما بعدها .

(٣) الموطأ ، ك الحج ، ب قطع التلبية ٣٣٨/١ رقم (٤٤ - ٤٦) .

(٤) وهو قول الجمهور ، ودليلهم ما جاء في الشيخين من حديث الفضل بن عباس أنه لم يزل مليئاً حتى رماها .

(٥) راجع : الاستذكار ١٥٨/١١ وما بعدها .

حُصَيْنٌ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَحْنُ بِجَمْعٍ : سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، يَقُولُ فِي هَذَا الْمَقَامِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » .

٢٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَبَّى حِينَ أَفَاضَ مِنْ جَمْعٍ ، فَقِيلَ : أَعْرَابِيٌّ هَذَا ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَنْسَى النَّاسُ أَمْ ضَلُّوا ؟ سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ يَقُولُ فِي هَذَا الْمَكَانِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » .

(...) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٢٧١ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَعْنِيُّ ، حَدَّثَنَا زِيَادٌ - يَعْنِي الْبَكَّائِيَّ - عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَا : سَمِعْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ ، بِجَمْعٍ : سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، هَاهُنَا ، يَقُولُ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » ، ثُمَّ لَبَّى وَلَبَّيْنَا مَعَهُ .

التلبية [(١) فهم متفقون على ذلك ، وأنه يرجع إليها بعد الطواف والسعي الذي للقدوم . واختلَفوا متى يقطعها قبل ذلك ؟ هل إذا دخل الحرم ؟ أو إذا دخل مكة ؟ أو إذا طاف ؟ والثلاث روايات عن مالك (٢) وهذا في أهل المواقيت ، وأما التلبية بجمع وفي الإفاضة فقد يحتج به من يقول : يلبى حتى يرمى الجمرة .

(١) في هامش الأصل ، وغير واضحة .

(٢) الموطأ ، ك الحج ، ب قطع التلبية ١ / ٣٣٨ رقم (٤٤ - ٤٦) .

(٤٦) باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة

٢٧٢ - (١٢٨٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ ، مَنَا الْمَلْبَى وَمَنَا الْمُكْبَرُ .

٢٧٣ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَدَاةِ عَرَفَةَ ، فَمَنَا الْمُكْبَرُ وَمَنَا الْمُهْلَلُ ، فَأَمَّا نَحْنُ فَتُكْبِرُ . قَالَ : قُلْتُ : وَاللَّهِ ، لَعَجَبًا مِنْكُمْ ، كَيْفَ لَمْ تَقُولُوا لَهُ : مَاذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ؟

٢٧٤ - (١٢٨٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ ؛ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : كَانَ يَهْلُ الْمُهْلُ مِنَّا ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكْبَرُ الْمُكْبَرُ مِنَّا ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ .

وقوله في الحديث الآخر : « غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ » ، وفي الحديث الآخر : « يَهْلُ الْمُهْلُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكْبَرُ الْمُكْبَرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ » : قد ذكرنا عن مالك أنه قال بمثل هذا وهذا في الحج، وأما في المعتمر فإن أحرم من التنعيم فإنه يقطع التلبية عند مالك إذا رأى البيت ، وأما من أحرم بها من المواقيت فيقطع التلبية إذا انتهى إلى الحرم ، وعنه إن أحرم من الجعرانة أنه يقطع إذا دخل مكة ، وعند الشافعي وأبي حنيفة : يقطعها المعتمر إذا ابتدأ الطواف ، ولم يفرقا بين القرب والبعد .

وقوله : « ونحن بجمع » (١) : أى بمزدلفة ، بفتح الجيم . سميت بذلك للجمع فيها

٣٦. ————— كتاب الحج / باب التلبية والتكبير فى الذهاب من منى إلى عرفات ... إلخ

٢٧٥ — (...) وحدثني سريج بن يونس ، حدثنا عبد الله بن رجاء ، عن موسى بن عتبة ، حدثني محمد بن أبي بكر ، قال : قلت لأنس بن مالك ، غداة عرفة : ما تقول فى التلبية هذا اليوم؟ قال : سرت هذا المسير مع النبي ﷺ وأصحابه ، فمننا الكبير ومننا المهلك ، ولا يعيب أحدنا على صاحبه .

بين العشائين ، وقد يقال : لاجتماع الناس بها للوقوف . قال ابن حبيب : هى جمع ومزدلفة وقزح والمشعر الحرام ، وسميت مزدلفة لذلك ؛ من جمع [الناس بها] (١) ، وقيل : لقربهم من منازلهم بعد الإفاضة . والازدلاف : القرب .

(٤٧) باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، واستحباب صلاتي

المغرب والعشاء جميعا بالمزدلفة في هذه الليلة

٢٧٦ - (١٢٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ : دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ . فَقُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ . قَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامَكَ » ، فَرَكِبَ ، فَلَمَّا جَاءَ الْمَزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ ، فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا .

٢٧٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، قَالَ : انصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الدَّفْعَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى بَعْضِ تِلْكَ الشَّعَابِ لِحَاجَتِهِ ، فَصَبَّتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ، فَقُلْتُ : أَتُصَلِّي ؟ فَقَالَ : « الْمُصَلِّي أَمَامَكَ » .

٢٧٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَأَنْتَظِرُ لَهُ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ : أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الشَّعْبِ نَزَلَ قَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ أُسَامَةُ : أَرَأَى الْمَاءَ - قَالَ : فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِالْبَالِغِ . قَالَ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الصَّلَاةُ . قَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامَكَ » قَالَ : ثُمَّ سَارَ حَتَّى بَلَغَ جَمْعًا ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ .

٢٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ ، أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ ؛ أَنَّهُ سَأَلَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ : كَيْفَ صَنَعْتُمْ حِينَ رَدَدْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ ؟ فَقَالَ : جِئْنَا الشَّعْبَ الَّذِي يُنْبِغُ النَّاسُ فِيهِ لِلْمَغْرِبِ ، فَأَنَاخَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاقَتَهُ وَبَالَ - وَمَا قَالَ : أَهْرَاقَ الْمَاءَ - ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ

فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِالْبَالِغِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الصَّلَاةُ . فَقَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامُكَ » ، فَرَكِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمُزْدَلِفَةَ ، فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَمْ يَحُلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ ، فَصَلَّى ، ثُمَّ حَلُّوا . قُلْتُ : فَكَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصَبَحْتُمْ ؟ قَالَ : رَدِفَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَنْطَلَقْتُ أَنَا فِي سَبَاقِ قُرَيْشٍ عَلَى رِجْلَيَّ .

٢٨٠ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كَرِيبٍ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى النَّقْبَ - الَّذِي يَنْزِلُهُ الْأُمَرَاءُ - نَزَلَ فَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ : أَهْرَاقَ - ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا خَفِيفًا . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الصَّلَاةُ . فَقَالَ : « الصَّلَاةُ أَمَامُكَ » .

٢٨١ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَطَاءٍ - مَوْلَى سِبَاعٍ - عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ؛ أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ ، فَلَمَّا جَاءَ الشَّعْبَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْغَائِطِ ، فَلَمَّا رَجَعَ صَبَّتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ رَكِبَ ، ثُمَّ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ ، فَجَمَعَ بِهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

٢٨٢ - (١٢٨٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ ، وَأُسَامَةُ رَدِفُهُ . قَالَ أُسَامَةُ : فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى أَتَى جَمْعًا .

٢٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، وَثِقِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سُئِلَ أُسَامَةُ ، وَأَنَا شَاهِدٌ ، أَوْ قَالَ : سَأَلْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْدَفُهُ مِنْ عَرَافَاتٍ . قُلْتُ : كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ ؟ قَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعُنُقَ ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ .

وقوله : « لما أتى النقب » بفتح النون وسكون القاف ، / هو الطريق في الجبل ، وقيل النقب : الفرجة بين الجبلين .

وقوله : « فما زال يسير على هنته » بكسر الهاء وأوسطه نون ، ومعناه على سكيته ، ورواه بعضهم : « على هَيْئَتِهِ » بفتح الهاء وأوسطه همزة .

وقوله : « يسير العنق » : سير فيه رفق .

وقوله : « فإذا وجد فجوة نص » : الفجوة : المكان المتسع ، « ونص » : أسرع ، يعني

٢٨٤ - (...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبدة بن سليمان ، وعبد الله بن نمير ، وحُميد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة ، بهذا الإسناد . وزاد في حديث حميد : قال هشام : والنص فوق العنق .

٢٨٥ - (١٢٨٧) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، أخبرني عدي بن ثابت ؛ أن عبد الله بن يزيد الخطمي حدثه ؛ أن أبا أيوب أخبره ؛ أنه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، المغرب والعشاء بالمزدلفة .

(...) وحدثناه قتيبة وابن رُمح ، عن الليث بن سعد ، عن يحيى بن سعيد ، بهذا الإسناد . قال ابن رُمح في روايته : عن عبد الله بن يزيد الخطمي ، وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير .

٢٨٦ - (٧٠٣) وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن ابن شهاب ، عن سالم ابن عبد الله ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً .

٢٨٧ - (١٢٨٨) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ؛ أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أخبره ؛ أن أباه قال : جمع رسول الله ﷺ بين المغرب والعشاء بجمع ، ليس بينهما سجدة ، وصلى المغرب ثلاث ركعات ، وصلى العشاء ركعتين .

من زحام الناس الذي رفق في السير بسبب ذلك ، ويسرع إلى المناسك ليأتيها متسع الوقت ، ويتمكن من تنسكه بها وعمله فيها من غير تضيق ولا استعجال وأصل الفجوة ما اتسع من الأرض ، وقد رواه بعض رواة الموطأ : « فرجة » (١) والنص : الإسراع في السير ، وهو أرفعه .

وقوله : « الذي أنزلت عليه سورة البقرة » (٢) حجة في جواز قولك : سورة البقرة ، [وسوره آل عمران ، وهو هذا ، وقد اختلف السلف ، فأجازوه بعضهم ، وكرهه بعضهم ، فقال : يقال للبقرة التي يذكر فيها : البقرة] (٣) والتي يذكر فيها آل عمران ، قالوا : وخص هنا سورة البقرة : لأن معظم مناسك الحج فيها .

وقوله : « صلى المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة » : أى صلاة نافلة ، وقد

(١) رواية الموطأ ليحيى بن أبي يحيى « فجوة » ، ك الحج ، ب السير في الدفعة ١/ ٣٩٢ .

(٢) حديث رقم (٣٠٥) من هذا الكتاب .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ كَذَلِكَ ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى .

٢٨٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ؛ أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ ، وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ . ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ ذَلِكَ . وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ .

٢٨٩ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : صَلَّاهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ .

٢٩٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا ، وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ .

جاءت السجدة بمعنى الركعة ، وبمعنى الصلاة ، وهذا حكم صلاة الجمع بين صلاتين ؛ أنه لا تنفل بينهما ، وقد تقدم الكلام عليه ، ومن رخص في ذلك مدة أذان المؤذن للأخرة .

وقوله : « وصلى المغرب ثلاث ركعات والعشاء ركعتين » : أصل في السنة في تقصير الحاج بمنى وعرفة ومكة الصلاة الرباعية ، مكيًّا كان أو غير مكي ، إلا أهل منى بمنى ، وأهل عرفة بعرفة ، وأهل مكة بمكة ، هذا قول مالك والأوزاعي ، إلا الإمام فإنه يقصر وإن كان عندهم من سكان هذه المواضع ، وذهب جمهور العلماء إلى أن هؤلاء يتمون ، وإنما يقصر من كان في سفره ماتقصر فيه الصلاة على سنة القصر ، ولا يختص الحاج بشيء من غيره ، وذهب بعض السلف إلى مثل قول مالك ، إلا أنه سوى الإمام وغيره ، وأنه يقصر إن كان من أهل الموضع ، وهو مذهب إسحق .

وقوله : في حديث ابن عمر : « صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة » : حجة لمن قال بذلك ، وقد تقدم الكلام عليه ، أو يكون بإقامة واحدة لكل صلاة دون أذان ، فيحتاج به من قال بذلك أيضاً ، وهو يحتمل أن يكون بأذان كما ثبت في حديث جابر وهو حج واحد ، لكن لم يتعرض هنا لذكر الأذان ولانفيه ، فيجمع بين الروایتين على هذا ، ويبقى الإشكال في إثبات جابر إقامتين ، ونص ابن عمر على إقامة واحدة ، فلعلة يعني بواحدة في العشاء الآخرة . يعني دون أذان فيها ، وبقيت الأولى بأذان وإقامة — والله أعلم .

٢٩١- (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن نمير، حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحق، قال: قال سعيد بن جبير: أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعا، فصلّى بنا المغرب والعشاء بإقامة واحدة، ثم أنصرف، فقال: هكذا صلّى بنا رسول الله ﷺ في هذا المكان.

وذكر مسلم: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا عبد الله بن نمير، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحق قال: قال سعيد بن جبير: أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعا - وذكر الحديث، قال الدارقطني: هذا عندي وهم من إسماعيل، وقد خالفه منهم شعبة والثوري وإسرائيل وغيرهم، فرووه عن أبي إسحق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر، وإن كان إسماعيل ثقة فهؤلاء أقوم بحديث أبي إسحق منه، وهو أحد المائتين من الأحاديث التي استدرکها وتبعها الدارقطني على مسلم والبخاري في صحيحيهما (١).

(٤٨) باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر

بالمزدلفة ، والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

٢٩٢ - (١٢٨٩) حدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب ، جميعاً عن أبي معاوية . قال يحيى : أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش ، عن عمارة ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الله قال : ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها ، إلا صلاتين : صلاة المغرب والعشاء بجمع ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها .
(...) وحدثنا عثمان بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، جميعاً عن جرير ، عن الأعمش ، بهذا الإسناد . وقال : قبل وقتها بغلس .

وقول ابن مسعود : « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها إلا صلاة المغرب والعشاء بجمع ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها » ، قال الإمام : من يقول إن الإسفار بالصبح أفضل تعلق بهذا الحديث ، قال : وقول ابن مسعود يدل على أنه - عليه السلام - كان يؤخر صلاة الصبح ، وأنه عجلها يومئذ قبل وقتها المعتاد .

قال القاضي : لاجبة للمخالف في هذا الظاهر ، فقد تقدم من تغليس النبي ﷺ بالصبح ، وصلاته لها والنجوم بادية مشتبكة ، وأن النساء ينصرفن ما يعرفن من الغلس ، وغير ذلك مما لا يدفع فيه تأويل من تأول هذا ولا غيره . والمراد بهذا الحديث مخالفة عادته في التغليس ؛ إذ كان في غير هذا اليوم يغلس بعض التغليس ، وينتظر - والله أعلم - من يأتي المسجد من الجماعة ممن يصلى به وإن لم ينتظر كافتهم ، وهاهنا الناس كلهم مستعدون ، وجميعهم مستعجلون للإفاضة ، فكان تغليسه الآن أكثر من سائر أوقاته وقبل ميقاته المعلوم له ، كما كانت صلاته المغرب والعشاء مؤخرتين عن ميقاتهما المعهود لصلاته لهما في غير جمع .

(٤٩) باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليالي قبل زحمة الناس ، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة

٢٩٣ - (١٢٩٠) وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا أفلح - يعني ابن حميد - عن القاسم ، عن عائشة ؛ أنها قالت : استأذنت سودة رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة ، تدفع قبله ، وقبل حطمة الناس ، وكانت امرأة ثبطة - يقول القاسم : والثبطة الثقيلة - قال : فأذن لها ، فخرجت قبل دفعه ، وحسبنا حتى أصبحنا فدفعنا بدفعه .
ولأن أكون استأذنت رسول الله ﷺ ، كما استأذنته سودة ، فأكون أدفع بإذنه ، أحب إلى من مفروح به .

٢٩٤ - (...) وحدثنا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن المثنى ، جميعاً عن الثقفى . قال ابن المثنى : حدثنا عبد الوهاب ، حدثنا أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن القاسم ، عن عائشة قالت : كانت سودة امرأة ضخمة ثبطة ، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تفيض من جمع بليل ، فأذن لها . فقالت عائشة : فليتنى كنت استأذنت رسول الله ﷺ ، كما استأذنته سودة . وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام .

وقوله : « استأذنت سودة رسول الله ﷺ ليلة مزدلفة تدفع قبله وقبل حطمة الناس ، فأذن لها ، وكانت امرأة ثبطة » : فسر في الحديث : « الثقيلة » ، وفي الرواية الأخرى : « ضخمة ثبطة » ، وحقيقته : المتأنية ؛ لثقلها وضخامتها . ومعنى : « حطمة الناس » : أى زحمتهم ، ومنه سمى الحطيم لانحطام الناس عليه : أى ازدحامهم . واحتجت الشافعية بحديث سودة على مذهبهم فى جواز الرمي بعد نصف الليل قبل الفجر (١) وإنما حديث سودة هذا رخصة لأولى الأعذار فى الدفع من جمع الإفاضة بليل ، والسنة المبيت بها ، وصلاة الفجر بها غلساً ، والوقوف بالمشر حتى يسفر جداً ، ثم الدفع قبل طلوع الشمس ، كما فعل النبي ﷺ فى حديث جابر وغيره من الأحاديث .

قال الإمام : عندنا أن من ترك المبيت بالمزدلفة والوقوف بالمشر حجة تام ، وعليه دم

٢٩٥ - (...) وحدثنا ابنُ نميرٍ ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيدُ الله بنُ عمرَ عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ ، عن القاسمِ ، عن عائشةَ قالتُ : ودَدْتُ أَنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ ، فَأَصَلَى الصُّبْحَ بِيَمْنَى ، فَأَرَمَنِي الْجَمْرَةَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسُ .
فَقِيلَ لِعَائِشَةَ : فَكَأَنَّتْ سَوْدَةُ اسْتَأْذَنْتَهُ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، إِنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً ثَقِيلَةً ثَبُطَةً ، فَاسْتَأْذَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنَ لَهَا .

٢٩٦ - (...) وحدثنا أبو بكر بنُ أبي شيبةَ ، حدثنا وكيعٌ . ح وحدثني زهير بنُ حربٍ ، حدثنا عبدُ الرحمنِ ، كلاهما عن سُفيانَ عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ ، بهذا الإسنادِ ، نحوه .

٢٩٧ - (١٢٩١) حدثنا محمد بنُ أبي بكرٍ المُقدَّميُّ ، حدثنا يحيى - وهو القطانُ - عن ابنِ جريجٍ ، حدثني عبدُ الله مولى أَسْمَاءَ قَالَ : قَالَتْ لِي أَسْمَاءُ - وَهِيَ عِنْدَ دَارِ

وعند المخالف : يبطل حجة لقول الله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ (١) ، والأمر على الوجوب .

٢١٤ / ب قال القاضي : لا خلاف أنه مشروع من المناسك / والسنن المذكورة ، إلا شيئاً روى عن عطاء ، والأوزاعي : أن جمعاً منزل كسائر المنازل السفر ، من شاء طواه ومن شاء نزل به رحل متى شاء .

وفى إذن النبي - عليه السلام - بالليل لسودة وطمعنه وضعفة أهله ، وأن وقوفه هو بعد صلاة الصبح دونهم ولم يأمرهم بالوقوف - يدل أنه ليس بواجب ، خلافاً للشافعي والنخعي وغيرهما القائلين أن من فاته الوقوف به بعد : فاته الحج ، وذكر عن الأوزاعي (٢) ، واختلف عن الثوري ، واختلف من لم يوجه وهم الجمهور ، هل على تاركه دم ؟ فأوجب ذلك عليه الكوفيون وفقهاء أصحاب الحديث ، وقال الشافعي : إن خرج منها بعد نصف الليل فلا شيء عليه ، وإن كان قبل ولم يعد إليها افتدى بشاة ، وقال مالك : من نزل بها فلا دم عليه ، وإن مر ولم ينزل فعليه دم ، وقد جاء عن ابن عمر في تقديم ضعفة أهله : أنهم كانوا يقفون قبل أن يدفعوا قبل وقوف الإمام ، فجعل الرخصة في تعجيل الوقوف لا في

(١) البقرة : ١٩٨ .

(٢) ونقل عن المزني في الحواشي الكبير أنه قال : حكى عن خمسة من التابعين أنه ركن ، وهم : الحسن وإبراهيم النخعي وعامر الشعبي والأسود وعلقمة ، وبه قال أبو عبد الرحمن الشافعي ، واستدلوا بالآية : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ وبالحديث : « من وقف بجمع فقد أدرك الحج ، ومن فاته فقد فاتته الحج » وقال : الآية تدل على الذكر دون البيت ، والحديث لم يصح . ١٧٧/٤ .

المُزْدَلَفَةُ - هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: لَا. فَصَلَّتْ سَاعَةً. ثُمَّ قَالَتْ: يَا بُنَيَّ، هَلْ غَابَ الْقَمَرُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَتْ: ارْحَلْ بِي. فَارْتَحَلْنَا حَتَّى رَمَتْ الْجَمْرَةَ، ثُمَّ صَلَّتْ فِي مَنْزِلِهَا. فَقُلْتُ لَهَا: أَيُّ هَتَاهُ، لَقَدْ غَلَسْنَا. قَالَتْ: كَلَّا، أَيُّ بُنَيَّ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِلظُّعُنِ.

(...) وَحَدَّثَنِي عَلَى بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي رِوَايَتِهِ: قَالَتْ: لَا. أَيُّ بُنَيَّ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لَظُّعْنِهِ.

٢٩٨ - (١٢٩٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنِي عَلَى بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ؛ أَنَّ ابْنَ شَوَّالٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ فَأَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ بِهَا مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ.

٢٩٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ. ح وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شَوَّالٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، نَغْلَسُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى.

وَفِي رِوَايَةِ النَّاقِدِ: «نَغْلَسُ مِنْ مُزْدَلَفَةٍ».

٣٠٠ - (١٢٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّقَلِ - أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ - مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ.

إِسْقَاطُهُ. وَاخْتَلَفَ عَنْ مَالِكٍ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَحَقِّ مِنَ الزَّمَانِ بِمُزْدَلَفَةٍ، هَلْ هُوَ اللَّيْلُ كُلُّهُ أَوْ جُلُّهُ، أَوْ أَقْلُ زَمَانٍ؟ حَكَى ذَلِكَ ابْنُ خُوَيْزِمَةَ مِنْدَادٌ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لَظُّعْنِهِ (١)»: أَيُّ نَسَائِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ: سَمِيتُ الْمَرْأَةَ ظُعِينَةً بِاسْمِ الْهُودِجِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ، وَظُعِينَةُ الرَّجُلِ: امْرَأَتُهُ.

قَالَ الْقَاضِي: وَقَوْلُهُ: «أَيُّ هَتَاهُ»: وَأَصْلُهُ مِنَ الْهَنْ، يَكْنَى بِهِ عَنِ الشَّيْءِ، وَالْأَنْثَى هَنْةٌ، فَإِذَا وَصَلَتْهَا بِالْهَاءِ قُلْتُ: يَاهْتَاهُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: يَاهْنُوهُ، وَلِلرَّجُلِ: يَاهْنَاهُ، وَلَا تَسْتَعْمَلُ كَذَا إِلَّا فِي الدَّاءِ.

وَقَوْلُهُ: «لَقَدْ غَلَسْنَا»: أَيُّ رَمِينَا بِغُلَسٍ، وَهُوَ أَعْلَى السَّحَرِ، وَثَقُلَ الشَّيْءُ بِفَتْحِ

الْقَافِ، نَقَلَ الْمَسَافِرُ مَتَاعَهُ وَجَسَمَهُ.

(١) فِي ع: لَضَعْنُهُ، وَالمُثَبَّتُ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ.

٣٠١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ .

٣٠٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عُمَرُو عَنْ عَطَاءَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ .

٣٠٣ - (١٢٩٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءُ ؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : بَعَثَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَحَرٍ مِنْ جَمْعٍ فِي ثَقَلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ . قُلْتُ : أَلْبَلَّغَكَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : بَعَثَ بِي بَلِيلٌ طَوِيلٌ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا كَذَلِكَ ، بِسَحَرٍ . قُلْتُ لَهُ : فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : رَمَيْنَا الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ . وَأَيْنَ صَلَّى الْفَجْرُ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا كَذَلِكَ .

٣٠٤ - (١٢٩٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقْدُمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ ، فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمَزْدَلِفَةِ بِاللَّيْلِ ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ ، ثُمَّ يَدْفَعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ ، وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ . فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ مَنَى لَصَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْجَمْرَةَ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ : أَرْخَصَ فِي أَوْلَئِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وقوله : « كان ابن عمر يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ ، فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة بالليل » ، وذكر قبل أن يقف الإمام ، قال : ومنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فإذا قدموا رموا الجمرة ، وقال : أَرْخَصَ فِي أَوْلَئِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - الحديث .

قال الإمام : مذهب الشافعي رمى الجمرة من نصف الليل ، ويتعلق بأن أم سلمة قدمت قبل الفجر ، وكان - عليه السلام - أمرها أن تفيض وتوافيه الصبح بمكة ، وظاهر هذا عنده تعجيل الرمي قبل الفجر ، ومذهب الثوري والنخعي : أنها لا ترمى إلا بعد طلوع الشمس (١) ، ويتعلقان بحديث فيه : أنه - عليه السلام - يقدم ضعفة أهله وأمرهم ألا يرموا حتى تطلع الشمس . ومذهب مالك : أن الرمي يحل بطلوع الفجر ، ويتعلق بما ذكر [من حديث] (٢) ابن عمر (٣) .

قال القاضي : قد تقدم في حديث جابر استحباب ما فعل النبي - عليه السلام .

(٥٠) باب رمى جمرة العقبة من بطن الوادى ، وتكون مكة

عن يساره ، ويكبر مع كل حصاة

٣٠٥ - (١٢٩٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْعُودٍ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ .

وقوله : « رمى عبد الله جمرة العقبة من بطن الوادى بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة » ، وقال : « هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة » ، وإنكاره رميها من فوق العقبة ، وفى الحديث الآخر : « فاستبطن الوادى ، فاستعرضها فرماها من بطن الوادى » : كله بمعنى واحد ، أى وقف فى بطنه ووسطه ، ومعنى : « استعرضها » : أى وقف فى عرض الجمرة ، أى جانبها ، وفى الحديث الآخر : « وجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه » .

رمى الجمرة من مناسك الحج ، واختلف هل هى من واجباته وأركانها أم لا ؟ وفى مذهبنا فيه الوجهان ، وحكى الطبرى عن بعض الناس أن الجمار إنما جعل حفظاً للتكبير ، ولو ترك الرمى تارك وكبر أجزأه ، ونحوه عن عائشة . ورمى جمرة العقبة من حيث تيسر من أعلى العقبة ، أو أسفلها ، أو أوسطها بجزئ ، والمستحب من بطن الوادى من أسفلها ، كما جاء فى الحديث : هذا كله قول كافة العلماء ، أما سائر الجمرات فمن فوقها ، ورميها بسبع حصيات . واختلفوا فيمن رماها بأقل ، فجمهور العلماء على أن تارك ذلك دماً إذا فاته جبره أيام الرمى ، وهو قول مالك والأوزاعى ، وذهب الشافعى وأبو ثور إلى أن على تارك حصاة مداً من طعام وفى اثنتين مدين ، وفى ثلاث فأكثر دماً وقال أبو حنيفة وصاحبه : لو ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث ففى كل حصاة نصف صاع ، وإن كان أكثر من نصفها فعليه دم . وقال مالك : إن نسى جمرة تامة أو الجمار كلها عليه بدنة ، وإن لم يجد بقرة ، فإن لم يجد فشاة ، وقال البصريون : على ناسى الجمرة والجمرتين دم ، وقال عطاء فيمن رمى بخمسي ، ومجاهد فيمن رمى بست : لاشئ عليه . واتفقوا أن بخروج أيام التشريق يفوت الرمى إلا العقبة ، إلا ما قاله أبو مصعب : إنه يرمى متى ذكر ، كمن نسى صلاة يصلها متى ذكرها (١) .

وقوله : « يكبر مع كل حصاة » : هى السنة ، وبها أخذ مالك والشافعى ، وبه عمل

قَالَ فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَتَاسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

٣٠٦ — (...) وَحَدَّثَنَا مُنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهَرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يَوْسُفَ يَقُولُ ، وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمَنْبَرِ : أَلْفُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلَفَهُ جَبْرِيلُ ، السُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا الْبَقَرَةَ ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا النَّسَاءُ ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ .

قَالَ : فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهِ فَسَبَّهَ وَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ ؛ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، فَأَتَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي فَاسْتَعْرَضَهَا ، فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ . قَالَ : فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، إِنَّ النَّاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا . فَقَالَ : هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، مَقَامُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

(...) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدَّورَقِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ : لَا تَقُولُوا سُورَةَ الْبَقَرَةِ . وَاقْتَصَا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهَرٍ .

٣٠٧ — (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا

اللائمة ، وأجمعوا أن من لم يكبر لاشيء عليه . والتكبير هنا برفع الصوت ، وكان بعض السلف يدعو مع ذلك .

وقوله : « هذا والذي لا إله إلا هو مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة » : حجة في جواز سورة البقرة ، وسورة آل عمران وسنة ذلك ، وقد أنكر إبراهيم النخعي على الحججاج في الأم نهي عن ذلك ، وقوله : « السورة التي يذكر فيها البقرة » وهو اختيار بعضهم أيضا .

وقول الحججاج « أَلْفُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلَفَهُ جَبْرِيلُ — عليه السلام — السورة التي يذكر فيها البقرة » الحديث ، ولم ينكر عليه إبراهيم قوله : « ألفه جبريل » كما أنكر عليه ماتقدم ، فإن كان يريد بقوله تأليف الآي في كل سورة ونظمها على ما هي عليه في المصحف الآن ، فهو إجماع المسلمين / ، وأن ذلك توقيف من النبي — عليه السلام — وإن كان يريد تأليف السور بعضها إثر بعض ، فهو قول بعض الفقهاء والقراء والمحققين على خلافه ، وأنه اجتهد من

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ ؛ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : فَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ . وَقَالَ : هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

٣٠٨ - (...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَلَمَّا أَتَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ .

٣٠٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُحَيَّاءِ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى أَبُو الْمُحَيَّاءِ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ ، قَالَ : قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ : إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَ الْجَمْرَةَ مِنْ فَوْقِ الْعَقْبَةِ . قَالَ : فَرَمَاهَا عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، ثُمَّ قَالَ : مِنْ هَاهُنَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، رَمَاهَا الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ .

الأمة وليس بتوقيف ، وقد تكلمنا على هذا في كتاب الصلاة (١) وتقديمنا هنا النساء على آل عمران يدل أنه لم يرد إلا نظم الآي ؛ لأن الحجاج إنما كان يتبع مصحف عثمان ولا يخالفه ، ولم يرد في الظاهر ترتيب السور - والله أعلم .

(١) راجع : كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف رقم (٨١٨) .

(٥١) باب استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر راكبا . وبيان

قوله ﷺ : « لتأخذوا مناسككم »

٣١٠ - (١٢٩٧) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، جَمِيعًا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ ، قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ : أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَيَقُولُ : « لَتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ ، فَإِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلِّي لَا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ » .

٣١١ - (١٢٩٨) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعِينٍ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ ، قَالَ : سَمِعْتُهَا

وقوله : « حججت مع رسول الله ﷺ حجة الوداع ، [وفيه قرابته على راحلته ، ومعه بلال وأسامة ، أحدهما يقود به ، والآخر رافع ثوبه على رأس رسول الله ﷺ من الشمس] »^(١) ، قال الإمام : ذهب بعض الفقهاء إلى جواز استئطال المحرم راكبا ، وتعلق بهذا الخبر . ومالك يكره ذلك ، وأجاب بعض أصحابه عن هذا بأن هذا القدر الذي وقع في الخبر لا يكاد يدوم ، وقد أجاز مالك للمحرم أن يستظل بيده ، وقال ما ثبت ذلك . وقال بعضهم : يحتمل أن يكون هذا الاستئطال المذكور في الحديث عند مقاربة الإحلال ؛ لأن يرمى الجمرة يباح ذلك ، فلعله يسهل فيه كما يسهل في الطيب عند طواف الإفاضة ، وقد روى أن عمر رأى رجلاً جعل ظلاله على محمله ، فقال : « أضح لمن أحرمت له » يعني : أبرز إلى الضحاء . قال الرياشي^(٢) : رأيت أحمد بن المعذل^(٣) في يوم شديد الحر فقلت

(١) وفي ع الجملة هكذا : فرأيت أسامة وبلالاً ، وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي ﷺ ، والآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جمرة العقبة .

(٢) في الإكمال : الرقاشي والثبت من ع .

والرياشي هو : عباس بن الفرج العلامة الحافظ شيخ الأدب أبو الفضل البصري النحوي ، ولد بعد الثمانين ومائة ، وحمل عن الأصمعي والطيالسي ومسدد ومحمد بن سلام ، وعنه أبو داود والمبرد والحري . انظر : السير ٣٧٢/١٢ ، طبقات النحويين ٩٧ .

(٣) هو ابن غيلان بن حكم شيخ المالكية أبو العباس العبدى البصري المالكي الأصولي شيخ إسماعيل القاضي تفقه بعبد الملك بن الماجشون ومحمد بن مسلمة ، وكان من يحور الفقه صاحب تصانيف وقصاحة وبيان . قال أبو إسحق الحضرمي : كان ابن المعذل من الفقه والسكينة والأدب في غاية . قال الذهبي لم أر له وفاة . انظر : طبقات الشعراء ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، الأغاني ٢٥١/٣ ، العبر ٤٣٤/١ ، السير ٥١٩/١١ .

تَقُولُ : حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ ، فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ وَأَنْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأُسَامَةُ ، أَحَدُهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتَهُ ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّمْسِ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ : « إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَسِبْتُهَا قَالَتْ - أَسُودٌ ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا » .

٣١٢ - (...) وحدثني أحمد بن حنبل ، حدثنا محمد بن سلمة ، عن أبي عبد الرحيم ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن يحيى بن الحُصَيْن ، عن أم الحُصَيْن جدته ، قالت : حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ ، فَرَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالًا ، وَأَحَدُهُمَا أَخَذَ بِخِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ .

له : يا أبا الفضل ، هلا استظلت ، فإن في ذلك توسعة للاختلاف فيه ، فأنشد :

ضحيت له كي استظل بظله إذا الظل أضحى في القيامة قالصاً
فوا أسفا إن كان سعيك باطلاً وواحسرتى إن كان حجك (١) ناقصا

قال صاحب الأفعال : يقال ضحيت وضحوت ضحياً وضحواً : [إذا (٢) برزت للشمس ، وضحيت ضحاء (٣) أصابتنى الشمس ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴾ (٤) .

قال القاضى : قد قدمنا من الكلام فى هذا وكافة العلماء على جوازه .

وقوله فى هذا الحديث : « وإن أمر عليكم عبدٌ مجدعٌ يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا » : الجدع : القطع ، نبه بهذا على نهاية الخساسة والضعفة فى أوصاف العبيد ؛ إذ لا يكون بهذه الصفة إلا الوغدُ الدنئى منهم ، المستعمل فى أرذل الأعمال وأخسها . وفيه مايلزم من طاعة الأئمة إذا كانوا متمسكين بالإسلام ، والدعوة لكتاب الله كيف ماكانوا هم فى أنفسهم وأنسابهم وأخلاقهم .

قال الإمام : خرج مسلم فى هذا الباب : ثنا أحمد بن حنبل ، ثنا محمد بن سلمة ، عن أبي عبد الرحيم ، عن زيد بن أبي أنيسة - الحديث . ثم قال مسلم : واسم أبى عبد الرحيم خالد بن أبى يزيد ، وهو خال محمد بن سلمة ، روى عنه وكيع وحجاج الأعور ،

(٢) من ع .

(١) فى الإكمال والأبى : أجرك ، والمثبت من ع .

(٤) طه : ١١٩ .

(٣) فى نسخ الإكمال : صحا .

قَالَ مُسْلِمٌ : وَأَسْمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ ، خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ . وَهُوَ خَالُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ .
رَوَى عَنْهُ وَكِيعٌ وَحَجَّاجُ الْأَعْوَرِ .

قال بعضهم : هكذا فى رواية أبى أحمد والكسائى ، وفى نسخة ابن ماهان : روى عن
وكيع وحجاج ، والأول هو الصواب .

(٥٢) باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف (١)

٣١٣ - (١٢٩٩) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجَمْرَةَ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ .

(١) ترك الإمام والقاضي هذا الباب بغير تعليق .

(٥٣) باب بيان وقت استحباب الرمي

٣١٤- (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو خالد الأحمر وابن إدريس ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : رمى رسول الله ﷺ الجمرة يوم النحر ضحى ، وأما بعد فإذا زالت الشمس .

(...) وحدثناه علي بن خنسم ، أخبرنا عيسى ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كان النبي ﷺ . بمثله .

وقوله : « رمى — عليه السلام — الجمرة يوم النحر ضحى » ، وأما بعد فإذا زالت الشمس ، قال القاضي : هذا أصل في هذه السنة ، وأراد بيوم النحر جمرة العقبة ؛ إذ لا يرمى يوم النحر غيرها ، وقد تقدم أنه وقت استحباب رميها ، وأما الجمار الآخر فبعد الزوال كما جاء في الحديث ، وهو قول كافة العلماء والسلف ، إلا أن أبا حنيفة قال : يستحسن أن يكون في اليوم الثالث قبل الزوال ، قال : والقياس أنه لا يجوز إلا بعد الزوال ، وخالفه صاحبه ، وقال إسحق : يجزئه في اليوم الثالث قبل الزوال ، وقال عطاء وطاوس : يجزئه في الثلاثة الأيام قبل الزوال والسنة ترد هذا كله (١) ، وقد قال — عليه السلام — وهو يرمى : « خذوا عني مناسككم » (٢) .

وجمرة العقبة يوم النحر ترمى بسبع حصيات — كما تقدم — والجمرات الأخر الثلاث في الثلاثة الأيام بعدها ترمى كل يوم بأحد وعشرين ، كل جمرة بسبع ، يبدأ بالتى تلى المسجد ، وهى الدنيا ، ثم الوسطى عند العقبة الأولى قرب مسجد منى ، ويقف فى هاتين — عند مالك — ويدعو ويستقبل القبلة ، ويقوم طويلاً للدعاء والذكر ، وقيل : إنما يفعل هذا فى الأولى ، وأما الوسطى فيأخذ إذا رماها ذات الشمال فى بطن المسيل ، ثم يقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، ويدعو ويهلل ويذكر الله على ما جاء فى حديث ابن عمر ، وقاله محمد من أصحابنا ، وأما الجمرة الثالثة فى العقبة حيث يرمى يوم النحر ، ولا يقف عند هذه ، وكذا جاء فى حديث ابن عمر ، خرجه البخارى (٣) . يفعل هذا فى كل يوم من

(١) حديث الباب ، وحديث مالك فى الموطأ عن نافع ؛ أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا ترمى الجمار فى الأيام الثلاثة حتى تزل الشمس . انظر: الموطأ ٤٠٨/١ ، وسنن البيهقى ١٤٩/٥ .

ومأورد فى غير ذلك فهو إما رخصة أو الاستحباب . انظر: البدائع ١١٢٣/٣ .

(٢) سبق تخريجه قريباً فى بداية كتاب الحج ، ب استحباب رمى جمرة العقبة ... إلخ برقم (٣١٠) .

(٣) البخارى ، ك الحج ، ب رفع اليدين عند جمرة الدنيا والوسطى ٢١٩/٢ .

الأيام الثلاثة بعد يوم النحر فعدد الجمار في هذه الأيام الثلاثة ثلاث وستون ، وتتم بسبع جمرة العقبة يوم النحر سبعين حصاة .

واختلف في رفع الأيدي عند الدعاء عند الجمرتين ، فقال به الكافة على ما جاء في الحديث (١) واختلف فيه قول مالك . واختلفوا فيمن لم يقف عند الجمرتين ، فكافتهم على أنه لا شيء عليه ، إلا الثوري فإنه رأى أن يطعم شيئاً أو يهريق دماً .

وقوله : « وهو يرمى على راحلته » (٢) ، قال القاضي : ليس من سنة الرمي الركوب له ولا الترجل ولكن يرمى الرجل على هيئته التي يكون حينئذ عليها من ركوب أو مشى ، ولا ينزل إن كان راكباً لرمى ، ولا يركب إن كان ماشياً ، وهذا في جمرة العقبة ، وأما الأيام بعدها فيرمى ماشياً لأن الناس نازلون بمنى منازلهم فيها ، فيمشون للرمي ولا يركبون لأنه خروج عن التواضع حينئذ هذا مذهب مالك ، واستحب أحمد وإسحق الرمي ماشياً ، وروى ذلك عن بعض الصحابة .

وقوله : « ويرمى » يدل أنه رمى لاطرح ، ولا وضع ، وهو قول أصحابنا : أن الطرح والوضع لا يجزئ ، وقال أصحاب الرأي : يجزئ الطرح ، ولا يجزئ الوضع ، ووافقنا أبو ثور ، إلا أنه قال : إن كان يسمى الطرح / رمياً أجزأ .

(١) حديث ابن عمر السابق الذي في النحر .

(٢) حديث رقم (٣١٠) من هذا الكتاب .

(٥٤) باب بيان أن حصى الجمار سبع

٣١٥ - (١٣٠٠) وحدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين، حدثنا معقل - وهو ابن عبيد الله الجزري - عن أبي الزبير، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «الاستجمار تو، ورمي الجمار تو، والسعي بين الصفا والمروة تو، والطواف تو، وإذا استجمر أحدكم فليستجمر بتو».

وقوله: «الاستجمار تو، والسعي تو، والطواف تو»: قال الإمام: معناه وتر. وفي حديث الشعبي: «فما مضت إلا توة»: أي ساعة واحدة، ويقال في غير هذا: جاء فلان توك، أي قاصدا لا يعرج على شيء.

قال القاضي: وأما قوله آخر: «إذا استجمر أحدكم فليستجمر بتو» وقد ذكر الاستجمار أولاً، فتكراره إما أن يكون المراد أولاً الفعل والثاني عدد الأحجار، أو يكون أحدهما الاستطابة والثاني: البخور، والأول أظهر، واختلف الفقهاء، هل يرمى جمرة العقبة يتم تحلل الحاج من كل شيء منع منه إلا النساء؟ وهو قول أبي ثور. أم حتى يحلق فيحل له - أيضاً - كل شيء إلا النساء؟ وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي وجماعة من العلماء، أم يحل له بعض ويمنع من بعض حتى يطوف طواف الإفاضة؟ فذهب مالك إلى التفريق بين التحللين، وأن يرمى الجمرة حل له كل شيء إلا النساء والطيب والصيد، وأن تحلله إنما يتم بطواف الإفاضة، وحينئذ يحل له كل شيء [مما] (١) منع من النساء والصيد والطيب وغير ذلك، وروى عن عمر. أن يرمى جمرة العقبة يحل له كل شيء إلا النساء [والطيب، وعن عطاء: إلا النساء] (٢) والصيد، ولا خلاف بينهم أن النساء لا يبحن إلا بعد الإفاضة (٣). واختلف قول مالك إذا تطيب قبل الإفاضة في وجوب الدم عليه للخلاف في ذلك.

وموانع الإحرام عندنا ضربان:

أحدهما: فعل ما لا يباح استحلاله وهو الصيد والرفث، والرفث: الجماع، وكل ما في معناه من الاستمتاع بالنساء، وما يدعو إلى ذلك من الطيب والعقود المختصة به كالنكاح.

(١) ساقطة من الأصل، واستدركت بالهامش بسهم.

(٢) سقط من الأصل، واستدرك بالهامش بسهم.

(٣) انظر: الحاوي ٤/١٩٢، الاستذكار ١٣/٢٢٧ وما بعدها.

والثانى : إزالة مالا يباح له اجتنابه وهو التفت ، وهو الشعث ، وترك حلق شعره وإزالته ومشطه وغسله بالغسل ، وترك التنظيف ، وقص الأظفار ، والتطيب ، ولبس المخيط والخفاف ، وما يستر الرأس والوجه والأطراف فهذا الفصل وهو التفت يقع التحلل منه عندنا بالخلاف والفصل الأول لا يقع التحلل منه إلا الطواف، وهو آخر التحللين وغايته عند الجميع .

(٥٥) باب تفضيل الخلق على التقصير وجواز التقصير

٣١٦- (١٣٠١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ : حَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَحَلَقَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ » مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ قَالَ : « وَالْمُقَصِّرِينَ » .

٣١٧- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ ، ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ » قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُحَلِّقِينَ » قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَالْمُقَصِّرِينَ » .

أحاديث الخلق والتقصير

ودعاؤه — عليه السلام — بالرحمة والغفران للمحلقين وتكريره ذلك دون المقصرين حتى سئل فدعا للجميع وقال: « للمقصرين » : قال الإمام : زعم بعض العلماء أن ذلك تخفيف على الخلق لأجل أنه — عليه السلام — لما أمرهم فحلوا ولم يحل توقفوا استثقالا لمخالفة أفعاله، فلما عزم عليهم مالوا إلى التقصير لأنه أخف وأقرب شيئا به — عليه السلام — إذ لم يحل ، أو لأنهم لم يكونوا اعتادوا الخلق . وقد اختلفوا في الخلق ، فمذهبنا أنه عند التحلل نسك مشروع لأجل ظاهر الحديث ، ولقوله سبحانه : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ (١) فوصفهم بذلك يقتضى كونه مشروعاً، وقال الشافعى : ليس بنسك وهو مباح كاللباس والطيب لأنه ورد بعد الحظر فحمل على الإباحة ، ولأنه لو حلق في حال الحج لافتدى كما إذا لبس وتطيب ، ولو كان من النسك لم يلزمه فدية ، كما لو رمى الجمار قبل وقتها ، فإن أقصى ما عليه أن يعيدها ولا يلزمه دم، وما ذكرنا من الظاهر يرد قوله .

هذا وقد استقر في الشرع تحريم السلام في أثناء الصلاة المفروضة وأمر به في آخرها ولم يكن ذلك على وجه الإباحة بل حمل على الوجوب ، واختلف الناس أيضا في القدر الذى تتعلق به الفدية إذا حلق ، والمشروع منه عند التحلل ، فعند الشافعى أقله ثلاث

٣١٨ - (...) أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سُفْيَانَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ الْحَبَّاجِ قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ » ، قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ » . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ » . قَالُوا : وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَالْمُقَصِّرِينَ » .

٣١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ : فَلَمَّا كَانَتْ الرَّابِعَةُ قَالَ : « وَالْمُقَصِّرِينَ » .

٣٢٠ - (١٣٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ » قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ ؟ قَالَ : « اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ ؟ قَالَ : « اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلِلْمُقَصِّرِينَ ؟ قَالَ : « وَلِلْمُقَصِّرِينَ » .

(...) وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا رُوْحٌ عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

شعرات ، وعند أبي حنيفة : ربع الرأس ، وعند أبي يوسف : نصفه ، وعند مالك : كله في التحلل ، وتعلق الفدية عنده بما يماط به الأذى (١) .

قال القاضي : ذكر بعضهم أن قول النبي ﷺ هذا إنما كان يوم الحديبية حين أمرهم بالحلق ، فما قام أحد له ؛ لما وقع في نفوسهم من الصلح . وذكر ابن إسحق وغيره الخبر بذلك بكماله ، وذكر عن ابن عباس قال : حلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون ، فقال رسول الله ﷺ : « اللهم ارحم المحلقين » ثلاثا ، قيل : يا رسول الله ما بال المحلقين ظهرت لهم بالترحم ، قال : « لأنهم لم يشكوا » (٢) . قال أبو عمر وكونه في الحديبية هو المحفوظ (٣) .

(١) انظر : بدائع الصنائع ١١٢٩/٣ ، الحاوي الكبير ١٦٢/٤ .

(٢) ابن ماجه ، ك المناسك ، ب الحلق عن ابن عباس ١٠١٢/٢ رقم (٣٠٤٥) .

(٣) راجع : التمهيد ٢٣٦/٢ ، الاستذكار ٣٠٧/١٣ .

٣٢١ - (١٣٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ، عَنْ جَدِّهِ؛ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، دَعَاَ لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا. وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً. وَلَمْ يَقُلْ وَكِيعٌ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٣٢٢ - (١٣٠٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

قال القاضي : وذكر مسلم في الباب خلاف ما قالوا ، وإن كانت جاءت أحاديثه مجملة غير مفسرة موطن ذلك ؛ لأنه ذكر من رواية ابن أبي شيبة ووكيع في حديث يحيى بن الحصين عن جدته ؛ أنها سمعت النبي ﷺ في حجة الوداع دعا للمحلقين ثلاثا ، وللمقصرين مرة واحدة ، إلا أن وكيعاً لم يذكر حجة الوداع ، وقد ذكر مسلم قبل هذا في باب رمى الجمرة حديث يحيى بن حصين عن جدته هذه أم الحصين : « حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع » (١) فقد جاء الأمر في حديثها مفسراً أنه في حجة الوداع ، فلا يبعد أن النبي ﷺ قاله في الموضوعين ووجهه أن التحليق أبلغ في العبادة ، وأدل على صدق النية في التذلل لله ؛ لأن المقصر مبق على نفسه من رزنته التي أراد الله أين يكون الحاج مجانبا لها ، لأنه الذي فعله - عليه السلام . وفيه دليل على أنه من النسك ؛ إذ لو كان مباحاً لم يكن لتخصيص فاعل أحدهما بتكرار الترحم ولا لترحم لفاعلهما معنى .

(١) سبق في ب استحباب رمى جمره العقبة ... إلخ برقم (٢١١) .

(٥٦) باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ثم ينحر ثم يحلق ،

والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس المَحْلُوق

٣٢٣ - (١٣٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنًى ، فَأَتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا ، ثُمَّ أَتَى مَنَزِلَهُ بِمِنًى وَنَحَرَ ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَّاقِ : « خُذْ » وَأَشَارَ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ .

٣٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . أَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ فِي رَوَايَتِهِ لِلْحَلَّاقِ : « هَا » وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ هَكَذَا . فَقَسَمَ شَعْرَهُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ . قَالَ : ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْحَلَّاقِ وَإِلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ ، فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أُمَّ سَلِيمٍ .

وَأَمَّا فِي رَوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ قَالَ : فَبَدَأَ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، فَوَزَعَهُ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ بَيْنَ النَّاسِ ثُمَّ قَالَ بِالْأَيْسَرِ فَصَنَعَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ . ثُمَّ قَالَ : « هَاهُنَا أَبُو طَلْحَةَ ؟ فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ .

٣٢٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْبَدَنِ فَنَحَرَهَا - وَالْحَجَّامُ جَالِسٌ - وَقَالَ بِيَدِهِ عَنْ رَأْسِهِ ، فَحَلَقَ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ فَقَسَمَهُ فِيمَنْ يَلِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : « احْلِقِ الشَّقَّ الْآخَرَ » فَقَالَ : « أَيْنَ أَبُو طَلْحَةَ ؟ » فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ .

٣٢٦ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ . حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَسَّانٍ يَخْبِرُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ ، وَنَحَرَ نَسْكَهُ وَحَلَقَ ، نَاولَ الْحَالِقَ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ ، ثُمَّ نَاولَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ ، فَقَالَ : « احْلِقْ » ، فَحَلَقَهُ ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ ، فَقَالَ : « أَقْسَمُهُ بَيْنَ النَّاسِ » .

ومعنى قوله : « لم ينسكوا » قيل : في أن الحلق أفضل وفائدة الخلاف هل هما نسك أم لا ؟ لأن من يراهما نسكاً يوجب على تاركهما جملة الدم ، وهو قول مالك والثوري وإسحق وأبي حنيفة / وابن الحسن وبذلك يقول أبو حنيفة لو ترك ذلك حتى خرجت أيام

منى ، وذهب الشافعي وأبو ثور وأبو يوسف وعطاء أنه لا شيء عليه في ترك ذلك جملة ، وهذا على قول الشافعي أنه ليس بنسك ، وله قول آخر أنه نسك ، فيوافق على قوله هنا الأول ، واختلف القائلون أنه نسك هل هو على المحصر ؟ فقال أبو حنيفة : ليس عليه ذلك وقاله أصحابه ، واختلف فيه على أبي يوسف فأوجبه مرة ، وقول كافة العلماء : أن المحصر في الحلاق والتقصير كغيره .

ولاخلاف أن الحلاق أفضل من التقصير ، وأن التقصير يجزئ وأن الحلاق لا يلزم النساء ، وأن شأنهن التقصير ، وعند الكثير منهم أن الحلاق لا يباح لهن إلا من عذر لأنه مثله فيهن (١) ، وشذ الحسن فرأى أن الحلاق واجب في أول حجة يحجها الإنسان ، وجمهورهم على أنه من لبد أو عقص أو ضفر ، لزمه أن يحلق ولا يقصر للسنة الواردة بذلك ، قالوا : وعليه أن التقصير في ذلك لا يعم شعره ومن سنته عموم تقصير شعره وهذا فيه ضعف ، إلا أصحاب الرأي فجعلوا الملبّد والمضفر لغيره يجزئه التقصير .

وفي بداية النبي — عليه السلام — يحلق رأسه بالشق الأيمن مشهور سنته في التيامن في العبادات وغيرها (٢) ، وقسمته شعره — عليه السلام — على الناس تبركا به واستشفاعاً إلى الله بأجزائه هو وما هو منه وتقرباً بذلك . وفيه حجة على طهارة الشعر وشعر الإنسان إذا انفصل عنه ، وإن كان قد اختلف العلماء في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة ، وتخصيص شعر النبي ﷺ وجميع مامنه حيا وميتا بالطهارة على أحد القولين هو الصحيح ، وقد بسطنا الكلام في ذلك في كتاب الشفاء (٣) . وحكم الحلاق وسنته أن يكون بعد النحر وقيل الإفاضة ، على ما جاء من فعله — عليه السلام — سواء في هذا القارن والمفرد عند كافتهم ، وذهب ابن الجهم من أصحابنا أن القارن لا يحلق حتى يطوف ويسعى .

(١) راجع : التمهيد ٢٦٧/٧ ، بدائع الصنائع ١١٢٧/٣ ، الحاوى ١٦٢/٤ .

(٢) يعني الحديث الذي أخرجه البخارى ، ك الوضوء ، ب التيمن في الوضوء والغسل عن عائشة بلفظ : « كان النبي ﷺ يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره في شأنه كله » ٥٣/١ . وكذا ، ك اللباس ، ب الترجيل عن عائشة ، بلفظ مقارب ٢١١/٧ .

(٣) انظر بإفاضة : كتاب الشفاء للمؤلف ، باب نظافة جسمه وطيب ريحه وعرقه ونزاهته عن الأقذار ٣٩/١ ط . الحلبي .

(٥٧) باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمي

٣٢٧ - (١٣٠٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، قَالَ : وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، بَمَنَى ، لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَشْعُرْ ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ . فَقَالَ : « اذْبِغْ وَلَا حَرَجَ » ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ آخَرُ : فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ أَشْعُرْ ، فَتَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ . فَقَالَ : « اَرْمِ وَلَا حَرَجَ » .

وقوله : لم أشعر فتحررت قبل أن أرمي ، قال : « ارم ولا حرج » وقال آخر : لم أشعر فحلقت قبل أن أنحر ، قال : « انحر ولا حرج » وفي بعض طرقه : حلقت قبل أن أرمي ، قال : « ارم ولا حرج » ، [وفي بعضها هؤلاء الثلاثة ، وفي بعضها : أفضت إلى البيت قبل أن أرمي ، قال : « ارم ولا حرج » وفيه : كلما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال : « افعل ولا حرج »] (١) ، قال الإمام : الذي يفعله الحاج في منى ثلاثة أشياء : رمي ، ونحر ، وحلق فإن قَدِمَ من ذلك واحداً على صاحبه فلا فدية عليه ، إلا في تقديم الحلاق على الرمي ، فإن عليه الفدية عندنا لأنه حلق قبل حصول شيء من التحلل ، فأشبهه من حلق عقيب الإحرام . وعند المخالف : لا فدية عليه ؛ لما وقع في بعض طرق هذا الحديث أنه قال : « ارم ولا حرج » : ويحمل هذا عندنا على نفى الإثم لا الفدية ، وحمله المخالف على نفيها جميعاً ، وهكذا حمل ابن الماجشون أيضاً قوله في الحلق قبل النحر : « انحر ولا حرج » ، على نفى الإثم لا الفدية ؛ لأنه يرى أن من حلق قبل الذبح فقد أخطأ وعليه الفدية لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ (٢) والمشهور عندنا : لا فدية عليه ، ويحمل قوله - عليه السلام - : « ولا حرج » على نفى الإثم والفدية جميعاً ، ويحمل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ على وصوله إلى منى [موضع نحره] (٣) لانحره ، وفي بعض طرق هذا الحديث من غير كتاب مسلم : سعت قبل أن أطوف (٤) ، وهذا لا أعلم أحداً قال به ، واعتد بالسعي قبل الطواف إلا ما ذكر عن عطاء .

وممنوعات الحج المتعلقة بأحوال نفس الإنسان المعتادة غالباً [شيثان] (٥) : رفث ، وإلقاء تفث . فالرفث : الجماع وما في معناه ، وإلقاء التفث : حلق الرأس ، وتقليم

(١) في هذه العبارة مختصرة في قوله : « إلى قوله : افعل ولا حرج » . (٢) البقرة : ١٩٦ .

(٣) سقط من الأصل ، ع ، واستندرك بالهامش بسهم .

(٤) أبو داود ، ك المناسك ، ب فيمن قدم شيئاً قبل شيء في حجه ، عن أسامة بن شريك ٤٦٤ / ١ .

(٥) من ع .

قَالَ : فَمَا سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدِّمَ وَلَا أُخِّرَ ، إِلَّا قَالَ : « أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ » .

٣٢٨ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، حدثني عيسى بن طلحة التيمي ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ يَقُولُ : وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، فَطَفِقَ نَاسٌ يَسْأَلُونَهُ . فَيَقُولُ الْقَائِلُ مِنْهُمْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنَّ الرَّمْيَ قَبْلَ النَّحْرِ ، فَتَحَرْتُ قَبْلَ الرَّمْيِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَا رَمْ وَلَا حَرَجَ » . قَالَ : وَطَفِقَ آخَرُ يَقُولُ : إِنِّي لَمْ أَشْعُرُ أَنَّ النَّحْرَ قَبْلَ الْحَلْقِ ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ . فَيَقُولُ : « أَنْحَرْ وَلَا حَرَجَ » . قَالَ : فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ ، مِمَّا يَنْسَى الْمَرْءُ وَيَجْهَلُ ، مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ ، وَأَشْبَاهِهَا ، إِلَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « افْعَلُوا ذَلِكَ وَلَا حَرَجَ » .

(...) حدثنا حسن الحلواني ، حدثنا يعقوب ، حدثنا أبي عن صالح ، عن ابن شهاب بمثل حديث يونس عن الزهري إلى آخره .

الأنظار ، وما في معنى ذلك . ويمنع أيضا من الصيد .

والمحلل من جميع ذلك شيان أيضا :

أحدهما : تحليل أصغر وهو جمرة العقبة فيحل به عندنا إلقاء التفث ، وإن كنا نكره منه استعمال الطيب ، ولكن إن فعله بعد الرمي لم يفتد ، ويمنع من النساء والصيد ، خلافا للمخالف في إجازة الصيد ^(١) ، ولنا عليه قول الله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ [صَيْدَ] (٢) الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(٣) ، وهذا يسمى محرما حتى يفيض لأن طواف الإفاضة أحد أركان الحج وفرض من فروضه ، فلا تذهب عنه تسمية المحرم حتى يفعل ، ولا معنى لتفرقة الشافعي في إصابة النساء بين الفرج وغيره ، لأن المنع فيهما واحد ^(٤) ،

والثاني : تحليل أكبر وهو طواف الإفاضة فيحل به من كل شيء على الإطلاق ؛ [إذ] ^(٥) لم يبق بعده من أركان الحج وفروضه شيء إذا أتى به وقد رمى الجمرة .

(١) يعني الليث وأصحاب أبي حنيفة . راجع : بدائع الصنائع ١١٣١/٣ .

ودليلهم ما جاء عن معمر عن ابن المنكر قال : سمعت ابن الزبير يقول : إذا رميت الجمرة وحلقتهم وذبحتهم فقد حل كل شرع إلا النساء .

ودليل مالك : ما جاء عن عبد الرزاق عن عطاء : فقد حل كل شيء إلا النساء والطيب وخلافاً للآية .

الاستذكار ٢٢٩/١٣ .

(٣) المائدة : ٩٦ .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

(٥) في هامش الأصل .

(٤) انظر : بدائع الصنائع ١١٣١ / ٣ .

قال القاضى : وقوله : « ارم ولا حرج » قيل : هى إباحة لما فعل وقدم وإجازة له ، لأمر بالإعادة ، كأنه قال : افعَلْ ذلك كما فعلته قبل أو متى شئت ولا حرج عليك ؛ لأن السؤال إنما كان عما انقضى وتم .

قال القاضى : وأجمع العلماء أن سنة الحاج أن يرمى جمرة العقبة يوم النحر ثم يحلق بمنى ، ثم يطوف طواف الإفاضة (١) . ثم اختلفوا فيمن قدم شيئا من ذلك على ما قبله ، فمذهب مالك ما تقدم فى الثلاثة — النحر والحلق والرمي — من التفريق . واختلف قوله إذا قدم الإفاضة على الرمي ، فقيل : يجزيه وعليه الهدى ، وقيل : لا يجزيه ، وهو كمن لم يفيض ، وقال : يعيدها بعد الرمي والنحر ، وكذلك قال : إذا رمى ثم أفاض قبل الحلاق ، فقال مرة يجزيه ، وقال : يعيد الإفاضة (٢) / بعد الحلاق ، وقال فى الموطأ : أحب إلى أن يهريق دمًا وإن قدّمها على الذبح (٣) ، وقال الشافعى وفقهاء أصحاب الحديث فى جماعة من السلف : لاشئ عليه فى الجميع ، قدم منها ما قدم ، وآخر ما أخر ؛ لظاهر الحديث . وقال أبو حنيفة : على من حلق قبل أن يرمى أو ينحر دم ، وخالفه أصحابه (٤) ، وقال : وإن كان قارنا فحلق قبل النحر فدمان ، وقال زفر : عليه ثلاثة (٥) ، وروى عن ابن عباس فيمن قدم شيئا من النسك أو أخره : عليه دم ، وليس بالثابت عنه (٦) . ونحوه عن ابن جبير وقتادة والحسن والنخعي ، ولم يختلفوا فيمن يحل قبل الرمي : أنه لاشئ عليه .

وفى قوله : لم أشعر فقال : « لا حرج » ، وهذا بين فى رفع الإثم والفدية معاً كما قال عطاء : هو عام فيهما وهذا بين فى رفع الحرج عن السأى ولم يفرق العلماء بين العامد والسأى فى ذلك ، لكن رفع الحرج فى الإثم بالكلىة عن السأى بين ، وعنهما جميعاً فى الفدية (٧) ، ويبقى حكم المتعمد المتهاون فى الإثم ، والأصل أن تارك سنة غير مؤثم إلا أن يتركها متهاوناً ، فهاهنا يؤثم بالتهاون لا من نفس تركها وكذلك يختلف عندنا فى فساد العمل بترك السنة متهاوناً .

(١) الاستذكار ٣/ ٣٢١ .

(٢) ودليله : ما جاء فى موطنه عنه عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ؛ أنه لقي رجلاً من أهله يقال له : المجبر ، قد أفاض ولم يحلق ولم يقصر ، جهل ذلك فأمره عبد الله أن يرجع فيحلق أو يقصر ، ثم يرجع إلى البيت فيفيض . الموطأ ١/ ٣٩٧

(٣) انظر : الموطأ ، ك الحج ، ب التقصير . ثم قال مالك : وذلك أن عبد الله بن عباس قال : من نسي من نسكه شيئاً فليهرق دمًا . الموطأ ١/ ٣٩٧ .

(٤) انظر : البدائع ٣/ ١١٣٠ .

(٥) انظر : الاستذكار ١٣/ ٣٢٤ .

(٦) قال ابن عبد البر : وليست الرواية عنه بالقوية ، ولم يفرق بين ساء ولا عامد ؛ انظر : الاستذكار ، السابق .

(٧) قال ابن عبد البر : ولا أعلم لأهل العلم جواباً فى المتعمد فى ذلك ولو كان مخالفاً للجاهل والسأى لفرقوا بينه فى أجوبتهم فى كتبهم . انظر : الاستذكار ، السابق .

٣٢٩- (...) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ شَهَابٍ يَقُولُ : حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَحْسِبُ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّ كَذَا وَكَذَا ، قَبْلَ كَذَا وَكَذَا . ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ كَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا ، لَهُؤَلَاءِ الثَّلَاثِ . قَالَ : « افْعَلْ وَلَا حَرَجَ » .

٣٣٠- (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ . ح وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . أَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ بَكْرٍ فَكَرِوَايَةُ عِيسَى ، إِلَّا قَوْلُهُ : لَهُؤَلَاءِ الثَّلَاثِ . فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ . وَأَمَّا يَحْيَى الْأُمَوِيُّ فَنِي رِوَايَتِهِ : حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ ، نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ .

٣٣١- (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ : حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبِیحَ . قَالَ : « فَادْبِیحْ وَلَا حَرَجَ » قَالَ : ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ . قَالَ : « ارْمِ وَلَا حَرَجَ » .

٣٣٢- (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ بِمِنًى ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ . بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ .

٣٣٣- (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُهْرَازٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَّهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَهُوَ وَاقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ . فَقَالَ : « ارْمِ وَلَا حَرَجَ » ، وَأَنَّهُ آخَرُ فَقَالَ : إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ . قَالَ : « ارْمِ وَلَا حَرَجَ » ، وَأَنَّهُ

آخِرُ فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ». قَالَ: فَمَا رَأَيْتُهُ سَلَّ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «افْعَلُوا وَلَا حَرَجَ».

٣٣٤ - (١٣٠٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: فِي الذَّبْحِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأْخِيرِ، فَقَالَ: «لَا حَرَجَ».

الرواية الأخرى [١]: «ووقف على راحلته وطفق ناس يستلونه»، وفي الرواية الأخرى: «وهو واقف عند الجمرة»: ذهب بعضهم إلى الجمع بين هذه الروايات وأنه موقف واحد. قال الداودي: ومعنى «خطب» هنا: أى وقف للناس يعلمهم، لا أنها من خطب الحج، وحكاها عن مالك. وقد يحتمل أن ذلك فى موطنين؛ أحدهما: على راحلته عند الجمرة، ولم يقل فى هذا: خطب، وإنما فيه: أنه سئل، وأنه وقف للناس يسألونه، والموطن الثانى: قيل: ذلك يوم النحر بعد صلاة الظهر، وذلك وقت الخطبة الثالثة من خطب الحج وهو أول أيام الرمي، يعلم فيها الإمام مابقى للناس من مناسكهم، والله أعلم.

(٥٨) باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر

٣٣٥ - (١٣٠٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمَنَى .

قَالَ نَافِعٌ : فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِضُ يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ بِمَنَى . وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ .

٣٣٦ - (١٣٠٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقُ ، أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، قُلْتُ : أَخْبَرَنِي عَنْ شَيْءٍ عَقَلْتَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ ؟ قَالَ : بِمَنَى . قُلْتُ : فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَالَ : بِالْأَبْطَحِ . ثُمَّ قَالَ : أَفْعَلْ مَا يَفْعَلُ أُمْرَاؤُكَ .

وقوله : « أفاض يوم النحر » : هي سنة الإفاضة ووقتها . وأجمع العلماء أنها لطواف الواجب من أطوفة الحج ، ولم يختلفوا أن من أخره عن يوم النحر وأتى به أيام التشريق أنه يجزيه ولا شيء عليه ، واختلفوا فيمن أبعدته عن أيام التشريق ، فقال مالك : إن تطاول ذلك فعليه دم ، وهو قول أبي حنيفة وقال مرة : لا شيء عليه ، وهذا قول الكافة ، فإن تركه حتى رجع إلى بلده فكافتهم على أنه يرجع فيطوف ولا يجزيه إلا ذلك ، وروى عن عطاء والحسن : يحج من العام المقبل . قال عطاء : ويعتمر .

(٥٩) باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر ، والصلاة به

٣٣٧ - (١٣١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ .
 ٣٣٨ (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحْصِيبَ سَنَةً ، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْحَصْبَةِ .

قَالَ نَافِعٌ : قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ .

وذكر مسلم نزول النبي ﷺ بالمحصب ، واختلاف الصحابة هل هو من نسك الحاج أولا ؟ وقوله : « كان ابن عمر يرى التحصيب (١) » ، قال الإمام : سنة التحصيب (٢) النوم بالشعب الذي يخرج به إلى الأبطح ساعة من الليل .

قال القاضي : مذهب مالك الاقتداء بفعل النبي ﷺ في ذلك ، وأن يخرج إلى مكة آخر أيامها فيصلي الظهر بها ، وينزل بأبطح مكة حيث المقبرة فيصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويدخل مكة أول الليل لاسيما للآية ، وهو واسع لغيرهم . والمحصب : هو الأبطح ، وهو البطحاء ، وهو خيف بنى كنانة . والخيف : ما انحدر من الجبل وارتفع عن المسيل .

وقوله : « حالفت على بنى هاشم وبنى المطلب » : هذا هو الصحيح وفي بعض الروايات : « عبد المطلب » و« خطأ » و« حالفت » بالحاء المهملة هنا ، أي عاقدت حلفاءها وتقاسموا ، واشتقاقه من الحلف باليمين ، يعني في شأن الصحيفة التي ثمالؤوا فيها على مقاطعة بنى هاشم بن عبد مناف وإخوتهم بنى المطلب بن عبد مناف .

وقول النبي ﷺ : « تنزل غداً إن شاء الله بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر » : يريد به هذا ، ونزوله فيه شكراً لله بما عوضه من الظهور فيه على عداه ، الذين تقاسموا فيه على قطيعته ومضرته ، وغيط - أيضاً لعدوه بذلك . وهو مستحب عند جميع العلماء ، وهو عند الحجازيين أؤكد منه عند الكوفيين ، وكلهم مجمعون على أنه ليس من المناسك التي تلزم وإنما فيه اقتداء بأفعال النبي ﷺ ، وتبرك بمنزله .

وقوله : « أسمح لخروجه » : أي أشهل وأقرب ، يريد لخروجه إلى المدينة ،

٣٣٩ - (١٣١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : نَزُولُ الْأَبْطَحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ . إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ إِذَا خَرَجَ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٣٤٠ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ .

قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ . وَقَالَتْ إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ .

٣٤١ - (١٣١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَوِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَيْسَ التَّخَصُّيبُ بِشَيْءٍ ، إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

٣٤٢ - (١٣١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ . قَالَ : قَالَ أَبُو رَافِعٍ : لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْزِلَ الْأَبْطَحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَنَى ، وَلَكِنِّي جِئْتُ فَضَرَبْتُ فِيهِ قَبْتَهُ ، فَجَاءَ فَنَزَلَ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ : قَالَ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ . وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ : عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، وَكَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ .

٣٤٣ - (١٣١٤) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ

وليجتمع إليه من معه مدة مقامه فيه بقية يومه ليرحلوا برحيله ، وأكثر الأحاديث في نزول النبي - عليه السلام - بالمحصب تنبؤ أنه في حجته .

وقوله : « على ثقل رسول الله ﷺ » : الثقل بفتح الثاء والقاف ، متاع القوم

ابن شهاب ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ أَنَّهُ قَالَ : « نَزَلُ غَدًا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِخَيْفِ بَنِي كَنَانَةَ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ » .

٣٤٤ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ بِمِنًى : « نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كَنَانَةَ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ » .

وَذَلِكَ إِنْ قُرَيْشًا وَبَنِي كَنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ أَلَّا يُنَاجِحُوهُمْ ، وَلَا يُبَايِعُوهُمْ ، حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُحَصَّبَ .

٣٤٥ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْزِلُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا فَتَحَ اللَّهُ - الْخَيْفُ ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ » .

وما يحملونه على دوابهم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَحْمِلُ أُنْقَالَكُمْ ﴾ (١) وفي هذا الحديث قال أبو بكر : في روايته صالح قال : سمعت سليمان بن يسار ، كذا لهم . وفي كتاب ابن أبي جعفر : في رواية صالح ، والأول الصواب لأن الحديث من طريق أبي بكر بن أبي شيبة وقتيبة وزهير جميعا عن سفيان عن صالح عن سليمان ، وقال أبو بكر عنه : قال : سمعت سليمان ، فبين السماع وخرج عن باب العنونة المختلف فيها .

وقوله في الحديث الآخر : « مَنْزِلُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا إِذَا فَتَحَ اللَّهُ - الْخَيْفُ » : يدل أنه سنة الفتح ، فكان على هذا منزله في الستين ، وكذلك جاء مفسراً في حديث أم هانئ ، وقد ذكرناه في / الصلاة (٢) .

(١) التحل : ٧ .

(٢) راجع : ك صلاة المسافرين وقصرها ، ب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ، حديث رقم (٨٠) .

(٦٠) باب وجوب المبيت بمنى ليالى أيام التشريق ،

والترخيص فى تركه لأهل السقاية

٣٤٦- (١٣١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ — وَاللَّفْظُ لَهُ — حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيْلَى مَنَى ، مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ ، فَأْذَنَ لَهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

قَالَ الْإِمَامُ : خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي بَابِ الْمَبِيتِ بِمَنَى : حَدَّثَنَا (١) أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، ثنا ابن نمير وأبو أسامة ، قالا : ثنا عبيد الله عن نافع ، عن ابن عمر ؛ «أن العباس استأذن النبي ﷺ أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته ، فأذن له » . هكذا إسناده عند ابن ماهان ، وكذا رواه الكسائي عن ابن سفيان ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة فى مسنده (٢) ووقع عند أحمد الجلودى : ثنا ابن أبي شيبة ، ثنا زهير وأبو أسامة جعل زهيراً بدل ابن نمير وهو وهم .

قَالَ الْقَاضِي : الْمَبِيتُ بِمَنَى أَيَّامَهَا مِنْ سَنَنِ الْحَجِّ ، إِلَّا لَذَوَى السَّقَايَةِ كَالْعَبَّاسِ ، أَوْ لِلرَّعَاةِ وَمَنْ تَعَجَّلَ بِالنَّصْرِ . وَعِنْدَ مَالِكٍ : عَلَى تَارِكِ ذَلِكَ الدَّمِ فِي لَيْلَةٍ أَوْ فِي جَمِيعِهَا ، وَوَافَقَهُ الشَّافِعِيُّ فِي تَرْكِ الْجَمِيعِ ، وَرَأَى فِي تَرْكِهِ فِي لَيْلَةٍ صَدَقَةً دَرَاهِمًا ، وَفِي لَيْلَتَيْنِ دَرَاهِمَيْنِ ، وَقَالَ مَرَّةً : يَطْعَمُ مَسْكِينًا ، وَنَحْوَهُ لِأَحْمَدَ ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لِأَشْيَاءَ عَلَى تَارِكِ ذَلِكَ وَقَدْ أَسَاءَ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ مِثْلَهُ ، قَالَ مَالِكٌ : وَأَمَّا تَارِكُ الْمَبِيتِ بِهَا لَيْلَةَ عَرَفَةَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (٣) . وَفِيهِ أَنَّ هَذِهِ السَّقَايَةَ وَلَايَةُ لِبْنَى الْعَبَّاسِ وَمِنْ حَقُوقِهِمْ ، وَمَا أَقَرَّ الْإِسْلَامَ مِنْ سَبْرِ الْجَاهِلِيَّةِ

ثم شرب النبي — عليه السلام — من نبيذهم ؛ فيه جواز سقيهم هناك النبيذ وغيره .

(٢) مخطوطة ، وليست بأيدينا .

(١) فى نسخة الاكمال : حدثنا .

(٣) انظر : الحاوى ٢٠٥/٤ .

٣٤٧- (١٣١٦) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ الضَّرِيرُ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ . قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْكَعْبَةِ ، فَأَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : مَالِي أَرَى بَنِي عَمِّكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَّبَنَ وَأَنْتُمْ تَسْقُونَ التَّبِيدَ ؟ أَمِنْ حَاجَةٍ بِكُمْ أَمْ مِنْ بُخْلِ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، مَا بَيْنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بُخْلِ . قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أَسَامَةُ ، فَاسْتَسْقَى فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ نَبِيدٍ فَشَرِبَ وَسَقَى فَضْلَهُ أَسَامَةَ ، وَقَالَ : « أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ ، كَذَا فَاصْنَعُوا » فَلَا تُرِيدُ تَغْيِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وفيه حجة لمن قال : إن صدقة آل النبي الذين لا تحمل لهم الصدقة حلالٌ لبعضهم لبعض ، وقد يحتج من يمنع هذا بجواز أكلهم صدقة التطوع - (١) ، وإنما يحرم عليهم صدقة الفرض . وقد يقال : إن هذا ليس من الصدقة ، وإنما خرج مخرج البرِّ والضيافة والمعروف وهو الظاهر . وفيه أن ما وضع من الماء في المساجد والطرق فشربه الأغنياء جائز ؛ لأنه إنما وضع للكافة ولم يخص به الفقراء . قال مالك : ولم يزل ذلك من أمر الناس ، وفيه النهي عن التفرز لشرب النبي ﷺ لبنيدهم ، وقد قالوا له : إنهم يجعلون فيه أيديهم ، ولم يجبههم إلى ما ذهبوا إليه من تخصيصه بشراب غيره كما جاء في الحديث . وفيه فضل السقي ، لاسيما للحاج وأبناء السبيل ، وأمره - عليه السلام - بالصدقة بلحوم بدنة وجلالها وجلودها ، وألا يعطى الجزار منها شيئا .

سميت البدنة بدنة ؛ لعظم جسمها ، ومنه بدن الرجل : كثر لحمه . واختلف العلماء في بيع جلود الهدايا واستئجار جازرها بشيء منها ، فذهب مالك : أن ذلك كله لا يجوز ، وهو قول أبي حنيفة وابن حنبل في إعطاء الجازر منها ، وأجاز ذلك الحسن ، وقال إسحق وأحمد : لا بأس ببيع الجلد والصدقة بثمنه ، وأجاز عطاء بيعه من هدى التطوع والانتفاع بثمنه إن كان تطوعاً ، ورخص أبو ثور في بيعه ، وأباح النخعي والحكم شراء مثل المنخل (٢) .

(١) سبق في ك الزكاة ، ب الصدقة لا تحمل لبنى هاشم ، برقم (١٦٩) .

(٢) انظر : الحاوي ١٨٧/٤ ، ١٨٨ ، الاستذكار ٢٨١/١٢ .

(٦١) باب في الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها

٣٤٨ - (١٣١٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بَدْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجِلَّتِهَا، وَأَلَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا. قَالَ: «نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ. وَقَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هُشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا أَجْرُ الْجَاوِرِ.

وقوله : « وجلالها » : فيه دليل أن النبي — عليه السلام — چلل بدنه . والتحليل عند العلماء يختص بالإبل دون البقر وغيرها ، وتحليل البدن بما مضى به عمل السلف ، ورآه أئمة العلماء مالك والشافعي وأبو ثور وإسحق، وذلك بعد إشعارها لثلا تلتطخ بالدم ، وهى [على] (١) قدر سعة حال المهدى ولأنها تطوع غيره دم ولا يحدد ، وقال ابن حبيب : منهم من كان يحلل الوشى ، ومنهم من يحلل الخبر والقباطى والملاحف والأزر ، قال مالك : وتشق على الأسنمة إن كانت قليلة الثمن لثلا تسقط ، وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر استبقاء للثياب ؛ لأنه كان يحلل الجلال المرتفعة من الأنماط والبرد والخبرة ، وكان لا يحلل حتى يغدوا من منى ، وروى عنه أنه كان يحلل من ذى الحليفة ، وكان يعقد أطراف الجلال على أذنانها ، فإذا مشى ليلة نزعها ، فإذا كان يوم عرفة جللها ، فإذا كان عند المنحر نزعها لثلا يصيبها الدم . قال مالك : أما الجلال فتزنع ليلاً [لثلا] (٢) يخرقها الشوك ، قال : وأحب إلى أن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شقها ، ولا يجللها حتى يغدو إلى عرفة ولو كانت بالثمن اليسير فمن حين يحرم يشق ويجلل ، وهذا فى الإبل [دون] (٣) البقر والغنم .

قال القاضى : وفى شقها على الأسنمة فائدة أخرى ليظهر الإشعار ولا يستتر من تحتها ، وجاء فى هذا الحديث الصدقة بها وحكمها حكم الهدى . وقد كان ابن عمر يكسوها

٣٤٩ - (...) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدٌ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ ؛ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بَدَنِهِ . وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بَدَنَهُ كُلَّهَا - لِحُومِهَا وَجُلُودِهَا وَجَلَالِهَا - فِي الْمَسَاكِينِ ، وَلَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئًا .

(...) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكِ الْجَزَرِيُّ ؛ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ . بِمِثْلِهِ .

الكعبة ، ثم تصدق بها بعد ذلك لما كسيت الكعبة .

وفى أمره - عليه السلام - لعلّى بالقيام على بدنة وتولى أمرها ، جواز الاستنابة في قسمتها وفي الصدقة بها ، وجائز أن يتولى ذلك بنفسه ويتركها للناس ، كما قال في الحديث الآخر : « وخل بين الناس وبينها » (١) قال بعضهم : وفيه جواز الاستنابة في نحرها .

قال القاضي : ليس في هذا الحديث دليل ؛ إذ قد جاء مفسراً : أن النبي ﷺ قد نحر بدنة بيده وولى الباقي علياً ، وظاهره أن علياً إنما تولى ما جعله النبي - عليه [السلام] (٢) - له وسوغه أن يهديه ، وقد تقدم في حديث جابر الكلام على هذا .

(١) لا يوجد بهذا اللفظ ، ولكن وجد بلفظ : « خل بينها وبين الناس » . الكثر (٣٥٣٩٩) .

(٢) ساقطة من الأصل واستدركت في الهامش بسهم .

(٦٢) باب الاشتراك في الهدى ، وإجزاء البقرة

والبدنة كل منهما عن سبعة

٣٥٠ - (١٣١٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ : نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .

وقوله : « نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة » وفي الآخر : « خرجنا مهلين بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة كل سبعة منا في بدنة » ، قال الإمام : يحتج بهذا الحديث من أجاز الاشتراك في الهدى ، ومالك (١) يمنعه في الهدى الواجب ، وعندنا في هدى التطوع قولان ، والشافعي (٢) يجيزه في الواجب ، وإن كان بعضهم يريد اللحم وبعضهم يريد الفدية ، وأبو حنيفة يجيزه / إذا أراد جميعهم الفدية ، ومنعه إذا أراد أحدهم اللحم وأصحابنا يحملون قوله : « فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقرة » على أنه هدى تطوع به ولم يكن هديا واجبا ، ومن منع من أصحابنا الاشتراك في هدى التطوع بجملته على أن الثمن من عند رجل واحد ، وإنما قصد أن يشركهم في أجره .

٢١٧ / ب

واحتج أصحابنا أن الواجب على مقتضى ظاهر القرآن هدى كامل لقوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (٣) والجماعة إذا اشتركوا لم يتقرب كل واحد منهم إلا ببعض هدى ، ولأن المعيب من الهدايا لا تجزئ لنقصه ، مع كون مهبه أراق دما كاملا ، فمريق بعض الدم أخرى ألا يجزيه ، وأما ما ذكره في نحرهم في الحديبية فيحمل على أنه هدى تطوع ، لأن المحصر بعدو إذا حلّ هل عليه هدى أم لا ؟ ففيه قولان ، والمشهور أن لا هدى عليه (٤) . وقد احتج من أوجب الهدى بقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ ، وحمله على حصر العدد ، واستدل بقوله بعد ذلك : ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ ، ويقول : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا ﴾ ، وظاهره أن المذكور الأول ليس بمرض (٥) .

(١) قال ابن عبد البر : ذكر ابن وهب عن مالك في موطنه قال : إنما العمرة التي يتطوع الناس بها ، فإن ذلك يجوز فيها الاشتراك ، وأما كل هدى واجب في عمرة وما أشبهها فإنه لا يجوز الاشتراك فيه . انظر : الاستذكار ٣١٩/١٣ ، ٣٢٠ .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٢) انظر : الاستذكار ٣١٩/١٣ ، التمهيد ١٣٩/٢ .

(٥) في المعلم : بمرض .

(٤) انظر : الحاوي ٣٤٥/٤ .

٣٥١- (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ .
ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ
سَبْعَةٍ مَنَّا فِي بَدَنَةٍ .

واختلف الناس الموجبون للهدى على المحصر بظاهر هذه الآية هل ينحره بمكانه لأنهم
نحروا بالحدبية الهدايا ، أم لا ينحر إلا بمكة ؛ لقوله تعالى هذه الآية : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى
الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (١) . واختلفوا - أيضا - إذا صده العدو عن حج تطوع فحل ، هل عليه
القضاء أم لا ؟ فعندنا : لا قضاء عليه ، وعند أبي حنيفة (٢) : عليه القضاء ، ولو صده عن
حج الفريضة فلا يسقط عنه حجة الفريضة لأجل الصد ، وعليه إذا حل أن يأتي بها ، وقال
ابن الماجشون من أصحاب مالك (٣) : إذا صد بعد أن أحرم لحجة الفريضة وحل سقط عنه
الفرض ، وحكى الداودى فى كتاب النصيحة عن أبى بكر النعالى : الفرض يسقط عنه إذا
أراد الحج وصدّه العدو وإن لم يحرم ، وأظن أنه حكاه عن رجل آخر من أصحابنا ، وكان
بعض أصحابنا يستشع هذا القول .

قال القاضى : الذى قرأته فى كتاب النصيحة لأبى جعفر الداودى - رحمه الله -
ما هذا نصه : أن من صد - يعنى بعد إحرامه - لم يسقط عنه حج الفريضة ، وزاد ابن
القرظى : أنه إذا صد أجزاء من حج الفريضة وإن لم يكن أحرم ، وهذا تعبد فى النظر .
انقضى قوله . ولم أره نسب القول إلى النعالى ولا إلى غيره سوى ابن شعبان ، والنعالى
هو أبو بكر تلميذ ابن شعبان ، وفقه مصر فى وقته .

قال الإمام : وأما إن صده المرض ومنعه من الوصول إلى البيت ، فإنه لا يحل عندنا
إلا بوصوله إلى البيت . فإذا وصل إليه وقد فاتته الحج حلّ بعمرة ، وكان عليه القضاء ،
وقال أبو حنيفة : المرض يبيح له التحلل كالعدو (٤) ، ولقوله - عليه السلام - : « من
كسر أو عرج فقد حل » (٥) ، وحكى عن الفراء أنه يقال : أحصره المرض والعدو ،
[ولا يقال : حصّره إلا فى العدو خاصة، وحكى صاحب الأفعال : أحصره المرض والعدو] (٦)
معناه (٧) من السير ، وحصرت القوم : ضيقت عليهم ، وحصرت الرجل وأحصرتة : حبسته .

(٢) انظر : الاستذكار ١٣/ ١٠٣ .

(١) الحج : ٣٣ .

(٣) انظر : الاستذكار ١٣/ ١٠٣ ، المغنى ٥/ ١٩٦ - ١٩٨ . (٤) انظر : بدائع الصنائع ٣/ ١٢٠٦ وما بعدها .

(٥) أحمد ٣/ ٤٥٠ ، أبو داود ، ك الحج ، ب الإحصار ١/ ٤٣١ ، الترمذى ، ك الحج ، ب ما جاء فى الذى
يهل بالحج فيكسر أو يعرج ٣/ ٢٦٨ وقال : « حديث حسن صحيح » ، ابن ماجه ، ك المناسك ، ب
المحصر (٣٠٧٧) .

(٧) فى العلم : ومعناه .

(٦) سقط من الأصل ، واستترك فى الهامش .

٣٥٢- (...) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنَحَرْنَا الْبَعِيرَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .

٣٥٣- (...) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : اشْتَرَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ . فَقَالَ رَجُلٌ لِحَابِرٍ : أَيُشْتَرَكُ فِي الْبَدَنَةِ مَا يُشْتَرَكُ فِي الْجَزْوِرِ؟ قَالَ : مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبَدَنِ .

وحَضَرَ جَابِرُ الْحُدَيْبِيَّةَ . قَالَ : نَحَرْنَا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَدَنَةً . اشْتَرَكْنَا كُلُّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ .

وقال ابن بكير : الإحصار إحصار المرض ، والحصر حصر العدو ، قال : وروى عن ابن عباس أنه قال : « لا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ الْعَدُو » (١) فاعلم أن الحصر يكون بالعدو ، فإن حملت الآية على المرض فلا بد من إضمار « فحللتكم » ؛ إذ لا يلزم الهدى بنفس المرض ، وإذا افترقت الآية إلى إضمار فليس لأبي حنيفة أن يضمر « فحللتكم » إلا ولنا أن نضمر « ففاتكم الحج فحللتكم بعمرة » ، وهكذا قوله — عليه السلام — : « من كسر أو عرج [فقد حل] » (٢) (٣) يحمله عندنا على أنه يحل بوصوله إلى البيت واعتماره ، إذ ظاهره أن يحل بنفس الكسر والعرج ، وهذا لا يصح ، ولا بد من حمله على تأويل يصح . وللشافعية القائلين بأن الاشتراط في الحج يصح — على ما تقدم بيانه — أن يحملوا الحديث على أنه اشترط الإحلال بالكسر والعرج .

قال القاضي : أما حديث الحديبية فلا حجة فيه للمخالف بته ، ممن يجيز الاشتراك في الواجب ، وهم كافة العلماء إلا مالكا ؛ لأنهم لم يجب عليهم شيء . قال مالك : وإنما اشتركوا يوم الحديبية لأنه كان تطوعا (٤) وإن قال قائل : فلعل هذا الدم هو الواجب على المحصر في أحد القولين فالجواب أن منهم من لا يرى عليه دما ، والشافعي وأبو حنيفة اللذان يريان ، وهم معهم لا يوجبون الاشتراك في الواجب إلا في دم المتعة ، وأيضا فإن هذا بالحديبية ، وقد كانت — على ما جاء في الأخبار — معهم قبل الحصر مشعرة مقلدة (٥) وتلك لا تمجئ عن هدى يجب بعد ، ولم يرو أنهم استأنفوا هدايا فيقال : إنها للحصر ، وهذه الحجة لأحد القولين والصحيح منها والمشهور . ولعل هذه الهدايا — كما تأولها بعضهم —

(١) تلخيص الحبير ، باب الإحصار والفوات ٣٠٩/٢ (٢) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش .

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة هامش (٥) . (٤) انظر : الاستذكار ٣١٩/١٣ ، ٣٢٠ .

(٥) انظر : الاستذكار ٣٢٠/١٣ .

٣٥٤ - (...) وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرنا أبو الزبير ؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي ﷺ ، قال : فأمرنا إذا أحللنا أن نهدي ، ويجمع النفر منا في الهدية . وذلك حين أمرهم أن يحلوا من حجهم ، في هذا الحديث .

٣٥٥ - (...) حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم عن عبد الملك ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كنا نتمتع مع رسول الله ﷺ بالعمرة ، فنذبح البقرة عن سبعة ، نشترك فيها .

إنما دفعها لهم النبي - عليه السلام - وشركهم فيها كما ضحى عن أمته ، ولا يجوز عند من رأى الاشتراك إلا في الإبل والبقر ولا يجوز عندهم الزيادة على سبعة وتجاوز لأقل من سبعة ، وأما الشاة فلا تجزئ الاشتراك فيها عند الجميع (١) .

وقوله : « أشرت في البدنة ما يشارك في الجزور » ، قال : ما هي إلا من البدن : الجزور لا يكون إلا من الإبل ، والجزور من الغنم ، والبدنة الناقة التي تهدي إلى مكة ، قيل سميت بذلك لعظم بدنها وسمنها . يقال : بدن الرجل والمرأة بضم الدال : إذا كثرت لحومها . والهدى والهدية ما يهدي إلى مكة من البدن / والهدى ما ابتدئ هديه عند الإحرام ، والجزور ما اشترى بعد ذلك لينحر فكأنه ظهر للسائل أن شأن هذا أخف في الاشتراك مما أهدى من البدن ، فقال له : إن الجزور لما اشترت للنسك كان حكمها كالبدن .

وقوله : « فأمرنا حين أحللنا أن نهدي ويجمع النفر منا في الهدى ، وذلك حين أمرهم أن يحلوا من حجهم » : حجة لوجوب الهدى على التمتع ، كما قال الله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ (٢) ؛ لأن هؤلاء صاروا بإهلالهم في أشهر الحج وانتظارهم الحج متمتعين ، وقد تقدم الكلام عليها أول الباب . يحتاج به من يجيز الاشتراك في الهدى الواجب ، ومن يجيز تقليد هدى التمتع عند التحلل من العمرة وقبل الإحرام بالحج ، وهي إحدى الروايتين عندنا ، وللأجري : لا تجزئ إلا بعد الإحرام ؛ لأنه حينئذ صار متمتعاً ووجب عليه الدم ، والقول الأول على أصل تقديم الكفارة قبل الحنث ، أو تقديم الزكاة قبل الحول على من يقول بها ، وقد تفرق بين هذه الأصول ؛ إذ ظاهر الحديث يدل على ما قلناه ؛ لقوله : « إذا أحللنا أن نهدي » ولأنه المفهوم أنه لأجل التمتع ؛ لقوله في الرواية الأخرى : « كنا نتمتع بالعمرة فنذبح البقرة عن سبعة » .

٣٥٦ - (١٣١٩) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةَ يَوْمِ النَّحْرِ .

٣٥٧ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ . ج وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ : عَنْ عَائِشَةَ ، بَقْرَةَ فِي حَجَّتِهِ .

وقوله : « ذبح رسول الله ﷺ عن عائشة بقرة يوم النحر » : يؤيد أحد التأويلات المتقدمة قبل فى قوله [فى بعض الروايات : « ذبح عن نسائه بقرة » (١) : ، أى عن كل واحدة والله أعلم وفى قوله [(٢) : « نحر النبى ﷺ عن نسائه » ، وفى الأخرى : « ذبح » حُجَّة فى أن البقر ينحر ويذبح أيضا ، وأن الوجهين فيهما جائزان .

(١) أبو داود ، ك المناسك ، ب فى هدى البقر ٤٠٦/١ ، ابن ماجه ، ك الأضاحى ، ب عن كم تجزئ البدنة والبقرة برقم (٣١٣٣) .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

(٦٣) باب نحر البدن قياماً مقيدة

٣٥٨ - (١٣٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَنْحَرُ بَدَنَهُ بَارِكَةً ، فَقَالَ : اْبْعَثْهَا قِيَامًا مَقِيدَةً ، سَنَةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ .

ونهى ابن عمر عن نحر البدن بركة ، وقال : « ابعثها قياماً مقيدة تلك سنة نبيكم » هو قول كافة العلماء (١) وبه فسر قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافً ﴾ (٢) إلا أبا حنيفة والثوري (٣) فأجازا نحرها بركة وقياماً ، وشذ عطاء فخالف واستحب نحرها بركة معقولة .

(١) انظر : الاستذكار ٢٥٨/١٢ .

(٢) الحج : ٣٦ .

(٣) انظر : المغنى ٢٩٨/٥ .

(٦٤) باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه ،
واستحباب تقليده وقتل القلائد ، وأن باعته لا يصير محرما ،

ولا يحرم عليه شيء بذلك

٣٥٩ - (١٣٢١) وحدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رُمح ، قالا : أخبرنا الليثُ .
ح وحدثنا قتيبةٌ ، حدثنا ليثٌ ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير وعمره بنت عبد
الرحمن ؛ أن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة ، فأُتِلَ قلائد هديه ، ثم
لا يجتنب شيئا مما يجتنب المحرم .

(...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ،
بهذا الإسناد ، مثله .

٣٦٠ - (...) وحدثناه سعيد بن منصور وزهير بن حرب ، قالا : حدثنا سفيان عن
الزهرى ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ . ح وحدثنا سعيد بن منصور وخلف بن
هشام وقتيبة بن سعيد ، قالوا : أخبرنا حماد بن زيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن
عائشة قالت : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى ، أُتِلَ قلائد هدى رسول الله ﷺ ، بنحوه .

٣٦١ - (...) وحدثنا سعيد بن منصور ، حدثنا سفيان ، عن عبد الرحمن بن القاسم ،
عن أبيه ، قال : سمعتُ عائشة تقول : كُنْتُ أُتِلُ قلائد هدى رسول الله ﷺ بيدي هاتين ،
ثم لا يعتزل شيئا ولا يتركه .

(٣٦٢) - (...) وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا أفلح ، عن القاسم ،
عن عائشة ، قالت : فَتِلْتُ قلائدُ بَدَنِ رسول الله ﷺ بيدي ، ثم أشعرها وقلدها ، ثم بعث
بها إلى البيت ، وأقام بالمدينة ، فما حرم عليه شيء كان له حلالا .

٣٦٣ - (...) وحدثنا علي بن حجر السعدي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي . قال
ابن حجر : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب ، عن القاسم وأبي قلابة ، عن عائشة ،
قالت : كَانَ رسول الله ﷺ يبعث بالهدى ، أُتِلَ قلائدُها بيدي ، ثم لا يُمسك عن شيء ،

لَا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْحَلَالُ .

٣٦٤ - (...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ، قَالَتْ : أَنَا قَتَلْتُ تِلْكَ الْقَلَائِدَ مِنْ عَهْنٍ كَانَ عِنْدَنَا ، فَأَصْبَحَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالًا ، بَاتَى الْحَلَالُ مِنْ أَهْلِهِ ، أَوْ يَأْتِي مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ .

٣٦٥ - (...) وحدثنا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَقْتُلُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ ، فَيَبِيعُ بِهِ ، ثُمَّ يَقِيمُ فِينَا حَلَالًا .

٣٦٦ - (...) وحدثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : رَبِّمَا قَتَلْتُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَيُقْلَدُ هَدْيُهُ ثُمَّ يَبِيعُ بِهِ ، ثُمَّ يَقِيمُ ، لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحْرَمُ .

وقول عائشة : « لقد رأيتني أقتل القلادة لهدى رسول الله ﷺ من الغنم » الحديث ، قال الإمام : فيه دلالة على تقليد الغنم ، وهو مذهب [ابن] (١) حبيب من أصحابنا والشافعي ، والمشهور عندنا أنها لا تقلد . وفيه دلالة على [رد] (٢) قول من يقول : إن من قلد هدياً وبعث به حرم عليه ما يحرم على الحاج وإن لم يحرم .

قال القاضي : المعروف أن النبي - عليه السلام - إنما أهدى البدن ، لكن هديه الغنم إنما كان مرة كما قالت في حديث الأسود عنها ولم يأت ذكر الغنم إلا في رواية الأسود عنها ، وقد جاء في بعض الروايات عنه ذكر الهدى ولم يذكر الغنم ، وأكثر الروايات : « بدنة » ، وفي بعضها : « وأشعرها وقلدها » / وفي بعضها : « فلم يحرم عليه شيء حتى ب / ٢١٨

نحر الهدى » : وإنما نُشعر وننحر البدن ، وقد تأول بعضهم قول الأسود عنها : « أقتل قلائد هدى رسول الله ﷺ من الغنم » : أي من صوف الغنم ، كما قالت في الرواية الأخرى : « من عهن » لكن قوله في بعض [روايات] (٣) حديث الأسود : « كنا نقلد الشاة » يدفع هذا التأويل إن صحت هذه اللفظة ، لكن للاختلاف في إثباتها عن الأسود مع انفرادها بها ومخالفتها سائر الرواة عن عائشة يضعفها ، وقد قدمنا الكلام في الإشعار والتقليد في قولها : « ثم أشعرها وقلدها ، وبعث بها إلى البيت وأقام » : دليل على ما قدمناه ؛ أن من

(٢) في هامش المخطوطة .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

٣٦٧ - (...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَبُو كُرَيْبٍ . قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا ، فَقَلَّدَهَا .

٣٦٨ - (...) وحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نُقَلِّدُ الشَّاءَ فَنُرْسِلُ بِهَا ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالٌ ، لَمْ يَحْزَمْ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ .

بعث بهديه ولم يخرج بنفسه حاجاً ولا معتمراً ، أنه يفعل ذلك في موضعه ، بخلاف من خرج فيفعله من ميقاته ، وأنه لا يكون حراماً بتقليده وإشعاره حتى [ينوى] (١) الحج ، وهو قول كافة العلماء والسلف وفقهاء الأمصار ، وإنما فيه خلاف عن ابن عباس وابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير ، وحكاه الخطابي عن أصحاب الرأي ، وأنه إذا أشعر أو قلد فقد لزمه الإحرام . واختلف هؤلاء : هل التحليل كال التقليد والإشعار أم لا ؟ وقولها : «من عهن» هو الصوف ، [قال الله تعالى ﴿ كَالْمُهِنِ الْمُنْفُوشِ ﴾] (٢) قال [الخليل - رحمه الله] (٣) هو الصوف [(٤) المصبوغ ألوانا] (٥) . وقيل : كل صوف عهن .

قال الإمام : خرج مسلم في هذا الباب : ثنا إسحق بن منصور ، ثنا عبد الصمد ثنا أبي ، حدثني محمد بن جُحادة [عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : كنا نقلد الشاة الحديث] (٦) كذا هذا الإسناد عند ابن ماهان والرازي والكسائي ، ووقع في بعض النسخ المروية عن الجلودى : حدثنا إسحق ، أنا (٧) / عبد الصمد ، عن محمد بن جُحادة . فسقط من الإسناد ذكر والد عبد الصمد الراوى ، عن محمد بن جُحادة ، وهو خطأ ، واسم والد عبد الصمد : عبد الوارث بن سعيد العنبري ، ثميمى مولا هم البصري ، يكنى أبا عبيدة (٨) .

٢١٨ / ب

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش . (٢) القارعة : ٥ . (٣) في معالم السنن للخطابي : قال « عطاء » بدل « الخليل » ٢٩٣/٢ ، وقال ابن كثير : قال مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والحسن وقتادة وعطاء الخراساني والضحاك والسدي : العهن : الصوف . تفسير ابن كثير ٤٩٦/٨ .

وقال القرطبي عن الحسن : هو الصوف الأحمر . وقال عن أهل اللغة : العهن : هو الصوف المصبوغ ، ولا يقال للصوف : « عهن » إلا أن يكون مصبوغاً . انظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٨٤/١٨ ، ١٦٥/٢٠ .

(٤) في هامش الأصل . (٥) انظر : معالم السنن للخطابي ٢٩٣/٢ .

(٦) من ع . (٧) في ع : نا ، والمثبت من الإكمال .

(٨) روى عن أبيه وعكرمة بن عمار وسليمان بن المغيرة وغيرهم ، وعنه ابنه عبد الوارث وأحمد وإسحق وعلى ويحيى وابن منصور وغيرهم . قال الحاكم : ثقة مأمون ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث ، ذكره ابن جبان في الثقات . روى له الجماعة . مات سنة ست أو سبع ومائتين . انظر : تاريخ البخاري ١٨٤٨/٦ ، رجال مسلم الورقة (١١٢) ، تهذيب الكمال ٩٩/١٨ ، التهذيب ٣٢٧/٦ .

٣٦٩ — (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرُمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ ، حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ ، وَقَدْ بَعَثَ بِهِدْيِي ، فَارْتَبَيْتُ إِلَى بِأَمْرِكَ . قَالَتْ عُمَرَةُ : قَالَتْ عَائِشَةُ : لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَنَا قَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي ، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ .

٣٧٠ — (...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ — وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ — تُصَفِّقُ وَتَقُولُ : كُنْتُ أَقْتُلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا ، وَمَا يُمْسِكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُمْسِكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ حَوْشَبٍ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، بِمِثْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

وخرج مسلم في هذا الباب — أيضا — بإثر هذا الحديث : حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أنها أخبرته أن ابن زياد كتب إلى عائشة ؛ أن ابن عباس قال : « من أهدى هدياً . . . » الحديث ، وكذا روى في كتاب مسلم من جميع الطرق ، والمحفوظ فيه : « أن زياد بن أبي سفيان » ، وكذا وقع في جميع الموطآت : « أن زياداً كتب » .

قال القاضي : وكذا أخرجه البخاري (١) على الصواب .

(٦٥) باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها

٣٧١ - (١٣٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَاد ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : « ارْكَبْهَا » . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فَقَالَ : « ارْكَبْهَا ، وَيْلَكَ » فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ .
(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَزَامِيُّ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً .

وقوله - عليه السلام - للذي رآه يسوق بدنة: « اركبها » قَالَ : إنها بدنة قال: « اركبها ، ويملك » في الثانية [أو الثالثة ، وفي رواية : « ويملك ، اركبها » (١)] ، قال الإمام: يتعلق بإطلاقه ومن يجيز ركوب البدن من غير حاجة ، ويتعلق - أيضاً - بقوله تعالى: ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ (٢) ، ولا تركب عند مالك إلا للضرورة ؛ لقوله بعد هذا من طريق جابر : « اركبها بالمعروف إذا أُلْجِئْتَ إليها ، حتى تجد ظهراً » ، وهذا حديث مقيد يقضى على الحديث المطلق ، مع أنه شيء خرج لله فلا يرجع فيه ، ولو استبيحت المنافع من غير ضرورة لجاز استئجارها ، ولا خلاف في منع ذلك .

قال القاضي : ذهب أحمد وإسحق ، وأهل الظاهر إلى جواز ذلك ؛ أخذاً بظاهر الحديث ، ولقوله : ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ (٣) ، وقد روى ابن نافع عن مالك: لا بأس أن يركب الرجل بدنته ركوباً غير قاذح ، وأوجب ركوبها بعضهم لمطلق الأمر به ، وقد علل بعضهم جواز ذلك لمخالفة ما كانت عليه الجاهلية في البحيرة والوصيلة والسائبة والحامى من الحرج من الانتقاع بها واحتجوا - أيضاً - بقوله تعالى: ﴿ لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ الآية ، والعلة التي في الحديث تقضى عليهم لجمهور العلماء ، لاسيما وقد ورد في غير كتاب مسلم: أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة وقد جهَّد ، فقال: « اركبها » (٤) ، وفيه حجة لأحد قولي مالك أنه إذا احتاج إليها فركب واستراح نزل. قال إسماعيل القاضي : وهو الذي يدل عليه مذهب مالك ، وهذا خلاف ما ذكره ابن القاسم أنه لا يلزمه النزول ، وحجته إباحة النبي ﷺ له الركوب ، فجاز له استصحابه ، وقال أبو حنيفة والشافعي : إن نقضها هذا الركوب المباح له فعليه قيمة ذلك ويتصدق به .

(٣) الحج : ٣٦ .

(٢) الحج : ٣٣ .

(١) سقط من ع .

(٤) البخارى ، ك الحج ، ب ركوب البدن ٢/٢٠٥ ، وأبو داود ، ك المناسك ، ب فى ركوب البدن ١/٤٠٨ .

٣٧٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَيْلَكَ ، ارْكَبْهَا » . فَقَالَ : بَدَنَةٌ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « وَيْلَكَ ارْكَبْهَا ، وَيْلَكَ ارْكَبْهَا » .

٣٧٣ - (١٣٢٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : وَأَظُنُّنِي قَدْ سَمَعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يَسُوقُ بَدَنَةً ، فَقَالَ : « ارْكَبْهَا » فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : « ارْكَبْهَا » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا .

٣٧٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : سَمَعْتُهُ يَقُولُ : مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَدَنَةٌ أَوْ هَدِيَّةٌ . فَقَالَ : « ارْكَبْهَا » . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ أَوْ هَدِيَّةٌ . فَقَالَ : « وَإِنْ » .

وقيل: في قوله: « ويلك ، اركبها »: تأديب من راجع العالم في فتواه بغليظ الكلام.

قال القاضي: وعلى رواية تقديم « ويلك » لا يتفق هذا ، وهو لفظ يستعمل لمن وقع في هلكة ، وهذا يدل على ما جاء في الحديث أنه رآه قد جهد، وقد يستعمل ولا يراد بها هذا، وهى من الكلمات التى تُدعم بها العرب كلامها ، كقولهم : لا أم له، ولا أب له ، وترت يداه ، وشبهه ، وقد قال - عليه السلام - لأبى بصير: «ويل أمه، مسعر حرب» (١)، فقد تقدم من هذا المعنى فى كتاب الطهارة ، وقد قيل : إن « ويلك » هنا قد تكون إغراء بما أمره به من ركوبها إذ رآه قد تخرج منه .

وذكر مسلم فى الباب حديث ابن أبى شيبة: ثنا وكيع عن مسعر... الحديث. قال: حدثنا أبو كريب ، ثنا ابن بشر ، عن مسعر . كذا عن السمرقندى ، وكذا فى كتاب ابن أبى جعفر عن الطبرى وغيره ، ووقع فى كتاب العذرى : ثنا « أبو بكر » مكان « أبى كريب » . وقوله فى حديث عمرو الناقد : أنبأنا حميد ، عن ثابت ، عن أنس ، قال:

(١) البخارى ، ك الشروط ، ب الشروط فى الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ٢٥٧/٣ ، وأبو داود فى الجهاد ، ب فى صلح العدو ٧٨/٢ ، وأحمد فى المسند ٣٣١/٤ .

(...) وحدثناه أبو كريب، حدثنا ابن بشر، عن مسعر، حدثني بكير بن الأحنس، قال: سمعت أنسًا يقول: مرَّ على النبي ﷺ بيَدته. فذكر مثله.

٣٧٥ - (١٣٢٤) وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير، قال: سمعت جابر بن عبد الله سئل عن ركوب الهدى؟ فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها، حتى تجد ظهراً».

٣٧٦ - (...) وحدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين، حدثنا معقل، عن أبي الزبير قال: سألت جابرًا عن ركوب الهدى؟ فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «اركبها بالمعروف، حتى تجد ظهراً».

وأظنني قد سمعته من أنس. قال هذا الظان: إنه سمعه من أنس، وهو حميد، حقق سماعه من ثابت عن أنس، وشك في سماعه من أنس.

(٦٦) باب ما يفعل بالهدى إذا عطب فى الطريق

٣٧٧ - (١٣٢٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَعِيِّ ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ الْهَذَلِيُّ ، قَالَ : انْطَلَقْتُ أَنَا وَسَنَانُ بْنُ سَلَمَةَ مُعْتَمِرِينَ . قَالَ : وَانْطَلَقَ سَنَانٌ مَعَهُ بِدَنَةٌ يَسُوقُهَا ، فَأَزْحَفْتُ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ ، فَعَبَى بِشَأْنِهَا ، إِنَّ هِيَ أَبْدَعْتُ كَيْفَ يَأْتِي بِهَا . فَقَالَ : لَئِنْ قَدِمْتُ الْبَلَدَ لَأَسْتَحْفِينَ عَنْ ذَلِكَ . قَالَ : فَأَضْحَيْتُ ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْبَطْحَاءِ قَالَ : انْطَلِقْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ نَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ . قَالَ : فَذَكَرَ لَهُ

وقوله : « فَأَزْحَفْتُ عَلَيْهِ » : بفتح الهمزة ، يعنى البدنة « فَعَبَى بِشَأْنِهَا إِنَّ هِيَ أَبْدَعْتُ » بضم الهمزة وكسر الدال ، قال الإمام : أبْدَعُ بمعنى كل وحَسَرَ ، وأبْدَعُ الرجل : كلت ركابه أو عطبت ، قاله صاحب الأفعال .

قال القاضى : كذا روينا : « أزحفت » رباعى بفتح الهمزة ، قال الخطابى : كذا يقوله المحدثون ، وصوابه الأجود : « فأزحفت » بضم الألف ، يقال : زحف البعير : إذا قام من الإعياء ، وأزحفه السفر (١) ، وقال أبو عبيد الهروى : أزحف البعير ، وأزحفه السير . وقال الهروى فى تفسير قوله : « أبْدَعُ بى » : أى طَلَعَتْ ركابى ، يقال للرجل - إذا كلت ركابه أو عطبت وبقي منقطعاً به - : أبْدَعُ به . وقال أبو عبيد : قال بعض الأعراب : لا يكون الإبداع إلا بظلع (٢) .

قال القاضى : ما فى هذا الحديث يدل أن المراد به هنا العطب والوقوف بالكلية ، ألا تراه قال : « أزحفت عليه فَعَبَى بِشَأْنِهَا إِنَّ هِيَ أَبْدَعْتُ » : أى لما كلت خشى أن تعطب أو تقف به ، فكلامه يدل أن الإبداع أشد من الإزحاف على من كسر همزة « إن » فى قوله : « إن هِيَ أَبْدَعْتُ » ، وضبطه بعض شيوخنا بالفتح : أى من أجل عطبها ، فعلى هذا يأتى ماتقدم للهروى وغيره .

قال الإمام : وقوله : « لَأَسْتَحْفِينَ عَنْ ذَلِكَ » : معناه : لأكبرن السؤال ، يقال : أحفى فى السؤال وفى العناية : أى استبلغ [فيهما] (٣) .

قال القاضى : وقوله : كيف أصنع بما أبْدَعُ على منها ؟ قال : « انحرها ، ثم اصْبِغْ

(١) انظر : معالم السنن للخطابى ، ولكن بلفظ : « وأزحفه السير » ٣٩٥/٢ ، وغريب الحديث له - أيضاً - وبهذه اللفظة ٤٠/٢ .

(٣) من ع .

(٢) غريب الحديث للهروى ٩/١ ، ١٠ .

شأن بدنته . فقال : على الخبير سقطت ، بعث رسول الله ﷺ بست عشرة بدنة مع رجل وأمره فيها . قال : فمضى ثم رجع ، فقال : يا رسول الله ، كيف أصنع بما أبدع على منها ؟ قال : « انحرها ، ثم اصبغ نعلها فى دمه ، ثم اجعله على صفحتها ، ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك »

(...) (وحدثناه يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن حجر — قال يحيى : أخبرنا . وقال الآخران : حدثنا إسماعيل بن علية — عن أبي التياح ، عن موسى بن سلمة ، عن ابن عباس ؛ أن رسول الله ﷺ بعث بشمان عشرة بدنة مع رجل . ثم ذكر بمثل حديث عبد الوارث ، ولم يذكر أول الحديث .

نعلها فى دمه ، ثم اجعله على صفحتها ، ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رقتك « : صفحتها : أى جانبها .

قال الإمام : أمره أن يصبغ قلائدها ليُشعر من يراها أنها هدى فيستريحها على الوجه الذى ينبغى ، [وقيل : معناه : أى لا ينتفع منها بشيء ولا بقلائدها ليمسكها يقلد به غيرها . والتأويلان مرويان عن مالك — رحمه الله] (١) . وقال بعض العلماء : إنما نهاه أن يأكل منها هو وأهل رفته حماية للذريعة أن يتساهل (٢) فى نحرها قبل أوانه .

قال القاضى : أخذ بظاهر هذا الحديث — من أنه لا يأكل مما عطب من الهدى التطوع صاحبه أو سائقه ولا رفته — ابن عباس ، وقال به ابن المنذر ، وقال مالك وجمهور العلماء : يخلو بين الناس وبينها يأكلونها ، ولا يأكل هو منها شيئاً ، وروى عن عائشة إباحة الأكل له منها ، فإن أكل ضمنه عند مالك وغيره ، وفى اقتصار النبى — عليه السلام — على هذا ، وأنه لم يلزم فيه بدلاً (٣) ، ولا أمر به — حجة للجمهور من العلماء أنه لا بدل عليه فيما عطب من التطوع ، وإنما يضمن الواجب المتعلق بذمته ، وله الأكل منه والإطعام للأغنياء وغيرهم عند مالك وجمهور العلماء . واختلفوا هل له بيعه ؟ فمنعه مالك ، وأجازة الآخرون وعبد الملك من أصحابه .

وأما إذا بلغ الهدى محله فاختلف العلماء فيما يأكل [منه] (٤) صاحبه ، فمشهور مذهبه أنه لا يأكل من ثلث من جزاء الصيد ونذر المساكين وفدية الأذى ، ويأكل من سوى

(١) سقط من جميع نسخ المطبوعة والمخطوطة .

(٣) انظر : المغنى ٤٣٤/٥ ، الاستذكار ١٢/٢٨٠ وما بعدها .

(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش .

(٢) فى بعض نسخ : يتسهّل .

٣٧٨ - (١٣٢٦) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَنَانَ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ ذُوَيْبًا أَبَا قَبِيصَةَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبُذْنِ ثُمَّ يَقُولُ : « إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ ، فَخَشِيتَ عَلَيْهِ مَوْتًا ، فَأَنْحَرَهَا ، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا ، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهَا ، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُقُقَتِكَ » .

ذلك إذا بلغ محله ، واجباً كان أو تطوعاً ، ووافقه على ذلك جماعة من السلف وفقهاء الأمصار (١) . واختلف المذهب إذا أحل ، هل نرم جميعه أو قدر ما أكل منه ، وروى عن الحسن أنه يأكل (٢) من جزاء الصيد والفدية ، وقد روى عن مالك : إن فعل منهما فلا شئ عليه ، وقال الشافعى وأبو ثور : ما كان أصله واجباً فلا يأكل منه ، وما كان تطوعاً أو نسكاً أكل منه وأهدى وادخر وتصدق ، والمتعة والقران عنده نسك ، ونحوه مذهب الأوزاعى . وقال أبو حنيفة وأصحاب الرأى : يؤكل من هدى القران والمتعة والتطوع ، ولا يؤكل مما سوى ذلك . وحكى عن مالك أنه لا يأكل من دم الفساد ، وعلى قياس هذا لا يأكل من دم الخير ، كقول الشافعى والأوزاعى (٣) .

(١) انظر : المغنى ٤٣٤/٥ ، الاستذكار ١٢ / ٢٨٠ .

(٢) جاءت فى المخطوطة مكررة ، وهى حشو ولا معنى لها .

(٣) انظر : المغنى ٤٣٤/٥ ، الاستذكار ١٢ / ٢٨٠ وما بعدها .

(٦٧) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض

٣٧٩ - (١٣٢٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يُنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » .
 قَالَ زُهَيْرٌ : يَنْصَرِفُونَ كُلِّ وَجْهِ ، وَلَمْ يَقُلْ : فِي .

٣٨٠ - (١٣٢٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا وَقوله : « لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ (١) » ، قَالَ الْإِمَامُ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ طَوَافِ الْوَدَاعِ ، وَعِنْدَنَا أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَلَا دَمَ [فِي تَرْكِهِ] (٢) ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ : أَنَّ عَلَى تَارِكِهِ الدَّمَ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ : أَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَيَحْتَجُّ مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ . وَلَنَا عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي حَدِيثٍ صَفِيَّةٍ لَمَّا أُخْبِرَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَنَّهَا حَاضَتْ ، فَقَالَ : « أَحَابِسْتَنَا هِيَ ؟ » ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهَا أَفَاضَتْ ، فَقَالَ : « فَلَا إِذَا » ، فَلَوْ كَانَ طَوَافُ الْوَدَاعِ وَاجِبًا لَاحْتَبَسَ مِنْ أَجْلِهِ ، كَمَا يُحْتَبَسُ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ (٣) .

قَالَ الْقَاضِي : طَوَافُ الْإِفَاضَةِ (٤) هُوَ لَازِمٌ عِنْدَنَا لِكُلِّ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ غَيْرِ الْمَكِيِّ مِنَ الصِّغَارِ وَالْكِبَارِ وَالذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ وَالْأَحْرَارِ وَالْعَبِيدِ ، وَكُلٌّ مِنْ أَخَذَ فِي الرَّجُوعِ إِلَى وَطْنِهِ وَإِنْ قَرِبَ ، وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ إِلَى الْعُمْرَةِ فَإِنْ خَرَجَ إِلَى الْجَعْرَانَةِ وَالتَّنْعِيمِ لَمْ يَلْزَمْهُ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَيَلْزَمُهُ عِنْدَ الثَّوْرِيِّ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ إِنْ تَرَكَهُ ، وَهُوَ مَذْهَبُهُ وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي تَارِكِ طَوَافِ الْوَدَاعِ . وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ وَحُكْمِهِ الْإِنْتِصَالِ بِالْخُرُوجِ وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْمُتَوَانِي بَعْدَهُ . وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا إِنْ خَرَجَ إِلَى الْمَوَاقِيتِ ، وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي وَجُوبِ الدَّمِ عَلَى تَارِكِهِ وَلَا دَمَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا (٥) .

وقوله : « إِلَّا أَنَّهُ خَفَفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ » : حِجَّةٌ فِي أَنَّ الْحَائِضَ إِذَا كَانَتْ طَافَتْ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْبَيْتِ . (٢) فِي الْإِكْمَالِ : فِيهِ ، وَالثَّبْتُ مِنْ ع .

(٣) وَدَلِيلُ مَالِكٍ أَيْضًا مَا رَوَاهُ فِي مَوْطِئِهِ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَفَاضَ فَقَدْ قَضَى اللَّهَ حِجَّهُ ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَبْسَهُ شَيْءٌ فَهُوَ حَقِيقٌ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ ، وَإِنْ حَبْسَهُ شَيْءٌ أَوْ عَرَضَ لَهُ فَقَدْ قَضَى اللَّهَ حِجَّهُ ٣٧٠ / ١ .

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : إِنْ طَوَافُ الْوَدَاعِ لَيْسَ مِنَ الْحَجِّ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ . الْمُبْدَعُ ٢٥٥ / ٣ .

(٤) صَحَّفَتْ ، فَوَهْمٌ وَكُتِبَ مَكَانَهَا : الْوَدَاعُ . وَهُوَ خَطَأٌ ، وَالصَّوَابُ مَا كُتِبَ . انْظُرْ : الْغَنَى ٣١٦ / ٥ ، الِاسْتِذْكَارُ ١٨٤ / ١٢ (٥) انْظُرْ : الْغَنَى ٣١٦ / ٥ ، الْحَاوِي الْكَبِيرُ ١٩٢ / ٤ .

آخِرُ عَهْدِهِم بِالْبَيْتِ ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ .

٣٨١ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ . إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : تَفْتِي أَنْ تَصْدُرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِمَّا لَا ، فَسَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ ، هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَضْحَكُ ، وَهُوَ يَقُولُ : مَا أَرَكُ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ .

٣٨٢ - (١٢١١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعُرْوَةَ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ : حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَمِيٍّ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَذَكَرْتُ حَيْضَتَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَحَابِسْتَنَا هِيَ ؟ » . قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَلْتَنْفِرْ » .

طواف الإفاضة ؛ أنه يجزئها من طواف الوداع ، وهو مفسر في حديث الأنصارية بعده ، وفي حديث صفية ، وعلى هذا جماعة الفقهاء ولا خلاف . وروى عن بعض السلف أنها لا تنفر حتى تودع ، وكذلك في آخر طواف الإفاضة إلى أيام منى ، فإنه يجزئه إذا طافه أن يصدر به ، وكذلك لو كان خروجه يائثر طوافه تطوع أو لحج أو عمرة أجزأه عن الوداع .
وقوله : « إِمَّا لَا فَسَلْ فَلَانَةَ » : كذا عندهم وعند الطبري : « إِمَّا لِي » بكسر اللام ، وكذلك قرأته بخط الأصيلي في كتاب البخاري ، والمعروف في كلام العرب فتح اللام ، إلا أن يكون على لغة من يميل ، فالله أعلم .

قال الإمام : قال ابن الأثير : قولهم : « افعل هذا إِمَّا لَا » ، معناه : افعل كذا وكذا إن كنت لا تفعل غيره ، فدخلت فاصلة ؛ لأنه كما قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ (١) ، فالنفي بـ « لَا » من الفعل ، كما نقول : من يسلم عليك فسلم عليه ، وإلا فلا .

قال القاضي : وقوله في حديث صفية : « أَحَابِسْتَنَا هِيَ » و« عَقَرِي ، حَلَقِي » و« طَمِئْتُ » : تقدم الكلام عليه [قريباً ؛ معنى] (٢) و« فِقْهَا » ، ويستفاد من قوله : « أَحَابِسْتَنَا

(١) مريم : ٢٦ .

(٢) في نسخة الإكمال : غريباً ومعنى ، ونظن أن الصواب ما كتبناه .

٣٨٣ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . قَالَتْ : طَمَنَتُ صَفِيَّةَ بِنْتُ حَمِيٍّ - زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ - فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، بَعْدَ مَا أَفَاضَتُ طَاهِرًا . بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُبْيَانُ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَاضَتْ . بِمَعْنَى حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ .

٣٨٤ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا أَفْلَحُ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنَّا نَتَخَوَّفُ أَنْ تَحِيضَ صَفِيَّةٌ قَبْلَ أَنْ تُفِيضَ . قَالَتْ : فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَحَابِسْتُنَا صَفِيَّةُ ؟ » قُلْنَا : قَدْ أَفَاضَتْ . قَالَ : « فَلَاحِ ، إِذْنٌ » .

٣٨٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حَمِيٍّ قَدْ حَاضَتْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا ، أَلَمْ تَكُنْ قَدْ طَافَتْ مَعَكُنَّ بِالْبَيْتِ ؟ » قَالُوا : بَلَى . قَالَ : « فَاخْرُجْنَ » .

٣٨٦ - (...) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ - لَعَلَّهُ قَالَ - : عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ بَعْضَ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ . فَقَالُوا : إِنَّهَا

هي : « أَنْ الْكَرَى تَحْبِسُ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ تَطْفِطُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ - كَمَا قَالَ مَالِكٌ - حَتَّى تَطْهَرَ أَوْ يَمْضِيَ أَيَّامُهَا أَوْ أَقْصَى مَا يَمْسِكُ النِّسَاءُ الدَّمُ وَالْإِسْطِطْهَارُ ، عَلَى اخْتِلَافِ قَوْلِهِ فِي هَذَا الْأَصْلِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا حَبْسَ عَلَيْهَا كَرَى وَلَتَكُرْ جَمْلُهَا ، أَوْ يَحْمِلُ مَكَانَهَا غَيْرُهَا ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْأَمْنِ وَوُجُودِ الْمُحْرَمِ ، وَأَمَّا مَعَ خَوْفِ الطَّرْقِ أَوْ عَدَمِ الْمُحْرَمِ فَلَا يَحْتَبِسُ بِاتِّفَاقٍ ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسِيرَ بِهَا وَحْدَهُ ، وَيَفْسَخَ الْكَرَى وَلَا حَبْسَ عَلَيْهِمَا الرِّفْقَةُ إِلَّا أَنْ يَبْقَى لَطْهَرُهَا الْيَوْمَ وَالْيَوْمَانِ ، قَالَهُ مَالِكٌ .

حَائِضٌ يَأْرَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « وَإِنَّهَا لَحَابِسْتُنَا ؟ » فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهَا قَدْ زَارَتْ يَوْمَ النَّحْرِ . قَالَ : « فَلْتَنْفِرْ مَعَكُمْ » .

٣٨٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ ، إِذَا صَفِيَّةٌ عَلَى بَابِ خَبَائِهَا كَثِيبَةً حَزِينَةً . فَقَالَ : « عَفْرَى ، حَلَقَى ، إِنَّكَ لَحَابِسْتُنَا » ، ثُمَّ قَالَ لَهَا : « أَكُنْتَ أَفْضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ » . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : « فَانْفِرِي » .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ . ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . نَحْوَ حَدِيثِ الْحَكَمِ ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا يَذْكُرَانِ : « كَثِيبَةً حَزِينَةً » .

وقوله : « إنها قد زارت يوم النحر » : يحتج به أهل العراق في تسميتهم طواف الإفاضة طواف الزيارة ، وكره هذا مالك . / قيل في توجيه كراهيته وكراهية من كره ذلك أقوال ، أشدها ترك تسمية ما سماه الله به من الإفاضة والعدول عنه إلى غيره كما نهى النبي - عليه السلام - عن تسمية العشاء العتمة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ﴾ (١) وقد قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ (٢) .

ذكر مسلم في هذا الباب : ثنا الحكم بن موسى ، ثنا يحيى بن حمزة عن الأوزاعي ، لعله قال : عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم التيمي كذا لهم ، وسقط قوله : « لعله قال : عن يحيى بن أبي كثير » عند الطبري ، وسقط « لعله قال » فقط لابن الحذاء ، وأرى أن الاسم كله كان سقط من كتب بعضهم ، أو شك فيه فالحقه على المحفوظ الصواب ، وفيه على الجائز بقوله : « لعله » .

(١) النور : ٥٨ .

(٢) البقرة : ١٩٩ .

(٦٨) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ،

والصلاة فيها ، والدعاء فى نواحيها كلها

٣٨٨ - (١٣٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ ، هُوَ وَأَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَجَبِيُّ ، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ مَكَثَ فِيهَا . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَسَأَلْتُ بِلَالَ حِينَ خَرَجَ : مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : جَعَلَ عَمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ ، وَعَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ ، ثُمَّ صَلَّى .

وقوله : « دخل رسول الله ﷺ البيت ومعه أسامة وبلال وعثمان بن أبى طلحة [فأجافوا عليهم الباب] ، وفيه أن رسول الله ﷺ صلى بين العمودين [(١)] ، وذكر أن رسول الله ﷺ صلى فيها [(٢)] .

قال الإمام : مالك يقول : لا يصلى فى الكعبة الفريضة ، ويجوز أن يصلى فيها النافلة . والحجة للمنع قول الله تعالى : ﴿ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (٣) ، وهذا لمن يكون خارجاً من البيت ممن يمكنه استقبال البيت واستدباره ، ومن كان فيه فلا بد أن يكون مستقبلاً ناحية ما . قال بعض الشيوخ : إنما منع مالك صلاة الفريضة فيه على وجه الكراهة ، فمن صلى فيه الفريضة أعاد فى الوقت ؛ لأنه إنما ترك سنة ، وقد ذكر فى الآية التولية إلى المسجد ، ولو صلى الفرض فى المسجد لأجزأه باتفاق ، [ومعنى « أجافوا عليهم » : أى أغلقوا عليهم الباب] (٤) .

(٣) البقرة : ١٥٠ .

(٢) سقط من ع .

(١) من ع .

(٤) من ع .

قال ابن عبد البر فى تمهيده : والصواب من القول فى هذا الباب عندى : قول من أجاز الصلاة كلها فى الكعبة إذا استقبل شيئاً منها ؛ لأنه قد فعل ما أمر به ولم يأت ما نهى عنه ؛ لأن استدبارها هاهنا ليس بضد استقبالها ؛ لأنه ثابت معه فى بعضها ، والضد لا يثبت مع ضده ، ومعلوم أن المأمور باستقبال الكعبة لم يؤمر باستقبال جميعها ، وإنما توجه الخطاب إليه باستقبال بعضها ، وقد ثبت أن النبى ﷺ صلى فيها ركعتين . انظر : التمهيد ٣١٩/١٥ ، الاستذكار ١٣/١٢٥ .

قلت : حديث ابن عباس : « أمر الناس أن يصلوا الى الكعبة ولم يؤمروا أن يصلوا فيها » هناك حديث الباب وحديث ابن عمر أنه صلى فى الكعبة ؛ ولأن من نفى شيئاً وأثبت غيرهِ لم يعد شاهداً ، وإنما الشاهد المثبت . وابن عباس سمع من أسامة ولم يحضر ، ويحتمل دخول البيت مرتين ، فصلى فى الاولى ولم يصل فى الثانية .

٣٨٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَتَزَلَ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ، وَأَرْسَلَ إِلَى عَثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ، فَجَاءَ بِالْمِفْتَاحِ، فَفَتَحَ الْبَابَ. قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعَثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَأَمَرَ بِالْبَابِ فَأَغْلَقَ. فَلَبِثُوا فِيهِ مَلِيًّا. ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَبَادَرْتُ النَّاسَ، فَتَلَقَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارِجًا، وَبِلَالٌ عَلَى إِثْرِهِ. فَقُلْتُ لِبِلَالٍ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَيْنَ؟ قَالَ: بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ، تِلْقَاءَ وَجْهِهِ. قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى.

قال القاضي: اختلف العلماء في الصلاة في الكعبة، فقال مالك: لا يصلى فيها الفرض، ولا الوتر، ولا ركعتا الفجر، ولا ركعتا الطواف، ويصلى فيها التطوع. وقال الشافعي وأبو حنيفة والثوري: يصلى فيها كل شيء، وهو قول جماعة من السلف وبعض أهل الظاهر. وقال بعض الظاهرية: لا يصلى فيها نافلة ولا فريضة، ونحوه مذهب ابن عباس، وأصبح من أصحابنا يجعل المصلى في البيت بعيداً أبداً. وقع في كتاب مسلم في حديث أبي الربيع الزهراني وقتيبة: «عثمان بن أبي طلحة» من رواية العذري والسمرقندي وغيرهما: «ابن طلحة» وكذا في سائر الأحاديث، وكلاهما صواب، هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة، واسم أبي طلحة: عبد الله بن عبد العزى بن عثمان العبدري، وقيل له: الحَجَّيُّ، بفتح الحاء والجيم؛ لأنه حجب البيت، وكذلك يقال لجميعهم: الحَجَّيُّونَ لهذا (١).

وقوله: «فأغلقها عليه» وفي الرواية الأخرى: «وأمرَ بالباب فأغلق» وفي الأخرى: «فأجاف عليهم الباب»: وهو بمعنى أغلق، يحتج به الشافعي، ومذهبه أنه إنما يصلى

(١) وعثمان بن طلحة أو ابن أبي طلحة هو: عبد الله بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن قصي بن كلاب القرشي العبدري حاجب الكعبة، له صحبة، أسلم في الهدنة، وهاجر مع خالد وعمرو، ثم سكن مكة وبها مات، وقيل: مات بأجنادين. روى عن النبي ﷺ حديثين، وقيل: خمسة، واحد في مسلم الذي معنا، وآخر في أبي داود، حدث عنه ابن عمر وعروة وابن عمه. انظر: رجال مسلم ١٢٢، ابن سعد ٤٤٨/٥، البخاري في الكبير ٢١٩٤/٦، الاستيعاب ١٠٣٤/٣، أسد الغابة ٣٧٢/٣، السير ١٠/٢، تهذيب الكمال ٣٩٥/١٩.

قلت: سبب تسميتهم بالحجيين ما رواه الطبراني في الكبير عن عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس؛ أن النبي قال: «خذوها يا بني طلحة خالدة تالدة لا ينزعها منكم إلا ظالم» يعني الحجابة، والآخر عن أبي محذورة، قال: جعل رسول الله ﷺ الأذان لنا ولوالينا، والسقاية لبني هاشم، والحجابة لبني عبد الدار. قال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني. انظر: المجموع ٢٨٥/٣.

قلت: الحديثان حسنتهما جماعة وضعفهما آخرون.

٣٩٠- (...) وحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْنَيَانِي، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ عَلَى نَاقَةٍ لِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، حَتَّى أَتَاخَ بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ، ثُمَّ دَعَا عُمَانَ بْنَ طَلْحَةَ فَقَالَ: « ائْتِنِي بِالْمِفْتَاحِ »، فَذَهَبَ إِلَى أُمِّهِ، فَابْتِ أَنْ تُعْطِيَهُ. فَقَالَ: وَاللَّهِ، لَتُعْطِيَنِيهِ أَوْ لَيَخْرُجَنَّ هَذَا السَّيْفُ مِنْ صُلْبِي. قَالَ: فَأَعْطَتْهُ إِيَّاهُ، فَجَاءَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ، فَفَتَحَ الْبَابَ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ.

٣٩١- (...) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، وَمَعَهُ أُسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، فَأَجَافُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ طَوِيلًا، ثُمَّ فُتِحَ، فَكُنْتُ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا، فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ، فَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُ: كَمْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

فيها إلى جدار من جدرها ، وأن من صلى فيها إلى الباب وهو مفتوح فلا يجزئه ؛ لأنه لم يستقبل منها شيئاً ، وأن هذا فائدة أمره - عليه السلام - عنده بإغلاقها ، ورد هذا أبو الحسن القصار وغيره بأنه يجيز الصلاة في أرضها لو تهدمت لاستقباله بعض أرضها - وقال غيره: إنما أمر بإغلاق الباب لئلا يكثر عليه الناس ، وتتأذى بزحامهم ، ولئلا يصلوا بصلاته فيها فتتخذ سنة ويخشى أن يفرض عليهم ، كما ترك قيام رمضان لذلك ، ولو كان لا يجوز الصلاة إليه مفتوحاً لبيته - عليه السلام - حين أمر بإغلاقه ؛ لأنه موضع بيان ، وهذا كله يرد قول من قال في زيادة البخارى من جعله الباب وراء ظهره (١) : إنما فعل ذلك لئلا يستدبر شيئاً من البيت ؛ لأننا إن قلنا بأن الأرض قبله لم يلتفت إلى غيرها ، وإن رأينا جدارها ، فالباب إذا أغلق كالجدار كما لو كانت جدرها كلها خشباً ، من جنس الباب . وفيه تولية رسول الله ﷺ الحجابة لهم ، وإقرارها في أيديهم على ما كانت في الجاهلية ، كما أقر السقاية لبنى العباس من بين سائر مآثر الجاهلية ، وقال: « كل مأثرة في الجاهلية هي تحت قدمي إلا سقاية الحاج وسدانة البيت » (٢) وقال لبنى عبد الدار : « خذوها خالدةً

(١) البخارى ، ك الحج ، ب الصلاة في الكعبة ، عن ابن عمر بلفظ : « ويجعل الباب قبل الظهر ، يمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريباً من ثلاثة أذرع فيصلى ... » ١٨٤/٢ .

(٢) وكذا حديث أحمد في المسند بلفظ : « جعل رسول الله الأذان لنا ولموالينا ، والسقاية لبنى هاشم ، والحجابة لبنى عبد الدار » ٤٠١/٦ .

٣٩٢ - (...) وحدثني حميد بن مسعدة ، حدثنا خالد - يعني ابن الحارث - حدثنا عبد الله بن عون عن نافع عن عبد الله بن عمر ؛ أنه انتهى إلى الكعبة ، وقد دخلها النبي ﷺ وبلال وأسامة ، وأجاف عليهم عثمان بن طلحة الباب . قال : فمكثوا فيه ملياً ، ثم فتح الباب ، فخرج النبي ﷺ ، ورقيت الدرجة ، فدخلت البيت ، فقلت : أين صلى النبي ﷺ ؟ قالوا : هاهنا . قال : ونسيت أن أسألهم : كم صلى .

٣٩٣ - (...) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث . ح وحدثنا ابن رُمح ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ؛ أنه قال : دخل رسول الله ﷺ البيت ، هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة ، فأغلقوا عليهم ، فلما فتحوا كنت في أول من ولج ، فلقيت بلالاً فسألته : هل صلى فيه رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، صلى بين العمودين اليمانيين .

تالدة (١) ، وقال العلماء : لا يجوز لأحد أن يتزعمها منهم ، قالوا : وهي ولاية من رسول الله ﷺ ، وأعظم مالك أن / يشرك غيرهم فيها معهم ، واختلاف بلال وأسامة في هذه الأحاديث في صلاة النبي - عليه السلام - فيها ، وقول بلال : إنه صلى بين العمودين ، وقول أسامة : إنه دعا في نواحيه ولم يصل - حكم العلماء والأئمة بترجيح حديث بلال ؛ لأنه أثبت وضبط ما لم يضبط أسامة (٢) ، وإنها الصلاة الموهودة لا الدعاء ، ألا ترى ابن عمر كيف قال : « نسيت أن أسأله » ، وقوله عمر بن الخطاب في حديثه : « صلى ركعتين » (٣) ، وقد اختلف على أسامة ، فذكر مسلم في حديث حميد بن مسعدة : ثنا خالد - يعني ابن الحارث - ثنا عبد الله بن عون ، وذكر الحديث - وفيه : « فدخلها النبي ﷺ وبلال وأسامة وأجاف عليهم عثمان بن طلحة » وفيه : « فقلت : أين صلى النبي ﷺ ؟ » ، فقالوا : هاهنا ، ونسيت أن أسألهم كم صلى ؟ فعلى هذا أن جميعهم قد أخبره بذلك ، ولكن أهل الصنعة ، وهؤلاء الرواية ، فقال أبو الحسن الدارقطني (٤) : وهم ابن عون هنا ، وخالفه غيره فأسندوه عن بلال وحده .

(١) انظر : حديثي ابن عباس وأبي معاذ السابقيين قريباً . والسدانة الآن يعرفون بالشيبين ؛ نسبة إلى عثمان ابن أبي طلحة ، وهو ابن عم عثمان بن طلحة وله أيضاً صحبة .

(٢) يريد أنه رأى ما لم ير أسامة ، ولا يحمل على معناه الحقيقي ؛ لأنهما صحابيان - رضى الله عنهما .

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في ك الحج ، ب الصلاة في الكعبة ، عن عبد الرحمن بن صفوان ، قال : قلت لعمر بن الخطاب : كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة ؟ قال : صلى ركعتين ٤٦٧/١ .

(٤) انظر : الإلزامات والتبع ص ٤٨٠ .

٣٩٤ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله ﷺ دخل الكعبة ، هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة ، ولم يدخلها معهم أحد ، ثم أغلقت عليهم . قال عبد الله بن عمر : فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة ؛ أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة بين العمودين اليمانيين .

٣٩٥ - (١٣٣٠) حدثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد ، جميعاً عن ابن بكر ، قال عبد : أخبرنا محمد بن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : أسمعت ابن عباس يقول : إنما أمرتم بالطواف ولم تؤمروا بدخوله ؟ قال : لم يكن ينهى عن دخوله ، ولكني سمعته يقول : أخبرني أسامة بن زيد ؛ أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ، ولم يصل فيه ، حتى خرج . فلما خرج رجع في قبل البيت ركعتين . وقال : « هذه القبلة » . قلت له : ما نواحيها ؟ أفى زواياها ؟ قال : بل في كل قبلة من البيت .

قال القاضي : وهذا الذى ذكره مسلم من سائر الطرق : « سألت بلالا » ، فقال : إلا إنه وقع عنده فى حديث حرملة عن ابن وهب : « فأخبرني بلال - أو عثمان بن طلحة - أن رسول الله ﷺ صلى فى جوف الكعبة » كذا عند عامة شيوخنا ، وفى بعض النسخ : « وعثمان بن أبى طلحة » وكذا كان فى كتاب شيخنا الحشنى ، وهذه تعضد رواية ابن عون ، والمشهور انفراد بلال بالحديث بذلك . قالوا : ولا تتهاثر رواية أسامة ومخالفته لبلال فى قصة حضراها ؛ إذ قد يمكن أن يغيب أسامة عنهم بعد دخوله لحاجة أو أمر فلم يشاهد صلاته ، وكيف وقد روى ابن المنذر فى ذلك حديثاً عن أسامة قال : « رأى النبي ﷺ صوراً فى الكعبة ، فكنت آتية بماء فى الدلو يضرب به الصور » ، فهذا قد ذكر أن أسامة خرج لنقل الماء ، وهذا الحديث فى يوم الفتح (١) ، وكذلك حديث الصلاة فى الكعبة إنما كان يوم الفتح لا فى حجة الوداع ، ألا ترى كيف قال فيه فى الأم : « أقبل عام الفتح » ؟ أوفيه : طلب المفاتيح من عثمان وإبابة أمه إعطاءها ، إلى آخر الخبر (٢) ، وهذا (١) أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسند أسامة بن زيد رقم (٦٢٢) ٨٧/١ ، وحديث الصلاة فى الكعبة هو الذى معنا .

(٢) وأقول : لعل مسلماً - رحمه الله - ذكره لبيان علته ؛ لأنه - رحمه الله - قد ذكر رواية مالك وأيوب وعبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر : سألت بلالا . وأخرجه من حديث ابن شهاب عن سالم عن أبيه : سألت بلالا . وأما رواية حرملة فقد شك هو أو ابن وهب : أسأل عبد الله بلالاً أو طلحة فنرد روايته إلى رواية من لم يشك ، والله أعلم .

انظر : الإلزامات والتتبع ، وجاء فى إكمال الإكمال : ويمكن الجمع بأن يكون معنى قول بلال : صلى ، أى التطوع ، ومعنى قول أسامة : لم يصل ، يعنى الفرض ، والجمع بهذا على مذهب مالك . ٤٢١/٣

٣٩٦- (١٣٣١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَفِيهَا سِتُّ سَوَارٍ، فَقَامَ عِنْدَ سَارِيَةٍ فَدَعَا، وَلَمْ يُصَلِّ.

٣٩٧- (١٣٣٢) وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى - صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - : أَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمُرَتِهِ؟ قَالَ: لَا.

كله إنما كان في الفتح، وجاء في بعض الروايات: « ليفتح » وفي بعضها: « المفتاح »، وهما صحيحان.

وقوله: « جعل عمودين عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه » ووقع في الموطأ عكس هذا: « جعل عمودين عن يمينه وعموداً عن يساره » (١)، وجاء في الرواية الأخرى: « أن صلاته كانت بين العمودين اليمانيين ».

وذكر مسلم في الباب: ثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد، جميعاً عن ابن بكر، قال عبد: أنا محمد بن بكر، وذكر حديث ابن عباس عن أسامة، كذا عند شيوخنا، وفي بعض النسخ جميعاً: عن أبي بكر، قال عبد: أنا محمد بن بكر، والصواب الأول، وهو محمد بن بكر البرساني، يكنى بأبي عثمان، خرج عنه البخاري ومسلم عن ابن جريج، يروي عنه عبد بن حميد (٢)، وأما حديث ابن أبي أوفى، وقوله حين سئل: أدخل النبي ﷺ البيت في عمرته؟ فقال: لا، فهذا مما يختلف فيه أنه لم يدخل ولم يصل وهي عمرة القضاء. قيل: لما كان في البيت من الصور والأصنام ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها فلما فتح الله عليه وغيرها دخل البيت وصلى فيه (٣).

(١) الموطأ، كالحج، ب الصلاة في البيت [الكعبة] ودخلوها وقصر الصلاة من رواية يحيى ٣٩٨/١ ومن رواية محمد بن الحسن ١٦٢، وهي بعض رواية البخاري وأبي داود وأحمد، وقال البيهقي: وهو الصحيح. انظر: مختصر سنن أبي داود ٤٣٩/٢.

(٢) ويقال: أبو عثمان البصري ویرسان من الأزد، روى عن حماد بن سلمة وابن جريج، وشعبة، وحميد ابن مهران، وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم، وروى عنه ابن حنبل، وأبو الأشعث العجلي، وإسحق بن راهويه، وعبد بن حميد، ويعقوب بن معين وغيرهم. وقال أحمد: صالح الحديث، والعجلي قال: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وفاته سنة ثلاث ومائتين. انظر: طبقات ابن سعد ٢٩٦/٧ تاريخ البخاري الكبير ٩٦/١، الصغير ٢٩٩/٢، الكنى لمسلم ورقة ٧٢، رجال البخاري ٦٢١/٢، مسلم ورقة ١٥٣، وتهذيب الكمال ٢٤/٥٣٠، سير أعلام النبلاء ٤٢١/٩، تهذيب التهذيب ١٩٢/٣.

(٣) لقد ترك القاضي - رحمه الله - التعليق على حديث إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد على أنه ذكره إطرأً في تعليقه على الأحاديث جملة.

ونقول: قوله: « لما دخل البيت دعا في ناحيته كلها، ولم يصل فيه »: أي لم يصل صلاة الجماعة المفروضة، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على جواز النفل، خلافاً لأصنغ ومن تبعه.

= نقل ابن حجر بن المهلب في الفتح : قال المهلب شارح البخارى : يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين ، صلى فى أحدهما ، ولم يصل فى الأخرى وقال : قال ابن حبان : الأشبه عندى فى الجمع أن يجعل الحيران فى وقتين فى عام الفتح ، أو يجعل حديث ابن عباس فى حجته التى حجبها مع النبى فى حجة الوداع إن ثبت أنه دخلها ، ويحتمل أن ابن عباس نفى رؤيته ، كما يحتمل فى هذا المنقول عنه وهو أسامة — رضى الله عنه . انظر : الفتح ٥٤٨/٣ بتصرف .

وقال النووى وغيره : يجمع بين إثبات بلال ونفى أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبى يدعو ، فاشتغل أسامة بالدعاء فى ناحية ، والنبى فى ناحية ، ثم صلى النبى ، فرآه بلال لقربه منه ، ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، ولأن بإغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة فنفاها عملاً بظنه وربما كانت الصلاة خفيفة ، وربما أيضاً جاز له نفيها عملاً بظنه ، وأما بلال فحققها فأخبر بها ، والله أعلم . انظر : النووى بشرح مسلم ٤٦٥/٣ بتصرف ولقد سبق القول فيها ولله الحمد والمنة .

وقوله : « فلما خرج ركع فى قبل البيت ركعتين ، وقال : هذه القبلة » القبل بضم القاف والباء ، ويجوز إسكان الباء كما فى نظائره ما استقبل منها ، وقيل : مقابلها . وفى رواية فى الصحيح : « صلى ركعتين فى وجه الكعبة » وهو المراد بقولها ، ومعناه : عند بابها .

البخارى ، ك الصلاة ، ب ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة : ١٢٥] ١١٠ / ١ .
وأما قوله : « هذه القبلة » قال الخطابى : معناه : أن أمر القبلة استقر فلا نسخ لا يتوجه للصلاة إلى غيره . انظر : أعلام الحديث ١ / ٣٨٠ ، إكمال الإكمال ٣ / ٤٢١ ، النووى ٣ / ٤٦٩ ، ابن حجر فى الفتح ٥٤٥ / ٣ .

(٦٩) باب نقض الكعبة وبنائها

٣٩٨ - (١٣٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ لَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ ، لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ ، وَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ ، فَإِنْ قُرِيشًا حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرَتْ ، وَجَعَلَتْ لَهَا خَلْفًا » .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وقوله - عليه السلام - : « لَوْ لَا حَدَاثَةُ [عهد] (١) قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ ، وَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ ، [فَإِنْ قُرِيشًا حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرَتْ » وفي الرواية الأخرى/ : « اقْصَرَّتْهَا » وفي الأخرى : « قَصَرُوا فِي الْبِنَاءِ » وفي الأخرى : « إِنْ قَوْمُكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النِّفَقَةُ » : فيكون معنى « استقصرت » : أى قصرت عن تمام بنائها واقتصرت على هذا القدر ، إذ قصرت بهم النفقة عن تمامها فتفق الألفاظ كلها [(٢)] .

قال الإمام : [أخبر - عليه السلام - أن قُرِيشًا اقْصَرَّتْ عن تمام البيت على قواعد إبراهيم] (٣) ، وهذا دليل على أن الحجر من البيت . وعند مالك والشافعي : أن من طاف داخل الحجر كمن لم يطف ، وعند أبي حنيفة : يعيد إلا أن يرجع إلى بلده فعليه الدم ، [وقد بين في الكتاب ما جرى من قصة ابن الزبير وهدمه للكعبة وتغير بنائها ثم ما كان بعد ذلك من تغير بناء ابن الزبير] (٤) .

قال القاضي : قد جاء مبيناً في كتاب مسلم وغيره في هذا الحديث شأن الحجر ، وأنه من البيت . عن عائشة قالت : « سألت رسول الله ﷺ عن الجدر أمن البيت هو ؟ » وفي الرواية الأخرى : « عن الحجر » ، قال : « نعم » ، قلت : « فلم لم يدخلوه » وفي الأخرى : « ولا دخلت فيها الحجر أو الجدر » : بفتح الجيم والبدال المهملة الجدار . وذكر الخبر وهو قول كافة العلماء ، وهم مجمعون أن الطواف من ورائه ، وإنما اختلفوا فيمن طاف فيه ، هل يجزيه أم لا ؟ على ما تقدم ، وجمهورهم على أنه لا يجزيه ، وكمن لم يطف أو لم يتم طوافه ، إلا أبا حنيفة كما تقدم .

٣٩٩- (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقَ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَلَمْ تَرَى أَنَّ قَوْمَكَ ، حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ ،

وفى قول النبي - عليه السلام - هذا ترك بعض الأمور التي يستصوب عملها إذا خيف تولد ما هو أضرّ من تركه واستتلاف الناس على الإيمان ، وتمييز خير الشرين وإن سهل على الناس أمرهم ، ولا ينفروا ويتباعدوا من الأمور على ما ليس فيه تعطيل ركن من أركان شرعهم . وقد اقتدى بهذا مالك - رحمه الله - فى هذه المسألة ، فذكر أن الرشيد ذكر له أنه يريد هدم ما بنى الحجاج من الكعبة ويردها على بنى ابن الزبير لهذا الحديث الذى جاء وامثله ابن الزبير ، وقال له مالك : ناشدتك الله يا أمير المؤمنين ، ألا تجعل هذا البيت ملعباً للملوك ، لا يشأ أحد إلا نقض البيت وبناءه ، فتذهب هيئته من صدور الناس ، فرحم الله مالكا .

وقوله : « ولجعلت لها خلفاً » : كذا بفتح الخاء وسكون [اللام] (١) ومعناه : باباً من خلفها ، وقد جاء مفسراً فى الحديث الآخر : « ولجعلت لها باباً شرقياً وباباً غربياً » ، وفى البخارى : قال هشام بن عروة : « خلفاً » يعنى باباً (٢) . وفى الرواية الأخرى هنا : « أحدهما يدخل منه ، والآخر يخرج منه » ، وقد رواه البخارى : « ولجعلت لها خلفين » (٣) ، وقد ذكر الحربى هذا الحديث هكذا وضبطه : « خلفين » بكسر الخاء (٤) وقال : الخالفة عمود فى مؤخر البيت ، يقال : ورأيت خلف جمد ، وقاله الهروى : « خلفين » بفتح الخاء وكذا ضبطناه على شيخنا أبى الحسين - رحمه الله - وذكر الهروى عن ابن الأعرابى : أن الخلف الظهر (٥) ، وهذا يفسر أن المراد الباب كما فسرتة الأحاديث الأخرى . وقول ابن عمر : « لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ » ليس على طريق التضعيف والتشكك فى روايتها ، فقد كانت من الحفظ والضبط بحيث لا يستراب فيما تنقله ، لكن كثيراً ما يأتى

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

(٢) البخارى ، ك الحج ، ب فضل مكة وبنائها ١٨٠ / ٢ .

(٣) لم نعثر على رواية « خلفين » فى المطبوعة .

(٤) ما ذكره الحربى هو : « وقرئ على أبى نصر عن الأصمعى قال : إذا لهج الفصيل بالمصرورة صررتها رجل الغراب ، بنكس طرف التودية الذى يلى الخلف المؤخر المقدم ، وتحول طرفه الذى يلى الخلف المقدم فتشد به المؤخر ليكون الصر على سجيحته ، وتنكس طرف الخلفين ، فتصره على أقصى فخذها مما يلى الذئب لئلا يقدر أن يجعله فى فيه . غريب الحديث ٢ / ٤٢٤ .

(٥) لم نعثر عليه فى غريب الحديث للهروى .

اِفْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ » قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا حَدِيثَانِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ » .

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : لَئِنْ كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَ ، إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ لَمْ يَتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ .

٤٠٠ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ مَخْرَمَةَ . ح وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ ، يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ : بِكَفْرِ - لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَجَعَلْتُ بَابَهَا بِالْأَرْضِ ، وَلَأَدْخَلْتُ فِيهَا مِنَ الْحِجْرِ » .

٤٠١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنِي ابْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ عَنْ سَعِيدٍ - يَعْنِي ابْنَ مِينَاءَ - قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ : حَدَّثَنِي خَالَتِي - يَعْنِي عَائِشَةَ - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَائِشَةُ ، لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُوا عَهْدَ بَشْرِكَ ، لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ فَالزَّقْتُهَا بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ ، بَابًا شَرْفِيًّا وَبَابًا غَرِيبًا ، وَزِدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَدْرُعٍ مِنَ الْحِجْرِ ، فَإِنْ قُرِيشًا اِفْتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتْ الْكَعْبَةَ » .

فِي كَلَامِ الْعَرَبِ صُورُ التَّقْرِيرِ وَالتَّشْكِكِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْيَقِينُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ (١) ، وَقَوْلِهِ : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي ﴾ الْآيَةُ (٢) .

وَقَوْلُهُ : « مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَ . إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ لَمْ يَتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » لَيْسَا بِرُكْنَيْنِ ، وَإِنَّمَا هِيَ بَعْضُ الْجِدَارِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَسْتَلِمَهُمَا . وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْفَصْلِ .

٤٠٢ - (...) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : لَمَّا احْتَرَقَ الْبَيْتُ زَمَنَ يَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حِينَ غَزَاهَا أَهْلُ الشَّامِ ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ ، تَرَكَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ ، حَتَّى قَدِمَ النَّاسُ الْمَوْسِمَ ، يُرِيدُ أَنْ يُجَرِّثَهُمْ - أَوْ يُحَرِّبَهُمْ - عَلَى أَهْلِ الشَّامِ ، فَلَمَّا صَدَرَ النَّاسُ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي الْكَعْبَةِ ، أَتُقْضَى ثُمَّ ابْنَى بَنَاءَهَا ، أَوْ أُصْلَحَ مَا وَهَى مِنْهَا ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَإِنِّي قَدْ فُرِقَ لِي رَأْيٌ فِيهَا ، أَرَى أَنْ تُصْلَحَ مَا وَهَى مِنْهَا ، وَتَدَعَ بَيْتًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ ، وَأَحْجَارًا أَسْلَمَ النَّاسُ عَلَيْهَا ،

وقوله : « لما احترق البيت زمان يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام ، تركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم » : يريد أن يجرتهم على أهل الشام أو يحزبهم ، كذا لابن أبي... (١) سعيد والفارسي ، وغيرهما في الأول : « يجرتهم » بالميم والراء وهمزة بعدهما من الجرأة ، أى شجعهم عليهم بإظهار قبيح أفعالهم . ورواه العذري : « يجربهم » بالباء مكان الهمزة ، ومعناه : يختبر ما عندهم فى ذلك من حمية وغضب لله وبيته ، وعندهم كلهم فى الحرف الثانى : « يحربهم » بالحاء المهملة والراء والباء بواحدة ، ومعناه : يغضبهم بما رأوه فعل بالبيت ، من قولهم : حزبت الأسد ، وأسدت محزب ، وقد يكون معنى « يحربهم » يحملهم على الحرب ، ويحرضهم عليها ، ويؤكد عزائمهم منها لذلك ، ورواه غير هؤلاء فى الحرف الثانى : « أو يحزبهم » بالحاء المهملة والزاي والباء بواحدة ، ومعناه : أى يشد منهم ، ويثبت عزائمهم عليهم ويمالئهم على حربهم ، من قولهم : أمر حزيب ، أى شديد ، أو يكون : « يحزبهم » : يميل بهم إلى نفسه ونصرته فحزب الرجل من مال إليه ، وتحازب القوم : تمالؤوا .

وشورى ابن الزبير كافة الناس فى نقضها وبنائها ما يلزم الأمور العامة والقصص العظيمة التى لا تخص وتعم من المشورة ، وألا يستبد بها ذو أمر بأمر ، وقد أمر الله تعالى بهذا نبيه ، ورأى ابن عباس أن تترك على ما هى ، ويرم ما فسد ولا تنقض ، اقتداء بما كان - عليه السلام - رآه أيضا من تركها على ما وجدها عليه ، وترجيح ابن الزبير رأيه فى نقضها بعد الاستشارة لاختلاف الصحابة عليه فى ذلك ، واعتماد على ما ذكره النبى - عليه السلام - لعائشة من حرصه على ذلك : « لولا حدثان قومها بالكفر فتنفر قلوبهم » ، وإذنه فى الرواية الأخرى لهم فى ذلك إن بدا لهم أن يبنوه ، وأنه ليس عنده من النفقة ما يقوى به على بنائه ، وأن العلتين قد زالتا لاستقرار الإسلام وفناء تلك الجهالة القريبة العهد بكفر/ وتمكن الإسلام ممن بقى منهم وفتح الله على المسلمين ، ووجد ما يتفق فيها .

وَبُعِثَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ . فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : لَوْ كَانَ أَحَدُكُمْ احْتَرَقَ بَيْتَهُ ، مَا رَضِيَ حَتَّى يُجَدَّهُ ، فَكَيْفَ بَيْتُ رَبِّكُمْ ؟ إِنِّي مُسْتَخِيرُ رَبِّي ثَلَاثًا ، ثُمَّ عَازِمٌ عَلَى أَمْرِي . فَلَمَّا مَضَى الثَّلَاثُ أَجْمَعَ رَأْيَهُ عَلَى أَنْ يَنْقُضَهَا ، فَتَحَامَاهُ النَّاسُ أَنْ يَنْزِلَ بِأَوَّلِ النَّاسِ يَصْعَدُ فِيهِ ، أَمْرٌ مِنَ السَّمَاءِ ، حَتَّى صَعِدَهُ رَجُلٌ فَأَلْقَى مِنْهُ حِجَارَةً ، فَلَمَّا لَمْ يَرَهُ النَّاسُ أَصَابَهُ شَيْءٌ تَتَابَعُوا ، فَتَنَقَّضُوهُ حَتَّى بَلَّغُوا بِهِ الْأَرْضَ ، فَجَعَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَعْمَدَةً ، فَسَرَّ عَلَيْهَا السُّتُورَ ، حَتَّى ارْتَفَعَ بِنَاؤُهُ .

وَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : إِنِّي سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَوْلَا أَنَّ النَّاسَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكُفْرٍ ، وَلَيْسَ عِنْدِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَقْوِي عَلَى بَنَائِهِ ، لَكُنْتُ أَدْخَلْتُ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ خَمْسَ أَدْرُعٍ ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابًا يَدْخُلُ النَّاسُ مِنْهُ ، وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ » .

وليس في قوله - عليه السلام - : « ليس عندي من النفقة ما يقويني به على بنائه » ، وبين قوله في الحديث الآخر : « لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله » تنافر ؛ إذ قد يمكن أنه - عليه السلام - لم يرد إنفاق كنز الكعبة في بنائها الذي هو في سبيل الله ولا غيره ؛ لثلاث تتقوّل قريش في ذلك وتنكره كما تنكر البناء للكعبة ؛ لعادتها في تعظيم تغيير ذلك وتناول شيء من مالها ، وإنما كان - عليه السلام - أراد استئلافهم وتسكين الأمور وتركها حتى يتمكن الإيمان في قلوبهم ؛ ولذلك - والله أعلم - لم يغير حجابة البيت ولا أخرجها عن مكان يده ، وقد طلبها له آله ، وقد كان عمر - رضي الله عنه - همّ بقسمة مال الكعبة فخالفه بعض الصحابة في ذلك ، واحتجوا عليه بأن صاحبيه لم يفعلوا فوقف عن ذلك ، وقال له أبي : إن الله قد بين موضع كل مال ، ولأن في إبقاء مالها وحليتها تزيهاً على العدو وإظهاراً للإسلام .

وفي هذا الخبر من الفقه أن الأوقاف لا تصرف غير مصارفها . وفي تجويز النبي - عليه السلام - لفعله لولا مراعاة كفار قريش ، دليل على جواز نقل ما جعل في سبيل [من سبيل] (١) الله إلى سبيل آخر ، وهي إحدى الروايتين عندنا .

وقول ابن عباس : « قد فرق لي فيها رأي » : أي كشف وبين ، قال الله تعالى : ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ ﴾ (٢) : فصلناه وأحكمناه .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

(٢) الإسراء : ١٠٦ .

قَالَ : فَأَنَا الْيَوْمَ أَجِدُ مَا أُتَّفِقُ ، وَلَسْتُ أَخَافُ النَّاسَ . قَالَ : فَرَادَ فِيهِ خَمْسَ أَذْرُعَ مِنَ الْحَجَرِ ، حَتَّى أَبْدَى أَسَا نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ ، فَبَنَى عَلَيْهِ الْبِنَاءَ ، وَكَانَ طُولُ الْكَعْبَةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ ذِرَاعًا ، فَلَمَّا زَادَ فِيهِ اسْتَقْصَرَهُ ، فَرَادَ فِي طُولِهِ عَشَرَ أَذْرُعَ ، وَجَعَلَ لَهُ بَابَيْنِ : أَحَدُهُمَا يَدْخُلُ مِنْهُ ، وَالْآخَرُ يُخْرِجُ مِنْهُ . فَلَمَّا قُتِلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ كَتَبَ الْحَجَّاجُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ مَرْوَانَ يُخْبِرُهُ بِذَلِكَ ، وَيُخْبِرُهُ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَدْ وَضَعَ الْبِنَاءَ عَلَى أَسَسٍ نَظَرَ إِلَيْهِ الْعُدُولُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ . فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدِ الْمَلِكِ : إِنَّا لَسْنَا مِنْ تَلَطُّيخِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي شَيْءٍ ، أَمَّا مَا زَادَ فِي طُولِهِ فَأَقْرَهُ ، وَأَمَّا مَا زَادَ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ فَرُدَّهُ إِلَى بِنَائِهِ ، وَسُدِّدِ الْبَابَ الَّذِي فَتَحَهُ ، فَتَقْضِهِ وَأَعَادَهُ إِلَى بِنَائِهِ .

وقوله : « تتابعوا فنقضوه » ضبطنا هذا الحرف على أبي بحر وحده ، « تتابعوا » بالتاء باثنتين تحتها ، وعند غيره بالباء وبواحدة ، وهو بمعنى واحد ، إلا أنه أكثر ما يُستعمل الباء باثنتين تحتها في الشر خصوصاً ، وليس هذا موضعه .

وقوله : « فنقضوه - يعني البيت - حتى بلغ الأرض ، فجعل [ابن] (١) الزبير أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه » : صنع ذلك ليصلي الناس إلى تلك الستور وتكون قبلة لهم ؛ إذ المقصود بالاستقبال البناء لا البقعة ، ولو كان المقصود البقعة لاتفقوا على جواز الصلاة في الكعبة وعلى استقبال الحجر مجرداً ، وقد كان ابن عباس أشار عليه نحو هذا وقال له : إن كنت هادمها فلا تدع الناس بلا قبلة (٢) ، فقال له جابر : صلوا إلى موضعها فهي القبلة . وقد أجاز الشافعي الصلاة على هذه السبيل أن يصلي في أرض الكعبة ويجزئه (٣) . وكذلك يجيء على قوله : « يجزئه أن يستقبل أرضها » . وتحديد - عليه السلام - أن يدخل من الحجر خمسة أذرع ، وفي الرواية الأخرى : ستة أذرع ، تحديد بين لمقدار ما في الحجر من الكعبة .

وقول عبد الملك : « لسنا من تلطيخ ابن الزبير في شيء » يريد بذلك العيب لعمله ، يقال : لطخت فلاناً بأمر قبيح ، ورجل لطيف : قدر .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش .

(٢) إتحاف الوري بأخبار أم القرى ٧٠ / ٢ .

(٣) التمهيد ٣١٨ / ١٥ .

٤٠٣ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْدٍ بْنَ عُمَيْرٍ وَالْوَلِيدَ بْنَ عَطَاءٍ يُحَدِّثَانِ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي رَبِيعَةَ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدٍ : وَفَدَّ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فِي خِلَافَتِهِ . فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : مَا أَظُنُّ أَبَا خُبَيْبٍ - يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ - سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ مَا كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهَا . قَالَ الْحَارِثُ : بَلَى ، أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْهَا . قَالَ : سَمِعْتَهَا تَقُولُ مَاذَا؟ قَالَ : قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ قَوْمُكَ اسْتَقْصَرُوا مِنْ بُنْيَانِ الْبَيْتِ ، وَلَوْ لَا حَدَاثَةُ عَهْدِهِمْ بِالشَّرْكِ أَعَدْتَ مَا تَرَكُوا مِنْهُ ، فَإِنْ بَدَأَ لِقَوْمِكَ مِنْ بَعْدِي أَنْ يَبْنُوهُ ، فَهَلُمَّ لِأَرْيَكَ مَا تَرَكُوا مِنْهُ » . فَأَرَاهَا قَرِيبًا مِنْ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ . هَذَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ . وَزَادَ عَلَيْهِ الْوَلِيدُ بْنُ عَطَاءٍ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَلَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ مَوْضُوعَيْنِ فِي الْأَرْضِ شَرْقِيَا وَغَرْبِيَا ، وَهَلْ تَذَرِينَ لِمَ كَانَ قَوْمُكَ رَفَعُوا بَابَهَا ؟ » قَالَتْ : قُلْتُ : لَا . قَالَ : « تَعَزُّزًا أَلَا يَدْخُلُهَا إِلَّا مَنْ أَرَادُوا ، فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا هُوَ أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَهَا يَدْعُوهُ يَرْتَقِي ، حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَدْخُلَ دَفَعُوهُ فَسَقَطَ » .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ لِلْحَارِثِ : أَنْتَ سَمِعْتَهَا تَقُولُ هَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَتَنَكَّتْ سَاعَةٌ بِعَصَاهُ ثُمَّ قَالَ : وَدِدْتُ أَنِّي تَرَكْتُهُ وَمَا تَحْمَلُ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ .

٤٠٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ ، حَدَّثَنَا

وذكر مسلم في الباب : ثنا محمد بن حاتم ، ثنا محمد بن بكر . وفيه : قال عبد الله ابن عبيد : وفد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن مروان . كذا لهم ، وعند الفارسي : وفد الحارث بن عبد الأعلى ، وهو خطأ . وهو الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة (١) المذكور أول الحديث وبعده في الحديث الآخر في الأم .

(١) الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، يقال : ابن عياش بن أبي ربيعة ، روى عن النبي - عليه السلام - مرسلًا وعن عمر ومعاوية وعائشة وحفصة وأم سلمة ، وعنه : سعيد بن جبيرة والشعبي ومجاهد والزهري وغيرهم ، وروى البخاري في تاريخه عن الشعبي أن الحارث ماتت أمه وهي نصرانية فشيّعها أصحاب رسول الله - عليه السلام . ذكره بعض من ألف في الصحابة ، وذكره ابن معين في تابعي أهل مكة ، وذكره ابن حبان في التابعين والثقات . التهذيب ١٤٤/٢ ، ١٤٥ .

حَاتِمُ بْنُ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ أَبِي قَرْعَةَ؛ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ، بَيْنَمَا هُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذْ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ ابْنَ الزُّبَيْرِ، حَيْثُ يُكَذِّبُ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، يَقُولُ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ، لَوْ لَا حَدَّثَانُ قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ حَتَّى أَزِيدَ فِيهِ مِنَ الْحَجَرِ، فَإِنَّ قَوْمَكَ قَصَرُوا فِي الْبِنَاءِ». فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ: لَا تَقُلْ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّا سَمِعْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تُحَدِّثُ هَذَا.

قَالَ: لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ أَهْدِمَهُ، لَتَرَكْتُهُ عَلَى مَا بَنَى ابْنُ الزُّبَيْرِ.

وقوله: « فنكت ساعة بعصاه »: أى ضرب بطرفها فى الأرض كما يفعل المتفكر فى الأمر المهم به .

(٧٠) باب جدر الكعبة و بابها

٤٠٥ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، عَنِ الْجَدْرِ ؟ أَمِنَ الْبَيْتَ هُوَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قُلْتُ : فَلِمَ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَ : « إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ التَّفَقُّةُ » . قُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفَعًا ؟ قَالَ : « فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيَدْخُلُوا مِنْ شَأْوُوا وَيَمْنَعُوا مِنْ شَأْوُوا ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَخَافُ أَنْ تُنْكَرَ قُلُوبُهُمْ ، لَنَظَرْتُ أَنْ أَدْخُلَ الْجَدْرَ فِي الْبَيْتِ ، وَأَنْ أُلْزِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ » .

٤٠٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مُوسَى - حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَجْرِ . وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَخْوَصِ . وَقَالَ فِيهِ : فَقُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفَعًا لَا يُصْعَدُ إِلَيْهِ إِلَّا بِسُلْمٍ ؟ وَقَالَ : « مَخَافَةٌ أَنْ تُنْفَرَ قُلُوبُهُمْ » .

وقوله في حديث سعيد بن منصور : « فأخاف أن تنكره قلوبهم » . كذا لجمهور الرواة ، وحدَّثنا به الخشنى عن الهوزنى : « تنكره قلوبهم » هكذا كان عنده ، وإن لم [يكن] (١) تصحيحاً ووهماً فوجهه بعيد ولا يكاد يصح له ها هنا معنى ، وفي هذا الحديث : « لنظرت أن أدخل الجدر في البيت » ، قال الشيخ : لعله قال : « الحجر في البيت » ثبت قول الشيخ في الأصل للسمرقندى والعذرى ، ولا وجه لتوهميه الرواية ؛ إذ المراد بالجدر أسُّ الحجر ، وقد تقدم أنه روى بالوجهين الجدر ، الحائط ، ويكون - أيضاً - ما يرفع من جوانب الشربات في أصول النخل وهى كالحيطان لها ، ومنه الحديث : « اسق حتى تبلغ الجدر » (٢) ، وهى فى هذا الحديث بقايا حائط البيت الذى لم يتم عليه .

(١) ساقطة من الأصل واستدركت فى الهامش بهم .

(٢) سيأتى فى ك الفضائل ، ب وجوب اتباعه ﷺ حديث رقم (١٢٩) .

(٧١) باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما ، أو للموت

٤٠٧ - (١٣٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِ تَسْتَفْتِيهِ ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكْتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحْجُ عَنْهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ .

وقول الخثعمية : إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً ، لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : « نعم » . قال الإمام : يرى المخالف أن من عجز عن الحج وله مال ، فعليه أن يستنيب من يحج عنه ، ويحتج بهذا [الحديث] (١) ، ويقول في حديث آخر : « رأيت لو كان على أبيك دين » (٢) الحديث . وعندنا أنه لا يعلم (٣) الاستنابة ، ولنا قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (٤) ، وهذا ظاهره استطاعة البدن ، ولو كان المال لقال : إحجاج البيت ، وكان الحج فرع بين أصليين : أحدهما : عمل بدن مجرد ؛ كالصلاة والصوم فلا يستناب في ذلك ، والثاني : المال ؛ كالصدقة وشبهه (٥) ، فهذا يستناب فيه . والحج عمل بدن ونفقة مال ، فمن غلب حكم البدن رده إلى الصلاة والصوم ، ومن غلب حكم المال رده إلى الصدقات والكفارات .

قال القاضي : لا حجة للمخالف بظاهر هذا الحديث ؛ إذ ليس قولها : « إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً » مما يوجب دخوله في هذا الفرض ، بل أخبرت أن إلزام الله عباده الحج الذي وقع بشرط من استطاع إليه سبيلاً ، كان وأبوها بصفة من لا يستطيع ، وهذه الزيادة هنا بقوله : « على عباده » تقضى على الأحاديث التي فيها : « أدركت » ولم يذكر فيها هذه الزيادة ، ثم استأذنت في : هل لها أن تحج عنه ؟ وهل يباح

(١) ساقطة من ع .

(٢) النسائي في الكبرى ، ك الحج ، ب تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين ٣٢٤/٢ ، أحمد ٥/٤ .

(٣) في ع : يلزمه .

(٤) آل عمران : ٩٧ .

(٥) في ع : وشبه ذلك .

٤٠٨ - (١٣٣٥) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ ابْنِ

لها ذلك أو له فيه أجر ومنفعة؟ هذا أظهر معاني الحديث وهو مذهب مالك ومن/ شايعه ، وقال بقوله من السلف والخلف : إن الاستطاعة على العموم ، وهى القدرة على الوصول كيف تأتى، وليس من شرطه الراحلة لمن يقدر على الوصول على رجله من غير مشقة فادحة .

واختلف شيوخنا : هل تراعى فى ذلك عادته أم لا ؟ قال مالك : ما ذلك إلا قدر طاقة الناس ، ولا صفة فيها أبلغ مما قال الله تعالى : ﴿ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (١) ، وذهب معظم الفقهاء إلى أن الاستطاعة الزاد والراحلة ، ولم يلزموا من لا يقدر على الراحلة ويقدر على المشى الحج . وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن الاستطاعة الزاد والراحلة (٢) ، ولكن لا يوافقون المخالف فى مآل قوله : وقد جاء حديث بهذا فى تفسير الاستطاعة ، وتأويله عندنا : أنها أحد أنواع الاستطاعات لا أنه تفسير كلية الاستطاعة ، وعليه يتأول ما أطلقه من ذلك بعض أصحابنا بدليل حال أبى الخثعمية ، وهو ممن يستطيع مع وجود الزاد والراحلة (٣) ، مع أن أهل الحديث قد ضعفوا راوى هذا التفسير فى الحديث ، ولعمري إنه ليبين إن صح ويشير إلى معنى الاستطاعة وهو السبب الموصل للبيت من الزاد والراحلة ، وما فى معناها من صحة الجسم وأمان الطريق ؛ إذ الزاد والراحلة فى طيهما ، فما قام مقامهما من صحة البدن قام مقامهما فى الجواب .

(١) آل عمران : ٩٧ .

(٢) انظر : التمهيد ١٢٦/٩ وما بعدها ، تفسير القرطبي ١٤٥/٤ وما بعدها .

وقال عمر بن الخطاب : ﴿ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ : قال : الزاد والراحلة ، وبه قال ابن عباس وعطاء وعمرو بن دينار وسعيد بن جبيرة والحسن . قال أبو جعفر : وأولى الأقوال عندنا بالصواب قول من قال بقول ابن الزبير وعطاء أن ذلك على قدر الطاقة ؛ لأن السبيل فى كلام العرب الطريق ، فمن كان واجداً طريقاً إلى الحج لا مانع له من زمانة أو عجز أو عدو أو قلة ماء فى طريقه أو زاد أو ضعف عن المشى ، فعليه فرض الحج لا يجزيه إلا أداؤه ، فإن لم يكن واجداً سبيلاً ، أعنى بذلك ؛ فإن لم يكن مطيقاً الحج لتعذر بعض هذه المعانى التى وصفتها عليه ، فهو ممن لم يجد إليه طريقاً ولا يستطيعه ؛ لأن الاستطاعة إلى ذلك هو القدرة عليه . انظر : تفسير الطبري ٤ / ١١ ، ١٢ .

(٣) الحديث فى الترمذى ، ك الحج ، ب ما جاء فى إيجاب الحج بالزاد والراحلة برقم (٨١٣) ، وقال فيه : « حديث حسن » ، وقال : فيه ابن يزيد الخوزي قد تكلم فيه ١٦٨/٣ ، وابن ماجه ، ك المناسك ، ب ما يوجب الحج ، عن ابن عمر ، وجاء عن ابن عباس ٩٦٧/٢ ، والبيهقى فى الكبرى ، ب الرجل يطيق المشى ، عن أنس ، وهو من مراسيل الحسن ، وكذا حديث ابن عمر وابن عباس ، ثم قال : أما حديث ابن عمر ضعفه أهل العلم بالحديث ، وأما حديث أنس فما أراه إلا وهماً .

وروى عن عائشة أنها قالت : سئل النبى ﷺ : ما السبيل إلى الحج ؟ قال : « الزاد والراحلة » ، والمحفوظ منها حديث الحسن عن قتادة . الكبرى ٣٣٠ / ٤ .

شِهَابٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ الْفَضْلِ ؛ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَنَمَ قَالَتْ :

وقد اتفقوا أنه لا يلزم المريض والشيخ والضعيف ومن لا يقدر على مشى الحج بنفسه ؛ إذ ليس بمستطيع لهذا ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (١) ، وقد قال - عليه السلام - : « لا تحل الصدقة لغني ، ولا لذي مرة سوى » (٢) ، فقد ألحق صحة الجسم بوجود المال ، وقال تعالى : ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ (٣) . ثم اختلفوا بعد إذا عجز لجسمه ، كالشيخ الهرم ومن لزمته علة ، أو خفت أعضاؤه عن الركوب والمشي ، وهذا هو المعصوب وله مال ، هل تلزمه الاستنابة في الحج عن نفسه على ما تقدم؟ فمالك لا يوجبه (٤) ، ومعظمهم يوجبونه ؛ أخذاً بظاهر الحديث ، وأن الاستطاعة بالمال استطاعة ، فيحج غيره عن نفسه ممن يطيقه لذلك بأجر أو بغير أجر ، فإذا وجد ذلك وقدر عليه وجب عليه الحج . وهذه النية عنه ، وهذا مذهب (٥) الشافعي ومن شايعه ، وأبو حنيفة (٦) وغيره يقول : إذا لم يجد ما يكرى به من يحج عنه لم يلزمه ، وإن تطوع له به متطوع من ولدٍ أو غيره .

ثم اختلفوا إذا صح هذا المعصوب وقد حج عنه ، فجمهور هؤلاء أنه يستأنف الحج ولا يجزئه تلك النية ، وقال أحمد وإسحق (٧) : يجزئه ذلك ، وإذا أوصى بها وهو ضرورة كانت عند مالك وأبي حنيفة من ثلثه ، وعند الشافعي من رأس ماله . وقد قلنا : إنه لا ظاهر فيه للوجوب ، وأن قولها : « فريضة الله على عباده أدركت أبي » حين فرض الحج على عباده المستطيعين كان أبي بصفة من لم يُفرض عليه من عدم الاستطاعة ، وما في الرواية الأخرى : « إن أبي شيخ كبير ، عليه فريضة الله في الحج ، وهو لا يستطيع أن يستوى على ظهر بعيره » ، فقد قلنا : إن الرواية الثانية بقوله : « على عباده » تبين هذا الإشكال وترفعه ، وقيل : يحتمل أنها ظنت أن ذلك يجب عليه ، وقيل : يحتمل أن يكون على ظاهره ، وأنه كان حين فرض الحج ممن يستطيع ، وهو الآن ممن لا يستطيع .

وقد اختلف في فرض الحج متى كان ؟ فقيل : ستة خمس ، وقيل : سنة تسع ، وإذا احتمل هذا لم يكن في قولها ذلك ، وإقرار النبي - عليه السلام - لها عليه حجة للمخالف ، وما استدلوا به قوله في كتاب مسلم في الحديث الآخر : « رأيت لو كان على أبيك دين

(١) الحج : ٨٧ .

(٢) أبو داود ، ك الزكاة ، ب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ٣٧٩/١ ، والنسائي ، ك الزكاة ، ب إذا لم يكن له دراهم وكان له عدلهم ٩٩/٥ ، وابن ماجه ، ك الزكاة ، ب من سأل عن ظهر غنى ٥٨٩/١ .

(٣) الحج : ٢٧ .

(٤ - ٦) انظر : الاستذكار ١٢ / ٦٢ ، ٦٣ .

(٧) انظر : المغنى لابن قدامة ٢١/٥ وما بعدها .

يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ

أكنت تقضينه ؟ ^(١) والدين واجب وليس هذا بظاهر ، إذ لا يلزم الولي قضاء دين وكيله ، وإنما تمثيله بقضاء الدين في المنفعة لحجها عنه من الأجر بما تنفق عنه فيه ، ولا سيما إن كان الميت قد نذره ، كما جاء في الحديث الآخر : « وعليها نذر » ^(٢) ، فصارت تلك النفقة كالدين عليها ؛ إذ الحج يجمع عمل المال والبدن ، فمن أداه عنه أبرأ ذمته منه كالدين ، وبما يناله من بركة دعائها هناك كما ينتفع بأداء الدين وزوال تباعته إذا قضاء عنه ، وقد روى في هذا : « قيل : أينفعه ؟ قال : كما لو كان على أحدكم الدين فيقضيه وليه » ^(٣) ، وليس هذه صورة الوجوب ، وقد روى عبد الرزاق عن الثوري : أن رجلاً سأل النبي - عليه السلام - : أحج عن أبي ؟ قال : « إن لم يزد خيراً لم يزد شراً » ^(٤) لكنه مما تفرد به عبد الرزاق عن الثوري .

قال أبو عمرو : حديث الخثعمية عند مالك وأصحابه مخصوص بها ، كما خص سالم مولى أبي حذيفة برضاة الكبير عنده وعند المخالف ، وقال غيره : في حديث الخثعمية اضطراب لا تقوم به حجة ، مرة جاء : « إن فريضة الله أدركت أبي » كما هنا ، ومرة جاء : « إن أمي ماتت / وعليها نذر » ^(٥) ، ومرة جاء : أن السائل رجل ، ولكن قد يحتمل - أيضاً - أنها قصص متفرقة ، ومذهب مالك والليث والحسن بن حيي : أنه لا يحج أحد عن أحد ، إلا عن ميت ^(٦) لم يحج حجة الإسلام ولا ثبوت عن فرضه . قال مالك ^(٧) : إذا أوصى ، وكذلك عنده ولو كان أوصى بالتطوع . وحكى عن النخعي وبعض السلف : لا يحج أحد عن أحد جملة ، وحكى عن مالك مثله وإن كانت وصية ، وقال جمهور الفقهاء : يجوز أن يحج عن الميت عن فرضه ونذره ^(٨) ، وإن لم يوص بذلك ويجزى عنه ، واختلف قول الشافعي في الإجزاء عن الفرض ، وأجاز أبو حنيفة والثوري وصية الصحيح بالحج عنه تطوعاً ، وروى مثله عن مالك ، وقال بعض أصحابنا : لا يجوز ذلك إلا الابن عن أبيه ^(٩) ، وقال آخرون : أو عن ذوى القرابة القريبة ^(١٠) ، يعنون من الموتى . وقال سفيان والحسن بن علي : لا تحج في الوصية بالحج من لم يحج عن نفسه ، وقاله

(١) سبق تخريجه ص ٢٨١ .

(٢) البخاري ، ك الوصايا ، ب ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا وقضاء النذور على الميت ١٠ / ٢ ، وأبو داود ، ك الأيمان والنذور ، ب في قضاء النذر عن الميت ١ / ٢١٢ .

(٣) مسند الحميدي ١ / ٢٣٥ برقم (٥٠٧) .

(٤) المصنف ، ك الوصايا ، ب الصدقة عن الميت ٩ / ٦٠ (١٦٣٤١) بنحوه .

(٥) البخاري ، ك الاعتصام ، ب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين قد بين الله حكمها ليفهم السائل ٣ / ١٣٥ .

(٦ - ٨) انظر : التمهيد ٩ / ١٣٤ وما بعدها .

(٩ ، ١٠) انظر : التمهيد ٩ / ١٣٥ .

عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَحَجِّي عَنْهُ » .

الشافعي^(١) فيمن حج عن ميت ، وأجاز ذلك مالك ، والاختيار عنده أن يكون من حج عن نفسه ، وقال مرة : لا يحج عنه ضرورة ولا من فيه رق ، وجمهورهم يكره الإجازة في ذلك . وقال أبو حنيفة : لا يجوز ، وأجازها الشافعي^(٢) ، وله قول بكرهتها ابتداء ، فإذا وقعت مضت وهو قول مالك^(٣) . وقد قال بعض أصحابنا بإجازتها في الميت دون غيره .

وفى قوله : - عليه السلام - لها : « نعم » دليل على صحة الرخصة في ذلك ، وجواز النيابة فيه على سبيل التطوع ، كما قدمناه . وعلى أحد القولين عندنا في هذا الأصل ، وجواز حج المرأة عن الرجل ، خلافاً للحسن^(٤) بن حبيب وحده ، لمخالفتها إياه في الإحرام ، ولباس المخيط والخلاف وغير ذلك . وهذا الحديث يرد عليه ، لا سيما على مذهبهم في أنها تقضى عنه حجة الفريضة ، وقد تقدم الكلام على الاستنباط [في العبادات وما يجوز منها فيه]^(٥) وما لا يجوز صدر الكتاب ، وتقدم في حديث جابر الكلام على نظر الفضل .

وقيل : فيه جواز حج المرأة بغير ذي محرم ؛ إذ لم يسألها النبي - عليه السلام - عن ذلك ، وفى هذا ضعف ، وفيه ما يلزم الأئمة من تغيير ما تخشى فتنه ومنع ما ينكر في الدين . وفى صرف النبي ﷺ وجه الفضل عن جهتها وتغطيته وجهه على ما جاء في الحديث الآخر تغيير الأمر من الجهتين ، وفيه دليل على إحرام المرأة في وجهها ، قيل : وفيه أن الحجاب مرفوع عن النساء ، ثابت على أزواج النبي ﷺ على نص التلاوة ؛ إذ لم يأمرها النبي - عليه السلام - بستر وجهها ، وقد يقال : إن هذا كان قبل نزول الآية بإدناء الجلابيب والستر . قال أبو عبد الله : والاستتار للنساء سنة حسنة والحجاب على أزواج النبي ﷺ فريضة .

وفيه الحجة للقول بالقياس وتشبيه ما اختلف فيه أو أشكل على ما اتفق عليه وحقق ؛ ولهذا ترجم البخاري عليه في بعض تراجمه : من شبه أصلاً بنظر ما بأصل ميبين . قالوا : وفيه أن العمرة غير واجبة ؛ إذ ذكرت الحج وفرضه وعجز أبيها عن ذلك ولم تذكر العمرة .

(١) انظر : التمهيد ١٣٦/٩ . (٢، ٣) انظر : التمهيد ١٣٧/٩ .

(٤) جاء في التمهيد : وقال الحسن بن صالح بن حبيب : يكره أن تحج المرأة عن الرجل ، ولا يكره أن يحج الرجل عن المرأة ؛ لأن المرأة تلبس والرجل لا يلبس .

وفى حديث الخثعمية رد على الحسن ، فى قوله السابق . التمهيد ١٣٦/٩ ، ١٣٧ .

(٥) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش .

(٧٢) باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به

٤٠٩ - (١٣٣٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ - مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَقِيَ رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ، فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟». قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ. فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ».

وقوله : إنه - عليه السلام - لقي ركبا بالروحاء فقال : « من القوم ؟ » قالوا : المسلمون . قالوا : من أنت ؟ قال : « رسول الله » : يحتمل أن هذا اللقاء كان ليلاً ، ويحتمل أن يكون نهاراً ، لكنهم ممن لم يهاجروا إلى المدينة ولا وفد عليه من الأعراب والقبائل الذين أسلموا ، وقد تقدم في حديث جابر أنه أذن في الناس أن النبي ﷺ حاج ، فقدم المدينة خلق كثير ليأتوا به^(١)، فلعل هؤلاء ممن قدم فلم يلقوه إلا هناك، ولذلك لم يعرفوه .
وقوله : رفعت إليه امرأة صبيًا فقالت : ألهذا حج ؟ قال : « نعم ، [ولك أجر]^(٢) » ، قال الإمام : فيه حجة لنا وللشافعي^(٣) على أن الصغير ينعقد عليه الحج ، ويجتنب ما يجتنب المحرم ، وأبو حنيفة^(٤) لا يرى ذلك ، وقد يقول أصحابه : يحمل هذا على أنه يراد به تمرين الصغار على الحج . وإن قالوا : [يحتمل]^(٥) أن يكون هذا كان بالغاً . قلنا : فما فائدة السؤال : هل له حج ؟ وهذا يطل تأويلهم ، وأيضاً في بعض طرق الحديث في غير كتاب مسلم : أن الصبي كان صغيراً^(٦) .

قال القاضي : قوله في حديث مسلم : « رفعت امرأة صبياً لها » . يدل على صغره ؛ إذ لا ترفعه غالباً إلا وهو بتلك الحال ، لا سيما رفعه بذراعه ، على ما جاء في الموطأ^(٧) : فأخذت بضبعي صبي لها ، قال : وهي في محفتها ، وفي غيره : فأخرجته من محفتها^(٨) . ولا خلاف بين أئمة العلم في جواز الحج بالصبيان ، إلا قوماً من أهل البدع منعه ، ولا يلتفت لقولهم .

وفعل النبي ﷺ - أيضاً - لذلك وإجماع الأئمة والصحابة يرد قولهم ، وإنما الخلاف

(٢) من ع .

(١) حديث جابر الطويل سبق برقم (١٤٧) .

(٣) انظر : الحاوى ٢٠٦/٤ .

(٤) الاستذكار ٣٣٢/١٣ ، وانظر : المغنى ٤٥/٥ وما بعدها .

(٥) في هامش ع .

(٦) ابن ماجه ، ك الحج ، ب حج الصبي (٢٩١٠) من حديث جابر بن عبد الله .

(٧) الموطأ ، ك الحج ، ب جامع الحج ٤٢٢/١ (٢٤٤) من حديث ابن عباس - رضى الله عنه .

(٨) مسند أحمد ٢١٩/١ .

٤١٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلِهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَكَ أَجْرٌ » .

٤١١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ؛ أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلِهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَكَ أَجْرٌ » .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، بِمِثْلِهِ .

للعلماء هل ينعقد حكم الحج عليهم كما ذكره ، وفائدة الخلاف في ذلك إلزامهم من الفدية والدم والجبر ما يلزم الكبير أم لا (١) ؟ فأبو حنيفة لا يلزمهم شيئاً ، وإنما يجتنب عنده ما يجتنب المحرم على طريق التعليم والتمرين . وسائرهم يلزمون ذلك ، ويرون حكم الحج منعقداً عليه ؛ إذ جعل له النبي ﷺ حجاً . وأجمعوا أنه لا يجزئه إذا بلغ من الفريضة ، إلا فرقة شذت ، فقالت : إنه يجزئه ولم يلتفت العلماء إلى قولها .

ثم اختلفوا فيمن أحرم وهو صبي فبلغ قبل عمل شيء من الحج ، فقال مالك (٢) : لا يرفض إحرامه ويتم حجه ، ولا يجزئه عن حجة الإسلام ، قال : وإن استأنف الإحرام قبل الوقوف بعرفة أجزاءه عن حجة الإسلام ، وقال : يجزئه إن نوى / بإحرامه الأول حجة الإسلام ، وقال أبو حنيفة : يلزمه تجديد النية للإحرام ورفض الأول ؛ إذ لا يترك فرض النافلة ، وقال الشافعي : تجزئه ولا يحتاج إلى تجديد نية ، ولذلك اختلفوا على هذا في العبد يحرم ثم يعتق سواء . واختلف عن مالك في الرضيع ومن لا يفقه ، هل يحج به ؟ وحمل أصحابنا أن قوله بالمنع إنما هو على الاستحباب لتركه والكراهة لفعله لا على التحريم ، فقال كثير من العلماء : إن الصبي يثاب على طاعته ويكتب له حسناته دون سيئاته ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب .

وقد اختلف هل هم مخاطبون على جهة الندب أم غير مخاطبين ، إنما يخاطب أولياؤهم بحملهم على آداب الشريعة وتمرينهم عليها ، وأخذهم بأحكامها في أنفسهم وأموالهم ؟ وهذا هو الصحيح ، ولا يبعد مع هذا أن يتفضل الله بادرار ثواب ما عملوه من ذلك لهم .

وقوله : « ولك أجر » : يعني فيما تتكلفه من أمره بالحج وتعليمه إياه ، وتجنبه ما يلزم فيه ، وقد تقدم شيء من هذا الباب .

(١) انظر : الحاوى ٤ / ٢١٠ وما بعدها .

(٢) انظر : الاستذكار ١٣ / ٣٢٢ ، التمهيد ١ / ١١٠ .

(٧٣) باب فرض الحج مرة في العمر

٤١٢ - (١٣٣٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ الْقُرَشِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا . فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ

وقوله : « قد فرض الله عليكم الحج [فحجُّوا] (١) » ، فقال رجل : أَكُلَّ عَامٍ ؟ [فسكت] (٢) ثم قال : « لو قلت : نعم ، لوجبت ، ولما استطعتم » الحديث ، قال الإمام : اختلف الناس في الأمر المطلق ، فقال بعضهم : يُحْمَلُ عَلَى فِعْلٍ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وقال بعضهم : عَلَى التَّكْرَارِ . وقال بعضهم : بِالْوَقْفِ (٣) ، فِيمَا زَادَ عَلَى مَرَّةٍ ، وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ السَّائِلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا سَأَلَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ يَحْتَمِلُ ، فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ذَهَبَ إِلَى بَعْضِ هَذِهِ الطَّرِيقِ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا احْتَمَلَ عِنْدَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ . وَذَلِكَ أَنَّ الْحَجَّ فِي اللُّغَةِ : قَصْدٌ فِيهِ تَكَرُّرٌ ، فَيَكُونُ احْتِمَالُ عِنْدَهُ التَّكَرُّرِ مِنْ جِهَةِ اشْتِقَاقِ اللَّفْظِ ، وَمَا يَقْتَضِيهِ مِنَ التَّكْرَارِ وَقَدْ تَعَلَّقَ بِمَا ذَكَرْنَا عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ هَاهُنَا مِنْ قَالَ بِإِيجَابِ الْعِمْرَةِ ، وَقَالَ : لِمَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (٤) يَقْتَضِي عَلَى حَكْمِ الْإِشْتِقَاقِ التَّكَرُّرَ ، وَاتَّفَقَ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يُلْزَمُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً - كَانَتِ الْعَوْدَةُ إِلَى الْبَيْتِ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ فِي عِمْرَةٍ حَتَّى يَحْصَلَ التَّرَدُّدُ إِلَى الْبَيْتِ ، كَمَا اقْتَضَاهُ الْإِشْتِقَاقُ .

قال القاضي : فيه ما كان - عليه السلام - من صفة الرأفة والرحمة بأمته ، وفيه دليل على أنه كان له أن يشرع في الدين برأيه ويجتهد فيه . وقد اختلف في هذا الأصل لقوله : « لو قلت : نعم ، لوجبت » .

وقوله : « ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم » الحديث : دليل على أن الأشياء على استحباب حال الإباحة فيما لم ينزل فيه حكم .

(١) من ع .

(٢) ساقطة من ع .

(٣) في ع : إلى الوقف .

(٤) آل عمران : ٩٧ .

الله ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ قُلْتُ : نَعَمْ ، لَوَجَبَتْ . وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ » ، ثُمَّ قَالَ : « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ » .

وقوله : « فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، من قول الله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (١) ، وقد قيل : إنها ناسخة لقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ (٢) ، وقيل : لا نسخ فيها ، وهي مفسرة ومُبيّنة ؛ لأن حق تقاته تعالى : هو امتثال العبد ما أمر به ، وما أمره إلا بما استطاع ، وما جعل عليه في الدين من حرج .

(١) التغابن : ١٦ .

(٢) آل عمران : ١٠٢ .

(٧٤) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

٤١٣ - (١٣٣٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

وقوله : « لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعها ذو محرم » ، قال الإمام : أبو حنيفة يشترط فى وجوب الحج على المرأة وجود ذى محرم ^(١)، والشافعى يشترط ذلك ، أو امرأة واحدة ^(٢)، ومالك لا يشترط شيئاً من ذلك ^(٣) . وسبب الخلاف معارضة عموم الآية لهذا الخبر ، فعموم الآية قوله تعالى : ﴿ مِنْ اسْتَطَاعَ ﴾ ^(٤) وهو يقتضى الوجوب وإن لم يكن ذو محرم ، والحديث يخصص الآية ^(٥) ، فمن خصص الآية به اشترط المحرم ، ومن لم يخصصها لم يشترط . وقد تحمل مالك الحديث على سفر التطوع ، ويؤيد [مذهبه] ^(٦) - أيضاً - أن يقول : اتفق على أن عليها أن تهجر من دار الكفر وإن لم تكن ذو محرم ، لما كان سفرها واجباً فكذلك الحج ، وقد ينفصل عن هذا بأن يقال : إقامتها فى دار الكفر لا تحل ، وتخشى على دينها ونفسها ، وليس كذلك التأخر عن الحج ، وأيضاً فإن الحج يختلف ^(٧) فيه ، هل هو على الفور أو التراخي ؟

قال القاضى : لا خلاف فى وجوب الحج على المرأة كالرجل إذا استطاعته ، وأن حكمها حكمه فى الاستطاعة على اختلاف العلماء فيها كما تقدم ذكره ، إلا أن الحج لا يلزمها إن قدرت على المشى عندنا بخلاف الرجل ، لأن مشيها عورة إلا فيما قرب من مكة ، وجعل أبو حنيفة فيها ذا المحرم من جملة الاستطاعة ^(٨) كما ذكر ، إلا أن تكون دون مكة

(١) انظر : الاستذكار ١٣/ ٢٣٦ .

(٢) (٣، ٢) انظر : الاستذكار ١٣/ ٢٣٧ .

(٤) آل عمران : ٩٧ .

(٥) فى ع : ذلك .

(٦) فى هامش ع .

(٧) فى ع : مختلف .

(٨) انظر : التمهيد ٩/ ١٢٦ .

فِي رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ : فَوْقَ ثَلَاثٍ . وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ : « ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » .

٤١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَافُّ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » .

٤١٥ - (٨٢٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ . قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ - وَهُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ - عَنْ قُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا فَأَعْجَبَنِي ، فَقُلْتُ لَهُ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ أَسْمَعْ ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَشْدُوا الرِّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛ مَسْجِدِي هَذَا ، وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، وَالْمَسْجِدَ الْأَقْصَى » . وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : « لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا ، أَوْ زَوْجَهَا » .

بثلاث ليال ، ووافقه على ذلك جماعة من أصحاب الرأي وفقهاء أصحاب الحديث ، وروى عن النخعي والحسن ، وذهب الحسن وعطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي إلى أنه ليس بشرط^(١) ، ويلزمها حج الفريضة دونه ، وروى عن عائشة ، لكن الشافعي - في أحد قوليه - يشترط أن يكون معها نساء ولو كانت واحدة تقية مسلمة^(٢) ، وهو ظاهر قول مالك على اختلاف في تأويل قوله : « تخرج مع رجال ونساء » هل لمجموع ذلك أم في جماعة من أحد الجنسين ؟ وأكثر ما نقله أصحابنا عنه اشتراط النساء . وقال ابن عبد الحكم من أصحابنا : لا تخرج مع رجال ليسوا منها بمحرم ، ولعل مراده على الانفراد دون النساء ، فيكون وفاقا لما تقدم عندنا . ولم يختلفوا أنه ليس لها أن تخرج في غير فرض الحج إلا مع ذى محرم . وقال الباجي : وهذا عندى فى الانفراد والعدد اليسير ، فأما فى القوافى العظيمة فهى عندى كالبلاد ، يصح فيها سفرها دون نساء وذوى محارم ، قال غيره : وهذا فى الشابة ، فأما المتجالة فتسافر كيف شئت للفرض والتطوع مع الرجال ودون ذوى المحارم^(٣) .

(٢) الاستذكار ١٣/٢٣٦ وما بعدها .

(١) انظر : الاستذكار ١٣/٢٣٧ .

(٣) انظر : المتقى ٨٢/٣ .

٤١٦ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ قُرْعَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا ، فَأَعَجَبَنِي وَأَنْفَتَنِي ، نَهَى أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ . وَاقْتَصَّ بَاقِيَ الْحَدِيثِ .

٤١٧ - (...) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ سَهْمِ بْنِ مَنْجَابٍ ، عَنْ قُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

٤١٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ . قَالَ أَبُو غَسَّانَ : حَدَّثَنَا مُعَاذٌ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ قُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُسَافِرِ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

وقوله في الرواية الواحدة عن أبي سعيد : « ثلاث ليال » وفي الأخرى : « يومين » وفي الأخرى : « أكثر من ثلاث » وفي حديث ابن عمر : « ثلاث » وفي حديث أبي هريرة : « مسيرة ليلة » وفي الأخرى عنه : « يوم وليلة » وفي الأخرى عنه : « ثلاثاً » : وهذا كله ليس يتنافر ولا يختلف ، فيكون - عليه السلام - منع من ثلاث ، ومن يومين ، ومن يوم ، أو يوم وليلة وهو أقلها ، وقد يكون قوله - عليه السلام - هذا في مواطن مختلفة ، ونوازل متفرقة ، فحدث كل من سمعها بما بلغه منها وشاهده ، وإن حدث بها واحد فحدث مرات بها على اختلاف ما سمعها ، وقد يمكن أن يلفق بينها بأن اليوم المذكور مفرداً ، واللييلة المذكورة مفردة بمعنى اليوم واللييلة المجموعين ؛ لأن اليوم من الليل والليل من اليوم ، ويكون ذكره يومين مدة مغييبها في هذا السفر/ في السير والرجوع ، فأشار مرة بمسافة السفر ومرة بمدة المغييب ، وهكذا ذكر الثلاث ، فقد يكون اليوم الوسط بين السير والرجوع التي تقضى فيه حاجتها بحيث سافرت له ، فتتفق على هذا الأحاديث ، وقد يكون هذا كله تمثيلاً لأقل الأعداد ؛ إذ الواحد أول العدد وأقله ، والاثنان أول التكثير وأقله ، والثلاث أول الجمع ، فكأنه أشار أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل لها السفر فيه مع غير ذي محرم^(١) ، فكيف بما زاد ؟ ولهذا قال في الحديث الآخر : « ثلاثة أيام فصاعداً » وبحسب اختلاف هذه الروايات اختلف الفقهاء في تقصير المسافر وأقل السفر، فأبو حنيفة بالثلاث، ومالك

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ .
وَقَالَ : « أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » .

٤١٩ - (١٣٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ مُسَلِّمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا » .

والشافعي باليوم واللييلة واليومين ، التي هي أقل ما وقع عليها اسم السفر بمقتضى هذا الحديث ، على ما ذكرناه في الصلاة .

وقوله : « إلا ومعها ذو محرم » : عموم في ذوى المحارم ، وكراهة مالك سفرها مع ابن زوجها وإن كان ذا محرم منها ، فإنما ذلك لفساد الناس بعد ، وأن المحرمية عنهم في هذا ليست في المراعاة كمحرمية النسب ، والمرأة فتنة ممنوع الانفراد بها لما جبلت عليه نفوس البشر من الشهوة فيهن ، وسلط عليهم من الشيطان بواسطتهن ، ولأنهن لحم على وضم^(١) إلا ما ذب عنه، وعورة مضطرة إلى صيانة وحفظ وذى غيرة يحميها ويصونها ، وطبع الله في ذوى المحارم من الغيرة على محارمهم والذب عنهم ما يؤمن عليهن في السفر معهم ما يخشى .

وقوله : « فأعجبني وأنقنتي » : معنى « أنقنتي » : أى أعجبنتي، وإنما جاز تكرار المعنى لاختلاف اللفظ ، والعرب تفعل ذلك كثيراً للبيان والتأكيد ، قال الله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾^(٢) ، والصلاة من الله الرحمة ، وقال الله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِنْهَا غَنِمَتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾^(٣) ، والطيب هنا الحلال ، وأنشد للحطيثة :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأى والبعد

وقال آخر :

يبكيك نأى بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب

والنأى : هو البعيد والمغترب ، ومثله كثير في حديث ابن مسعود - رضى الله عنه - : « إذا وقعت في آل حاميم وقعت في روضات أتائق فيهن »^(٤) قال أبو عبيد: أى أتتبع محاسنهن. وقال أبو حمزة: معناه: أستلذ بقراءتهن. والموتق: المعجب ، ومنه : منظر موتق .
قال القاضي : وقوله : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » الحديث : فيه تعظيم

(١) الوضم: كل شيء يوضع عليه اللحم من خشب أو بارية يوقى به من الأرض. انظر: اللسان، مادة « وضم » .

(٢) البقرة : ١٥٧ .

(٣) الأنفال : ٦٩ .

(٤) الدر المنثور للسيوطي ٥ / ٣٤٤ .

٤٢٠ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَافُّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ » .

٤٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَافُّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ عَلَيْهَا » .

هذه المساجد وخصوصها بشد الرحال إليها ، ولأنها مساجد الأنبياء ، ولفضل الصلاة فيها ، وتضعيف أجرها ، ولزوم ذلك لمن نذره ، بخلاف غيرها مما لا يلزم ولا يباح بشد الرحال إليها إلا لناذر ، ولا لمتطوع لهذا النهي ، إلا ما أحقه محمد بن مسلمة من مسجد قباء ، وإلزامه إتيانه لمن نذره ؛ لما روى أن النبي ﷺ كان يأتي قباء راكباً ومشياً ، وما روى عنه من فضل الصلاة فيه كما ذكر في المساجد الأخر ، ولما روى أنه المسجد الذي أسس على التقوى على خلاف فيه ، هل هو أو مسجد المدينة ؟ وإنه مسجد المدينة^(١) مذهب الجمهور والمذكور عن النبي ﷺ ، وقال الداودي : إتيان النبي ﷺ مسجد قباء يدل أن ما قرب من المساجد الفاضلة من المصر فلا بأس أن يؤتى مشياً وركوباً ، ولا يدخل في النهي في أعمال المطى لغير المساجد الثلاثة تأيد ؛ لأن الأعمال وشد الرحال لا يكون لما قرب غالباً ، وذهب بعضهم إلى أنه إنما يمنع أعمال المطى للناذر ، وأما لغير الناذر ممن يرغب فضل مشاهد الصالحين فلا .

قال الإمام : خرج مسلم في باب « لا يحل لامرأة » : ثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك بن أنس ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ . قال بعضهم : هكذا وقع في نسخ عن أحمد وأبي العلاء والكتاني ، وكذا رواه مسلم عن قتيبة ، عن الليث ، عن سعيد ، ومسلم - أيضاً - والبخاري عن ابن أبي ذنب ، [عن سعيد ، عن أبيه ، واستدرك عليهما الدارقطني^(٢) إخراجهما عن ابن أبي ذنب^(٣) ، وعلى مسلم حديث الليث ، واحتج بأن مالكا ويحيى بن أبي كثير وسهلاً قالوا : عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، [فلم يذكروا « عن أبيه »]^(٤) ، والصحيح عن مسلم في

(١) الترمذی ، ك تفسير القرآن ، ب تفسير سورة التوبة ٥ / ٢٨٠ برقم (٣٠٩٩) . وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب ، من حديث عمران بن أبي أنس - رضى الله عنه .

(٢) الإلزامات والتبع للدارقطني ص ١٣٤ .

(٣) في هامش ع .

(٤) سقط من ع .

٤٢٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ - حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثًا ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا » .

٤٢٣ - (١٣٤٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا ، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا ، أَوْ ابْنُهَا ، أَوْ زَوْجُهَا ، أَوْ أَخُوهَا ، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا » .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٤٢٤ - (١٣٤١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ » ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً ، وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذًا وَكَذَا . قَالَ : « انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ » .

حديثه هذا عن يحيى بن يحيى ، عن مالك ، عن سعيد عن [أبي هريرة]^(١) ، ليس فيه والد شعيب ، ولذلك خرجته أبو مسعود الدمشقي ، وكذا^(٢) رواه [جل]^(٣) أصحاب مالك من رواية الموطأ عنه^(٤) .

قال القاضي : قال الدارقطني : ورواه الزهراني والفروى عن مالك فقالا : عن أبيه . وقوله : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » : كما تقدم من أمن غلبة الشهوة والفتنة عليهما لحضور ذى المحرم لغيرته عليها وذبه عنها .

(٢) فى ع : وكذلك .

(٤) فى ع : عن مالك .

(١) فى هامش ع .

(٣) زائدة فى ع .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ عَمْرِو ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - الْمَخْزُومِيُّ ، عَنْ ابْنِ

جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » .

وقوله : « فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إن امرأتى خرجت حاجة ، وإنى اكتتبت فى غزوة كذا ، قال : انطلق فحج مع امرأتك » : فيه وجوب الحج على النساء ، وإلزام أزواجهن تركهن وندبهن إلى الخروج معهن ، وأن ذلك أفضل من خروجه للغزو ؛ لأن المعونة على أداء الفريضة مؤكدة ، وقد تكون فريضة فى بعض الوجوه .

(٧٥) باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره

٤٢٥ - (١٣٤٢) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلِمَهُمْ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ ، كَبَّرَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ . وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ ﴾ (١) اللَّهُمَّ ، إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى ، وَمِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى . اللَّهُمَّ ، هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا ، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ . اللَّهُمَّ ، أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ . اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ ، وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ ، فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ . « وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ . وَزَادَ فِيهِنَّ : « آيُّونَ ، تَائِبُونَ ، عَابِدُونَ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ » .

٤٢٦ - (١٣٤٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةٍ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ ، يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُونِ ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ ، وَسُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ .

وقوله ﷺ : « أعوذ بك من وعثاء السفر » ، قال الإمام : معناه : شدته ومشقته . وأصله من الوعث وهو الدهش ، وهو الرمل الرقيق ، والمشي فيه يشتد (٢) على صاحبه ، فجعله مثلاً لكل ما يشق على صاحبه .

٢٢٣ / ب وقوله : « من الحور بعد الكور » ، / قال القاضي : هكذا رواية العذري ، وبعضهم بالراء ، ورواه الفارسي وابن سعيد « بعد الكون » بالنون .

قال القاضي : وهو المعروف في رواية عاصم الأحول الذي ذكره مسلم ، قال أبو إسحق الحري : يقال : إن عاصماً وهم فيه ، وصوابه : « الكور » بالراء .

قال الإمام : معنى « الحور بعد الكور » : النقصان بعد الزيادة ، وقيل : معناه :

٤٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ .
ح وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .
غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ : « فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ » . وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنِ خَازِمٍ قَالَ :
يَبْدَأُ بِالْأَهْلِ إِذَا رَجَعَ . وَفِي رِوَايَتِهِمَا جَمِيعًا : « اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ » .

أعوذ بك من الرجوع عن الجماعة [بعد الكورى : أى] (١) بعد أن كنا فى الكور، [أى] (٢)
فى الجماعة ، يقال : كار عمامته : إذا لفها ، وحارها : إذا نقضها ، وقيل : يجوز أن
يكون أراد بذلك أعوذ بك أن تفسد أمورنا وتنتقض بعد صلاحها ، كنتقض العمامة بعد
استقامتها على الرأس .

ومن رواه : « بعد الكون » بالنون فقال أبو عبيد : سئل عاصم عن معناه ، فقال :
ألم تسمع إلى قولهم : حار ، بعد ما كان يقول : إنه كان على حالة جميلة فما عن ذلك ،
أى رجع قال الله تعالى : ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ (٣) أى لن يرجع . والخور : الرجوع .
قال القاضى : وقال الحربى فى قوله : « الخور بعد الكور » بعد ذكره جميع ما تقدم
ذكره . وقيل : فيه تعوذ من القلة بعد الكثرة .

(٧٦) باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره

٤٢٨ - (١٣٤٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ . ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الْجَبُوشِ أَوْ السَّرَايَا أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ، إِذَا أَوْفَى عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ فَدَفَدَ كَبَّرَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، أَيُّونَ تَأْتِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ » .

وقوله : « إذا أوفى على ثنية أو فدغد » ، قال الإمام : الفدغد : الموضع الذى فيه غلظ ارتفاع ، وجمعه فدغاد .

قال القاضى : هذا قول أبى زيد ، وقال ابن الأثير : الأرض الغليظة ذات الحصى ، فلا تزال الشمس تبرق فيها ، وقال غيرهما : فلاة فدغد : لا شىء فيها . ومعنى « أيون » : راجعون ، وقيل : تكبيره - عليه السلام - فى رجوعه إظهار لكلمة الإسلام ، وتعظيم لله ؛ لأن سفره - عليه السلام - إنما كان فى طاعته وإقامة شريعته ونصرة دينه من حج أو غزو أو عمرة ، وخصوصه بذلك كلما علا شرفاً ، حيث قوى ما فتحه الله عليه من الأرض ويمكن دينه فيها ، ولأن مواضع الإعلان بالذكر بما علا وشرف كالأذان ، وحمده له تعالى لما يستوجبه تعالى من ذلك ، ولتمام نعمته بقوله ومن معه سالين ظاهرين مبلغين الأمل ، عزيز الجانب ، عائداً له تائباً بما لا يرضاه ، ومثله مما عدده من نعم ربه وأظهره من نصره له ، وصدقه بذلك وعده ، وهزمه عدوه .

وقوله : « وهزم الأحزاب وحده » : الظاهر أنه أراد بالأحزاب : قصة يوم الأحزاب خصوصاً ، فيكون معنى « وحده » : أن هزمهم كان من قبله تعالى ، وعلى غير أيدي البشر ، كما قال : ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ (١) وعلى هذا المعنى ينعطف قوله : « صدق الله وعده » تكديماً لقول المنافقين فى هذه القصة : ﴿ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ (٢) ، وقيل : يحتمل أنه أراد به أحزاب الكفر فى سائر الأيام

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ - عَنْ أَيُّوبَ .
ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، عَنْ مَالِكٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي
فَدْيِكَ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، كُلُّهُمُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . إِلَّا
حَدِيثَ أَيُّوبَ ، فَإِنَّ فِيهِ التَّكْبِيرَ مَرَّتَيْنِ .

٤٢٩ - (١٣٤٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
أَبِي إِسْحَقَ ، قَالَ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَا وَأَبُو طَلْحَةَ ، وَصَفِيَّةُ
رَدِيفَتُهُ عَلَى نَاقَتِهِ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ : « أَيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ » ،
فَلَمْ يَزَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ .

(...) وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَقَ ،
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

والمواطن، وقيل : يحتمل أن قوله ﷺ : « صدق وعده » إلى آخره خبر عما تفضل الله به
عليه وعلى أمته ، ويحتمل أن يكون دعاء ، كما يقال : غفر الله لك ، وسمع الله لمن
حمده .

فيه جواز السجع في الدعاء والكلام إذا كان بغير تكلف ، وإنما نهى عنه من ذلك ما
كان باستعمال وبروية ؛ لأنه يشغل عن الإخلاص ، ويقدر في النية ، وأما ما ساقه الطبع
وقذف به قوة الخاطر دون تكلف ولا استعمال يباح في كل شيء . وفي استعاذته - عليه
السلام - هنا دعوة المظلوم ، وتعظيم أمر الظلم ، التنبيه على الحذر من دعوته ، والإشعار
أنها متقبلة ، كما جاء في غير هذا الحديث .

(٧٧) باب التعريس بذى الحليفة ، والصلاة بها

إذا صدر من الحج أو العمرة

٤٣٠ - (١٢٥٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحَلِيفَةِ ، فَصَلَّى بِهَا . وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقْعُلُ ذَلِكَ .

٤٣١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْمِصْرِيُّ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنِيخُ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحَلِيفَةِ ، الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنِيخُ بِهَا ، وَيُصَلِّي بِهَا .

٤٣٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ ، حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي أَبَا ضَمْرَةَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ ، أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحَلِيفَةِ ، الَّتِي كَانَ يُنِيخُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

٤٣٣ - (١٣٤٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى - وَهُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى فِي مُعْرَسِهِ بِذِي الْحَلِيفَةِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بِيَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ .

وقوله: « إنه ﷺ أناخ بالبطحاء ، الذي بذى الحليفة وصلى بها » ، وذكر أن عبد الله ابن عمر وسالماً كانا يفعلان ذلك ، وابنه سالم يتحرى معرس رسول الله ﷺ . المعرس: تقدم تفسيره أنه موضع . قال أبو زيد : عرس القوم فى المنزل : نزلوا به ، أى وقت كان من ليل أو نهار . وقال الخليل والأصمعى : التعريس : النزول آخر الليل .

والنزول بالبطحاء بذى الحليفة فى الرجوع للحاج ليس من مناسك الحج ، فعله من أهل المدينة من فعله تبركاً بأفعال النبى ﷺ ، وتتبعاً لمواضع نزوله وموطنه ، وهو كان شأن ابن عمر ، وطلباً - أيضاً - لفضل الموضع ، ولما جاء فيه من أنه قيل للنبي - عليه السلام - : إنك بيطحاء مباركة ، وقد استحب مالك النزول فيه والصلاة به ، وألا يجاوز

٤٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرَّيَّانِ وَسَرِيحُ بْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْظُ لِسَرِيحٍ -
قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ،
عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى ، وَهُوَ فِي مُعَرَّسِهِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي . فَقِيلَ :
إِنَّكَ بِيَطْحَاءَ مُبَارَكَةٌ .

قَالَ مُوسَى : وَقَدْ أَنَاخَ بَنَّا سَالِمٌ بِالْمُنَاخِ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِيخُ بِهِ ، يَتَحَرَّى
مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِبَطْنِ الْوَادِي ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ
وَسَطًا مِنْ ذَلِكَ .

حتى يصلى فيه ، وإن كان في غير وقت صلاة ، أقام به حتى يحل وقت الصلاة فيصلى
فيه ، وقيل : إنما كان مراد النبي ﷺ بالتعريس ببطحاء مباركة ذي الحليفة في رجوعه ،
وللمقام به حتى يصبح ؛ لثلا يفجأ الناس أهابهم ليلاً ، كما نهى عنه تصريحاً في غير هذا
الحديث ، حتى يبلغهم الخبر فتمتشط الشعنة ، وتستحد المغيبة ، ويصلح النساء من شأنهن ؛
لثلا تقع عين أو أنف منهن على ما يكره ، فيقدح في الألفة ودوام الصلابة . وقد تقدم
اختلاف حاله في الخروج والدخول أول الكتاب وعلة ذلك .

(٧٨) باب لا يحج البيت مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ،

وبيان يوم الحج الأكبر

٤٣٥ - (١٣٤٧) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ؛ أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ فِي رَهْطٍ ، يُؤَذِّنُونَ فِي النَّاسِ يَوْمَ النَّحْرِ : لَا يَحُجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ .

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : فَكَانَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ، مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وقوله : « بعثنى أبو بكر في الحجة التي أمره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع في رهط ، يؤذنون في الناس يوم النحر : لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان » : قد تقدم الكلام في هذا الفصل .

قال الإمام : وهذا قول مالك ، وذهب الشافعي إلى أنه يوم عرفة ، وحجتنا أن يوم النحر هو الذي يجتمع فيه جميع أهل الموسم من الحرس وغيرهم ، وفيه كان الأذان ، [وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَذَانٌ ﴾ (١) مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴿٢﴾] .

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .

(٢) التوبة : ٣ .

(٧٩) باب فى فضل الحج والعمرة ويوم عرفة

٤٣٦ - (١٣٤٨) حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَمِيْسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ يُوْسُفَ يَقُولُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ . قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ ، مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَإِنَّهُ لَيَدْنُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةُ . فَيَقُولُ : مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ ؟ » .

٤٣٧ - (١٣٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ سُمَيٍّ - مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ ، لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ » .

وقوله فى فضل يوم عرفة : « وإنه ليدنو ، ثم يباهى بهم الملائكة » ، قال الإمام : معناه يدنو كرامة وتقريب ، لا دنو مسافة ومخافة .

قال القاضى : يتأول فيه ما يتأول فى النزول على أحد الوجوه المتقدمة ، كما قال / فى ٢٢٤ / ١ الحديث الآخر : « من غيظ الشيطان يوم عرفة لما يرى فيه تنزل الرحمة » (١) ، وقد روى عبد الرزاق فى هذا الحديث : « إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهى بهم الملائكة » (٢) ، وقد يريد به دنو الملائكة إلى الأرض ، أو إلى السماء الدنيا ، بما نزل عليهم من رحمة الله ، مباهاة الملائكة بهم عن أمره ، كما جاء فى الحديث من قوله : « ثم يباهى بهم الملائكة فيقول : ما أراد هؤلاء هنا ؟ » تم الكلام فى كتاب مسلم متبورا ، وذكر هذا الفضل كاملا عبد الرزاق من رواية ابن عمر ، وفيه ذكر وقوف عرفة ، وأن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهى بهم الملائكة ، يقول : « هؤلاء عبادى جاؤونى شعنا غبرا ، يرجون رحمتى ، ويخافون عذابى ولم يرونى ، فكيف لو رأونى ؟ » (٣) . وذكرنا فى الحديث .

وقوله : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » ، قال الإمام : معنى اعتمر البيت : زاره ، والاعتماد : الزيارة ، قال الشاعر :

(١) الموطأ ، ك الحج ، ب جامع الحج ١/ ٤٢٢ (٢٤٥) .

(٢) المصنف ، ك الحج ، ب فضل الحج ١٧/ ٥ (٨٨٣٢) .

(٣) المصدر السابق ، ك الحج ، ب فضل الحج ١٦/ ٥ (٨٨٣٠) .

(...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ، عَنْ سَهْلٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ .

يهل بالفدفة ركباتها كما يهل الراكب المعتمر

وقال آخرون : معنى الاعتمار والعمرة : القصد ، قال الشاعر :

لقد سما ابن معمر حين اعتمر

أراد حين قصد .

[قال القاضى] (١) : اختلف الناس فى العمرة ، هل هى واجبة أم لا ؟ فذهب جماعة من السلف إلى وجوبها ، وهو قول الأوزاعى والثورى وابن حبيب وابن الجهم من أصحابنا ، وحكاه ابن المنذر عن أبى حنيفة ، وذهب آخرون إلى أنها ليست بواجبة ، وهو قول مالك ومشهور قول أبى حنيفة وأصحابه [وداود] (٢) . واختلفت الرواية فيها عن الشافعى ، وأحمد وإسحق وأبى عبيد وأبى ثور ، إلا أن مالكا يجعلها سنة مؤكدة ، وبعض هؤلاء يجعلها مستحبة ، وهو معنى قوله عند أصحابنا ، ولا نعلم أحداً رخص فى تركها ، خلافاً لمن تأول عليه وجوبها ، والأصل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٣) ، وليس فى الآية دليل على وجوبها إلا من حيث قرانها مع الحج والاستدلال بهذا ضعيف .

وقيل - أيضاً - : إذا كان الإتمام واجباً فالابتداء واجب ، وهذا لا حجة فيه ، لأن الطاعات غير الواجبات يلزم إتمامها بالدخول فيها ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ (٤) ، فقيل : معنى « أتموا » : أقيموا ، كما قال تعالى : ﴿ فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٥) ، أى أتموا ، وليس فى هذا - أيضاً - حجة ؛ إذ ليس يلزم إذا وجدنا « أقيموا » بمعنى : « أتموا » ، أن نجعلها « أتموا » بمعنى « أقيموا » ، فلا يستدل فى اللغة بالعكس مع اختلاف العلماء فى معنى تمامها ، هل هو إكمالها بعد الشروع فيها وترك قطعها وهو الأظهر ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ لَمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ .

وقيل : إتمامها أن يحرم لكل واحد منهما ابتداء ويستأنف له سفرأ . قال على وغيره : إتمامها أن يحرم لهما من دويرة أهله ، وقيل غير هذا ، وقرأ الشعبى : « والعمرة لله »

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

(٢) ساقطة من الأصل واستدركت بالهامش بسهم .

(٣) البقرة : ١٩٦ .

(٤) محمد : ٣٣ .

(٥) النساء : ١٠٣ .

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ ، كُلُّهُمَا عَنْ سُمَى ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ .

بالرفع ، ففصل بهذه القولة عطفه على الحج ليزيل الإشكال .

وقوله : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما » : بين المعنى فى تكفير السيئات بفعلها ، وقيل : يحتمل أن يكون بمعنى ، وفيه حض على تكرارها ، واستدل به بعضهم على جواز العمرة فى السنة مراراً .

وقد اختلف السلف فى الاعتماد فى السنة مراراً ، فأجاز ذلك كثير ، منهم الثورى وأبو حنيفة والشافعى وأكثر الفقهاء ، ومنعه آخرون وقالوا : يستحب ألا يعتمر فى السنة إلا مرة ، وكذلك فعل النبى - عليه السلام - فلم يكرر فى سفراته عمرة أكثر من مرة ، وهو قول مالك ، إلا أنه إن اعتمر أكثر من مرة لزمه تمام ذلك عنده ، وقال كثير من أصحابه بجواز ذلك ، وقال آخرون : لا يعتمر فى شهر أكثر من مرة .

وأما وقتها : فلغير الحاج السنة كلها ، ويوم عرفة ، ويوم النحر ، وكل حين .

وأما للحاج فحين تغيب الشمس من آخر أيام التشريق ، ونحوه للشافعى . قال مالك : سواء تعجل أو تأخر ، فإن أحرم الحاج بعمرة قبل هذا لم تنعقد عندنا ، إلا أن تكون فى آخر أيام التشريق بعد الرمى فتنعقد ، وظاهر المدونة أنها لا تنعقد . وقد اختلف قول مالك ، وقال أبو حنيفة : العمرة جائزة فى السنة كلها إلا يوم عرفة وأيام التشريق للحاج وغيره .

وقوله : « والحج المبرور » ، قال الإمام : وهو على وزن مفعول ، من البر . يحتمل أن يريد أن صاحبه أوقفه على وجه البر ، وأصله ألا يتعدى [بحرف] (١) جر ، إلا أن يريد بمرور وصف المصدر فيتعدى حينئذ إليه ؛ إذ كل ما لا يتعدى من الأفعال فإنه يتعدى إلى المصدر . ومعنى « ليس له جزء إلا الجنة » : أى لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه ، ولا بد أن يبلغ به إدخاله الجنة .

قال القاضى : هذا الكلام كله إنما يتوجه على أن معنى المبرور ما أشار إليه ، من أنه قصد به البر ، وأما على غيره من التأويلات فلا يحتاج إلى حرف تعدية ، فقد قيل : معنى « مبرور » : لا يخالطه شيء من مآثم ، وقيل : المبرور : المتقبل ، وقيل : الذى لا رياء فيه ولا سمعة ، ولا رفث ولا فسوق ، وقيل : الذى لم تعقبه معصية .

٤٣٨ - (١٣٥٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ آتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » .

(...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ وَأَبِي الْأَخْوَصِ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ مَسْعَرٍ وَسُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مَنْصُورٍ ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ . وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا : « مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ » .

(...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ سَيَّارٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلُهُ .

وقوله : « فلم يرفث ولم يفسق » ، قال القاضى : هذا من قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ ۖ ﴾ (١) . والرفث : الفحش فى القول ، وقيل : الجماع ، قال الله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ۖ ﴾ (٢) . قيل : هو كناية عن الجماع ، يقال : رَفَثَ وَرَفَثَ يَرْفُثُ وَيَرْفُثُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَالضَّمِّ فى المستقبل ، وقد قيل : وأرفث . وقيل : الرفث : التصريح بذكر الجماع ، قال الأزهري : هى كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة . وكان ابن عباس يخصه بما [خوطب] (٣) به النساء .

ومعنى « كيوم ولدته أمه » : يعنى بغير ذنب .

وقيل : الفسوق هنا : السيئات ، وقيل : المعاصى ، وقيل : ما أصاب من محارم الله والصيد ، وقيل : الفسوق : قول الزور ، وقيل : الذبح للأنصاب ، وقيل : لم يذكر هنا الجدال المذكور فى الآية مع الرفث والفسوق ؛ لأن المجادلة ارتفعت ، إنما كانت من العرب وسائر قريش فى موضوع الوقوف بعرفة أو المزدلفة ، فأسلمت قريش وارتفعت المجادلة ، ووقف الكل بعرفة .

(٨٠) باب النزول بمكة للحاج ، وتوريث دورها

٤٣٩ - (١٣٥١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَا : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ؛ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ حُسَيْنٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ حَارِثَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُنْزِلَ فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ ؟ فَقَالَ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ رِبَاعٍ أَوْ دُورٍ ؟ » .

وَكَانَ عَقِيلٌ وَرَثَ أَبَا طَالِبٍ هُوَ وَطَالِبٌ ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مُسْلِمَيْنِ ، وَكَانَ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ كَافِرَيْنِ .

وقوله : « وهل ترك لنا عقيل من دار ؟ ! » : فسرهُ في الحديث نفسه ؛ لأنه اختص هو وطالب بميراث أبي طالب ؛ لأنهما كانا كافرين حين مات ولم يرثه عليٌّ ولا جعفر ؛ لأنهما كانا مسلمين ، ولا يرث المسلم الكافر . وهذا الحديث أصل في هذا - أيضاً - ولم يختلف فيه فقهاء الأمصار إلا ما روى عن إسحق وبعض السلف ، وأجمعوا أن الكافر لا يرث المسلم ، وهذا بين فيما ترك أبو طالب ، وبقي النظر في قوله : « بترك / دارك » ، فأجاب بما تقدم . فلعله أضاف الدار إليه لسكنائه فيها ، وكان أصلها لأبي طالب ؛ لأنه كان الذي كفله ، وكان أكبر بنى عبد المطلب بعد موت عبد المطلب ، فاحتوى على أملاكه وجازها لسنة وعادة الجاهلية ، ويحتمل أن عقيلاً كان قد باع جميعها وأخرجها عن أملاكهم ، كما فعل أبو سفيان وغيره بدور من هاجر من المؤمنين ، وكذلك قال الداودي : إن عقيلاً باع ما كان للنبي - عليه السلام - ولبن هاجر من بنى عبد المطلب . وقال محمد بن أبي صفرة : في الحديث حجة بأن من خرج من بلده مسلماً ، وبقي أهله وولده في دار الكفر ، ثم غزاها مع المسلمين - أن ما فيها من ولده وماله بحكم البلد ، كما كانت دار رسول الله ﷺ على حكم البلد ، ولم ير نفسه أحق بها ، وهذا مذهب مالك والليث .

قال القاضي : فمذهب هذا القائل : إن النبي ﷺ إنما ترك النزول فيها لأنها ليست له ، وهى كغيرها من دور مكة في حقه ، ولو أنه كان هذا لعلل به - عليه السلام - ولم يعلل بما تقدم من أنه لم يترك لهم عقيل داراً ، وقد قيل : إنه إنما ترك - عليه السلام - النزول بها وكرمه ؛ لأنه ترك ذلك حين هاجر لله ، فلم يرجع فيما تركه لله ، كما ذكر عن غير واحد من الصحابة في هذا .

قوله : « هل ترك لنا عقيل من دار ؟ ! » : دليل على بقاء ملك دور مكة لأربابها .

٤٤٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا ؟ وَذَلِكَ فِي حَجَّتِهِ ، حِينَ دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ . فَقَالَ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مَنَزِلًا ؟ ! » .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَزَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ ،

وقد اختلف في مكة ودورها ورباعها هل هي مملوكة لأحد أم لا ؟ على اختلاف في دخولها ، هل هي عنوة أو صلح ؟ ومذهب مالك وأبي حنيفة والأوزاعي أنها عنوة ، ومذهب الشافعي أنها صلحية ، لكن من رآها عنوة ، قد قال : إن النبي ﷺ من على أهلها وسوى بينهم أموالهم ودورهم ، ولم يجعلها فيئاً ولا قسمها . قال أبو عبيد : ولا نعلم مكة يشبهها شيء من البلاد .

وكذلك اختلفوا في كراء دورها وبيعها لهذا ، وفي تأويل قوله : ﴿ سَوَاءُ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾ (١) ، فقال جماعة من السلف : أهل مكة وغيرهم في المنازل سواء ، ولا يحل بيعها ولا كراؤها ، وتأولوا الآية على هذا ، وهو قول أبي حنيفة والثوري ، وكره مالك بيعها وكراؤها ، وأجاز ذلك الشافعي وأبو يوسف وبعض السلف والصحاب ، وتأولوا الآية على المسجد وهو للمصلين ، ويكون الحديثان صحيحين .

قالوا : وفيه حجة على أن للإمام إبقاء الأرض بعد افتتاحها عنوة بأيدي أربابها إن أسلموا أو لم يسلموا ؛ لما يراه من استيلائهم إن كانوا مسلمين ، أو ليضرب الجزية عليهم إن بقوا على دينهم وأقرهم بها ، ويكون تركها لهم بتطبيب نفوس أهل الجيش ، كما فعل في سبي هوازن ، أو بتقويمها من الخمس .

على أنه لم يرو أنه قسم من أموال أهل مكة شيئاً ، وإنما كان تفضلاً منه ومن معه من المسلمين عليهم لقرباهم وليجبرهم ، كما جاء في لفظ الحديث الآخر ؛ ولأن الله تعالى قد عوضهم بعد من أموال هوازن أضعاف ذلك .

وفيه حجة لمن يقول : إن الغنائم لا يملكون الغنيمة بحوزها إلا بتملك الإمام وقسمها بينهم ؛ ولهذا ما اختلف في قطع سارقهم منها وحدّ زانيهم ومن فيها ، وسيأتى هذا في

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ وَذَلِكَ زَمَنَ الْفَتْحِ .
قَالَ : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنَزِلٍ ؟ ! » .

الجهاد . وفيه على قول من قال : إن عقيلاً باع ديار بني عبد المطلب ملك المشركين لما حازوه من أموال المسلمين ؛ إذ لو لم يملكوه لم يصح شراؤه لمن اشتراه منهم ، ولأخذه من وجده في المقاسم دون ثمن وسيأتي الكلام عليه أيضاً في موضعه .

(٨١) باب جواز الإقامة بمكة ، للمهاجرين منها

بعد فراغ الحج والعمرة ، ثلاثة أيام بلا زيادة

٤٤١ - (١٣٥٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : هَلْ سَمِعْتَ فِي الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئًا ؟ فَقَالَ السَّائِبُ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لِلْمُهَاجِرِ إِقَامَةٌ ثَلَاثَ - بَعْدَ الصَّدْرِ - بِمَكَّةَ » كَأَنَّهُ يَقُولُ : لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا .

٤٤٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِحُجُلَسَائِهِ : مَا سَمِعْتُمْ فِي سُكْنَى مَكَّةَ ؟ فَقَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ - أَوْ قَالَ : الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ - بَعْدَ قَضَاءِ نُسْكَهَ - ثَلَاثًا » .

٤٤٣ - (...) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ . فَقَالَ السَّائِبُ : سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « ثَلَاثُ لَيَالٍ يُمْكِنُ لِلْمُهَاجِرِ بِمَكَّةَ ، بَعْدَ الصَّدْرِ » .

٤٤٤ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ - وَأَمْلَاهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً - أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ ؛ أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

وقوله : « للمهاجر إقامة ثلاث بعد الصدر بمكة لا يزيد عليها » : بين هذا بقوله في الرواية الأخرى : « بعد قضاء نسكه » وهو وقت صدر الناس آخر أيام منى بعد تمام نسكهم ، فيقيم هو بعدهم لحاجة ، لا أنه يقيم بعد أن يطوف طواف الصدر ثلاثة أيام ، ويجزيه ما تقدم من طوافه ، بل يعيده عند كافتهم ، إلا ما ذكرناه عن أهل الرأي وقد تقدم .

وفى هذا الحديث دليل على أن الثلاث ليست مدة إقامة ، وهذا الأصل في إقامة المسافر

عَوْفٌ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَكْتُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا » .

(...) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

وإتمامه الصلاة ، وما أخذ به مالك في الزيادة على الثلاث وهو أن ينوي إقامة أربعة أيام ؛ إذ لم يجعل هنا الثلاث إقامة. وهذا الحديث حجة لمن منع المهاجر بعد الفتح من المقام بمكة وهو قول الجمهور ، وأجاز ذلك جماعة لهم بعد الفتح ، مع الاتفاق على وجوب الهجرة عليهم قبل الفتح ، ووجوب سكنى المدينة لنصرة النبي - عليه السلام - ومواساتهم له بأنفسهم ، ولفرارهم بدينهم من الفتنة. وأما لغير المهاجر - ممن أمن بعد ذلك - فلا خلاف في جواز سكنى بلده له ، مكة أو غيرها .

(٨٢) باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطنها ،

إلا لمنشد على الدوام

٤٤٥ - (١٣٥٣) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ طَاوُسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ - فَتَحَ مَكَّةَ - : « لَا هِجْرَةَ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَأَنْفِرُوا » . وَقَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ - فَتَحَ مَكَّةَ - : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا يُعْضَدُ شَوْكُهُ ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ ، وَلَا يُلْتَقَطُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ، وَلَا يُخْتَلَى خَلَالُهَا » . فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِلَّا الْإِذْخِرَ ، فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَلِبُيُوتِهِمْ . فَقَالَ : « إِلَّا الْإِذْخِرَ » .

وقوله : « لا هجرة ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا » : فيه حجة لبقاء الجهاد ، وكونه فرضاً . وقد اختلف العلماء في هذا ، هل سقط فرضه على الجملة إلا أن تقدح قاذحة ، أو يطرق العدو قوماً ، أو هو باقٍ ؟ والقولان عندنا ، وسنسطه في الجهاد إن شاء الله تعالى .

وقوله : « إن هذا البلد حرمه الله » إلى قوله : « ولم تحل لي إلا ساعة من نهار » ، وقد قال - أيضاً - في الحديث الآخر : « إنه دخلها وعلى رأسه المغفر » ، وفي الحديث الآخر : « وعلى رأسه عمامة سوداء بغير إحرام » ، وسقط قوله : « بغير إحرام » ، عند ابن أبي جعفر من شيوخنا ، وثبت لسائريهم ، ففي إثباتهم الحجة أنه لم يكن محرماً .

قال الإمام : قال بعض أصحابنا : لا تدخل مكة إلا بإحرام إلا لمثل إمام في جيشه للضرورة ، وقائل هذا اتبع الحديث على وجهه . واختلف قول مالك هل دخوله ^(١) بإحرام واجب أو مستحب ؟ وأسقطه عن أكثر / تردده كالحطائين وأصحاب الفواكه .

قال القاضي : اختلف قول الشافعي في ذلك كاختلاف قول مالك ، ويمعنه إلا للحطائين ومن يكثر تردده عليها ، وأجاز ذلك أبو حنيفة والليث . قال أبو حنيفة : إلا لمن

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ ، حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ : « يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » وَقَالَ بَدَلُ الْقِتَالِ : « الْقِتْلَ » وَقَالَ : « لَا يَلْتَقِطُ لِقَطَّتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا » .

٤٤٦ - (١٣٥٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ : ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ ، أَحَدَثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ ، سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ ، وَوَعَاهُ قَلْبِي ، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ ، أَنَّهُ حَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ ، فَلَا يَحِلُّ لَأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا ، وَلَا يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَةً ، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ : إِنَّ اللَّهَ أَذَنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ ، وَإِنَّمَا أَذَنَ لِي فِيهَا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ ، وَلِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ » فَقِيلَ لِأَبِي شُرَيْحٍ : مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو ؟ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ . يَا أَبَا شُرَيْحٍ ، إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا ، وَلَا فَارًا بِدَمٍ ، وَلَا فَارًا بِخَيْرَةٍ .

٤٤٧ - (١٣٥٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، جَمِيعًا عَنِ الْوَلِيدِ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي ، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ

منزله وراء المواقيت فلا يدخلها إلا بإحرام ، وأجاز ابن شهاب لغير الحاج والمعتمر دخولها بغير إحرام ، ورواه ابن وهب عن مالك ، وإليه نحا البخاري ، وهو قول أهل الظاهر ، وروى عن الحسن والقاسم ، وقال آخرون : حكم المواقيت في المنع حكم من كان قبلها ، وإليه ذهب الطحاوي .

واختلفوا فيمن دخلها بغير إحرام ، فقال مالك والشافعي والليث وأبو ثور : لا شيء عليه ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : يلزمه حج أو عمرة ، وقاله الثوري وعطاء والحسن بن حي .

نَهَارَ ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، فَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا ، وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشَدٍ ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يُفْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ .
فَقَالَ الْعَبَّاسُ : إِلَّا الْإِذْخَرَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيُوتِنَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِلَّا الْإِذْخَرَ » . فَقَامَ أَبُو شَاهٍ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ - فَقَالَ : اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » .

قَالَ الْوَلِيدُ : فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ : مَا قَوْلُهُ : اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٤٤٨ - (...) حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنْ يَحْيَى ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : إِنَّ خَزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ - عَامَ فَتَحِ مَكَّةَ - بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَركبَ رَاحِلَتَهُ فَخَطَبَ فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ ، وَاسْلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، أَلَا وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ ، حَرَامٌ ، لَا يُخْبِطُ شَوْكُهَا ، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُلْتَقِطُ سَاقِطَتُهَا

وقوله : « ولا تحل لأحد بعدى » : قال الطبري : أى للقتال الذى حل لى ومحاربة أهلها ؛ لأنهم لا يكفرون فيقاتلون ، ويحل منهم ما حل لى على طريق النهى ، لا على طريق الخبر أنها تقاتل ؛ إذ قد قاتلها الحجاج وغيره . وأخبر - عليه السلام - عن غلبة ذى السويقتين عليها وتخريبه لها ، وإنما أخبر عن حكم قتال أهلها أنه لا يحل لأحد بعده ، وذهب الطحاوى إلى أن هذا كان [خصوصاً]^(١) للنبي - عليه السلام .

وقوله : « [لا] يعضد شجرها » ، قال الإمام : أى [لا]^(٢) يقطع ، يقال : عضد واستعضد بمعنى [واحد]^(٤) كما يقال : علا واستعلا .

قال القاضى : وقع فى الرواية الأخرى : « شجراؤها » وهو الشجر ، قال الطبري : معنى « يعضد » : لا يفسد ويقطع ، وأصله من عضد الرجل ؛ أصاب عضداً ويسود فى العين المعضد من السيوف ما يمتهن فى قطع الشجر . ومعنى « لا يختلى خلاها » : أى لا

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش بسهم .

(٢، ٣) ساقطة من ع .

(٤) زائدة فى ع .

إِلَّا مُنْشِدٌ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُعْطَى - يَعْنِي الدِّيَّةَ - وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ -

يحصد كلؤها. والخلى المقصود الكلاً الرطب ، فإذا يبس فهو حشيش وهشيم. واتفق الفقهاء أن النهى فيما نبت بأرضها مما لم يعانها البشر من الزراعة والخضر والقصيل ، فإن هذا مُباحٌ زراعته واختلاؤه. واختلف فى الرعى فيما أنبته الله من خلاها ، فمنع ذلك أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ، وأجازاه غيرهما .

وقوله : « لا يخبط شوكةا » : أى لا يضرب بالعصا ليتكسر ويتساقط رطبه من ورقة فتأكله الماشية .

قال الإمام : الخبط ، بالإسكان ، مصدر خَبَطْتُ ، وخَبَطْتُ الشجر : ضربه بالعصا ليتحات ورقه ، واسم ذلك الورق خَبَطٌ ، بالفتح، وهو من علف الإبل والذي [يضرم به]^(١) مَخْبِطٌ ، بكسر الميم ، ويقال : خبطت واختبطت بمعنى .

قال القاضى : قال الطبرى : فلا يجوز قطع أغصان شجر مكة التى أنشأ الله فيها مما لا صنع فيه لأدمى ، وإذا لم يَجْزُ قطع أغصانها - يعنى وهو تفسير العُضد - فقطع شجرها أخرى بالنهى. قال ابن المنذر : أجمع العلماء على تحريم قطع شجر الحرم .

قال الإمام : اختلف الناس فى قطع شجر الحرم ، هل فيه جزاء أم لا ؟ فعند مالك : لا جزاء فيه ، وعند أبى حنيفة والشافعى : فيه الجزاء . واحتجوا بأن بعض الصحابة حكم فى دَوْحَةٍ ببقرة. ويحتج لمالك أن الجزاء لا يجب إلا بشرع ، والأصل براءة الأمة ، ولم يرد شرعٌ بذلك .

قال القاضى : مذهب أبى حنيفة وصاحبه ، وهو قول الشافعى على ما ذكره الطبرى : أن ذلك فيما لم يغرسه الأدمى من الشجر ، وأما ما غرسه الأدمى فلا شيء عليه فيه ، وهذا مذهب مالك عند شيوخنا ، وحكى الخطابى أن مذهب الشافعى منع قطع ما غرسه الأدمى من شجر البوادرى وغماه ، وأنه وغيره مما أنبته الله سواء . واختلف قوله فى جزاء الشجر على اختلاف مالك وأبى حنيفة ، وعند الشافعى : فى الدوحة ببقرة ، وما دونها شاة . وعند أبى حنيفة : يؤخذ منه قيمة ما قطع ، يشتري به هدى ، فإن لم يبلغ تصدق به بنصف صاع لكل مسكين .

وأما قوله : « لا ينفر صيده » ، قال الإمام : [فإن]^(٢) مذهب مالك أن صيد الحلال فى الحرم^(٣) يوجب عليه الجزاء ، ولم ير ذلك داود ورأى الجزاء مختصاً بالإحرام لا بالحرم

(١) سقط من الأصل ، واستترك بالهامش .

(٢) زائدة فى ع .

(٣) فى ع : الحرم .

أَهْلُ الْقَتِيلِ - قَالَ : فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، يُقَالُ لَهُ : أَبُو شَاهٍ . فَقَالَ : أَكْتُبُ لِي

[كما اختص منع الطيب واللباس بالإحرام لا بالحرم]^(١) وهذا غير صحيح ؛ لأن الصيد محرم في الحرم ، ولو كان كاللباس والطيب حل كما حلا . وحجة مالك عليه قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾^(٢) ، ويعبر عن حل بالحرم بأنه مُحَرَّم ، كما يقال فيمن حل بنجد : مُنْجِد ، وبتهامة : مُتَّهِم ، قال الشاعر : /

ب / ٢٢٥

قتلوا ابن عفان الخليفة مُحَرَّمًا ودعا فلم ير مثله مخذولًا

يعنى ساكناً بالحرم ، ولأن حرمة الحرم متأبدة والإحرام مؤقت فكان المؤبد أكثر . واختلف الناس - أيضاً - فى الحلال إذا صاد صيداً فى الحل ، ثم أتى به الحرم فأراد ذبحه ، فأجاز ذلك له مالك ، ومنعه أبو حنيفة وقال : يرسله ، ولمالك عليه : أنه لا يسمى صيداً ما كان فى اليد والقهر ، فلم يكن داخلياً فى قوله : « لا ينفر صيده » ، ولذلك اختلف مالك وأبو حنيفة فيمن صاد فى الحرم ، هل يدخل فى جزائه الصيام ؟ فأثبتته مالك ، ونفاه أبو حنيفة . ولمالك عموم الآية وفيها الصيام ، ورأى أبو حنيفة أن ما يضمن ضمان إتلاف الأملاك فلا معنى لدخول الصيام فيه ، واستدل بأنه لو أطلقه لكان ضامناً له حتى يعود الصيد إلى الحرم ، فصار الحرم كيد رجل فى ملك ، يبرأ الغاصب بإعادة الملك إليه .

قال القاضى : وقال الطبرى فى قوله : « لا ينفر صيدها » : حجة على تحريم اصطيداده ؛ لأنه إن نهى عن تنفيره فاصطياده أكد فى التحريم ، وقال عكرمة : هو أن ينحيه من الظل إلى الشمس ، ولا خلاف أنه إن نفره فسلم أنه لا جزاء عليه ، إلا أن يهلك ، لكن عليه الإثم لمخالفة نهى النبى ﷺ ، إلا شئ روى عن عطاء أنه يطعم .

وقوله : « ولا يحل سقطتها إلا لمنشد » : قال أبو عبيد : لمُعرف ، وأما الطالب فيقال له : ناشد ، وأنشدوا عليه :

إصاخة الناشد للمنشد

يقال : نشدت الضالة : إذا طلبتها ، فإذا عرفتها قلت : أنشدتها . وأصل الإنشاد رفع الصوت ، ومنه إنشاد الشعر .

قال الإمام : عند مالك أن حكم اللقطة فى سائر البلاد حكم واحد ، وعند الشافعى أن لقطة مكة بخلاف غيرها من البلاد ، وأنها لا تحل إلا لمن يعرفها ، تعلقاً بهذا الحديث ، ويحمل اللفظ على أصلنا على المبالغة فى التعريف ؛ لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود إلا بعد أعوام فتدعو الضرورة لإطالة التعريف بها بخلاف غير مكة .

يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ : « اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ » . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ : إِلَّا الْإِذْخِرَ ، فَإِنَّا

قال القاضي : معنى ما ذهب إليه أبو عبيد هو ما ذهب إليه المخالف ، أى أنه لا تحل للتعطها البتة ، وليس يحل له إلا إنشادها والتعريف بها كما جاء فى الرواية الأخرى : « إلا لعرف » وحكى معناه عن ابن مهدي ، وحكى عن غيره : المنشد : الطالب ، أى ربها ، قال : ولا يجوز أن يقال للطالب : منشد ، قال : وفيها قول ثالث : أراد أنه [إن]^(١) لم ينشدها لم تحل له ، أى لا تحل له إلا بعد الإنشاد وألا يحىء لها طالب .

قال القاضي : وهذا يأتى على أنها وغيرها من لقطات البلاد سواء ، وقال ابن قتيبة : معناه : أنه لا يحل التقاطها إلا بنية الإنشاد دون التعريف وإلا فليدعها ، قال : لعل صاحبها ربما تذكّرهما ، فطلبها حيث تركها فلم يجدها ، فالواجب على من وجدها ألا يتعرض لها ، إلا أن يأخذها ليُعرفها . وقال غيره : معناه : لا يحل التقاطها إلا أن يسمع من ينشدها فيأخذها ويرفعها ، وهذا حكم هذه .

قال القاضي : وإنما فرّق من فرّق بين لقطة مكة وغيرها ؛ لأن سائر المسافرين من البلاد النائية لغيرها لا يتكرورون فى أسفارهم إليها غالباً ، والغالب ترددهم سنّة فى أسفارهم ، فضررب الإنشاد للضالة هذه فى غير مكة سنة لهذا ؛ لأنه إن كان صاحبها من أهل البلد أو مسافراً فيه أو بقربه ، لابد يبلغه خبرها بالإنشاد سنّة ، فإذا كملت السنة غلب اليأس أنها لغير حاضر ، وأنها إما لميت أو منقطع الغيبة بعيد . ومكة فكثير من الناس يرجع إليها ويتردد للحج والعمرة عليها ، وإن لم يكن هو فلا ينفك الجماعة من أهل بلده وقرايته [من]^(٢) للحج ، فيبلغه خبر لُقَطَتِهِ ، فخصت بذلك دون غيرها عند هؤلاء ، وهذا قول الشافعى وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما ، وأما مالك وأصحابه فللقطة مكة وغيرها عندهم سواء ، فى أنها لا تملك وإنما له إمساكها بعد السنّة على ربها ، أو تكرار إنشادها ، أو يتصدق بها ويضمها لصاحبها ، أو يستفقها على وجه السلف إن احتاج إليها ليغرمها لصاحبها ، وقيل : ليس له هذا إلا أن يكون له وفاؤها وهو صحيح . فعلى هذا هم مجمعون على أنه لا يحل استنفاق لقطة مكة ، وإنما اختلفوا فى غيرها بعد السنة ، إلا ما ذكرناه على تأويل بعضهم ، وسيأتى بقية الكلام عليها فى موضع ذلك من كتاب مسلم .

وقول العباس : إلا الإذخر . فقال : « إلا الإذخر » : وهو نبت معلوم ، وقد قال - عليه السلام - : « إن الله حرمها ولم يحرمها الناس »^(٣) فاستثناء النبي ﷺ الإذخر يدل على أنه مما لم يحرمه الله ، وأن حرمتها هى فى نفسها من تحريم الله . ومن هذه المحرمات ما حرم الله ومنها ما حرمه - عليه السلام - أو جميعها من تحريمه - عليه السلام . وقال المهلب : وقد

(١، ٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش بسهم .

(٣) البخارى ، ك العلم ، ب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ٣٧/١ ، الترمذى ، ك الحج ، ب ما جاء فى حرمة

مكة (٨٠٩) ، ابن ماجه ، ك المناسك ، ب فضل مكة (٣١٠٩) ، أحمد ١/٢٥٣ ، ٣١٥ .

نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِلَّا الْإِذْخَرَ » .

يكون الجميع مما حرمه الله ، لكن قد أعلم رسوله بتحليل المحرمات عند الاضطرار ، فكان هذا من ذلك الأصل ، فحكم فيه بذلك الحكم باجتهاده [عليه السلام] (١) .

وقوله : « ولا فارا بخربة » : كذا روينا هنا بفتح الخاء وبالراء والباء بواحدة ، وفسره بعضهم بالبلية ، وبعضهم بالسرقة في جامع البخارى (٢) . وقال الخليل : هو [مشتق من] (٣) الحارِب وهو اللص المفسد في الأرض . ويقال : ما رأيتُ من فلان خربة ، أى فساداً في دينه أو شيئاً . والخربة : الفساد في الدين ، وقد تقدم الكلام على معنى « لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم » والخلاف فيه ، ويأتى بعد منه إن شاء الله . وضبطه الأصيل في صحيح البخارى (٤) بضم الخاء ، ويصح على الفعل الواحدة مما تقدم . ورواه الترمذى من بعض الطرق : « بجزية » (٥) ، وأراه وهماً .

وقوله : « اكتبوا لأبى شاه » ، قال الإمام : فيه دليل على جواز تدوين العلم والسنن وكتبه فى الصحائف ، ويحكى عن بعض السلف كراهية ذلك . ١/٢٢٦

قال القاضى : من كرهه من السلف فلا حديث رويت فى ذلك منها عن أبى سعيد : « استأذنا رسول الله ﷺ فى الكتابة فلم يأذن لنا » (٦) ، وعن زيد بن ثابت : « أمرنا - عليه السلام - ألا نكتب شيئاً » (٧) ، وأخذ بذلك جماعة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين ، ومخافة الاتكال على الكتاب وترك الحفظ ، ولئلا يكتب شيء مع القرآن ، ثم جاءت أحاديث بالإذن فى الكتاب فى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (٨) ، وأجازه معظم الصحابة والتابعين ، ووقع عليه بعد الاتفاق ، ودعت إليه الضرورة ، لانتشار الطرق ، وطول الأسانيد ، واستنباط المقالات ، وكثرة النوازل ، مع قلة الحفظ وكلال الفهم .

وقوله : « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ؛ إما أن يُفدى ، وإما أن يُقتل » : فى الكلام اختصار ، ومعناه : يفدى أى يقتل قاتله أو يفدى ، وتقيد عند بعض شيوخنا « يُقتل » ، وهو أبين لا سيما مع رواية من روى : « يفادى » ، ووقع فيه فى البخارى (٩) اختلاف فى

(١) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

(٢) البخارى ، ك العلم ، ب الفهم فى العلم ٢٨/١ .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

(٤) البخارى ، ك جزاء الصيد ، ب لا يعضد شجر الحرم (١٨٣٢) .

(٥) الترمذى ، ك الحج ، ب ما جاء فى حرمة مكة (٨٠٩) .

(٦) الترمذى ، ك العلم ، ب ما جاء فى كراهية كتابة العلم (٢٦٦٥) .

(٧) أحمد فى مسنده ١٨٢/٥ ، أبو داود ، ك العلم ، ب فى كتاب العلم (٣٦٤٨) .

(٨) أحمد فى مسنده ١٦٢/٢ ، أبو داود ، ك العلم ، ب فى كتاب العلم (٣٦٤٦) ، والدارمى ، ك المقدمة ،

ب مع رخص فى كتابة العلم ١/١٢٥ .

(٩) البخارى ، ك اللقطة ، ب كيف تعرف لقطه أهل مكة ٣/١٦٤ .

اللفظين ، ووهم فى بعضها. وفى بعض رواياته : « إما أن يُفاد ، وإما أن يعقل » وهو بمعنى ما تقدم. ففى قوله : « يَعْقِل » و « يُفدى » حجة لإحدى الروایتين عن مالك أن أولياء القتيل بالخيار فى القتل ، أو إلزام الدية للقاتل إجباراً ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحق وأبى ثور ، وروى عن ابن المسيب وابن سيرين ، وقال مالك أيضاً : ليس له إلا القتل أو العفو ، ولا يجبر القاتل على الدية. وقد احتج من يقول بهذا القول بقوله فى بعض روايات البخارى : « يُفادى »^(١) قال : وهذا لا يكون من اثنين ، أى بتراضيهما وصلحهما على ذلك لا إجباراً .

(١) البخارى ، ك اللقطة ، ب كيف تعرف لقطة أهل مكة ٣ / ١٦٤ .

(٨٣) باب النهى عن حمل السلاح بمكة بلا حاجة

٤٤٩ - (١٣٥٦) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَعِينٍ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ . قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ بِمَكَّةَ السَّلَاحَ » .

وقوله : « لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ السَّلَاحَ بِمَكَّةَ » : هذا محمول عند أهل العلم على حمله لغیر ضرورة ولا حاجة ، فإن كان خوف وحاجة إليها جاز وهو قول مالك والشافعي [وعطاء]^(١) ، وكرهه الحسن البصري تمسكاً بظاهر هذا الحديث ، وحجة الآخر: دخول النبي ﷺ عام القضية بأشرطة من السلاح ؛ القراب بما فيه ، ودخوله يوم الفتح وعلى رأسه المغفر، وأنَّ للضرورة حالة، وشذ من الجماعة عكرمة فرأى عليه إذا احتاجَ إليه [وحمله]^(٢) الفدية ، ولعل هذا في حاجته إلى المغفر والدرع وأشباهاها ، ولا يكون خلافاً منه في دخول النبي - عليه السلام - وعلى رأسه المغفر ، وجاء في الرواية الأخرى : « وعلى رأسه عمامة سوداء » ، ووجه الجمع بينهما : أن أول دخوله كان وعلى رأسه المغفر ، وبعد ذلك كانت عليه العمامة ؛ بدليل حديث عمر وابن حريث عن أبيه ، وذكره مسلم ؛ أن النبي ﷺ خطب الناس وعليه عمامة سوداء ، ولأن خطبته - عليه السلام - إنما كانت بعد غلبته على مكة وعند باب الكعبة ، ويحتمل أن جابراً الذي ذكر أنه دخل مكة وعليه عمامة ، ولم يتعرض الذي دعت إليه ضرورة الحرب ، فلا يستدل به على أنه دخلها حلالاً ، ويعرض لما رآه عليه بعد نزعه المغفر من العمامة بعد زوال عذر الخوف ووضع أوزار الحرب ؛ بدليل قوله : « بغير إحرام » والأظهر أنه دخل - عليه السلام - مكة غير محرم ، وقد جاء في حديث يحيى وقتيبة : « ولم يكن محرماً » . قال الباجي : وقد يحتمل أنه غطى رأسه لأذى أصابه ، واضطره إليه ذلك الوقت ، لو ثبت أنه دخل محرماً .

قال القاضي : وقول الكافة إن هذا خصوص للنبي - عليه السلام - لقوله : « إنما أحلت لى ساعة من نهار » فخص منها بما لمَّ به غيره ، ويكون كيف كان محرماً أو غيره مضطراً للباس المغفر، لما كان دخلها محارباً ، ألا تراه لما غلب عليها وألقى أهلها بأيديهم، نزح المغفر عن رأسه ، فيحتمل أن العمامة كانت تحت المغفر ؛ صيانة لرأسه من برد المغفر وخشونته ، فلما نزح المغفر ظهرت العمامة التي ذكر من ذكر أنه دخل مكة وهي على رأسه على ما ذكرناه . قال الخطابي : قيل : إنما أحلت له في تلك الساعة إراقة الدم دون الصيد وغيره ، ما يحرم على المحرم .

(٨٤) باب جواز دخول مكة بغير إحرام

٤٥٠ - (١٣٥٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - أَمَّا الْقَعْنَبِيُّ فَقَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ . وَأَمَّا قُتَيْبَةُ فَقَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ - وَقَالَ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - : قُلْتُ لِمَالِكٍ : أَحَدَثَكَ ابْنُ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ مَغْفَرٌ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ ، فَقَالَ : « اقْتُلُوهُ » ؟ فَقَالَ مَالِكٌ : نَعَمْ .

٤٥١ - (١٣٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ الدُّهْنِيُّ - عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ : دَخَلَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ - وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ .

وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ .

(...) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ .

وقول القائل له : ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال : « اقتلوه » : حجة للمالكية أنها يقام بها الحدود، وقد تقدم الخلاف في ذلك، ولا حجة للمخالف بأنها أُلحلت للنبي ﷺ ساعة من نهار. فالذي أحل له منها قتالها حتى استولى عليها. وقتله ابن خطل إنما كان بعد استيلائه عليه وإذعان أهلها. وإنما قتله بعد قوله : « ومن دخل المسجد فهو آمن »^(١)، وقد دخل هذا المسجد ؛ لأنه ممن لم يدخل في أمانه ، واستثناء وأمر بقتله وإن وجد متعلقاً بأستار الكعبة ، على ما جاء في الأحاديث الأخر ، وقيل : لأنه ممن لم يلتزم الشرط وقاتل وبعد ذلك دخل المسجد ، وكان قد ارتدَّ عن الإسلام ، وقتل مسلماً كان يخدمه ، وجعل يهجو النبي ﷺ ويسبه . وقد احتج بعض أصحابنا بقتله على قتل من سب النبي ﷺ ، وهذا يضعف في حق هذا للموجبات لقتله من غير هذا مما ذكرناه .

وقوله في آخر الحديث من رواية مالك : فقال : « اقتلوه » ، فقال : نعم ، أي أن

(١) أبو داود ، ك الحراج والإمارة والفيء ، ب ما جاء في خبر مكة ١٤٤/٢ .

٤٥٢ - (١٣٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ .

٤٥٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ . قَالَ : حَدَّثَنِي - وَفِي رِوَايَةِ الْحُلَوَانِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ عَمْرٍو ابْنَ حُرَيْثٍ - عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَتْ أَنْظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ ، قَدْ أَرَخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ . وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ : عَلَى الْمِنْبَرِ .

مالكا قال ليحيى بن يحيى حين أكمل الحديث : نعم ؛ لأن يحيى قال أولاً فى روايته : قلت لمالك : حدثك ابن شهاب ، وذكر الحديث ، فلما أكمله قال له مالك : نعم ، أى كذا حدثنى ابن شهاب . وقد وقع فى بعض نسخ مسلم ما ذكرناه مفسراً بهذه الزيادة ، يريد به عندى ، فقال مالك : نعم ، ولم تكن هذه الزيادة عند أحد من شيوخنا ، لكنه صحح المعنى على ما قلناه ، وهذا هو الذى يسميه أهل الحديث الإقرار فى العرض ، ويشترط بعض الظاهرية هذا القول من الشيخ فى صحة العرض عليه والقراءة ، وقد جاء فى هذا الحديث وغيره أن مالكا عمل به ، وجاء عنه أنه أنكره مرة لمن سأله إياه وقال : لم أفرغ لكم نفسى وسمعت عرضكم ، وأقمت سقطه وزله . والصحيح أنه غير لازم ؛ إذ سكوت الشيخ إقرار كنطقه ؛ إذ لا يحتج من ذى دين أنه يقرّ على خطأ فى مثل هذا ، فلا معنى لاشتراطه ، وهو مذهب الكافة ، ومن فعله فعلى طريق التأكيد لا اللزوم والشرط .

(٨٥) باب فضل المدينة ، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة

وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها . وبيان حدود حرمةها

٤٥٤ - (١٣٦٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّرَّأَوْدِيَّ - عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَمَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا ، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ » .

وقوله : « إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا » . وقد تقدم أن الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض^(١) ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أُعِيدَ رَبُّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا ﴾^(٢) ، / وفي الحديث الآخر : « ولم يحرمها الناس »^(٣) ، [أى لم يعرفها الناس]^(٤) من قبل أنفسهم كما حرم الجاهلية أشياء ، وأما إبراهيم فيحتمل أن تحريمه إياها بإعلام الله له أنه حرّمها ، فتحريمه لها بتحريم الله لا من قبل اجتهاده ورأيه ، أو وكلّ الله إليه تحريمها فكان عن أمر الله ، فأضيف إلى الله مرة لذلك ، ومرة إلى إبراهيم بحكمه ، أو لأنه كما جاء في الحديث : « دعا لها فكانت تحريم الله لها بدعوته » .

وقوله في العمامة : « أرخى طرفها بين كتفيه » : حجة في جواز إرخاء ذؤابة العمامة واستحبابه ؛ لفعل النبي ﷺ له ، وسيأتى في كتاب اللباس حكمها وستنتها ، ورواه بعض الرواة : « طرفيها » والأول الصواب المعروف .

وقوله - عليه السلام - : « وإنّي حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة » ، قال الإمام : مذهب مالك أن المدينة حرم لهذه الأحاديث ، وأنكره أبو حنيفة ، واحتجوا له بأن هذا مما يعم فلا يقبل فيه خبر الواحد ، ويقول - عليه السلام - في الحديث الآخر : « ما فعل النغير يا أبا عمير ؟ »^(٥)

(١) البخارى ، ك المغازى ، ب أوطاس ١٩٧/٥ ، أحمد ٣٢/٤ .

(٢) النمل : ٩١ .

(٣) الترمذى ، ك الديات ، ب ما جاء فى حكم ولى القتل فى القصاص والعفو ٢١/٤ (١٤٠٦) ، أحمد ٢٨٥/٦ .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش .

(٥) البخارى ، ك الأدب ، ب الانبساط إلى الناس (٦١٢٩) ، ب الكنية للصبي قبل أن يولد للرجل (٦٢٠٣) ، مسلم ، ك الأدب ، ب استحباب تحنيك المولود عند ولادته (٢١٥٠) ، أبو داود ، ك الأدب ، ب ما جاء فى الرجل يتكنى وليس له ولد (٤٩٦٩) ، والترمذى ، ك الصلاة ، ب ما جاء فى الصلاة على البسط (٣٣٣) ، وابن ماجه ، ك الأدب ، ب المزاج (٣٧٢٠) .

٤٥٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُخْتَارِ .
 ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ . ح
 وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى -
 هُوَ الْمَازِنِيُّ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ . أَمَّا حَدِيثُ وَهَيْبٍ فَكَرَوَايَةُ الدَّرَّاورِدِيِّ : « بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ
 إِبْرَاهِيمُ » . وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ، فَقِي رَوَايَتُهُمَا : « مِثْلُ مَا دَعَا بِهِ
 إِبْرَاهِيمُ » .

٤٥٦ - (١٣٦١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا بَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ - عَنْ ابْنِ
 الْهَادِ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ،

والجواب عن الأول : أن الحديث شهر^(١) عند أهل النقل وكثر وافق على صحته ، وقد
 يكون بيانه - عليه السلام - بياناً شافياً ، ولكن اكتفى الناس بنقل الأحاد فيه ، استغناء
 ببعض^(٢) عن بعض .

وحديث النغير أجاب بعض أصحابنا [فيه]^(٣) بجوابين :

أحدهما : أنه يمكن أن يكون قبل تحریم المدينة .

والثاني : يمكن أن يكون أدخله من الحل ولم يعده في حرم المدينة .

قال : وهذا الجواب لا يلزم عندى على أصولهم ، وقد ذكرنا من قولهم : إن الحلال
 إذا دخل الحرم بالصيد وجب عليه إطلاقه .

واختلف عندنا إذا صاد الصيد في حرم المدينة ، فالمشهور ألا يجزأ عليه ؛ لأن إثبات
 الحرمة لا يوجب إثبات الجزاء ، والأصل براءة الذمة . وقال ابن نافع : فيه الجزاء ، وقاسه
 على حرم مكة .

قال القاضي : ومثل قول ابن نافع هذا قال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلى وحكى
 القاضي أبو الحسن بن القصار عن بعض أصحابنا أنه لا يشبه بمذهب مالك . واختلف قول
 الشافعى فى ذلك ، وكافة الناس على خلاف هذا القول ، كما أنهم مخالفون لأبى حنيفة
 فى إباحة صيدها وقطع شجرها وحلها ، وقد روى عن مالك كراهة أكله ، قال : وليس
 كالذى يُصاد بمكة . قال بعض شيوخننا : وعلى القول فيه بالجزاء يكون حراما .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا » - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ .
 ٤٥٧ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبَ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ
 عُبَيْدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ ؛ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ خُطِبَ النَّاسَ ، فَذَكَرَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا
 وَحُرْمَتَهَا ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا . فَتَادَاهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ . فَقَالَ : مَالِي
 أَسْمَعُكَ ذَكَرْتَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا ، وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا ، وَقَدْ حَرَّمَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، وَذَلِكَ عِنْدَنَا فِي أُدِيمِ خَوْلَانِي ، إِنْ شِئْتَ أَقْرَأُكَهُ . قَالَ : فَسَكَتَ
 مَرْوَانُ ثُمَّ قَالَ : قَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ ذَلِكَ .

وقوله : « ما بين [لابتيتها] (١) حرام » ، قال الإمام : قال الأصمعي : اللابة :
 الأرض ذات الحجارة السود ، وجمعها لابات في القليل ؛ ولاب ولوب في الكثير ، مثل
 قارة وقور ، وشاجة وشوج ، وباحة وبوح . قال الهروي : يقال : ما بين لابتيتها أجهل من
 فلان ، أى ما بين طرفي المدينة .

قال القاضي : قال ابن حبيب : اللابتان : الحرتان ؛ الشرقية والغربية . وللمدينة
 حرتان أخريان ؛ حرة في القبلة وحرة في الجوف ، ويرجع كلها إلى الحرين الغربية
 والشرقية لاتصالهما بهما ؛ ولذلك حرم رسول الله ﷺ ما بين لابتيتها جميع دورها كلها
 في اللابتين ، وقد ردها حسان كلها حرة واحدة لاتصالها ، فقال :

لَنَا حَرَّةٌ مَا طَوْرَةٌ بِجِبَالِهَا بَنَى الْعِزَّ فِيهَا بَيْتَهُ فَتَأَثَّلَا

ومعنى « ما طورة » معطوفة بجبالها لاستدارتها .

وقوله : « لا تقطع عضاها ، ولا يصاد صيدها » : نص في تحريم الصيد وقطع
 شجرها ، على ما تقدم لجمهور العلماء ، خلافاً لأبي حنيفة وأصحابه في إباحة ذلك فيها .
 والعضاء ، مقصور : شجر له : شوك ، واحده عضاة وعِضَّة وعِضَّة ، كالطلح والعوسج
 والبينوت . قال الخليل : ويقال له السدر أيضاً ، مما له أرومة تبقى على الشتاء . قال أبو زيد :
 هو ما غلظ منه . قال ابن حبيب : أو تحريم النبي ﷺ ما بين لابتى المدينة إنما ذلك في
 الصيد خاصة ، وأما في قطع الشجر فبريد في بريد في دور المدينة كلها ، بذلك أخبر
 مطرف عن مالك ، وهو قول عمر بن عبد العزيز وابن وهب .

وقد ذكر مسلم في بعض طرقه : « إني أحرم ما بين جبلتها » وفي حديث أبي هريرة :
 « وجعل اثني عشر ميلاً حول المدينة حِمًى » وهذا تفسير لما ذكره ابن وهب ورواه مطرف

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

٤٥٨ - (١٣٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي أَحْمَدَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا ، لَا يَقْطَعُ عِضَاهُمَا ، وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا » .

٤٥٩ - (١٣٦٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ ، أَنْ يَقْطَعَ عِضَاهُمَا ، أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا » . وَقَالَ : « الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ، لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبْدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ ، وَلَا يَثْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا وَجْهَهَا ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا - أَوْ شَهِيدًا - يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

عن مالك وعمر بن عبد العزيز ، قال المهلب : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ النَّخْلَ فِيهَا حَتَّى بَنَى مَسْجِدَهُ ، يَدُلُّ أَنْ النَّهْيَ لَا يَتَوَجَّهَ لِقَطْعِ شَجَرِهَا لِلْعِمَارَةِ وَجْهَةَ الْإِصْلَاحِ ، وَأَنْ يَقْطَعَ شَجَرَاوُهَا وَشَوْكُهَا لِيَتَّخِذَ مَوْضِعَهُ بَنِيَانًا وَعِمَارَةً ، وَأَنَّ تَوَجُّهَ النَّهْيِ إِنَّمَا هُوَ الْقَطْعُ لِلْفُسَادِ لِبَهْجَةِ الْمَدِينَةِ وَخَضْرَتِهَا ، فِي عَيْنِ الْوَارِدِ عَلَيْهَا وَالْمُهَاجِرِ إِلَيْهَا .

قال القاضي : وقد ذكر ابن نافع عن مالك نحو هذا ، قال : إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ لثَلَا يَتَوَحَّشَ ، وَيَقْبَى فِيهَا شَجَرُهَا لِيَسْتَأْنَسَ بِهِ ، وَيَسْتَظِلَّ بِهِ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهَا . وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّ قَطْعَ الشَّوْكِ غَيْرُ مَمْنُوعٍ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ ، وَقَدْ ذَكَرَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثٍ نَغِيرٍ : « وَلَا يَخْتَلَا شَوْكُهَا » ، وَقِيلَ : بَلْ قَطَعَهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لِلنَّخِيلِ إِنَّمَا هُوَ قَطْعٌ لِمَا غَرَسَهُ الْآدَمِيُّ ، وَالنَّهْيُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ عَمَّا لَا صَنْعَ فِيهِ لآدَمِي .

وقوله : « لَا يَثْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا » ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى : « لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِهَا وَجْهَهَا » : اللَّأَوَاءُ ، مَمْدُودٌ ، قَالَ الْإِمَامُ : هُوَ الْجُوعُ وَشِدَّةُ الْكَسْبِ .

قال القاضي : وتفسيره قوله : « وَجْهَهَا » ، وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ تَعُودَ الشَّدَّةُ عَلَى الْجُوعِ ، وَعَلَى كُلِّ مَا يَشْتَدُّ مَعَهُ سَكْنَاهَا وَيَسْتَضْرِبُ بِهِ .

وقوله : « إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » : سَأَلْنَا قَدِيمًا عَنْ مَعْنَى هَذَا وَلَمْ يَخْصُصْ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - سَاكِنَ الْمَدِينَةِ بِهَذَا مِنْ شَفَاعَتِهِ ، وَمَعَ مَا يَثْبُتُ مِنْ ادِّخَارِهِ / إِيَّاهَا لِجَمِيعِ أُمَّتِهِ ، وَهَلْ « أَوْ » هُنَا لِلشَّكِّ أَوْ لَغَيْرِهِ ؟ وَلَنَا عَلَى هَذَا جَوَابٌ شَافِعٌ مُقْنَعٌ فِي أَوْرَاقِ اعْتِرَافِ بَصَوَابِهِ كُلِّ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ ، نَذَكُرُ مِنْهُ هُنَا لِمَعْنَى تَلْيِيقِ بِالْمَوْضِعِ : وَالْأَظْهَرُ أَنَّ « أَوْ »

٤٦٠ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ ، أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

هنا ليست للشك ، خلاف من ذهب من شيوخنا إلى ذلك ؛ إذ قد روى هذا الحديث جابر ، وأبو هريرة ، وابن عمرو ، وأبو سعيد ، وسعد بن أبي وقاص ، وأسماء بنت عميس ، وصفية بنت أبي عبيد ، عن النبي ﷺ بهذا اللفظ ، وبعيد اتفاق جميعهم أو رواهم على الشك ووقوعه من جميعهم وتطابقهم فيه على صيغة واحدة ، بل أظهر أنه كذا قاله النبي - عليه السلام - فإما أن يكون أعلم - عليه السلام - بهذه الجملة هكذا أو تكون [أو] (١) للتقسيم ، ويكون أهل المدينة صنفين ؛ شهيداً لبعضهم ، وشفيعاً لآخرين ، إما شفيعاً للعاصين وشهيداً للمطيعين ، أو شهيداً لمن مات في حياته وشفيعاً لمن مات بعده ، أو غير ذلك مما الله [أعلم] (٢) به ، وهذه خاصية زائدة على الشفاعة للمذنبين أو للعالمين في القيامة ، وعلى شهادته على جميع الأمة ، وقد قال - عليه السلام - في شهداء أحد : « أنا شهيد على هؤلاء » فيكون لتخصيصهم بهذا كله زيادة منزلة وغبطة وحظوة .

وقد تكون « أو » هنا هي التي بمعنى الواو ، فيكون لأهل المدينة شهيداً وشفيعاً ، وقد روى : « إلا كنت له شهيداً أو له شفيعاً » ، وإذا جعلناها للشك - كما ذهب إليه المشايخ - فإن كانت اللفظة الصحيحة الشهادة اندفع الاعتراض ؛ إذ هي زائدة على الشفاعة المدخرة المجردة لغيرهم ، وإن كانت اللفظة الصحيحة الشفاعة فاختصاص أهل المدينة بهذا ، مع ما جاء من عمومها وادخارها لجميع أمته ، أن هذه شفاعة أخرى غير العامة التي هي لإخراج أمته من النار ، ومعافاة بعضهم منها بشفاعته في القيامة ، وتكون هذه الشفاعة لأهل المدينة بزيادة الدرجات ، أو تخفيف الحساب ، أو ما شاء الله من ذلك ، أو بإكرامهم يوم القيامة بأنواع من الكرامة والمبرة ؛ من إيوائهم في ظل عرش الرحمن ، أو كونهم في روح وعلى منابر ، أو الإسراع بهم إلى الجنة ، أو غير ذلك من خصوص المبرات الواردة لبعض دون بعض في الآخرة - والله أعلم .

وقوله : « لا يخرج أحد رغبة عنها إلا أبدل الله فيها من هو خير منه » : ذهب بعضهم أن هذا خصوص مدة حياته - عليه السلام - وقال آخرون : هو عموم أبداً ، وهذا أظهر ؛ لقوله في الحديث الآخر أول الكلام : « يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، والذي نفسى بيده ، لا يخرج أحد منها رغبة عنها إلا أخلف الله فيها من هو خير منه » الحديث ، وأن كلامه - عليه السلام - ممن يخرج عنها ممن كان مستوطناً بها .

قَالَ: ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: «وَلَا يُرِيدُ أَحَدُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ ذُوبَ الرِّصَاصِ أَوْ ذُوبَ الْمِلْحِ فِي الْمَاءِ».

٤٦١ - (١٣٦٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنِ الْعَقْدِيِّ. قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ؛ أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ، فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْطِطُهُ، فَسَلَبَهُ. فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ، فَكَلَمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ،

وقوله: «من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله في النار ذوب الرصاص»: هذه الزيادة في النار ترفع إشكال الأحاديث التي لم تذكر فيها، وأن هذا حكمه في الآخرة، وقد يكون المراد به من أرادها في حياة النبي ﷺ في الدنيا، فيكفى أمره، ويضمحل كيده كما يضمحل الرصاص، ويكون في «النار» مقدماً في اللفظ، كما قال في الحديث الآخر: «كما يذوب الملح في الماء»، أو يكون ذلك لمن أرادها في الدنيا فلا يمهله الله، ولا يُمكن سلطانه، ويذهب عن قرب، كما انقضى من شأن من حاربها أيام بنى أمية مثل مسلم بن عقبة، وهلاكه منصرفه عنها، ثم هلاك يزيد بن معاوية مرسله على إثر ذلك، وغيرهم ممن صنع مثل صنيعهم.

قيل: قد يكون الحديث فيمن كادها مغتالاً وطلب غرتها، فلا يتم له ذلك، خلاف من أتى ذلك جهاراً كالأمراء الذين استباحوها على ظاهر لفظة الحديث: «لا يكيد»، وهى في الباب: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد، كلاهما عن أبي حامد، قال أبو بكر: ثنا محمد بن عبد الله الأسدي^(١)، وعند العذري: الأزدي، وهو خطأ. وفيه في حديث ابن أبي شيبة ثنا عامر بن سعد^(٢): «فسلبه» الذى يقطع شجراً، عن أبيه. وعند الصفدي: عمرو، والصواب عامر.

وذكر في الحديث عن سعد: سَلَبَهُ الذى يقطع شجراً أو يخطبه. وقال لما كلم في ذلك: «معاذ الله أن أرد شيئاً نفلني رسول الله ﷺ». حجة في تحريم المدينة ومنع لقطع شجرها، وعضد للحديث الآخر عنه - عليه السلام - : «من وجدتموه يصيد في حرم المدينة

(١) هو محمد بن عبد الله بن الزبير أبو أحمد الأسدي، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة. روى عنه أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة، وحدث عن سفيان وأبي نائل وغيرهما. انظر: التهذيب ٢٥٤/٩، ٢٥٥.

(٢) هو عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، روى عن أبيه وعثمان والعباس بن عبد المطلب وغيرهم، وروى عنه ابنه داود ومحمد بن المنكدر وسعيد بن المسيب. ذكره ابن حبان في الثقات. انظر: التهذيب ٦٤، ٦٣/٥.

أَوْ عَلَيْهِمْ، مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ. فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ، أَنْ أُرَدَّ شَيْئًا نَفَلَنِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ.

٤٦٢ - (١٣٦٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ. قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَظْبٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ: «الْتَمَسْ لِي غُلَامًا مِنْ غُلَامَانِكُمْ يَخْدُمُنِي». فَخَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يَرُدُّنِي وَرَأَاهُ، فَكُنْتُ أَخْدُمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا نَزَلَ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ: «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»، فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «اللَّهُمَّ، إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ. اللَّهُمَّ، بَارِكْ لَهُمْ فِي مُدَّهِمْ وَصَاعِهِمْ».

ويقطع شجرها فخذوا سلبه» (١)، ولم يثبت عند أئمة الفتوى هذا الحكم، فلم يقله أحد منهم بعد زمن الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم، في صيد المدينة يؤخذ سلبه وفي فعل سعد (٢). وما روى عن غيره من الصحابة في الأمهات، من إنكارهم صيد حرم المدينة، وإطلاقه من يد من وجدوه، وتأديبهم عليه، واحتجاجهم بتحريم النبي ﷺ لها، وكثرة من روى ذلك - يرد حجة أبي حنيفة المتقدمة. وقد ذكر مسلم من ذلك حديث أنس ورافع ابن خديج وعبد الله بن زيد بن عاصم وجابر وسعد وعلى وأبي هريرة وأبي سعيد وسهل ابن حنيفة سوى من ذكر غيره.

وقوله: [في جبل أحد] (٣) «هذا جبل يحبنا ونحبه»، قال الإمام: قيل: المراد: يحبنا أهله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (٤)، أي حب العجل، وقال تعالى: ﴿وَأَسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (٥) أي أهلها.

قال القاضي: وقيل: هو على ضرب آخر من المجاز، أي نحن نحبه ونستبشر برؤيته، فلو كان هو ممن يعقل لأحبنا على سبيل مطابقة الكلام ومجانسة / الألفاظ. وقيل: يحتمل ٢٢٧ / ب

(١) ذكره الهندي في كنز العمال وعزاه لعبد الرزاق في جامعه عن سعد بن أبي وقاص، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من وجدتموه يعضد أو يخطب عضاة المدينة يريدوا في بريد فلكم سلبه، فلم أكن أرد شيئاً أعطانيه رسول الله ﷺ» ١٤/٣٨٨.

وذكره ابن عساکر بلفظ: «من وجدتموه يقطع من الحمى شيئاً فلكم سلبه» ٣/٣٠٢، ١٠/٢٩٦.

(٢) انظر: الأثر السابق.

(٣) زائدة في ع.

(٤) يوسف: ٨٢.

(٥) البقرة: ٩٣.

(...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي - عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا » .

٤٦٣ - (١٣٦٦) وَحَدَّثَنَا هَامِدُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا . قَالَ : ثُمَّ قَالَ لِي : هَذِهِ شَدِيدَةٌ : « مَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » . قَالَ : فَقَالَ ابْنُ أَنَسٍ : أَوْ آوَى مُحَدَّثًا .

أن يكون حقيقة ، وأن الله جعل فيه أو [فى]^(١) بعضه إدراكاً ومحبة ، كما قيل فى تسبيح الحصى ، وحينئذ الجذع وشبه ذلك ، وتكون هذه من خوارق العادات ، وجملة الآيات ، وقيل : يحتمل أن يكون المعنى : أن محبتنا له محبة من يعتقد أنه يحبنا ، وقيل : أن تكون المحبة هنا عبارة عن الانتفاع بمن يحبنا فى الحماية والنصرة .

وقوله : « من أحدث حدثاً ، أو آوى محدثاً » : [أى أتى إثماً ، أو آوى من أثناه وحماه وضمه إليه ، وهو نحو قوله تعالى فى مكة : ﴿ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾^(٢)] ، ويقال : آوى وآوى ، فى اللازم والمتعدى ، والقصر فى اللازم أشهر ، والمند فى المتعدى أكثر ، ولم نرو هذا الحرف إلا محدثاً ، بالكسر [(٣)] .

قال الإمام : « فى محدث » روايتان ، فتح الدال وكسرهما ، فمن فتح نسبة إلى نفس الأحداث ، ومن كسر نسبة إلى فاعل الحدث .

قال القاضى : وقوله - عليه السلام - : « فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه يوم القيامة صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » : وعيد شديد لمن فعل ذلك ، ممن استحل حرمتها ، أو أحدث فيها . وقد استدلوا لما جاءت به اللعنة أنه من الكبائر .

وقوله آخر الحديث من رواية حامد بن عمر : « قال : فقال ابن أنس : أو آوى محدثاً » : كذا عند عامة شيوخنا : « فقال ابن أنس » وهو الصحيح إن شاء الله ، أن ابن أنس ذكر أباه هذه الزيادة ، وإلا فسياق الحديث كان من أوله من كلام أنس ، فلا وجه لاستدراكه على هذا هو تلك اللفظة . وقد وقعت أول الحديث نفسه فى سياق أنس فى أكثر الروايات ،

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٢) سقط من ع .

(٣) الحج : ٢٥ .

٤٦٤ - (١٣٦٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ ، أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ

وسقطت عند السمرقندى . وسقوطها هناك ، يشبه أن يكون الصحيح ؛ ولذلك استدركت آخر الحديث - والله أعلم .

وقوله : « لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً » ، قال الإمام : اختلف فى تفسير ذلك ، ف قيل : الصرف : الفريضة ، والعدل : التطوع . وقال الحسن : الصرف : النافلة ، والعدل : الفريضة . وقال الأصمعى : الصرف : التوبة ، والعدل : الفدية . وروى ذلك عن النبى ﷺ . وقال يونس : الصرف : الاكتساب ، والعدل : الفدية . وقال أبو عبيدة : العدل : الحيلة ، وقال قوم : العدل : المثل ؛ لقوله تعالى : ﴿ أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ (١) [معناه : صومتك ذلك صياماً] (٢) ، وقال بعضهم : العَدْلُ والعدل لغتان ، لا فرق بينهما كالسَلَمِ والسَّلْمِ . وقال الفراء : العَدْلُ : ما عادل الشيء من غير جنسه . والعدلُ : ما عادل الشيء من جنسه . يقال : عندى عدلُ ثوبك ، أى قيمته .

قال القاضى : وقيل : الصرف : الدية ، والعدل : الزيادة ، وروى عن الحسن فى معنى الصرف هنا التصرف فى العمل ، فيحتمل أن يكون ما أوعده من ترك قبول التوبة على ما فسر به الصرف ، وهى معرضة لجميع العاصين فى قبوله الطاعات ، ولا يحبطها إلا الكفر على ما فسر به الصرف . والعدل إما أن يكون فعل ذلك مستحلاً ، فأحبط الكفر أعماله ، ولا يصح توبته إلا برجوعه إلى الإسلام ، لا بإقلاعه عن ذلك الذنب وحده . وقيل : المراد هاهنا : لا يقبل توبته فى الآخرة ، وهو فى الحديث مفسر : « لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً » ، أى لا يعف عن ذنبه هذا فى الآخرة ، واعترافه بخطئه فيه ، إن لم يتب منه فى الدنيا ، وأما توبة الدنيا فمقبولة إن شاء الله من كل ذنب . وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه إن شاء الله .

وقيل : يكون أيضاً معنى : لا تقبل فريضته ولا نافلته قبول رضى ، وإن قبلت قبول جزاء ؛ لأن الله لا يظلم عباده مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها . وقيل : قد يكون القبول هنا عبارة عن تكفير تلك السيئة والذنب بها ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (٣) . وتكون معنى الفدية هاهنا : لا يجد فى القيامة فدى يفتدى به ، بخلاف غيره من المذنبين الذين جاء من تفضل الله على من شاء منهم أن يفديه من النار باليهود والنصارى ، ومن شاء من الكفار .

وقيل : معنى لعنة الله هنا : يحتمل أن يراد به العذاب الذى يستوجبه على ذنبه ، والطرده عن الجنان أولاً ، ودخول النار حتى يخرجها الله منها . واللجنة معناها : الإبعاد ،

الْأَخُولُ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسًا : أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، هِيَ حَرَامٌ ، لَا يُخْتَلَى خِلَافَهَا ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ .

٤٦٥ - (١٣٦٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَّالِهِمْ ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مَدِّهِمْ » .

٤٦٦ - (١٣٦٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ يُونُسَ يَحْدُثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اللَّهُمَّ ، اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفَى مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ » .

ولا يكون هذا كلجنة الكفار الذين يبعدون عن رحمة الله رأساً .

ولعنة الملائكة والناس هنا : الدعاء عليهم بمثل هذا . وقد يكون لعنة الملائكة هنا ترك الدعاء لهم والاستغفار وإبعادهم عنه ، وإخراجهم من جملة المؤمنين الذين يستغفرون لهم ، كما حكى الله تعالى عنهم .

وقوله : « اللهم بارك لهم في مكيالهم وصاعهم ومدهم » : البركة تكون بمعنى النماء والزيادة ، وتكون بمعنى الثبات وال لزوم .

ف قيل : يحتمل أن تكون هذه البركة دينية بما تتعلق بهذه المقادير من حقوق الله في الزكوات والكفارات ، فيكون هنا بمعنى الثبات والبقاء بها للحكم بها ببقاء الشريعة وثباتها .

وتكون دنيوية من تكثير المكيال ، والقدر بهذه الأكيال حتى يجزئ منه ، ويكفى ما لا يجزئ من غيره في غير المدينة ومكانتها ، أو ترجع البركة إلى التصرف بها في التجارة وأرباحها ، أو إلى كثرة ما يكال بها من غلاتهم وثمارهم ، أو يكون للزيادة فيما يكال بها ؛ لاتساع عيشهم وكثرته بعد ضيقه ، لما فتح الله عليهم ، ووسع من فضله لهم وملكهم من بلاد الخصب والريف من الشام والعراق ومصر ، حتى كثر الحمل إلى المدينة ، واتسع عيشهم ، وانتقلوا عن ذلك إلى حال آخر ، ورغد سائغ ، حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه غير ذلك ، فانتقلوا عن مقاديرهم في عيشهم المعلوم ، من مد النبي - عليه السلام - إلى المد الهاشمي / فزادوا في مدهم مثل نصفه أو ثلثه أو مثله على الخلاف في مقداره ، في هذا كله ظهور إجابة دعوة النبي ﷺ لهم ، وقبولها ، قالوا : وفيه الندب إلى استعمال الكيل فيما يكال ، وقيل : يحتمل أن هذا خاص بزمانه وزمن من تلاه من أئمة الحق بعده .

٤٦٧ - (١٣٧٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ . قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرُوهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ - قَالَ : وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابٍ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبِلِ ، وَأَشْيَاءٌ مِنَ الْجَرَاحَاتِ ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا ، أَوْ آوَى مُحَدَّثًا ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ »

وقوله في حديث على - رضى الله عنه - : « من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة فقد كذب » : ردّ على الرافضة والشيعة فيما تدّعيه من إبداع أسرار العلم والشرعية لآل البيت ، وتخصيصهم بما لم يطلع عليه سواهم ، وتكذيب لهم ، وهو مراد على - رضى الله عنه - بقوله هذا ، وفيه أن علياً ممن كتب العلم قديماً ، وممن كان يجيز كتب الحديث والعلم ، وقد تقدم الكلام في ذلك والخلاف فيه .

وقوله : « المدينة حرم ما بين غير إلى ثور » : كذا للرواة ، وللعذري : « عاير » بألف ، هذان الاسمان هما اللذان جاءا في الحديث الآخر ، من كذا إلى كذا ، فإما أن يكون في ذاك الحديث لم يضبط الراوى الاسمين ، أو كنى عنهما لإنكار مصعب الزبيرى وغيره هذين الكلمتين ، وقال : ليس بالمدينة عير ولا ثور . قالوا : وإنما ثور بمكة . وقال الزبير : عير جبل بناحية المدينة . وأكثر الرواة في كتاب البخارى^(١) ذكروا عيراً . وأما ثور ، فمنهم من كنى عنه [بكذا]^(٢) ، ومنهم من ترك مكانه بياضاً ، إذ اعتقدوا الخطأ في ذكره .

قال الإمام : قال بعض العلماء : ثور ها هنا وهمّ من الراوى ؛ لأن ثوراً بمكة ، والصحيح إلى أحد .

قال القاضى : كذا قال أبو عبيد ، كان الحديث أصله : « من عير إلى أحد »^(٣) ، وذكر ما جاء في هذا الحديث من الوعيد واللعنة على من ادعى إلى غير أبيه ، أو انتهى لغير مواليه ، مما يدل على عظم ذلك ؛ لما فيه من كفر النعمة للمنعين بالعنق وحق الآباء وولائهم وتربيتهم صغاراً ، وتكلف مؤنهم من قطع الأنساب والأرحام التى أمر الله أن

(١) البخارى ، ك الجزية ، ب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسعى بها أذناهم ٢٧٣/٦ .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بهم .

(٣) قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي فى طبعته على صحيح مسلم ، نقلاً عن الفيروزآبادى فى قاموسه : تصحيف أبى عبيد لهذا الحديث خطأ ، وأثبت لفظه ثور أنه فى المدينة وهو جبل صغير خلف أحد .

وقال عبد الباقي : وقع بسبب هذا الخطأ ثلاثة من كبار المؤلفين أبو عبيد البكرى وابن الاثير وياقوت فى معجمه ، ورد عليهم ، وكذا ابن حجر فى الفتح . انظر : صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٩٩٥/٢ .

أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا ، وَذَمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ ، وَمَنْ أَدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » .

وَأَنْتَهَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَزُهِيرٌ عِنْدَ قَوْلِهِ : « يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ » وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ .
وَلَيْسَ فِي حَدِيثَيْهِمَا : مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ .

٤٦٨ - (...) وَحَدَّثَنِي عَلَى بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ ، أَخْبَرَنَا عَلَى بْنُ مُسْهَرٍ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ إِلَى آخِرِهِ . وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ : « فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثَيْهِمَا : « مَنْ أَدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ » ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ ذِكْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهَرٍ وَوَكَيْعٍ . إِلَّا قَوْلَهُ : « مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ » وَذَكَرَ اللَّعْنَةَ لَهُ .

توصل ، واختلاط ذلك ، ونقل المواريث وحقوق الولاء والولاية لغير أربابها ، وظلمهم بذلك . وليس قوله : « بغير إذنهم » كالشرط لهذا المنع حتى يباح بالإذن ، لكنه كالتأكيد والتنبيه على حق من له حق في ذلك ، والافتيات عليهم فيه ، وقد يحتج بهذه اللفظة من يجيز هبة الولاء ويبيعه ، وسيأتى في العتق . قال الداودي : ويحتمل قول : « من تولى قوماً بغير إذن مواليه » الحلف . ويحتمل الموالة . قال : وفي الحديث المنع من مولاة من أقام بمكة من المسلمين بعد خروج النبي ﷺ عنها إلى أن فتحت .

وقوله : « وذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم » ، قال الإمام : فيه دلالة لمن أجاز أمان المرأة ، ومن في معناه ، وقد تقدم القول في ذلك .

وقوله : « فمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ » : يعنى نقض عهده .

قال القاضي : يقال : أخفرت الرجل : إذا غدرته ، وخفرتة : إذا أجزته .

وقوله : « لو رأيت الظباء ترتع بالمدينة ما ذعرتها » : يعنى أن ترعى ، وقيل : معنى

« ترتع » : تسعى وتنسبط . والترعة بسكون التاء : حركتها للاتباع في الخصب .

٤٦٩ - (١٣٧١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « الْمَدِينَةُ حَرَمٌ ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدَّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » .

٤٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ ، حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . وَلَمْ يَقُلْ : « يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وَزَادَ : « وَذَمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، يَسْعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » .

٤٧١ - (١٣٧٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَوْ رَأَيْتُ الظُّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا ذَعَرْتُهَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا بَيْنَ لَا بَتَيْهَا حَرَامٌ » .

٤٧٢ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ . قَالَ إِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَا بَتَيْنِ الْمَدِينَةِ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَلَوْ وَجَدْتُ الظُّبَاءَ مَا بَيْنَ لَا بَتَيْهَا مَا ذَعَرْتُهَا ، وَجَعَلَ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا - حَوْلَ الْمَدِينَةِ - حِمًى .

٤٧٣ - (١٣٧٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الشَّمْرِ

وقوله : « ما ذعرتها » ، قال الإمام : الذعر : الفرع ، ومنه قول زهير - هو ابن أبي سلمى - :

ولأنت أشجع من أسامة إذ دُعيت نزال ولج في الذعر^(١)

قال القاضي : وقيل : معناه هنا : أى ما نفرتها . وقد تقدم نهي - عليه السلام - عن هذا .

وقوله : « كان الناس إذا رأوا أول الشمر جاؤوا به إلى النبي - عليه السلام » وذكر

(١) الذى فى ديوان زهير :

دعيت نزال ولج فى الذعر

ولنعم حشو الدرع أنت إذا

جَاؤُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ . فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا . اللَّهُمَّ ، إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ » . قَالَ : ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيدَهُ فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرَ .

٤٧٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِأَوَّلِ الثَّمَرِ فَيَقُولُ : « اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا وَفِي ثَمَارِنَا وَفِي مُدَّنَا وَفِي صَاعِنَا بَرَكَةً مَعَ بَرَكَةٍ » . ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الْوِلْدَانِ .

دعائه فيه . وفي المدينة كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعائه ، ورجاء تمام ثمرهم لبركة ذلك ، وإعلاماً له - عليه السلام - بابتداء صلاحها ؛ لما يتعلق بها من حقوق الزكاة [والشرع وتوبة الخراف وبيان الزكاة] (١) وقد روى الخشنى هذا الحديث عن مالك أنه - عليه السلام - كان إذا أخذ ذلك ، وضعه على وجهه ، ثم قال ما تقدم .

وفيه تخصيص الرئيس في العلم والسلطان بالهدية والطرفة تفضيلاً له ، وتقديماً ورجاء بركة دعائه . وفيه ما كان عليه - عليه السلام - من الرفق بالصغير والكبير ، ومراعاة حقوق كل صنف منهم بحسبه ، ودفع هذه الطرفة للصغار ؛ إذ هم أولى بذلك لشدة حرصهم على مثل ذلك ، وإعجابهم به ، وقيل : يحتمل أن يفعل ذلك لطلب الأجر بدفعه لمن لا ذنب له ، وإدخال المسرة عليه بذلك ، وتخصيصه ذلك بأصغر وليد يحضره ، لما لم يكن لقلته فيه ما نقسم على الولدان رحم أصغرهم به ؛ إذ هو أولى بالالطاف ولقلة صبره ، وحرصه وشهره على مثل هذا بحسب صغره ، وكلما كبر تخلق بأخلاق الرجال من الصبر والحياء وسماحة النفس ، وقلة الشره .

قال الإمام : وقد يكون لى في معناه : أنه - عليه السلام - فعله تفاعلاً بنمو الثمرة وزيادتها بأن يدفعها إلى من هو في سن النماء والزيادة ، ويكون هذا نحو ما تأول أهل العلم في قلب الرداء في الاستسقاء ؛ أنه تفاعل لأن يتقلب الجذب خصباً .

(٨٦) باب الترغيب فى سكنى المدينة ، والصبر على لأوائها

٤٧٥ - (١٣٧٤) حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلْيَةَ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ وَهَيْبٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ ؛ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ ؛ أَنَّهُ أَصَابَهُمْ بِالْمَدِينَةِ جَهْدٌ وَشَدَّةٌ ، وَأَنَّهُ أَتَى أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، فَقَالَ لَهُ : إِنِّي كَثِيرُ الْعِيَالِ ، وَقَدْ أَصَابَتْنَا شَدَّةٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْقُلَ عِيَالِي إِلَى بَعْضِ الرَّيْفِ . فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ ، لَا تَفْعَلْ ، الزَّمِ الْمَدِينَةَ ، فَإِنَّا خَرَجْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - أَظُنُّ أَنَّهُ قَالَ : حَتَّى قَدِمْنَا عُسْفَانَ ، فَأَقَامَ بِهَا لَيْالِي . فَقَالَ النَّاسُ : وَاللَّهِ ، مَا نَحْنُ هَاهُنَا فِي شَيْءٍ ، وَإِنَّ عِيَالَنَا لَخُلُوفٌ . مَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ . فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي مِنْ حَدِيثِكُمْ ؟ - مَا أَدْرِي كَيْفَ قَالَ - وَالَّذِي أَحْلَفُ بِهِ ، أَوْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَوْ إِن شِئْتُمْ - لَا أَدْرِي أَيْتَهُمَا قَالَ - لَأَمْرَنَ بِنَاقَتِي تُرَحَلُ ، ثُمَّ لَا أَحُلُّ لَهَا عَقْدَةً حَتَّى أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ » . وَقَالَ : « اللَّهُمَّ ، إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ فَجَعَلَهَا حَرَامًا ، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا بَيْنَ مَازِمِهَا ، أَلَا يُهْرَاقُ فِيهَا دَمٌ ، وَلَا يُحْمَلُ فِيهَا

وقوله فى حديث أبى سعيد : « إن عيالنا لخلوف » بضم الخاء ، قال الإمام : أى لا راعى لهم ولا حامى . قال الأزهرى : يقال : الحى الخلوف ، بمعنى المتخلفين المقيمين فى الدار ، وبمعنى الغيب الطاعنين .

وقوله فى هذا الحديث : « ما هذا الذى يبلغنى من حديثكم - ما أدرى كيف قال - والذى أحلف به ، أو الذى نفسى بيده » : شك من أبى سعيد فى أحد القسمين ، وتحرى رواية لفظ النبى ﷺ .

ب / ٢٢٨ / وقوله : « لأمرن براحلتى ترحل ثم لا أحل لها عقدة حتى آتى المدينة » : أى لا أحل من رباط رحلى عليها شيئاً ، بل أصل سيرى ، وأدأبه حتى أصل المدينة ولا أريح ركابى ، ولا أنزل عنها منزلاً لا أخط فيه عنها .

وقوله : « حراماً ما بين مازمِها » بكسر الزاى ، أى جبلِها ، كما قال فى الحديث الآخر : « جبلِها » ، وبه فسر ابن شعبان « مازمى مكة » . وأما ابن دريد فى الجمهرة فقال : المأزم : المضائق ، ومنه : مأزمى منى ، وهذا يقرب مما تقدم ؛ لأن المضائق متقطع الجبال بعضها من بعض .

وقوله فى هذا الحديث : « لا يحمل فيها سلاح ، ولا يخطب فيها شجرة » : تسويتها

سلاحٌ لقتال ، ولا يُخَبَطُ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لَعَلْفٌ . اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا . اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا . اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي مُدَنَّا . اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا . اللَّهُمَّ ، اجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ . وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا مِنْ الْمَدِينَةِ شَعْبٌ وَلَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكَانِ يَحْرُسَانَهَا حَتَّى تَقْدُمُوا إِلَيْهَا . ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ : « ارْتَحِلُوا » ، فَارْتَحَلْنَا ، فَأَقْبَلْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَوَالَّذِي نَخْلَفُ بِهِ أَوْ يُخْلَفُ بِهِ - الشَّكُّ مِنْ حَمَادٍ - مَا وَضَعْنَا رِحَالَنَا - حِينَ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ - حَتَّى أَغَارَ عَلَيْنَا بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ ، وَمَا يَهِيْجُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْءٌ .

فى حرمة مكة فى كل الأمور ، ورد على أبى حنيفة . وقد جاء فى الحديث الآخر : « لا يختلى خلاها » كما قال فى مكة .

وقوله : « لا يخط فيها شجرة إلا لعلف » : حجة على جواز أخذ الورق للعلف ، وإنه بخلاف قطع الأغصان ، وخطها ليتكسر حطباً ، ولم يقع هذا الاستثناء فى حديث تحريم مكة ، ويفسر هذا الاستثناء - والله أعلم - الحديث الآخر : « لا يخط ولا يعضد ، ولكن يهش هشاً رقيقاً » ، والهش : تحريك الغصن ليسقط ورقه [قال صاحب العين ، وقال غيره : هو يخط الشجر بالعصا ليسقط ورقه]^(١) ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَهْشُ بِهَا عَلَى غَمَمِي ﴾^(٢) على ظاهره ، ومعناه : لا تخط لتكسر أغصانها ، ولا يجوز أن يؤخذ منها إلا أن يحرك أو يضرب ضرباً رقيقاً لأخذ الورق للعلف .

وقوله : « ما من المدينة شعب ولا نقب إلا عليه ملكان يحرسانها حتى تقدموا إليها » : فيه فضل المدينة وحمايتها فى حياة النبى - عليه السلام - من العدو . والشعب بكسر الشين : هو ما انفرج ما بين الجبلين . وقال يعقوب : هو الطريق فى الجبل . والنقب ، بفتح النون وضمها ، مثله . وقيل : الطريق على رأس الجبل .

قال الإمام : قال الأخفش : أنقاب المدينة طرقها وفجاجها .

قال القاضى : وقوله : « ارتحلوا » : فيه ما كان عليه - عليه السلام - من مساعدة المسلمين والتيسير عليهم فى أمورهم .

وقوله : « فما وضعنا رحالنا حين دخلنا المدينة ، حتى أغار علينا بنو عبد الله بن غطفان ، وما يهيجهم قبل ذلك بشيء » : يعنى أن المدينة فى غيبهم لم يحركهم عدو ولا

(١) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

(٢) طه : ١٨ .

٤٧٦ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمُدَّنَا ، وَاجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ » .
 (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ .
 ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا حَرْبٌ - يَعْنِي ابْنَ شَدَّادٍ - كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

٤٧٧ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ ؛ أَنَّهُ جَاءَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ لِيَالِي الْحَرَّةِ ، فَاسْتَشَارَهُ فِي الْجَلَاءِ مِنَ الْمَدِينَةِ ، وَشَكَا إِلَيْهِ أَسْعَارَهَا وَكَثْرَةَ عِيَالِهِ ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى جَهْدِ الْمَدِينَةِ وَلَا وَائِهَا . فَقَالَ لَهُ : وَيْحَكَ ! لَا أَمُرُكَ بِذَلِكَ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَا وَائِهَا فَيَمُوتَ ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِذَا كَانَ مُسْلِمًا » .

٤٧٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي أُسَامَةَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ الْوَلِيدِ ابْنِ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ أَبِي سَعِيدٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنِّي حَرَمْتُ مَا بَيْنَ لَا بَتَى الْمَدِينَةِ ، كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ » . قَالَ : ثُمَّ كَانَ أَبُو سَعِيدٍ يَأْخُذُ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَجِدُ - أَحَدَنَا فِي يَدِهِ الطَّيْرِ ، فَيَفْكُهُ مِنْ يَدِهِ ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ .

٤٧٩ - (١٣٧٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ ، قَالَ : أَهْوَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ : « إِنَّهَا حَرَمٌ آمِنٌ » .

أثارهم مخوف ، وهو معنى « تهيجهم » هنا ، يقال : هاج الشر ، وهاجت الحرب ، وهاجها الناس ثلاثي ، يعنى حتى وصلوا المدينة . ففيه تصديق النبي ﷺ فيما أخبر به من حمايتها بالملائكة مدة مغيبهم ، وبنو عبد الله بن غطفان كان يقال لهم في الجاهلية : بنو عبد العزى ، فسامهم النبي ﷺ : بنو عبد الله ، فسمتهم العرب بنى مُحَوَّلَةٍ ، لتحويل

٤٨٠ - (١٣٧٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ وَبَيْتُهُ ، فَاشْتَكَى أَبُو بَكْرٍ وَاشْتَكَى بِلَالٌ ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكْوَى أَصْحَابِهِ قَالَ : « اللَّهُمَّ ، حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، وَصَحِّحْهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا ، وَحَوِّلْ حُمَاهَا إِلَى الْجُحْفَةِ » .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

اسمهم ، كذا حدثنا به أبو محمد الحشنى عن الطبرى عن الفارسى : بنو عبد الله على الصواب ، وعند سائر شيوخنا . ونسخ مسلم من طريق ابن ماهان والجلودى : بنو عبيد الله وهو خطأ . والجلاء بالفتح والمد : الانتقال عن الوطن ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ ﴾ (١) .

وقوله : « قدمنا المدينة وهى وبיתה » : يقال : أرض وبיתה ، مهموز مخفف ؛ إذا كانت ذات وباء . هذا - والله أعلم - غير مخالف لنهيه - عليه السلام - عن القدوم عليه إذا سمع به بأرض ؛ لأن ذلك فى الوباء العام ، والطواعن النازلة ، وهذا إنما هو من حال البلاد الوحمة بحرارة هوائها ، وقد يألّفها الساكنون بها ، ويختلف فيها حال النازل والوارد عليها ، فتعثرهم أمراض لاختلاف الهواء عليهم ، وقد نصب ذلك أهلها ، وقد يستقلون منه كسائر الأمراض باختلاف . ووباء الطاعون إنما هو موت ذريع ، وقد يقال : إن هذا قبل نهيه - عليه السلام - عن ذلك ، كما كان ؛ لأن هذا الحديث فى أول الهجرة والإسلام .

وقوله : « وصحّحها وحول حماها إلى [الجُحْفَةِ] (٢) » ، قال الإمام : قال بعض أهل العلم : كان سكانها يومئذ كفاراً .

قال القاضى : قال الخطابى : كانوا يهوداً . وفيه جواز الدعاء على العدو الكافر بما يهلكه ، ويشغله عن المسلمين ، والدعاء للمسلمين بالصحة والسلامة ، وفيه حجة لكافة المسلمين فى جواز الدعاء بالخير وكشف الضر ، خلافاً لبعض المتصوفة فى أن [هذا] (٣) عندهم قذح فى التوكل والرضا ، وللمعتزلة فى قولهم : إنه لا فائدة فى الدعاء مع سابق القدر . والدعاء عندنا عبادة لا يأتى ولا يستجاب منه إلا ما سبق فى القدر كونه ، خلافاً لمن

(١) الحشر : ٣ .

(٢) هكذا نص الحديث ، وفى الأصل : الجنة .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

٤٨١ - (١٣٧٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا ، كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

٤٨٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ بْنِ عُوَيْمِرِ بْنِ الْأَجْدَعِ ، عَنْ يُحْنَسٍ مَوْلَى الزُّبَيْرِ ، أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْفِتْنَةِ ، فَأَتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تَسْلَمُ عَلَيْهِ . فَقَالَتْ : إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! أَشَدَّ عَلَيْنَا الزَّمَانُ . فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ : أَفْعُدِي ، لِكَاعٍ ! فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

قال بالبدا إن الدعاء يصرف القدر ، على ظاهر ما جاء فى الآثار ، وقد تقدم من هذا فى حديث أم حبيبة .

وفى هذا آية للنبي ﷺ وعلامة من علامات نبوته ، فإن الجحفة من يومئذ ، وبيئة متجنبة ، لا يشرب أحد من مائها إلا حُمَ . و « يُحْنَسُ » مولى الزبير المذكور فى حديث مالك ، كذا ضبطناه هنا عن القاضى الشهيد ، وكذا أثبتنا فيه ، وضبطناه عن أبى بحر بالفتح ، وكذا روى فى كتاب الحاكم ، وبالوجهين ضبطناه عن غيره فى غير مسلم .

وقول ابن عمر لمولاته حين شكت إليه اشتداد الزمان، وشاورته فى الخروج/ عن ١ / ٢٢٩ المدينة: « اقعدي لكاع » ، قال الإمام : يقال : امرأة لكاع ، ورجل لكع . واللکع : اللثيم ، وأيضاً : العبد ، وأيضاً : العى الذى لا يتجه لنطق ولا غيره أحد من الملاكيع ، وهو الذى يجرح مع السلا من البطن . واللکع - أيضاً - : الصغير ، ومنه الحديث : أن النبى - عليه السلام - طلب الحسن فقال : « أثم لكع أثم لكع »^(١) أى أثم صغير ، وسئل بلال بن جرير عن اللکع ، فقال : هو فى لغتنا : الصغير . وإلى هذا ذهب الحسن ؛ إذ قال لإنسان : بالكع ، يريد : يا صغير فى العلم . قال أهل النحو : وما لا يقع إلا فى النداء خاصة ولا يستعمل فى غيره قولهم للمؤنثة : يا خباث ، ويا لكاع . وربما استعمل [فى الشعر]^(٢) فى غير النداء ضرورة قال الخطيئة :

أطوَّف ما أطوَّف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع

(١) صحيح البخارى ، ك البيوع ، ب ما ذكر فى الاسواق ٣ / ٨٧ وسيأتى فى مسلم ، ك فضائل الصحابة ب ، فضائل الحسن والحسين (٢٤٢١ / ٥٧) .

(٢) زائدة من ع .

٤٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ، عَنْ قُطَنِ الْخَزَاعِيِّ ، عَنْ يُحْسَنَ مَوْلَى مُضَنَّبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا ، كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ » .

٤٨٤ - (١٣٧٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ جُرَاجٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي ، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيدًا » .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَيْسَى ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .
(...) وَحَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَيْسَى ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ » بِمِثْلِهِ .

قال القاضى : وقول ابن عمر لها ذلك على طريق الإنكار ، والتبسيط بمثل هذا لمن يدل عليه الإنسان من حاشيته وآله ، لا سيما استعماله فى الموالى . وقد يكون معناه هنا على نحو ما ذكر فى تأويل قول الحسن ، أى يا قليلة العلم وصغيرة الحظ منه ؛ لما فاتها من معرفة فضل المدينة ، والذى عندى فى معنى قول الحسن إنما أوردته على جهة الذم والسب ، وعلى أصله بمعنى الوغد واللثيم ؛ لأنه لم يخاطب به معيا ، إنما خاطب به فى وعظه من صور اغتراره بالدنيا ، وجمعه لها ، ومخادعته الله ومرايائه بعمله ، وشبه هذا . ومثل هذا جدير بغليظ القول والتأديب بالسب .

وفى هذه الأحاديث دليل على فضل سكنى المدينة ، وأن ذلك محمول عندهم على استمرار هذا الفضل بعد وفاة النبى ﷺ وإلى يوم القيامة ، وقد بينه فى حديث أبى هريرة بقوله : « لا يصبر على لأوائها أحد من أمتى » .

(٨٧) باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها (١)

٤٨٥ — (١٣٧٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ ، لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ » .

٤٨٦ — (١٣٨٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ ، هِمَّتُهُ الْمَدِينَةُ ، حَتَّى يَنْزِلَ دُبُرَ أَحَدٍ ، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قِبَلَ الشَّامِ ، وَهُنَالِكَ يَهْلِكُ » .

(١) ترك الإمام والقاضي هذا الباب بغير تعليق .

وقوله : « أنقَاب المدينة » : جمع نَقَب ، وهو الطريق بين الجبلين . أراد : أنه لا يَطْلُعُ الطاعون — ولا الدجال — من طريق المدينة . انظر : النهاية في غريب الحديث ١٠٢/٥ .

(٨٨) باب المدينة تنفى شرارها

٤٨٧ - (١٣٨١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَّاورْدِيَّ - عَنْ الْعَلَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَدْعُو الرَّجُلُ ابْنَ عَمِّهِ وَقَرِيْبِهِ : هَلُمَّ إِلَى الرَّحَاءِ ، هَلُمَّ إِلَى الرَّحَاءِ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْمَلُونَ . وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ فِيهَا خَيْرًا مِنْهُ ، إِلَّا إِنْ الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ ، تُخْرِجُ الْحَبِيْثَ ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِيَ الْمَدِينَةُ شِرَارَهَا ، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ » .

٤٨٨ - (١٣٨٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ ، يَقُولُونَ : يَتْرَبُ وَهِيَ الْمَدِينَةُ ، تَنْفِي

وقوله : « تنفى شرارها كما ينفى الكير خبث الحديد » وذكر أيضاً خبث الفضة ، وخبثهما هو ما يخرج النار من قناهما وتخلصه منهما ، الأظهر هنا أنه فى زمن النبى ﷺ ، فإنه كان لا يصبر على الهجرة والمقام معه ، إلا من ثبت إيمانه ، وأما المنافقون وجهلة الأعراب ومن آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه ، فلا يصبرون على شدة المدينة ولا يحتسبون أجرهم فى ذلك ، أولئك شرار الناس وخبثاؤهم ، كما جرى للأعرابى فى الحديث الآخر لما أصابه وعك الحمى بها ، واستقال النبى ﷺ من بيعته ولم يقلها النبى - عليه السلام - لأنه لا يحل ذلك ، ولا يجوز للمهاجر أن يترك هجرته ويرفض بيعته على ذلك ، وقد لعن النبى ﷺ من فعل ذلك ، وارتدَّ أعرابياً بعد هجرته ، وهذا الأعرابى - والله أعلم - كان ممن بايع على المقام معه فيها ، ولذلك ما سأله الإقالة من ذلك ، وهذا أظهر الوجوه ، وقيل : يحتمل أنه كان بعد الفتح وسقوط الهجرة ، وإنما استقال من الإسلام فلم يقله النبى ﷺ ؛ إذ لا تحمل الرجعة إلى الكفر بعد الإيمان ، ولا يسوغه النبى ﷺ لأحد ، وفى قصته ضرب النبى ﷺ هذا المثل لمن خرج من المدينة ، ولم ينتظر الإذن والإباحة ، فدل على خبث طويته وضعف دينه . والوعك : الحمى ، وما يوجد من الألم لها ، ووعك كل شيء معظمه وشدته . وسيأتى الكلام على الهجرة وبيعة الأعراب فى الجهاد .

وقوله : « أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ » : أى أُمِرْتُ بِالْهَجْرَةِ إِلَيْهَا وَسُكْنَاهَا . و « تَأْكُلُ الْقَرْيَ » قيل : منها تُفْتَحُ ، وقيل : منها يكون أكلها لما جلب من فى القرى المفتحة إليها

النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ .

(...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْثَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَا : كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ الْخَبَثَ . لَمْ يَذْكُرَا الْحَدِيدَ .

٤٨٩ - (١٣٨٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيُّ وَعْكَ بِالْمَدِينَةِ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، أَقْلَنِي بَيْعَتِي . فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ : أَقْلَنِي بَيْعَتِي ، فَأَبَى . ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ : أَقْلَنِي بَيْعَتِي ، فَأَبَى . فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ ، تَنْفِي خَبَثَهَا وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا » .

وغنيمة أهلها من المهاجرين والأنصار أموالها .

وقوله : « يقولون : يثرب وهى المدينة » : يعنى أنها تسمى يثرب ، قيل : خص النبى ﷺ اسمها بالمدينة ، وتسميتها فى القرآن يثرب حكاية عن قول من قالها من المنافقين والذين فى قلوبهم مرض . قال عيسى بن دينار : من سماها يثرب كتبت عليه خطيئة . وسماها أيضا - عليه السلام - طيبة وطابة ، وهذا على ما كان عليه - عليه السلام - من استحبابه الاسم الحسن وكرهته القبيح .

ففى اسم « يثرب » من الثرب ، والتثريب هو المؤاخذه بالذنب ، يقال لمن فعل ما يلام عليه ولم يؤاخذه به : لا تثريب عليك ، وثرب فلان فلانا على فعله ، أى بكته ، والثرب الفساد أيضاً ، قيل : وإنما كانت سميت يثرب بأرض هناك ، المدينة ناحية منها ، ولما فى اسم طيبة من الطيب الذى هو الرائحة المستحسنة ، وهذا موجود فى المدينة . ذكروا أنه يوجد أبداً فى رائحة هوائها أو تربتها أو سائر أمورها ، أو من الطيب الذى هو الاستحسان والموافقة ، وكل موافق طيب ، قال الله تعالى : ﴿ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ ﴾ (١) ، ويقال : طاب لى هذا الأمر والعيش ، أى فارقت المكاره ووافقتى حاله ، أو من الطهارة التى هى ضد الخبث ، كقوله تعالى : ﴿ الطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾ (٢) ، سماها بذلك لفشو الإسلام بها ، وتطهرها من الكفر والطيب والطاب لغتان بمعنى .

وقوله : « تنفى خبثها » و « ينصع طيبها » أى خرج منها من لم يخلص إيمانه على ما تقدم ، ويبقى من خلس إيمانه ، قيل : معنى « ينصع » : يخلص ، وقيل : يتقى ويظهره .

٤٩٠ - (١٣٨٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَهُوَ الْعَنْبَرِيُّ - حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِنَّهَا طَيِّبَةٌ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - وَإِنَّهَا تَنْفِي الْحَبْثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ حَبْثَ الْفِضَّةِ » .

٤٩١ - (١٣٨٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهْنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ سَمَاقٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً » .

قال الإمام : معناه : يخلص ويصفو ، أو الناصع الصافي النقي اللون ، يعنى أنها تنفى من لا خير فيه ، ويبقى فيها الطيبون .

ذكر مسلم فى الباب : ثنا قتيبة وهناد وأبو كريب وأبو بكر بن أبى شيبة ، قالوا : ثنا أبو الأحوص ، كذا عند العذرى ، / وسقط أبو كريب لغيره . ٢٢٩/ ب

(٨٩) باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله

٤٩٢ - (١٣٨٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْنَسَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطُ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَشْهَدُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام : « مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْبَلَدَةِ بِسُوءٍ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

٤٩٣ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَرَّاطَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ ، فِي حَدِيثِ ابْنِ يَحْنَسَ ، بَدَلَ قَوْلِهِ : « بِسُوءٍ » : « شَرًّا » .

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَيْسَى . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا الدَّرَّاورِدِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، جَمِيعًا سَمِعًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

٤٩٤ - (١٣٨٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ عُمَرَ ابْنِ نُبَيْهِ ، أَخْبَرَنِي دِينَارُ الْقَرَّاطُ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

وذكر في حديث محمد بن حاتم وإبراهيم بن دينار : ثنا حجاج بن محمد ، قال : وحديثي محمد بن رافع ، ثنا عبد الرزاق ، كلاهما عن ابن جريج ، قال : أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحنس [عن أبي عبد الله القراط ، كذا لكافة الرواة ، والذي عند الطبري : أخبرني عبيد الله بن عبد الرحمن بن يحنس] (١) ، والصواب الأول .

ﷺ : « مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ ، أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ - عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهِ الْكَعْبِيِّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « بِدَهْمٍ أَوْ بِسُوءٍ » .

٤٩٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدًا يَقُولَانِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اللَّهُمَّ ، بَارِكْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي مُدْهِمٍ » وَسَاقَ الْحَدِيثَ . وَفِيهِ : « مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ » .

وقوله : « مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِدَهْمٍ أَوْ بِسُوءٍ » وهو بفتح الدال ، قال الإمام : أى بغائلة وأمر عظيم .

قال القاضي : ويقال : جيش دهم ، أى كبير . والدهيماء والدهيم من أسماء الدواهي . وقد يصح هنا أن يكون من غزاها بجيش - والله أعلم . وقد تقدم الكلام فى هذا .

(٩٠) باب الترغيب فى المدينة عند فتح الأمصار

٤٩٦ - (١٣٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يُفْتَحُ الشَّامُ ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ ، يَبْسُونَ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . ثُمَّ يُفْتَحُ الْيَمَنُ ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ ، يَبْسُونَ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ ، يَبْسُونَ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ » .

٤٩٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ . قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « يُفْتَحُ الْيَمَنُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ

وقوله : « يفتح اليمن ، فيأتى قومٌ يَبْسُونَ » بفتح الباء وكسر الباء وضمها ، ويضم الباء وكسر الباء رباعياً أيضاً ، قال الإمام : يعنى يتحملون بأهليهم ، ويزينون لهم الخروج عنها إلى غيرها . يقال : فى زجر الدابة إذا سبقتها : بُسْ بس ، لغة يمانية ، زجر للسوق . ويقال فيه : بَسَّتْ وَأَبْسَتْ ، وقول الله عز وجل : ﴿ وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا ﴾ (١) : أى فتت فصارت أرضاً .

قال القاضى : وقال الحريى : يقال : بسَّت الغنم والنوق للعلف : إذا دعوتها ، والرجل : دعوته للطعام ، فمعناه عنده : يدعون الناس إلى بلاد الخصب . قال أبو عبيد : معناه : يسوقون ، والبس : سوق الإبل . وقال ابن حبيب : معناه : يزينون لهم البلاد ، ويحببونها إليهم ، ويدعونهم إلى الرحيل إليها عن المدينة ، مأخوذ من إبساس الحلوبة كى يدر لبنها ، وقوله فى الحديث : « ومن أطاعهم » يدل عليه ، وكذلك ما جاء فى الحديث المتقدم : « يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء » (٢) . وقال الداودى : معناه : يسون يزجرون الدواب إلى المدينة ، فيفتون ما يطوون من الأرض ، فيصير غباراً أو يفتنون من بها بما يضعون لهم من رغد العيش . وظاهر الحديث عندى أنه إنما أخبر عمن يحمل عنها لا من أتى إليها كما ذكر .

أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . ثُمَّ يُفْتَحُ الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَبْسُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ
بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ
يَبْسُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . »

ومعنى : « يأتى قوم » : أى إلى المواضع التى ذكر أنها فتحت لا إلى المدينة . وهذا
الحديث من أعلام نبوته ﷺ ؛ إذ كان ذلك من فتح البلاد التى ذكر وانتقال الناس إليها ،
وقد ثبت فتح هذه البلاد على الترتيب الذى رتبته لهم - عليه السلام .

(٩١) باب في المدينة حين يتركها أهلها

٤٩٨ - (١٣٨٩) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ .
 ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ
 شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَدِينَةِ :
 « لَيْتَرُكْنَهَا أَهْلُهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ مُذَلَّةً لِلْعَوَافِي » يَعْنِي السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ .
 قَالَ مُسْلِمٌ : أَبُو صَفْوَانَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، يَتِيمٌ ابْنُ جُرَيْجٍ عَشْرَ سِنِينَ ،
 كَانَ فِي حَجْرِهِ .

٤٩٩ - (...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي ،
 حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ
 قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « يَتْرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ ، لَا يَفْشَاهَا إِلَّا
 الْعَوَافِي - يُرِيدُ عَوَافِي السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ - ثُمَّ يَخْرُجُ رَاعِيَانِ مِنْ مَزِينَةٍ ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ ،

وقوله : « للعوافي » : فسر في الحديث : السباع والطير ، وهو صحيح معروف في اللغة .

قال الإمام : هو مأخوذ من عفوته أعفوه : إذا أتيت تطلب معروفه ، يقال : [فلان] (١)
 كثير الغاشية والعافية : أى يغشاه السؤال والطالبون .

قال القاضى : وهذه من علامات نبوته - عليه السلام - فقد تركت على أحسن ما كانت
 حين انتقلت الخلافة عنها إلى الشام والعراق ، وذلك الوقت أحسن ما كانت للدين علماً
 وكمالاً من رجاله ، ودينا لتمام عمارتها ، وغرسها ، واتساع حال أهلها . ثم ذكر الإخباريون
 فى بعض الفتن التى تعاورتها وخاف أهلها على أنفسهم رحل عنها أكثر الناس ، وبقيت
 ثمارها أو أكثرها للعوافي ، وخلت مدة ثم تراجع الناس إليها ، وحالها اليوم قريب من هذا ،
 وقد خربت أطرافها وزالت أغلاقها . وقد حكى كثير من الناس أنهم رأوا ما أُنذِر به - عليه
 السلام - من تغذية الكلاب على سواري مسجدها ، ومعنى : « تغذى » : تبول ، وأصله
 البول دفعة بعد دفعة ، وهى صفة بول الكلاب .

وقوله : « يخرج راعيان من مزينة يريدان المدينة ، ينعانان بغنمهما » : أى يصيحان ،

يَنْعِقَانِ بَغْتَمِهِمَا ، فَيَجِدَانِهَا وَحْشًا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ خَرَا عَلَى وُجُوهِهِمَا » .

قال الله تعالى : ﴿ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ ﴾ (١) .

وقوله : « فيجدانها وحشاً » : أى خلاء ، قال الحرى : وحشى من الأرض أى خلاء ، ويمشى وحشاً : أى وحده . وروى فى كتاب البخارى (٢) : « وحوشاً » فمعناها بين؛ لخلائها ، عمرتها الوحوش كما قال للعوفى فى الطير والسباع ، ويكون « وحشاً » أيضاً بمعنى وحوش ، والوحش كل شئ توحش من الحيوان وجمعه وحوش . وقد يعبر بواحدة عن جنسه . وقال ابن المرباط : قوله : « فيجدانها وحوشاً » : أى أن غنمها صارت وحوشاً . قال : فيحتمل أن تصير وحوشاً غير غنم ، ويحتمل أن تتوحش وتنفر من أصواتها .

قال القاضى : وليس يدل الحديث على أن الضمير فى خرابها يعود على الغنم ، وإنما يعود على المدينة كما قدمنا . رواية البخارى لهذا الحديث أتم ، قال : « آخر من يحشر راعيان من مزينة » وذكر الحديث (٣) ، قيل : معناه : آخر من يموت بها فيحشر ؛ لأن الحشر إنما هو بعد الموت ، ويحتمل أن يتأخر حشرهما بحسب تأخر موتهما ، وإن لم يكن بين حشر الناس أمد بعيد ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (٤) ، وكذلك صعقتها أيضاً الصيحة الأولى يكون آخر من يموت بها ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ (٥) .

(١) البقرة : ١٧١ .

(٢، ٣) البخارى ، ك فضائل المدينة ، ب من رغب عن المدينة .

(٤) يس : ٥٣ .

(٥) يس : ٢٩ .

(٩٢) باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة

٥٠٠ - (١٣٩٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » .

٥٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَا بَيْنَ مَنْبَرِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ » .

٥٠٢ - (١٣٩١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي » .

وقوله : « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » ، قال الإمام : يحتمل أن يكون يريد أن ذلك الموضع ينتقل بعينه إلى الجنة ، ويحتمل أن يريد أن العمل فيه يؤدي إلى الجنة .

قال القاضي : قال الطبري : في قوله : « بيتي » معنيان :

أحدهما : أن المراد بالبيت هنا القبر ، وهو قول زيد بن أسلم في هذا الحديث ، كما روى مفسراً « بين قبري ومنبري » .

والثاني : أن البيت بيت سكناه على ظاهره . وقد روى ما بيته : « بين حجرتي ومنبري » . قال الطبري : وإذا كان قبره في بيته اتفقت الروايات ؛ لأن قبره في حجرتة وهو بيته .

وقوله : « ومنبري على حوضي » : قيل : يحتمل أن منبره بعينه الذي كان في الدنيا ، وهو أظهر وعليه أكثر الناس ، وأنكر كثير منهم / غيره ، وقيل : إن له هناك منبراً ١/٢٣٠ . على حوضه ، وقيل : إن قصد منبره والحضور عنده لملازمة الأعمال الصالحة ، يورد الحوض والشرب منه .

(٩٣) باب أحد جبل يحبنا ونحبه (١)

٥٠٣ - (١٣٩٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ. قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ: ثُمَّ أَفْجَلْنَا حَتَّى قَدَمْنَا وَادِيَ الْقُرَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي مُسْرِعٌ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيُسْرِعْ مَعِيَ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْكُثْ». فَخَرَجْنَا حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «هَذِهِ طَابَةُ، وَهَذَا أَحَدٌ، وَهُوَ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ».

٥٠٤ - (١٣٩٣) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ».

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنِي حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَحَدٍ فَقَالَ: «إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ».

(٩٤) باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

٥٠٥ - (١٣٩٤) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَلْغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، قَالَ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » .

وقوله : « صلاة في مسجدي هذا أفضل ^(١) من ألف صلاة فيما سواه » [ثم قال (٢) : « [من المساجد] (٣) إلا المسجد الحرام » .

قال الإمام : اختلف الناس في المراد بهذا الاستثناء ، فعندنا أن المراد إلا المسجد الحرام ، فإن مسجدي يفضل به دون الألف ، وهذا بناء على أن المدينة أفضل [من مكة] (٤) ، وهو مذهب مالك ، ويحتاج له بما [تقدم] (٥) قبل هذا من الأحاديث المرغبة في سكنائها ، الدالة على فضلها . وقيل : إلا المسجد الحرام ، فإنه أفضل من مسجدي ، وهذا على أن مكة أفضل من المدينة ما سوى قبره - عليه السلام .

قال القاضي : اجتمعوا على أن موضع قبره - عليه السلام - أفضل بقاع الأرض ، وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض ، ثم اختلفوا في أيهما أفضل ما عدا موضع قبره - عليه السلام - فذهب عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين إلى تفضيل المدينة ، وجعلوا الاستثناء على تفضيل الصلاة بألف على سائر المساجد إلا المسجد الحرام فبأقل من ألف ، على ما تقدم عنهم ، واحتجوا بما قال عمر : « صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه » . فيأتي فضل مسجد الرسول - عليه السلام - بتسعمائة ، وعلى غيره بألف . وذهب أهل مكة والكوفة إلى تفضيل مكة ، وهو قول ابن وهب وابن حبيب من أصحابنا ، وحكاه الساجي عن الشافعي ، وحملوا الاستثناء على ظاهره ، إلا المسجد الحرام فالصلاة فيه أفضل ، واحتجوا بحديث عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ ، وفيه : « وصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجدي بمائة صلاة » ، فيأتي فضل الصلاة في المسجد الحرام على غير مسجد النبي - عليه السلام - بمائة وألف صلاة .

قال الباجي : الذي يقتضيه الحديث مخالفة حكم مسجد مكة لسائر المساجد ، ولا يعلم منه حكمها مع المدينة .

(٢) زائدة في ع .

(٤) زائدة في ع .

(١) في ع : خير .

(٣) سقط من ع .

(٥) في ع : قدمه مسلم .

٥٠٦ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنْ الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » .

٥٠٧ - (...) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ الْمُنْذِرِ الْحُمْصِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ مَوْلَى الْجُهَنِيِّينَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَإِنَّ مَسْجِدَهُ آخِرُ الْمَسَاجِدِ .

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ : لَمْ نَشْكُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَمَنْعَنَا ذَلِكَ أَنْ نَسْتَشِيبَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ . حَتَّى إِذَا تَوَفَّى أَبُو هُرَيْرَةَ ، تَذَكَّرْنَا ذَلِكَ . وَتَلَاوَمْنَا أَلَّا نَكُونَ كَلِمَتَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي ذَلِكَ حَتَّى يُسْنِدَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِنْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْهُ . فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ ، جَالَسْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ ، وَالَّذِي فَرَطْنَا فِيهِ مِنْ نَصِّ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ . فَقَالَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَإِنِّي آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ ، وَإِنَّ مَسْجِدِي آخِرُ الْمَسَاجِدِ » .

ثم اختلفوا هل هذا مخصوص بصلاة الفرض أو غير ذلك من العبادات ؟ فذهب الطحاوي إلى تخصيص هذا التفضيل بصلاة الفرض ، وذهب مطرف من أصحابنا إلى عموم ذلك في النافلة وغيرها ، قال : وجمعة بها خير من جمعة ، ورمضان بها خير من رمضان ، وقد روى عبد الرزاق في تفضيل صوم رمضان بالمدينة ما فيه حجة لهم .

قال القاضي : وقوله : « أفضل من ألف صلاة » [أو « خير من ألف صلاة » ^(١)] : يقتضي الزيادة على هذا العدد والتضعيف بما أعلم الله به . وأما على قوله : « كألف صلاة » : فحد بين في التضعيف .

وقوله - عليه السلام - في آخر الحديث من رواية ابن قارظ عن أبي هريرة : « فإنني آخر الأنبياء ، وإن مسجدي آخر المساجد » : ظاهر جلي في تفضيل مسجده لهذه العلة .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

٥٠٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : سَأَلْتُ أَبَا صَالِحٍ : هَلْ سَمِعْتَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : لَا ، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ قَارِظٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ - أَوْ كَأَلْفِ صَلَاةٍ - فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامَ » .

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٥٠٩ - (١٣٩٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا ، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، كُلُّهُم عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

(...) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ، بِمِثْلِهِ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ .

٥١٠ - (١٣٩٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ . قَالَ قُتَيْبَةُ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛

قال الإمام : ذكر مسلم في الباب : ثنا قتيبة وابن رمح عن الليث ، عن نافع ، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد ، عن ابن عباس ؛ أن امرأة [اشتكت شكوى] (١) - الحديث ،

أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى ، فَقَالَتْ : إِنَّ شَفَانِي اللَّهُ لِأَخْرُجَنَّ فَلَأُصَلِّينَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، فَبَرَأْتُ ، ثُمَّ تَجَهَّزَتْ تُرِيدُ الْخُرُوجَ ، فَجَاءَتْ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَسْلِمُ عَلَيْهَا ، فَأَخْبَرَتْهَا ذَلِكَ . فَقَالَتْ : اجْلِسِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ

هكذا إسناده من جميع طرق هذا الكتاب ، عن إبراهيم بن عبد الله ، وكذلك أخرجه أبو مسعود الدمشقي عن مسلم من حديث ابن عباس عن ميمونة ، أتبع في ذلك الرواية ولم ينه على ذلك ، وإنما يحفظ هذا الحديث عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة ، ليس فيه ابن عباس . قال بعضهم : هكذا رواه في حديث الليث بن سعد . قال النسائي^(١) : روى هذا الحديث الليث عن نافع ، عن إبراهيم ، عن ميمونة ، ولم يذكر ابن عباس ، قال غيره : وكذلك رواه ابن جريج ، وكذلك أخرجه البخاري^(٢) عن الليث ، ولم يذكر فيه ابن عباس . قال الدارقطني في كتاب العلل^(٣) : قد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة ، وليس يثبت .

قال القاضي : قال البخاري في التاريخ الكبير : إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس ابن عبد المطلب عن أبيه وميمونة ، وذكر حديثه ، هذا من طريق الليث وابن جريج ولم يذكر فيه ابن عباس ، ثم قال : وقال لنا المكي عن ابن جريج ، سمع نافعاً ؛ أن إبراهيم بن معبد حدث [أَنَّ]^(٤) ابن عباس حدثه عن ميمونة ، قال : ولا يصح فيه ابن عباس^(٥) .

قال القاضي : وقال بعضهم : صوابه : إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس ؛ أنه قال : إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ . وعن ابن عباس خطأ .

وقد ذكر مسلم قبل هذا في الباب حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر ، وأتبعه بمعمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم ، قال : ليس بمحفوظ عن أيوب ، وعلل الحديث عن نافع بذلك ، وقال : وقد خالفهم ابن جريج والليث ، فروياه عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة . وقد خرج مسلم القولين ، ولم يخرج البخاري رواية نافع بوجه^(٦) . وقال البخاري في التاريخ ، وذكر رواية عبيد الله وموسى عن نافع ، قال : والأول أصح^(٧) ،

(١) انظر : الصغرى ، ك الحج ، ب فضل الصلاة في المسجد الحرام ١٦٨/٥ .

(٢) لم أجده في صحيحه ، بل ربما يعنى في التاريخ الكبير ٣٠٢/١ .

(٣) الإلزامات والتتبع ص ٣٨٧ .

(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٥) انظر : التاريخ الكبير للبخاري ٣٠٢/١ .

(٦) الإلزامات والتتبع ص ٣٨٧ .

(٧) انظر : التاريخ الكبير ٣٠٢/١ .

ﷺ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ » .

يعنى رواية إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة كما قال الدارقطني .

وقوله : « [أن امرأة اشتكت]^(١) ، فنذرت أن تصلى فى بيت المقدس إن شفيت ، فقالت لها ميمونة - [تعنى زوجة النبى]^(٢) - : اجلسى وصلى فى مسجد الرسول » الحديث ، قال الإمام : ذهب بعض شيوخنا إلى ما قالت ميمونة ، وأن المكى والمدنى إذا نذرا الصلاة فى بيت المقدس لا يخرجان إليه ؛ لأن مكانهما أفضل . ولو نذر المقدسى الصلاة فى أحد الحرمين / لأتاه ؛ لأنه أفضل من مكانه . وقياس قول مالك على هذه . ٢٣٠/ب الطريقة : أن المكى إذا نذر إتيان مسجد المدينة أتاه ، وإن نذر مدنى إتيان مسجد مكة لم يأتها ؛ لأن مسجد المدينة عنده أفضل من مسجد مكة . وقال بعض شيوخنا : الأولى أن يأتى المكى مسجد المدينة ، والمدنى مسجد مكة ، [إذا نذراه]^(٣) ليخرجوا من الخلاف الذى وقع فى فضل أحدهما على الآخر .

(١) زائدتان فى ع .

(٣) سقط من ع .

(٩٥) باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

٥١١ - (١٣٩٧) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَلْغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِي هَذَا ، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى » .

وقوله : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » ، قال القاضي : وقد تقدّم لنا كلام فيه قبل ، وأن مقتضى شد الرحال إنما يكون فيما بعد لا فيما قرب ؛ ولهذا فرق شيوخنا بين نذر ما قرب من ذلك وما بعد ، فيما عدا هذه الثلاثة مساجد ؛ لفضلها الزائد ، ولكونها مساجد الأنبياء . قال الإمام : إنما خص - عليه السلام - هذه المساجد لفضلها على ما سواها ، فمن قال : لله على صلاة في أحدها ، وهو في بلد غير بلادها ، فعليه إتيانها ، وإن قال : ماشياً ، فلا يلزمه المشى إلا في حرم مكة خاصة . وأما المسجدان الآخران ، فالمشهور عندنا أنه لا يلزمه المشى إليهما ويأتيهما راكباً إن شاء . وقال ابن وهب : بل يأتيهما ماشياً كما سمي ، وهذا قياس على أصل المذهب ؛ لاتفاقهم على أن من قال : على المشى إلى مكة ، فعليه أن يمشى إليها . فدل ذلك على أن المشى طاعة .

وقد نبه النبي - عليه السلام - على ذلك بقوله : « ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا » فذكر كثرة الخطأ إلى المساجد^(١) . [وقيل أيضاً]^(٢) : إن كان على أميال يسيرة أتى ماشياً ، والمشي ضعيف .

وقد ذهب القاضي إسماعيل إلى أن من قال : على المشى إلى المسجد الحرام أوصلى فيه ، فإنه يأتي راكباً إن شاء ، ويدخل مكة محرماً . وأحلّ [الثلاثة مساجد]^(٣) محلاً واحداً في سقوط المشى إليها ، وإن نطق به إذا قصد الصلاة فيها .

وإن نذر إتيان غير هذه المساجد الثلاثة فلا يأتي إليها إذا لم تكن ببلده . قال بعض أصحاب مالك : إلا أن تكون قريبة على أميال يسيرة فيأتيها . وإن نذر أن يأتيها ماشياً ، أتى ماشياً [كما قال]^(٤) ، ورأى أن ذلك خارج عن شد الرحال المذكور في الحديث . قال ابن حبيب : مثل أن ينذر صلاة في مسجد بموضعه ، ومسجد جمعة ، والذي يصلى فيه . وألزم ابن عباس المدني إذا نذر الصلاة بمسجد قباء أن يأتيه ، واحتج لهذا ابن حبيب بما ذكره مسلم بعد هذا ؛ لأنه - عليه السلام - كان يأتيه كل سبت .

(١) سبق في مسلم ، ك الطهارة ، ب فضل إسباغ الوضوء على المكاره حديث رقم (٤١) ، وكذا الترمذی ، ك الطهارة ، ب ما جاء في إسباغ الوضوء (٥١) وقال : حديث حسن صحيح .

(٢) في هامش ع .

(٤) زائدة في ع .

(٣) في ع : المساجد الثلاثة .

٥١٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ » .

٥١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي أَنَسٍ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّ سَلْمَانَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ إِبِلْيَاءَ » .

قال الإمام : فإن قيل : إن مسجد النبي ﷺ أفضل ، فكيف أتاه وأنتم أصبلتم ، ألا يؤتى إلا ما كان أفضل ؟ قلنا : قد ذكرنا عن بعض أصحابنا أن هذا إنما يعتبر في شد الرحال وأعمال المطى ، وأما ما كان على أميال يسيرة فيؤتى إليه ، وإن كان المسجد الأقرب منه مثله في الفضل ، ومسجد قباء قريب من المدينة .

فإن قيل : هذا ما تساوى الفضل على ما قاله بعض أصحابكم على ما حكيت ، والفضل ما هنا مختلف ، ومسجده - عليه السلام - أفضل . قيل : الغرض من هذا أن النهي إنما وقع على أعمال المطى ، وأما إذا لم تعمل ووجب الوفاء بالنذر ، مع تساوى البقاع على ما حكيناه عن بعض أصحابنا ، وجب وإن اختلف الفضل على هذه الطريقة ؛ لأجل ورود الشرع بالوفاء بالنذر ، فهو على عمومته . وخص منها (١) أعمال المطى ، وبقي ما سواه على أصله . وهذا اعتذار عما قاله ابن عباس وابن حبيب .

وأما إتيان النبي ﷺ فلم يكن عن نذر ، فلا مانع يمنع منه ؛ لأن المتقرب حيث اتفق له أو خف عليه فعل القربة . وقد ألزم مالك المكي إذا نذر الرباط بعسقلان - وشبه ذلك من السواحل - أن يخرج إليها وإن كان فيه أعمال المطى لغير المساجد الثلاثة ؛ لأن المطى أعملت لمعنى وهو الرباط ، وذلك لا يوجد في الثلاثة ، والحديث إنما ورد في أعمالها للصلاة لوجود ذلك المعنى من الصلاة فيها وزيادة [عليه] (٢) .

قال القاضي : وقوله : « ومسجد الأقصى » : كذا جاء في كتاب مسلم في حديث عمرو الناقد ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه وصفته ، كما قالوا : مسجد الجامع ، وتقدم مثله ، قوله في كتاب الصلاة : « ماء البارد » (٣) ، وفي الحديث الآخر : « مسجد إيلياء » وهو بيت المقدس بكسر الهمزة واللام ممدودة ، وحكى فيه القصر أيضاً ، ولغة ثالثة : « إيليا » بسكون اللام .

(١) في ع : منه .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

(٣) راجع : ك الصلاة ، ب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع حديث رقم (٢٠٤) .

(٩٦) باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى

هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة

٥١٤ - (١٣٩٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ حُمَيْدِ الْخُرَاطِ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ : مَرَّ بِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : كَيْفَ سَمِعْتَ أَبَاكَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ؟ قَالَ : قَالَ أَبِي : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ بَعْضِ نِسَائِهِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى ؟ قَالَ : فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءٍ فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ . ثُمَّ قَالَ : « هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا » - لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ - قَالَ : فَقُلْتُ : أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَاكَ هَكَذَا يَذْكُرُهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ - قَالَ سَعِيدٌ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ فِي الْإِسْنَادِ .

ونص النبي ﷺ أن المسجد الذي أسس على التقوى [في الأم] (١) هو مسجده ، يرد قول من زعم أنه مسجد قباء .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش بسهم .

(٩٧) باب فضل مسجد قباء ، وفضل الصلاة فيه وزيارته

٥١٥ - (١٣٩٩) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٥١٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا ، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ .

قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ : قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : فَيُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ .

٥١٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ الثَّقَفِيُّ - بَصْرِيُّ ثِقَةٌ - حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى الْقَطَّانِ .

٥١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٥١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ . قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي قُبَاءَ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .

٥٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

دِينَارٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ كُلِّ سَبْتٍ ، وَكَانَ يَقُولُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ .
 ٥٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ ، يَعْنِي كُلَّ سَبْتٍ ، كَانَ يَأْتِيهِ ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا .
 قَالَ ابْنُ دِينَارٍ : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ .

٥٢٢ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ ،
 بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ كُلَّ سَبْتٍ .

وقوله : « كل سبت » : فيه جواز تخصيص مثل هذا ، وقد كره ابن مسلمة هذا مخافة أن يظن أن ذلك سنة له في ذلك اليوم ، ولعله لم يبلغه هذا الحديث . وفيه أيضا حجة لجواز تخصيص الأئمة والصالحين ببعض الأيام من الجمعة بنوع من القربات ، أو بزيارة الإخوان ، أو افتقاد بعض أمورهم ، أو بجعله يوم راحته من أشغال العامة . وأما في نفسه كان سبباً أو غيره مما لم يتمالأ الناس كلهم على هذا في يوم واحد فيظنه الجاهل سنة ، ولعل مثل هذا هو الذي كره ابن مسلمة ، وإن كان متقدمو شيوخنا كرهوا تخصيص ذلك للمحاكم يوم معلوم ، قالوا : ولكن إذا احتاج إلى ذلك من إجماع نفسه أو افتقار ضيعته ، فعله أي وقت احتاجه .

بسم الله الرحمن الرحيم

١٦ - كتاب النكاح

(١) باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤنه

واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم

١ - (١٤٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الهمدانيُّ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: كُنْتُ أُمَشِّي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بِمَنْىَ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ، فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ. فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَلَا نَزَوَّجُكَ جَارِيَةً شَابَةً، لَعَلَّهَا تُذَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ. قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَئِنْ قُلْتَ ذَاكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ».

٢ - (...) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،

كتاب النكاح

قال القاضي: ذكر مسلم أول الباب حديث عثمان وعبد الله بن مسعود - رضى الله عنهما - لما فيه من الأمر بالنكاح، ثم جاء بأحاديث النهى عن التبتل فاستفتح بهما الكتاب؛ ليعلم أنه مشروع، وهذا من حسن التأليف، ثم / عطف بعد ذلك على فصول أحكام النكاح وتوابعه على نسق التصنيف، وفي استخلاء عثمان لعبد الله في الأخذ معه. فالتوزيع توقيع الخلة والمشايع أن يتفاوضوا في هذه الأمور بحضرة الناس وعوام الخلق. وقوله: «ألا نزوجك جارية شابة تذكرك بعض ما مضى من زمانك»، وفي الرواية الأخرى: «ترجع إليك ما كنت تعهد»: دليل على أن معظم المطلوب من النكاح الاستمتاع، وهو [من] (١) الشباب أمكن، وفيهن ألد؛ لما هن عليه من رونق الشباب ونشاط الصغر وطيب الأفواه، وما يرغب من النساء، وإظهار الرغبة في الاستمتاع الذى يتوفر عنه مساوئهن.

(١) ساقطة من الأصل، واستدركت بالهامش.

عَنْ عَلْقَمَةَ ، قَالَ : إِنِّي لَأُمْشِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِمَنْى ، إِذْ لَقِيَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ . فَقَالَ : هَلُمَّ ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ . قَالَ : فَاسْتَخْلَاهُ ، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَالَ : قَالَ لِي : تَعَالَ يَا عَلْقَمَةُ . قَالَ : فَجِئْتُ . فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ : أَلَا نَزَوُجُكَ ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ جَارِيَةً بَكْرًا ، لَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ .

٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ لَنَا

وقوله : « فلما رأى عبد الله أن لا حاجة له قال : تعال يا علقمة » : دليل أن لمن كان المكتوم سره ، والإخلاء من أجل حشمته ، الأمر في استثناء من شاء وإحضاره له لا لغيره ؛ إذ السر سره ، إن شاء أبداه ، وإن شاء كتمه .

قال الإمام : وقوله : « من استطاع منكم الباءة فليتزوج » [الحديث] (١) : أصل الباءة في اللغة : المنزل ، ثم قيل لعقد النكاح ؛ لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً . والباء هاهنا : التزويج ، وفيه أربع لغات : « الباءة » بالمد والهاء ، و « الباء » بالمد بلا هاء ، و « الباهة » بهاءين دون مد ، و « الباء » بهاء واحدة دون مد وقد سمي الجماع نفسه : باه . وليس المراد بالذي وقع في الحديث على ظاهره الجماع ؛ لأنه قال : « ومن لم يستطع فعليه بالصوم » ، ولو كان غير مستطيع للجماع لم يكن له حاجة للصوم .

قال القاضي : لا يبعد أن تكون الاستطاعتان مختلفتين ، فيكون المراد أولاً بقوله : « من استطاع منكم الباءة » : الجماع ، أى من بلغه وقدر عليه فليتزوج ، ويكون قوله بعد : « ومن لم يستطع » : يعنى على الزواج المذكور ممن هو بالصفة المتقدمة « فعليه بالصوم » . وأما قوله : « فليتزوج » فيتعلق به من يوجب النكاح بمجرد الأمر وهو عنده وعند جماعة من الفقهاء والمتكلمين على الوجوب . ولم يقل . يوجبه إلا داود ومن شاعبه من أهل الظاهر مدة في العمر . والواجب منه عندهم العقد لا الدخول لمجرد الأمر بالتزويج ، وحكى بعضهم عنهم أن الوجوب في ذلك والأمر على الخصوص لا على العموم ، وذلك لمن خشى على نفسه العنت بدليل قوله : « فإنه أغض للبصر » ، فبين السبب للوجوب والعلة ، وهذا إذا صح من مذهبهم فغير مخالف لمذهب الكافة .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » .

قال الإمام : [المشهور] ^(١) من قول فقهاء الأمصار : أن النكاح مستحب على الجملة . وذهب ^(٢) داود إلى وجوبه ، وسبب الخلاف : تعارض الظواهر فلداود قوله : « فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » ^(٣) ، والأمر على الوجوب ، وله الحديث المذكور ، وله قوله — عليه السلام — بعد هذا في حديث ذكر فيه التزويج ، وقال فيه : « فمن رغب عن سنتي فليس مني » .

ولفقهاء الأمصار عليه أن الله تعالى خير في الآية بين النكاح وملك اليمين ، والتسرى غير واجب باتفاق ، فلو كان النكاح واجباً ما صح التخيير بينه وبين ملك اليمين ؛ إذ لا يصح على مذهب أهل الأصول التخيير بين واجب وبين ما ليس بواجب ؛ لأن ذلك مؤد إلى إبطال حقيقة الواجب ، وأن يكون تاركه غير آثم ، ولهم — أيضاً — قول الله تعالى : « إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ » ^(٤) ولا يقال في الواجب : أنت غير ملوم إن فعلته ، وهذا نحو ما قاله عروة لعائشة في السعي : إنه لو كان واجباً لم يقل لاجناح عليك في فعله ^(٥) . ويفصلون عن حديث الباء بأن داود إنما يوجب العقد خاصة دون الوطاء ، وذلك لا يحصل معه ما ذكر في الحديث من تحصين الفرج وغض البصر .

وقد قال بعض أصحابنا : إن قوله — عليه السلام — في هذا الحديث : « ومن لم يستطع فعليه بالصوم » [فيه حجة على أن النكاح ليس بواجب ؛ لأنه خيرٌ بينه وبين الصوم] ^(٦) ، والصوم المذكور [هاهنا] ^(٧) ليس بواجب ، ونحى في هذا إلى ما ذكرنا من التخيير بين النكاح وملك اليمين ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنه في الحديث رتب فقال : « ومن لم يستطع فعليه بالصوم » ، وهذا غير مستحيل أن نجتمع فيه بين واجب وغير واجب . ويصح أن يقول قائل : أوجبت عليك أن تفعل كذا ، فإن لم تستطع فأنديك إلى كذا . وأما الحديث الذي فيه : « فمن رغب عن سنتي » فمحملة على من أراد أن يفعل من التبتل ، وتحريم المحللات على نفسه ما قد فسر في الحديث .

قال الإمام : والذي يطلق من مذهب مالك : أن النكاح مندوب إليه ، وقد يختلف

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش . (٢) في ق : وذكر ، والمثبت من الأصل .

(٣) النساء : ٣ .

(٤) المؤمنون : ٦ .

(٥) سبق في ك الحج ، ب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ، رقم (٢٦٢) .

(٦) سقط من ق .

(٧) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ع ، ق .

٤ - (...) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ

حكمه بحسب اختلاف الأحوال . فيجب تارة عندنا في حق من لا يتكف عن الزنا إلا به ، وقد وقع لبعض أصحابنا إيجابه على صفة ، ومحملة أنه على مثل من هو على هذه الحالة . ويكون مندوباً إليه في حق من يكون مشتتاً له ، ولا يخشى على نفسه الوقوع في المحرم ، ولا ينقطع به عن أفعال الخير .

ويكون مكروهاً لمن لا يشتهي وينقطع به [عن عبادته وقرباته .
وقد يختلف فيمن لا يشتهي ولا ينقطع به] (١) عن فعل الخير ، فيقال : يندب إليه للظواهر الواردة في الشرع بالترغيب فيه . وقد يقال : يكون في حقه مباحاً .
قال القاضي : أما في حق كل من يرجى منه النسل ممن لا يخشى العنت على نفسه ، وإن لم يكن له إليه شهوة ؛ فهو في حقه مندوب [إليه] (٢) لقوله - عليه السلام - : «فإنى مكاتر بكم الأمم» (٣) ، ولظواهر الحضي على النكاح والأمر به ، وكذلك في حق كل من له رغبة في نوع من استمتاع النساء ، فإن كان ممنوعاً عن الوطء ، لكن النكاح يفض بصره ، وأما في حق من لا ينسل ولا أرب له في النساء جملة ولا مذهب له في الاستمتاع بشيء منهن ، فهذا هو الذي يقال في حقه : إنه مباح إذا علمت المرأة بحاله ، وقد يقال حتى الآن : إنه مندوب لعموم الأوامر بالتزويج ، ولقوله : «لا رهبانية في الإسلام» (٤) .

وقوله : «فعله بالصوم» ، قال الإمام : [فيه إغراء بالغائب ، ومن أصول النحاة : ألا يغرى بغائب ، وقد جاء شاذاً قول بعضهم : عليه رجلاً ليسنى ، على جهة الإغراء] (٥) .
قال القاضي : هذا الكلام الذي قاله - رحمه الله - موجود لبعضهم كما ذكره ، وإن كان مجموعه ليس من قول أحد . ولكن على قائله في ذلك أغاليط ثلاثة :
أولها : قول من قال : لا يجوز الإغراء بالغائب كما ذكره ، وهو غفلة ووهم من قائله . ولفظ جاء على غير تأمل وتحصيل ، وهو لفظ أبي محمد بن قتيبة وأبي القاسم الزجاجي وبعضهم ، وصوابه : لا يجوز إغراء الغائب ولا يغرى غائب ، وإنما يغرى الحاضر والشاهد .

وأما الإغراء بالشاهد والغائب فجائز . وهذا نص أبي عبيد على الصواب في هذا

(١) سقط في الأصل ، واستدرك بالهامش . (٢) ساقطة من ع .

(٣) النسائي ، ك النكاح ، ب كراهية تزويج العقيم ٦/٦٥ ، ٦٦ عن معقل بن يسار ، وابن ماجه ، ك النكاح ، ب تزويج الحرائر والولود (١٨٦٣) عن أبي هريرة .

(٤) الدارمي ، ك النكاح ، ب النهي عن التبتل بلفظ : «إني لم أؤمر برهبانية» ٢/١٣٣ عن سعد بن أبي وقاص .

(٥) في هامش ع .

عُمَيْرٌ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعَمِّي عَلَقَمَةَ وَالْأَسْوَدُ ، عَلَى عَبْدِ اللَّهِ

الحديث . فقال : فأغرى غائباً . ولا تكاد العرب تغرى إلا الشاهد . يقولون : عليك زيداً ودونك عمراً وعندك ، ولا يقولون : عليه ، إلا في هذا الحديث .

وكذلك كلام سيبويه ومن بعده من أئمة هذا البيان في هذا الباب ، قالوا : وإنما يؤمر بمثل هذا الحاضر والمخاطب ، ولا يجوز : دونه زيداً ، ولا عليه عمراً ، وأنت تريد غير المخاطب لأنه ليس بفعل . ولا تصرف يصرفه ، ولثلاً يشبهها ما لم يوجد من أمثلة الفعل بالفعل ، وإنما جاز في الحاضر لما فيه من معنى الفعل ودلالة الحال ، ولأنك في الأمر للغائب تحتاج له فعلاً آخر ، كأنك قلت لحاضر : قل له أو أبلغه ليضرب زيداً . فضعف عندهم ما يدخله من الالتباس في أمر واحد أن يضم فيه فعلين لشئيين . ولأنه ليس للمخاطب فعل ظاهر ولا مضمر عليه دلالة بأنك أمرته بتبليغ ذلك الغائب ؛ ولأن هذه الكلمات وأخواتها ليست بأفعال ، ولا تصرفت تصرفاتها ، وإنما هي بمنزلة الأسماء المفردة ، سميت بها الأفعال للإغراء والتحذير ، فهي في الحاضر تدل على الفعل . واستغنى بها عن إظهار الفعل ، كما قد يستغنى أحياناً في مجرد الأمر والنهي باسم المأمور به والمنهى عنه بدلالة الأحوال كقوله : لمن شام سيفاً ، أو رفع سوطاً زيداً ، فأغنت الحال عن قولك : اضرب . ومثله : الطريق الطريق ، الصبي الصبي ، والأسد الأسود . أغنت الحال عن قوله : احذر ، أو افسح ، أو اتق .

وكذلك إذا تشكى رجل من اهتضام ، فتقول : عليك الأمير ، أو دونك القاضي ، دل ذلك على المراد . واستغنيت بهذا عن قولك : اشك ، أو الزم .

جاء من هذا كله ، أن الإغراء والتحذير والأمر والنهي بهذه الكلمات ، إنما هو للحاضر لما فيها من معنى الفعل الدال عليه الحال . فأما الغائب فلا يوجد ذلك فيه ؛ لعدم حضوره ، ومعرفته بالحالة الدالة على المراد ، وعدم سماعه لهذه الأوامر ، لكنه يغرى به ، كما يغرى بالحاضر لا أنه يغرى هو كما يغرى الحاضر ؛ لأن الإغراء والتحذير يصح في الحاضر لمن يغرى به ، أو يحذر منه من غائب وحاضر ، كما تقدم .

الغلط الثاني : عد^(١) جميعهم من هذا قولهم : عليه رجلاً ليسنى . وإن هذا من إغراء الغائب . قال سيبويه : وهذا قليل ، شبهوه بالفعل . وقال السيرافي : وإنما أمر الغائب بهذا الحرف على شذوذ ؛ لأنه قد جرى للمأمور ذكره ، فصار كالحاضر ، واشتبه أمره أمر الحاضر .

ابن مسعود . قَالَ : وَأَنَا شَابٌ يَوْمَئِذٍ . فَذَكَرَ حَدِيثًا رَأَيْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَجْلِي . قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ . وَزَادَ : قَالَ : فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ .
(...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ عُمَارَةَ

قال القاضي : كان فى التقدير قابلا ، قال له : إن فلانا يريد [بك] (١) كذا وكذا ، وينازعك فى كذا ، فقال : عليك غيرى ، وأما أنا فلا أبالى به ، ولست ممن أنازعه . ولكن تعليل سبويه وما تقدم من حاجة هذا إلى فعل آخر يبلغ الغائب هذا . وضعفه عندهم ، إذ ليس ثم ما يدل عليه يرد قوله . والذى عندى أن هذه الكلمة ، ليس المراد بها حقيقة الإغراء ، وإن كانت صورته ؛ ولهذا ما استجازوه وخصوه من إغراء الغائب [وإن كانت صورته فلهذا الغائب] (٢) ولم يرد هذا القائل تبليغ هذا الغائب ، ولا أمره بالتزام غيره ، وطلبه ومعادته بما جرى ذكره من ذلك ، وإنما أراد الإخبار عن نفسه بقله مبالاته للغائب ، وأنه غير متأتٍ له منه ما يريد ، وجاء بهذه الصورة التى تدل على تركه ، حتى لا يصل منه إلى مراده ، حتى يكون كمن اشتغل عنه بغيره . وكثيراً ما يستعمل الناس فى كلامهم مثله ، ونحوه قولهم : إليك عنى ! أى اجعل شغلك بنفسك عنى ، ولم يرد أن يُغريه بنفسه ولا أمره حقيقة بالشغل بها ، وإنما مراده : تنح عنى ودعنى ، وكن كمن شُغل عنى .

الغلط الثالث : عدهم هذه اللفظة فى الحديث من إغراء الغائب حتى قال : قال أبو عبيد : فيه حجة لمن أجاز ذلك ، وجعلها السيرافى من باب : عليه رجلا لئسنى ، على ما تقدم . وأن ما جرى من الذكر له صار كالحاضر ، فلذلك جاز . وكان بعض من لقيناه من أئمة العربية يقول : إنما جاز هذا فى هذا الحديث ؛ لأن فى تبليغ الشاهد للغائب ما يغنى عن إضمار فعل التبليغ للغائب المستقبح .

قال القاضي : والصواب : أنه ليس فى الحديث إغراء بغائب جملة ، والكلام كله والخطاب للحضور الذين خاطبهم — عليه السلام — من الشباب ، فقال : « من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم » . قالها هاهنا فى عليه ليست لغائب ، وإنما هى لمن خصه من الحاضرين بعدم الاستطاعة ؛ إذ لا يصح خطابه بكاف المخاطب ؛ لأنه لم يتعين منهم ، ولإبهامه بلفظة « مَنْ » ، وإن كان حاضراً ، وهذا كثير فى القرآن

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش بسهم .

(٢) من ق .

ابن عمير ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَأَنَا أَخَذْتُ الْقَوْمَ . بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ ، وَلَمْ يَذْكُرْ : فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ .

والحديث والكلام . قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ الآية (١) ، وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ ﴾ [(٢) الصِّيَامُ] إلى قوله : ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾ الآية (٣) ، وقال : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا ﴾ (٤) . فهذه الهاءات الضمائر كلها للحاضر/ لا للغائب . ومثله لو قلت لرجلين : من قام الآن منكما فله درهم . فهذه الهاء من قام من أحد الحاضرين ، وليست لغائب .

١/٢٣٢

وأما حكم تبليغ الشاهد الغائب ، ودخول الغائب في خطاب الحاضر ، فحكم آخر من غير هذا الباب ، وبأمر آخر غير هذا ممن حظه - عليه السلام - وأمره بتبليغ الشاهد الغائب ، وقوله : « بلغوا عني [رحمكم الله] » (٥) ، ورحم الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ، ويعموم ألفاظ الجموع وألفاظ الإيهام ، على ما يتحقق في أصول الفقه والحمد لله . وكلام العرب في الإغراء ، قيل هذا كله .

وقوله : « فإنه لو وجاء » ، قال الإمام : قال ابن ولاد وغيره : الوجاء بكسر الواو ممدود (٦) قال أبو عبيد : إذا كان الصوم يقطع النكاح . ويقال : للعجل إذ رُضت أنثياه . وقد وجى وجاء ، قال غيره : الوجاء أن يوجى العروق والخصيتان باقيتان بحالهما . والخصاء : شق الخصيتين واستئصالهما . والجب : أن يحمى الشفرة ثم تستأصل بها الخصيتان .

قال القاضي : أصل الوجاء من الغمز ، ومنه : وجى في عنق فلان ، إذا غمز عنقه ودفع . ومنه : وجاه بالخنجر وشبهه وجأ ساكن الجيم إذا نخسه به وطعنه . والوجؤ المصدر ساكن الجيم . وهو أيضا الزق ، ومنه : الوجيه ، تمر يُبل باللين أو السمن ويرض حتى يلزق بعضه ببعض . ومنه أخذ الوجاء ، وهو غمز الأنثيين ، أو رضهما بحجر ونحوه . قال أبو عبيد : وقد قال بعض أهل العلم : وجاء ، بفتح الواو ، مقصور من الخفا ، قال : والأول أجود في المعنى . وقال أبو زيد : لا تقولوا : الوجاء إلا فيما لم يبرأ ، وكان قريباً عهده . فإذا برأ لم يقلوه .

قال الخطابي : وفي الحديث دليل على جواز المعانة لقطع الباء بالأدوية . ودليل على أن مقصود النكاح الوطء . ووجوب الخيار في العنة .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

(١) البقرة : ١٧٨ .

(٤) الأحزاب : ٣١ .

(٣) البقرة : ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٦) في نسخة ع : بالمد .

(٥) من ق .

٥ - (١٤٠١) وحدثني أبو بكر بن نافع العبدى ، حدثنا بهز ، حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس ؛ أن نقرأ من أصحاب النبي ﷺ سألوا أزواج النبي ﷺ عن

وذكر مسلم فى هذا الباب عن عبد الرحمن بن يزيد ، [قال] (١) دخلت أنا وعمى علقمة والأسود على عبد الله بن مسعود - الحديث . كذا عند شيوخنا ، وهو الصواب . وفى بعض الروايات : دخلت أنا وعمى علقمة والأسود ، وهو خطأ ، إنما الأسود بن يزيد ابن قيس أخو عبد الرحمن بن يزيد لا عمه ، وإنما عمه علقمة بن قيس .

وقوله : « إن نقرأ من أصحاب النبي - عليه السلام - سألوا أزواج النبي ﷺ عن عمله فى السر » الحديث ، وقوله - عليه السلام - : « ما بال أقوام قالوا كذا وكذا ؟ لكنى أصلى وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن ستى فليس منى » : يحتج به من يقول بوجوب النكاح كما تقدم . ولا حجة له فيه ؛ إذ ذكر فى أول الحديث أن بعضهم قال : لا أكل اللحم . وقال بعضهم : لا أنام على فراش ، ثم قرن - عليه السلام - ذكر النكاح بالأكل والنوم . وعلى جميعه رد قوله : « فمن رغب عن ستى [فليس منى] » (٢) لا على النكاح وحده . ولا قائل يقول : بوجوب النوم على الفراش وأكل اللحم . فرد الكلام على النكاح وحده دون قرينة ولا دليل عليه : دعوى لا يلتفت إليها ، فلم يبق إلا أن معناه ما تقدم .

قال الطبرى : وفيه رد على من منع من استعمال الحلال والمباحات من الأطعمة الطيبة والملابس اللينة وآثر عليها غليظ الطعام وخشن الثياب من الصوف وغيره ، وإن كان صرف فضلها فى وجوه البر ؛ لأن حياطة جسم الإنسان ، وصيانة صحته بذلك ، أكد وأولى ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ ﴾ الآية (٣) ، وقوله : ﴿ لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ الآية (٤) .

قال القاضى : وهذا باب قد اختلف فيه السلف كثيراً ، فمنهم من آثر ما قال الطبرى ، ومنهم من آثر ما أنكره . واحتج هؤلاء بقوله فى ذم أقوام : ﴿ أَفْهَيْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا ﴾ (٥) ، وقد احتج عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بذلك . وحجة الآخر عليهم : أن الآية نزلت فى الكفار ؛ بدليل أول الآية وآخرها .

والنبي ﷺ قد أخذ بالأمرين ، وشارك فى الوجهين ، فليس مرة الصوف ، والشملة الخشنة ، ومرة البردة والرداء الحضرمى ، وتارة أكل القثاء بالرطب وطيب الطعام إذا وجده

(٣) الأعراف : ٣٢ .

(٢) من ق .

(١) ساقطة من ق .

(٥) الأحقاف : ٢٠ .

(٤) المائدة : ٨٧ .

عَمَلَهُ فِي السَّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ. فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أَصَلَّى وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

٦ - (١٤٠٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَثْمَانَ ابْنِ مَطْعُونِ التَّبْتَلِ، وَلَوْ أَدْنَى لَهُ، لَأَخْتَصِمْنَا.

٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍاءُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: رَدَّ عَلَى

ومرة أكل الخواري، ومختلف الطعام. كل ذلك ليدل على الرخصة بالجواز مرة، والفضل والزهد في الدنيا وملادها أخرى. وكان يحب الحلواء والعسل، ويقول: «حُبُّ إِيَّايَ مِنْ دِيَاكُم ثَلَاثٌ: النِّسَاءُ، وَالطَّيِّبُ، وَجَعَلْتُ قِرَّةَ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ». وسيأتي الكلام على هذا الحديث.

وفى قوله: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا»: فيه ما كان عليه - عليه السلام - من حسن معاشرته، وأدبه، وتركه مواجهة الناس بما يكرهون، وتسميتهم بأسمائهم على رؤوس الجميع، وتوبيخهم معيّنين، بل أبهم الأمر، وترك التعيين.

وقوله: «رَدَّ عَلَى عَثْمَانَ بْنِ مَطْعُونِ التَّبْتَلِ»، قال الإمام: التبتل: [هو] (١) الانقطاع عن النساء، وترك النكاح [لمن استغنى عنه إلى] (٢) الانقطاع إلى الله تعالى. ومنه الحديث: «لَا رَهْبَانِيَّةَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا تَبْتَلُ» (٣)، قال الليث: التبتل: كل امرأة منقطعة عن الرجال، لا شهوة لها فيهم. وقال أحمد بن يحيى: سميت فاطمة بالتبتل؛ لانقطاعها عن نساء زمانها، وعن نساء الأمة ديناً، وفضلاً، وحسباً.

قال القاضي: قال الطبري: التبتل: هو ترك لذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى

(١) ساقطة من الأصل، واستدركت بالهامش. (٢) في ع: ثم استعير منه.

(٣) جاء في كشف الحفاء قال: قال ابن حجر: لم أره بهذا اللفظ، لكن في حديث سعد بن أبي وقاص عند

البيهقي: «إِنَّ اللَّهَ أَبْدَلَنَا بِالرَّهْبَانِيَّةِ الْحَنَفِيَّةِ السَّمْحَةِ». انظره: ٥٢٨/٢.

عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلُ ، وَلَوْ أُذِنَ لَهُ لَأَخْتَصِمْنَا .

٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ : أَرَادَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ أَنْ يَتَّبَتَّلَ ، فَنَهَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَوْ أَجَازَ لَهُ ذَلِكَ ، لَأَخْتَصِمْنَا .

الله بالتفرغ لعبادته . ومنه قيل لمريم : البتول ؛ لانقطاعها إلى الله بالخدمة . ومنه قولهم : صدقة بتلة ، أى منقطعة عن مالها . قال غيره : التبتل حرام . يعنى عن النساء . ومن الناس من يكون أصلح لدينه وأما الاختصاص فلا يحل أصلاً .

(٢) باب نذب من رأى امرأة ، فوقعت فى نفسه

إلى أن يأتى امرأته أو جاريتها فيواقعها

٩ - (١٤٠٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْنَعُ مَنِيَّةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَاتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ».

(...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ أَبِي الْعَالِيَةِ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً. فَذَكَرَ

وقوله : « تمنع منيئة » ، قال الإمام : أى تدبغ . وأصل المعس : الدلك ، يقال منه : معسه يمعسه معسا . والمنيئة : الجلد أول ما يدبغ . قال الكسائي / : يسمى منيئة ، ما دام فى الدباغ . قال أبو عبيد : اسمه أول ما يدبغ منيئة على وزن فعيلة . ثم هو أفيق وجمعه أفق ، ثم يكون أدبجاً .
قال القاضى : هذا صواب الرواية ، ووقع عند بعضهم فيه تصحيف لا يلتفت إليه ، ولم تثبت روايته .

وقوله - عليه السلام - : «إن المرأة تقبل فى صورة شيطان وتدبر فى صورة شيطان » : معناه : الإشارة إلى الهوى والدعوى إلى الفتنة بحالها . وما جعل الله فى طباع الرجال من الميل إليها ، كما يدعو الشيطان بوسوسته وإغوائه لذلك ، وتزيينه .

وقوله : « فإذا أبصر أحدكم امرأة » ، وفى الحديث الآخر : « فأعجبته ووقعت [فى] » (١) قلبه ، فليأت أهله ، فإن ذلك يرد ما فى نفسه : نية - عليه السلام - لدواء ذلك الداء المحرك للشهوة للنساء يطفئها بالمواقعة ، وإراقة ما تحرك من الماء ، فتسكن الشهوة ، وتذهب ما فى النفس . ولا يظن بفعل النبى ﷺ ذلك مع زينب ، حين رأى المرأة ، أنه وقع فى نفسه مما رآه شىء ، وقالت نفسه ، فهو منزه - عليه السلام - عن ذلك ، لكنه فعل ذلك

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

بمثله ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً ، وَلَمْ يَذْكُرْ : تُدْبِرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ .

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنَ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، قَالَ : قَالَ جَابِرٌ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ فَلْيُؤَاقِعْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ » .

ليقتدى به فى الفعل ، ويمثّل أمره بالقول . وقد يكون — عليه السلام — عند رؤية شخص ظاهر الحسن يذكر من عنده به ، فذهب ففضى حاجته منه .

(٣) باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيض ثم نسخ ، ثم أبيض

ثم نسخ ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة

١١ - (١٤٠٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ وَابْنُ بَشْرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ قَيْسٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ : كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ . فَقُلْنَا : أَلَا نَسْتَخْصِي ؟ فَهَنَانَا عَنْ ذَلِكَ ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ تَنْكَحَ الْمَرْأَةُ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجَلٍ . ثُمَّ قرأَ عَبْدُ اللَّهِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (١) .

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ . وَقَالَ : ثُمَّ قرأَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْآيَةَ . وَلَمْ يَقُلْ : قرأَ عَبْدُ اللَّهِ .

١٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . قَالَ : كُنَّا ، وَنَحْنُ شَبَابٌ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا نَسْتَخْصِي ؟ وَلَمْ يَقُلْ : نَغْزُو .

١٣ - (١٤٠٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،

وقوله : « قلنا : أَلَا نَسْتَخْصِي فَهَنَانَا - عليه السلام - عن ذلك » : [فيه ما تقدم من النهي عن الخصاص والتبطل والانقطاع عن النكاح ، وترك النسل الذي حض - عليه السلام - على تكثيره ، وإبطال الحكمة في خلق ذلك العضو ، وتركيب الشهوة فيه لبقاء النسل ، وعمارة الأرض ، وذرة عباد الله فيها ليلوا كيف يعملون ، وليعبدوه جل اسمه ، وتغيير خلق [عباد] (٢) الله ، وإفساد خاصية الذكورية] (٣) .

وقوله : « ثم رخص لنا أن تنكح المرأة بالثوب إلى أجل » ، قال الإمام : ثبت أن نكاح المتعة كان جائزاً في أول الإسلام ، ثم ثبت أنه نسخ بما ذكر من الأحاديث في هذا الكتاب وفي غيره ، وتقرر الإجماع على منعه ، ولم يخالف فيه إلا طائفة من المبتدعة ، وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك ، وقد ذكرنا أنها منسوخة ، وبالحديث الذي فيه : « نهى عمر - رضى الله عنه - عن المتمتعين » الحديث . ويحمل ذلك على أن من خاطبه عمر قد خفى عنه النسخ ، وأن عمر نهى عن ذلك تأكيداً وإعلاتاً بنسخه . وقد يتعلق

عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ . قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ ، قَالَا : خَرَجَ عَلَيْنَا مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتَعُوا - يَعْنِي مُتَعَةَ النِّسَاءِ .

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا ، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ .

١٥ - (...) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : قَدِمَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُعْتَمِرًا ، فَجَنَّتَاهُ ، فِي مَنْزِلِهِ ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ عَنْ أَشْيَاءَ . ثُمَّ ذَكَرُوا الْمُتَعَةَ . فَقَالَ : نَعَمْ . اسْتَمْتَعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ .

١٦ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ، قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : كُنَّا نَسْتَمْتَعُ بِالْقُبْضَةِ مِنَ التَّمْرِ وَالْدَّقِيقِ الْيَامَ ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، حَتَّى نَهَى عَنْهُ عُمَرُ ، فِي شَأْنِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ .

١٧ - (...) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ - يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ - عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . فَأَتَاهُ آتٌ فَقَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَعَتَيْنِ . فَقَالَ جَابِرٌ : فَعَلْنَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا .

بقوله سبحانه : ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ الآية (١) . ويحمل ذلك عندنا على النكاح الجائز المؤكد . قالوا : قرأ ابن مسعود هذه الآية « فما استمتعتم به منهن إلى أجل » وقراءة ابن مسعود هذه الآية ، ليست عندنا بحجة ؛ لأنها من طريق الآحاد ، والقرآن لا يثبت بخبر الواحد ، ولا يلزم العمل بخبر الواحد في مثل هذا المنقول على أنه قرآن على الصحيح من القول في ذلك ، وذهب زُفَرٌ إِلَى أَنَّ مَنْ نَكَحَ نِكَاحَ مُتَعَةٍ ، فَإِنْ

١٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

النكاح يتأبد.

قال الإمام: وما أراه ذهب في هذا [إلا] ^(١) إلى أن ذلك من باب الشروط الفاسدة إذا قارنت النكاح ، فإنها تبطل ، ويمضى النكاح . فكان حكم الشرع التأييد في النكاح ، واشتراط هذا التأجيل فيه خلاف حكم الشرع ، فبطل ذلك الشرط ، ومضى النكاح على حكم الشرع .

واختلفت الرواية في كتاب مسلم ، في النهي عن المتعة ، ففيه أنه ﷺ نهى عن ذلك يوم فتح مكة . [وقيل] ^(٢) : إنه نهى عن ذلك يوم خيبر ^(٣) . فإن تعلق بهذا من أجاز المتعة ، وزعم أن هذا الخلاف يقدح في الأحاديث الناسخة ؛ لأنه يراه تناقضاً . قلنا : هذا خطأ ، وليس بتناقض ؛ لأنه يصح أن ينهى عن ذلك في زمان ، ثم ينهى عنه في زمان آخر تأكيداً وإشهاراً ، فيسمع بعض الرواة نهيه في زمان ، ويسمع آخرون نهيه ذلك في زمان آخر ، فينقل كل فريق منهم ما سمعه ، ولا يكون في ذلك تكاذب ولا تناقض .

قال القاضي : روى حديث إباحة المتعة جماعة من الصحابة ، فذكر مسلم منهم ابن مسعود ، وابن عباس ، وسلمة بن الأكوع ، وجابر بن عبد الله ، وسبرة بن معبد الجهني ، وليس في هذه الآثار كلها أنها كانت في الإقامة ، وإنما جاءت في مغازيهم ، وعند ضروراتهم في أسفارهم ، وعدم النساء وبلادهم حارة ، وصبرهم عنهن قليل .

وقد ذكر في حديث ابن أبي عمرة أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطرَّ إليها ، كالهيئة والدم ولحم الخنزير ونحوه من ابن عباس . وذكر في حديث مسلم من رواية سلمة بن الأكوع إباحتها في يوم أوطاس . ومن رواية سبرة الجهني إباحتها يوم الفتح ، وهما واحد ، ثم تحريمها حينئذ . وفي حديثهما ومن رواية عليّ تحريمها يوم خيبر . وهو قبل الفتح .

وذكر غير مسلم عن عليّ نهيه - عليه السلام - عنها في غزوة تبوك من رواية إسحق ابن راشد عن الزهري عن عبد الله بن محمد بن عليّ عن أبيه عن عليّ - رضي الله عنه . ولم يتابعه أحد على هذا وهو غلط منه وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ ^(٤) ، وسفيان بن عيينة ، والعمري ، ويونس وغيرهم عن الزهري عن الحسن وعبد الله ابني محمد بن عليّ ، وفيه يوم خيبر ^(٥) وكذلك ذكره مسلم عن جماعة عن الزهري ، وهذا هو الصحيح . وقد

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم . (٢) من ع ، وفي نسخ الإكمال : وفيه .

(٣) حديث رقم (٣٠) بالباب .

(٤) الموطأ ، ك النكاح ، ب نكاح المتعة ٥٤٢/٢ (٤١) .

(٥) الترمذي ، ك النكاح ، ب ما جاء في تحريم نكاح المتعة (١١٢١) .

الوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْسٍ ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، عَامَ أُوطَاسٍ ، فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا . ثُمَّ نَهَى عَنْهَا .

روى أبو داود فى حديث السريبع بن سبرة عن أبيه النهى عنها فى حجة الوداع . وقال أبو داود : وهذا أصح ما روى فى ذلك (١) ، وقد روى عن سبرة - أيضا - إباحة ذلك فى حجة الوداع . وقصته وقصة صاحبه والبردين التى ذكر مسلم حينئذ ، ثم نهى النبى ﷺ [عنها] (٢) حينئذ إلى يوم القيامة ، وروى عن الحسن البصرى أيضا : ما حلت قط إلا فى عمرة القضاء . وروى هذا / عن سبرة الجهنى أيضا .

١ / ٢٣٣

ولم يذكر مسلم فى حديث سبرة تعيين وقت إلا فى حديث أحمد بن سعيد الدارمى وحديث إسحق بن إبراهيم . وحديث يحيى بن يحيى ، فإنه ذكر فيه عام فتح مكة . قالوا : وذكر الرواية بإباحتها فى حجة الوداع خطأ ؛ لأنه لم يكن ثم ضرورة ولا غربة ، وأكثرهم حجوا بنسائهم .

والصحيح فيها مجرد النهى ، كما جاء فى غير رواية ، ويكون تحديد النبى ﷺ النهى عنها يومئذ لاجتماع الناس وتبليغ الشاهد الغائب ، وإتمام الدين وتقرير الشريعة كما قرر غير شئ ، وبين حله وحرامه ، وبثّ تحريم المتعة حينئذ بقوله : « إلى يوم القيامة » ، وعلى هذا يحمل ما جاء فى تحريم المتعة يوم خيبر فى عمرة القضاء يوم أوطاس ويوم الفتح وهو بمعنى يوم أوطاس ؛ إذ هى غزوة متصلة واحدة ، وأنه جدد النهى عنها فى هذه المواطن ، إذ حديث تحريمها يوم خيبر صحيح لا مدفع فيه من رواية الثقات الأثبات عن ابن شهاب لكن فى رواية سفيان عنه : « نهى النبى ﷺ عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر » فتأول بعضهم بأن الكلام منقطع ، وأن يوم خيبر مختص بتحريم الحمر الأهلية ، وأرسل تحريم المتعة على غيرها ليوافق بين الأحاديث . وقال هؤلاء : الأشبه فى تحريم المتعة أنه كان بمكة ، وأما لحوم الحمر الأهلية فبخيبر بغير خلاف ، وهذا حسن لو ساعدته سائر الروايات عن غير سفيان .

والأولى ما قلناه وتقدم من تكرير التحريم ، لكن يبقى بعد هذا ما جاء فى ذكر إباحته فى عمرة القضاء ، ويوم أوطاس ويوم الفتح ، فيحمل أنه - عليه السلام - أباحه لهم للضرورة بعد التحريم ، ثم أطلق تحريمه بعد للأبد بقوله : « من يومكم هذا إلى يوم القيامة » ، فيكون التحريم أولا بعد الإباحة للضرورة عند ارتفاعه بخيبر وعمرة القضاء ، ثم

(١) أبو داود ، ك النكاح ، ب فى نكاح المتعة (٢٠٧٢) .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

١٩ - (١٤٠٦) وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن الربيع بن سبرة الجهني ، عن أبيه سبرة ، أنه قال : أذن لنا رسول الله ﷺ بالمتعة ، فأنطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر ، كانتا بكرة عيطاء . فعرضنا عليهما أنفسنا . فقالت : ما تُعطي ؟ فقلت : ردائي .

تأييد التحريم بمكة في الفتح وحجة الوداع ، وترك الرواية بتحليلها في حجة الوداع ، إذ هي مروية عن سبرة الجهني . وروايات الإثبات عنه أنها في يوم الفتح ، ومجرد النهي يوم حجة الوداع ، فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه الجمهور ، ووافقه عليه غيره من الصحابة من النهي عنها قبل الفتح ، وبترك ما انفرد به من روى عنه تحليلها يوم حجة الوداع ، ويصحح رواية من روى عنه مجرد النهي في حجة الوداع تأكيداً وإبلاغاً .

وأما قول الحسن : إنها كانت في عمرة القضاء لا قبل ولا بعد ، فبرده ثبات حديث خبير وهي قبلها وما جاء في إباحتها في أحاديث يوم الفتح وأوطاس ، مع أن الرواية بهذا إنما جاءت عن سبرة وهو راوي الروايات الأخر وهي أصح ، فترك ما خالف الصحيح .

وقد قال بعضهم : هذا مما تداوله التحريم والإباحة والفسخ مرتين كما قيل في مسألة القبلة . ولا خلاف بين العلماء أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا ميراث فيه ، وفراقها بانقضاء الأجل من غير طلاق ، ووقع الإجماع على تحريمها بعد من جميع العلماء إلا الروافض . واتفق السلف على تحريمها آخرًا إلا ما روى عن ابن عباس من إجازتها ، وقد روى عنه أنه رجع عن ذلك ، وأجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن أنه يفسخ أبدًا قبل الدخول وبعده ، إلا ما تقدم عن زفر .

واختلف كبار أصحاب مالك ، هل يحد فاعله إذا دخل حد البكر والمحصن أولاً حد عليه ؟ لشبهة العقد ، وللخلاف المتقدم فيه ، وأنه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة ، وهذا المروى عن مالك وأصل هذا عند بعض شيوخنا التفريق بين ما حرّمته السنة أو حرّمه القرآن ، وأيضاً فالخلاف بين الأصوليين ، هل يصح الإجماع على أحد القولين بعد الإجماع أم لا ينعقد ؟ وحكم الخلاف باق ، وهذا مذهب القاضي أبي بكر ، وهذا على القول بعدم الصحة عند رجوع ابن عباس عنه ، وأما على ما روى من رجوعه ، فقد انقطع الخلاف جملة .

وكلهم مجمعون أنه إن نكح نكاحاً مطلقاً لكن في نيته ألا يمكث معها إلا مدة نواها ، فإن النكاح جائز وليس نكاح متعة ، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشرط المذكور ، لكن مالكا قال : ليس هذا من الجميل ، ولا من أخلاق الناس . وشذ الأوزاعي فقال : هو نكاح متعة لا خير فيه .

وَقَالَ صَاحِبِي : رَدَائِي . وَكَانَ رَدَاءُ صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رَدَائِي ، وَكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ ، فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى رَدَاءِ صَاحِبِي أُعْجِبُهَا ، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيَّ أُعْجِبْتُهَا . ثُمَّ قَالَتْ : أَنْتَ وَرَدَاؤُكَ يَكْفِينِي . فَمَكَّنْتُ مَعَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا » .

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا بَشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ - حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةٍ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ ؛ أَنَّ أَبَاهُ غَرَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ . قَالَ : فَأَقَمْنَا بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ - ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ - فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ ، فَعَرَجْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي ، وَلِيَ عَلَيْهِ فَضْلٌ فِي الْجَمَالِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدِّمَامَةِ ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا بُرْدٌ . فَبَرَدِي خَلْقٌ ، وَأَمَّا بُرْدُ ابْنِ عَمِّي فَبُرْدٌ جَدِيدٌ غَضٌّ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَسْفَلِ مَكَّةَ أَوْ بِأَعْلَاهَا فَتَلَقَّيْنَا فِتَاةً مِثْلَ الْبَكْرَةِ الْعُنْطَنَةِ . فَقُلْنَا : هَلْ لَكَ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنْكَ أَحَدُنَا ؟ قَالَتْ : وَمَاذَا تَبْذُلَانِ ؟ فَشَرَرْتُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَّا بُرْدَهُ . فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ ، وَيَرَاهَا صَاحِبِي تَنْظُرُ إِلَى عَطْفِهَا . فَقَالَ : إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلْقٌ وَبُرْدِي جَدِيدٌ غَضٌّ . فَتَقُولُ : بُرْدُ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ ، ثَلَاثَ مَرَارٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ . ثُمَّ اسْتَمْتَعْتُ مِنْهَا ، فَلَمْ أَخْرُجْ حَتَّى

وقوله - عليه السلام - : « مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا » : يرد على زفر في قوله : يبطل الشرط ويصح النكاح .

وقوله - عليه السلام - : « وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا » : دليل على أن في ذلك المسمى لا صداق المثل ، وهو قولنا . وهو أصل في كل نكاح فسخ لفساد عقده وتحريمه .
وقوله : « كَانَهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ » [بالعين والطاء المهملتين ، وبينهما ياء بائتين تحتها : البكرة : الفتية] (١) من الإبل .

قال الإمام : العيطاء : الطويلة العنق باعتدال . قال أبو عبيد في مصنفه : هي العيطاء والعنقاء والعطيول ، قال غيره : هي العنطنطة [أيضا] . قال أبو عبيد : والعنطنطة (٢) : الطويلة ، ولم يذكر العنق .

قال القاضي : قال صاحب العين : العنطنطة : الطويلة العنق مع حسن قوام . والعنط : طوال العنق . وقال الهروي : العيطاء : الطويلة العنق في اعتدال ، وهي العنطنطة أيضا .

حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

(...) وحدثني أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي ، حدثنا أبو النعمان ، حدثنا وهيب ، حدثنا عمارة بن غزية ، حدثني الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام الفتح إلى مكة . فذكر بمثل حديث بشر . وزاد : قالت : وهل يصلح ذاك ؟ وفيه : قال : إن برّد هذا خلقٌ مع .

٢١ - (...) حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبد العزيز بن عمر ، حدثني الربيع بن سبرة الجهني ؛ أن أباه حدثه ؛ أنه كان مع رسول الله ﷺ فقال : « يا أيها الناس ، إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا » .

(...) وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبدة بن سليمان ، عن عبد العزيز بن عمر ، بهذا الإسناد ، قال : رأيت رسول الله ﷺ قائما بين الركن والباب ، وهو يقول . بمثل حديث ابن نمير .

٢٢ - (...) حدثنا إسحق بن إبراهيم ، أخبرنا يحيى بن آدم ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني ، عن أبيه ، عن جده قال : أمرنا رسول الله ﷺ بالمتعة عام الفتح ، حين دخلنا مكة ، ثم لم نخرج منها حتى نهانا عنها .

٢٣ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن معبد ، قال : سمعت أبي ، ربيع بن سبرة يحدث عن أبيه سبرة بن معبد ؛ أن نبي الله ﷺ عام فتح مكة أمر أصحابه بالتمتع من النساء . قال : فخرجت أنا وصاحب لي من بني سليم ، حتى وجدنا جارية من بني عامر ، كانتا بكرة عطاء ، فخطبناها إلى أنفسها ، وعرضنا عليها بردين ، فجعلت تنظر فتراني أجمل من صاحبي ، وترى برّد صاحبي أحسن من بردي ، فأمرت نفسها ساعة ، ثم اختارتني على صاحبي ، فكن معنا ثلاثاً ، ثم

أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِرَاقِهِنَّ.

٢٤ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ نُمَيْرٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ .

٢٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ الْفَتْحِ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ .

٢٦ - (...) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ زَمَانَ الْفَتْحِ - مُتْعَةِ النِّسَاءِ - وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمَتَّعَ بِرُذَيْنٍ أَحْمَرَيْنِ .

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمَكَّةَ فَقَالَ : إِنْ نَاسًا أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ، كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ ، يُفْتَنُونَ بِالْمُتْعَةِ - يَعْرِضُ بَرَجُلٌ . فَنَادَاهُ فَقَالَ : إِنَّكَ لَجَلْفٌ جَافٌ ، فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتِ الْمُتْعَةُ تَفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ : فَجَرَّبْ بِنَفْسِكَ . فَوَاللَّهِ ، لَنْ فَعَلْتَهَا لِأَرْجَمَكَ بِأَحْجَارِكَ .

مح الكتاب وأمح إذا درس . قال ابن القوطية : ومح الثوب وأمح إذا بلى . وأنشد غيره لقيس بن ذريح :

/ تلوح مغانيها بحجر كأنها / رداء يمان قد أمح عتيق

ب/٢٣٣

قال القاضي : وقع فى تفسير الحرف فى أصل مسلم من روايتنا عن العذرى وابن سعيد: أى بان به .

وقوله : « إن ناسًا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتنون بالمتعة » : إنما عرض بابن عباس .

وقوله : « إنك لجلف جاف » ، قال الإمام : قال ابن السكيت : الجلف : هو الجافى . قال غيره : وجاز تكرار المعنى لاختلاف اللفظ . وقد تقدم نظير هذا ، قال الهروى : أصل الجلف : الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ، ويقال للذن أيضًا : جلف ، ويشبه الرجل الاحمق بها لضعف عقله ، والجافى ، الغليظ ، وفى حديث عمر : « لا ترهذن فى جفا

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيِّفٍ اللَّهُ ؛ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ ، فَأَمَرَهُ بِهَا . فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ : مَهْلًا . قَالَ : مَا هِيَ ؟ وَاللَّهِ ، لَقَدْ فُعِلَتْ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ .

قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ : إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا ، كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِّ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللَّهُ الدِّينَ وَنَهَى عَنْهَا .

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَأَخْبَرَنِي رَبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ ؛ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ : قَدْ كُنْتُ اسْتَمْتَعْتُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ ، بِرُزْدَيْنِ أَحْمَرَيْنِ ، ثُمَّ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُتْعَةِ .

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَسَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ يَحْدُثُ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَنَا جَالِسٌ .

٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعِينٍ ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ عَنْ أَبِيهِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ . وَقَالَ : « أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ كَانَ أَعْطَى شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ » .

٢٩ - (١٤٠٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ .

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَعِيُّ ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ ، عَنْ مَالِكٍ ،

الحقو : أى فى تغليظ الإزار . وقال الهروى فى تفسير صفته — عليه السلام — : ليس بالجافى ، ولا المهين : أى الغليظ الخلقة ، ولا المحتقر ، ويقال : ليس هو بالذى يجفو أصحابه ويهينهم . قال غيره : والجافى فى غير هذا من صفات الأسد ، كما قال ابن خالويه فى كتاب الأسد . قال غيره : والجفا من (١) الناس : التباعد .

بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ : إِنَّكَ رَجُلٌ تَائِهٌ ، نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ .

٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ عَلِيٍّ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ .

٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ

وقوله : « إنك لرجل تائه » : هو المرتفع عن طريق القصد .

قال القاضي : إنما المرتفع عن طريق القصد التياه ، كذا قال الهروي . وأما التائه فالخائر ، وأصله من الأرض التيه ، وهي التي لا يهتدى فيها بعلم . وقال صاحب الأفعال : تاه تيهًا وتوها : تكبر ، وأيضا : ذهب عقله .

وقوله : « فجعلت تنظر إلى عطفها » : قال الأصمعي الأعطاف : الجوانب . قال أبو حاتم : ومنه قولهم : نظر في أعطافه ، وفي القرآن : ﴿ ثَانِي عِطْفِهِ ﴾ (١) ، قال مجاهد : رقبته ، ونحوه عن قتادة . وقال الخليل : عطف كل شيء من رأسه إلى وركه . قال الهروي : عطفًا الرجل : ناحيتا عنقه ، ومنكب الرجل عطفه . وقال الأصمعي : والعطف الإبط .

وقوله : « فأمرت نفسها » : أي شاورت نفسها وتراءت في أمرها بأمر القوم . واثمروا إذا تشاوروا ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لَيَقْتُلُوكَ ﴾ (٢) ، قال : والمؤتمر الذي يهم بالأمر يفعلوه . والدمامة ، بالدال المهملة : جفاوة ، رجل ذميم : أي حقير ، وهو القبح .

قال الإمام : ذكر مسلم في الباب : ثنا ابن بشار ، ثنا محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن عمرو بن دينار [قال] (٣) : سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله ، وسلمة بن الأكوع الحديث [بالإجماع] (٤) ثم أرفده بقوله : حدثني أمية بن بسطام العيشي ، حدثني يزيد بن زريع ، ثنا روح بن القاسم ، عن عمرو بن دينار ، عن الحسن -

(٢) القصص : ٢٠ .

(٤) من ق .

(١) الحج : ٩ .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

ابن شهاب ، عَنْ الْحَسَنِ وَعَبْدَ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ عَلِيٍّ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُلَيِّنُ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ . فَقَالَ : مَهْلًا يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَعَنْ لَحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ .

٣٢ - (...) وحدثني أبو الطاهر وحرمله بن يحيى ، قالاً : أخبرنا ابن وهب ،

يعني الحسن بن محمد - عن سلمة وجابر - الحديث . قال بعضهم : هكذا الإسنادان في نسخة ابن ماهان ، وسقط من نسخة أبي أحمد الجلودي والكسائي من إسناد يزيد بن زريع ذكر الحسن بن محمد بن عمرو بن دينار وسمة [وجابر وسلمة أنه وهم ؛ لأن الحديث حديث الحسن بن محمد بن عمرو بن دينار وسلمة] (١) ، وكذلك رواه شعبة عن عمرو بن دينار [قال] (٢) ، سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر وسلمة بذلك على ما تقدم .
قال القاضي : قال لنا القاضي الشهيد : انظر قوله عن الحسن بن محمد عن سلمة فلم يدركه .

قال القاضي : وقد ذكر مسلم في الباب أيضاً قبل هذا : ثنا عثمان ، ثنا جرير عن إسماعيل بن أبي خالد بهذا عطفًا على رواية إسماعيل عن قيس عن ابن مسعود ، ثم قال : وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا وكيع ، عن إسماعيل وجرير بهذا . كذا عند العذري وابن سعيد وابن أبي جعفر ، ولم يكن عند السمرقندي وجرير ، وإثباته خطأ بين ، وإنما رواية جرير عن إسماعيل كما تقدم في سند عثمان ، ولعله كان مخرجًا بعد وكيع فغلط في التخريج .

وأخرج بعد إسماعيل وذكر أيضاً في الباب بعد . ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ، ثنا بشر - يعني ابن المفضل . كذا عند جميعهم ، وفي بعض الروايات : ثنا أبو بكر ، ثنا بشر . والصحيح الأول . ووقع في الباب في حديث حرمله عن ابن وهب قال ابن أبي عمرة : إنما كانت رخصة . كذا لهم ، وفي كتاب العذري قال ابن عمر ، بغير هاء ، وهو خطأ فاحش .

وقوله في هذا الحديث : فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله . سيف الله هذا هو خالد بن الوليد المخزومي ، وتسميته بسيف الله مشهور ؛ لقول النبي ﷺ فيه : « إنه سيف من سيوف الله ، سله الله على الكفار » (٣) . وفي الباب في حديث سلمة بن شبيب بسنده

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

(٣) أحمد في المسند ٨/١ عن أبي بكر .

أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ أَبِيهِمَا ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ .

عن عمر بن عبد العزيز : حدثني الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه . كذا في الأصول ، وهو الصحيح المتكرر في سائر أحاديث الباب والمعلوم المشهور ، [وكان في كتاب شيخنا الصدفي من رواية العذري : حدثني ابن سبرة] (١) ، وكذا قيدناه عنه ، وقال لنا : هو خطأ وسائر من حدثنا به عن العذري كان عنده ابن سبرة على الصواب .

وقوله : « نهى عن لحوم الحمر الأنسية » : كذا ضبطناه عنهم بفتح الهمزة والنون ، ورواه جماعة : « الإنسية » . والأنس ، بفتحها : الناس ، وكذلك « الإنس » بكسر الهمزة . ولا خلاف بين العلماء في الأخذ بحديث النهي عن أكل لحوم الحمر الإنسية ، إلا شيئاً روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف ، وقد اختلف عنهم في ذلك أيضاً . واختلفت الرواية عن مالك ، هل ذلك على الكراهة أو التحريم ؟

واختلف في علة تحريمها بحسب ما جاء به الآثار ، فقليل : لأنها لم تكن قسمت ، وقيل : خوف فناء الظهر والحمولة ، وقيل : لأنها كانت جلالة ، وقيل : نهى تحريم لغير علة ، وسيأتي في كتاب الأطعمة والذبائح تمام هذا .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك في الهامش بسهم .

(٤) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

٣٣ - (١٤٠٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا ».

٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُنَّ: الْمَرْأَةَ وَعَمَّتِهَا، وَالْمَرْأَةَ وَخَالَتِهَا.

٣٥ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ: ابْنُ مَسْلَمَةَ مَدَنِيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ - عَنْ

وقوله: « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » ، قال الإمام : الفروج تستباح في الشريعة بالنكاح وملك اليمين ما لم يمنع من ذلك مانع ، والمانع على قسمين : مانع يتأبد معه التحريم ، ومانع لا يتأبد .

فالذي يتأبد تحريمه على تفصيل نذكره ، / وهو خمسة أقسام : إحداها : يرجع إلى التحريم فيه إلى العين كالأم والأخت وشبهها ولا خلاف في تأييد تحريم ذلك ، وباقيا يرجع التحريم فيها لعل طرأت كالرضاع المشبه بالنسب ولا خلاف في التأييد به أيضا ، والصهر والنكاح والملاعة لمن لاعانها ، والمتزوجة في العدة .

فأما الصهر فهو أربعة أقسام :

تزويج الرجل امرأة ابنه ، والابن امرأة أبيه ، فهذان القسمان يحرمان جميعا [بالعقد ^(١)] .

والقسم الثالث : تزويج الربيبة ، فإنها لا تحرم بالعقد ولا خلاف في ذلك .

والرابع : أم الزوجة ، فمذهب الفقهاء وجمهور الصحابة أنه تحرم بالعقد على البنت ، وذكر عن علي ومجاهد أنها لا تحرم إلا بالدخول على البنت .

وسبب الخلاف في ذلك : قوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ

ابن شهاب ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :
« لَا تُنْكَحُ الْعَمَةُ عَلَى بِنْتِ الْأَخِّ ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخْتِ عَلَى الْخَالَةِ » .

٣٦ - (...) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني قبيصة بن ذؤيب الكعبي ؛ أنه سمع أبا هريرة يقول : نهى رسول الله ﷺ أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها .

مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴿١﴾ هل هذا النعت والتقيد راجع إلى النساء المذكورات آخر ، أم [عائد على] (٢) المذكورات أولاً وآخرًا ؟

والأرجح ما ذهب إليه الجمهور لوجوه ، منها : أن الاستثناءات والشروط عند جماعة من أهل الأصول تعود إلى أقرب المذكورات إليها وكذلك أصل النحاة أيضا ، ولأن العامل إذا اختلف لا يصح الجمع معه بين المنعوتات في نعت واحد وإن اتفق إعرابها ، وهذا من ذلك لأن النساء المذكورات أولاً مخفوضات بالإضافة ، والمذكورات آخرًا مخفوضات بحرف الجر ، فلا يجمع بين نعت المخفوضات بالإضافة وبين نعت المخفوضات بحرف الجر لما ذكرناه .

وأما الملاعة فيتأبد تحريمها عندنا على من لاعنها وخالف فيه غيرنا ، وكذلك المتزوجة في العدة مختلف في تأييد تحريمها أيضًا .

وأما الذى لا يتأبد معه التحريم ويرتفع بارتفاعه ويعود بعودته ، فمنه ما يرجع إلى العدد كنكاح الخامسة ، ومنه ما يرجع إلى الجمع كالجمع بين الأختين ، والجمع بين المرأة وعمتها ، ومنه ما يرجع إلى غير ذلك كالمجوسية والمرتدة وذات الزوج وشبه ذلك .

فأما ما يحرم الجمع بينهما من النساء بالنكاح فيعقد على وجهين : أحدهما : أن يقال : كل امرأتين بينهما نسب لو كانت إحداهما ذكراً حرمت عليه الأخرى ، فإنه لا يجمع بينهما ، وإن شئت أسقطت ذكر بينهما نسب وقلت بعد قوله : لو كانت إحداهما ذكراً حرمت عليه الأخرى من الطرفين جميعاً .

وفائدة هذا الاحتراز بزيادة النسب أو من الطرفين جميعاً مسألة نكاح المرأة وريبتها ؛ فإن الجمع بينهما جائز . ولو قدر أن امرأة الأب رجل لخلت له الأخرى لأنها أجنبية ، ولأن التحريم لا يدور من الطرفين جميعاً . هذا حكم النكاح ، وتدخل فيه عمة الأب وخالته وشبه ذلك من الأبعاد ؛ لأن العقد يشتمل على ذلك .

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : فَنَرَى خَالََةَ أَبِيهَا وَعَمَّةَ أَبِيهَا بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ .

٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ،

وأما الجمع بملك اليمين [بين من ذكرنا تحريم الجمع بينهما بالنكاح ، ففيه اختلاف ، فقيل : لا يجمع بين الأختين بملك اليمين] (١) وهو جُلُّ قول الناس ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (٢) ، وقيل : ذلك بخلاف النكاح ؛ لقول الله تعالى : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (٣) ، فعم ، فصار سبب الخلاف أى العمومين أولى أن يقدم ؟ وأى الآيتين [أولى] (٤) أن يخص بها الأخرى ؟ والأصح تقديم آية النساء والتخصيص بها ؛ لأنها وردت فى نفس المحرمات وتفصيلهن ، وكانت أولى من الآية التى وردت فى مدح قوم حفظوا فروجهم إلا عما أبيح لهم ، وأيضا فإن آية ملك اليمين دخلها التخصيص باتفاق ؛ إذ لاتباح له بملك اليمين ذوات محارمه اللاتى يصح له ملكه لهن ، وما دخله التخصيص من العموم ضعف .

قال القاضى : أجمع المسلمون على الأخذ بهذا النهى فى الجمع بين الأختين ، وفى الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها فى النكاح ، أو فى الوطء بملك اليمين ، وقد كان فى جمع الوطء بملك اليمين اختلاف من بعض السلف استقر بعد الإجماع عليه ، إلا طائفة من الخوارج لا يلتفت إلى قولهم قالوا : يجمع بين الأختين بملك اليمين ، وبالجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها عموماً ؛ تعلقاً بظاهر قوله : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ ، ثم قال : ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (٥) ، وتعلقاً بأن أخبار الأحاد لا يخصص بها عموم القرآن . وهما مسألتا خلاف بين أهل الأصول . والصحيح جوازهما ؛ لأن خبر النبى ﷺ مبين مفسراً لما جاء به عن الله ، ونحن متعبدون بامتثاله وللإجماع بإلحاق الجمع بين هؤلاء بالجمع بين الأختين مع هذه الآثار الصحيحة المفسرة لمجمل الآية المبين لها يرد عليهم . وعلة ذلك ما يفضى ذلك إليه من التقاطع والتدابير بغيرة الضرائر ، وأنها العلة الموجودة فى الأختين .

وقاس بعض السلف على هذا جملة القرابة ، فمنع الجمع بين بنتى العم أو بنتى الخال ، أو بنتى العمّة أو الخالة . وجمهور العلماء وأئمة الفتوى على خلاف هذا ، وقصر التحريم على ما نص عليه أو ما ينطلق عليه لفظه من العمات والخالات وإن علون . وكذلك اختلفوا فى الجمع بين زوجة الرجل وابنته من غيرها ، فأجازة جمهورهم إذا

(٢) النساء : ٢٣ .

(٥) النساء : ٢٤ .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

(٤) من ع .

(٣) النساء : ٣ .

عَنْ يَحْيَى ؛ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا » .

٢٣٤/ب

لم يجمعهما حرمة النسب ، وخالف الحسن وابن أبي ليلى وعكرمة فلم يجيزوا الجمع بينهما ، وعموم قوله : « لا يجمع بين المرأة وعمتها » يبين الرواية الأخرى : « لا تنكح العمة على بنت الأخ ، ولا بنت الأخت على الخالة » ، وأنه لا فرق بين نكاح إحداهما على الأخرى ، وأن المنهى عنه الجمع بينهما فقدمت العمة أو الخالة ، أو بنات أخواتهن أو إخوانهن ، وكيف ، وفي الحديث الآخر / : « لا تنكح المرأة على عمتها » يجمع النهى بين الطرفين ، وهذا النهى عن الجمع ، وفي كتاب أبي داود : « لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى » (١) .

وهذا العموم شامل للوطء بالنكاح وملك اليمين ، إلا إن عُقِدَ النكاح عليهما معاً أو فى الآخرة منهما لا يصح ، إذ لا تراد إلا للوطء ، وعقد مجرد الملك يصح إذ يراد به لغير الوطء ، وقول ابن شهاب يرى عمة أبيها وخالة أبيها بتلك المنزلة صحيح ؛ لأنه ينطلق عليها عمة وخالة وإن علون ؛ إذ العمة هى كل امرأة لها عليك ولادة ، فأخت الجدة للأب خالة ، وأخت الجد للأم عمة .

وقوله : « ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسم على سوم أخيه » (٢) ، وفى الرواية أخرى : [« حتى يأذن له » (٣) ، وفى الأخرى] (٤) : « حتى يذر » (٥) ، وفى الحديث الآخر : « لا يبيع بعضكم على بيع أخيه » (٦) ، قال الإمام : معناه : لا يسم على سومه . وقد صرح بذلك فى حديث آخر من هذا الكتاب ، وعلمته ما يؤدى إليه من الضرر ، وقد كره بعض أهل العلم بيع المزايدة فى الحلف خوفاً من الوقوع فى ذلك . وإن قلنا إنما يمنع من ذلك مع التراكن إلى البيع خرج بيع الحلف من ذلك ، وكذلك الخطبة على خطبة الغير محملة عند أهل العلم على أن المنع إذا حصل التراكن ؛ بدليل حديث فاطمة بنت قيس لما أخبرت النبى ﷺ بأنها خطبها ثلاثة ؛ فلم تنكر دخول بعضهم على بعض [فى الخطبة] (٧) . وقوله لها : « أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه » ، ومعناه : أنه كثير الأسفار وقد يعبر عن ترك السفر وعن الإقامة بالمكان واجتماع الأمر فيه بإلقاء العصا ،

(١) أبو داود ، ك النكاح ، ب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء (٢٠٦٥) عن أبي هريرة .

(٢) حديث رقم (٥٤) من هذا الكتاب .

(٣) حديث رقم (٥٠) من هذا الكتاب .

(٤) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

(٥) حديث رقم (٥٦) من هذا الكتاب .

(٦) حديث رقم (٤٩) من هذا الكتاب .

(٧) زائدة فى ع .

(...) وحدثني إسحاق بن منصور ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن شيبان ، عن يحيى ، حدثني أبو سلمة ؛ أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ . بمثله .

٣٨ - (...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، عن هشام ، عن محمد ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه . ولا يسوم على سوم أخيه ، ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي صحفتها . ولتنكح . فإنما لها ما كتب الله لها » .

قال الشاعر :

فألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالإياب المسافر
وذهب بعضهم إلى أن معنى : « لا يضع (١) عصاه عن عاتقه » الأدب ولم يرد به
الضرب بالعصا ، وعلى ذلك قول الشاعر :

تركت أهل الصبا وشأنهم فلم تعد لى العصا ولم أعد
معناه : لم ترفع على عصا اللوم والعذل لأنى عدلت عن اللهو والصبا ، وقيل : المراد
به : أنه يكثر الضرب . وفيه حجة على جواز الضرب اليسير للزوجة ؛ لأن ظاهره إنكار
الإكثار من الضرب .

قال القاضي : قد جاء هذا الحديث بعد ، وهناك سيعود الكلام عليه . وجاء فى كتاب
مسلم هناك ما يستدل به على أحد التأويلين من قوله فيه : « ضارب للنساء » ، وسنتبه على
ذلك فى مكانه إن شاء الله .

قال القاضي : قيل : معنى « لا يبيع » هاهنا : أى يشتري . وأما يبيعه سلعته على بيع
أخيه فغير منهى عنه ، والأولى أن يكون على ظاهره ، وهو يعرض سلعته على المشتري
يرخص ليزهده فى شراء تلك التى ركن إليها أولا من عند الآخر ، فيشتمل عليه النهى
ويكون على ظاهره . والشراء والبيع ينطلق على المتبايعين معاً .

واختلف عندنا فى هذا إذا وقع من الخطبة على الخطبة أو السوم على السوم بعد
التران ، هل يفسخ العقد أم لا ؟ فذهب الشافعى والكوفيون وجماعة من العلماء إلى
إمضاء العقد ، والنهى ليس على الوجوب . وقال داود : هو على الوجوب ويفسخ .
ولمالك فيها قولان ، ولكبراء أصحابنا ، وقول ثالث : الفسخ فى النكاح قبل البناء أو
يمضى بعد ، ولا خلاف أن فاعل ذلك عاصٍ .

واختلفوا فى حد التران الذى يقع النهى عليه ، هل هو مجرد الرضا بالزوج أو تسمية

٣٩ - (...) وَحَدَّثَنِي مُعْرِزُ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَبِي عَوْنٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهَرٍ ، عَنْ دَاوُدَ ابْنِ أَبِي هَنْدٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا ، أَوْ أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكْتَفَى مَا فِي صَحْفَتِهَا . فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَازِقُهَا .

٤٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى وَابْنِ نَافِعٍ - قَالُوا : أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . حَدَّثَنَا شَبَّابٌ ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

الصدّاق ؟ وقال الشافعي : إنّما هو ممن أذنت المرأة لوليها أن ينكحها من رجل معين . قال الخطابي : وفي قوله : « على خطبة أخيه » دليل أن ذلك إذا كان الخاطب الأول مسلماً ولا يضيق إذا كان يهودياً أو نصرانياً . وهذا مذهب الأوزاعي وجمهور العلماء على خلافه .

وقال ابن القاسم من أئمتنا : وهذا في غير الفاسق ، وأما الفاسق فيخطب على خطبته ، وقيل : معنى النهي إذا أذنت المخطوبة في نكاح رجل بعينه ، فلا يحل لأحد أن يخطبها حتى يأذن الخاطب ، وقيل في معنى قوله : « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه » ، أنه على قوله : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » .

قال القاضي : وقوله : « ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفى ما في صحفتها ، فإن الله رازقها » : لتنفرد بزوجها ، وأكل الناس قلب الصحف إذا كانت فارغة ؛ ولهذا قال - عليه السلام - : « فإن الله رازقها » . قال أبو عبيد : ولم يرد الصفحة خاصة ، إنّما جعلها مثلاً لحظها منها منه ، كأنه إذا طلقها أمالت نصيبها منه إلى نفسها . قال الهروي : « تكتفى ما في إنائها » هو يفتعل من كفأت القدر : إذا كتبتها لتفرغ ما فيها ، وهذا مثل لإمالة الضرة حق صاحبها من زوجها إلى نفسها . قال الكسائي : أكفأت الإناء : كبته ، وأكفأته وكفأته : إذا أملته ، وقيل : هو كناية عن الجماع والرغبة في كثرة الولد ، والأول أظهر .

(٥) باب تحريم نكاح المحرم ، وكرهه خطبته

٤١ - (١٤٠٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ نَبِيِّهِ ابْنِ وَهَبٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ ، بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَحْضُرُ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ . فَقَالَ أَبَانُ : سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ » .

٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، حَدَّثَنِي نَبِيُّهُ بْنُ وَهَبٍ ، قَالَ : بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ ، وَكَانَ يَخْطُبُ ، بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَوْسِمِ . فَقَالَ : أَلَا أَرَاهُ أَعْرَابِيًّا « إِنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَنْكِحُ » . أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عُثْمَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

٤٣ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّاءٍ ، قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ مَطَرٍ

وقوله : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ » ، قال الإمام : اختلف في نكاح المحرم ، هل يجوز أم لا ؟ فقليل : لا يجوز ، وتعلق قائله بهذا الحديث وشبهه ، وقيل : يجوز ، وتعلق من قاله بما روى أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم ^(١) ، فيرجح من لا يجزيه مذهبه بأن النهي الوارد من النبي ﷺ قول ، والذي ذكر من حديث ميمونة فعل ، والقول مقدم على الفعل لأنه يتعدى ، والفعل قد يكون مقصوراً عليه ﷺ ، وقد خصص في النكاح وغيره بخصائص . وقد روى أيضاً في حديث ميمونة من طريق آخر : أنه تزوجها وهو حلال ، وهذا مما يقوى مقدمة القول / ها هنا بلا شك ؛ لأن القول أولى بأن يقدم من فعل مختلف فيه ، ويصح بناء الروايتين في الفعل فيقال : رواية من روى أنه حلال هي الأصل ، وتحمل الرواية الأخرى على أن قوله : « فينكحها وهو محرم » : أي حال في الحرم لا عاقد الإحرام على نفسه ، ومن حل في الحرم قيل له : محرم وإن كان حالاً ، فتبني القولتان على هذا ، وتخرجان عن التكاذب .

وَيَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ » .

٤٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ عُثْمَانَ ، يَلْغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، قَالَ : « الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ » .

٤٥ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ مَعْمَرٍ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهُ طَلْحَةَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فِي الْحَجِّ ، وَأَبَانَ بْنُ عُثْمَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْحَاجِّ ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ : إِنِّي قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ . فَأُحِبُّ أَنْ تَحْضُرَ ذَلِكَ . فَقَالَ لَهُ أَبَانَ : أَلَا أُرَاكَ عَرَاقِيًا جَافِيًا ! إِنِّي سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ » .

٤٦ - (١٤١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ ؛ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ : فَحَدَّثْتُ بِهِ الزُّهْرِيَّ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ ؛ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ .

وأما قوله ﷺ : « لَا يَنْكِحُ » فمعناه : ولا يعقد على غيره ، ووجهه أنه لما كان ممنوعاً نكاح نفسه مدة الإحرام كان معزولاً تلك المدة عن أن يعقد لغيره ، وشابه المرأة التي لا تعقد على نفسها ولا على غيرها .

قال القاضي : الذي صححه أهل الحديث تزوجها حلالاً ، وهو قول كبار الصحابة ورواياتهم ، ولم يأت عن أحد منهم أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده ، وبحديثه أخذ الكوفيون في جواز ذلك ، وخالفهم سائر الفقهاء وأئمة الفتوى ، فمنعوا ذلك وردوه ، إذا وقع ، وقد قال بعضهم : إن النبي ﷺ كان بعث مولاه أبا رافع بعقد نكاحها بمكة

٤٧ - (...) وحدثنا يحيى بن يحيى . أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ .

بوكالته ، والنبي ﷺ بالمدينة ، ثم وافى النبي ﷺ محرماً ، فبنى بها بسرف حلالاً ، واشتهر نكاحه بمكة عند وصوله لها وحلوله بها .

قال الإمام : ذكر مسلم في الباب : ثنا يحيى بن يحيى عن مالك ، عن نافع ، عن نبيه بن وهب ؛ أن عمر بن عبيد الله أراد أن يزوج طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير . ثم ذكره بعد ذلك من حديث حماد بن زيد عن أيوب ، عن نافع قال : ثنا نبيه بن وهب ، قال : بعثنى عمر بن عبيد الله ، وكان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنه . كذا جاء في حديث حماد بن زيد (١) وشيبه بن عثمان . قال بعضهم : وذكر أبو داود هذا الحديث ، وزعم أن مالكا وهم فيه . والقول عندهم قول مالك . قال أبو داود : رواه مالك عن نافع عن نبيه ؛ أن عمر بن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان : إنى أردت أن أنكح طلحة بن عمر بنت شيبه بن جبير (٢) . قال : رواه حماد بن زيد عن أيوب ، فقال : ابنة شيبه بن عثمان ، وكذلك قال محمد بن راشد عن عثمان بن عمر القرشي كما قال أيوب .

قال الدارقطني (٣) : الصواب ما قاله مالك ، وهى ابنة شيبه بن جبير بن شيبه بن عثمان الحجبي ، كذلك نسبها إسماعيل بن أمية عن أيوب ، عن نافع ، عن نبيه كما قال مالك ، وكذلك قال عبد المجيد : عن ابن جريج ، عن أيوب ، عن نافع ، وكذلك قال شعيب بن أبي حمزة : عن نافع ، عن نبيه بن وهب ، وكذلك قال سعيد بن أبي هلال : عن نبيه بن وهب . فقد أصاب مالك في قوله : بنت شيبه بن جبير ، وتابعه هؤلاء الذين ذكرناهم ، وإنما وهم من خالفهم ، والله أعلم . وذكر الزبير بن بكار أن ابنته هذه تسمى أمة الحميد .

قال القاضي : ولعل من قال : شيبه بن عثمان نسبه إلى جده ، فلا يكون خطأ . ووقع في الباب بعده في حديث أبي غسان المسمعي : حدثنا عبد الأعلى ، وحدثني أبو الخطاب زياد بن يحيى ، ثنا محمد بن سواء قال : ثنا سعيد ، عن مطر . كذلكهم وهو الصواب ، ووقع عند الهوزني : « شعبة » مكان « سعيد » ، وإنما هو سعيد بن أبي عروبة .

(١) في ع : أيوب . (٢) أبو داود ، ك المناسك ، ب المحرم يتزوج رقم (١٨٤١) / ١ / ٤٢٧ .

(٣) انظر : الإلزامات والتبع ٣٥٨ / ١ .

٤٨ - (١٤١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو فَرَّازَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ .

قَالَ : وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالََةُ ابْنِ عَبَّاسٍ .

وقول أبان في حديث عبد الملك بن شعيب بن الليث : «ألا أراك عراقيا جافيا» : كذا للعنري والسمرقندي ، ورواه السجزي «أعرايبا» مكان «عراقيا» وهو الصواب . وكذا جاء في حديث المقدمي : «أعرايبا» : أى جاهلا بالسنة كالأعرايبى . والأعرايبى هو البدوى . و «عراقى» هنا خطأ ، إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة حيثئذ جواز نكاح المحرم ، فيصح رواية «عراقيا» : أى آخذا بقولهم فى هذا ، وذاها مذهبهم .

(٦) باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك

٤٩ - (١٤١٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ ، وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ » .

٥٠ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ » .

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ .

٥١ - (١٤١٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ . قَالَ زُهَيْرٌ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، أَوْ يَتَنَاجَشُوا ، أَوْ يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا تَسَالُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لِتَكْتَنِي مَا فِي إِيَّانِهَا ، أَوْ مَا فِي صَحْفَتِهَا .

وقوله : « نهى أن يبيع حاضر لبادٍ أو يتناجشوا » ، قال الإمام : وقوله : « لا يبيع حاضر لبادٍ » فإن مالكا منع ذلك جملةً ، ومحملة عنده على أهل العمود ممن لا يعرف الأسعار ، وأما من يقرب من المدينة ويعرف السعر فلا يدخل في ذلك ، فإن قيل : كيف؟ فقال هذا : وهل يجوز مضرة شخص في ماله لمنفعة شخص آخر ؟ قيل إنما نظر - عليه السلام - في هذا للأكثر على الأول ، ورأى مضرة أهل البوادي في ذلك أخف ؛ لأن ما يبيعونه إنما هو غل عندهم لا أثمان لها عليهم ، وأهل الحضر يخرجون في ذلك أثمانًا تشق عليهم ، وإنما يباح الضرر على هذه الصفة لا مضرة مطلقة .

واختلف عندنا في الشراء للبادي هل يمنع كما منع البيع له ؟ فقول : هو بخلاف

زَادَ عَمَرُو فِي رِوَايَتِهِ : وَلَا يَسُمُّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ .

٥٢ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَنَاجَشُوا ، وَلَا يَبِيعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا يَخْطُبُ الْمَرْءُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ الْأُخْرَى لِتَكْتَفِيَ مَا فِي إِيْنَاهَا » .

٥٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعًا عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ : « وَلَا يَزِدُّ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ » .

البيع ؛ لأنه إذا صار الثمن في يده أشبه أهل الحضر فيما يشترونه ، فيجوز أن يشتري له الحاضر ، فإن وقع البيع والنكاح على الصفات المتقدمة التي ذكر النهي عنها ففي فسخها اختلاف .

قال القاضي : اختلف العلماء في الأخذ بهذا الحديث ، وفي تأويله ، وهل هو على العموم أو على الخصوص ، أو منسوخ في زمان دون زمان ، أو على الوجوب أو الندب ؟ فمشهور مذهب مالك ما تقدم من العمل به على العموم وال لزوم في أهل البادية المتقدم وصفهم . ومن أخذ بالحديث على عموميه من الفقهاء الشافعي والليث ، وقاله جماعة من صحابة النبي ﷺ والسلف . وفي المذهب عندنا لما لك قول آخر ؛ أنه على العموم التام في كل باد وكل طارئ على بلدٍ ، وإن كان من أهل الحضر ، وهو قول إصبع ، وكأنه هنا تأول الظنية بالبدوى على/الطارئ والجاهل بالسعر ، كائنا من كان ؛ إذ هو الغالب على الطارئ . ومفهوم العلة في الحديث بقوله : « دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض » (١) ، وذهب أبو حنيفة وعطاء ومجاهد ومن قال بقولهم إلى أن الحديث معمول به ، وأن ذلك مباح .

ب / ٢٣٥

ثم اختلفوا في تأويل الحديث وعلة رده ، فقال بعضهم : إنما كان ذلك مخصوصاً بزمان النبي ﷺ ، وأما اليوم فلا . وظاهر قول هؤلاء أنه منسوخ .

وقال آخرون : بل يرده حديث « النصيحة لكل مسلم » ، وإلى هذا أشار البخاري في

(١) سيأتي في ك البيوع ، ب تحريم بيع الحاضر للبادي بلفظ : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » رقم (٢٠) .

٥٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ . قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَتِهِ » .

٥٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْعَلَاءِ وَسُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،

كتابهِ وإدخاله في الترجمة : « لا يبيع حاضر لباد » . وقول النبي ﷺ : « وإذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه » (١) وإدخاله داخل الباب مع الحديث المذكور ، وحديث النصيحة لله ، ولرسوله ولعامة المسلمين .

وقيل : بل كان هذا النهي عن تربص الحاضر بسلعة البادى الزيادة في السوق لا أن يبيعها بسعر يومه ؛ لأن البادى غير مقيم فيبيع بسعر يومه فيرتفق بذلك الناس . فإذا قال له الحاضرى : أنا أتربص لك بها وأبيعها لك ، حرّم الناس ذلك الرفق . وقيل : إنما ذلك في البلاد الضيقة التى يستبين فيها الضرر وغلاء السعر إذا لم يبع الجالب متاعه ، فأما البلاد الواسعة التى لا يظهر الضرر فى ذلك فيها فلا بأس ، وقيل : ذلك على الندب ليس على الوجوب ، ثم اختلف من أوجبه إذا وقع ، فعند الشافعى وابن وهب وسحنون من أصحابنا يمضى ، وعند ابن القاسم يفسخ لما لم يفت .

قال الإمام : وأما قوله : « ولا تناجشوا » فصفة النجش عند الفقهاء : أن يزيد فى السلعة ليغتر به غيره لا ليشتريها ، فإن وقع ذلك وعلم أن التناجش من قبل البائع ، كان المشتري بالخيار بين أن يمضى البيع أو يرده . وحكى القزوينى عن مالك أن يبيع النجش مفسوخ ، واعتل بأنه منهى عنه . وهكذا اعتل ابن الجهم لما رد على الشافعى فقال : التناجش عاصٍ ، فكيف يكون من عصى الله يتم بيعه ؟ ولو صح هذا نفذ البيع (٢) فى الإحرام والعدة .

قال أبو بكر : أصل النجش : مدح الشيء وإطراؤه ، فمعناه : لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد فى ثمنها وهو لا يريد شراءها ، فيتبعه غيره ويزيد . وقال غيره : النجش : تنفير الناس عن الشيء إلى غيره . والأصل فيه تنفير الوحش [من مكان] (٣) إلى مكان . قال القاضى : ذكر مسلم فى باب « لا يخطب على خطبة أخيه » : حدثنى أحمد بن

(١) البخارى ، ك البيوع ، ب هل يبيع حاضر لباد ؟ وهل يعينه أو ينصحه ؟ .

(٢) فى ع : العقد . (٣) رائدة فى ع .

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : « عَلَى » سَوْمِ أَخِيهِ ، وَخِطْبَةِ أَخِيهِ .

٥٦ - (١٤١٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، عَنْ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَّاسَةَ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَلَى الْمَنْبَرِ يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَنَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ » .

إبراهيم الدورقي ، حدثني عبد الصمد ، ثنا شعبة عن العلاء ، وسهيل عن أبيهما ، عن أبي هريرة . كذا وقع . قال بعض شيوخنا : صوابه : عن أبيهما ؛ لأن كل واحد إنما حدث عن أبيه وليس بأخوين ، إلا على لغة من قال : أبيهما ، بحذف الواو وفتح الباء ، فيصح على هذا .

(٧) باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

٥٧ - (١٤١٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ .

وَالشَّغَارُ : أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ ابْنَتَهُ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ .

٥٨ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالُوا :

حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، بِمِثْلِهِ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : قُلْتُ لِنَافِعٍ : مَا الشَّغَارُ ؟

٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

وقوله : « نهى رسول الله ﷺ عن الشغار » الحديث ، قال الإمام : أصله في اللغة :

الرفع ، يقال : شجر الكلب : إذا رفع رجله ليبول . وزعم بعضهم أنه إنما يقع ذلك من الكلب عند بلوغه الإنزال والإيلاء ، فإن صح هذا كان التشبيه واقعا متمكنا . وقال الهروي : قال بعضهم : والشجر أيضا : البعد ، ومنه بلد شاغرٌ : إذا كان بعيدا من الناصر والسلطان ، وهو قول الفراء . وقال أبو زيد : يقال : اشتجر الأمر به : أي اتسع وعظم . وقال غيره : ويقال بلدة شاغرة : أي مفتتنة ، لا تمتنع من غارة .

وقد علل بعض العلماء النهي عنه بأنه يصير المعقود به معقودا عليه ؛ لأن الفرجين كل واحد منهما معقود به ومعقود عليه ، وعلى هذه الطريقة يكون فساده يرجع إلى عقده ، ويفسخ على هذا بعد الدخول وقبله . وزعم بعضهم أن ذلك [راجع] (١) لفساد الصداق ، ولأنه كمن تزوج بغير صداق . وعلى هذا يَمْضَى بالدخول على إحدى الطريقتين عندنا في هذا الأصل .

وقد روى عن ابن زياد في كتاب خير من زنته عن مالك ؛ أنه يفوت بالدخول ، وتأول بعض شيوخنا أن يخرج من مذهبنا فيه قولاً ثالثاً : أنه يفوت بالعقد بها على أحد الأقاويل (٢) عندنا [فيما فسد لصداقه] (٣) ، أنه يفوت بالعقد ، وأن الفسخ فيه قبل

السَّراج، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ.

٦٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا شُغَارَ فِي الْإِسْلَامِ».

٦١ - (١٤١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ. زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: وَالشُّغَارُ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجْكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أُخْتُكَ وَأَزْوَجْكَ أُخْتِي.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ عُمَرَ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٦٢ - (١٤١٧) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ

الدخول استحسان واحتياط .

قال القاضي : ذكر بعض العلماء أن الشغار كان من نكاح الجاهلية . يقول : شاغرني وليتي ، أى عاوضني جماعاً بجماع . قال أبو زيد : شغرت المرأة : رفعت رجلها عند الجماع . قال ابن قتيبة : كل واحدٍ منهما يشغر إذا نكح ، وأصله للكلب .

ولا خلاف بين العلماء فى كراهته ابتداء . واختلفوا إذا وقع ، فأجازوه الكوفيون إذا صحح بصداق المثل ، وقاله الليث ، وهو قول الزهرى ، وعطاء وحكوه عن أحمد وإسحق وأبى ثور والطبرى . وأبطله الشافعى ومالك على خلاف عنه فى وقت إبطاله على ما تقدم ، ومذهب الأوزاعى على أحد قولى مالك فى إمضائه وفواته بالدخول . وحكى الخطابى - إبطاله عن أحمد وإسحق وأبى عبيد . وكل من أمضاه يرى فيه صدق المثل .

ولا خلاف أن حكم غير الابنتين من الإماء والأخوات وسائر النساء حكم البنتين ، وقد ذكر مسلم فى حديث ابن أبى شيبَةَ الأختين . أيضاً ، وذكر رواية مسلم قال : إن تفسير الشغار من قول نافع لا من لفظ النبى ﷺ .

واختلف إذا سُمى فى ذلك صداقاً ، فكرهه مالك ورآه من باب الشغار ووجهه لا من صريحه ، وبكرهته ومنعه قال الشافعى وغيره ، لكنهم فرقوا بينه وبين صريحه ، فقالوا :

جَرِيحٌ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشُّغَارِ .

إذا فات بالبناء مضى وكان لهما صداق المثل . وقال أحمد بن حنبل : إذا كان في الشغار صداق فليس/ بشغار ، وهو قول الكوفيين ، قالوا: ولها ما سمي ، وقاله ابن أبي حازم من ١/٢٣٦ أصحابنا .

(٨) باب الوفاء بالشروط فى النكاح

٦٣ - (١٤١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَخْمَرُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ أَحَقَّ الشَّرْطُ أَنْ يُوفَى بِهِ ، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ » .

هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْمُثَنَّى . غَيْرَ أَنَّ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ : « الشُّرُوطُ » .

وقوله : « أحق الشروط أن يوفى به ، ما استحللتم به الفروج » [«أحق» هنا بمعنى : أولى ، لا بمعنى الإلزام ، عند كافة العلماء وحمله بعضهم على الوجوب] (١) .

قال الإمام : اختلف الناس فيمن تزوج امرأة بشرط ألا يخرجها من بلدها وما أشبه ذلك من الشروط ، فقال بعض العلماء : إن ذلك يلزم للحديث المتقدم ، فإن علق الشرط بطلاق وعتاق لزم ذلك عند مالك ، ولا يلزم عنده إذا لم يعلق بطلاق أو عتق ، بل أوقعه شرطا مجردا .

قال القاضي : واختلف عندنا ، هل عقده على هذه الصفة مباح أو مكروه ؟ فأجازه سحنون ابتداء ، وكرهه غيره ، وقال مالك : لا يحل ابتداء . وقال بعضهم : يفسخ به النكاح . وتأويل الحديث عند بعض علمائنا : أنه فيما وقع فى ذلك من شرط صداق ونحلة وجهاز ومؤنة ، مما يدوم به الألفة ، وتصلح به الصحبة ، لا مما يناقض حكمها ويخالف موضوعها .

وقوله : « ما استحللتم به الفروج » مما يؤكد الوفاء بها ؛ إذ لكل شرط شرطته المرأة على زوجها حق فى استحلال فرجها ، وقد يحتج به من يوجب الوفاء بها ويلزمه . وقوله - عليه السلام - : « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل » يرد قولهم .

ووقع فى آخر هذا الحديث قول مسلم : هذا لفظ حديث أبى بكر وابن المثنى ، غير أن ابن مثنى قال : «الشروط» . كذا فى روايتنا عن شيوخنا وفى بعض النسخ «ابن نمير» فى الموضعين مكان «ابن مثنى» ، ويشبه أن يكون الصحيح أحد الوجهين ، فإن أول سند الحديث عن ابن نمير وابن مثنى وغيرهما .

(٩) باب استئذان الثيب فى النكاح بالنطق ، وال بكر بالسكوت

٦٤ - (١٤١٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ » قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ : « أَنْ تَسْكُتَ » .

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ . ح وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ . ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقُ ، عَنْ مَعْمَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ . بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ وَإِسْنَادِهِ .

وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ وَشَيْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ . فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

٦٥ - (١٤٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقُ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ : قَالَ ذَكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْجَارِيَةِ يُنْكَحُهَا أَهْلُهَا ، أَتُسْتَأْمَرُ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ ، تُسْتَأْمَرُ » فَقَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ لَهُ : فَإِنَّهَا تَسْتَحْيِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِيَ سَكَتَتْ » .

٦٦ - (٤١٢١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قُلْتُ لِمَالِكٍ : حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ،

وقوله : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، وال بكر تستأذن فى نفسها [وإذنها

وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا ، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا « ؟ قَالَ : نَعَمْ .

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْفَضْلِ ، سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جَبْرِ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الشَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَإِذْنُهَا سَكُوتُهَا » .

صماتها] (١) ، وفى حديث آخر : « الشيب أحق بنفسها ، والبكر تستأمر ، وإذنها سكوتها » ، وفى بعض طرقه : « والبكر يستأذنها أبوها فى نفسها ، وإذنها صماتها » ، قال الإمام : الأيم هاهنا : هى الشيب خاصة ، والأيم فى غير هذا : التى مات زوجها أو طلقها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾ (٢) والبكر : التى لا زوج لها أيم أيضاً ، وكذلك الرجل الذى لا امرأة له ، ويقال : تأيمت المرأة : إذا أقامت لا تتزوج . وأشد ثعلب : وقولا لها يا حبذا أنت هل بدا لها أو أرادت بعدنا أن تأيما

قال أبو عبيد : يقال : رجل أيم وامرأة أيم ، وإنما قيل ذلك للمرأة ؛ لأن أكثر ما يكون فى النساء فهو كالمستعار فى الرجال . يقال : أيم بين الأيمة ، ويقال : الغزو مأيمة ، أى يقتل الرجال فيصير نساؤهم أيامى ، وقد آمت تميم وإمت أنا ، قال الشاعر :
لقد آمت حتى لا منى كل صاحب رجاء بسلمى أن يثيم كما إمت
وفى الحديث : كان يتعوذ من الأيمة ، والعيمة والغيمة . فالأيمة أن يطول العزبة ، والعيمة شدة الشوق إلى اللبن . يقال : ماله آم وعام ، أى فارق امرأته وذهب لبنه . والغيمة شدة العطش .

قال القاضى : وهذا الحديث أصل من أصول الأحكام صحيح من روايات الثقات ، وإن اختلفت ألفاظهم فى بعضه من قولهم : الأيم . وقال بعضهم : والشيب مفسراً [وفى رواية بعضهم « اليتيمة » مكان « البكر » مفسراً أيضاً ، ولم يذكره مسلم] (٣) ، وقد رواه شعبة كذا عند مالك ، وعن مالك : رواه أكثر أقرانه ومن هو أكبر منهم ، مثل أبى حنيفة ، والليث ابن سعد وشعبة والثورى ، وابن عيينة . وقد رواه مسلم أيضاً عن ابن عيينة عن زياد بن سعد بمثل تقييد مالك .

واختلف فى معنى الأيم هنا ، مع اتفاق أهل اللغة أنه ينطلق على كل امرأة لا زوج لها ، كانت صغيرة أو كبيرة ، أو بكرًا أو ثيبا . قاله الحارثى وإسماعيل القاضى وغيرهما .

(١) من ع .

(٢) النور : ٣٢ .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

٦٨ - (...) (وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : «الثَّيْبُ

والأئمة العزبة ، ورجل أئمة وامرأة أئمة ، وحكى أبو عبيد : أئمة ، وحكى الحري عن ابن الأعرابي فيما تقدم من قولهم : الغزو مائة ، ينبغى أن تكون ما أمه .
ثم اختلف العلماء ما المراد بهذا الحديث ؟ فذهب علماء الحجاز وكافة الفقهاء إلى أن المراد بها هاهنا : الثيب التى فارقها زوجها ، واستدلوا بأنه أكثر استعمالاً فيمن فارق زوجته بموت أو طلاق ، وبرواية الأئمة أيضاً فيه الثيب مفسراً ، وبمقابلته بقوله : « والبكر تستأمر فى نفسها » . فدل أن الأول من عدا البكر وهى الثيب ، وأنه لو كان المراد بالأئمة كل من لا زوج له من الأبكار وغيرهن ، وأن جميعهن أحق بأنفسهن ، لم يكن لتفصيل الأئمة من البكر معنى .

وذهب الكوفيون وزفر إلى أن الأئمة هنا ينطلق على ظاهره فى اللغة ، وأن كل امرأة - بكرة أو ثيباً - إذا بلغت أحق بنفسها من وليها ، وعقدها على نفسها جائز . وهو قول الشعبى والزهرى وزفر ، قالوا : وليس الولي من أركان صحة العقد ، ولكن من تمامه [وجماله . وحجتهم : معنى اللفظ فى اللغة فى الأئمة] (١) ، ولقوله : « وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ » (٢) ، وذلك يصح من كل من لا زوج له . وقال الأوزاعى ومحمد بن الحسن وأبو يوسف : إن صحة العقد موقوف على إجازة القاضى .

واختلف أيضاً فى قوله : « أحق من وليها » ما هو ؟ هل هو بالإذن فقط ، أو بالعقد والإذن ؟ [فعند الكافة بالإذن لا غير ، وعند هؤلاء : العقد والإذن] (٣) ، قال القاضى إسماعيل : لم يدخل الأب فى جملة الأولياء المذكورين فى الحديث ؛ لأن أمره فى ولده أرفع ، يعنى بقوله فى البكر ، وقوله : « تستأمر فى نفسها » وهو قول مالك من رواية جماعة ، وأن المراد به هنا ، اليتيمة ، وحمل غيره الاستئذان هنا والاستئذان فى البكر على ظاهره فى ذوات الآباء ، وأنه على النذب والترغيب لا على الوجوب ، وروى - أيضاً - نحوه عن مالك ، وقاله الشافعى وأحمد وإسحق وابن أبى ليلى وغيرهم . وقال الكوفيون والأوزاعى / يلزم ذلك فى كل بكر .

٢٣٦ / ب

قال إسماعيل القاضى : فى الحديث معنيان :

أحدهما : أن الأيامة كلهن أحق بأنفسهن من أوليائهن ، وهم من عدا الأب من الأولياء .

والثانى : تعليم الناس كيف تستأذن البكر .

(٢) النور : ٣٢ .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

(٣) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهُا فِي نَفْسِهَا ، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا « وَرَبَّمَا قَالَ :

قال غيره : يحتمل قوله : « الأيم أحق بنفسها » : فى كل من عقد وغيره ، كما قال داود وأبو حنيفة ، ويحتمل أنه أراد أنها أحق بالرضا بخلاف البكر فى الأب ، لكن لما قال — عليه السلام — : « أيما امرأة نكحت بغير ولى فنكاحها باطل » (١) وقوله : « لا نكاح إلا بولى » (٢) دل أن المراد بقوله : « أحق بنفسها » أنه الرضا دون العقد ، وحق الولى فى العقد .

ودل قوله : « أحق بنفسها من وليها » أن وليها فى إنكاحها حقاً ، لكن حقها هى أكثر ؛ لأن لفظة «أفعل» : تقتضى المفاضلة مع المشاركة ، وحقها : هو أنه لا يتم ذلك إلا برضاها .

وقوله : « وإذنها صماتها » اختلف فى مذهبنا ، هل من شرط ذلك إعلامها بأن إذنها صماتها أم لا ؟ مع اتفاقهم على استحباب ذلك وهو حكم ذات الأب عند من تقدم ، واليتيمة عند الجمهور ، وحكى الاسفرايينى قولاً لأصحابه : أن اليتيمة لا بد لها من النطق بالرضا بخلاف ذات الأب . قال الخطابى : وذات الجد ، وحكاها عن الشافعى . قال الإمام : اختلف الناس فى افتقار النكاح إلى ولى ، فأوجبه مالك على الإطلاق ، وأوجبه داود فى البكر خاصة ، وأسقطه أبو حنيفة فى الثيبات وفى الأبكار البوالغ الجائزات الأمر . واعتبر أبو ثور إذن الولى خاصة .

فلمالك قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٣) فخاطب الأولياء ولو لم يكن لهم فى ذلك حق لما خطابهم بذلك ، وقوله ﷺ : « لا نكاح إلا بولى » وقد قال بعض أهل العلم : إن لفظ النهى للذات الواقعة إذا ورد فى الشرع ، فإنه وإن حمل على نفى الكمال أو تردد بينه وبين الجواز — على ما سبق القول فيه قبل هذا — فإن ذلك إنما يكون فى العبادات التى لها موقعان ، موقع إجزاء ، وموقع كمال . وأما النكاح والمعاملات فليس لها إلا موقع واحد وهو نفى الصحة .

وأما داود فله قوله ﷺ : « الثيب [أحق بنفسها » الحديث المتقدم ، ففرق فيه بين البكر والثيب [(٤) ، فلو كانا يستويان فى افتقارهما إلى الولاية لم يكن للفرقة معنى ، وقد نص فى الثيب أنها أحق بنفسها من وليها ، وفى البكر أنها تستأمر ، وهذا نص ما

(١) الدارمى فى سنته ، ك النكاح ، ب النهى عن النكاح بغير ولى ١٣٧/٢ عن عائشة .

(٢) الدارمى ك النكاح ، ب النهى عن النكاح بغير ولى ١٣٧/٢ عن أبى بردة عن أبيه .

(٣) البقرة : ٢٢١ .

(٤) فى هامش ع .

«وَصَمَّتْهَا إِقْرَارَهَا».

ذهب إليه من التفرقة . وأجاب أصحابنا عن ذلك : بأن المراد أنها أحق بنفسها في تعيين الأزواج لا في تولي العقد ، كما قال داود : إنها أحق فيهما جميعاً . قال أصحابنا : والدليل لما قلناه : أن لفظة « أحق » من أبنية المبالغة وذلك يشعر بأن للتولي حقاً ما معها ، وليس إلا ما قلناه من تولي العقد .

وأما أبو حنيفة فله القياس على البياعات ، فإنها تنعقد وإن باشرتها المرأة بنفسها ، وكذلك إجازتها لنفسها . وإذا ثبت أن بيعها وإجارتها لا يفتقر إلى ولاية ، [والنكاح لا يخلو أن يكون بيعاً أو إجارة ، وأى ذلك كان وجب ألا يفتقر إلى ولاية] ^(١) قياساً على ما قلناه ، وتحمل الظواهر الواردة بإثبات الولاية على الأمة والبكر الصغيرة ، ويخص عمومها بهذا القياس وتخصيص العموم بالقياس مختلف فيه عند أهل الأصول .

وأما أبو ثور فله قوله عليه السلام : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ؛ فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » ، ودليل هذا الخطاب : أنها إذا نكحت بإذن وليها فنكاحها صحيح ، وأيضا فإن الولي إنما أثبت لما يلحقه من المعرة بأن تضع نفسها في غير كفاء ، فإذا أذن سقط حقه في ذلك ، فلا معنى لتوليها العقد .

والولي إذا تولى العقد تولاه على قسمين :

أحدهما : يفتقر إلى إذن المنكحة .

الثاني : لا يفتقر إلى ذلك .

فأما الذي يفتقر إلى ذلك فالعقد على سائر الثيبات إلا ذات الأب إذا تثبت قبل البلوغ ، ففي افتقار عقد أبيها إلى استئذنها ثلاثة أقوال عندنا : إثباته على الإطلاق ، [وإسقاطه على الإطلاق] ^(٢) ، وإثباته ما لم تبلغ فإذا بلغت سقط . وأما التي تثبت بعد البلوغ فلا أعلم خلافاً بين الأئمة أنها لا تجبر ، إلا شيئاً ذكر عن الحسن أن الأب يجبرها على الإطلاق ، ولعله أراد التي تثبت قبل البلوغ .

وأما الذي لا يفتقر إلى إذن ، فالسيد في أمته ، والأب في ابنته البكر قبل أن تبلغ عند سائر العلماء ، إلا من شذ منهم ، ورأيت بعض العلماء حكى الاتفاق في ذلك ، والرد على هؤلاء الشواذ إن لم يثبت الاتفاق قبلهم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي يَتَسَنَّوْنَ مِنَ الْمَحِيضِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾ ^(٣) فأثبت من لم تحض من نسائنا ، فدل على صحة العقد عليها قبل البلوغ ؛ إذ غير البالغ لا يصح منها أن تعقد .

وهذا الجبر مختص بالآباء ، فأما غيرهم من الأولياء فلا يملكون جبر هذه البكر ، وإن كانت يتيمة على المشهور من المذهب عندنا . وعندنا قول شاذ : أن لغير الأب من الأولياء

(١ ، ٢) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

(٣) الطلاق : ٤ .

جبر البكر اليتيمة قياساً على الأب .

وأما إذا بلغت البكر فجب الأب إياها ثابت عندنا وعند الشافعى ، استصحاباً لما اتفق عليه من ذلك ، ولما ثبت بالدليل قبل البلوغ . وقال أبو حنيفة : لا يجبرها الأب إذا بلغت لما وقع هاهنا فى كتاب مسلم من قوله : « يستأمرها أبوها » ، ويحمل هذا عندنا على النذب ، وقد قال أبو داود : أبوها ليس بمحفوظ ^(١) فى هذا الحديث ؛ لأن قوله : « الثيب أحق بنفسها » دليله أن البكر لا تكون أحق بنفسها ، وقد جعل البكر البالغ أحق بنفسها كالثيب ، وهذا ينافى دليل الخطاب الذى قلناه .

فأما إذا عتست البكر فى بيت أبيها ، فالمذهب عندنا على قولين فى جبره إياها على النكاح ، فمن رأى أن العلة فى الجبر مجرد البكارة أثبتته هاهنا لوجودها . ومن رأى أن العلة جهل البكر الصغيرة بالأمر نفاه هاهنا ، لمعرفة هذه الأمور ؛ لكبر سنهما .

وإذا كانت الثيوبه / من رثاً ، فالمذهب أيضاً عندنا على قولين فى تأثيرها فى رفع الجبر ، فمن رأى أن الثيوبه من مجردها علة فى إسقاط الجبر أسقطه هاهنا . ومن رأى أنها تكون علة إذا انضاف إليها وصف آخر — وهو أن يكون بنكاح أو شبهة نكاح لم يسقط الجبر هاهنا .

٢٣٧ / ١

والولاية على قسمين : عامة وخاصة .

فالعامة : ولاية الإسلام .

والخاصة : ولاية النسب أو ما حل محله كالوصى أو ما تشبه به كالولى الأعلى ، أو ما أقاله الشرع نائباً عنه كالسلطان .

فولاية النسب أولى بالتقدمة من هذه الولايات المذكورة ، إلا أن يكون وصى من قبل الأب ، ففى تقدمته فى البكر على أولياء النسب خلاف عندنا . وإنما دخل الولى لينفى عن نفسه المعرة أن تضع نفسها فى غير كفاء .

والمشهور عندنا أن الكفاءة معتبرة بالدين دون النسب . وفى اعتبار اليسار من الزوج فى الموسرة ، واعتبار الحرية الأصلية فى متزوج العربية اضطراب فى المذهب . وحديث فاطمة بنت قيس فى تزويجها أسامة ، وضباغة فى تزويجها المقداد بن الأسود — ردّ على من يقول : إن النكاح يفسخ .

وقد حكى [أبو حامد] ^(٢) عن ابن الماجشون من أصحابنا : أنها إذا تزوجت غير كفاء فسخ النكاح وإن رضوا أجمعون ، ولعله يريد : إذا تزوجت فاسد الدين ، ممن يغلب

(١) أبو داود ، ك النكاح ، ب فى الثيب (٢٠٩٩) عن عبد الله بن الفضل .

(٢) فى هامش ع .

على الظن أنه يفسد دينها ، فيصير ذلك حقاً لله سبحانه ، فيفسخ حينئذ .
ولو تزوجت بغير ولى والزوجان يعتقدان إباحة ذلك أو يجهلان الحكم فيها ، لم يكن فى ذلك حد . ولو كانا يعتقدان تحريم ذلك لم يكن فى ذلك حد أيضاً ، إلا عند الصيرفى من أصحاب الشافعى فإنه [رأى] (١) فيه الحد وطرده . وقوله : ألا يكون فيه صداق ولا يلحق فيه نسب ، وحجته قوله : الزانية التى تنكح نفسها . ويحتج بأن النبيذ يحد شاربه ولا يرفع عنه الحد وجود الخلاف فيه ، ومجمل قوله : الزانية التى تنكح نفسها على المبالغة عندنا فى التشبيه وشدة الجزر ، لقوله فى حديث آخر فيمن تزوجت بغير إذن وليها : « فإن أصابها فلها مهرها » .

وأما النبيذ فإنما لم يعتبر الخلاف فيه ؛ لأن شاربه يحد وإن اعتقد تحليله ، ولو اعتقد هذا تحليل النكاح بغير ولى ما حد ، وقد قال بعض الناس : إنما حد شارب النبيذ وإن اعتقد تحليله ؛ لأنها من مسائل الأصول التى لا يسوغ فيها طرق الاجتهاد المختلفة ، وهذا عندى فيه نظر ، وإثباتها من مسائل الأصول قد يعسر .

وقال أبو حامد : النكاح بغير ولى له أصلان : أحدهما الزنا . والآخر : النكاح الصحيح . والنكاح بغير ولى وقع جنسه صحيحاً ، وإنما فسد للإخلال ببعض شروطه ، والنبيذ ليس له أصل محلل يُرد إليه ، ولا أصله الإباحة ، فحرم للإخلال ببعض شروطه ، فلهذا اختلفا فى الحد عندهم .

قال القاضى : ناقض داود فى استعمال هذه الأحاديث أصله فى موضعين ، فقضى بالمفسر منها على المجمل على طريق الكافة ، وترك ظاهر اللفظ على مذهبه وليس من أصله ، فخالف أبا حنيفة ومن قال بقوله فى البكر : أنها لا يعقد عليها إلا الولى ، لعموم قوله : « لا نكاح إلا بولى » ، ووافقهم فى الثيب ، لظاهر قوله : « هى أحق بنفسها من وليها » ، وأصله فى مثل هذه الظواهر : إذا تعارضت طرحها ، والرجوع إلى استصحاب حال الأصل قبل ورود الشرع . فهذا موضع واحد ناقض فيه أصله .

والآخر : أن مذهبه : أن إحداه قول ثالث فى مسألة الخلاف فيها على قولين خرق إجماع ، وهو مذهب بعض أهل الأصول ، وقوله هو — هذا فى التفريق بين البكر والثيب — فى اشتراط الولى فى العقد ، وكونه ركناً من أركان صحة العقد فى البكر دون الثيب قول لم يقله قبله غيره ، وإنما الخلاف فى أن ذلك فى الجميع لازم أو غير لازم .
واتفقوا أن المراد بالولى فى هذا الحديث ذو الولاية الخاصة دون العامة .

ثم اختلف القائلون باشتراط الولى فى صحة عقد النكاح ، أو استحبابه من هو ؟ أهو ولى الديانة عموماً أو ولى النسب وما فى معناه من الولاء والوصاء خصوصاً ؟ ثم الرجوع

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

لولاية الديانة أو الحكم إنما يكون عند عدم ذلك ، فمشهور مذهب مالك اشتراط ولاية القرابة ، ومراعاة الأقدم فالأقدم ، وهو قول الشافعي والليث بن سعد . وقال أحمد وإسحق وأبو ثور في اشتراط ولي النسب نحوه ، إلا أن أبا ثور قال : كل من يقع عليه اسم ولي فله أن ينكح ، ولم يجعل للقعود حقاً . وقاله بعض أصحابنا ، وحجتهم : قول عمر : « لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذى الرأي من أهلها أو السلطان » فحملوه على التسوية ، وحمله الآخرون على الترتيب ، قالوا كلهم : ويفسخ إذا وقع بغير ولي خاص ، وليس للولى الخاص إجازته .

وحكى البغداديون عن مالك قولاً آخر : أن ولاية الديانة ولاية في كل أحد يمضى عقدها ، وليس للولى الخاص فسخه ، وقاله أبو حنيفة ومن وافقه ممن يستحب الولى ، ولا يوجب له إلا أن تضع المرأة نفسها في غير كفء ، فللولى فسخه عندهم للمعرة . وعلى هذا الخلاف يأتي توقف مالك في فسخه وإجازته في المدونة على اختلاف لفظه والتأويل عليه ، وعليه يأتي اختلاف أصحابه في منع الولى من إجازته أو إباحت ذلك له ، ومراعاة طول الدخول والإقامة عند بعضهم أو قربها . وهل الولاية من حقوق الله ؟ فلا يلتفت إلى إمضاء الولى ، أو من حقوق الولى ؟ فيلتفت إلى ذلك ، ولكثرة الاختلاف في ذلك ومراعاته إذا نزل .

وكذلك اختلف / المذهب عندنا في إنكاح الأبعد ، مع وجود الأقدم مراعاة للخلاف ، وهل تقديمه لقعدده (١) من حقوق الله فيفسخ على كل حال ، وهو قول المغيرة ، أو من حقوق الولى فيكون له الخيار في إمضائه أو رده ، وبه قال جماعة منهم ، أو من باب الأولى والأكمل فلا يكون له اعتراض فيه إذا وقع ، وهو قول مالك وقول الصحابة . وهذا كله فيمن عدا الأب في ابنته البكر ، والسيد في أمته ، فلا خلاف في أن لهما فسخ ما عقد بغير إذنهما واختلف هل لهما إجازته ؟ فعندنا في ذلك قولان ، وعن مالك قول ثالث مشهور في التفريق بين الشريفة والدنية (٢) فأمضى ولاية الديانة في الدنية وعند الضرورة فيها ، ولم يمضها في الشريفة وذات القدر ، فلم يحك عن غيره مثله . واختلف مذهبنا من هم الأولياء الذين إليهم الإنكاح ؟ أهم البطن أم الفخذ أم العشيرة أم العصبية ؟ واختلف هل الولد من الأولياء الخاصة إذا لم يكن من عصبته أم لا ؟ فعندنا أنه ولي بكل حال .

ب/٢٣٧

(١) القعدد : المراد به أقرب الأولياء وأقعدهم بها . راجع الاستذكار ٣٨/١٦ .

(٢) قال ابن عبد البر : ولا أعلم أحداً فرق بين الشريفة ذات الحسب والمال ، ولا الدنية التي لا حسب لها ولا مال إلا مالكا في رواية ابن القاسم وغيره عنه . السابق ٤٧/١٦ .

واختلف في تقديمه على الأب أو تقديم الأب عليه ، وقال الخطابي : ليس بولي إلا أن يكون من العصبة ، وقال أبو عمر : اختلفوا في غير العصبة كالوصى [وذى] ^(١) الرأى والسلطان ، مع اتفاقهم أن السلطان ولي من لا ولي له . ولا خلاف عندنا أن الوصى كالولي ، وإنما اختلف من أحق بعقد نكاح البكر ؟ هو أو الولي ؟ كما تقدم . وأما الثيب فكلاهما ولي لها وليس له .

وفي قوله : « وليها » : ظاهره استواء الأنثى والذكر في الولاية إذا كان له النظر عليها ، وألا تنكح إلا بإذنها ورأيها ؛ إذ لفظ « الولي » يقع للأنثى والذكر سواء كلفظ الوصى ، وأن ذلك إنما يكون ممن له الرأى ؛ ولهذا لا يجوز عند كافة من اشترط الولاية عقد الولي غير البالغ ولا العبد ، ولا المجنون ، ولا الكافر ، ولا غير الرشيد .

وكذلك في معنى مراعاة الولي للذب عن حرمة والغيرة على عورته في قوله : « لا نكاح إلا بولي » ما يشعر أنه بولي مخصوص بالرجال دون النساء ، ولأنهم القوامون عليهن . ولا خلاف بين الحجازيين في ذلك ، إلا أنه روى عن مالك : أنها إن عقدت على الذكور مضى بخلاف الإناث . وعمدة مذهبه أنها لا تعقد على ذكر ولا أنثى ، وكذلك عموم الولاية يقتضى كون ذلك الكافر في ابنته الكافرة وفي أمته ، وفي ذلك خلاف عندنا ، والمشهور جوازه في الأمة بحق الملك ومنعه في الحرة ، وكذلك اشترط الشافعي فيها العدالة وأبطلها بالفسق ، وليس العدالة من شروطها عندنا على المشهور .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

(١٠) باب تزويج الأب البكر الصغيرة

٦٩ - (١٤٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسِتِّ سِنِينَ ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ .

قَالَتْ : فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَوُعِكَتُ شَهْرًا ؛ فَوَقَى شَعْرِي جُمَيْمَةً ، فَأَتَنِي أُمُّ رُومَانَ ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ ، وَمَعِيَ صَوَاحِبِي ، فَصَرَخْتُ بِي فَأَتَيْتُهَا ، وَمَا أَذْرِي مَا تُرِيدُ بِي ، فَأَخَذْتُ

وقول عائشة : « تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنت ست سنين ، وبني بي [وأنا] (١) بنت تسع » الحديث ، قال الإمام : رأيت لابن حنبل أنه جعل التسع سنين حداً للسن الذي يزوج فيه الأولياء البكر اليتيمة إذا رضيت ؛ لأجل حديث عائشة هذا . وهذا لا معنى له ، إلا أن يريد [أنه] (٢) السن الذي تميز فيه ويعتد برضاها ، أو يكون أراد أن هذا السن قد تحيض فيه بعض الجوارى .

قال القاضي : قد التفت مالك إلى نحو هذا بشرطة الضرورة في صبية بنت عشر سنين تتكفف الناس ، فقال : لا بأس أن تزوج برضاها وإن كانت لم تنبت . وحديث عائشة هذا أصل في جبر الآباء بناتهن الأبكار وتزويج الصغار منهن .

ولا خلاف بين العلماء في جواز تزويج الأب ابنته الصغيرة التي لا يوطأ مثلها ، ثم لا خيار لها في ذلك إذا بلغت عند مالك والشافعي وفقهاء أهل الحجاز . وذهب أهل العراق إلى أن لها الخيار إذا بلغت .

واختلف في غير الأب ، فمنع مالك والشافعي تزويج غير الأب من الأوصياء والأولياء صغار اليتامى ، وهو أحد قول أحمد ، وقاله الثوري وابن أبي لیلی وأبو ثور وأبو عبيد ، واستثنى الشافعي من الأولياء الجد وجعله كالأب ، قالوا : ويفسخ النكاح إذا وقع .

واختلف عندنا إذا لم ينظر فيه حتى بلغت ، هل يفسخ أبداً أم يفوت بالدخول ؟ وقال أبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي وجماعة من السلف : يجوز ذلك ولها الخيار إذا بلغت ، إلا أبا يوسف فقال : لا خيار لها ، قالوا : ولا يزوجه وصي إلا أن يكون ولياً . وحكى

بِيَدِي ، فَأَوْفَقْتَنِي عَلَى الْبَابِ . فَقُلْتُ : هَ هَ هَ ، حَتَّى ذَهَبَ نَفْسِي . فَأَدْخَلْتَنِي بَيْتًا ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ . فَقُلْنَ : عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ ، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِنَّ . فَغَسَلْنَ رَأْسِي وَأَصْلَحْنَنِي ، فَلَمْ يَرُعْنِي إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضُحَى ، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِ .

٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا عَبْدُ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ .

الخطابي عن مالك وحمام بن أبي سليمان : للوصى أن يزوجه قبل البلوغ ، وقاله شريح وعروة بن الزبير .

وهذا الحديث أصل في حد وقت الدخول إذا حصل التشاجر في ذلك ، فأوجب طائفة إجبار بنت تسع سنين على الدخول ، وهو قول أحمد وأبي عبيد ، وقال مالك والشافعي : حد ذلك أن تطيق الرجل ، قال الشافعي : وتقارب البلوغ . قال أبو حنيفة : حد ذلك إطاقة الرجال وإن لم تبلغ التسع ، ولأجلها منع زوجها منها إذا لم تطق ذلك وإن بلغت التسع ، وهو نحو قول مالك .

وحكم الزوج - أيضا - في ضمها والنفقة عليها حكم هذا ، فحيث تجبر على الدخول يجبر هو على الإنفاق . قال الداودي : وكانت عائشة قد شبت شباباً حسناً .

وقولها: « فوعكت شهراً فوفى شعري جُيْمَةً » : أى كمل وانتهى لتمعطه بالمرض . والوعك : ألم الحمى ، والأرجوحة : خشبة يلعب عليها الغلمان والجواري ، يوضع وسطها على مكان مرتفع ، ويجلسون على طرفيها ويتحركون بها ، فترتفع جهة وتنزل الأخرى ، وتميل أحدهما بالآخر .

وقولها : « فقلت هَ هَ هَ » : حكاية صوت المبهور لأجل الترجيح على الخشبة ، ألا تراها كيف قالت بعده : « حتى ذهب نفسي » بفتح الفاء .

وقول النساء لها : « على الخير والبركة وأيمن طائر » : فيه حجة لما يقال للمتزوج . وفي الحديث الآخر عن النبي ﷺ من رواية معاذ نحوه ، وأنه دعا / لرجل من الأنصار شهد إملاكه . فقال : « على الألفة والخير والطائر الميمون والسعة في الرزق بارك الله لكم » . وروى عنه كراهة قول العرب في ذلك : بالرفاء والبنين . وقال - عليه السلام - لابن

٧١ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ ، وَزُفَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ ، وَلُعِبَها مَعَهَا ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِ عَشْرَةَ .

٧٢ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى وَإِسْحَقُ : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِ عَشْرَةَ .

عوف: « بارك الله عليك ، أولم ولو بشاة » (١) وفي حديث آخر : أنه قال : « بارك الله لكم وعليكم » .

ومعنى الطائر هنا : الحظ ، أى أئمن حظ وأفضله . يقال للحظ من الخير والشر : طائر ، وقيل ذلك فى قوله تعالى : « وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ » (٢) ، وقيل فى قوله تعالى : « طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ » (٣) أى المقدور لكم من البخت والحظ . وقال الداودى : معناه : على خير ما يأتى ويرجى ؛ لأنهم كانوا ربما سرهم استقبال الطائر إياهم واستبشروا به .

قال القاضى: وأصله مستعار مما كانت العرب تتعيفُ به وتتفال من الطيرالسائح والبارح، وليس كل ما استقبلهم كانوا يسرون به، وسيأتى الكلام عليه فى موضعه من الكتاب.

وقولها : « فغسلن رأسى ، وأصلحنى » : فيه جواز تزيين المرأة لزوجها ، وجواز اجتماع النساء لذلك ، ولما فيه من شهرة النكاح والدخول وهو مما يجب إشهاره وحضور النساء له ، فقد يحتاج إليهن فى نوازل الأحكام .

وقولها : « فلم يرعنى إلا رسول الله ﷺ ضحى فأسلمتنى إليه » : أى لم يفزعنى . والروع : الفزع ، ويستعمل فى كل أمر يطرأ على الإنسان فجأة ، من خير أو شر ، فيرتاع لفجأته . وفيه جواز الابتناء بالأهل بالنهار ، وعليه ترجم البخارى فى باب : الابتناء بالنهار بغير مركب ولا نيران (٤) . قال بعضهم : كلما اشتهر النكاح بمركب أو نيران كان أولى ، ويكفى فى ذلك الإعلان . ومعنى النيران - والله أعلم - الولائم ، كما قال فى الحديث الآخر : « أو يرى دخان أو كثرة السرج عند الزفاف بالليل » ، والله أعلم .

وقولها : « ومعها لعبها » : أى البنات التى يلعب بها الجوارى ، يُريد : لصغر سنها . فيه جواز اتخاذهن وإباحة لعب الجوارى بهن ، وقد جاء فى الحديث الآخر رؤية النبى ﷺ

(١) سيأتى قريباً برقم (٧٩) بالباب بعد التالى . (٢) الإسراء : ١٣ . (٣) يس : ١٩ .

(٤) البخارى ، ك النكاح ، ب الابتناء بالنهار من غير مركب ولا نيران . الفتح ٢٢٤/٩ .

(١١) باب استحباب التزوج والتزويج فى شوال

واستحباب الدخول فيه

٧٣ - (١٤٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ فَأَيُّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي قَالَ : وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ تُدْخَلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِعْلَ عَائِشَةَ .

لذلك، وإقراره عليه. قالوا: لما فى ذلك من تربيتهن الأولاد وإصلاح شأنهن وبيوتهن. وقولها: « تزوجنى رسول الله ﷺ فى شوال ، وبنى بى فى شوال ، فأى نسائه كان أحظى عنده منى » ، « وكانت تستحب أن يدخل نساؤها فى شوال » : كانت الجاهلية تكره هذا وتطير من ذلك ؛ لما فى اسم شوال من قولهم : شالت نعماتهم ، وشالت النوق بأذناها: إذا رفعتها . وفيه إجبار الرجل ابنته على النكاح وتزويج الصغار .

(١٢) باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها

٧٤ - (١٤٢٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَادْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا ، فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا » .

٧٥ - (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا ؟ فَإِنْ فِي عْيُونِ

وقوله : للمتزوج : « اذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئا » ، قال الإمام : محمل هذا عندنا على أنه إنما ينظر عند التزويج إلى ما ليس بعورة منها كالوجه والكفين^(١) ؛ لأن ذلك ليس بمحرم على غيره ، إلا إذا كانت شابة فيمنع الغير من ذلك خوف الفتنة ، لا لأجل العورة . وكره له مالك أن يستغفلها ، ومعناه : أن ينظر إليها على غفلة وغرة من حيث لا تشعر ، مخافة أن يطلع على عورتها .

قال القاضي : هذا كله من [باب] (٢) جواز النظر إليها قول مالك والشافعي وأحمد والكوفيين وجمهور العلماء . وقال الأوزاعي : ينظر إليها ويجتهد ، وينظر مواضع اللحم منها . قال الشافعي وأحمد : وسواء بإذنها أو بغير إذنها إذا كانت مُسترة ، وحكى بعض شيوخنا تأويلاً على قول مالك : أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها ، لأنه حق لها وليس بيبين . ولا يجوز عندهم أن ينظر إلى عورتها ، ولا وهي حاسرة . وكره آخرون ذلك كله .

والسنة تقضى عليهم مع الإجماع على جواز النظر للحاجة كالشهادة وغيرها . وأجاز داود أن ينظر إلى سائر جسدها تمسكا بظاهر اللفظ ، وأصول السنة أيضا ترد عليهم .

وقوله : « فإن في أعين الأنصار شيئا » : دليل على أن مثل هذا وقوله على الجملة دون تعيين ليس بغيبة ، مع أيضا أن قوله للنصيحة والتعريف خارج عن باب الغيبة ، وأدخل

(١) في ع : اليدين .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

الْأَنْصَارُ شَيْئًا « قَالَ : قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا . قَالَ : « عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا ؟ » . قَالَ : عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ ؟ كَأَنَّمَا تَنْحُتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ ، مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ تَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تُصِيبُ مِنْهُ » . قَالَ : فَبَعَثَ بَعَثًا إِلَى بَنِي عَبَسَ . بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلَ فِيهِمْ .

فى باب ما أمر به المسلمون من النصيحة لهم .

وقوله : « كَأَنَّمَا تَنْحُتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ » بضم العين : أى تقشرون وتقطعون . والنّحات : التجار ؛ لأنه يقشر الخشب بعضه عن بعض .

قال الإمام : وعُرْضُ الجبل والحائط وغيرهما : ما واجهك منه ، وعُرْضُ الشيء : ناحيته .

قال القاضى: قال الحربى وغيره : العُرْضُ : صفح الجبل وناحيته ، وعَرْضُ المال والبحر والنهر : وسطه ، وعَرْضُ الشيء : نفسه ويكون وسطه ، وقعدت فى عرض الناس ، أى وسطهم .

(١٣) باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد

وغير ذلك من قليل وكثير . واستحباب كونه

خمسمائة درهم لمن لا يححف به

٧٦ - (١٤٢٥) حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ، قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي . فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ . فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا ، جَلَسَتْ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرُوجْنِيهَا . فَقَالَ : « فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ » . فَقَالَ : لَا ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ :

حديث التي جاءت تهب نفسها للنبي ﷺ ، معناه : على وجه النكاح . واختص النبي ﷺ بالهبة في النكاح لقوله تعالى : « خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ » (١) .

وقوله : « فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعد النظر وصوبه ثم طاطأ رأسه » : دليل على جواز النظر للمتزوج وتكراره وتأمل المحاسن على ما تقدم وأما النظرة الأولى فمباحة للجميع .

وقوله : « فقال رجل : إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها » على ما تقدم ، ولم يقل : فهبنيها ؛ إذ ذلك خالص له - عليه السلام .

قال الإمام: قال بعض الأئمة : فيه دليل على أن الهبة لا تدخل في ملك الموهوب إلا بالقبول ؛ لأن الموهوبة كانت جائزة للنبي ﷺ ، وقد وهبت هذه نفسها فلم تصر زوجة بذلك ، قاله الشافعي .

قال القاضي: اختلف قول مالك في الواهبة نفسها / باسم النكاح على غير صداق إذا فات بالدخول ، هل يفسخ أو لا ؟ ولا يختلف أنه يفسخ ، قبل على المعروف دون الشاذ : أنه كنكاح التفويض ، وقال ابن حبيب : إن عني بالهبة غير النكاح ولم يعن به هبة

ب/٢٣٨

« اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ ، فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا ؟ » . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ . فَقَالَ : لَا ، وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « انْظُرْ وَلَوْ خَاتِمٌ مِنْ حَدِيدٍ » . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ .

الصداق فسخ قبل ، وثبت بعد الدخول ولها صداق المثل ، وإن أراد به نكاحها بغير صداق لم يجز ، فإن أصدقها ربع دينار فأكثر لزم ، وأوهمه بعضُ شيوخنا فيما قال ، وذلك أن الواهبة نفسها بغير معنى النكاح سفاح يثبت فيه الحد ، وإنما الخلاف فيما أريد به النكاح .

وفى قول الرجل هذا دليل على جواز الخطبة على الخطبة ما لم يتراكنا ، لاسيما مع ما رأى من زهد النبي ﷺ فيها . قال الباجي : فيه جواز ذلك إذا كان باستئذان الناكح إذ هو حقه .

قال القاضي : وعندى أن الاستدلال بهذا كله هنا ضعيف ؛ لأنه لم يكن هنا خطبة إلا من المرأة للنبي ﷺ فى نفسها ، والرجل إنما طلب المرأة وخطبها للنبي ﷺ ، ولم يخطبها غيره قبله ، حتى يقال : هى خطبة على خطبة .

وقول النبي ﷺ : « هل معك شيء ؟ » وقال فى الموطأ (١) وغيره (٢) : « تُصَدِّقُهَا » : دليلٌ أنه لا نكاح إلا بصداق .

وقوله : « لا أجد » : دليل على أنه لا بد أن يكون الصداق مال بال ، ويسمى مالا دون ما ينطلق عليه اسم شيء ، إذ النواة والخزفة المسعرة وشبه ذلك يقع عليه اسم شيء وهو بما لا يتعذر وجوده ، وهم مجمعون على أنه لا يكون مثله صداقاً ، ولا يصح به النكاح .

وقوله : « التمس ولو خاتماً من حديد » ، قال الإمام : تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار ، لأنه خرج مخرج التقليل ، ومالك منعه بأقل من ربع دينار ، قياساً على القطع فى السرقة .

قال القاضي : هذا مما تفرد به مالك التفاتاً لقوله تعالى : « أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ » (٣) ، ولقوله : « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً » (٤) ، فدل أن المراد ماله بال من المال ، وأقله ما استبيح به العضو فى السرقة وهو ربع دينار .

وكافة العلماء من الحجازيين والمصريين والكوفيين والشاميين وغيرهم على جوازه بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد إليه مما فيه منفعة كالسوط والنعل ونحوه ، وإن كانت

(١) الموطأ ، ك النكاح ، ب ما جاء فى الصداق والخباء ٥٢٦/٢ .

(٢) البخارى ، ك النكاح ، ب السلطان ولى ٢٢/٧ .

(٣) النساء : ٢٤ . (٤) النساء : ٢٥ .

فَقَالَ : لا ، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَا خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي — قَالَ سَهْلٌ مَا لَهُ رَدَاءٌ — فَلَهَا نَصْفُهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ ؟ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ » ، فَجَلَسَ الرَّجُلُ ، حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا ، فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ . فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : « مَاذَا مَعَكَ مِنْ

قيمته أقل من درهم ، وهو قول الشافعي وربيعة وأبى الزناد وابن أبي ذئب ويحيى بن سعيد ، والليث بن سعد ومسلم بن خالد الزنجي ، وسفيان الثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى وداود ، وفقهاء أصحاب الحديث ، وابن وهب من أصحابنا ، مع استحباب بعضهم أن يكون ماله بال .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : أقله عشرة دراهم . وقال ابن شبرمة : أقله خمسة دراهم ، اعتباراً — أيضاً — بالقطع في السرقة عندهما . وكره النخعي أن يتزوج بأقل من أربعين ، وقال مرة : عشرة . قال بعض المالكية : وقوله : « ولو خاتماً من حديد » على طريق المبالغة لا التحديد ؛ لقوله أولاً : « لا أجد شيئاً » وإنما المراد بقوله : التمس شيئاً أكثر قيمة من خاتم الحديد ؛ إذ نفى الرجل أن يجد شيئاً ، ولا ما هو أقل من خاتم الحديد ، وقال بعضهم : لعله إنما طلب منه ما يقدمه لا أن يكون جميع مهره خاتم الحديد ، وهذا يضعفه أن مذهب مالك استحباب تقديم ربع دينار لا أقل .

قالوا : وفيه دليل على جواز اتخاذ خواتم الحديد . وقد اختلف السلف والعلماء في ذلك ، فأجازوه بعضهم إذ لم يثبت النهي فيه . ومنعه آخرون وقالوا : كان هذا قبل النهي ، وقول النبي ﷺ فيه : « حلية أهل النار » .

قالوا : ومطالبته له بذلك في الحين ، يدل أن من حكمه تعجيله أو تعجيل ما يصح أن يكون مهراً ، ولو ساء تأخير جميعه لسأله : هل ترجو أن تكسب في المستقبل شيئاً أو تجده ؟ ويزوجه على ذمته .

وقوله : لا أجد إلا إزارى وقول النبي ﷺ : « ما تصنع بإزارك إن لبسته لم يكن عليها منه شيء » ، وفي الرواية الأخرى : « جلست لا إزار لك » : دليل على أن إصداق المال تخرجه من يد مالكه ، وأن من أصدق جارية حرمت عليه . وفيه أن الائتمان المبيعات لا تصح إلا بصحة تسليمها أو إمكانه ، فمتى لم يمكن ذلك وامتنع لم ينعقد فيه بيع ولا به ، سواء كان امتناع ذلك حساً كالطير في الهواء ، والحوت في الماء ، والآبق والشارد ، أو شرعاً كالمرهون ، ومثل هذا الذي لو أزال إزاره انكشف .

الْقُرْآنَ؟». قَالَ : مَعِيَ سُورَةٌ كَذًا وَسُورَةٌ كَذًا — عَدَدَهَا — فَقَالَ : « تَقْرَوُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « اذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ » .

هَذَا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ . وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ يُقَارِبُهُ فِي اللَّفْظِ .

٧٧ — (...) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ . ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ الدَّرَاوَرْدِيِّ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ ، كُلُّهُمَّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ . يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَائِدَةَ قَالَ : « انْطَلَقَ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا ، فَعَلِمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ » .

٧٨ — (١٤٢٦) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ — وَاللَّفْظُ

وقوله : « اذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن » ، قال الإمام : هذه بالتعويض ، كما يقال : بعثك ثوبى بدينار ، ولم يرد أنه ملكه إياها لحفظه القرآن ؛ إكراماً للقرآن ؛ لأنها تصوير بمعنى الموهوبة ، وذلك لا يجوز إلا للنبي ﷺ .

قال القاضي: قال غيره: قوله يحتمل وجهين ؛ أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو مقداراً ما منه ، ويكون ذلك صداقها ، أى تعليمها إياه ، وقد ورد هذا التفسير عن مالك ، ويحتاج به من يرى أن منافع الأعيان تكون صداقاً ، وقد ذكره مسلم مفسراً : « اذهب فعلمها [من] (١) القرآن » ، وفى رواية عطاء : « فعلمها عشرين آية » . وذهب الطحاوى والأبهرى وغيرهما أن هذا خاصٌ للنبي ﷺ دون غيره من الناس ، ونحوه قال الليث ومكحول . قال الطحاوى: ولما كانت الموهوبة للنبي ﷺ جائزة له فى النكاح جاز له هو — أيضاً — أن يهبها فى النكاح . قال : ويصحح ذلك أن النبى — عليه السلام — قد ملكها له ولم يشاورها .

قال القاضي : وهذا يحتاج إلى دليل . وتكون الباء هنا — على هذا — بمعنى اللام ، أى لما حفظته من القرآن ، وصيرت لها كفتاً فى الدين . وقد يكون مع هذا التقدير — أيضاً — أن ينكحها إياه لما معه من القرآن ؛ إذ رضىه لها ، ويبقى ذكر المهر مسكوتاً عنه إما لأنه أصدق عنه كما كفر عن الواطئ فى رمضان ؛ إذ لم يكن عنده ، وودى المقتول بخير ؛ إذ

لم يخلف أهله . كل ذلك رفقا بأمته ورحمة لهم ، أو يكون أبقي الصداق في ذمته وأنكحه نكاح تفويض حتى يتقوله صداق ، أو حتى تكتسب بما معه من القرآن صداقا ، وليحرض بقوله هذا على تعليم القرآن وفضيلة أهله وشفاعتهم به .

وأشار الداودي إلى أنه إنما أنكحها بلا مشورة ولا صداق لأنه كان — عليه السلام — أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، كما قال تعالى (١) ، وإذا احتتمل هذا كله لم يكن فيه حجة على جواز النكاح بغير صداق أو بما لا قدر له .

قال الإمام: فيه دليل على جواز النكاح بالإجارة ، وعندنا في ذلك قولان : الجواز والكراهة ، ومنعه أبو حنيفة في الحر وأجازه في العبد ، إلا أن تكون الإجارة تعليم القرآن ، وهذا الذي استثناه بالمنع هو الذي وقع في هذا الحديث إجازته ، ولكنه طرد أصله في أن القرآن لا يؤخذ عليه أجر ولم يذكر هنا في الحديث اشتراط معرفة الزوج لفهم المرأة ، وسرعة قبولها لما تتعلمه ، وهذا محمله على أن أفهام النساء متقاربة ، ومبلغها معروف أو في حكم المعروف .

قال القاضي: يجوز أن كون المنافع صداقا على الإطلاق . قال الشافعي وإسحق والحسن بن حي: وبكراهته قال أحمد . وروى عن مالك وعن أصحابه قولان: الجواز ابتداء ومطلقا ، ويفسخ ما لم يدخل ، وروى مثله عن مالك أيضا .

قال الإمام : قال الرازي: فيه دلالة على أن من خطب إلى رجل فقال له الآخر: زوجتك ، أن النكاح لازم ، وإن لم يقل له الآخر: قبلت ، بخلاف البيع .

قال الإمام : لأن لفظ الحديث: « إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها » ، وقال في الآخر : « قد ملكتها بما معك من القرآن » ، ولم يقل : إنه قال : قبلت .

قال القاضي : ترجم البخاري بمعنى هذا على هذا الحديث (٢) ، قال المهلب : بساط الكلام أغنى عن ذلك ، وكذلك في كل راغب في النكاح وإلا فيسأل الزوج : هل رضى بالصداق أم لا ؟ وقول الرازي بخلاف البيع غير مسلم عندنا لو كان سمي ثمنا ، فقال: بمعنى هذا الثوب بدينار ، فقال: قد فعلت ، أو بعته للزم ، وإن لم يقل له الآخر: قد قبلت ، ولا يحتاج في النكاح لذكر العوض لجواز نكاح التفويض بخلاف البيع ، فإن كان أراد الرازي هذا الافتراق فصحيح ، وإلا فهو ما قلناه .

قال الإمام : وفي الحديث — أيضا — دلالة على انعقاد النكاح بغير لفظ النكاح

(١) إشارة إلى الآية رقم (٦) من سورة الأحزاب .

(٢) البخاري ، ك النكاح ، ب التزويج على القرآن وبغير صداق . الفتح ٢٠٥ / ٩ .

والتزويج ، خلافاً للشافعي والمغيرة ؛ لأنه ذكر هنا تمليكها . وفي البخاري : « قد ملكتها » ، وفي بعض طرقه : « قد أمكنّاها » ، وعند أبي داود : « ما تحفظ من القرآن ؟ » . قال : سورة البقرة والتي تليها ، قال : « قم فعلمها عشرين آيةً وهي امرأتك » (١) .

قال القاضي : روايتنا في مسلم : « ملكتها » بضم الميم وكسر اللام عن غير واحد ، وروينا الحرف عن الخشنى : « قد ملكتكمها » ، كما ذكر البخاري ، وذكر في الرواية الأخرى : « زوجتكمها » ، وقد قال أبو الحسن الدارقطني : إن رواية من رواه « ملكتها » وهم ، ورواية من قال : « زوجتكمها » الصواب ، وهم أكثر وأحفظ .

واختلف العلماء في عقد النكاح بلفظ الهبة ، مثل أن يقول الرجل : وهبت لك ابنتي على صداق كذا ، فمنعه الشافعي وأبو ثور والمغيرة وابن دينار من أصحابنا ، وأبو حنيفة ابتداء والثوري ومن تابعهم ، وقالوا : لا يصح عقد النكاح إلا بلفظ النكاح أو التزويج . وكما لا ينقذ هبة ولا يبيع بلفظ النكاح ، كذلك لا ينعقد بهما النكاح ، وبخصوص الهبة للنبي ﷺ ، وحكى ابن المواز نحوه عن مالك وأصحابه ، سمى صداقاً أم لا . وأنه لم يختلفوا فيه أنه يفسخ قبل ، واختلفوا في فسخه بعد الدخول . وبإمضائه بعد الدخول قال أبو حنيفة ، وبفسخه أبداً قال الشافعي ، وروى ابن القاسم عن مالك إجازته ، وقال : هو كالبيع عنده بلفظ الهبة ، وقال من قال بهذا القول : إنما خص النبي ﷺ بالهبة دون صداق وهذا هو حقيقة مذهبنا عند البغداديين .

قال ابن القصار : يصح النكاح بلفظ الهبة والصدقة والبيع إذا قصد به النكاح ، ذكر الصداق أو أطلقوه ، ولا يصح بلفظ الرهن ولا بلفظ الإجارة والعارية والوصية ، ومن أصحابنا من أجاز به بلفظ الإحلال والإباحة ، وجوز هو منع ذلك ؛ إذ ليسا بعقد والهبة عقد . وأصل مذهب الشافعي أنه لا يجوز بغير لفظ النكاح والتزويج ، وأبو حنيفة يجيزه بكل لفظ يقتضى التمليك على التأييد ، وقد ذكر عنه في الهبة ما تقدم .

وقيل في هذا الحديث من الفقه غير ما تقدم : جواز خطبة المرأة نفسها للرجال ، وجواز سكوت المسؤول عن علم أو حاجة عن السائل إذا لم يوافقه جواب سؤاله ، وحسن أدب النبي ﷺ ؛ إذ سكت عن جوابها ولم يُخجلها بأن يقول : لا حاجة لى بك . وفيه من حسن أدبها هي ؛ إذ سكت عنها أن لم تُلح عليه في الجواب وتركته ونظره . وفيه الكفاءة في حق الدين والحرية لا في المال ، وجواز تزويج المعسر .

قال الخطابي : وفيه دليل إجازة إنكاح المرأة دون أن تسأل : هل هي في عدة أم لا ؟ حملاً على ظاهر الحال ، والحكام يبحثون عن ذلك احتياطاً .

(١) أبو داود ، ك النكاح ب في التزويج على العمل يعمل (٢١١٢) عن أبي هريرة .

لَهُ — حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ يَزِيدَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ : كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : كَانَ صَدَاقَهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَّةً وَنَشَأَ . قَالَتْ : أَتَدْرِي مَا النَّشَأُ ؟ قَالَ : قُلْتُ : لَا .

وفيه دليل أن سكوت كل من عقد عليه عقد في جماعة لازم إذا لم يمنعه من الإنكار خوف أو حياء أو آفة في سمع أو فهم ، وجواز استمتاع الرجل بشهوة زوجته ، وما اشترى من صداقها لقوله : « ما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها منه شيء » ، وفي قول هذا نظر ؛ إذ ما قاله — عليه السلام — من هذا حجة في منع صداقها إياه وتعذر تسليمه على ما تقدم لا على إباحة لبسه له / ب ٢٣٩

قالوا: وفيه جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وهو مذهب كافة العلماء . ومنعه أبو حنيفة إلا للضرورة . وعلى هذا اختلفوا في أخذ الأجرة على الصلاة وعلى الأذان وسائر أفعال البر . فروى عن مالك كراهة جميع ذلك في صلاة الفرض والنفل ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، إلا أن مالكا أجازها على الأذان ، وأجاز الإجارة على جميع ذلك ابن عبد الحكم ، وهو قول الشافعي وأصحابه ، قالوا: وأعمال البر أولى ما أخذ عليها الأجر ، ومنع ذلك ابن حبيب في كل شيء ، وهو نحو قول الأوزاعي ، وقال : لا صلاة له . وروى عن مالك إجازته في النافلة ، وروى عنه إجازته في دون النافلة ؛ إذ لا بد له من عمل الفريضة فلا تؤثر فيها الأجرة . وفيه جواز الأجرة على تحفيظ القرآن ؛ إذ لم يذكر مدة الإجارة وإنما شرط في ظاهره التعليم .

واستدل بعضهم بإنكاح النبي ﷺ إياها بأن الإمام أولى بإنكاح المرأة إذا ولته أمرها من الولي . وهذا لا حجة فيه ؛ إذ النبي ﷺ بخلاف غيره ، وهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم .

وليس في هذا الحديث — أيضا — بيان أنها ذات ولي ، ولا خلاف عندنا أن ولي القربة أولى من السلطان . واختلف إذا كان بعيد القربة كالرجل من البطن ، فعبد الملك يقول: السلطان أولى ، وظاهر المذهب : الولي أولى .

وقوله : « كان صداق رسول الله ﷺ لئنسائه ثنتي عشرة أوقية ونَشَأَ » وفسر النَّشَأَ بنصف أوقية ، قال : « فذلك خمسمائة درهم » : قال الخطابي : هذا اسم موضوع لهذا القدر ليس مشتقا من شيء ، وقال كراع : النَّشَأُ نصف الشيء .

ولا خلاف بين العلماء أنه لا حد لأكثر المهر ، وأما أقله فقد تقدم الكلام فيه ، وقد

قَالَتْ: نِصْفُ أُوقِيَةٍ، فِتْلِكَ خَمْسُمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ .

٧٩ - (١٤٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ وَثَيِّبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا . وَقَالَ الْآخَرَانِ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ . فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ » قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ . قَالَ : « فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .

نهى عمر عن التغالى فى صدقات النساء ، وقال : « لو كانت مكرمة أو تقوى لكان الأولى بها النبي ﷺ ، وأنه ما أصدق امرأة من نسائه ولا أصدق امرأة من بناته أكثر من ثنتى عشرة أوقية » (١) ، ولم يذكر فيها النش ، وهو قريب من الحديث الأول . ولا يُعترض عليه بحديث أم حبيبة وأن النجاشى أمهرها عنه أربعة آلاف درهم ، فهذا شئ فعله النجاشى وتطوع به ، ولم يتدنه النبي - عليه السلام - ولا أداه من ماله .

وقوله : رأى على عبد الرحمن أثر صفرة ، فقال : « ما هذا ؟ » : فيه افتقاده لأموره فى الرجل الفاضل أمور أصحابه ، والسؤال عما يختلف عليه من أحوالهم ، وليس هذا من كثرة السؤال المنهى عنه .

وقوله : « أثر صفرة » ، وفى حديث آخر : « وضر صفرة » ، وهو مثل أثرها ، وظاهره - والله أعلم - ما قيل : إنه [ما] (٢) تعلق به من طيب العروس وعبيرها ، ولطخ بجلده أو ثوبه من ذلك . وهذا أولى ما قيل فيه . وقد جاء فى حديث آخر : « وبه ردع من زعفران » وهو الأثر ، فلا يكون [هذا] (٣) داخلاً فى النهى عن تزعفر الرجال ؛ لأن ذلك ما قصده وتشبهوا فيه بالنساء .

وقيل : فيه الرخصة فى ذلك للعروس ، وقد جاء فى ذلك أثر ، ذكره أبو عبيد : أنهم كانوا يرخصون فى ذلك للشباب أيام عرسه . وقيل : لعل النبي ﷺ لم ينكر عليه لأنه كان يسيراً .

وقيل : كان من ينكح أول الإسلام [كان] (٤) يلبس ثوباً مصبوغاً بصفرة ، علامة

(١) أبو داود ، ك النكاح ، ب الصداق ٤٨٥/١ .

(٢ ، ٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش بسهم .

٨٠ - (...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغُبَرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَلَى وَزْنِ نَوَآةٍ مِنْ ذَهَبٍ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .

٨١ - (...) وحدثنا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَآةٍ مِنْ ذَهَبٍ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .

(...) وحدثناه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ . ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خُرَاشٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَةُ ، كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً .

٨٢ - (...) وحدثنا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ قُدَامَةَ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ : قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى بِشَاشَةِ الْعُرْسِ . فَقُلْتُ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ . فَقَالَ : « كَمْ أَصْدَقْتَهَا ؟ » فَقُلْتُ : نَوَآةٌ .

للسرور . وهذا غير معروف ، على أن بعضهم جعله أولى ما قيل في هذا ، وقيل : يحتمل أن يكون ذلك في ثيابه .

ومذهب مالك وأصحابه جواز لباس الثياب المزعفرة للرجال ، وحكاها مالك عن علماء المدينة ، وهو مذهب ابن عمر وغيره من المسلمين ، وحجتهم : قول ابن عمر : أن رسول الله ﷺ كان يصنع بالصفرة (١) . وحكى ابن شعبان عن أصحابنا كراهة ذلك في اللحية ، وكره الشافعي وأبو حنيفة ذلك في الثياب واللحية ، وقد مر الكلام في هذا في أول [كتاب] (٢) الحج ، ويأتى منه في اللباس .

وقوله في الرواية الأخرى : « بشاشة العروس » ، قال الإمام : البشاشة : السرور والفرح ، يقال : تبشش فلان بفلان : إذا أنسه . وأصله من البشاشة ، والبش : فرح

(١) سيأتى في ك اللباس إن شاء الله .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

وَفِي حَدِيثِ إِسْحَقَ : مِنْ ذَهَبٍ .

٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ - قَالَ شُعْبَةُ : وَأَسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ .

الصديق بالصديق . قال الليث: بششت بالرجل: إذا أقبلت عليه وتلطفت له في المسألة .

قال القاضي: قال الحربي: بشاشة العرس: أى أثره وحسنه .

وقوله - عليه السلام - : « كم أصدقها ؟ » : دليل على أنه لا بد فى النكاح من الصداق . وقد يشعر ظاهره أنه يحتاج إلى تقدير ؛ لأنه جاء بلفظة « كم » الموضوعية للتقدير ، فيحتج به المالكية والحنفية فى أن أصل النكاح مقدّر على ما تقدم .

وقوله : « وزن نواة من ذهب » ، قال الإمام: النواة : خمسة دراهم ، والأوقية: أربعون درهما ، والنش: عشرون .

قال القاضي: قال الخطابى : النواة: اسم معروف لقدر معروف ، فسروها بخمسة

دراهم من ذهب .

قال القاضي: بهذا فسرها ابن وهب وغيره من المالكية وأكثر العلماء . وقال أحمد بن حنبل : النواة: ثلاثة دراهم وثلاث . وقيل: المراد بها هنا: نواة التمر ، أى وزنها من ذهب، والأول أظهر وأصح ، وقال بعض أصحاب مالك: النواة بالمدينة ربع دينار . وظاهر كلام أبى عبيد: أنه دفع خمسة دراهم . قال: ولم يكن ثم ذهب ، إنما هى خمسة دراهم تسمى نواة ، كما تسمى الأربعون أوقية . وقد روى فى حديث عبد الرحمن : « وزن نواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع » ، وأراد أن يحتج هذا بأنه أقل الصداق . وهذا لا يصح له ؛ لأنه قال: « من ذهب » وذلك أكثر من دينارين ، وهذا ما لم يقله أحد ، وإنما هى غفلة من كاتبه ، بل فيه حجة على من يقول: إنه لا يكون أقل من عشرة دراهم ، وقد وهم الداودى رواية من روى : « وزن نواة » ، وأن الصحيح عنده : « نواة » ولا وهم فيه على كل تفسير ؛ لأنه إن كانت نواة تمر - كما قال - أو كان / عندهم النواة مثقالا معلوماً - كما تقدم - فكل يصلح أن يقال فيه : وزن كذا .

وقوله : « بارك الله عليك » : حجة فيما يقال للمتزوج ، وقد تقدم الكلام عليه .

وقوله : « أو لم ولو بشاة » : قال صاحب العين: الوليمة : طعام النكاح ، وقال الخطابى : هى طعام الإملاك . وقال غيره: الوليمة: طعام العرس والإملاك خاصة .

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : مِنْ ذَهَبٍ .

قال الإمام : الوليمة : عندنا مستحبة ليست بواجبة ، خلافاً لداود ، وأحد قولي الشافعي في إيجابها أخذاً بهذا ، وحمله على الوجوب . ولقوله : « ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله » (١) ، ومحمل قوله : « أولم [بشاة] (٢) » على الذنب عندنا ، ولا حجة لهم في قوله : « ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله » ؛ لأنه إنما أطلق ذلك علة في ترك الإجابة ، وهي لو كانت واجبة ما دل ذلك على وجوب الوليمة ، كما قيل : إن الابتداء بالسلام ليس بواجب والرد واجب . فكذاك غير بعيد أن تكون الدعوة غير واجبة ، والإجابة واجبة . وقد قال بعض البغداديين من أصحابنا : لا يمنع أن يطلق على من أخلّ بالمندوب تسميته عاصي ؛ لأن المعصية مخالفة الأمر ، والمندوب مأمور به .

قال القاضي : استدل بعضهم من ظاهر القصة على جواز الوليمة بعد الدخول ، وقال بعضهم : ليس في الحديث ما يدل عليه ، والأول أظهر . وظاهر قول مالك في كتاب محمد استحبها بعد الدخول ، وهو قول غيره ، ووجه شهوة الدخول والابتداء لما يتعلق به من الحقوق ، ولأنه فرق بين النكاح والسفاح ، والرواية الأخرى عنه جوازها بعد الدخول ، وحكى ابن حبيب استحبها عند العقد وعند البناء ، واستحبها بعض شيوخنا قبل البناء حتى يكون الدخول بها .

وقوله : « ولو بشاة » : دليل على [أن] (٣) التوسعة فيها لأهل الواجد بالذبح وغيره ، وأن الشاة لأهل الجدة والقدرة أقل ما يكون وليس على طريق التحديد ، وأنه لا شيء أقل منها لمن لم يجدها ، بل على طريق الخفض والإرشاد . ولا خلاف أنه لا حد لها ، ولا توقيت . وقد ذكر مسلم بعد هذا - في وليمة صفية - الوليمة بغير اللحم ، وفي وليمة زينب : « أشبعنا خبزاً ولحماً » ، فكل جائز وبقدر حال الرجل وما يجد .

واختلف السلف في أثر تكرارها أكثر من يومين بإجازته وكرهيته . واستحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعاً . قال بعضهم : وذلك إذا دعى في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكرر عليهم . وكرهوا فيها المبالاة والسمعة .

وذكر بعد هذا قوله - عليه السلام - : « إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها » ،

(١) سيأتي قريباً برقم (١١٠) .

(٢) من ع .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

وقوله فى الرواية الأخرى: « عرساً كان أو غيره » ، [وفى الأخرى: « آتوا الدعوة »] (١) وفى الأخرى: « إذا دعى أحدكم لكراع فليجب » ، وفى الأخرى: « لطعام » ، وفى الأخرى: « لعرس » ، وفى الأخرى: « ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله » : وإنما تقدم الكلام عليه هنا لاتصاله بالمسألة ، فلم يختلف العلماء فى وجوب الإجابة فى وليمة العرس ، واختلفوا فيما عداها ، فمالك وجمهورهم : على أنه لا تجب ، وذهب أهل الظاهر إلى وجوبه فى كل دعوة ، عرساً كان أو غيره ، بظاهر الألفاظ الآخر التى ذكرناها .

وقال الشافعى : ذلك واجب فى الوليمة ، ولا أرخص فى ترك غيرها من الدعوات التى لا يقع عليها اسم وليمة كالحتان والإملاك والنفاس ، وحادث سرور ، ولا يبين إلى أن تاركها عاصي كتارك الوليمة ، ولمالك فى المدونة أن هذا فى طعام العرس ، وليس فى الإملاك ، وهذا على ماله فى كتاب محمد أنها بعد البناء ، وهو الذى يسمى عنده وليمة وعرساً .

وفى مسلم عن عبيد الله — هو العمري — نحوه قال: إنه كان ينزله على العرس ؛ أى يتأوله فيه ويجعله مراد الحديث ، فكذلك اختلف السلف فى إجابة ماعدا الوليمة ، وحمل من خص ذلك بالعرس أن غيرها على الندب ، والأوامر فى ذلك على التخصيص لا على الإيجاب ، وخص الوليمة بالإيجاب نصه فيها على العصيان ، وأن الوليمة اسم يختص لطعام العرس والإملاك على ما تقدم . وكره مالك لأهل الفضل الإجابة للطعام يدعون إليه ، وتأوله بعض أصحابنا على غير الوليمة ، وتأوله بعضهم على غير طعام أسباب السرور المتقدمة مما يُصنع تفضلاً .

واختلف فى وجوب الأكل للمفطر فيها ، فلاهل الظاهر فيها قولان ، وقد خرجهم الباجى على مذهبنا من قول مالك وأصحابه . وقال الشافعى: إذا كان مفطراً أكل ، وإن كان صائماً صلى ، أى دعى ، على ما جاء فى الحديث . قال مالك : يجيب وإن لم يأكل وإن كان صائماً ، وعن إصبغ تخفيف ذلك ، فرأى أن الإجابة إنما تتعين ، فظاهره وجوب الأكل عندهم .

وكذلك اختلف قول أهل الظاهر فى وجوب الأكل فى كل دعوة بناء على وجوب الإجابة فيها على قولهم ، واختلف السلف ومن بعدهم إذا كان فيها لعبٌ مباحٌ أو منكر ، والأكثر فى المنكر ألا تحضر معه ، وأبو حنيفة وبعضهم يجيزه ، وعندنا فيه قولٌ شاذٌ والأكثر فى المباح الحضور إلا لأهل الفضل والهيئات ، وفى مذهبنا فى هذا قولان .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

(١٤) باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها

٨٤ - (١٣٦٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ ، قَالَ : فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَغْلَسَ ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ . فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زَقَاقِ خَيْبَرَ ، وَإِنَّا رُكْبَتِي لَتَمَسُّ فَخَذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنْحَسَرَ الْإِزَارُ عَنْ فَخَذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَخَذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ؛ خَرِبَتْ خَيْبَرُ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَدِّرِينَ » قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . قَالَ : وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ . فَقَالُوا : مُحَمَّدٌ ، وَاللَّهِ .

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ : وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : مُحَمَّدٌ ، وَالْخَمِيسُ .

قوله في حديث أنس : « فأجرى النبي ﷺ في زقاق خيبر » : فيه أن إجراهم الخيل والتصرف عليها لأهل الفضل والشجاعة مباح مستحب في موطنه ، وحيث يحتاج إليه أو يمرن نفسه عليها ، أو يروض فرسه به .

وقوله : « وانحسر الإزار عن فخذ نبي الله ﷺ ، وإنى لأرى بياض فخذه » : حجة لمن لا يرى الفخذ عورة ، وقد ذكرنا الخلاف فيه في كتاب الطهارة .

وقوله : « محمدٌ والخميس » برفع السين ، قال الإمام : قال الأزهري : الخميس : الجيش ٢٤٠ / ب . سمى خميساً لأنه مقسوم على خمسة : المقدمة ، والساقة / ، والميمنة ، والميسرة ، والقلب . وقال غيره : سمى [الجيش] (١) خميساً ؛ لأنهم يُخَمِّسونُ الغنائم فيه . قال القاضي : هذا بعيد ؛ لأن الخميس فيه إنما جاء في الشرع ، وإنما كان قبل ذلك المربع ، يأخذ الرئيس الربع .

وقوله : « الله أكبر خربت خيبر » : قيل : فقال النبي ﷺ لما رآهم خرجوا بألة الخراب والهدم ، لقوله : « خرجوا بفؤوسهم ومكاتلهم ومرورهم » ، وهذا من القول الحسن في حقه - عليه السلام - وحق المسلمين الذي كان يستحبه ، وليس من الطيرة المذمومة .

والمكاتل : القفف . والمرور : قيل : الحبال ؛ لأنها تمر ، أى تُفْتَل ، كانوا يصعدون

قَالَ: وَأَصْبَنَاهَا عَنْوَةً، وَجُمِعَ السَّبِيُّ. فَجَاءَهُ دَحِيَّةٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنْ السَّبِيِّ. فَقَالَ: «اذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً»، فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ. فَجَاءَ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ دَحِيَّةَ، صَفِيَّةَ بِنْتَ حُيٍّ، سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ؟ مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ. قَالَ: «ادْعُوهُ بِهَا». قَالَ: فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ غَيْرَهَا». قَالَ: وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا.

بها للنخيل، واحدها مَرٌّ ومِرٌّ، بالفتح والكسر. قيل المرور: المساحى، واحدها مَرٌّ بالفتح، وقيل: يقال لها: الحراب من اسمها، لجمعه حروفه، وقد يحمل أنه خبر على وجه الدعاء بخرابها، وسيأتى الكلام على ما فى بقية الحديث فى الجهاد.

قيل: وفيه سنة التكبير عند الظهور، والفتوحات، ورؤية الهلال والإشراف على المدن؛ لأنه إعلام وثناء على الله، واعتراف بجلاله، وشكر له بجميل ذكره على ما أولاه من فضله.

وقوله: «وأصبتها عنوة»: سيأتى الكلام فى حكم خبير، وما كان منها عنوة وصلحاً، وأن جميعها لم يكن عنوة، وحصن الوطيح وحصن السلال من صلح، وسنذكرهما وغيرهما فى موضعه.

وقوله لدحية حين سأله جارية من السبى: «اذْهَبْ فَخُذْ [جارية]» (١) فأخذ صافية، وذكر استرجاع النبى ﷺ، قال الإمام: يحتمل عند ما جرى له مع دحية وجهين:

أحدهما: أن يكون ذلك برضا دحية وطيب نفسه، فيكون معاوضة جارية بجارية. فإن قيل: الواهب منهى عن شراء هبته، فكيف عاوضه هنا عما وهبه؟ قلنا: لم يهبه من مال نفسه فينهى عن الارتجاع، وإنما أعطاه من الله على جهة النظر، كما يعطى الإمام النفل لأحد أهل الجيش نظراً، فيكون ذلك خارجاً عن ارتجاع الهبة وشرائها، والتأويل.

الثانى: له أن يكون إنما قصد - عليه السلام - إعطاء جارية من حشو السبى ووخشه، فلما أطلع أن هذه من جياده، وأن ليس من المصلحة إعطاء مثلها لمثلها، وقد يؤدى ذلك إلى المفسدة، استرجعها لأنها خلاف ما أعطى. لكن فى بعض طرق هذا الحديث قال: «وقعت فى سهم دحية جارية جميلة فاشتراها رسول الله ﷺ بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها وتهيتها، وهى صافية» ففى الرواية: أنه أخذها فى قسمة ولم يذكر الهبة، وفيها: أنه اشتراها منه. فعلى هذا يستغنى عن الاعتذار عن ارتجاع الهبة.

قال القاضى: قال بعضهم: فيه أن الإمام إذا أعطى ونفل ما لم يعلم مقداره أن له استرجاعه والتعويض منه، وليس له أخذه بغير عوض. وفيه بيع العبيد والحيوان كبيراً

بقليل ، يداً بيد ، وواحداً بآخر ، على اختلاف ألفاظ الحديث . وإنما يراعى اختلاف العدد والجنس مع الأجل إلا في النقد .

وفيه أن قوله : « جارية من السبي » في الحديث الواحد : دليل على أنه لم يقع على طريق المشاحة بل على المكارمة ؛ إن لم تحضر حينئذ ولم يرها ، فلم يكن بيعاً ، وإنما كان استرجاعاً على تطيب نفسه بالعوض ويجمع بين هذا وبين قوله في الرواية الأخرى : « فاشترها بسبعة [أرؤس] : أن دحية شح بحقه فيها وتمييزها في حقه . ولم يرض في أخذ العوض عنها بجارية حتى أرضاه النبي - عليه السلام - بسبعة [(١)] ، فيجمع الأحاديث كما فعل في سبي هوازن .

وقوله لهم : « فمن شاء أن يكون على حقه ، حتى نعطيه من أول مايفيء الله علينا » : تطبيقاً لأنفسهم . فيه إعطاء النبي ﷺ صفة لدحية حين سأله جارية من السبي ، ولم يأت في الحديث أنه بعد القسم . [وصفية مما أصيبت من العنوة ، ولم تكن فيها لأنها من حصن الغموص] (٢) ، وهو مما أخذ عنوة ، وبها أخذت صفة على ما ذكر ابن إسحق فيحتمل أنها مما كان خلص للخمس ، فنقله النبي - عليه السلام - إياها ، أو قبل القسم حتى يحسبها من الخمس .

لكن جاء في الحديث الآخر : أنها خرجت فيمن سهمه ، فوجه الجمع بين الحديثين أن يجعل السهم هنا لغير القسم ؛ لأن من ملك شيئاً وحصل عنده قد يقال له ذلك ، ويستعار له اسم السهم الذي يكون في القرعة . والأولى عندي أن تكون صفة فيناً ؛ لأنها كانت زوجة كنانة بن الربيع ، وهو وآل بيته من بنى أبي الحقيق قد صالحوا رسول الله ﷺ ، وشرط عليهم ألا يكتموا كنزاً ، فإن كتموه فلا ذمة لهم ، وأنه سألهم عن كنز حبي بن أخطب فكتموه ، وقالوا : أذهبته النفقات ، ثم عثر عليه عندهم فاستباحهم وسباهم ، وذكر ذلك أبو عبيد وغيره . فصفية لاشك ممن سبي من نسائهم ، وعن دخلت أولاً في صلحهم ، فقد صارت فيناً لا تخمس ، وللإمام وضعه حيث أراه الله ، فهذا وجهه عندي .

قال الإمام : وأما قوله : « جعل عتقها صداقها » : فإن الناس اختلفوا في هذا ، فمنهم من أجاز ذلك لظاهر [هذا] (٣) الحديث ، ومالك وغيره من الفقهاء يمنع ذلك ، وقال الشافعي : هي بالخيار إذا أعتقها ، فإن امتنعت من تزويجه فله عليها قيمتها . فأما مالك وغيره - ممن وافقه - فيحمل هذا على أنه من خصائص النبي ﷺ ؛ لأنه خص بالموهوبة ، وأجيز له النكاح بغير مهر فلا يقاس غيره عليه فيما خص - عليه السلام - به ، والاعتبار عند بعض أصحابنا يمنع من ذلك أيضاً ؛ لأنه إن قدر أنها عقدت على نفسها

(٢) كتبت في الهامش ولم يشر إليها بسهم .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش .

(٣) زائدة في ع .

فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا. حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزَهَا لَهُ أُمُّ سَلِيمٍ، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا. فَقَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ». قَالَ: وَيَسْطَ نَطْعًا. قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالْأَقْطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالنَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِئُ بِالسَّمَنِ. فَحَاسُوا حَيْسًا، فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٥ - (...) وحدثني أبو الربيع الزهراني، حدثنا حماد - يعني ابن زيد - عن ثابت وعبد العزيز بن صهيب، عن أنس. ح وحدثناه قتيبة بن سعيد، حدثنا حماد - يعني ابن زيد - عن ثابت وشعيب بن جبَاب، عن أنس. ح وحدثناه قتيبة، حدثنا أبو عوانة،

النكاح قبل عتقها فذلك لا يصح؛ إذ لا ملك لها في نفسها حينئذ، ولا يصح - أيضا - عقد الإنسان / نكاحه من أمته. وإن قدر أنها عقدت بعد عتقها فلم يقع منها بعد ذلك رضا ١ / ٢٤١ تطالب به، وإن كان يقدر قبل عتقها بشرط أن تعتق فقد عقدت الشيء قبل وجوبه، والتزامها في هذا وجوب الشيء عليها قبل أن يجب لها لايئزها على الطريقة المعروفة عندنا.

وأما حجة الشافعي: فإنه يقول: إنها عتق بعوض، فإذا بطل العوض في الشرع رجع في سلته أو في قيمتها إن لم يمكن الرجوع فيها، وهذه لا يمكن الرجوع فيها. فإن تزوجته بالقيمة الواجبة له عليها صح ذلك عنده.

قال القاضي: وأيضا فإن قوله: «وجعل عتقها صداقها»: إنما هو من قول أنس، لم يسنده، فلعله تأويل منه إن لم يُسم لها صداق - والله أعلم. ويقول مالك في هذا قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وزفر، وبإجازة ذلك قال الثوري وإسحق وأحمد والأوزاعي وأبو يوسف، ويروى عن ابن المسيب والحسن والنخعي والزهري. وقيل: معنى «جعل عتقها صداقها»: أي لم يجعل لها صداقا كالموهوبة المخصوصة له.

وقوله: «دفعها إلى أم سليم تضعها له وتهيتها»: أي تزينها وتصلحها. فيه جواز مثل هذا ما لم يكن بالوجه المنهى عنه؛ من الوصل والوشم وشبهه.

وقوله: «حتى إذا كان الطريق جهزتها له أم سليم، وأهدتها له من الليل»: فيه الابتداء بالليل في السفر، وجواز إقامة الإمام في حاجته بالجيش ما لم يضر لهم؛ لأنه قد روى أنه أقام عليه ثلاثاً، خرجته البخاري (١) وأن الثلاث في حكم السفر ليست، بإقامة، وهذا يؤكد حق الزوج الثيب في الثلاث.

(١) البخاري، ك النكاح، ب البناء في السفر، عن أنس.

عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هُشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ ، عَنْ شُعَيْبِ ابْنِ الْحَبَّابِ ، عَنْ أَنَسٍ ، كُلُّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا .

وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ : تَزَوَّجَ صَفِيَّةً وَأَصْدَقَهَا عِتْقَهَا .

٨٦ - (١٥٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ عَامِرٍ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يُعْتَقُ جَارِيَتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا : « لَهُ أَجْرَانِ » .

٨٧ - (١٣٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كُنْتُ رَدَفُ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَقَدِمَى تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَزَغَتِ الشَّمْسُ ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ وَخَرَجُوا بِقَوْوُسِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ . فَقَالُوا : مُحَمَّدٌ ، وَالْخَمِيسُ . قَالَ : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خَرِبْتُ خَيْبَرَ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ » . قَالَ : وَهَزَمَهُمُ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحِيَّةٌ جَارِيَةٌ جَمِيلَةٌ ، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْوَاسٍ ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سَلِيمٍ تُصْنَعُ لَهَا وَتُهَيَّئُهَا - قَالَ : وَأَحْسَبُهُ قَالَ وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا ، وَهِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيٍّ . قَالَ : وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيْمَتَهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ ، فَحَصَتِ الْأَرْضُ

وقوله : « وتعتد في بيتها » : أى تستبرئ ؛ لأنها كانت مسبية ، أى فى بيت أم سليم ثم حينئذ تهيئها له ، والواو لاترتب .

وقوله - عليه السلام - : « من كان عنده شيء فليجيئ به » : فيه انبساط الرجل مع أصدقائه وحاشيته وآله ، واستدعاء مثل هذا ممن يعرف سروره به وصحبته فيه .

وقوله : « فجعل الرجل يجيئ بالاقط ، والرجل يجيئ بالتمر ، والرجل يجيئ بالسمن ، فحاسوا حيساً » ، وفى الحديث الآخر : « فجعلوا من ذلك السواد سواداً حيساً » : السواد : كل شخص ظاهر ، وسواد الشيء : شخصه ، يعنى أنهم جعلوا من ذلك مواضعه ، وشغل ذاته مواضعه ، ومنه سواد العراق للعامة من أرضه ، والظاهر عمارته منها .

أَفَاحِيصَ ، وَجِئَ بِالْأَنْطَاعِ فَوُضِعَتْ فِيهَا ، وَجِئَ بِالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ فَشَبَّعَ النَّاسُ . قَالَ :
وَقَالَ النَّاسُ : لَأَنْدَرِي أَنْتَزُوجَهَا أَمْ اتَّخَذَهَا أَمْ وَلَدَ . قَالُوا : إِنْ حَبَبَهَا فَهِيَ أَمْرَأَتُهُ ، وَإِنْ لَمْ
يَحَبِّبْهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ . فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَبَبَهَا فَقَعَدَتْ عَلَى عَجْزِ الْبَعِيرِ ، فَعَرَفُوا أَنَّهُ
قَدْ تَزَوَّجَهَا . فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدَفَعْنَا . قَالَ : فَعَثَرَتِ النَّاقَةُ
الْعَضْبَاءُ ، وَنَدَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَدَرْتُ . فَقَامَ فَسْتَرَهَا ، وَقَدْ أَشْرَفَتِ النِّسَاءُ . فَقُلْنَا :
أَبْعَدَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ .

قَالَ : قُلْتُ : يَا أَبَا حَمْزَةَ ، أَوْقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : إِي ، وَاللَّهِ لَقَدْ وَقَعَ .

٨٧ - (١٤٢٨) قَالَ أَنَسُ : وَشَهِدْتُ وَلِيمَةَ زَيْنَبَ ، فَأَشَبَّعَ النَّاسُ خَبْرًا وَلَحْمًا .
وَكَانَ يَبْعَثُنِي فَأَدْعُو النَّاسَ ، فَلَمَّا فَرَّغَ قَامَ وَتَبِعْتُهُ . فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ ،
لَمْ يَخْرُجَا . فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ ، فَيُسَلِّمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، كَيْفَ
أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ ؟ » . فَيَقُولُونَ : بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ ؟ فَيَقُولُ :
« بِخَيْرٍ » ، فَلَمَّا فَرَّغَ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّجُلَيْنِ قَدْ اسْتَأْنَسَ
بِهِمَا الْحَدِيثُ . فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا فَخَرَجَا . فَوَاللَّهِ ، مَا أَدْرَى أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَمْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ
الْوَحْيُ بِأَنَّهُمَا قَدْ خَرَجَا ، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أُسْكُفَّةِ الْبَابِ
أَرَخَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ

قال الإمام : والحيس : تمر وأقط وسمن ، وقد تقدم ذكره ، وقد بينه في الحديث
[يقوله : « إن الرجل كان يجيء بالأقط ، ويجيء الرجل بالتمر ، ويجيء الرجل بالسمن ،
فحاسوا حيساً »] (١) .

وقوله : « فحصدت الأرض أفاحيص ، وجيء بالأنطاع » : يقال : فحصدت عن
الشيء : إذا كشفت عنه ، وفحصت التراب : قلبته ، وفحص الطائر مفحص لبيضه سواء .
والأفاحيص واحدتها أفحوص . والأنطاع واحدتها نطع ، وفيه أربع لغات : نطع ، ونطم ،
ونطع ، ونطم .

وقوله : « فعثرت [الناقة] (٢) العضباء » : هو اسم لها لاصفة . قال أبو عبيد :
أما ناقة النبي ﷺ فإنها تسمى العضباء ، وليس لشيء كان بأذننها .

يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴿الآيَةُ (١)﴾.

٨٨ - (١٣٦٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَبَّانَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا بِهِزٌ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ ، قَالَ : صَارَتْ صَفِيَّةٌ لَدَحِيَّةً فِي مَقْسَمِهِ ، وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : وَيَقُولُونَ : مَا رَأَيْنَا فِي السَّيِّئِ مِثْلَهَا . قَالَ : فَبَعَثَ إِلَى دَحِيَّةٍ فَأَعْطَاهُ بِهَا مَا أَرَادَ ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّي فَقَالَ : « أَصْلَحِيهَا » . قَالَ : ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا الْقُبَّةَ . فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ عَنْدهُ فَضْلٌ زَادَ قَلْبَانَا بِهِ » . قَالَ : فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِفَضْلِ التَّمْرِ وَفَضْلِ السَّوِيقِ ، حَتَّى جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ سَوَادًا حَيْسًا ، فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْحَيْسِ ، وَيَشْرَبُونَ مِنْ حَيَاضٍ إِلَى جَنْبِهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ . قَالَ : فَقَالَ أَنَسٌ : فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا . قَالَ : فَانْطَلَقْنَا ، حَتَّى رَأَيْنَا جُدْرَ الْمَدِينَةِ

قال القاضي : قد مضى الكلام على هذا في الحج ، وأن الأولى خلاف ما قال أبو عبيد ، وكونه صفة لها أو صفة واسماً معاً هو الصحيح إن شاء الله . قال ابن وضاح : الحيس : التمر ينزع نواه ويخلط بالسويق ، والأول معروف (٢) .

وقوله : « حين بزغت الشمس » : أي حين ابتداء طلوعها وهو بزوغها .

وقوله : « ونذر رسول الله ﷺ ونذرت » بالنون : أي سقطت وسقطت ، وأصله الشيء يسقط من الشيء ويخرج منه ، ومنه نواذر الكلام .

وقوله : « هشنا إليها » : كذا عند أبي سعيد السجزي ، وعند غيره : « هشنا » إليها بتشديد الشين ، وكلاهما صواب ، وهو بكسر الشين في الماضي وفتحها في المستقبل ، كذا قيده في كتاب الهروى على أبي الحسين ، ونحوه في كتاب العذرى ، ومعنى « هشنا » : نشطنا وخففنا وبادرنا . وقال « شمر » في قوله : « فهششت إلى امرأتى » : أي فرحت واستهيات ، وهو مما تقدم . ومن قال : « هشنا » فعلى الإدغام ولالتقاء المثلين ، ولغة من قال من العرب : هُزْتُ بسيفي ، وهي لغة بكر بن وائل .

ورواه بعضهم بفتح الهاء على لغة من قال من العرب : ظلت أفعل كذا من ظللت .

(١) الأحزاب : ٥٣ .

(٢) من هنا إلى (باب الطلاق) لم يذكر المعلم أى شيء عنها .

هَشْشَنَا إِلَيْهَا ، فَرَفَعْنَا مَطِينًا ، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَطِينَهُ . قَالَ : وَصَفِيَّةُ خَلْفُهُ قَدْ أَرَدَفَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : فَعَثَرَتْ مَطِيَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَصُرِعَ وَصُرِعَتْ . قَالَ : فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَتَرَهَا . قَالَ : فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ : « لَمْ نُضِرَّ » . قَالَ : فَدَخَلْنَا الْمَدِينَةَ ، فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَاتِبْنَهَا وَيَشْمَتْنَ بِبَصَرِ عَتَاهَا .

وردت بمعنى : رددت ، ممن لا يرى التضعيف ويسهل . ووقع عند القاضي الصدفي عن العذري : « هَشْنَا » بكسر الهاء وسكون الشين ، ووجهه من هاش يهيش . قال الهروي : هو بمعنى قولهم : هَش . قال شمر : يقال : هاش بمعنى طرب ، قال : فكبر للرؤيا وهاش فؤاده ، وكما قالوا : نمت من نام ، وقد يكون « هَشْنَا » من هَشْشْنَا ، على لغة من قال : ظلت أفعل كذا ، حكاهما سيويه في الشاذ .

وقوله : « فخرج جوارى نساؤه » : أى الصغار الأسنان منهن ، ومن لم تُسَمَّ السِّنُّ والخُنْكَ .

قوله : « يَتَرَاتِبْنَهَا وَيَشْمَتْنَ بِبَصَرِ عَتَاهَا » : لما جبل الضرائر عليه من الغيرة ، لا سيما بالطارئة عليهن . وفى حديث صفية جواز نكاح الرجل معتقته ، وقد جاء فى الحديث فى ذلك : « له أجران » .

وقوله : « فقالوا : إن حجبها فهى امرأته » : استدل به بعضهم أنها بغير صداق كالْمُوهُوبَةِ ، ولو كان إنما نكحها على أن عتقها صداقها كما زعم المخالف وظن ، أليس لم يخف عليهم أنها زوجه ؟ ويكون قوله فى الحديث الآخر : « أعتقها وتزوجها » إخبار عما استبان بعد ذلك من حالها لهم بعد الحجاب ، واستدلالهم بالحجاب على أنه تزوجها .

وفيه دليل عند بعضهم على إجازة النكاح بغير شهود إذا أعلن ، وأنه ليس من شرط صحة عقده الشهود ، وهو قول مالك والزهري / وأهل المدينة وأبى ثور وجماعة من العلماء والسلف والصحابة . وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز إلا بشاهدى عدل وهو قول جماعة من الصحابة والسلف والثورى والأوزاعى والشافعى وأحمد ، وقال أبو حنيفة مثله إلا أنه لا يشترط العدالة ، ولكن هو شرط عند الجميع فى الدخول .

ولم يختلفوا أن كل نكاح استسر وليس فيه شاهدان فهو نكاح سر لا يحل ويفسخ . واختلفوا فى استساراه مع الشاهدين ، فمذهب جمهور الفقهاء وأئمة الأمصار ويحيى بن يحيى من أصحابنا على أنه ليس بنكاح سر ، وهو عند مالك نكاح سر يفسخ ، دخل أو لم يدخل ، ولا فرق عنده كان شاهدين أم لا .

(١٥) باب زواج زينب بنت جحش

ونزول الحجاب، وإثبات وليمة العرس

٨٩ - (١٤٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ . ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ جَمِيعًا : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ . وَهَذَا حَدِيثٌ بِهِزٌ قَالَ : لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزَيْدٍ : « فَادْكُرْهَا عَلَيَّ » . قَالَ : فَانْطَلَقَ زَيْدٌ حَتَّى أَتَاهَا وَهِيَ تُخَمِّرُ عَجِينَهَا . قَالَ : فَلَمَّا رَأَيْتُهَا عَظَمْتُ فِي صَدْرِي ، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظَرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا ، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَنَكَصْتُ عَلَى عَقْبِي . فَقُلْتُ : يَا زَيْنَبُ ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِكْرِكَ . قَالَتْ : مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي . فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ . قَالَ : فَقَالَ : وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ ، فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رِجَالٌ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَامِ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعْتُهُ ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُ حُجْرَةَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ ، وَيَقْلُنَ بِأَرْسُولِ اللَّهِ ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ ؟ قَالَ : فَمَا أَدْرِي أَنَا أَخْبِرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا أَوْ أَخْبَرْنِي . قَالَ : فَانْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ ، فَذَهَبَتْ أَدْخُلُ مَعَهُ فَأَلْقَى السِّتْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، وَنَزَلَ الْحِجَابُ . قَالَ : وَوَعِظَ الْقَوْمَ بِمَا وَعِظُوا بِهِ .

وقوله في الحديث في قصة زينب : « وأمر النبي - عليه السلام - لزيد أن يذكرها عليه أن يخطبها » : ومعنى « اذكرها علي » : أي اخطبها لنفسها علي ، أي لي أو عني . ف « علي » تأتي بمعنى الحرفين . فيه جواز مثل هذا لمن طلقها إذا علم طيب قلبه بذلك ، وأنه لا يكرهه مثل حال زيد مع النبي ﷺ .

وقوله : « ما أستطيع أن أنظر إليها » أن رسول الله ﷺ ذكرها : بفتح الهمزة ، أي من أجل أن رسول الله ﷺ ذكرها .

وقوله : « فنكصت على عقبي » : أي رجعت وانصرفت .

وقوله : « فجاء رسول الله ﷺ فدخل عليها بغير إذن » : لأنها زوجته ، وأن الله أعلمه أنه زوجه إياها .

وفى خروج النبي ﷺ ودورانه على نسائه حتى يقوم الجالسان عنه حسن الأدب مع

زَادَ ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرٍ إِنَّهُ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ﴾ (١) .

٩٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ - وَفِي رَوَايَةٍ أَبِي كَامِلٍ : سَمِعْتُ أَنَسًا - قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ : عَلَى شَيْءٍ - مِنْ نِسَائِهِ ، مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ ، فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً .

٩١ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ .

فَقَالَ ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ : بِمَا أَوْلَمَ ؟ قَالَ : أَطْعَمَهُمْ خُبْرًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكَوهُ .

٩٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، وَعَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، كُلُّهُمْ عَنْ مُعْتَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ - حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي . حَدَّثَنَا أَبُو مَجْلَزٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعَمُوا . ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ . قَالَ : فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُومُوا . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ الْقَوْمِ .

زَادَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ : فَقَعَدَ ثَلَاثَةً ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَانْطَلَقُوا . قَالَ : فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا . قَالَ : فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ ، فَذَهَبَتْ أَدْخُلُ فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ . قَالَ :

الصاحب واحتمال آذاه ، وما كان عليه - عليه السلام - من حسن الخلق والعشرة ، وأنه - عليه السلام - لما كره جلوسهما لم يأمرهما بالقيام ، وتلطف أولاً بالتهيؤ للقيام ليقوما ، فلما لم يقوما تلطف بخروجه ورجوعه ليفهما فيقوما كما كان .

وفيه كراهة التطويل والجلوس عند العروس ، ومن يعلم أن له شغلاً وتفرغاً لأمر من أمور نفسه أو أمور المسلمين .

وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَظِيرِينَ إِنَّمَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ (١) .

٩٣ - (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ ، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : إِنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِالْحِجَابِ . لَقَدْ كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ . قَالَ أَنَسٌ : أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرُوسًا بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ . قَالَ : وَكَانَ تَزَوُّجُهَا بِالْمَدِينَةِ ، فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسَ مَعَهُ رَجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَمَشَى فَمَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا ، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ ، حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا ، فَضْرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّيْرِ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ .

٩٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ . قَالَ : فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فَجَعَلْتُهُ فِي تَوْرٍ ، فَقَالَتْ : يَا أَنَسُ ، اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقُلْتُ بَعَثْتُ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي ، وَهِيَ تُقَرِّئُكَ السَّلَامَ ، وَتَقُولُ : إِنَّ هَذَا لَكَ مِنْ قَلِيلٍ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقُلْتُ : إِنَّ أُمِّي تُقَرِّئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ : إِنَّ هَذَا لَكَ مِنْ قَلِيلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ فَقَالَ : « ضَعْنِي » ثُمَّ قَالَ : « اذْهَبْ فَادْعُ لِي فُلَانًا وَفُلَانًا ، وَمَنْ لَقِيتَ » وَسَمَى رَجُلًا . قَالَ : فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ .

قَالَ : قُلْتُ لِأَنَسٍ : عَدَدَ كَمْ كَانُوا ؟ قَالَ : زُهَاءُ ثَلَاثُمِائَةٍ .

وقول أنس : « وكان يبعثني فادعوا الناس » ، وفي الحديث الآخر : « اذهب فادع فلاناً وفلاناً ومن لقيت » : فيه الاستنباط في دعوة الوليمة ، وتخصيص الدعوة بالمعنيين ، وجواز ذلك فيمن يختص من الإخوان لقوله : « فلاناً وفلاناً » . وجواز تفويض ذلك للرسل ؛ لقوله : « ومن لقيت » ، وإذا لم يعين صاحب الوليمة من يدعوه رسوله لها وقال له مثل هذا ، لم يلزم المدعو ولم يتأكد عليه الإجابة .

وقوله : « ومن لقيت » ، وفي رواية السمرقندي في حديث قتيبة : « أو من لقيت » وهو وهم ، والصواب الأول كما في سائر الأحاديث .

وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا أَنَسُ ، هَاتِ التَّورَ » . قَالَ : فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتْ الصُّفَّةُ وَالْحُجْرَةُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِيَتَحَلَّقَ عَشْرَةُ عَشْرَةً ، وَلِيَأْكُلْ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا يَلِيهِ » . قَالَ : فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا . قَالَ : فَخَرَجَتْ طَائِفَةٌ وَدَخَلَتْ طَائِفَةٌ حَتَّى أَكَلُوا كُلُّهُمْ . فَقَالَ لِي : « يَا أَنَسُ ، ارْفَعْ » . قَالَ : فَرَفَعْتُ ، فَمَا أَذْرَى حِينَ وَضَعْتُ كَانَ أَكْثَرَ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ . قَالَ : وَجَلَسَ طَوَائِفُ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، جَالِسٌ ، وَزَوْجَتُهُ مُوَلِّيَةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ . فَتَقَلَّبُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ ، ثُمَّ رَجَعَ . فَلَمَّا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ ثَقَلُوا عَلَيْهِ . قَالَ : فَابْتَدَرُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرَخَى السِّتْرَ وَدَخَلَ ، وَأَنَا جَالِسٌ فِي الْحُجْرَةِ ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا بِسِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَلَيَّ ، وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ . فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَسْنِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

قَالَ الْجَعْدُ : قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : أَنَا أَخَذْتُ النَّاسَ عَهْدًا بِهَذِهِ الْآيَاتِ ، وَحُجِبْنَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ .

٩٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَبِي عُمَانَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ أَهَدَتْ لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ . فَقَالَ أَنَسٌ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اذْهَبْ فَادْعُ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ » ، فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ . وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ فَدَعَا فِيهِ . وَقَالَ فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ . وَلَمْ أَدْعُ أَحَدًا لَقِيْتُهُ إِلَّا دَعَوْتُهُ ، فَأَكَلُوا

وقول أنس : « فَصَنَعْتُ أُمِّي أُمَّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فَجَعَلْتُهُ فِي تَوْرٍ » ، وذكرت توجيهها إياه به إلى النبي ﷺ ، التور: آتية من حجارة كالقُدْح مذكر ، قيل : هو عَرَبِي ، وقيل : دخيل . فيه إهداء الطعام للعروس ، وهو مما يستحب لشغلهم بالعرس ، كما يستحب بالجنائز لشغلهم بالميت . وفيه دعاء العروس لإخوانه لأداء ما يهدي له من ذلك مما فيه فضل عن حاجته وحاجة أهله . وهذا الحيس قد كان فيه من البركة ما أكل منه زهاء ثلاثمائة ، كما جاء في الحديث . وفيه أن من آيات النبوة تكثير القليل .

قال الإمام : « زهاء ثلاثمائة » : أى مقدارها . وزهاء ، ونُهاء ، ولهاء بمعنى واحد .

حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، وَيَبْقَى طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَطَالُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ. فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا. فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾ قَالَ قَتَادَةُ: غَيْرَ مُتَحَيِّينَ طَعَامًا ﴿وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿ذَلِكَ أَمْطَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ (١).

قال القاضى : وهذه القصة هى فى عرس زينب بينها مسلم والبخارى (٢) فى بعض أحاديثهما ، وهى وإن أشبه بقية الخبر فيها من جلوس من جلس ، ونزول الحجاب وخبر وليمتها بالخبز واللحم فى بعض الروايات ، فهما قضيتان — والله أعلم ، أحدهما : وليمة التى قصد وأشبعهم فيها خبزاً ولحماً . والثانية : هذه التى دعاهم لما أهدته له أم سليم من الحيس فيها كانت الآية والبركة ، ولم يأت ذلك فى وليمة باللحم ، وفيها كانت قصة الحجاب .

ويحتمل أن ذكرها فى قصة وليمة اللحم وهم من الرواة . والأشبه أنها كانت فى وليمة الحيس، وهو ظاهر سياق الأحاديث ، ولا يمكن تكرارها مرتين إذ نزول آية الحجاب فى الأولى منهما، ونهيهن عن فعلهم ذلك يكفى عن المخالفة بعد، وأراه وهماً من بعض الرواة، وتركيب قصة على أخرى — والله أعلم — على أن ظاهر قصة زينب فى الوليمة باللحم أن فيها أيضاً — آية، وذلك أنه ذكر فى الرواية الواحدة أنه ذبح شاة، وفى الأخرى: «أشبع الناس خبزاً ولحماً»، وقال: «حتى تركوه». وهذا لا يكون من شاة واحدة للناس .

وفى إرخاء السر فى وجه أنس جواز فعل مثل هذا مع خادم الرجل ومن لا يحشمه، وأنه أولى من قوله : لا يدخل ، ولما كان عليه — عليه السلام — من حسن الخلق والعشرة . وقوله : ﴿غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾ : فسر قَتَادَةُ فى الأم غير متحيين طعاماً معنى «غير ناظرين» : غير متظرين إدراكه ونضجه ، والإناء : الحين والوقت ، أى مترقبين حينه . والصفة مثل الظلة والسقيفة .

وقوله : «حين اشتد النهار» هى رواية ابن الخضاء ، ولغيره : «امتد» وهما بمعنى اشتد النهار : ارتفع .

وقوله : «ووعظ القوم بما وعظوا» : أى عوتبوا ، ونحو منه الحديث الآخر : «يعظ أخاه فى الحياء» (٣) .

(١) الأحزاب : ٥٣ .

(٢) البخارى ، ك النكاح ، ب الصفرة للمتزوج .

(٣) سبق فى مسلم ، ك الإيمان ، ب بيان عدد شعب الإيمان (٥٩) .

(١٦) باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة

٩٦ - (١٤٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا » .

٩٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيُجِبْ » .
قَالَ خَالِدٌ : فَإِذَا عُبِدَ اللَّهُ يُنْزَلُ عَلَى الْعُرْسِ .

٩٨ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ » .

٩٩ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ . ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اتُّنُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ » .

١٠٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ ، عُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ » .

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ الْمُنْذِرِ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ دُعِيَ إِلَى عُرْسٍ أَوْ نَحْوِهِ فَلْيُجِبْ » .

١٠٢ - (...) حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اتُّنُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ » .

١٠٣ - (...) وَحَدَّثَنِي هَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

ﷺ: « أَجِيبُوا هَذِهِ الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ لَهَا » .

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَأْتِي الدَّعْوَةَ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِ الْعُرْسِ ، وَيَأْتِيهَا وَهُوَ صَائِمٌ .

١٠٤ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا » .

١٠٥ - (١٤٣٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ » .

وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ الْمُثَنَّى : « إِلَى طَعَامٍ » .

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، بِمِثْلِهِ .

١٠٦ - (١٤٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ » .

١٠٧ - (١٤٣٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : بِشَسِ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

١٠٨ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَالَ : قُلْتُ لِلزُّهْرِيِّ : يَا أَبَا بَكْرٍ ،

قَالَ الْإِمَامُ : قَوْلُهُ : « وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ » : أَيْ فَلْيَدْعُ لِأَرْبَابِ الطَّعَامِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْبَرَكَةِ .

وقوله : « بِشَسِ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ » ، وفي الرواية الأخرى : « شر الطعام طعام الوليمة يمنحها من يأتيها ويدعى لها من يأبأها » : أكثر ماجاء هذا الحديث من رواية مالك وغيره موقوفاً على أبي هريرة / لم يذكروا فيه النبي ﷺ ،

كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ : شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ ؟ فَضَحِكَ فَقَالَ : لَيْسَ هُوَ : شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ .

قَالَ سُفْيَانُ : وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا ، فَأَقْرَعَ عَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ فَقَالَ : حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ . ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِك .

١٠٩ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . وَعَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ . نَحْوَ حَدِيثِ مَالِك .

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، نَحْوَ ذَلِكَ .

١١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . قَالَ : سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ : سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ . يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَابَاهَا ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ » .

لكن عدوه في المسند : « ومن لم يأت الدعوة فقد عصى الله ورسوله » قد جاء هذا من رواية أخرى عن مالك وغيره عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « شر الطعام » الحديث ، وذكر مسلم الوجهين .

فأما إن كان من قول أبي هريرة فأخبر بحال الناس ، وصورة القضية عند الناس من اختصاصهم بها أهل اليسر دون أهل الحاجة ، وأن الأولى كان بهذا الفقراء لسد خلتهم ، وأن الخير في الأفعال كثرة أجزائها ، وذلك غير موجود في الأغنياء ، وإنما هو نوع من المكارمة .

وإن كان رفعة هو الصحيح فهو إخبار منه — عليه السلام — عن صفة ما يكون بعده . وقد كره العلماء اختصاص الأغنياء بالدعوة . واختلف إذا فعل ذلك ، فقال ابن مسعود : إذا خص الغنى وترك الفقير أمرنا ألا نجيب . وقال ابن حبيب : من فارق السنة في وليمة فلا دعوة له . وقال أبو هريرة : أنتم العاصون في الدعوة . ودعا ابن عمر في وليمته الأغنياء والفقراء ، فجاءت قريش ومعها المساكين ، فقال ابن عمر للمساكين : هاهنا فاجلسوا ، لا تفسدوا عليهم ثيابهم ، فإننا سنطعمكم مما يأكلون .

(١٧) باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره

ويطأها ، ثم يفارقها ، وتنقضى عدتها

١١١ - (١٤٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّافِدُ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : جَاءَتْ امْرَأَةً رَفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : كُنْتُ عِنْدَ رَفَاعَةَ ، فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي ، فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْبِرِ ، وَإِنَّ مَامَعَهُ مِثْلُ هَدْيَةِ الثَّوْبِ . فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رَفَاعَةَ ؟ لَا ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقُ عُسَيْلَتِكَ » .

قَالَتْ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ ، وَخَالِدٌ بِالْبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ . فَدَادَى : يَا أَبَا بَكْرٍ ، أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَاتَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !

وقوله في خبر عبد الرحمن بن الزبير . لم يختلف أن هذا بفتح الزاي ، وهو الزبير ابن باطيا اليهودي ، وابنه عبد الرحمن هذا . وهديّة الثوب : طرفه الذي لم ينسج . قال الحري : هدية الثوب : شيء ينقض من طوله ويُقتل (١) قال غيره : تشبه بهذب العين وهو شعرها الذي على شفرها .

[وقوله : « حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » ، قال الإمام : قال أحمد بن يحيى هذا كناية عن حلاوة الجماع . قال أبو بكر : شبه لذة الجماع بالعسل ، وأنت لأن العسل يذكر ويؤنث ، فمن أنه قال في تصغيره : عسيلة ، ويقال : إنما أنت على معنى النطفة ، ويقال : إنما أنت لأنه أراد قطعة من العسل ، كما قالوا : ذو الثدي ، فأثروا على معنى قطعة من الثدي .

قال الإمام : جمهور العلماء على أن المطلقة ثلاثا لا تحل بمجرد العقد حتى يدخل بها ويطأها . وانفرد ابن المسيب ولم يشترط الوطء وحمل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ (٢) على العقد دون الوطء ، كما حمل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٣) على العقد . وهذا الحديث حجة عليه ؛ لأننا إن سلمنا أن النكاح ينطلق على

(٢) البقرة : ٢٣٠ .

(١) لم نعر عليه في غريب الحديث للحري .

(٣) النساء : ٢٢ .

١١٢- (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَاقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ

العقد حقيقة حتى يصح دخوله في ظاهر الآية ، كان هذا الحديث مخصصاً لها مبيناً للمراد بها فيرجع إليه [(١)] .

وقوله : « حتى تذوقى » عسيلته : تنبيه على وجود اللذة ، وكفى عنها بالعسل . ولعل توحيده هاهنا بقوله : « عسيلته » إشارة إلى الفعلة الواحدة والوقاع الواحد ؛ لئلا يظن أنها لا تحل إلا بوطء متكرر ، وقد قال بعض أهل العلم : أنه لو وطئها وهي نائمة لم تحل بهذا الوطء ؛ لأنها لم تذق العسيلة ، وقد شرط في الحديث ذوق الزوجين جميعاً لذلك .

واختلف عندنا ، هل تحل بالوطء الفاسد في عقد نكاح صحيح؟ فقيل : تحل لأنه يسمى نكاحا ، ولوجود اللذة به المنبه عليها في الحديث . وقيل : لا تحل ؛ لأن محمل ظواهر الشرع والفاظه على ما يصح في الشرع دون ما لا يصح .

قال القاضي : قال بعض العلماء : ما أظن سعيد بن المسيب بلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن وشذ في ذلك ، ولم يقل أحد بقوله من العلماء إلا طائفة من الخوارج . كما شذ الحسن في قوله : لا يحلها إلا بوطء فيه إنزال ، التفات إلى معنى العسيلة ، وقال : هو الإنزال ، وفي شكوى المرأة زوجها الذى معه كالهدية . وجاء في غير مسلم : « مالى إليه من ذنب إلا أن ما معه ليس بأغنى عنى من هذه ، وأخذت هدية من ثوبها ، فقال : كذبت ، والله إنى لأنفضها نفص الأديم » وذكره البخارى (١) .

وقول النبي ﷺ لها : « أتريدين أن ترجعى إلى رفاعة » يعنى زوجها الأول : دليل على التطليق بعدم الجماع ، وأنه من حقوق الزوجة ، وهو قول كافة العلماء ، ونضرب في ذلك عندهم سنة يؤجل فيها للاختبار ، وهذا مالم يكن مجبواً ، أو من لايرجى منه الوطء جملة لعدم آلة ذلك عنده، فهذا يطلق عليه ولا يؤجل ، وقال بعض السلف : عشرة أشهر . وخالف داود الكافة ورأى أنه لا يطلق عليه بالعنة ولا يؤجل ، ولم يقل به أحد من السلف إلا ابن عليه والحكم قالوا : والإجماع يرد قولهم ، وحجتهم : ظاهر الحديث ، فإن النبي

(١) سقط من الأصل ، واستدرك بالهامش بسهم .

(١) البخارى ، ك اللباس ، ب ثياب الخضر ١٩٢/٧ .

ابن الزبير ، وإنه — والله — مامعه إلا مثل الهدبة . وأخذت بهدبة من جلبابها . قال : فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكاً ، فقال : « لعلك تريدان أن ترجعي إلى رفاعه ؟ لا ، حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته » . وأبو بكر الصديق جالس عند رسول الله ﷺ ، وخالد ابن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة لم يؤذن له . قال : فطفق خالد ينادي أبا بكر : ألا تزجر هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ ؟

١١٣ — (...) حدثنا عبد بن حميد . أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ؛ أن رفاعة القرظي طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير . فجاءت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن رفاعة طلقها آخر ثلاث تطليقات . بمثل حديث يونس .

١١٤ — (...) حدثنا محمد بن العلاء الهمداني ، حدثنا أبو أسامة عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ سئل عن المرأة يتزوجها الرجل ، فيطلقها ، فتزوج رجلاً ، فيطلقها قبل أن يدخل بها ، أتحل لزوجها الأول ؟ قال : « لا ، حتى يذوق عسيلتها » .

(...) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن فضال . ح وحدثنا أبو كريب ، حدثنا أبو معاوية ، جميعاً عن هشام ، بهذا الإسناد .

ﷺ لم يطلق عليه ولا أجله ، وليس لهما فيه حجة ، بل هي عليهما دليل ؛ لقوله — عليه السلام — : « اتحيين أن ترجعي إلى رفاعه » دليل أن شكواها يوجب الفراق ، ولأنه قد ناكرها في ذلك ، كما ذكروا في الموطأ أنه طلقها ، وذاك الحديث إخبار عن حال الحال بعد هذا المجلس فيؤلف بذلك بين الحديثين .

وذهب مالك ومعظم أئمة الفتوى أنه متى وطئها مرة لم يؤجل ولم يكن لها قيام ، وذهب بعضهم إلى أنه كلما أمسك عنها أجل سنة كالعين ، وقال أبو ثور نحوه .

وتبسم النبي ﷺ إما من تفتنها لمراها الرجوع إلى زوجها الأول ، أو تعجباً من تصريحها بشكواها مما عادة النساء الاستحياء منه ، ألا ترى إنكار خالد قولها ، وقوله : « ألا تسمع ما تجهر به عند النبي ﷺ ألا تزجر هذه » .

وذكر في الباب: ثنا محمد بن العلاء ، ثنا أسامة ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة .

١١٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا ، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ : « لَا ، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا ، مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ » .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ .
وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ .

وقع عند العذرى فيما أخبرنا به عنه الأسدى : عن هشام بن سعد ، وهو خطأ ، إنما هو هشام بن عروة .

(١٨) باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع

١١٦ - (١٤٣٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -
قَالَا: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ،
وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَارِزَقَتَنَا. فَإِنَّهُ، إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا».

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا
شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،
جَمِيعًا عَنِ الثَّوْرِيِّ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ. غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي
حَدِيثِهِ ذِكْرُ: «بِاسْمِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ «بِاسْمِ اللَّهِ». وَفِي رِوَايَةِ
ابْنِ نُمَيْرٍ: قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَاهُ قَالَ: «بِاسْمِ اللَّهِ».

قوله في الحديث: «لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال: بسم الله، اللهم
جنبنا الشيطان، وجنب الشيطان مازقتنا، فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره
الشيطان أبداً»: قيل لهذا الضر: هو ألا يُصرع ذلك المولود، وقيل: لا يطن فيه
الشيطان عند ولادته، كما جاء في الحديث (١). ولم يحمله أحد على العموم في جميع
الضرر والوسوسة والإغواء.

(١٩) باب جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها

ومن ورائها ، من غير تعرض للدبر

١١٧ - (١٤٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ ابْنِ الْمُثَنَّدِ ، سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ : إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا ، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ . فَتَنَزَّلَتْ : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتْمٌ ﴾ (١) .

١١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّدِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ : إِذَا أُتِيَتِ الْمَرْأَةُ ، مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا ، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ . قَالَ : فَاتَّزَلَتْ : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شَتْمٌ ﴾ .

وذكر مسلم سبب نزول قوله تعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ الآية ، قال الإمام : اختلف الناس في وطء النساء في أدبارهن ، هل ذلك حرام أم لا ؟ وقد تعلق من قال بالتحليل بظاهر الآية ، وانفصل عنها من يحرم بأن المراد بها ما نزلت عليه من السبب ، والرد على اليهود فيما قالت ، والعموم إذا خرج على سبب قصر عليه عند بعض أهل الأصول ، ومن قال بتعديده وحمله على مقتضى اللفظ من التعميم كانت الآية حجة له في نفي التحريم ، لكن وردت أحاديث كثيرة بالمنع منه ، فيكون ذلك تخصيصاً للعموم بأخبار الآحاد ، وفي ذلك خلاف بين الأصوليين .

وقد قال بعض الناس متصراً للتحريم : أجمعت الأمة على تحريم المرأة قبل عقد النكاح . واختلف بعد العقد ، هل حل هذا العضو منها أم لا ؟ فيستصحب الإجماع على التحريم حتى ينقل عنه ناقل ، وعكسه الآخرون ، وزعموا / أن النكاح في الشرع يبيح ٢٤٢ / ب المنكوحه على الإطلاق ، فنحن مستصحبون لهذا حتى يأتي دليل يدل على استثناء بعض الأعضاء

قال القاضي : ظاهر لفظ الحديث يقتضي أنه موضع الولد . والحرث كناية عن الجماع ،

١١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ ، حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ جَدِّي ، عَنْ أَيُّوبَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ . ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَهَرُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ . ح وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبَدٍ ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ الْمُخْتَارِ - عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، كُلُّهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، بِهَذَا الْحَدِيثِ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ النُّعْمَانَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ : إِنْ شَاءَ مُجِيبَةٌ ، وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُجِيبَةٍ غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ .

ويسمى به النساء ؛ لأنهن مُزْدَرِعٌ ، و ﴿ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ هنا يحتمل معنى : كيف شئتم ، كما جاء في الحديث ، ويحتمل : حيث ؛ إذ اللفظ يحتملها معاً . ويساط الحديث يقضى بأنه كيف ، وإباحة عموم صور الحرث إلا مواضعه ، وجل الناس على منعه من الطاهر والحائض ، وحكى بعضهم الاتفاق على منعه من الحائض . ولأصحاب الشافعي في هذا الوجه قولان ، فمنهم من قال : إنه حلال منهما ، ومنهم من فرق ، والثالث مذهب الجمهور : المنع بكل حال .

وقوله : « مُجِيبَةٌ » ، قال الإمام : يعني على وجهها . قال أبو عبيد في حديث عبد الله ، وذكر القيامة فقال : « ويجبون تجيبة رجل واحد قياماً لرب العالمين » . والتجيبة تكون في حالتين : أحدهما : أن يضع يديه على ركبتيه وهو قائم ، والوجه الآخر : أن ينكب على وجهه باركاً . قال : وهذا الوجه هو المعروف عند الناس ، وقد حمله بعضهم على أنهم يخرون سجداً ، فجعل السجود هو التجيبة (١) .

وقوله : « في صمام واحد » : أى في جحر واحد .

قال القاضي : أصل الصمام : صمام القارورة ، وهو مايشد به فمها وثقبها .

(٢٠) باب تحريم امتناعها من فراش زوجها

١٢٠ - (١٤٣٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى -
 قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّارَةَ بِنِ
 أَوْفَى ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا ،
 لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ » .

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،
 بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَقَالَ : « حَتَّى تَرْجِعَ » .

١٢١ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ - عَنْ
 أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا مِنْ رَجُلٍ
 يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا ، فَتَأْبَى عَلَيْهِ ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا ، حَتَّى
 يَرْضَى عَنْهَا » .

١٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ . ح
 وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -
 حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، كُلُّهُمُ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ : « إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ ، فَلَمْ تَأْتِهِ ، فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا ، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ
 حَتَّى تُصْبِحَ » .

وقوله في الحديث : « إذا باتت المرأة هاجرة لفراش زوجها ، لعنتها الملائكة حتى
 تصبح » ، وفي الحديث الآخر : « إلا كان - يعني الله - سائحاً عليها حتى يرضى عنها »
 يعني زوجها : وعيدٌ شديدٌ في حق الأزواج ، ولزوم طاعتهم ، وأن منع الحقوق في
 النفوس والأموال سواء .

(٢١) باب تحريم إفشاء سر المرأة

١٢٣ - (١٤٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا » .

١٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا » .
وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ : « إِنْ أَعْظَمَ » .

وقوله : « من أشَر الناس عند الله منزلة يوم القيامة ، الرجل يفضي إلى امرأته وتفضي إليه ، ثم يفشي سرها » : جاء في النهي عن هذا أحاديث كثيرة ، ووعيد شديد ، وذلك في وصف مايفعله من ذلك وكشف حالها فيه ، فإنه من كشف العورة ، ولا فرق بين كشف العورة بالنظر أو بالوصف ، كما جاء في الحديث الآخر . وأما ذكر المجامعة والخبر عنه على الجملة فغير منكر ؛ إذا كان لفائدة ومعنى ، كما قال - عليه السلام - : « إني لأفعله أنا وهذه » ، وقوله : « هل أعرستم الليلة ؟ » . وذكر ذلك لغير فائدة - أيضا - ليس من مكارم الأخلاق ، ولا من حديث أهل المروءات والسمت .

وقوله : « من أشَر الناس » : أهل النحو يابون أن يقال : فلان أشَر أو أخير من فلان ، وإنما يقال : شرٌ وخيرٌ ، وهو مشهور كلام العرب عندهم ، قال الله تعالى : ﴿ مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴾ (١) ، وقال : ﴿ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا ﴾ الآية (٢) ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللفظين على وجهها ، وهي حجة عليهم باستعمال الوجهين .

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) مريم : ٧٦ .

باب حكم العزل (٢٢)

١٢٥ - (١٤٣٨) وحدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلى بن حُجر، قالوا :
 حدثنا إسماعيل بن جعفر، أخبرني ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز ؛
 أنه قال : دخلتُ أنا وأبو صرمة على أبي سعيد الخدري ، فسأله أبو صرمة . فقال : يا أبا
 سعيد ، هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر العزل ؟ فقال : نعم ، غزونا مع رسول الله ﷺ
 غزوة بلمصطلق ، فسبينا كرائم العرب ، فطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء ، فأردنا أن
 نستمتع ونعزل . فقلنا : نفعلُ ورسولُ الله ﷺ بين أظهرنا لئلا نسأله ؛ فسألنا رسول الله ﷺ
 فقال : « لا عليكم ألا تفعلوا ، ما كتب الله خلق نسيمة هي كائنة إلى يوم القيامة إلا
 ستكون » .

١٢٦ - (...) حدثني محمد بن الفرج مولى بني هاشم ، حدثنا محمد بن الزبرقان ،
 حدثنا موسى بن عقبة ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، بهذا الإسناد ، في معنى حديث
 ربيعة ، غير أنه قال : « فإن الله كتب من هو خالق إلى يوم القيامة » .

١٢٧ - (...) حدثني عبد الله بن محمد بن أسماء الضبيعي ، حدثنا جويرية ، عن
 مالك ، عن الزهري ، عن ابن محيريز ، عن أبي سعيد الخدري ؛ أنه أخبره قال : أصبنا
 سبأيا فكننا نعزل ، ثم سألنا رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فقال لنا : « وإنكم لتفعلون ؟ وإنكم
 لتفعلون ؟ وإنكم لتفعلون ؟ ما من نسيمة كائنة إلى يوم القيامة إلا هي كائنة » .

١٢٨ - (...) وحدثنا نصر بن علي الجهضمي ، حدثنا بشر بن المفضل ، حدثنا
 شعبة عن أنس بن سيرين ، عن معبد بن سيرين ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : قلت له :

ذكر مسلم أحاديث العزل ، وذكر سؤالهم عنه في غزوة بلمصطلق . وهي غزوة
 المريسيع . وكذا ذكره مسلم من رواية ربيعة ، وكذا قاله أبو الزناد ، قال أهل الحديث :
 وهو أولى من رواية ابن عقبة : أنه كان في غزوة أوطاس . قال أهل الحديث وقد ذكر
 مسلم رواية ابن عقبة مختصراً وقال بمعنى حديث ربيعة ، ومعنى « بلمصطلق » : أي بيني
 المصطلق .

سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ؟ قَالَ نَعَمْ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .

١٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزٌ ، قَالُوا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ . غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ : « لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .

وَفِي رِوَايَةِ بَهْزٍ قَالَ شُعْبَةُ : قُلْتُ لَهُ : سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

وقوله أردنا أن نستمتع ونعزل ، فسألنا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : « لا عليكم ألا تفعلوا ، فإنما هو القدر » الحديث ، وفي الحديث الآخر : « فلم ينهنا » ، وفي الآخر : « كنا نعزل والقرآن ينزل » ، وفي الآخر : « اعزل إن شئت » : كله دليل على جواز العزل على الجملة ، لكن فهم من قوله : « لا عليكم ألا تفعلوا » الحسن وابن سيرين النهي . فقال الحسن في الكتاب : لكان هذا زجرًا . وقال ابن سيرين : هو أقرب إلى النهي .

ومثله قوله في الحديث الآخر : « فلم يفعل ذلك أحدكم » ، وفي الآخر : « وإنكم لتفعلون » ثلاثاً : فظاهره كله الكراهة والإنكار ، وقيل : قوله : « لا عليكم ألا تفعلوا » يحتمل إباحة العزل ، ويحتمل إباحة غيره بدلالة قوله : « مامن نسمة كائنة إلا وهي كائنة » .

وفي الحديث الآخر : « ذاك الواد الخفي » (١) ، وذكر : « وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ » (٢) ، الواد : قتل البنات الصغار كما كانت تصنع العرب ، ثم استعمل في الذكور والإناث . وكانت العرب تفعله لعلتين : للغيرة على البنات ، ولتخفيف مؤن العيال ، قال الله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ » (٣) الآية ، وليس مقتضى قوله هذا التحريم بل التشبيه ، كما قيل في الرياء : « الشرك الخفي » ، لكن فيه دليل الكراهة . وبكراهته قال بعض الصحابة ، وإيجازته قال كثير منهم ، ومن التابعين وفقهاء الأمصار .

واختلفوا هل للمرأة في ذلك حق ؟ فرآه مالك والشافعي وأصحابهما حقاً لها إذا كانت حرة، فلا يعزل عنها إلا بإذنها ، وكانهم رأوا الإنزال من غمام لذتها وحققها في الولد ،

(١) سيأتي في نفس الكتاب ، ب جواز الغيلة وهي وطء المرضع وكراهة العزل برقم (١٤١) .

(٢) الإسراء : ٣١ .

(٣) التكاوير : ٨ .

١٣٠ - (...) وحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ بَشْرِ بْنِ مَسْعُودٍ ، رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : سِئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَقَوْلُهُ : « لَا عَلَيْكُمْ » أَقْرَبُ إِلَى النَّهْيِ .

١٣١ - (...) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرِ الْأَنْصَارِيِّ ، قَالَ : فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . قَالَ : ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « وَمَا ذَاكُمْ ؟ » . قَالُوا : الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرْضِعُ فَيُصِيبُ مِنْهَا ، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ . وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأُمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا ، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ . قَالَ : « فَلَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ » .

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ : فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ : وَاللَّهِ ، لَكَانَ هَذَا زَجْرًا .

ولم يريا ذلك لازماً في الأمة . قال مالك : إلا أن تكون زوجة فلا يعزل عنها إلا بإذن أهلها ، وهذا لمراعاة حق الولد . قال بعض متأخري شيوخنا : ورأى أيضاً إذنها في ذلك لحق عقد الزوجية ، بخلاف وطنها بالملك .

قال الإمام : إنما سألوه عن ذلك ؛ لأنه قد يكون وقع في نفوسهم أن ذلك من جنس المؤودة . وفي كتاب مسلم بعد هذا : أنه سئل - عليه السلام - عن العزل ، فقال : « ذلك الواد الخفي » لأنه كالفرار من القدر ، وقد كرهه ابن عمر . فأخبرهم - عليه السلام - أن ذلك جائز ، وأن المقدر خلقه لا بد أن يكون ، فالعزل عن الحرة لا يجوز إلا برضاها لحقها في الولد ، والعزل عن الأمة يملك اليمين جائز من غير رضاها ؛ ولاحق لها في وطء ولا استيلاد .

[وقول الحسن : « والله لكان هذا زجر » : أي نهى . ومعنى [(١) العزل : أن يعزل

الرجل الماء عن رحم المرأة إذا جامعها حذر الحمل .

قال القاضي : / وقوله : غزونا بلمصطلق وأصبنا كرائم العرب ، فطالت علينا العزبة ، ١/٢٤٣ فأردنا أن نستمتع » : فيه حجة للجمهور في جواز استرقاق العرب ؛ لأن [بنى] (٢)

(٢) استدركت في الهامش .

(١) سقط من الأصل ، والمثبت من ع .

(...) وحدثني حجاج بن الشاعر ، حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ، عن ابن عوف ، قال : حدثت محمداً ، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن بشر — يعني حديث العزل — فقال : إياي حدثه عبد الرحمن بن بشر .

(...) حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الأعلى ، حدثنا هشام عن محمد ، عن معبد بن سيرين ، قال : قلنا لأبي سعيد : هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر في العزل شيئاً؟ قال : نعم . وساق الحديث بمعنى حديث ابن عوف . إلى قوله : « القدر » .

١٣٢ - (...) حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري وأحمد بن عتبة — قال ابن عتبة : أخبرنا . وقال عبيد الله : حدثنا سفيان بن عيينة — عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد ، عن قزعة ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : ذكر العزل عند رسول الله ﷺ . فقال : « ولم يفعل ذلك أحدكم — ولم يقل : فلا يفعل ذلك أحدكم — فإنه ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها » .

١٣٣ - (...) حدثني هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني معاوية — يعني ابن صالح — عن علي بن أبي طلحة ، عن أبي الوادك ، عن أبي سعيد الخدري ، سمعه يقول : سئل رسول الله ﷺ عن العزل ؟ فقال : « ما من كل الماء يكون الولد ، وإذا أراد الله خلق شيء لم يمنعه شيء » .

المصطلق من خزاعة . ومنع ذلك الشافعي وأبو حنيفة وابن وهب من أصحابنا وقالوا : لا تقبل منهم جزية إن أسلموا وإلا قتلوا ، وجاز وطء سبيهم ؛ لأنهم كانوا ممن دان يدين أهل الكتاب — والله أعلم . ولا يصح قول من زعم من الشارحين : لعلمهم وإن كانوا على شرك العرب قد أسلموا ، فإن في الحديث : « وأحبنا الفداء » ، ولا يصح [استعمال هذا اللفظ فيمن أسلم ، ولا يجوز ولا يصح] (١) قول من قال : أن كانوا على الشرك . فلعل هذا كان جائزاً أول الإسلام ثم نسخ ، ويحتاج هذا إلى نقل صحيح .

وفيه حجة لما عليه جمهور الفقهاء من أن يبيع أمهات الأولاد لايجوز ؛ إذ الفداء بيع ، وقد تقرر عندهم منعه لسبب الحمل . وقال بعضهم : إنما فيه حجة لمنع بيعهن حبالى فقط

(...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّرِ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ عَنْ أَبِي الْوَدَّكِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

١٣٤ - (١٤٣٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمُنَا وَسَانِيَتُنَا ، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا ، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ . فَقَالَ : « اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قَدَّرَ لَهَا » ، فَلَبِثَ الرَّجُلُ ، ثُمَّ أَنَاهُ فَقَالَ : إِنَّ الْجَارِيَةَ قَدْ حَبِلَتْ . فَقَالَ : « قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّ سَيَاتِيهَا مَا قَدَّرَ لَهَا » .

١٣٥ - (...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ حَسَّانَ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاضٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : « إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً لِي ، وَأَنَا أَعْزِلُ عَنْهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ ذَلِكَ لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ » . قَالَ : فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ » .

لأجل استرقاق الولد ، وهذا الذي عليه إجماع المسلمين مالم تضع .

قال القاضي : وقوله للذي أخبره : أن جاريته التي عزل عنها قد حبلى : « قد أخبرتك أنه يأتيها رزقها » : فيه دلالة على إلحاق الولد مع العزل في الإماء والحرائر ، وذلك لأن الماء يتفلى . ولم يختلف عندنا في إلحاقه مع العزل إذا كان الوطء في الفرج . واختلف إذا كان الوطء في غير الفرج لفساد الماء بمباشرة الهواء ، قالوا : ولو كان العزل البين الذي لا يشك أنه لم يتفلى منه شيء في الفرج لم يلحق .

وفيه حجة لمن لا يرى الأمة فراشاً ، وهو مذهب الشافعي . ومالك يراها فراشاً إذا عرف وطأها لها . وقال بعض أصحابه : أو كانت من العلى التي لا تتراد إلا للوطء إلا أن تدعى في هذا كله استبراء على المشهور ، ومن كبراء أصحابنا من قال : لا ينفية الحيض .

وذكر مسلم في الباب : ثنا [أبو] (١) الربيع الزهراني وأبو كامل الجحدرى ، واللفظة له ، قالوا : ثنا حماد بن زيد ، ثنا أيوب ، عن محمد ، عن عبد الرحمن بن بشر . هذا هو الصحيح ، وهو محمد بن سيرين ، وكذا لجمع شيوخنا : عن محمد بن عبد الرحمن

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

(...) وحدثنا حجاج بن الشاعر، حدثنا أبو أحمد الزبيري، حدثنا سعيد بن حسان - قاص أهل مكة - أخبرني عروة بن عياض بن عدى بن الخير النوفلي، عن جابر بن عبد الله، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ. بمعنى حديث سفيان.

١٣٦ - (١٤٤٠) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم - قال إسحاق: أخبرنا. وقال أبو بكر: حدثنا سفيان - عن عمرو، عن عطاء، عن جابر، قال: كنا نعزل القرآن ينزل. زاد إسحاق: قال سفيان: لو كان شيئاً ينهى عنه، لنهانا عنه القرآن.

١٣٧ - (...) وحدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين، حدثنا معقل عن عطاء. قال: سمعت جابراً يقول: لقد كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ.

١٣٨ - (...) وحدثني أبو غسان المسمعي، حدثنا معاذ - يعني ابن هشام - حدثني أبي عن أبي الزبير، عن جابر. قال: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا.

ابن بشر، وهو خطأ.

قال الإمام: وذكر مسلم في الباب: ثنا حجاج بن الشاعر، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا سعيد بن حسان - قاص أهل مكة - قال: أخبرني عروة بن عياض بن عدى بن الخير النوفلي. هكذا في الإسناد عروة بن عياض، وكذلك رواه ابن عيينة وأبو أحمد الزبيري، كلاهما [قال] (١) عن سعيد بن حسان، عن عروة بن عياض، مسمى. قال البخاري: عروة أخشى ألا يكون محفوظاً؛ لأن عروة هو ابن عياض بن عمرو القارئ. ورواه أبو نعيم عن سعيد بن حسان، عن ابن عياض، ولم يسمه.

قال القاضي: وقوله: «هنا جارية هي خادمنا وسائنتنا»: أي التي تستقي لنا. والسانية: المستقية من الدواب وغيرها. كذلك روايتنا في هذا الحرف عن جل الرواة، ووقع في بعض النسخ عن ابن الحذاء: «وسايسنا»، ومعناه: خادم الدابة، والأول أوجه وأصوب.

(٢٣) باب تحريم وطء الحامل المسبية

١٣٩ - (١٤٤١) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جَبْرِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ أَنَّهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ مُجَحِّجٍ عَلَى بَابِ فُسْطَاطٍ . فَقَالَ : « لَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُلْمَ بِهَا ؟ » . فَقَالُوا : نَعَمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَلْعَنَهُ لَعْنًا يَدْخُلُ مَعَهُ قَبْرُهُ ، كَيْفَ يورثُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ كَيْفَ يَسْتَحْدِمُهُ وَهُوَ لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ » .

(...) وحدثناه أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ .

وقوله : إنه ﷺ أتى بامرأة مُجَحِّجٍ على باب فسطاط ، فقال : لعله يريد أن يلْمَ بها « : هذا الحرف بضم الميم وكسر الجيم وبعده حاء مهملة ، قال الإمام : المُجَحِّجُ هاهنا : الحامل التي قربت ولادتها ، وإنما غُلِطَ - عليه السلام - في هذا لما استقر في شريعته من النهي عن وطء الحامل .

وقوله : « كيف يورثُهُ وهو لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ كيف يستحْدِمُهُ وهو لَا يَحِلُّ لَهُ ؟ » : إشارة إلى أنه قد ينمو الجنين بنطفة هذا الواطئ لأمه حاملاً فيصير مشاركاً فيه لأبيه وكان له بعض الولد فإذا حصلت المشاركة منع الاستخدام . وهذا مثل قوله - عليه السلام - : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر لا يسق ماءه ولد غيره » ، وفي هذا كله دليل على أن السَّاءَ يهدم النكاح ، وهو مشهور مذهبنا ، سبياً مجتمعين أو مفترقين ، ويأتى الكلام عليه . قال ابن عباس : نهى - عليه السلام - وطء الحبالى حتى يضعن ما فى بطونهن .

قال القاضى : هذا حكم كل حاملٍ [من وطء] (١) صحيح . واختلف فى المرأة تزنى [فتحمل] (٢) وبين حملها ، هل يطؤها زوجها ؟ فأجازه أشهب ، وكرهه مالك وغيره من أصحابنا . واتفقوا على كراهيته ومنعه من وطئها فى ماء الزنا ما لم يتبين الحمل ، مع اتفاقهم أنه إن فعل فإنها لا تحرم عليه . وكذلك اتفقوا أنها لا تزوج فى استبراء الزنا أو حملة . واختلفوا إذا كان ذلك ، هل تحرم عليه كالعدة الصحيحة أو لا تحرم ؟ يحرم فى

(١) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

(٢) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش بسهم .

الحمل دون غيره .

قال الإمام : روى هذا الحديث شعبة عن يزيد بن خُمير . وخُمير هذا بضم الخاء المعجمة ، وهو خُمير الرَّحْبِي بفتح الراء والحاء المهملة بعدها باء بواحد تحتها ، منسوب إلى بنى رَحْبَة ، بطن من حمير ، وهو رَحْبَةُ بن زُرْعَة بن سبأ الأصغر بن كعب بن زيد بن شهل .

قال القاضي : وجدتُ هذا الاسم مضبوطاً بالشين المعجمة ، وأراه الصحيح منه .

(٢٤) باب جواز الغيلة وهى وطء الموضع ، وكراهة العزل

١٤٠ - (١٤٤٢) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ . ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ ، حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ » .

قَالَ مُسْلِمٌ : وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ : عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ . وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ يَحْيَى بِالذَّالِ .
١٤١ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا الْمُقْرِيُّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ ، حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ - أُخْتُ عِكَاشَةَ - قَالَتْ : حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ ، وَهُوَ يَقُولُ : « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ ، فَتَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ ، فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا » .

وقوله : « لقد هممت أن أنهى عن الغيلة » الحديث : الغيلة ، بكسر الغين ، إذا كانت فيها الهاء ، فإن لم تدخل الهاء فهي بفتح الغين المعجمة . وقد ذكر مسلم أيضا [فيه ^(١)] فى بعض الروايات : « الغيال » وهو صحيح . وقال بعضهم : والغيلة ، بالفتح : المرة الواحدة .

قال الإمام : الغيلة : الاسم من الغيل ، وهو أن يجامع الرجل امرأته وهى ترضع . وقد أغال الرجل وأغيل : إذا فعل ذلك . قال ابن السكيت : الغيل : أن ترضع المرأة وهى حامل ، يقال منه : غالت وأغيلت .

قال القاضى : بالأول فسّر مالك فى الموطأ الغيلة ، وهو قول الأصمعى وغيره من اللغويين . قيل : ووجه كراهته خوف مضرته أن الماء يكثر اللبن ، فقد يغيره . وأهل الطب يقولون : إن ذلك اللبن كاره . قال ابن حبيب : والعرب تتقيّه ، ولأنه يخشى أن يكون / منه حمل فلا يفطن له أولاً ، فيرجع إلى إرضاع الحامل . قال ابن حبيب : سواء ٢٤٣ ب

ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ » .

زَادَ عَبْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمُقَرِّي : وَهِيَ : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾ (١) .

١٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَقَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ ، عَنْ عُروَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ ، فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : « الْغِيَالُ » .

١٤٣ - (١٤٤٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ ، حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ؛ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنِّي أَعَزَلُ عَنْ امْرَأَتِي ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ ؟ » ، فَقَالَ الرَّجُلُ : أَشْفَقْتُ عَلَى وَلَدِهَا ، أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا ، ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومَ » .

أنزل أو لم ينزل . قيل : لعله وإن لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرب ذلك باللين .

وقال بعض اللغويين : الغيلة والغيلة : أن ترضع المرأة وهي حامل . وقال بعضهم : لا يقال بفتح الغين إلا مع حذف الهاء ، وقال بعضهم يقال : الغيلة بالفتح للمرة الواحدة . وحكى لنا شيوخنا عن أبي مروان بن سراج الوجهين مع إثبات الهاء في الرضاع . فأما الغيل فبالكسر لا غير ، وقال بعضهم - وهو ابن أبي زمين - : إن الغيلة إنما معناها من الضر ، يقال : خفت غايلته : أي ضرته - وهذا بعيد ، فإن الحرف إذا كان بمعنى الضر والهلاك من ذوات الواو ، والاسم منه الغول ، قال الله تعالى ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ (٢) أي لا يغتال عقولهم ويذهب بها ، ويصيبهم منها وجع وألم .

وفيه من الفقه جوازه إذا لم ينه عنه - عليه السلام - ، إذ رأى الجمهور لا يضربه وإن أضر بالقليل ، وإباحته في الحديث الآخر بعد ، أي من قوله : « لم يفعل ذلك » ، لو كان ذلك ضاراً ضر فارس والروم « وتروى » ضاراً وهما بمعنى ضاره يضربه ضيراً مخفف ، وضرره يضربه ضيراً وضرراً . وفيه أنه - عليه السلام - كان يجتهد في الأحكام برأيه ، وهي مسألة اختلف فيها أرباب الأصول ، وقد تقدم منه .

وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ : « إِنْ كَانَ لِلذَّكَاءِ فَلَا ، مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ » .

وذكر مسلم اختلاف الرواة عن مالك في سند هذا الحديث في ضبط اسم جُدَامَةَ بنت وهب ، وضبط يحيى بن يحيى له بالبدال المهملة ، وقول خلف بن هشام فيه بالذال المعجمة ، وكذا ذكره من غير رواية مالك ، ثم قال مسلم : والصحيح ما قاله يحيى .

قال الإمام : قال بعضهم هي : « جُدَامَةُ » بضم الجيم وبالبدال المهملة ، هكذا قال مالك . وقال سعد بن أبي أيوب ، ويحيى بن أيوب : بالذال المعجمة ، والصواب ما قاله مالك . وجُدَامَةُ في اللغة : مالم يندق من السنبلة ، كذلك قال أبو حاتم ، وقال غيره : إنها لحات البر ، فما بقى في الغراب من قصبه فهو الجُدَامَةُ .

قال القاضي : جاء في حديث سعيد في هذا الباب : عن جُدَامَةَ بنت وهب أخت عكاشة . قال بعضهم : لعله أخو عكاشة ، على من قال : إنها جُدَامَةُ بنت وهب بن محص وقال آخرون : عكاشة بن وهب أخو جُدَامَةَ آخر . وقال الطبري : جُدَامَةُ بنت جندل هاجرت ، قال : والمحدثون قالوا فيها : جُدَامَةُ بنت وهيب . وعكاشة بن محصن ، وهو بشد الكاف ، كذا ضبطناه ، وكذا جاء في الشعر .

وقوله وقد سُئِلَ عن العزل : « ذاك الوأد الخفي » ، قال الإمام : الوأد : قتل البنت وهي حية ، وجاء في الحديث نهى عن وأد البنات ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾ (١) قال بعضهم : سميت موءودة لأنها تثقل بالتراب فقال منه : وأدت المرأة ولدها وأداً .

قال : وذكر مسلم بعد هذا حديثاً فيه : ثنا حيوة ، ثنا عياش بن عباس ، أن أبا النضر حدثه . قال بعضهم : حيوة هذا هو حيوة بن شريح التميمي ، يكنى أبا زرعة ، وهو عياش بالياء المعجمة باثنتين من تحتها وشين معجمة ، وهو ابن عباس بالياء بواحدة والسين المهملة ، وهو القباني بكسر القاف وإسكان التاء منسوب إلى قبّان ، بطن من رُعَيْن . وعياش — هذا — رجل مصري ، يكنى أبا عبد الرحيم .

بسم الله الرحمن الرحيم

١٧ - كتاب الرضاع

(١) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

١ - (١٤٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا ، وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرَاهُ فَلَانًا » لَعَمَّ حَفْصَةُ مِنَ الرِّضَاعَةِ . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا - لَعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ ، إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ » .

٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ . ح وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَذَلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ » .

قال القاضى (١): وذكر مسلم حديث الذى استأذن فى بيت حفصة فقال - عليه السلام - : « أراه فلانا » لعم حفصة من الرضاعة ، وقول عائشة : لو كان فلان حيا - لعمها من الرضاعة - دخل على ؟ قال : « نعم » ، ثم قال آخر الحديث : « إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » ، وقال لعائشة فى حديث أبى القعيس عمها من الرضاعة: « ائذنى له » (٢) ، وفى بعض طرقه: فقالت: إنما أرضعتنى المرأة ولم يرضعنى الرجل، فقال: « إنه عمك، فليلج عليك » (٣) وفى الرواية الأخرى: « لا تحتجب منه ، إنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » (٤) ، وفى الحديث الآخر: « وكان أبو القعيس أباً لعائشة » (٥) كذا

(١) كتاب جديد « الرضاع » ولم يشر القاضى إلى أنه كتاب جديد ، وإنما ضمه إلى كتاب النكاح .

(٢) حديث رقم (٣) بالباب التالى . (٣) حديث رقم (٧) بالباب التالى .

(٤) حديث رقم (٩) بالباب التالى . (٥) حديث رقم (٦) بالباب التالى .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ .

لهم ، وهو الصحيح . ورواية الباجي : « أخت عائشة » ، وهو وهم ، وإن كان قد جاء من رواية عائشة أن أبا القعيس هو عمها من الرضاعة ، والأول أصح .

قال القابسي : هما عمان لعائشة : أحدهما : أخو أبيها أبى بكر من الرضاعة [أَرْضَعْتَهُمَا امْرَأَةً وَاحِدَةً . والثاني : أخو أبيها من الرضاعة] (١) يعنى أخت أبي القعيس ، كما قال : أَرْضَعْتِكِ امْرَأَةً أُخَى . قال ابن أبي حازم هما واحد فى الحديثين ، والأشبه قول أبى الحسن ؛ إذ لو كان واحداً لم تحتج للامتناع منه ولحجابه بعد إعلام النبى ﷺ لها بذلك أو نسبوا لها النبى ﷺ عن عمها الميت : لو كان حياً أو كان أبو القعيس هو الأول ، ولاكتفت بذلك لإعلام النبى ﷺ — عليه السلام — لها ، حكم ذلك على أن بعضهم رجح قول ابن أبي حازم وقال : لعل عم حفصة كان خلاف عمها هى أفلح ، إما أن يكون أخوها شقيقاً والآخر لأبٍ أو لأم فقط ، أو يكون أحدهما أعلى فى العمومة والآخر أدنى ، أو يكون أحدهما أَرْضَعْتَهُ زوجة أخيه بعد موته والآخر فى حياته ، فأشكل هذا الآخر عليها فى حديث حفصة حتى سألت عن حكم ذلك وحقيقته .

قيل : وفى أحاديث عائشة حجة أن قليل الرضاعة وكثيرها يحرم ؛ إذا لم يقع فيها سؤال عن عدد الرضعات ، واكتفى فيها بأنه عم من الرضاعة مجملاً ولم يفصل .

(١) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

(٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

٣ - (١٤٤٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أَفْلَحَ ، أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا - وَهُوَ عَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحِجَابُ ، قَالَتْ : فَأَيُّتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ . فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَدْنَ لَهُ عَلَى .

٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : أَنَانِي عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قُعَيْسٍ . فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ . وَزَادَ : قُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضِعْنِي الرَّجُلُ . قَالَ : « تَرَبَّتْ بِدَاكِ ، أَوْ يَمِينِكَ » .

٥ - (...) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّهُ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا ، بَعْدَ مَا نَزَلَ الْحِجَابُ . وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ : وَاللَّهِ ، لَا أَدْنُ لِأَفْلَحَ ، حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنَّ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ، وَلَكِنْ أَرْضَعْتَنِي أُمُّرَاتُهُ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَنِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ فَكَرِهْتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَكَ . قَالَتْ : فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « ائْذَنِي لَهُ » .

قَالَ عُرْوَةُ : فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ : حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ .

٦ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ،

قال الإمام : اختلف الناس في لبن الفحل ، هل يقع به الحرمة ؟ فأوقع به ذلك جمهور الفقهاء ، وذكر عن ابن عمر وعائشة وغيرهما [من الفقهاء] (١) أنه لا يؤثر ولا يتعلق به التحريم / ، وحجتهم في ذلك قول الله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ ﴾ (٢) ، ولم يذكر البنت كما ذكرها في تحريم النسب ، ولا ذكر من

بهَذَا الْإِسْنَادِ . جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا . بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ . وَفِيهِ : « فَإِنَّهُ عَمُّكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ » .

وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ .

٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ ، فَأَيَّيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : إِنَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَيَّيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمُّكَ » . قُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ . قَالَ : « إِنَّهُ عَمُّكَ ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ » .

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا . فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى . أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ .

٨ - (...) وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ ، قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَبُو الْجَعْدِ ، فَرَدَدْتُهُ - قَالَ لِي هِشَامٌ : إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ - فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ . قَالَ : « فَهَلَا أَذْنْتُ لَهُ ؟ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ أَوْ يَدُكَ » .

٩ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عَرَاكِ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ عَمَهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحُ . اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَّجَتْهُ . فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ

تكون من جهة الأب كالعمة كما ذكر ذلك في النسب . ولا حجة لهم في ذلك ؛ لأنه ليس بنص ، وذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه ، وهذا الحديث نص فيه على إثبات الحرمة فيه لعائشة ، فكان أولى بأن يقدم .

قال القاضي : لم يقل أحد من أئمة الفقهاء وأهل الفتوى بإسقاط حرمة لبن الفحل إلا أهل الظاهر وابن علية .

لَهَا : « لَا تَحْتَجِي مِنْهُ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » .

١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَرَكَ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . قَالَتْ : اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ . فَأَرْسَلَ : إِنِّي عَمَّكَ ، أَرْضَعْتُكَ امْرَأَةً أُخَى ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ : « لِيَدْخُلَ عَلَيْكَ ، فَإِنَّهُ عَمَّكَ » .

وجاء فى كتاب مسلم فى آخر الباب فى حديث محمد بن يحيى : استأذن عليها أبو القعيس . والمعروف أخو أبى القعيس كما جاء فى الأحاديث الأخر ، وسماء فيها أفلح ، وهو الأشبه عند أهل الصنعة ، وجاء فى حديث أبى بكر بن أبى شيبة : أفلح بن أبى قعيس ، وفى حديث الحلوانى استأذن على عمى أبو الجعد ، فيحتمل أنها كنيته : أفلح ، كما قيل : إن اسم أبى قعيس الجعد - والله أعلم . وقد تقدم الكلام فى كتاب الطهارة على قوله : « تربت يمينك » .

وذكر مسلم فى الباب : ثنا أبو بكر ، ثنا أسامة ، وحديثى أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلى ، ثنا على بن هاشم بن بريد ، جميعاً عن هشام ، قال الإمام : قال بعضهم : هو البريد ، بياء بواحدة مفتوحة وراء مهملة مكسورة ، يكنى أبا الحسن العايدى بذال معجمة وعين مهملة ، مولى لهم ، وهو كوفى خزاز ، بقاء معجمة وزاين . روى له مسلم وحده دون البخارى .

قال القاضى : بقى إشكال فى ضبطه البريد المتقدم ، وذلك أن الحرف الذى بعد الراء ياء بائتين من تحتها ، وكثيراً ما يشبهه بالبرند مثله ، إلا أن الحرف الذى بعد الراء نون وهو عرعة بن البرند . واختلف فى ضبط الباقي هذا ، فأكثروهم يقولها بالكسر ، وهو قول الدارقطنى وعبد الغنى وابن ماكولا ، وحكى ابن الفرضى فيه فتح الباء أيضاً كالاول .

(٣) باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

١١ - (١٤٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا لَكَ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ وَتَدْعُنَا ؟ فَقَالَ : « وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » قُلْتُ : نَعَمْ بِنْتُ حَمْزَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ » .

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ . كُلُّهُمْ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلُهُ .

١٢ - (١٤٤٧) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ . فَقَالَ : « إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ » .

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ مِهْرَانَ الْقُطَيْمِيُّ ، حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ عُمَرَ ، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهَرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ ، بِإِسْنَادِ هَمَّامٍ ، سَوَاءً . غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ : « ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ » . وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ : « وَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » . وَفِي رِوَايَةِ بَشَرِ بْنِ عُمَرَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ .

وقول عليّ : « مالك تنوق في قريش ، وتدعنا » : بفتح النون أى يختار ويبالغ في الاختيار . والتنوق : المبالغة في الشيء ، والتتقه : الاختيار ، كذا رواية هذا الحرف عند أكثرهم ، ووقع عند العذرى والهروى وابن الحذاء : « تنوق » بضم التاء ، ومعناه : يميل ويشتهى ويرى .

وقول أم حبيبة للنبي - عليه السلام - : « أخبرتك أنك تخطب درة بنت أبي سلمة »

١٤ - (١٤٤٨) وَحَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ : قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَيْنَ أَنْتِ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَنْ ابْنَةِ حَمْزَةَ ؟ أَوْ قِيلَ : أَلَا تَخْطُبُ بِنْتَ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ؟ قَالَ : « إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ » .

الحديث . كذا ضبطناه درةً بضم الدال المهملة وهو الصحيح ، ووقع في كتاب ابن أبي جعفر في حديث ابن رمح بعد هذا : « ذرة » بفتح الذال المعجمة ، والصحيح ما لغيره ، كما تقدم .

(٤) باب تحريم الربيبة وأخت المرأة

١٥ - (١٤٤٩) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْعَلُ مَاذَا؟» قُلْتُ: تَنْكِحُهَا. قَالَ: «أَوْ تُحْيِيَنَّ ذَلِكَ؟» قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شَرَكَنِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي. قَالَ: «فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي». قُلْتُ: فَإِنِّي أُخْبِرُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: «بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي، مَا حَلَلْتُ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبِيَّةُ، فَلَا تَعْرِضُنْ عَلَيَّ بِنَاتِكُنْ وَلَا أَخَوَاتِكُنْ».

(...) وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً.

وقوله: «لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى»، قال الإمام: جمهور الفقهاء على تحريم الربيبة وإن لم تكن فى الحجر ويرون هذا التقييد المذكور فى القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمْ﴾ (١) تنبيهاً على غالب الحال، لا على أن الحكم مقصور عليه، ودأود يرى ذلك تقييداً يتعلق بالحكم به، ويحلل الربيبة إذا لم تكن فى الحجر، وهكذا وقع فى الحديث. وذكر الحجر فى هذا الحديث يؤكد عنده ما قال.

قال القاضى: وقوله: «أرضعتنى وأبأها أبا سلمة ثوبية» بضم الثاء المثلثة أولاً بعد الواء وياء التصغير بعدها بالواحدة. وثوبية هذه مولاة أبى لهب، وكانت أرضعت النبى ﷺ بمكة.

وقوله: «لست لك مُخْلِية»: بضم الميم وسكون الخاء، أى خالية من ضرة غيرى.

وقوله: «لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن»: دليل أن أم حبيبة حين سألتها نكاح أختها وذكرت له خبر بنت أبى سلمة لم يكن عندها علم من تحريم الجمع بين

١٦ - (...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شَهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ ؛ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَتْهُ ؛ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ ؛ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا ؛ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، انكِحْ أُخْتِي عَزَّةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتُحِبِّينَ ذَلِكَ ؟ » . فَقَالَتْ : نَعَمْ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ ، وَأَحَبُّ مِنْ شُرْكَنِ فِي خَيْرٍ ، أُخْتِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي » . قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : « بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ ؟ » . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَيْبَتِي فِي حَجْرِي مَاحَلَّتْ لِي ، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةَ ، فَلَا تَعْرِضْنِ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ » .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ . بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ . نَحْوُ حَدِيثِهِ . وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ عَزَّةَ ، غَيْرُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ .

الأختين ، ولا من تحريم نكاح الربيبة - والله أعلم . وكذلك على - رضى الله عنه - فى ذكره له بنت حمزة ، يحتمل أنه لم يعلم حينئذ حكم تحريم لبن الفحل ، أو لم يكن عنده علم من كون حمزة أخا للنبي ﷺ من الرضاغة .

وقوله : « لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن » : إشارة إلى المراتين المذكورتين فى الحديث ؛ عزة أخت أم حبيبة ودُرَّة بنت أم سلمة وأمثالهما ، وعزة هذه لا تعرف فى بنات أبى سفيان ، ولا تعلم إلا من هذا الحديث .

(٥) باب فى المصّة والمصتان

١٧ - (١٤٥٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ . ح وَحَدَّثَنَا سُيُودُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَقَالَ سُيُودٌ وَزُهَيْرٌ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - : « لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ »

وقوله : « لا تحرم المصّة ولا المصتان » ، وفى الرواية الأخرى : « الإملاجة والإملاجتان » ، وفى الأخرى : هل تحرم الرضعة ؟ فقال : « لا » ، قال الإمام : اختلف الناس فى القدر الواقع به الحرمة من الرضاعة ، فمذهب مالك : أنه يقع بما قل أو أكثر مما وصل إلى الجوف ، لقوله سبحانه : ﴿ وَأُمّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ (١) ، والمصّة توجب تسمية الرضعة أما من الرضاعة ، وقد قالوا فى الجواب عن هذا : إنما يكون ما قلمتموه دليلاً لو كان صيغة اللفظ : واللاتى أرضعنكم أمهاتكم . فثبت كونها أما بما قال من الرضاعة . قلنا : مفهوم الكلام : وأمّهاتكم اللاتى أرضعنكم لأجل أنهن أرضعنكم ، فيعود هذا إلى معنى ما قالوه ، وتوجب تعليق الحكم بما يسمى رضاعاً .

وذهب داود إلى اعتبار ثلاث رضعات لأجل هذا الحديث ، وقد نص فيه على سقوط الحرمة بالرضعة والرضعتين . ونقول : لو سلمت كون القرآن ظاهراً فيما قلمت لكان هذا مبيناً له ، وبيان السنة أحق أن يتبع .

وقد وقع فى بعض الأحاديث : « إنما الرضاع ما فتق الأمعاء » (٢) ووقع : ما أنشز اللحم بالراء والزأى ، فبالراء معناه : شدّة وأماه ، وأنشز الله الميت : أى أحياه . وبالزأى معناه : زاد فيه وعظمه ، مأخوذاً / من النشز وهو الارتفاع ، وقرئ فى السبع : ﴿ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ (٣) بالراء والزأى ، وهذا يقوى عند داود نفى الحرمة بالمصّة والمصتين ؛ إذ لا يفتقان الأمعاء ولا ينشزان العظم ، وهذا لم يسلمه له أصحابنا ، وزعموا أن للمصّة الواحدة قسطاً فى فتق الأمعاء ونشز العظم .

(١) النساء : ٢٣ .

(٢) الترمذى ، ك الرضاع ، ب ما ذكر أن الرضاعة لا تحرم إلا فى الصغر دون الحولين (١١٥٢) .

(٣) البقرة : ٢٥٩ .

١٨ - (١٤٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، كُلُّهُمْ عَنْ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَيُّوبَ ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ، قَالَتْ : دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي . فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنِّي كَانْتُ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى ، فَزَعَمَتْ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتْ امْرَأَتِي الْحَدَّثَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ . فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ » . قَالَ عَمْرُو فِي رِوَايَتِهِ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ .

وعند الشافعى : لا تقع الحرمة بأقل من خمس رضعات ، وحجته فى ذلك : ما رواه مسلم بعد هذا عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نُسخن خمس معلومات ، فتوفى رسول الله ﷺ وهى فيما يقرأ من القرآن » (١) . وقد شد بعض الناس - أيضا - ورأى التحريم لا يقع إلا بالعشر ، وهذا الحديث لاحجة فيه ؛ لأنه محال على أنه قرآن ، وقد ثبت أنه ليس من القرآن الثابت ، ولا تحل القراءة به ولا إثباته فى المصحف ؛ إذ القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد ، وهذا خبر الواحد فيسقط التعلق به .

فإن قيل : هاهنا وجهان : أحدهما : إثباته قرآناً ، والثانى : إثبات العمل به فى عدد الرضعات ، فإذا امتنع إثباته قرآناً نفى الآخر وهو العمل به لا مانع يمنع منه ؛ لأن خبر الواحد يدخل فى العمليات ، وهذا منها .

قلنا : هذا قد أنكره حذاق أهل الأصول وإن كان قد مال إليه بعضهم ، واحتج المنكرون له بأن خبر الواحد إذا توجهت عليه القوادح واستريب توقف عنه ، وهذا جاء آحاداً ، وإنما جرت العادة أنه لا يجيء إلا تواتراً ، فلم يوثق به كما وثق بأخبار الآحاد فى غير هذا الموضع ، وإن زعموا أنه كان قرآناً ثم نسخ ، ولهذا لم يشتغل به أهل التواتر . قيل : قد كفيتم مؤنة الجواب ؛ إذ المنسوخ لا يعمل به ، وعليه يحمل عندنا قول عائشة : « فتوفى رسول الله ﷺ وهى فيما تقرأ من القرآن » ، يعنى من القرآن المنسوخ ، فلو أرادت : فيما تقرأ من القرآن الثابت لاشتهر عند غيرها من الصحابة كما اشتهر سائر القرآن .

وقوله : « الإملاجة والإملاجتان » : قال أبو عبيد : يعنى المصة والمصتين . والملجُ : المص ، يقال : ملج الصبى أمه يملجها وملج يملجُ ، وأملجت المرأة صبيها ، والإملاجة : أن يمص لبنها مرة واحدة ، وأما « الرضاعة » فقال ابن السكيت وغيره : فيها لغتان ؛ كسر

١٩ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمِّعِيُّ ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ . ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ قَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، هَلْ تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ الْوَاحِدَةَ ؟ قَالَ : « لَا » .

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَانِ ، أَوْ الْمَصَّةُ أَوْ الْمَصَّتَانِ » .

٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . أَمَّا إِسْحَقُ فَقَالَ كَرَوَايَةَ ابْنِ بَشْرٍ : « أَوْ الرُّضْعَتَانِ أَوْ الْمَصَّتَانِ » وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ : « وَالرُّضْعَتَانِ وَالْمَصَّتَانِ » .

٢٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ » .

الراء وفتحها ، وكذلك الرضاع ، وقد رضعَ بفتح الضاد وبكسرهما لغتان ، ورضع بضم الضاد إذا كان لثيما فهو راضع ، وجمعه رُضْع ، ومنه قول ابن الأكوع :

واليوم يوم الرضع

أى بعد هلاك اللثام .

وقوله ﷺ : « الرضاعة من المجاعة » ^(١) : أى أن الذى يعنى من الجوع اللبن هو الرضيع الذى له حرمة .

قال القاضى : تكلم أصحابنا على حديث المصة والمصتين ، قالوا : لعل هذا حين كان يعتبر فى التحريم العسر والعدد قبل نسخه ، وأما من قال : إنه من قول عائشة فلا يسلم له ؛ إذ قد روى عنها مرفوعاً من طرق صحاح وعن الزبير وغيرهما .

وذكره مسلم من رواية أم الفضل أيضاً ، وعلله بعضهم بالاضطراب عن عائشة فى أحاديث الرضاع ، وأن ابن الزبير قال فى حديثها هذا مرة عنها ، ومرة عن أبيه ، ومرة عن

(١) باب إنما الرضاعة من المجاعة ، حديث رقم (٣٢) .

٢٣ - (...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَبَّانٌ . حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ ، سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ : أَنْ تُحَرِّمَ الْمَصَّةَ ؟ فَقَالَ : « لَا » .

النبي ﷺ ، وأنه لما اضطرب رجعنا إلى عموم ظاهر القرآن ومفهوم الاعتبار وتنزيل النبي ﷺ له منزلة تحريم النسب ، وليس لذلك عدد إلا مجرد الوجود فكذلك الرضاع ، وقياساً على تحريم الوطء بالصهر وغير ذلك ، ولا اعتبار فيه بعدد .

قال الإمام : وأخرج مسلم فى الباب : ثنا حبان ، عن همام . وحبان هذا بعاء مهملة مفتوحة وباء منقوطة بواحدة ، وهو حبان بن هلال الباهلى البصرى (١) ، يكنى أبا حبيب ، يروى عن همام بن يحيى وشعبة وغيرهما .

(١) هو أبو حبيب البصرى ، روى عنه أحمد بن سعيد الدارمى وإسحق بن منصور وأحمد بن فراس ، وثقه ابن معين والترمذى والنسائى وابن سعد . مات سنة ست عشرة ومائتين . انظر : التهذيب ١٧٠ / ٢ ، رجال مسلم ١٦٥ / ١ .

(٦) باب التحريم بخمس رضعات (١)

٢٤ - (١٤٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِيْمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ ، ثُمَّ نُسِخْنَ : بِخَمْسِ مَعْلُومَاتٍ ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهْنٌ فِيْمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ .

٢٥ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الدَّمَنِيُّ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَمْرَةَ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ - وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ - قَالَتْ عَمْرَةُ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ : عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا : خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرَةُ ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ . بِمِثْلِهِ .

(٧) باب رضاعة الكبير

٢٦ - (١٤٥٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ : جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ - وَهُوَ حَلِيفُهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » . قَالَتْ : وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ ؟ . فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ » . زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ : وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا . وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ : فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وقوله في حديث سالم : « أَرْضِعِيهِ ، فقالت : كيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ » . الحديث ، قال الإمام : اختلف الناس في رضاع الكبير ، فجمهور العلماء على أنه لا يؤثر . وذهب داود إلى أنه يؤثر لأجل هذا الحديث ، وقد قال فيه : « أَرْضِعِيهِ تحرمي عليه » ، وحمله الجمهور على أن ذلك من خصائص سهلة ، وقد ثبت أن أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ منعن أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحدًا ، وقلن لعائشة : إنه خاص في رضاعة سالم وحده .

ولنا على داود قول الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ ﴾ (١) وتماهما بالحولين على [ظاهر القرآن يمنع أن يكون حكم ما بعد الحولين كحكم الحولين ، وهذا ينفي] (٢) رضاعة الكبير . وقد قال ﷺ في كتاب مسلم بعد هذا : « إنما الرضاعة من المجاعة » لما وجد رجلاً عند عائشة ، فقالت : يا رسول الله ، أخى من الرضاعة ، فقال : « انظرن إختوتكن من الرضاعة ، فإنما الرضاعة من المجاعة » (٣) ، وفي بعض الأحاديث في [غير] (٤) كتاب مسلم : « لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء والثدى وكان قبل الطعام » (٥) وهذا ينفي رضاعة الكبير .

وعندنا في الرضاع بعد الحولين اضطراب في المذهب ، هل الأيام اليسيرة حكمها حكم الحولين أو الشهر؟ وقيل غير ذلك في المذهب ، وهذا كله راجع عندى إلى خلاف في حال ، وهو القدر الذى جرت العادة فيه باستغنائه بالطعام عن الرضاع . وقد قال أبو حنيفة : أقصاه ثلاثون شهراً ، وليس كما قال .

وقوله تعالى : ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ (٦) أمر تضمن أقل الحمل وأكثر

(٢) سقط من الأصل ، وما أثبت من ع .

(١) البقرة : ٢٣٣ .

(٣) حديث رقم (٣٢) ، باب إنما الرضاعة من المجاعة .

(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(٥) سبق تخريجه قريباً .

(٦) الأحقاف : ١٥ .

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حُذَيْفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ. فَاتَتْ - تَعْنِي ابْنَةَ سُهَيْلٍ - النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ، وَيَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ»، فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَذَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ.

٢٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ؛ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتَ سُهَيْلٍ بِنْتِ عَمْرِو جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَالِمًا - لِسَالِمِ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ - مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ. قَالَ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ». قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحَدُثُ بِهِ وَهَيْتُهُ، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ. قَالَ: فَحَدَّثَهُ عَنِّي؛ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ.

الرضاع ، فلا معنى لاعتباره في الرضاع وحده . وقال زفر : ثلاث سنين . والتحقيق في ذلك ما قلناه أولاً ؛ من اعتبار حال استغنائه بالرضاع عن الطعام على أصل المذهب .

وتضمن أيضا قوله : « إنما الرضاع ما فتن الأمعاء » ، و « إنما الرضاعة من المجاعة » الرد

على داود في قوله: لا يحرم الرضاع حتى / يلتقم الثدي ، ورأى أن قوله سبحانه وتعالى : ١ / ٢٤٥ ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ (١) إنما ينطلق على ملتقم الثدي . وقد نبه عليه ﷺ على اعتبار ما فتن الأمعاء ، وهذا يوجد في اللبن الواصل إلى الجوف صلباً في الحلق أو التقاماً للثدي ، ولعله هكذا كان رضاع سالم ، يصبه في حلقه دون مسه ببعض أعضائه ثدي امرأة أجنبية .

قال القاضي: قوله في الحديث: «أرضعيه يذهب ما في نفس أبي حذيفة»، وفي الطريق الآخر: «تحرمي عليه»: قد حملها أزواج النبي ﷺ على الخصوص كما تقدم، بدليل الكتاب لقوله: ﴿حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (٢)، وبدليل الحديث الآخر، قوله:

٢٩ - (...) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ : إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ . قَالَ : فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ قَالَتْ : إِنَّ أَمْرَأَةَ أَبِي حُذَيْفَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ » .

٣٠ - (...) وحدثني أَبُو الطَّاهِرِ وَهْرُونَ بْنُ سَعِيدِ الْأَيْلِيِّ - وَاللَّفْظُ لَهُرُونَ - قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ : سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ ،

« لا رضاع بعد فطام » (١) وقوله : « إنما الرضاعة من المجاعة » (٢) ، ولأن الخطاب في سالم قضية في عين لم يأت في غيره ، وسبق له تبين وصفة لا توجد بعد في غيره ، فلا تقاس عليه ، مع ما لأمهات المؤمنين من شدة الحكم في الحجاب واختصاصهن بالتغليظ في ذلك ، وقد جاء في الموطأ والبخاري وغيرهما : أن أبا حذيفة كان تبناه في الجاهلية (٣) وهو سالم ابن معقل مولى سلمى بنت يعار الأنصارية ، زوج أبي حذيفة قبل سَهْلَةَ بِنْتِ سَهِيل . وقيل في اسمها غير هذا ، ودليل مذهب عائشة عند بعضهم : أنها إنما أخذت بذلك في الحجاب خاصة دون التحريم ، ألا ترى قولها : « فكانت تأمر بذلك من يجب أن يدخل عليها من الرجال » .

قال ابن حبيب : وقد رأى كثير من العلماء رضاعة الكبير في الحجاب به لأزواج النبي ﷺ [جائزة] (٤) ، وفيما بين المسلمين محرمة . وأجمعوا على أن تحريمها في النكاح ليس كتحریمها في الحجاب والحُرمة ، قال ابن المواز : لو أخذ بهذا في الحجاب لم أعبه وتركه أحب إليَّ ، وَمَا عَلِمْتُ مِنْ أَخَذَ بِهِ عَامًا إِلَّا عَائِشَةُ . قال الباجي : قد انعقد الإجماع على خلاف التحريم برضاعة الكبير (٥) ، يعني : لأن الخلاف إنما كان فيه أولاً ثم انقطع ، وهو معنى قول ابن حبيب . قال بعضهم : وحملوا ما جاء في ذلك من حديث سالم على الخصوص أو على النسخ .

(١) أخرجه الدارقطني ، ك الرضاع ١٧٥/٤ . (٢) حديث رقم (٣٢) باب إنما الرضاعة من المجاعة .
(٣) البخاري ، ك النكاح ، ب الأكفاء في الدين (٥٠٨٨) عن عائشة ، الموطأ ، ك الرضاع ، ب ماجاء في الرضاعة بعد الكبير ٦٠٥/٢ من حديث عروة بن الزبير .
(٤) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش . (٥) انظر : المتتقى للباجي ١٥٥/٤ .

مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْغُلَامُ قَدْ اسْتَعْنَى عَنِ الرُّضَاعَةِ . فَقَالَتْ : لِمَ ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سَهِيلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَدِيثَةً مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْضِعِيهِ » ، فَقَالَتْ : إِنَّهُ ذُو لَحْيَةٍ . فَقَالَ : « أَرْضِعِيهِ ، يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حَدِيثَةً » .
فَقَالَتْ : وَاللَّهِ ، مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حَدِيثَةً .

٣١ - (١٤٥٤) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ؛ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ؛ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ : أَبِي سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ الرُّضَاعَةِ ، وَقَلْنَ لِعَائِشَةَ : وَاللَّهِ ، مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً ، فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ الرُّضَاعَةِ ، وَلَا رَأَيْنَا .

وقول ابن أبي مليكة في حديثه عن القاسم : فمكثت سنة أو قريباً منها لا أحدث به رهبة : أى من خوفه ومن أجل خشيته . وانتصب على عدم الخافض .

وقول أم سلمة لعائشة : « يدخل عليك الغلام الأيفع » ، قال الإمام : هو الذى شارف الاحتلام ولما يحتلم ، وجمعه أيفاع ، وقد أيفع الغلام فهو يافع ، ويفع الغلام أيضا لغة ، وغلام يافع ويفعة . فمن قال : يافع ثنى وجمع ، ومن قال : يفعه كان فى الاثنين والجمع بلفظ الواحد . ويروى ابن شهاب بعد هذا حديثاً عن أبى عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن أمه زينب . قال بعضهم : أبو عبيدة هذا لا يوقف على اسمه ، وهو أبو عبيدة بن عبد الله ابن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي .

قال القاضى : وقوله : « فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ، ولا رائيتنا » : أحد مرفوع بدل من هو على مذهب نحاة أهل البصرة ، وقد يكون فاعلاً بداخل على مذهب أهل الكوفة ، ويكون هو هنا بمعنى الأمر والثبات .

(٨) باب إنما الرضاعة من المجاعة (١)

٣٢ - (١٤٥٥) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَسْرُوقٍ . قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ ، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ . قَالَتْ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ . قَالَتْ : فَقَالَ : « انْظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ » .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ . ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَا جَمِيعًا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ . ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ . ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ ، كُلُّهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، بِإِسْنَادِ أَبِي الْأَخْوَصِ . كَمَعْنَى حَدِيثِهِ . غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا : « مِنْ الْمَجَاعَةِ » .

(٩) باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء ، وإن كان

لها زوج انفسخ نكاحها بالسبي

٣٣ - (١٤٥٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ صَالِحٍ ، أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ ، فَلَقُوا عَدُوًّا ، فَقَاتَلُوهُمْ ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ ، وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا . فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَزْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - فِي ذَلِكَ : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (١) أَيْ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ .

وقوله فى سبى أوطاس : فكان ناساً تخرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله تعالى فى ذلك : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ : معنى « تخرجوا » : خافوا الحرج والإثم .

وقوله فى الحديث الآخر : « تحبوا » : بمعناه : أى خافوا الجوب وهو الإثم . كذا رواه فى حديث يحيى بن حميد : عبد الله بن سعيد ، ورواه السمرقندى : « تخرجوا » مثل الأول ، وعند غيرهم : « تخوفوا » وكله بمعنى . وغشيانهن : أى جماعهن .

قال الإمام : السبى عندنا فى المشهور يهدم النكاح بهذه الآية ، وسواء سبى الزوجان معاً أو مفترقين . وقال ابن بكير عن مالك : إن سبياً جميعاً واستبقى الرجل أقراً على نكاحهما . ووجه المشهور من جهة الاعتبار أن بسبيها ملكت منافعها ورقبتها ، فسقط ملك الزوج عن ذلك ؛ لاستحالة ملك واحد بين مالكين هاهنا ، وكأنه رأى - أيضاً - أنها إذا جاءت بأمان ثم سبى الزوج ، كان تمكينه منها عيب على سيده ، ولسيده أن يمنعه كما يعيبه . فلهذا لم يفرق الحال فى المذهب المشهور .

ورواية ابن بكير اعتلّ لها فى كتابه بأنهما إذا سبياً معاً واستبقى الرجل فقد صار له علينا عهد للموضع ، هذا العهد وجب أن يكون أحقّ بها من المالك . هذا الذى اعتلّ به

٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ؛ أَنَّ أَبَا عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَ ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ يَوْمَ حُتَيْنٍ سَرِيَّةً . بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ ابْنِ زُرَيْعٍ . غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْهُنَّ فَحَلَالٌ لَكُمْ . وَلَمْ يَذْكُرْ : إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ .

(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

ابن بكير . ويحتمل عندى أن يحمل على أنهما لما أقرّا لزم إقدار ما فى يد الزوج من العصمة ؛ لأن إقرار الزوج إقرار لما يملك حتى يتنزعه منه فى ثانى حال ، وهذا الملك لا يصح انتزاعه فى ثانى حال .

وقد اختلف الناس - أيضاً - فى الأمة إذا بيعت وهى تحت زوج ، هل يكون يبيعها فسخاً لنكاحها ؟ فأبى من ذلك مالك وجمهور الفقهاء ، وذهب بعض الصحابة إلى أن ذلك فسخ للنكاح ؛ أخذاً بعموم هذه الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (١) ، ولم يفرق بين ما ملكت أيماننا سبى أو شراء ، وهذا على عمومهم .

وتحقيق القول فى هذه المسألة : أن هذا عموم خرج على سبب ، فمن رأى قصر العموم إذا خرج على سبب لم تكن فيه حجة على جمهور الفقهاء ؛ لأنه كانه قال : ﴿ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (١) بالسبى . وإن قلنا : إن العموم إذا خرج على سبب يجب حمله على مقتضى اللفظ فى التعميم ، اقتضى ذلك فسخ نكاح الأمة / بالشراء كما يفسخ بالبيع ، لكن حديث بريرة فى شراء عائشة لها ثم لم يفسخ ذلك نكاحها ، بل خيرها - عليه السلام - لما عتقت فى فسخ النكاح (٢) ، ذلك على أن البيع لا يفسخ نكاح الأمة ذات الزوج ، ولكن هذا خبر واحد فى تخصيص عموم القرآن ، فهل تختص به أم لا ؟ فيه خلاف بين أهل الأصول ، فعلى هذا يخرج اختلاف العلماء فى ذلك .

ب / ٢٤٥

وقد قال بعض أهل العلم مفرقاً بين السبى والشراء ، بأن السبى حدوث ملك لم يكن أو كانه لم يكن ، والشراء انتقال ملك إلى ملك ، فكان الأول أثر نقصا فائز فى النكاح نقصا ، والثانى لم يحدث ملكا ولم يكن فلم يؤثر .

(١) النساء : ٢٤ .

(٢) سيأتى فى ك العتق ، ب إنما الولاء لمن أعتق ، برقم (١٠) .

٣٥- (...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ . قَالَ : أَصَابُوا سَبِيًّا يَوْمَ أُوطَاسَ ، لَهُنَّ أَزْوَاجٌ ، فَتَخَوَّفُوا ، فَأَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (١) .

(...) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، نَحْوَهُ .

قال القاضي : وقوله : « فهن حلال لكم إذا انقضت عدتهن » : دليل صحة أنكحة أهل الشرك ولحوق الأنساب بها ، ولولا ذلك لم يحتج إلى العدة .

ووقع في بعض الروايات : « يوم خيبر » وهو خطأ ، والصواب : « يوم حنين » ، كما في أكثر النسخ ، وكذا عند عامة شيوخنا ، وهو يوم أوطاس .

قال الإمام : خرج مسلم هذا الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ، عن أبي الخليل ، عن أبي علقمة الهاشمي ، عن أبي سعيد الخدري ، ثم أرفده بحديث شعبة عن قتادة ، عن أبي الخليل ، عن أبي سعيد . فلم يذكر أبا علقمة في حديث شعبة ، وقال بعضهم : كذا في نسخة الجلودى وابن ماهان ، وكذلك خرج أبو مسعود الدمشقي ، وأما في نسخة ابن الحذاء ففيها ذكر أبي علقمة بن أبي الخليل وأبي سعيد، ولا أدري ما صحته .

قال القاضي : هذا قول الجياني ، وقد قال غيره : إن إثباته الصواب .

(١٠) باب الولد للفراش ، وتوقى الشبهات

٣٦ - (١٤٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا قَالَتْ : اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غَلَامٍ . فَقَالَ سَعْدٌ : هَذَا يَارَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي ، عْتَبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُ . انْظُرْ إِلَى شَبَّهِهِ . وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : هَذَا أَخِي يَارَسُولَ اللَّهِ ، وَلَدَ عَلَيَّ فِرَاشٍ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبَّهِهِ ، فَرَأَى شَبَّهًا بَيْنًا بَعْتَبَةَ .

وذكر مسلم أحاديث اختصاص سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة؛ وقول سعد: «ابن أخي عهد إلى أنه ابنه ، انظر إلى شبهه» ، وقول عبد: «أخى ، ولد علي فراش أبي من وليدته» ، وقوله: «فراى ﷺ شبها بينا بعتبة» ، وقوله: «هو لك يا عبد، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتججى منه ياسودة» ، قالت : فلم ير سودة قط ، قال الإمام : يتعلق بهذا الحديث فصول ، منها: بماذا تكون الأمة فراشا؟ [وبماذا تكون الحرة فراشا ؟] (١) وما الفرق بين الحرة والأمة في ذلك ؟ فأما الحرة فتكون فراشا بالعقد وهذا متفق عليه .

قال القاضي: هذا لشريطة إمكان الوطء ولحوق الولد في مدة يلحق الولد من مثلها ، هذا قول عامتهم ، وشذ أبو حنيفة فشرط مجرد العقد وقال : لو طلق عقيب العقد من غير إمكان وطء ، فجاءت بولد لسته أشهر من حيثئذ لحق به .

قال الإمام : وأما الأمة فإنها تكون فراشا بالوطء عندنا ، فإذا جاءت بولد بعد اعتراف سيدها بوطئها وثبوت ذلك عليه إن أنكره لحق به الولد إلا أن ينفيه بعد دعوى الاستبراء فينتفى منه . واختلف في يمينه ذلك على قولين .

وقال أبو حنيفة : إنما يكون فراشا إذا ولدت ولداً سيلحقه ، فما جاءت به بعد ذلك فهو ولده إلا أن ينفيه ، وتعلق في ذلك بأن الأمة لو كانت فراشا بالوطء لكانت فراشا بالعقد كالحرة ، وبأن ذلك يوجب أن يتعلق بها ما يتعلق بالحرة من الأحكام على صاحب الفراش ، وهذا الذى قاله غير صحيح ؛ لأن الحرة إنما تراد للوطء خاصة ، فالعقد على نكاحها أنزل فى الشرع منزلة وطئها . ولما كان هذا المقصود به والأمة تشتري لأشياء كثيرة غير الوطء ، فلم يجعل العقد عليها يصيرها فراشا ، فإذا حصل الوطء ساوت الحرة هاهنا فكانت فراشا .

وهذا هو الجواب عن السؤال الثالث الذى ذكرناه وهو التفرقة بين الحرة والأمة فى الفراش . وهذا التعليل قاد بعض شيوخنا إلى زعم أن الشاب العزب إذا اشترى [جارية عليه] (١) لا تراد غالباً إلا للتسرى ، وفُهم أن ذلك غرضه منها ، وظهر من الحال أنه يسلك بها مسلك السرية ، فإنها تكون فراشاً وإن لم يثبت وطئها ، ورأى أن هذه الأوصاف تلحقها بالحرّة وترتفع منها العلة المفرقة بين الحرّة والأمة .

وتعلق بعض الشيوخ فى نصرة هذا المذهب ، كما وقع فى كتاب العدة من المدونة فى أم الولد إذا مات زوجها وسيدها ، ولم يدر أولهما موتاً ، فإن عليها أقصى الأجلين مع حيضة إذا كان بين الموتين أكثر من شهرين وخمس ليال ، ورأى أنه إذا أمكن أن تحل لسيدها علق على ذلك الحكم المتعلق بوطنها . وانفصل بعضهم عن ذلك بأن أم الولد قد صارت كخزانة لسيدها بما تقدم من استيلائها فبهذا لم يعتبر اعترافه بالوطء بعد رجوعها إليه عن عصمة زوجها بخلاف الأمة التى لم تلد قط .

وقد تنازع فى هذا الحديث أصحاب أبى حنيفة وأصحاب مالك ، فقال أصحاب مالك : فإن الولد هاهنا ألحق بزمة ولم يثبت أن هذه الأمة ولدت منه فيما قبل ، فدل ذلك على بطلان قول أبى حنيفة : أن الولد لا يلحق إلا إذا تقدمه ولد مستلحق . وقال أصحاب أبى حنيفة : فإن هذا الحديث لا حجة لكم فيه ؛ لأنه لم يذكر - أيضاً - أن زمة اعترف بوطنها ، وإنما ذكر أنه عليه السلام ألحقه بزمة ، وهذا الظاهر لم يقل به أحد منا ولا منكم فوجب ترك التعلق بهذا الحديث .

والجواب عن هذا : أن مجمله على أن زمة علم عليه السلام فعلته بها باعترافه عنده - عليه السلام - أو باستفاضة ذلك عنه . وهذا التأويل يضطرننا إليه ما ذكرتموه من اتفاقنا على منع إلحاق ولدها بالميت إلا بعد سبب ما . ولكن / اختلافنا فى السبب ما هو ؟ فقلنا : اعترافه بالوطء ، وقلتم : استلحاق ولد قبل هذا وولد قبل هذا ، معلوم أنه لم يكن ، واعتراف زمة بالوطء لا يصح دعوى العلم بأنه لم يكن ، فامتنع تأويلكم وأمكن تأويلنا ، فوجب حمل الحديث عليه .

ويتعلق بهذا الحديث فصل آخر وهو : استلحاق الأخ لأخيه ، وعندنا أن ذلك لا يصح ، وعند الشافعى أنه يصح إذا لم يكن وارث سواء . ويتعلق الشافعى بظاهر هذا الحديث ، فإنه لم يثبت أن زمة ادعاه ولداً ، ولا أنه اعترف بوطنه ، فدل ذلك على أن المعول عليه كان على استلحاق أخيه له .

وهذا لا نسلّمه ، لما قدمناه من أنه يمكن أن يكون عليه السلام ثبت عنده وطء زمة فألحق الولد لأجل ذلك ، ومن ثبت وطؤه لا يفترق عندنا إلى اعترافه ، وإنما يصعب هذا على

أصحاب أبي حنيفة ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعي ؛ لما قررناه من أن ولداً سابقاً لم يكن والوطء لا يعتبرونه ، فلم يبق لهم إلا تسليم ما قاله [الشافعي] (١) لما ضاقت عليهم الحيل في هذا الحديث لما قررناه .

قال بعضهم : فإن الرواية في هذا الحديث : « هو لك عبد » ، وأسقط حرف النداء الذي هو « يا » ، قالوا : وإنما أراد عليه السلام أن الولد لا يلحق بزوجة ، وأنه ابن أمته و « عبد » هو وارثه ، فيرث هذا الولد وأمه . وهذه الرواية التي ذكروها غير صحيحة ولو صحت لرددناها إلى الرواية المشهورة وقلنا : ليس الأمر كما فهمتم ، وإنما يكون المراد : ياعبد ، فحذف حرف النداء كما قال تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (٢) فحذف حرف النداء ، ولأجل الاشتراك وقع عليهم الغلط ، هل المراد عبد بمعنى : قن ؟ ، أو المراد عبد اسم لهذا الرجل منادى بحذف حرف النداء ؟

وكذلك دعواهم في بعض الطرق : أنه لما أمر سودة بالاحتجاب ، قال : « ليس بأخ لك » رواية لا تصح وزيادة لا تثبت . فإن قيل : لو لم تكن ثابتة لما أمرها بالاحتجاب . قيل : ذلك على جهة الاحتياط ، لما رأى الشبه بعتبة ، وقد جعله بعض أصحابنا أصلاً في الحكم بالشيء بحكم واحد بين الحكمين لأنه ألحقه بزوجة ، وذلك يقتضى ألا يكون تحتجب سودة منه ، وأمر سودة بالاحتجاب ، وذلك يقتضى ألا يكون ولداً لزوجة ولا أخاً لسودة ، ولكنه قضى في الإلحاق لحكم الفراش وقضى في الاحتجاب بحكم الاحتياط .

وقد كان عارض من أصحابنا الشافعي فيما عول عليه بأن سودة بنت زمعة ، فلم يثبت استلحاق عبد لهذا الولد دونها ، والولد إنما يستلحق إذا استلحقه جميع الورثة ، وعبد ليس لجميع الورثة . وانفصلت الشافعية عن هذا بأن زمعة مات كافراً وسودة مسلمة لم ترثه ، فصارت كالعدم . فأنحصر الأمر إلى [ولد و] (٣) عبد ، فصار كأنه جميع الورثة ، وأجاب أصحابنا بأنها ابنته ، وإنما منعت ميراثه لاختلاف الدينين ، فكان الواجب اعتبار رضاها بهذا النسب ، وألا تلحق عليها أخوها ما لم ترضه . وقد سلم ابن القصار عنا أنا نقول : إن جميع الورثة إذا اعترفوا بإلحاق النسب بالميت وإن لم يكونوا عدولاً ، وزعم أن ذلك مذهبنا . قال : والقياس خلافه . وهذا عندي وهم منه على المذهب ، وإنما هذا مذهب الشافعي كما قدمناه عنه .

ورأى الشافعي أن الورثة إذا أجمعوا حلوا محل الميت ، وإذا اختلفوا لم يصح أن يحلوا محل الميت ، مع اختلافهم . ولعل ابن القصار رأى شيئاً في المذهب تأول منه على المذهب هذا الذي ذكرناه عنه .

(٢) يوسف : ٢٩ .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت في الهامش بسهم .

وقد قال بعض أصحابنا فى الرد على الشافعى : لو كان جميع الورثة إذا أجمعوا على إلحاق نسب بالميت لحق به وحلوا محل الميت ، للزم إذا أجمعوا على نفى حمل أمة وطئها أن ينتفى عن الميت حملها ، ويحلون محل الميت فى ذلك كما حلوا فى استلحاق النسب ، فيجب أن يحلوا محله فى نفى النسب ، وهذا لا يلزمه لأن هذا الحمل أحد الورثة ومن أصله [مراعاة] ^(١) إجماع جميع الورثة ، فإجماعهم فى استلحاق يمكن ، وفى هذا النفى يستحيل ، فلهذا افترقا .

وقد تعلق بهذه المسألة التى نحن فيها اعتراف بعض الورثة بوارث ؛ مثل أن يعترف أحد الأخوين بأخ ثالث ، وهذه مسألة اختلاف أيضاً . فعندنا أن المقر يعطيه ما فضل فى يده ، مما لو قسمت التركة على الجميع لاستحققه هذا المقر له من يد هذا المقر ، وقال بعض أصحابنا : بل يساويه فيما فى يده وتقدر ما أخذ سائر الورثة كأنه لم يكن ، وكأن الجائحة فيه على المقر والمقر له متساوية لتساويهما فى النسب ، ولا معنى لتفضيل أحدهما على الآخر ، وكأنه فى القول المشهور الذى قدمناه رأى أن الجائحة لا يختص بها هذان الوارثان ، وكان المقر إنما اعترف له بالفاضل خاصة فلا يزداد عليه .

وذهب بعض الناس إلى طريقة ثالثة وهى : أن هذه الفضلة التى قالها الأولون لا يختص بها المقر له بل يأخذ لها نصفها ، ويأخذ بقية الورثة النصف الآخر . ووجه هذا عندى أن المقر تضمن إقراره شيئين : أحدهما : أن الفضلة لا يستحقها فى نفسه ، والثانى : أن مستحقها هذا المقر له ، فيقول له بقية الورثة : أنت إذا اعترفت بأنك لا تستحقها عادت على ملك ميتنا ، وإذا عادت على ملك ميتنا وجب أن ترثها ورثته ، ونحن ورثته ، ونحن نستحقها ، أو يقول المقر له : بل أنا المستحق لها لاعتراف من سلمتموها له أنها لى دونكم ، ولو لم يعترف لم يكن لكم / طريق إليها ، فيصير ذلك كما لو يتداعاه رجلان ، فيقسم بينهما نصفين .

وذهب الشافعى إلى أن المقر له لا يستحق شيئاً ، ووجه هذا : أن نسبه لم يثبت ، والميراث إنما يكون ثابتاً بعد ثبوت النسب وهو فرع عنه ، وإذا سقط الأصل سقط فرعه ، وما أبنى عليه . وهذا يضارع طريقة أشهب عندنا إذا شهد له شاهد بالنسب أنه لا يأخذ المال ، قال : لأن المال وإن قضى فيه بالشاهد الواحد فالنسب لا يقضى فيه بالواحد ، والمال فرع عن النسب ، وإذا لم يثبت الأصل لم يثبت الفرع ، وإنما أردنا بما ذكرناه عن أشهب التنبيه على تناسب الطريقتين لا إلزامه أن يقول بمذهب واحد فى المسألتين .

وفى قوله فى الحديث : إنه أمرها بالاحتجاب لشبهه بعتبة ، دلالة على القضاء بالاشتباه وتقوية القول بالقافة .

(١) ساقطة من الأصل ، والمثبت من ع .

فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَاعَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَأْسُودَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ». قَالَتْ: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ. وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: «يَاعَبْدُ».

(...) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. غَيْرَ أَنَّ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ، فِي حَدِيثِهِمَا: «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ» وَلَمْ يَذْكُرَا: «وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

وقوله ﷺ: «وللعاهر الحجر»: العاهر: الزاني، وقيل: معناه: أن الحجر يرجم به الزاني المحصن، وقيل: معناه: الزاني له الخيبة ولا حظ له في الولد؛ لأن العرب تجعل هذا مثلاً في الخيبة، كما يقال: له التراب إذا [أرادوا] (١) الخيبة. والعهر: الزنا، ومنه الحديث: «اللهم أبدله بالعهر العفة» (٢) وقد عهر الرجل إلى المرأة يعهر: إذا أتاها للفجور، وقد عهرت وهي تعيهرت: إذا زنت.

قال الإمام: قد أشبعنا الكلام على هذا الحديث، ولم يجمع فيه أحد من المصنفين فيما علمت هذا الفصول كما جمعناه هاهنا، والله الموفق.

قال القاضي: كانت سنة الجاهلية إلحاق النسب بالزنا، وكن يساعين الإمام ويستأجرونهن لذلك، فمن اعترفت الأم أنه ابنه لحق به، فجاءت سنة الإسلام بإبطال ذلك وإلحاق الأنساب بالعقود الصحيحة والأفرشة الثابتة، لا بطريق الزنا. فلما تخاصم سعد وعبد، وقام سعد بما عهد به إليه أخوه عتبة من سيرة الجاهلية إذ مات مشركاً، ولعل إلحاقه به مدة الجاهلية لم يكن قبل، إما لأن الأم لم تعترف له به، أو لأن الدعوى فيه لم تكن إلا بعد الإسلام، أو لأن إلحاقه مع منازعة المالك فيه كان عندهم لا يصح، وإلا فلو صح استلحاقه له قبل ولم يناع فيه لمضى النسب له على الأصل في إلحاق أنسابهم وما لا طوه بأنفسهم.

وقد قال ابن كنانة وابن القاسم من أصحابنا: إن دعوى الجاهلية والمتحمل بعد إسلامه ولداً من الزنا يلحق به، وما لم يكن ثم دعوى أقوى من فراش زوج أو سيد. واحتج عبد لحكم النبي ﷺ وشريعته من قوله: «أخى ولد على فراش أبي»، فحكم له النبي ﷺ بمقتضى شريعته، وأبطل سنة الجاهلية.

وفى قوله: «الولد للفراش» مع قوله: رأى «شبهاً بيناً»: دليل على أن الشبه

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث ٣/٣٢٦.

(١) ساقطة من الأصل، واستدركت بالهامش.

٣٧ - (١٤٥٨) وحدثني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ ، وَلِلْعَامِرِ الْحَجَرُ» .

وحكم القافة لا يكون إلا عند عدم ما هو أقوى منه من الأدلة ، فأما مع وجوده فلا اعتبار له كما يحكم به في مسألة المتلاعنين . وقد جاء على الشبه المكروه .

ولحكمه بالفراش هنا قيل : وفيه القضاء في المسألة بحكمين إلحاق الولد بالفراش ثم الحكم بالحجاب للشبه ، وهذا - والله أعلم - هنا على الاستحباب وخاصة في حق سودة لعظم حقوق أزواج النبي ﷺ وزيادتهن على غيرهن في وجوب الحجاب عليهن وتغليظه فيهن؛ إذ لا يحرم وطء الزنا شيئاً ولا يوجب حكماً ولا يقع به حرمة على صحيح مذهب مالك وقول الشافعي وأبي ثور .

وذهب أهل الرأي والثوري والأوزاعي وأحمد إلى تحريمه بذلك وأنه مجرى الوطء الحلال في التحريم منه ، واحتجوا بهذا الحديث ، وأمر النبي ﷺ لسودة بالاحتجاب منه ، وهو أحد قولي مالك . وحملوا أمره هنا على الوجوب ، والأول حملوه على الاستحباب والاستظهار كما تقدم ، إلا ما ذهب إليه جمهورهم من نكاح الابنة من الزنا . وعبد الملك ابن الماجشون يجيز ذلك طرداً للأصل وإبطالاً لحكم الحرام .

وقال المزني: يحتمل أن يكون النبي ﷺ أجابهم عن المسألة وأعلمهم بالحكم أنه كذلك يكون ، إذا ادعى صاحب الفراش الولد وصاحب الزنا ، لا على أنه يلزم عتبة دعوى أخيه سعد ، ولا يلزم سعد دعوى ابنه عبد ، وبين ذلك بقوله : «احتجبي منه» .

وإلى هذا ذهب الباجي وقال: هذا أصح الأقوال ، وذهب أن قوله : «هو لك يا عبد» : أى [عبد] (١) لما لم يثبت نسبه ، وإنما أقر له عبد بالأخوة ، فبقى ملكاً له ؛ لأنه ابن مملوكة أبيه ، فلم يكن بذلك أخاً لسودة ، ولا يثبت بينهما بذلك توارث ولا حكم إذ لم يثبت اعتراف زمعة به ، قال : ولو كان استلحقه بزمعة لما نهى عنه سودة ولا أمرها بقطع رحمه ، وقد خصهن على مداخله الأخ والعلم من الرضاعة وأمر عائشة أن يلج عليها عمها ، وقول عائشة في العلة ، لما رأى من شبهه بعتبة تأويل منها ، إذ قد يكون على تأكيد المنع ، فهذا كله يكون أمره بالاحتجاب عند هؤلاء واجباً لا احتياطاً .

قيل : وفي هذا الحديث أن القضاء بالظاهر لا يحل الأمر في الباطن ، كما جاء في الحديث الآخر المشهور ؛ لأنه هنا حكم بالولد لزمعة وأمر أخته بالاحتجاب منه للشبه ،

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

(...) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ؛ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ . أَمَّا ابْنُ مَنْصُورٍ فَقَالَ : عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَمَّا عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ : عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَوْ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ زُهَيْرٌ : عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَقَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ . وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ . وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ .

ولو كان الحكم والقضاء يحل ويرفع الحرج لم يحتج إلى هذا .

واختلف في قوله : « الولد للفراش » ، فأصحاب أبي حنيفة يحملونه على أن المراد صاحب الفراش ، ولذلك لم يشترطوا ، وإن كان الوطاء في الحرة واحتجوا بقول جرير :
باتت تعانفه وبات فراشها خلقت أتعابه في التراب قتيلًا

/ يعني زوجها . وعند الجماعة : أن الفراش هنا كما يعبر به عن الزوج يعبر به عن الزوجة ، والأظهر إنما يعبر به عن الفراش المعروف ، وأنه المراد به هنا ، وهي حالة الافتراش : أي الولد ، للحالة التي يكون فيها الافتراش ، فيفهم من هذا مقصد تأتي الوطاء ، وعلى هذا يأتي قوله — عليه السلام — في ابن وليدة زمعة : « الولد للفراش » ؛ أن وطاءه وافتراشه لها كان معلوماً قبل — والله أعلم . وقد قيل : إن إيقاع الفراش على الزوج لا يعلم من اللغة .

وقوله هنا : « الولد للفراش » : عموم في الحرائر والإماء ، وقد احتج بظاهر قوله وعمومه : « الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » الشعبي ومن قال بقوله في إلحاق الولد المنفى لفراشه ، وأنه لا ينتفى بلعان ولا غيره ، ولا ينفع أباه نفيه ، وهو شذوذ من القول . وقد حكى عن بعض أهل المدينة ، ولا حجة فيه ؛ لأن النبي ﷺ قال هذا في نازلة ولد الأمة المدعى فيه غير سيدها ، وقد حكم — عليه السلام — في ولد الزوجات بخلاف ذلك ، ولأعن وألحقه بأمه دون الزوج ، على ما سيأتي مبينا في اللعان .

(١١) باب العمل بإلحاق القائف الولد

٣٨- (١٤٥٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى مَسْرُورًا، تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ. فَقَالَ: «أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجَزَّزًا نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ».

٣٩- (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا. فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجَزَّزًا الْمُدْلَجِيَّ دَخَلَ عَلَى، فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةً قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَعْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

وقول عائشة - رضى الله عنها - : إن رسول الله ﷺ دخل على مسرورا تبرق أساري وجهه [قال] (١) : « أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجَزَّزًا نَظَرَ أَنْفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ ، فَقَالَ بَعْضُ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ » ، وفى الرواية الأخرى : « فَسَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ ، وَأَعْجَبَهُ » ، قال الإمام : « أساري وجهه » : يعنى الخطوط التى فى جبهته مثل التكسّر ، واحدها سرّة وسرر ، والجمع أسرار ، وأساري جمع الجمع ، وفى صفته - عليه السلام - : « ورونى الجلال يطرد فى أسرّة جبينه » .

قال القاضى : ومعنى ذلك قوله فى الرواية الأخرى : « مسرورا » : لأن المسرور ينطلق وجهه ، ويجرى البشر فيها ، بخلاف المقطب والحزين . و« مُجَزَّزٌ » : بفتح الجيم وكسر الزاى الأولى هو المعروف ، وكذا ضبطه الحفاظ ، وقيدناه عن شيوخنا ، واختلف فيه الرواية عن الدارقطنى وعبد الغنى فيما حكياه عن ابن جريج [فالذى قيدناه عن القاضى الشهيد فى كتاب الدارقطنى وعبد الغنى أن ابن جريج] (٢) كان يقول فيه : « مُجَزَّزٌ » بفتح الزاى ، والذى قيده عنه الجياني وأبو عمر بن عبد البر : « محزّر » بحاء مهملة ساكنة وراء مكسورة .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت فى الهامش .

(٢) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

٤٠ - (...) وحديثناه منصور بن أبي مزاحم ، حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : دخل قائف ورسول الله ﷺ شاهد ، وأسامة بن زيد ابن حارثة مضطجعان ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض . فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه ، وأخبر به عائشة .

(...) وحديثي حرمة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس . ح وحدثنا عبد ابن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر وأبن جريج ، كلهم عن الزهري ، بهذا الإسناد ، بمعنى حديثهم وزاد في حديث يونس : وكان مجزئ قائفًا .

والصواب فيه الأول ، وهو من بنى مدلج ، وكانت القيافة فيهم وفي بنى أسد ، تعترف العرب لهم بذلك . قال الزبير بن بكار : إنما قيل له مجزئ ؛ لأنه كان إذا أخذ أسيراً يحلق لحيته ، وقال غيره : جزئ ناصيته . ومعنى « آفا » : أى قبل ، وقيل : أول وقت نحن فيه قربت .

قال الإمام : كانت الجاهلية تقدر في نسب أسامة ؛ لكونه أسود شديد السواد ، وكان زيد أبوه أبيض من القطن ، هكذا ذكره أبو داود (١) عن أحمد بن صالح ، ولما قضى هذا القاييف بإلحاق هذا النسب مع اختلاف اللون - وكانت الجاهلية تصغى إلى قول القافة - سر بذلك رسول الله ﷺ ؛ لكونه كافاً لهم عن الطعن فيه .

قال القاضي : قال غير أحمد : كان زيد أزهري اللون ، وكان أسامة شديد الأدمة ، زيد ابن حارثة عربي صريح من كلب ، أصابه سباء ، فاشتراه حكيم بن حزام لعمته خديجة بنت خويلد ، فوهبته للنبي ﷺ ، فتبناه ، فكان يدعى زيد بن محمد ، حتى نزلت : ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ ﴾ (٢) فقيل : زيد بن حارثة ، وابنه أسامة ، أمه أم أيمن بركة ، وتدعى أم الظباء مولاة عبد الله بن عبد المطلب ، ورأى النبي ﷺ ، ولم أر لأحد أنها كانت سوداء ، إلا أن أحمد بن سعيد الصدفى ذكر فى تاريخه من رواية عبد الرزاق عن ابن سيرين ؛ أن أم أيمن هذه كانت سوداء ، فإن كان هذا فلها خرج [أسامة] (٣) لكن لو كان هذا صحيحاً لم ينكر الناس لونه لمعرفتهم بأمه ؛ إذ لا ينكر أن يلد الأبيض أسود من سوداء ، وقد نسبها الناس فقالوا : أم أيمن بركة بنت محصن بن ثعلبة بن عمرو بن حصن بن مالك بن سلمة ابن عمرو بن النعمان .

(٢) الأحزاب : ٥ .

(١) أبو داود ، ك التلاق ، ب فى القافة (٢٢٦٧) .

(٣) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

وقد ذكر مسلم في كتاب الجهاد عن ابن شهاب ؛ أن أم أيمن كانت من الحبشة ، وصيفة لعبد الله بن عبد المطلب أبي النبي ﷺ . وكذا ذكره الواقدي ، وأما زوجها عبيد قبل [ذلك] (١) فكان حبشياً ، إلا أن يكون معنى قول ابن شهاب « حبشية » : أى من مهاجرة الحبشة فمحتمل ، فقد كانت منهن ، كما قال عمر لأسماء بنت عميس : الحبشية هذه ، والمعروف أنه كانت للنبي ﷺ بركة أخرى حبشية ، كانت تخدم أم حبيبة ، فلعله اختلط أمرهما لاشتباه اسمهما .

وقد قال أبو عمر بن عبد البر : وأظنها أم أيمن ، وذكر بعض المؤرخين ، أن أم أيمن هذه ، من سبى جيش أبرهة صاحب الفيل ، لما انهزم عن مكة ، أخذها عبد المطلب من قلّ عسكره - والله أعلم . وهذا يؤكد - أيضاً - ما ذكر عن ابن سيرين - والله أعلم .

قال الإمام : اختلف الناس فى القول بالقافة ، فنفاه أبو حنيفة ، وأثبتته الشافعى ، ونفاه مالك فى المشهور عنه فى الحرائر وأثبتته فى الإماماء ، وقد روى الأبهري عن الرازى عن ابن وهب عن مالك ؛ أنه أثبتته فى الحرائر والإماماء جميعاً .

والحجة فى إثباته حديث مجزّز هذا ولم يكن ﷺ ليسرّ بقول الباطل ، وما تقدم - أيضاً - فى حديث عبد بن زمعة أنه ﷺ لما رأى شبهه بعتبة ، أمر سودة بالاحتجاب منه ، ولأن الفراش إنما قضى به من جهة الظاهر / ، ولا يقطع منه على أن الولد لصاحب الفراش ، فإذا فقدنا الفراش المؤدى لغلبة الظن ، تطلبنا الظن من وجه آخر ، وهو الشبه .

١/٢٤٧

واحتمل من نفاه بأنه ﷺ لاعن فى قصة العجلانى ، ولم يؤخر حتى تضع (٢) ، ويرى الشبه ، وقد ذكر - أيضاً - فى قصة التلاعنين ، إن جاءت به على صفة كذا ، فهو لفلان ، ثم لم ينقض حكمه لما جاءت به على الصفة المكروهة ولا حدّها ، فدل ذلك على أن الشبه غير معتبر ، وانفصل عن هذا بأن هاهنا فراشاً يرجع إليه ، وهو مقدم على الشبه ، فلم ينقض الحكم المبني عليه بظهور ما يخالفه ، مما ينحط عن درجته ، كما لم ينقض الحكم بالنص ، إذا ظهر فيما بعد أن القياس بخلافه .

وحجة التفرقة ، أن الحرائر لهن فراش ثابت يرجع إليه ، ويعول فى إثبات النسب عليه ، فلم يلتفت إلى تطلب معنى آخر سواء أخفض منه رتبة ، والأمة لا فراش لها ، فافتقر إلى مراعاة الشبه .

قال القاضى : جمهور العلماء على الأخذ بهذا إلا ما حكاه عن أبى حنيفة والثورى وأصحابهما وإسحق . ثم اختلف القائلون ، هل هو عموم فى أولاد الحرائر والإماماء ، أم يختص بالإماماء على ما تقدم ؟ ثم اختلفوا ؛ هل يحتاج فيه إلى اثنين ، وأنه بمعنى الشهادة ،

(٢) سيأتى فى ك اللعان برقم (١) .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش .

وهو [قول] (١) مالك والشافعى ، أو يكتفى فيه بواحد ، وهو قول ابن القاسم من أصحابنا .

ولا خلاف بين القائلين بذلك فيما قالوه أنه إنما يكون ذلك فيما أشكل من الفرائض الثابتين ، كالمشترى والبائع يطآن الأمة فى طهر واحد ، قبل الاستبراء من الأول فتحمل ، فتأتى بولد لأكثر من ستة أشهر من وطء الثانى ، وأقل من أقصى أمد الحمل من وطء الأول ، وإن كان هذا الوطء الآخر ممنوعاً منه صاحبه ، فله شبهة الملك ، وصحة عقده ؛ ولهذا فرق مالك فى مشهور قوله بين النكاح والملك فى هذا ، إذ لا يصح عقد النكاح فى العدة ، بخلاف عقد الشراء والاستبراء ، ولم يعذره بالجهل والغفلة ، لوجوب البحث والتقصى ، وتفريطه فى ذلك يرجع العقد الصحيح والوطء الصحيح دون غيره ، ورأى فى القول الآخر : أن الجهل بحكم النكاح فى العدة أو النسيان عذر والعقد على ذلك شبهة ، توجب للفراش حكماً ، كما لو لم يكن فراش متقدم مع فساد العقد وتحريم الوطء فى لحوق الولد لشبهة العقد .

ب/٢٤٧

واختلفوا إذا ألحقته القافة بمدعيه معاً ، هل يكون ابناً لهما ؟ وهو قول سحنون ، وأبى ثور ، وقيل : يترك حتى يكبر ، فيوالى من شاء منهما ، وهو قول عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — وقاله مالك والشافعى . وقال عبد الملك بن الماجشون ومحمد بن مسلمة : يلحق بأكثرهما له شبهاً ، قال ابن مسلمة : إلا إن علم الأول فيلحق به .

وكذلك اختلف الآبون من القول بالقافة ، فى حكم ما أشكل وتنوزع فيه ، فقال أبوحنيفة : يلحق الولد بالرجلين إذا تنازعا فيه ، وكذلك بامراتين ، وقال أبو يوسف : يلحق برجلين ولا يلحق بامراتين ، وقال محمد بن الحسن نحوه ، يلحق بالآباء وإن كثروا ، ولا يلحق إلا بأب واحد . وقال إسحق : يقرع بينهم ، وقاله الشافعى فى القديم .

(١) ساقطة من الأصل ، واستدركت بالهامش بسهم .

(١٢) باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة

الزوج عندها عقب الزفاف

٤١ - (١٤٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا . وَقَالَ : « إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ لَكَ ، وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي » .

٤٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا : « لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَّثْتُ ثُمَّ دُرْتُ » . قَالَتْ : ثَلَّثْتُ .

وقوله لأم سلمة : « ليس بك على أهلك هوان » [ومعناه : لا يلحقك هوان] (١) ، ولا يتعلق بك ، بل توفي حقك من المقام والتأنيس به ، وذلك لما أخذت بثوبه حين أراد الخروج ، ففهم منها استقلال مقامه عندها والاستكثار منه ، فبين لها ما لها وما عليها من ذلك ، وأنه إن زادها على حقها ، وجب أن يزيد لنسائه ، فيطول عليها مغيبته ، فأثرت القنوع بحقها من الثلاث ، ثم يعطى نساءه من بعدها أيامهن المعلومة ، ثم يرجع إليها ، فيقرب رجوعه إليها ونوبتها منه .

وفيه لطف ورفق لمن خشى منه كراهة الحق ، حتى يتبين له وجه ترجيعه ، فيرجع إليه . والمراد بأهلك هنا : هو نفسه - عليه السلام - : أى لا أفعل فعلاً يظهر به هوانك على أو تظنيه بى .

وقوله : « إن شئت سبعت عندك ، وإن شئت ثلثت ، ثم درت » ، قالت : ثلثت ، وفى بعض طرقه : « إن شئت زدتك وحاسبتك به ، للبكر سبع وللثيب ثلاث » ، وفى

(١) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

(...) وحدثنا عبد الله بن مسleme القعنبي ، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن عبد الرحمن بن حميد ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ؛ أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة فدخل عليها ، فأراد أن يخرج أخذت بثوبه . فقال رسول الله ﷺ : « إن شئت زدتك وحاسبتك به ، للبكر سبع ولثيب ثلاث » .

(...) وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو ضمرة ، عن عبد الرحمن بن حميد ، بهذا الإسناد ، مثله .

٤٣ - (...) حدثني أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا حفص - يعني ابن غياث - عن عبد الواحد بن أيمن ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أم سلمة ، ذكر أن رسول الله ﷺ تزوجها . وذكر أشياء ، هذا فيه . قال : « إن شئت أن أسبع لك وأسبع لنسائي ، وإن سبعت لك سبعت لنسائي » .

بعض طرقه : « إن شئت أن أسبع لك وأسبع لنسائي ، وإن سبعت لك سبعت لنسائي » ، قال الإمام : العدل بين الزوجات مأمور به ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ الآية (١) ، وقال - عليه السلام - : « من كانت له امرأتان يميل لإحدهما على الأخرى ، جاء يوم القيامة شقه مائل » (٢) وفي الترمذي : « وشقه ساقط » (٣) ، وكان ﷺ يقسم بين نسائه فيعدل ، ويقول : « اللهم قسمتي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » (٤) . وعند أبي داود : يعني القلب ، وعندى أن ذلك هو المشار إليه بقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ ﴾ يعني في محبة القلب وميل الطبع الغير مكتسب .

قال القاضي : وجعلوا حكم الجماع مثله ، إذا لم يقصد ذلك لاستحسانه لإحدهما دون الأخرى ، لكنه إنما ينشط للواحدة أكثر من الأخرى ، إذ لا اكتساب له في هذا أيضا ، ولا خلاف في القسم في كونه عندهن ليلاً ، وأن يفرد كل واحدة ليلتها ، وكذلك قول

(١) النساء : ١٢٩ .

(٢) أبو داود ، ك النكاح ، ب في القسم بين النساء (٢١٣٣) .

(٣) الترمذي ، ك النكاح ، ب ماجاء في التسوية بين الضرائر (١١٤١) .

(٤) أبو داود ، ك النكاح ، ب في القسم بين النساء (٢١٣٤) ، الترمذي ، ك النكاح ، ب ماجاء في التسوية بين الضرائر (١١٤٠) .

٤٤ - (١٤٦١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرُ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبُ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا . قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ قُلْتُ : إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : السَّنَةُ كَذَلِكَ .

٤٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَذَّاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : مِنَ السَّنَةِ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَ الْبِكْرِ سَبْعًا . قَالَ خَالِدٌ : وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ : رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

عامة العلماء فى النهار . وذهب بعضهم إلى وجوب ذلك فى الليل دون النهار ، ولا يدخل لإحداهما فى يوم الأخرى وليلتها لغير حاجة .

واختلفوا فى دخوله لحاجة وضرورة ، أو لأخذ ثيابه أو وضعها ، أو افتقاد متاعه ، أو لعيادتها ، والأكثر لمالك وأصحابه وغيرهم جواز ذلك ، وقال أيضا : لا يفعله إلا من عذر لا بد منه ، ومنعه فى كتاب ابن حبيب .

وكذلك يعدل بينهما فى النفقة والكسوة ، إذا كن معتدلات الحال ، فلا يلزمه ذلك إذا اختلفت / أحوالهما فى المناصب والمناسب ، وأجاز مالك أن يفضل إحداهما فى الكسوة على غير وجه الميل .

قال الإمام : والبكر إذا تزوجت أقام عندها سبعا ، وعند الثيب ثلاثا ، لأجل هذا الحديث ، ولا قضاء عليه بعد ذلك لمن عنده من النساء ، ولا يحاسب هذه الجديدة بهذه الأيام .

وقال أبو حنيفة بأنها تحاسب ، ورأى أن العدل والمساواة واجب فى الابتداء كوجوبه فى الاستدامة والاستمرار ، وقوله - عليه السلام - : « للبكر سبع » يرد ما قال ؛ لأن هذه لام التملك ، ومن ملك الشيء لا يحاسب به ، ولأنه لا معنى للفرقة بين البكر والثيب ولا معنى له للاقتصار فى العدد على الثلاث والسبع ، إذا كان القضاء واجبا فى جميع الأعداد .

وتعلق أبو حنيفة بالقاعدة الواردة بالعدل ، وهى مخصوصة بهذا الحديث ، وتعلق أيضا لقوله لأم سلمة : « وإن سبعت لك سبعت لنسائى » ، وهذا ما اختلف المذهب فيه عندنا ؛ فمذهب مالك فيما ذكره ابن المواز عنه أنه ليس له أن يسبع عند الثيب ، ويمكن عندى أن يكون مالك رأى ذلك من خصائص النبى ﷺ ؛ لأنه خص فى النكاح بأمور لم

تجز لأمته .

وقال ابن القصار: إذا سَبَّعَ للثيب سَبَّعَ لبقية نسائه أخذاً بظاهر هذا الحديث ، ولا يدل غنده على سقوط الثلاث لها كما قال أبو حنيفة ؛ لأنه يحمل على أن الثلاث تجب لها من غير محاسبة ، بشرط ألا تختار السبع ، وإن اختارت السبع والتوافر عاجلاً حوسبت ، وهذا لا إحالة فيه ، ولا يعد في أن يجب للإنسان الحق بشريطة على صفة ، ويسقط عند فقدانها .

واختلف المذهب عندنا ، هل ذلك حق للمرأة ، أو حق للزوج ؟ ، ف قيل : هو حق للمرأة بقوله : « للبكر سبع » ، وهذه لام التملك ، وقيل : هو حق للزوج على بقية نسائه لحاجته إلى اللذة بهذه الجديدة ، فجعل له في الشرع زيادة في الاستمتاع . وإذا قلنا بأنه حق لها ، هل يجبر عليه أو لا ؟ اضطرب أهل المذهب فيه أيضا .

قال القاضي : اختلف العلماء ، هل هذا الحق للثيب والبكر خاصة ، فيمن له زوجات دون من لا زوجة له إلا هذه المتزوجة ، أو هو على العموم في الجميع ؟ قال أبو عمر بن عبد البر : عند أكثر العلماء أن هذا واجب لها ، كان عند الرجل زوجة أو لا ، لعموم قوله : « إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا » ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا » ، ولم يخص من له زوجة من غيره .

قال غيره : معنى الحديث فيمن له زوجة غير هذه ؛ لأن من لا زوجة له مقيم مع هذه دهره ، مؤنس لها ، مستمتع دون قاطع ، فلا معنى للمقام الذي احتيج للبكر لتأنيسها سبعا متصلاً ، حتى يستحكم ويستقر ، وليقضى لذته هو منها لجدتها ، ولثلاثا يقطع دورانه على غيرها تأنيسها ، ويقطع ذلك عليه مراده وميله لجديدة .

وجعلت دون ذلك للثيب ؛ لممارستها الرجال قبل ، وأنها إنما تحتاج مع هذا الجديد دون ما تحتاج البكر ، وهذا من المعروف الذي أمره الله بقوله : « وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ » (١) ، وهذا هو الأظهر لقوله في الحديث نفسه : « إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا » ، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا » . وما تقدم من أنها حقوق لهما ، لا يحاسبهما به غيرهما ، ويستأنف القسم بعد الثلاث أو السبع ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحق والطبري وأبي ثور وجماعة العلماء ، خلافاً لأهل الرأي والحكم وحماة ، في أن الثيب والبكر في القسم سواء ، ولذلك الطارئة مع من عنده من النساء سواء ، فما جلس عند الطارئة حاسبها به ، وجلس عند سائر أزواجه مثله ، وإن زاد يوماً واحداً . وللأوزاعي في قوله : يجلس عند البكر سبعا ، فإذا تزوج البكر على الثيب مكث ثلاثاً ، وإذا تزوج الثيب على البكر ، مكث يومين . وهذا قول الحسن وابن المسيب . وقال سفيان كقول أبي حنيفة ، إلا أنه قال : إن تزوج البكر على الثيب قعد عندها ليلتين ، ثم قسم ، والسنة المتقدمة تخالفهم .

قال الخطابي : وقوله : « إن شئت سبعت لك وسبعت لنسائي » لا حجة فيه ؛ لسقوط حقها إذا لم يسبع لها ، وهو الثلاث ، ولو كان ذلك لم يكن للتخيير معنى ؛ إذ لا يخير الإنسان بين جميع الحق وبعضه ، ولم يختلفوا أنه إذا سَبَعَ أنه يسبع لبقية نسائه ، وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل ، وقاله النخعي والشعبي وأنس بن مالك .

وقوله : « وإن شئت ثلثت ثم درت » : حجة على المخالف ، أنها لا تحاسب بالثلاث ، ولا البكر بالسبع ، لقوله : « درت » ، وفرق بين هذا وبين قوله : « وإن شئت سبعت » ، وإن سبعت لك سبعت لنسائي » ، وهو بين .

وفى « دُرْتُ » حجة لمن ذهب أن القسم لا يكون إلا يوماً يوماً ، وإليه ذهب ابن المنذر ، وهو قول مالك . وذهب الشافعي إلى جواز قسمه بينهما ثلاثاً ثلاثاً ، ويومين يومين . ولم يختلفوا إذا كان القسم أكثر من يومين بتراضيهما أجمع أنه جائز .

وذكر مسلم في سند حديث أم سلمة في الباب رواية يحيى بن سعيد عن سفيان ، عن محمد بن أبي بكر ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبيه ، عن أم سلمة . كذا صحيحه هنا في أصولنا ، ووقع فيها في بعض النسخ اختلال لا يلتفت إليه .

قال الدارقطني : أخرجه مسلم متصلاً هنا ، وكذلك من / حديث حفص بن غياث ٢٤٨/ب بعد هذا ، وقد أرسله عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حميد ، عن عبد الملك بن أبي بكر ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن ؛ أن رسول الله ﷺ — مرسلًا وهو مما تتبعه الدارقطني على مسلم .

قال القاضي : ولا تتبع على مسلم فيه ؛ إذ قد بين علته ، وهذا يدل على ما ذكرناه أول الكتاب ؛ أن ما وعد به من ذكر علل الحديث ، قد وفى به وذكره في الأبواب ، خلاف من ذهب إلى أنه مات قبل تمام الكتاب ، على ما ذهب إليه أبو عبد الله الحاكم . وقوله في حديث : ليس في هذا الحديث السنة ، كذلك يلحق بالمسند عند أئمة العلماء ؛ لأن الصحابي إذا قال : السنة كذا ، فهو مسند ؛ إذ لا يحيل بالسنة إلا على ما عهد من النبي — عليه السلام — وستة ، وقد رفعه غير واحد عن أنس .

وقد اختلف قول مالك : هل المقام هذه المدة عندها إذا كان له امرأة أخرى على الزوج على الوجوب ؟ وهي رواية ابن القاسم عنه ، أو على الاستحباب ؟ وهي رواية ابن الحكم .

(١٣) باب القسم بين الزوجات ، وبيان أن السنة

أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

٤٦ - (١٤٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهَى إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ . فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا . فَقَالَتْ : هَذِهِ زَيْنَبُ . فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ ، فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَخَبْنَا ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ . فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا .

وقوله : « كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ ، لَا يَنْتَهَى إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ يَأْتِيهَا » : هذا حجة في أن الزوج لا يأتي غير صاحبة القسم في بيتها لغير حاجة كما تقدم ؛ وأما مجيئهن عند هذه ، فبرضاهن واتفاقهن على هذا ، وإلا فمن حق صاحب القسم أن يمنعهن .

وقوله : « وَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا ، فَقَالَتْ : هَذِهِ زَيْنَبُ ، فَكَفَّ يَدَهُ » : حجة على أنه لا يباح له الاستمتاع بواحدة منهن في يوم الأخرى ، ودلّ أن مد النبي ﷺ يده ، إنما كان وهو يظنها عائشة صاحبة اليوم ، لكون ذلك ليلاً ، ولم تكن لهن مصاييح ، لكن البخاري قد روى أنه كان إذا انصرف من العصر ، دخل على نسائه ، فيدنو من إحداهن ، وذكر حديث حفصة (١) .

قال بعضهم : وهذا كان منه في النادر ، إذ لم يكن القسم فرضاً عليه ، كما سنذكره ، وقد يكون هذا منه بمراضاة صاحبة اليوم أن يستمتع بغيرها في يومها ، ولا خلاف في جواز ذلك .

وقوله : « فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَخَبْنَا » : كذا عند كافة الشيوخ بالخاء المعجمة ، بعدها باء بواحدة مفتوحتين ، من السَّخَبِ ، وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها ، وتقال بالصاد أيضاً ، كما قال : تقاولتا ، كثر الكلام بينهما من أجل الغيرة عليه .

ووقع في رواية السمرقندي : « استَحْيَا » بسكون الحاء المهملة ، وبعدها ثاء مثناة وبعدها ياء بائنتين تحتها ، ومعناه - إن لم يكن تصحيحاً - : حثت كل واحدة في وجه

(١) البخاري ، ك النكاح ، ب دخول الرجل على نسائه في اليوم ، الفتح (٥٢١٦) .

فَقَالَ : أَخْرِجْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ . فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ .
فَقَالَتْ عَائِشَةُ : الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ ، فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ . فَلَمَّا
قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَنَاهَا أَبُو بَكْرٍ . فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا ، وَقَالَ : أَنْصَنَعِينَ هَذَا ؟

الأخرى التراب .

فيه ما كان عليه — عليه السلام — من حسن الخلق ، ومداراة الجميع ، ومن جميل
العشرة .

وذكر خروج النبي ﷺ إلى الصلاة بعد هذا ، وقد ذكر مدّ يده إلى زوجته ، ولم
يذكر أنه توضأ ، فقد يحتج به الكوفيون في سقوط الوضوء من الملامسة ، كما تقدم في
كتاب الطهارة ، ولا حجة له ، وليس في الحديث أنه لمس ، وإنما قال : « مدّ يده » ،
فكان كفاقد اللذة بقلبه ، ولم يلمس ولم يلتذ .

وقوله : « واحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ » : مبالغة في التسكيت لمن لم يسكت عن كلام
يكره ، ومرّ مثله في الجنائز في خبر معفر (١) .

(١) سبق في ك الجنائز ، ب التشديد في النياحة رقم (٣٠) .

(١٤) باب جواز هبتها نوبتها لضرتها

٤٧ - (١٤٦٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسْلَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ ، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ . قَالَتْ : فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ : يَوْمَهَا ، وَيَوْمَ سَوْدَةَ .

وقوله في حديث سودة وقول عائشة : « أن أكون في مسلاحها » : أى في جلدتها ، وحقيقة ذلك أن تكون هى ؛ لأن أحداً لا يكون في جلد غيره ولا فى غير جلده .

وقوله : « من امرأة فيها حدة » : من هنا للسان واستفتاح الكلام ، والخروج من وصف إلى مخالفه ، ولم ترد عائشة بهذا عيبها ، إذ لم تقصد تنقيصها ، بل كثير من الناس يتفاخر بها ويحبسها رجلة ، وضدها فسولة وضعة ، وخير الأمور أوساطها .

وقولها : « فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة » : فيه جواز مثل هذا ؛ لأنه حقها ، وجائز أن تأخذ منه على هذا مالا ، لتهدى حقها فى الوطاء أو تعطيه ، على أن يسكنها كيف شاء ، من أثره أو غير أثره ، وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ الآية (١) . واحتج به ابن المنذر أن قسم النبى ﷺ ، إنما كان مِأْوَمَةً ، وأنه سنة لا تخالف ، وقد تقدم الكلام فيه ، وليس بين .

وفيه أن القسم من حق المرأة ، ولها إسقاطه ، وأن تراضى الضرات بالتفاضل بينهما جائز عليهن ، ومباح للزوج لا حرج عليه فيه ، ولا يدخل فى النهى لأنه حقها وهبته ، لكن لها عند مالك الرجوع فيه متى شاءت ، وللزوج - أيضا - ألا يرضى بجعل يومها لمن وهبته له من ضراتها .

وقوله : « فكان يقسم لعائشة يومين : يومها ويوم سودة » : لا يفهم منه توالى اليومين على ظاهر اللفظ ، بل يومها المعلوم ويوم سودة المعلوم ، كان ثالثاً فى القسم أو رابعا ، إلا أن تكون كانت تالية لعائشة أو سابقة ، فيكون متوالياً ، ويحتمل ذلك لأنهما متواليتان فى زواجه لهما ، على خلاف من هى منهما قبل صاحبتهما ، على [ما] (٢) ذكره بعد هذا ، فيحتمل أن النبى ﷺ أجرى القسم وترتيبه على رتبة تقدمهن فى النكاح وتواليهن - والله أعلم .

٤٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ . ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ ، حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ . ح وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا يُونُسُ ابْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ؛ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبُرَتْ ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ : قَالَتْ : وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي .

وأجرى النبي ﷺ حكم العدل بين نسائه ، مجرى الحقوق اللازمة ، وألزم ذلك نفسه ، وإن لم يكن لازماً له ، لتقتدى بذلك أمته للزوم ذلك لها ، وليظهر العدل بين نسائه ، فيطيب قلوبهن ، ويحسن معه عشرين ، ولا يدخل بينهن من التحاسد والعداوة ما يكدر صحبتهن ، كما قال تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ تَقْرَأَ آيَاتَهُنَّ وَلَا يُحْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ (١) قيل : أى لا يحزن إذا كان هذا منزلاً عليك ويرضين بما فعلت من تقرب أو إرجاء ؛ إذ كان العدل بينهن في حقه غير واجب ، قال الله تعالى : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْزِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ (٢) . قال قتادة : هذا شيء خص الله به نبيه - عليه السلام - لا ليس لأحد غيره ، كان يدع المرأة من نسائه ما يشاء ، بغير طلاق ، فإذا شاء راجعها ، وهو معنى قوله : ﴿ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ (٣) .

وقيل : أرجأ واحدة منهن ، ولكن وهب نسوة لرسول الله ﷺ قسمهن ، والظاهر التخيير . قيل : ولا يبعد أن يكون اختار الإيواء لجميعهن إلا سودة ، لرضاها بترك يومها ، وسيأتي الكلام بعد في هذا .

وقول عائشة عنها : « وكانت [أول] (٤) امرأة تزوجها بعدى » : كذا ذكره مسلم من رواية يونس عن شريك ، وهكذا قال يونس - أيضاً - عن ابن شهاب ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وروى عقيل بن خالد عن ابن شهاب خلافة ، وأنه - عليه السلام - تزوج سودة قبل عائشة ، قال ابن عبد البر : وهذا قول قتادة وأبى عبيدة .

وذكر مسلم حديث الموهوبة واللائى وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ . هذا من خصائصه - عليه السلام .

وقول عائشة في ذلك : « أما تستحيى المرأة أن تهب نفسها ، فأنزل الله تعالى : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾ الآية ، فقلت : إن ربك ليسارع في هواك » : اختلف السلف في هذه الآية ، فقيل : هي ناسخة لقوله : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ ﴾ (٥) ، مبيح له أن يتزوج ماشاء . قال زيد بن أسلم : تزوج النبي ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة ومليكة وصفية وجويرة ، وقالت عائشة : ما مات رسول الله ﷺ ، حتى أحل الله له النساء ،

٤٩ - (١٤٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنْتُ أَغَارُ عَلَى اللَّاتِي وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَقُولُ : وَتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِنْ عَزْلٍ ﴾ ^(١) قَالَتْ : قُلْتُ : وَاللَّهِ ؛ مَا أَرَى رِيكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ .

٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ : أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ فَقُلْتُ : إِنَّ رِيكَ لَيُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ .

٥١ - (١٤٦٥) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ ، قَالَ : حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جَنَازَةَ مَيْمُونَةَ ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِسَرِفٍ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَذِهِ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِذَا

وقيل بعكس هذا ، وأن قوله : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ ﴾ ناسخة للأخرى ، وناسخة لقوله : ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ الآية (٢) .

وقيل : هذه الآية محكمة ، وكما حَرَّمَ عليهن النكاح بعده - عليه السلام - حَرَّمَ عليه أن يتزوج على نسائه . وقيل : معناها : لا يحل لك الاستبدال بهن ، ولكل الزواج عليهن . وقيل : المراد : لا يحل لك النساء من بعد المسلمات ، فخرج نكاح الكوافر خاصة .

في قوله في الحديث بعد هذا : « فكان رسول الله ﷺ ، بعدما نزلت ، يستأذنا إذا كان يوم المرأة منا » (٣) : دليل على ما تقدم ، من أن قسمه لم يكن واجباً عليه ، وإنما كان يقع منه تطييباً لنفوسهن ، وحسن عشرة لهن ، وليقتدى به في ذلك من يجب عليه .

وقول عطاء : « حضرنا جنازة ميمونة بسرف مع ابن عباس » : لا خلاف أنها توفيت بسرف ، وفي الموضع الذي بنا بها فيه رسول الله ﷺ ، وفيه عقد نكاحها معه ، وكان اسمها فيما ذكر : « برة » فسمها رسول الله ﷺ : ميمونة . قال ابن شهاب : وهي التي

(١) الأحزاب : ٥١ .

(٢) الأحزاب : ٥٠ .

(٣) البخاري ، ك التفسير ، ب سورة الأحزاب ١٤٧/٦ .

رَفَعْتُمْ نَعَشَهَا فَلَا تُزْعِزُوهَا ، وَلَا تُزَكِّزُوهَا ، وَارْقُوهَا ، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعٌ ، فَكَانَ يَقْسِمُ لثَمَانَ وَلَا يَقْسِمُ لَوَاحِدَةٍ .

قَالَ عَطَاءٌ : الَّتِي لَا يَقْسِمُ لَهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُصَيْنٍ أَخْطَبَ .

وهبت نفسها للنبي ﷺ . وقيل : هي أم شريك ، وقيل : زينب بنت خزيمة .

وقوله : «وكان عند رسول الله ﷺ تسع ، فكان يقسم لثمان ، ولا يقسم لواحدة» : هذا مما خص به النبي - عليه السلام - أيضا . قال الشافعي : إن الله تعالى لما خص به رسوله ﷺ من وحيه ، وأبان بينه وبين خلقه بما فرض عليهم من طاعته ، افترض عليه أشياء ، خففها على خلقه ، ليزيد بها قرية إليه ، وأباح له أشياء حظرها على خلقه ، زيادة في كرامته ، وتيسيراً لفضيلته ، فمن ذلك ؛ أن كل من ملك زوجة فليس يخيّرهما ، وأمره الله أن يخير نساءه فاخترته ، وقال : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ ﴾ (١) . قالت عائشة : مامات رسول الله ﷺ حتى أحل الله له النساء التي حظرت عليه ، وقال تعالى : ﴿ وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ الآية (٢) ، وقال : ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ الآية (٣) ، فأبانهن من النساء ، وخصه بأن جعله أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم .

وقال الخطابي كلاماً معناه : أن الله - عز وجل ، اختار لنبيه - عليه السلام - من الأمور أفضلها ، وجمع له الفضائل التي يزداد بها في نفوس العرب جلالة وفخامة ، وكانت العرب تفاخر بقوة النكاح ، وكان - عليه السلام - من قوة البنية ، واعتدال المزاج ، على ما شهدت له الأخبار ، ومن هو بهذه الصفة من كمال الخلقة ، كان دواعي هذا أغلب عليه ، وكان ما عداها منسوباً إلى نقص الجبلية ، وضعف النجيزة ، فأبيح له الزيادة على أربع ، ومنع غيره من أمته ذلك ، لغلبة الخوف ألا يعدلوا فيهن ، ولا يقوموا بحقوقهن ، وأمن ذلك منه - عليه السلام - ويدل على هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ الآية إلى قوله : ﴿ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (٤) فعلق الحكم بالعلة المقرونة بالذكر ، وهي من خوف ألا يعدلوا ، وكانت العلة مرتفعة في حقه - عليه السلام .

قال : وبين ذلك إباحته من الإماء كان بغير حد ولا عدد ، بقوله : ﴿ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ إذ لم يكن للإماء من الحق ما للحرائر من التسوية والتعديل .

قال : وأيضا فإن النبي ﷺ لا يجوز عليه موقعة ما لا يحل من الاستمتاع ولا تطلع

(٢) الأحزاب : ٥٠ .

(١) الأحزاب : ٥٢ .

(٤) النساء : ٣ .

(٣) الأحزاب : ٣٢ .

٥٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ . وَزَادَ : قَالَ عَطَاءٌ : كَانَتْ آخِرُهُنَّ مَوْتًا ؛ مَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ .

النفس إلى ما فى أيدى رجال أمته ، ولم يتسع أولا حاله لاقتناء الإماء ليستكثر منهن ، فوسع عليه فى الحرائر ، واختير له أفضل النوعين . ولهذا قال بعض السلف : إنه لم يكن يجوز له - عليه السلام - نكاح حرائر الذميات بخلاف أمته ، قال غيره : لئلا تكون كافرة أما للمسلمين . قال الخطابى : ولأنه - عليه السلام - حض على النكاح ، ونهى / عن التبتل ، فكان - عليه السلام - أولاهم باستيفاء ما دعى إليه ، والاستكثار فيه ، ليفتدى به الإماء ، إلا ما خصص به من ذلك .

٢٤٩ / ب

وقول عطاء : التى لا يقسم لها صفية بنت حى ، كذا جاء فى هذا الحديث . قال الطحاوى : وهو وهم ، وصوابه : سودة كما تقدم ، فى الأحاديث المتقدمة إذ وهبت يومها لعائشة ، وإنما غلط فيه ابن جريج ، وهو راوى هذا الحديث عن عطاء .

قال القاضى : قد ذكر غيره فى قوله تعالى : ﴿ تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾ الآية (١) : كان ممن آوى إليه عائشة وأم سلمة وزينب وحفصة وكان قسمه من نفسه وماله فيهن بالسواء . وكان ممن أرجأ سودة وجويرة وصفية وأم حبيبة وميمونة ، فكان يقسم لهن ما شاء ، فهذا يدل أن القسم فى حقه - عليه السلام - غير واجب ، ولعل رواية ابن جريج هنا صحيحة ، وأخبر عن آخر أمره - عليه السلام - وأنه توفى وقد آوى جميعهن إلا صفية ، فأرجأها ولم يقسم لها ، إذ كان قد جعل الله له أن يؤوى إليه من يشاء ويرجى من يشاء .

وقوله : « قال عطاء : كانت آخرهن موتا ، ماتت بالمدينة » : ظاهره أنه أراد ميمونة المذكورة وقائتها ، وقد ذكر أول الحديث أنها توفيت بسرف ، وسرف على ستة أميال من مكة ، وقيل : سبعة ، وقيل : تسعة ، وقيل : اثنا عشر ميلا . ولا خلاف أن ميمونة توفيت بسرف ، فقوله : « بالمدينة » على هذا وهم . وهى آخرهن موتا ، فقيل : إنها ماتت سنة ثلاث وستين ، وقيل : سنة ست وستين ، وقد قيل : إنها توفيت سنة إحدى وخمسين قبل عائشة ، فإن عائشة توفيت بعد هذا سنة سبع ، وقيل ثمان وخمسين ، وأما صفية فتوفيت سنة خمسين ، وزينب توفيت آخر أيام عمر بن الخطاب .

(١٥) باب استحباب نكاح ذات الدين

٥٣ - (١٤٦٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ».

وقوله: «تتنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدینها، فاظفر بذات الدين تربت يداك»، قال الإمام: في ظاهر هذا حجة لقولنا: إن المرأة إذا دفع لها في الصداق الزوج ليسارها، ولأنها تسوق إلى بيته من الجهاز ما جرت عادة أمثالها به، وجاء الأمر بخلافه، فإن للزوج مقالا في ذلك، ويحط من الصداق الزيادة التي زادها لأجل الجهاز، على الأصح عندنا على أصلنا، إذا كان المقصود من الجهاز في حكم التبع، لاستباحته البضع، كمن اشترى سلعتين فاستحقت الأدنى منهما، فإنه إنما ينقضى البيع في قدر المستحقة خاصة.

وقوله: «لحسبها»: قال الهروي: احتاج أهل العلم لمعرفة الحسب؛ لأنه مما يعتبر في مهر مثل المرأة، قال شمر: الحسب: الفعال الحسن للرجل وآبائه، مأخوذ من الحساب، إذا حسبوا مناقبهم، وذلك أنهم إذا تفاخروا عد كل واحد منهم مناقبه، ومآثر آبائه، وحسبوا. فالحسب: العدد، المعدود حسب، كالتقصي والتقصي، والخبط والخبط. وفي حديث آخر: «كرم الرجل دينه، وحسبه خلقه» (١).

وللحسب معنى آخر، وهو عدد ذوى قرابته. بيان ذلك حديثه — عليه السلام — لما قدم عليه وفد هوازن يكلمونه في سييهم، قال لهم رسول الله ﷺ: «اختاروا: إما المال، وإما السبي»، فقالوا: أما إذ خيرتنا بين المال والحسب، فإننا نختار الحسب، فاختاروا أبناءهم ونساءهم (٢) وفي حديث سماك: «ما حسبوا ضيفهم» أى ما أكرموه، وفي حديث

(١) الدارقطني ٣/٣٠٣ (٢١٤)، الحاكم ١/١٢٣، ١٢٤، وقال الذهبي: فيه مسلم بن خالد الزنجي المكي وهو ضعيف، وماخرج له، ابن حبان في الإحسان (٤٨٣)، كشف الخفا ١٠٩/٢ (١٩٢٤)، وذكره ابن عدى في الكامل ٦/١١١ في ترجمة مسلم بن خالد؛ أبو خالد الزنجي مكي وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدى في الكامل في الثقات: وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن المديني: ليس بشيء، ولفظ الحديث: «كرم المرء دينه، ومروءته عقله، وحسبه خلقه»، من حديث أبي هريرة.

(٢) النسائي، كالهبة، ب هبة المشاع (٣٦٨٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أحمد ٢/١٨٤، ٢١٨.

٥٤ - (٧١٥) وحدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَقِيتُ النَّبِيَّ ﷺ . فَقَالَ : « يَا جَابِرُ ، تَزَوَّجْتَ ؟ » . قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « بَكَرَ أَمْ نَيْبٌ ؟ » . قُلْتُ : نَيْبٌ . قَالَ : « فَهَلَا بَكَرًا تُلَاعِبُهَا ؟ » قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ . قَالَ : « فَذَلِكَ إِذْنٌ ، إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا ، وَمَالِهَا ، وَجَمَالِهَا ، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ » .

طلحة : هذا ما اشترى طلحة [من فلان] ^(١) بكذا وكذا درهما . والحسب الطيب ، أى الكرامة وطيب النفس ، وحسب الرجل : أجلسه على الحسبانة ، وهى الوسادة .

قال القاضى : ظاهر كلامه إباحة النبى ﷺ النكاح للمال والحسب وبقيّة الأوصاف ، وهو كما قال ، لكنه أثر — عليه السلام — مقصد الدين ، وحض عليه وأغرى به وقال الداودى فى معناه : إنما أخبر — عليه السلام — بما يفعله الناس ، ليس أنه أمر بذلك ، وقد تقدم القول على قوله : « فعليك بذات الدين تربت يداك » ، وقول من قال : افتقرت وتعبت إن لم تفعل ، وقول من قال : معناه : لله درك إن فعلت ما أمرتك به ، وغير ذلك من معانى « تربت يداك » فى كتاب الطهارة .

واختلف العلماء فى مراعاة الكفاءة فى النكاح ، وما هى ؟ فعند مالك : الكفاءة : الدين ، والمسلمون بعضهم لبعض أكفاء ، والمولى كفاء للقرشية ، وروى مثله عن عمر وابن مسعود وجماعة من الصحابة والتابعين . وقال غيره : الكفاءة معتبرة فى الحال والنسب ، فعند أبى حنيفة : قريش كلهم أكفاء ، وليس غيرهم من العرب لهم بكفاء وكذلك العرب أكفاء بعضهم لبعض ، وليس الموالى لهم بأكفاء ، وعن له من الموالى آباء فى الإسلام بعضهم لبعض أكفاء ، وليس المعتق نفسه بكفاء لمن له الآباء فى الإسلام .

وقال الشافعى : ليس نكاح غير الكفاء بمحرّم فأردّه ، وإنما هو حق للمرأة والأولياء ، فإن تراضى جميعهم بغير كفاء جاز . وقال الثورى : يفرق بين العربية والمولى ، ويشدّد فى ذلك . وقال أحمد : قال الخطابى : الكفاءة فى قول أكثر العلماء فى أربعة : الدين والنسب والحرية والصناعة . واعتبر بعضهم السلامة من العيوب واليسار .

قال بعض شيوخنا : الكفاء فى الدين : المتشاكلون وإن كان بينهم تفاضل ، وكذلك يكون أيضا المراعاة فى الحال والنسب والمال ، لا أنه يكون بقدر واحد وغير متقارب ، بل

(١) سقط من الأصل ، واستدرك فى الهامش بسهم .

يكونان ممن ينطلق عليه اسم الشرف واسم / الحسب أو المال ، وإن كان بعضهم أعلى درجة فيه من بعض ، إلا أن يكون إحداهما خاليا منه بالكلية .

وفى قوله : « تنكح لمالها » قال بعضهم : فيه دليل أن للرجل الاستمتاع بمال الزوجة ، وأنه يقصد لذلك ، وإلا فكانت كالفقيرة ، ولم يكن بهذا الكلام فائدة ، فإن طابت به نفسها فهو حلال وإن منعت فله بقدر ما بذلك من الصداق . وعلى هذا اختلفوا فى إجبارها على التجهيز بصداقها ، فالزمها ذلك مالك ولم يجز لها منه قضاء دين ولا نفقته لغير جهازها ، إلا أن تنفق اليسير من الكثير . وقال الكوفيون : لا تجبر على شيء ، وهو مالها تفعل فيه ما تشاء .

(١٦) باب استحباب نكاح البكر

٥٥ - (...) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَارِبٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ تَزَوَّجْتُ ؟ » . قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « أَبِكَرًا أَمْ ثِيًّا ؟ » . قُلْتُ : ثِيًّا . قَالَ : « فَأَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِعَابِهَا ؟ » . قَالَ شُعْبَةُ : فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ . فَقَالَ : قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ . وَإِنَّمَا قَالَ : « فَهَلَا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ » .

وقول النبي ﷺ لجابر : « فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك » ، قال الإمام : قال بعضهم : يحتمل أن يكون أراد بقوله : « تلاعبها » من اللعاب ، ويدل عليه ما في بعض طرق مسلم : « فأين أنت من العذاري ولعابها » ، وما جاء في الحديث الآخر : « إنهن أطيب أفواها ، وأنتق أرحاماً » ^(١) ، ورواية أبي ذر في البخاري ، من طريق المستمل : « ولعابها » بالضم ^(٢) .

قال القاضي : أكثر المتكلمين على الحديث حملوا الملاعبة ، من اللعب ، بدليل قوله في الحديث : « تضاحكها وتضاحكك » ، وفي كتاب أبي عبيد : « تداعبها وتداعبك » ، وروايتهما في كتاب مسلم : « لعابها » بكسر اللام ، وهو مصدر لاعب ، من الملاعبة ، كالقتال من المقاتلة .

وفي الحديث فضل تزويج الأ Bakar ، ولاسيما للشباب . وفيه سؤال الإمام رعيته عن أمورها ، وتفقد مصالحتها ، وأن مرغوب النكاح الاستمتاع والاستلذاذ ، وبقدر ذلك تكون الألفة ، وذلك في الأ Bakar أوجد . وفيه جواز ملاعبة الأهل والترغيب فيها ، وقد مدح الله تعالى نساء أهل الجنة فقال : ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ ^(٣) . قيل : العرب : المتحبات لأزواجهن ، وقيل : الحسنة التبعل ، وهو من هذا .

وقول جابر في اعتذاره عن زواج الثيب ما ذكر من قيامها على أخواته ، وتصويب النبي ﷺ ذلك له ، ما هو الأولى من إثارة مصلحة الحال والنفس والآل على شهواتها ولذاتها . وفيه ما يلزم المرأة من القيام بمصالح زوجها ، وماتنذب إليه من بر إليه ، والقيام

(١) سنن سعيد بن منصور رقم (٥١٣) بلفظ : « إنهن أطيب أفواها ، وأعز أخلاقاً ، وأفتح أرحاماً » . ط دار الكتب العلمية .

(٢) الواقعة : ٣٧ .

(٣) انظر : الفتح ١٢٢/٩ .

٥٦ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرِّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، قَالَ يَحْيَى : أَخْبَرَنَا حَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَ : سَبْعَ - فَتَزَوَّجَتْ أَمْرَأَةً ثِيًّا . فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا جَابِرُ ، تَزَوَّجْتَ ؟ » . قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « فَبِكْرٌ أَمْ ثِيْبٌ ؟ » . قَالَ : قُلْتُ : بَلْ ثِيْبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ؟ » أَوْ قَالَ : « تَضَاكُحُهَا وَتَضَاكُحُكَ ؟ » . قَالَ : قُلْتُ لَهُ : إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ سَبْعَ - وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَتِيَهُنَّ أَوْ أَجِيَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِأَمْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُصْلِحُهُنَّ . قَالَ : « فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ » ، أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا . وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرِّبِيعِ : « تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ ، وَتَضَاكُحُهَا وَتَضَاكُحُكَ » .

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَلْ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ ؟ » ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ : أَمْرَأَةً تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُصْلِحُهُنَّ قَالَ : « أَصَبْتُ » ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ .

٥٧ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ ، فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٌ ، فَلَحَقْتَنِي رَاكِبٌ خَلْفِي ، فَتَخَسَّ بَعِيرِي بَعِزَّةٌ كَانَتْ مَعَهُ ، فَانْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الْإِبِلِ ، فَالْتَفَتْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ ؟ » . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٍ بِعُرْسٍ ؛ فَقَالَ : « أَبِكْرًا تَزَوَّجْتَهَا أَمْ ثِيًّا ؟ » . قَالَ :

على أموره وإن لم يجب ذلك عليها .

وقوله : « تعجلت على بعير لي قَطُوفٌ » : هو البطيء المشى ، قاله أبو زيد . وقال الخليل : هو البطيء المتقارب الخطو ، وقد جاء في الرواية الأخرى مفسرا من قوله : « فأبطأ بي جملي » ، وفي الأخرى : « على ناضح » ، إنما هو في أخريات الناس . والناضح : الجمل ، سمى بذلك لأنه ينضح عليه الماء ! أى يستقى به .

قال الإمام : القطوف : الذى يقارب الخطو فى سرعة ، قال الثعالبي : إذا جاء الفرس يمشى وثباً وثباً فهو قطوف ، فإن كان يرفع يديه ويقوم على رجله فهو شوب ، فإذا كان يلتوى براكه حتى يسقط عنه فهو قموص ، فإذا كان مانعا ظهره فهو شמוש .

وقوله : « فتخس بعيرى بعزّة » : قال أبو عبيد فى مصنفه : هى قيد نصف الرمح أو أكبر شىء ، وفيها زج مثل زج الرمح ، قال الثعالبي : فإن طالت شيئاً فهى نيزك ،

قُلْتُ: بَلَى نَيْيَا. قَالَ: «هَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟».

قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ. فَقَالَ: «أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا — أَى عِشَاءً — كَى تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةُ وَتَسْتَحِدَّ الْمَغِيَّةُ».

قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ».

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ — يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ — حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي، فَأَتَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: «يَا جَابِرُ» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟». قُلْتُ: أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ. فَنَزَلَ فَحَجَّجَنِي بِمَحْجَنِهِ. ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ»، فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «أَتَزَوَّجْتَ؟».

ومطرّد ، فإذا زاد طولها وفيها سنان عريضة فهي آلة وحرية .

قال القاضي : جاء في الرواية الأخرى : « فحججه بمحجن » : أى نخسه به ، والمحجن عصا فيها تعقف ، يلتقط بها الشيء من الأرض ، وتلوى بها عنق الشاة ، وتحبس إذا نذت .

وقوله : « فلقد رأيتني أكفه » : أى أحبسه ، وفي الرواية الأخرى : « فانطلق بعيري كأجود ما أنت راء من الإبل » : فيه معجزة من معجزاته ، وعلامة من علامات نبوته ، وبركة من بركات لمسه ويده — عليه السلام .

وقوله : « فلما أقفلنا » : كذا لابن ماهان ، ولابن سفيان : « أقبلنا » ووجه الكلام : « قفلنا » ثلاثي ، يقال: قفل الجيش والرفقة ، وأقفلهم الأمير وقفلهم وقفلهم أيضا ، قيل: لعله « قفلنا » ، وقد يحتمل على الرواية أن يكون « أقفلنا » بفتح اللام ، أى أقفلنا النبي — عليه السلام — المذكور قبل ، وأقفلنا على ما لم يسمّى فاعله ، أو يكون : أقفل بعضنا بعضاً بأمر النبي ﷺ بذلك .

وقوله : « أمهلوا حتى ندخل ليلا — أى عشاء — كى تمتشط الشعثة ، وتستحد المغيبة » ، قال الإمام : الاستحداد : استفعال من الحديد ، يعنى الاستحلاق به ، وقد تقدم ذكره . والمغيبة : التى غاب عنها زوجها ، يقال: [غابت المرأة ، أى غاب عنها زوجها] (١) فهي مغيبة بالهاء ، وأشهدت إذا حضر زوجها ، فهي مُشهد بغير هاء .

فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: «أَبْكراً أَمْ ثِيْباً؟». فَقُلْتُ: بَلْ ثِيْبٌ. قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟». قُلْتُ: إِنْ لِي أَخَوَاتٌ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمَشُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ». ثُمَّ قَالَ: «أَتَبِيعُ جَمَلَكَ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأُوقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ. فَقَالَ: «الآنَ حِينَ قَدِمْتُ؟». قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَعِ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَمَرَ بِلَالاً أَنْ يَزِنَ لِي أُوقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ. قَالَ: فَانْطَلَقْتُ. فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ: «ادْعُ لِي جَابِراً»، فَدُعِيتُ، فَقُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغُضَ إِلَيَّ مِنْهُ. فَقَالَ: «خُذْ جَمَلَكَ، وَلَكَ ثَمَنُهُ».

٥٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ، إِنَّمَا هُوَ فِي أُخْرِيَّاتِ النَّاسِ. قَالَ: فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. أَوْ قَالَ: نَخَسَهُ - أَرَاهُ قَالَ - بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ. قَالَ: فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسُ، يَنَازِعُونِي حَتَّى لَا أَكْفُهُ.

قال القاضي : قال الداودي في قوله : « تستحد المغيبة » توقير المرأة منها ذلك مدة مغيب زوجها لتدل على صحتها ، وهذا إن كان يشير أنه سنة ، فلا أصل له ، ولا هو بين من الحديث ، وإنما أشار في الحديث إلى ما جرت به عاداتهن غالباً . وفيه حظه ﷺ على مكارم الأخلاق ، وحسن العشرة ، والتأني وترك العجلة ، واستجلاب كل ما يوجب الألفة ، ودوام الصلابة ، وألا يستغفل أهله ويطرقهم ؛ لئلا يجد منهم رائحة وشعنا يكرهه ، ويكون سبب زهده وبغضه فيهن ، وإمهالهم هنا حتى يدخلوا ليلاً يسبق خبرهم إلى أزواجهم فيستعدوا لهم .

ولا يعارض هذا النهي عن أن يطرق الرجل أهله ليلاً ؛ لأن ذلك إذا لم يتقدمه خبر ليلاً ، يستغفلهم ، ويرى منه ما يكره من هذا وغيره بل هو موافق له ، وقد جاء هذا مبيناً في حديثه الآخر الذي ذكره في الجهاد : « كان لا يطرق أهله ليلاً ، وكان يأتيهم غدوة أو عشية » (١) .

وقوله : « فإذا قدمت فالكيس الكيس » ، قال ابن الأعرابي : الكيس : الجماع ،

قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا ؟ وَاللَّهِ يُغْفِرُ لَكَ » . قَالَ : قُلْتُ : هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ . قَالَ : « أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا ؟ وَاللَّهِ يُغْفِرُ لَكَ » . قَالَ : قُلْتُ : هُوَ لَكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ . قَالَ : وَقَالَ لِي : « أَتَزَوَّجَت بَعْدَ أَبِيكَ ؟ » . قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « ثِيًّا أَمْ بِكَرًّا ؟ » . قَالَ : قُلْتُ : ثِيًّا . قَالَ : « فَهَلَا تَزَوَّجَت بِكَرًّا تَضَاحِكُكَ وَتَضَاحِكُهَا ، وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا ؟ » . قَالَ أَبُو نَضْرَةَ : فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ ، افْعَلْ كَذَا وَكَذَا ، وَاللَّهُ يُغْفِرُ لَكَ .

والكيس: العقل ، فكأنه جعل طلب الولد عقلا، ومنه الحديث : « أى المؤمنين أكيس » (١) أى أعقل .

وقوله حين قدم : « ادخل فصل ركعتين » : ستة فى صلاة القادم من السفر . ودفعه له ثمن الحمل من مكارم أخلافه — عليه السلام . وسيأتى بقية الكلام على مافى هذا الحديث فى البيوع .

(١) ابن ماجه ، ك الزهد ، ب ذكر الموت والاستعداد له (٤٢٥٩) من حديث ابن عمر ، وقال صاحب الزوائد : فروة بن قيس مجهول ، وكذلك الراوى عنه ، وخبره باطل . ورواه أيضاً الدارمى ١٥٦/١ .

(١٧) باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة (١)

٥٩ - (١٤٦٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ ، أَخْبَرَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكَ ؛ أَنَّهُ سَمَعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « الدُّنْيَا مَتَاعٌ ، وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ » .

(١٨) باب الوصية بالنساء

٦٠ - (١٤٦٨) وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب حدثني ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلْعِ ، إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتَهَا ، وَإِنْ تَرَكْتُهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ » .

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، كِلَاهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَمِّهِ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، مِثْلَهُ سِوَاءً .

٦١ - (...) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتَهَا ، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا » .

٦٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ مَيْسَرَةَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَإِذَا شَهِدَ امْرَأَةً فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لَيْسَ كُتْ . وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ ، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَغْلَاهُ ، إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ . اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا » .

٦٣ - (١٤٦٩) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ ، حَدَّثَنَا عِيسَى - يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً ، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا

وقوله : « استوصوا بالنساء خيراً ، فإن المرأة خلقت من ضلع أعوج » الحديث : فيه الحض على الفرق بهن ، ومداراتهن ، وألا يتقصى عليهن في أخلاقهن ، وانحراف طباعهن ، لقوله : « إن ذهبت تقيمه كسرتة ، وإن تركته استمتعت به » .

وقوله : « لا يفرك مؤمن مؤمنة » : أى لا يبغضها ، ليس على النهى بل على الخبر : أى لا يبغضها بغضاً تاماً : أى أن بغض الرجال للنساء ، بخلاف بغض النساء للرجال ،

رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ « أَوْ قَالَ : « غَيْرُهُ » .

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي آتَسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . بِمِثْلِهِ .

أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ قَالَ : « إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خَلَقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ » . وَأَصْلُ الْفَرْكِ إِنَّمَا هُوَ فِي النِّسَاءِ ، وَاسْتَعْمَلَ فِي الرِّجَالِ قَلِيلًا وَتَجَوَّزَا ، كَمَا جَاءَ هُنَا ، وَكَمَا قَالَ فِي الْخَبَرِ الْمَعْرُوفِ : « حَسَنًا فَلَا تَفْرُكْ » : أَيْ لَا تَبْغُضْ .

(١٩) باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

٦٤ - (١٤٧٠) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ مَعْرُوفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ - مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ - حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ » .

٦٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، قَالَ : هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَخْبِثِ الطَّعَامُ ، وَلَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ . وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرَ » .

وقوله : « لولا حواء لم تكن أنثى زوجها » : يعنى أنها أمهن فأشبهنها بالولادة ونزع العرق ، لما جرى لها فى قصة الشجرة مع إبليس ، وأن إبليس إنما بدأ بحواء فأغواها وزين لها ، حتى جعلها تاكل من الشجرة ، ثم أتت آدم فقالت له مثل ذلك حتى أكل أيضا هو .
وقوله : « ولولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام ، ولم يخنز اللحم » ، قال الإمام : يقال : خنز اللحم ، بفتح النون فى الماضى ، وبكسرهما فيه أيضا ، والمصدر فيه خنزاً وخنوزاً ، إذا تغير وأنتن ، ومثله خزن بكسر الزاى ، يخزن خزنأً وخنزأً ، قال طرفة :

نحن لا يخزن فينا لحمنا إنما يخزن لحم المدخر

ويروى :

إنما يخنز لحم المدخر

قال القاضى : تفسيره : لما نزل على بنى إسرائيل المن والسلوى ، كان المن يسقط عليهم فى مجالسهم من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، كسقوط البلح ، فيؤخذ منه بقدر ما يكفى ذلك اليوم ، إلا يوم الجمعة فيأخذون منه للجمعة والسبت ، فإن تعدوا إلى أكثر فسد .

فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

كتاب الصيام

- ٥ باب فضل شهر رمضان
باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، والفطر لرؤية الهلال ، وإنه إذا غم في أوله أو
٧ آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوما
١٨ باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين
١٩ باب الشهر يكون تسعا وعشرين
٢١ باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم ، وأنهم إذا رأوا الهلال ببلى لا يثبت حكمه لما بعد عنهم
باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره ، وأن الله تعالى أمده للرؤية فإن غم فليكمل
٢٢ ثلاثون
٢٤ باب بيان معنى قوله ﷺ : « شهرا عيد لا ينقضان »
باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع
الفجر ، وبيان صفة العجز الذى تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم ، ودخول
٢٥ وقت صلاة الصبح ، وغير ذلك
٣٢ باب فضل السحور وتأكيده استحبابه ، واستحباب تأخيرته وتعجيل الفطر
٣٥ باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار
٣٨ باب النهى عن الوصال في الصوم
٤٢ باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته
٤٧ باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب
باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ، ووجوب الكفارة الكبرى فيه
٥٢ وبيانها ، وأنها تجب على الموسر والمعسر ، وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع
باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين
٦١ فأكثر ، وأن الأفضل لمن أطاقه بلا ضرر أن يصوم ، ولن يشق عليه أن يفطر
٧١ باب أجر الفطر في السفر إذا تولى العمل
٧٣ باب التخيير في الصوم والفطر في السفر
٧٥ باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة
٧٧ باب صوم يوم عاشوراء
٨٧ باب أى يوم يصام في عاشوراء
٨٨ باب من أكل في عاشوراء فليكيف بقية يومه
٩٢ باب النهى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى

- ٩٥ باب تحريم صوم أيام التشريق
- ٩٧ باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا
- باب بيان نسخ قوله تعالى: ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية﴾ بقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾
- ٩٩ باب قضاء رمضان في شعبان
- ١٠١ باب قضاء الصيام عن الميت
- ١٠٤ باب الصائم يدعى لطعام فليقل : إني صائم
- ١٠٨ باب حفظ اللسان للصائم
- ١٠٩ باب فضل الصيام
- ١١٠ باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه ، بلا ضرر ولا تقويت حق
- ١١٥ باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال ، وجواز فطر الصائم نفلا من غير عذر
- ١١٦ باب أكل الناسى وشربه وجماعه ، لا يفطر
- ١١٩ باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان ، واستحباب ألا يخلى شهرا من صوم
- ١٢٠ باب النهى عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقا ، أو لم يفطر العيدين والتشريق ، وبيان تفضيل صوم يوم وإفطار يوم
- ١٢٣ باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وصوم يوم عرفة ، وعاشوراء ، والإثنين ، والخميس
- ١٣١ باب صوم سرر شعبان
- ١٣٤ باب فضل صوم المحرم
- ١٣٨ باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعا لرمضان
- ١٣٩ باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها ، وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها
- ١٤١ باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها ، وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها

كتاب الاعتكاف

- ١٥٠ باب اعتكاف العشر الاواخر من رمضان
- ١٥٤ باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه
- ١٥٨ باب الاجتهاد في العشر الاواخر من رمضان
- ١٥٩ باب صوم عشر ذى الحجة

كتاب الحج

- ١٦٠ باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، وما لا يباح . وبيان تحريم الطيب عليه
- ١٦٩ باب مواقيت الحج والعمرة
- ١٧٦ باب التلبية وصفقتها ووقتها
- ١٨١ باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذى الحليفة
- ١٨٣ باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة
- ١٨٧ باب الصلاة في مسجد ذى الحليفة

- ١٨٨ باب الطيب للمحرم عند الإحرام
- ١٩٤ باب تحريم الصيد للمحرم
- ٢٠٤ باب ما يندب للمحرم وغيره، قتله من الدواب، فى الحل والحرم
- ٢١٢ باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ووجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها
- ٢١٧ باب جواز الحجامة للمحرم
- ٢١٨ باب جواز مداواة المحرم عينيه
- ٢١٩ باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه
- ٢٢١ باب ما يفعل بالمحرم إذا مات
- ٢٢٦ باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه
- ٢٢٨ باب إحرام النساء، واستحباب اغتسالها للإحرام، وكذا الحائض
- باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز أفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه
- ٢٣٠ باب فى المتعة بالحج والعمرة
- ٢٦٣ باب حجة النبى ﷺ
- ٢٦٥ باب ما جاء فى أن عرفة كلها موقف
- ٢٨٩ باب فى الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس﴾
- ٢٩١ باب فى نسخ التحلل من الإحرام والأمر بالتمام
- ٢٩٤ باب جواز التمتع
- ٢٩٧ باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله
- ٣٠٢ باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا فى وقت تحلل الحاج المفرد
- ٣٠٤ باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران
- ٣٠٦ باب فى الأفراد والقران بالحج والعمرة
- ٣٠٩ باب ما يلزم من أحرم بالحج، ثم قدم مكة، من الطواف والسعى
- ٣١١ باب ما يلزم، من طاف بالبيت وسعى، من البقاء على الإحرام وترك التحلل
- ٣١٣ باب فى متعة الحج
- ٣١٧ باب جواز العمرة فى أشهر الحج
- ٣١٨ باب تقليد الهدى وإشعاره عند الإحرام
- ٣٢١ باب التقصير فى العمرة
- ٣٢٥ باب إهلال النبى ﷺ وهديه
- ٣٢٨ باب بيان عدد عمر النبى ﷺ وزمانهن
- ٣٣٠ باب فضل العمرة فى رمضان
- ٣٣٣ باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا، والخروج منها من الثنية السفلى، ودخول بلده من طريق غير التى خرج منها
- ٣٣٥ باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة، والاغتسال لدخولها،

- ودخولها نهارا ٣٣٧
- باب استحباب الرمى فى الطواف والعمرة ، وفى الطواف الأول من الحج ٣٣٩
- باب استحباب استلام الركنين اليمانيين فى الطواف ، دون الركنين الآخرين ٣٤٣
- باب باب استحباب تقبيل الحجر الأسود فى الطواف ٣٤٥
- باب جواز الطواف على بعير وغيره ، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب ٣٤٧
- باب بيان أن السعى بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به ٣٥٠
- باب بيان أن السعى لا يكرر ٣٥٤
- باب استحباب إدامة الحاج التلبية ، حتى يشرع فى رمى جمرة العقبة يوم النحر ٣٥٥
- باب التلبية والتكبير فى الذهاب من منى إلى عرفات فى يوم عرفة ٣٥٩
- باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، واستحباب صلاتى المغرب والعشاء جمعا بالمزدلفة فى هذه الليلة ٣٦١
- باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة ، والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر ٣٦٦
- باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى فى أواخر الليالى قبل زحمة الناس ، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة ٣٦٧
- باب رمى جمرة العقبة من بطن الوادى ، وتكون مكة عن يساره ، ويكبر مع كل حصاة ٣٧١
- باب استحباب رمى جمرة العقبة يوم النحر راكبا ، وبيان قوله ﷺ : « لتأخذوا مناسككم » ٣٧٤
- باب استحباب كون حصى الجمار بقدر حصى الخذف ٣٧٧
- باب بيان وقت استحباب الرمى ٣٧٨
- باب بيان أن حصى الجمار سبع ٣٨٠
- باب تفضيل الحلق على التقصير ، وجواز التقصير ٣٨٢
- باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمى ثم ينحر ثم يحلق ، والابتداء فى الحلق ، بالجانب الأيمن من رأس المخلوق ٣٨٥
- باب من حلق قبل النحر ، أو نحر قبل الرمى ٣٨٧
- باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر ٣٩٢
- باب استحباب النزول بالمحصب يوم النفر ، والصلاة به ٣٩٣
- باب وجوب المبيت بمنى لىالى أيام التشريق ، والترخيص فى تركه لأهل السقاية ٣٩٦
- باب فى الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وحلابها ٣٩٨
- باب الاشتراك فى الهدى ، وإجزاء البقرة والبدنة ، كل منهما عن سبعة ٤٠٠
- باب نحر البدن قياما مقيدة ٤٠٥
- باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه ، واستحباب تقليده ، وقتل القلائد ، وأن باعته لا يصير محرما ، ولا يحرم عليه شئ بذلك ٤٠٦
- باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها ٤١٠
- باب ما يفعل بالهدى إذا عطب فى الطريق ٤١٣
- باب وجوب طواف الوداع ، وسقوطه عن الحائض ٤١٦
- باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، والصلاة فيها ، والدعاء فى نواحيها كلها ٤٢٠
- باب نقض الكعبة وبنائها ٤٢٧
- باب جدر الكعبة وبابها ٤٣٥
- باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما ، أو للموت ٤٣٦
- باب صحة حج الصبى ، وأجر من حج به ٤٤١

٤٤٣	باب فرض الحج مرة في العمر
٤٤٥	باب سفر المرأة مع محرم ، إلى الحج وغيره
٤٥٢	باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره
٤٥٤	باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره
٤٥٦	باب التعريس بذى الحليفة ، والصلاة بها ، إذا صدر من الحج أو العمرة
٤٥٨	باب لا يحج البيت مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ، وبيان يوم الحج الأكبر
٤٥٩	باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة
٤٦٣	باب النزول بمكة للحاج ، وتوريث دورها
٤٦٦	باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ، ثلاثة أيام ، بلا زيادة
٤٦٨	باب تحريم مكة وصيدها وخلها وشجرها ، ولقطنها إلا لمنشد على الدوام
٤٧٦	باب النهي عن حمل السلاح بمكة بلا حاجة
٤٧٧	باب جواز دخول مكة بغير إحرام
	باب فضل المدينة ، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة ، وبيان تحريمها ، وتحريم صيدها وشجرها ، وبيان حدود حرماها
٤٧٩	باب الترغيب في سكى المدينة ، والصبر على لأوائها
٤٩٣	باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها
٤٩٩	باب المدينة تنفى شرارها
٥٠٠	باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله
٥٠٣	باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار
٥٠٥	باب في المدينة حين يتركها أهلها
٥٠٧	باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة
٥٠٩	باب أحد جبل يحبنا ونحبه
٥١٠	باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة
٥١١	باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد
٥١٦	باب بيان أن المسجد الذى أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة
٥١٨	باب فضل مسجد قباء ، وفضل الصلاة فيه وزيارته
٥١٩	

كتاب النكاح

٥٢١	باب استحباب النكاح لمن ناقت نفسه إليه ووجد مؤنه ، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم
٥٣١	باب نذب من رأى امرأة ، فوقعت في نفسه ، إلى أن يأتى امرأته أو جاريته فيواقعها
٥٣٣	باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ ، ثم أبيع ثم نسخ ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة
٥٤٥	باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح
٥٥١	باب تحريم نكاح المحرم ، وكراهة خطبته
٥٥٥	باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك
٥٥٩	باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه
٥٦٢	باب الوفاء بالشروط في النكاح
٥٦٣	باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت
٥٧٢	باب تزويج الأب البكر الصغيرة
٥٧٥	باب استحباب التزويج والتزويج في شوال ، واستحباب الدخول فيه
٥٧٦	باب نذب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها

٥٧٨	باب الصادق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به
٥٩٠	باب فضل إعتاقه أمته ، ثم يتزوجها
٥٩٨	باب زواج زينب بنت جحش ، ونزول الحجاب ، وإثبات وليمة العرس
٦٠٣	باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة
٦٠٦	باب لا تحل المطلقة ثلاثا لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره ويطأها، ثم يفارقها، وتنقضي عدتها
٦١٠	باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع
٦١١	باب جواز جماعه امرأته في قبلها ، من قدامها ومن ورائها ، من غير تعرض للدبر
٦١٣	باب تحريم امتناعها من فراش زوجها
٦١٤	باب تحريم إفشاء سر المرأة
٦١٥	باب حكم العزل
٦٢١	باب تحريم وطء الحامل المسية
٦٢٣	باب جواز الغيلة ، وهى وطء المرضع ، وكراهة العزل

كتاب الرضاع

٦٢٦	باب تحريم من الرضاعة ما يحرم من الولادة
٦٢٨	باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل
٦٣١	باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة
٦٣٣	باب تحريم الربيبة وأخت المرأة
٦٣٥	باب فى المصة والمصتان
٦٣٩	باب التحريم بخمس رضعات
٦٤٠	باب رضاعة الكبير
٦٤٤	باب إنما الرضاعة من المجاعة
٦٤٥	باب جواز وطء المسية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسبى
٦٤٨	باب الولد للفراش ، وتوقى الشبهات
٦٥٥	باب العمل بإلحاق القائف الولد
٦٥٩	باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف
٦٦٤	باب القسم بين الزوجات ، ويان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها
٦٦٦	باب جواز هبتها نوبتها لضرتها
٦٧١	باب استحباب نكاح ذات الدين
٦٧٤	باب استحباب نكاح البكر
٦٧٩	باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة
٦٨٠	باب الوصية بالنساء
٦٨٢	باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

رقم الإيداع : ٨١٢٩ / ١٩٩٧م

I.S.B.N : 977 - 15 - 0202 - 6